

الكتاب: خاتمة المستدرك

المؤلف: الميرزا النوري

الجزء: ٥

الوفاة: ١٣٢٠

المجموعة: مصادر الحديث الشيعية . قسم الفقه

تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

الطبعة: الأولى

سنة الطبع: رمضان ١٤١٦

المطبعة: ستارة - قم

الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - إيران

ردمك: ٩٦٤-٣١٩-٠٠٦-٤

ملاحظات: ٩٦٤-٥٥٠٣-٨٤-١ / ٩ VOLS.

خاتمة
مستدرك الوسائل
تأليف
المحدث الجليل
الميرزا الشيخ حسين النوري الطبرسي
المتوفى ١٣٢٠ هـ
الجزء الخامس
تحقيق
مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

BP النوري، حسين بن محمد تقي، ١٢٥٤ - ١٣٢٠ هـ.
١٣٦ خاتمة مستدرك الوسائل / تأليف الميرزا الشيخ حسين النوري
٥٠٤ و ٤ ح / الطبرسي؟ تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. -
قم: مؤسسة
٩ ن آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٤١٦ هـ.
١٤١٦ هـ. ج. نموذج.
المصادر بالهامش.
١. أحاديث الشيعة - القرن الثاني عشر. ٢. الحديث - علم
الرجال. أ. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. المحقق.
ب. العنوان. ج. العنوان: مستدرك الوسائل.
ردمك (شابك) ١ - ٨٤ - ٥٥٠٣ - ٩٦٤ / احتمالاً ٩ أجزاء
٩ VOLS / ١ - ٨٤ - ٥٥٠٣ - ٩٦٤ ISBN .
ردمك (شابك) ٨ - ٠٠٦ - ٣١٩ - ٩٦٤ / ج ٥
٥. ISBN ٩٦٤ - ٣١٩ - ٠٠٦ - ٤ / VOL
الكتاب: خاتمة مستدرك الوسائل / ج ٥
المؤلف: المحدث النوري
تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم
الطبعة: الأولى - رمضان ١٤١٦ هـ
الفلم والألواح الحساسة (الزنك): نور - قم
المطبعة: ستارة - قم
الكمية: ٣٠٠٠ نسخة
السعر: ٤٠٠٠ ريال

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(۳)

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة
لمؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث
مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث
قم - دور شهر (خيابان شهيد فاطمي) كوچه ٩ - پلاك ٥
ص.ب. ٩٩٦ / ٣٧١٨٥ - هاتف ٤ - ٧٣٠٠٠١

الفائدة الخامسة

(٥)

٢٣٢ رلب - وإلى عمار بن مروان الكلبي: محمد بن موسى بن المتوكل، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عنه (١).
أبو أيوب هو إبراهيم بن عثمان أو عيسى ثقة، فالسند صحيح مضافاً إلى كون ابن محبوب في السند.
وكذا عمار ثقة لا مغمز فيه.

ويروي عنه ابن أبي عمير (٢)، وابن فضال (٣)، وجعفر بن بشير (٤)، وأبو العباس (٥)، وعلي بن رئاب (٦)، وعمرو بن ميمون (٧)، وهشام بن سالم (٨)، وعلي بن النعمان (٩)، وغيرهم فهو معدود من الاجلاء.

٢٣٣ رلج - وإلى عمار بن موسى الساباطي: أبوه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسين بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدق بن صدقة، عنه (١٠).
أحمد ومصدق من العلماء الرواة، والفقهاء الثقات مع كونهما فطحين.

-
- (١) الفقيه ٤: ٩٨، من المشيخة.
 - (٢) تهذيب الأحكام ١: ١٥٩ / ٤٥٥.
 - (٣) تهذيب الأحكام ٦: ١٩١ / ٤١٢.
 - (٤) أصول الكافي ٢: ٢٢٨ / ٤.
 - (٥) أصول الكافي ٢: ٤٨٨ / ١٧.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٦: ٣٦٨ / ١٠٦٢.
 - (٧) أصول الكافي ١: ٢٤ / ٣٦.
 - (٨) الكافي ٧: ٣٩٣ / ٢.
 - (٩) أصول الكافي ٢: ٨٩ / ٢.
 - (١٠) الفقيه ٤: ٤، من المشيخة.

والمدايني ثقة اختلفوا في فطحيته، وقال الأردبيلي في مجمع الفائدة: عمرو ابن سعيد المدايني قيل أنه فطحي، إلا أن الأرجح أنه ثقة وليس بفطحي (١) انتهى، والظاهر أن المشهور على فطحيته.

وأما عمار فقد كثر الكلام فيه من جهة فطحيته المعلومة بنقل الثقات، ولذا قال صاحب التكملة - رحمه الله - في آخر ترجمته: فالمسألة تبنى على أن الموثق حجة أم لا (٢)، انتهى.

والحق ان اخباره معتمدة لا بد من العمل بها، وإن قلنا بعدم حجية الموثق مطلقا، أو عند وجود معارض صحيح، وذلك لوجود الدليل الخاص على حجيتها، ويستكشف ذلك من مواضع -:

أ - كلام المفيد في الرسالة العددية من أن رواية الحديث - بأن شهر رمضان من شهور السنة يكون تسعة وعشرين يوما، ويكون ثلاثين يوما - فقهاء، أصحاب أبي جعفر (عليه السلام).. إلى أن قال: والاعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والاحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم، وهم أصحاب الأصول المدونة، والمصنفات المشهورة.. إلى أن قال: ممن روى عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر (عليهما السلام) - أن شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان - أبو جعفر محمد بن مسلم.. إلى أن قال: وروى مصدق بن صدقة، عن عمار بن موسى الساباطي، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام) قال: لا يصيب شهر رمضان ما يصيب الشهور من النقصان، يكون ثلاثين يوما ويكون تسعة وعشرين يوما " (٣).

(١) مجمع الفائدة والبرهان ١: ٣٥٣.

(٢) تكملة الكاظمي ٢: ٢١٧.

(٣) الرسالة العددية: ١٤ و ١٥ و ١٧.

ب - وما تقدم في (رز) (١) في ترجمة علي بن أبي حمزة، وهو قول المحقق في " أسرار المعبر "، من أن الأصحاب عملوا برواية هؤلاء - يعني علي وعمار - كما عملوا هناك.

ولو قيل: قد ردوا رواية كل واحد منهما في بعض المواضع. قلنا كما ردوا رواية الثقة في بعض المواضع متعللين بأنه خبر واحد، وإلا فاعتبر كتب الأصحاب فإنك تراها مملوءة من رواية علي وعمار (٢). وقال أيضا في أحكام البئر، فيما ينزح للعصفور وشبهه: لنا: ما رواه عمار الساباطي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: " وأقله العصفور ينزح منها دلو واحدة "، وقد قلنا أن عمار مشهود له بالثقة في النقل، منضما إلى قبول الأصحاب لرواية هذه، ومع القبول لا يقدر اختلاف العقيدة (٣). وقال في المسألة الأولى من المسائل الغريبة: قال شيخنا أبو جعفر في مواضع من كتبه ان الامامية مجمعة على العمل بما يرويه السكوني وعمار ومن ماثلهما من الثقات لم يقدر المذهب بالرواية مع اشتها الصدق.. إلى آخره.

ج - ما في الفهرست: عمار بن موسى الساباطي له كتاب كبير جيد معتمد وكان فطحيا (٤). وفي التهذيب - بعد حكاية تضعيفه عن جماعة - انه وإن كان فطحيا فهو

(١) تقدم برقم: ٢٠٧.
(٢) المعبر ١: ٩٤.
(٣) المعبر ١: ٧٣.
(٤) فهرست الشيخ ٥١٥ / ١١٧.

ثقة في النقل لا يطعن عليه (١) والظاهر بل المقطوع انه داخل في العموم الذي ادعاه في عدته في قوله فلأجل ما قلناه عملت الطائفة باخبار الفطحية مثل عبد الله بن بكير وغيره واخبار الواقفة.. إلى آخره (٢).

ولذا قال المحقق في المعبر في مسألة التراوح: والأولى وان ضعف سندها فان الاختبار يؤيدها من وجهين أحدهما عمل الأصحاب على رواية عمار لثقتهم، حتى أن الشيخ في العدة ادعى اجماع الامامية على العمل بروايته (٣).

وقال السيد الاجل بحر العلوم في رجاله بعد نقل هذه العبارة: ولم أجد في العدة تصريحاً بذكر عمار، والذي وجدته فيه دعوى عمل الطائفة باخبار الفطحية مثل عبد الله بن بكير وغيره، وشمول العموم له غير معلوم لأنه فرع المماثلة في التوثيق ولم يظهر من العدة ذلك وكان المحقق ادخله في العموم لثبوته من كلامه في التهذيب والفهرست، انتهى (٤).

قلت: عمار من الثقات المعروفين، وفي المعبر في مسألة الإنائين: وعمار هذا وإن كان فطحياً وسماعة وإن كان واقفياً لا يوجب رد روايتهما هذه، اما أولاً فلشهادة أهل الحديث لهما بالثقة.. إلى آخره (٥).

وفي النجاشي: عمار بن موسى الساباطي أبو الفضل مولى وأخواه قيس وصباح رووا عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام) وكانوا ثقات في الرواية (٦).. إلى آخره، ومثله في، الخلاصة (٧)، وتقدم كلام للشيخ في

(١) تهذيب الأحكام ٧: ١٠١ / ٤٣٥ (ذيل الحديث).

(٢) عدة الأصول ١: ٣٨١.

(٣) المعبر ١: ٦٠.

(٤) رجال السيد بحر العلوم ٣: ١٦٨.

(٥) المعبر ١: ١٠٤.

(٦) رجال النجاشي ٢٩٠ / ٧٧٩.

(٧) رجال العلامة ٢٤٣ / ٦.

التهديب (١)، وفي الكشي: قال محمد بن مسعود: عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير، وابن فضال يعني الحسن بن علي، وعمار الساباطي، وعلي بن أسباط، وبنو الحسن بن علي بن فضال علي وأخواه، ويونس بن يعقوب، ومعاوية بن حكيم، وعدة من أجلة الفقهاء العلماء (٢)، انتهى.

فهو إن لم يكن أوثق من ابن بكير فهو مثله قطعاً فهو داخل في العموم من غير تردد.

د - ما رواه الكشي في ثلاثة مواضع كما هو الموجود في اختيار الشيخ، ففي موضع روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) أنه قال: استوهبت عمار من ربي تعالى، فوهبه لي (٣).

وفي موضع: عن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن حماد الكوفي، عن مروك، عن رجل (٤) قال: قال لي أبو الحسن الأول (عليه السلام): اني استوهبت عمار الساباطي من ربي، فوهبه لي (٥).

وفي موضع آخر: عن محمد بن قولويه، عن سعد بن عبد الله القمي، عن عبد الرحمن بن حماد الكوفي، عن مروك بن عبيد، عن رجل، وذكر مثله (٦). والسند وإن كان ضعيفاً، إلا ان في ذكر الخبر في ثلاثة مواضع، واختياره

(١) تهذيب الأحكام ٧: ١٠١ / ٤٣٥ (ذيل الحديث).

(٢) رجال الكشي ٢: ٦٣٥ / ٦٣٩.

(٣) رجال الكشي ٢: ٥٢٤ / ٤٧١.

(٤) لم ترد في اسناد الرواية من المصدر، وإنما سوتت في اسناد آخر - سيأتي - للرواية نفسها من المصدر أيضاً، فلاحظ.

(٥) رجال الكشي ٢: ٧٠٧ / ٧٦٣.

(٦) رجال الكشي ٢: ٧٩٣ / ٩٦٧.

الشيخ كذلك، دلالة على قوته واعتباره.
وقال ابن طاووس في رجاله كما في التحرير الطاووسي: ورأيت في بعض
النسخ رواية مروك، عن أبي الحسن (عليه السلام) بلا واسطة (١)، وعليه
فالخبر قوي جدا وحيث إن الضعف الذي رمي به عمار في بعض الكلمات
منحصر سببه في فطحته والخبر يدل على خروجه منهم حكما فلا نقص ينسب
إليه من هذه الجهة، ولاتفاق الكلمة على فقهه وعدالته وعلمه ودرايته لا بد وان
يعد من اجلاء أصحابنا.

قال الشيخ البهائي في شرح الفقيه: وعمار الساباطي وإن كان فطحيا الا
انه كان ثقة جليلا من اصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام) وحديثه
يجري مجرى الصحاح، وقد ذكر الشيخ في العدة: ان الطائفة لم تزل تعمل بما
يرويه عمار، وقول الكاظم (عليه السلام): اني استوهبت عمارا من ربي، فوهبه
لي، مشهور. وسؤاله الصادق (عليه السلام) ان يعلمه الاسم الأعظم وقوله
(عليه السلام): انك لا تقوى على ذلك، واطهار بعض علامات ذلك عليه
يدل على كمال قربه واختصاصه، فقد ثبت بنقل الشيخ وتقرير هؤلاء الفضلاء
له فيكون المخالف مسبوqa بالاجماع (٢)، انتهى.

وأغرب صاحب التكملة حيث قال - بعد نقل هذا الكلام - : واما ما
ذكر من اقتترانه بالقرائن كخبر الكشي عن الكاظم (عليه السلام)، فانا في
عجب من ذلك، فإنك تحققت انه فطحي إلى أن مات، فكيف يستوهبه
الكاظم (عليه السلام) من الله، ويوهبه له، وهو فطحي ملعون من الكلاب
الممطورة؟!، ولو كان من الصادق (عليه السلام) لكان له وجه، فالأولى

(١) التحرير الطاووسي: ١٩٠ / ٢٦٩.

(٢) شرح الفقيه للبهائي: لم يقع بأيدينا.

الطرح لذلك ولضعف السند أو حمل عمار على غير الساباطي، وإن كان نقل المصنف لفظ الساباطي (١)، انتهى.

قلت: اعلم أولاً ان الفطحية أقرب المذاهب الباطلة إلى مذهب الإمامية وليس فيهم معاندة وانكار للحق وتكذيب لاحد من الأئمة الاثني عشر (عليهم السلام) بل لا فرق بينهم وبين الامامية أصولاً وفروعاً أصلاً، الا في اعتقادهم امامة امام بين الصادق والكاظم (عليهما السلام) في سبعين يوماً، لم تكن له راية فيحضروا تحتها، ولا بيعة لزمهم الوفاء بها، ولا احكام في حلال وحرام، وتكاليف في فرائض وسنن وآداب كانوا يتلقونها، ولا غير ذلك من اللوازم الباطلة، والآثار الفاسدة الخارجية المرية غالباً على امامة الأئمة الذين يدعون إلى النار، سوى الاعتقاد المحض الخالي عن الآثار، الناشئ عن شبهة حصلت لهم عن بعض الأخبار، وإنما كان مدار مذهبهم على ما اخذوه من الأئمة السابقة واللاحقة صلوات الله عليهم كالإمامية.

ومن هنا تعوف وجه عدم ورود لعن وذم فيهم، وعدم أمرهم (عليهم السلام) بمجانبتهم كما ورد ذم الزيدية والواقفة وأمثالهما ولعنهم، بل في الكشي اخبار كثيرة، وفيها انهما والنصاب عندهم (عليهم السلام) بمنزلة سواء، وأن الواقف عاند عن الحق ومقيم السيئة، وأن الواقفة كفار زنادقة مشركون، ونهوا (عليهم السلام) عن مجالستهم وانهم داخلون في قوله تعالى * (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم) * (٢) قال: يعني الآيات الأوصياء الذين كفروا بها الواقفة وآل أمرهم إلى أن أذنوا (عليهم السلام) في الدعاء عليهم في القنوت، ولشدة عنادهم وتعصبهم لقبوا بالكلاب الممطورة، والممطورة كما مر

(١) التكملة ٢: ٢١٦ / ٢١٥.

(٢) النساء ٤: ١٤٠.

في (قمد) (١) في ترجمة سماعة.
هذا ولم نعر إلى الآن على ورود ذم في الفطحية، بل كانت معاملتهم
(عليهم السلام) معهم في الظاهر كمعاملتهم مع الامامية، وقد أمروا بأخذ ما
رووه بنو فضال وهم عمدهم، ورواياتهم لا تحصى كثرة.
وروى الصدوق في العيون، والعلل، ومعاني الأخبار، عن محمد بن
إبراهيم الطالقاني، عن أحمد بن زياد الهمداني (٢)، عن علي بن الحسن بن
فضال، عن أبيه قال: سألت الرضا (عليه السلام) فقلت له: لم كني النبي
(صلى الله عليه وآله) بابي القاسم؟ فقال: لأنه كان له ابن يقال له: قاسم،
فكني به، قال: فقلت: يا بن رسول الله، فهل تراني اهلا للزيادة؟ فقال:
نعم، اما علمت أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: انا وعلي أبوا هذه
الأمّة؟ قلت: بلى، قال: اما علمت أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أب
لجميع أمته، وعلى (عليه السلام) منهم؟ قلت: نعم، قال: اما علمت أن
عليا (عليه السلام) قاسم الجنة والنار؟ قلت: بلى، قال: فقيل له: أبو
القاسم، لأنه أبو قاسم الجنة والنار، الخبير (٣).

واما سند ما ادعيناه ففي الكشي: الفطحية هم القائلون بامامة عبد الله
ابن جعفر بن محمد (عليهما السلام) وسموا بذلك، لأنه قيل: انه كان أفطح
الرأس، وقال بعضهم: كان أفطح الرجلين، وقال بعضهم: انهم نسبوا إلى

(١) تقدم برقم: ١٤٤.

(٢) في العيون، والعلل: أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي وفي معاني الأخبار: أحمد بن محمد بن
يوسف بن سعيد الكوفي بدل الهمداني المذكور.

والصواب ما في العيون والعلل بقريئة ما موجود في ترجمته في سائر كتب الرجال، وهو ابن
عقدة الحافظ الجارودي المشهور.

(٣) انظر: عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٨٥ / ٢٩ وعلل الشرائع ١٢٧ / ٢ ومعاني الأخبار
٥٢ / ٣، وفيها اختلاف يسير مع الأصل.

رئيس من أهل الكوفة، يقال له: عبد الله بن فطيح، والذين قالوا بإمامته عامة مشايخ العصاة وفقهائها، مالوا إلى هذه المقالة، فدخلت عليهم الشبهة لما روي عنهم (عليهم السلام)، انهم قالوا: الإمامة في الأكبر من ولد الامام إذا مضى.

ثم منهم من رجع عن القول بإمامته لما امتحنه بمسائل من الحلال والحرام لم يكن عنده فيها جواب، ولما ظهر منه من الأشياء التي لا ينبغي ان تظهر من الامام (١).

ثم إن عبد الله مات بعد أبيه بسبعين يوماً، فرجع الباقر إلا شذاذ منهم عن القول بإمامته إلى القول بإمامة أبي الحسن موسى (عليه السلام) ورجعوا إلى الخبر الذي روي: أن الإمامة لا تكون في الأخوين بعد الحسن والحسين (عليهما السلام) وبقي شذاذ منهم على القول بإمامته، وبعد ان مات، قالوا بإمامة أبي الحسن موسى (عليه السلام).

وروي عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال لموسى (عليه السلام): يا بني ان أخاك يجلس مجلسي ويدعي الإمامة بعدي فلا تنازعه بكلمة فإنه أول أهلي لحوقا بي (٢)، انتهى.

وقال الشيخ الجليل الأقدم أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي في كتاب فرق المذاهب، في ذكر فرق الشيعة بعد أبي عبد الله (عليه السلام): والفرقة الخامسة منهم قالت: الإمامة بعد جعفر (عليه السلام) في ابنه عبد الله ابن جعفر (عليه السلام) (٣) وذلك أنه كان - عند مضي جعفر (عليه السلام) - أكبر ولده سناً، وجلس مجلس أبيه، وادعى الإمامة ووصية أبيه.

(١) رجال الكشي ٢: ٥٣٤ / ٤٧٢.

(٢) انظر رجال الكشي ٢: ٥٢٥ / ٤٧٢.

(٣) في المصدر: الأفظح بدل (عليه السلام).

واعتلوا بحديث يروونه عن أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه قال: الإمامة في الأكبر من ولد الامام.

فمال إلى عبد الله والقول بإمامته جل من قال بامامة جعفر بن محمد (عليهما السلام) أبيه (١) غير يسير عرفوا الحق، فامتحنوا عبد الله بمسائل في الحلال والحرام من الصلاة والزكاة وغير ذلك، فلم يجدوا عنده علما وهذه الفرقة القائلة بامامة عبد الله بن جعفر (عليه السلام) هي الفطحية. وسموا بذلك لان عبد الله كان أفطح الرأس، وقال بعضهم: كان أفطح الرجلين، وقال بعض الرواة: نسبوا إلى رئيس لهم من أهل الكوفة يقال له عبد الله بن فطيح (٢).

ومال إلى هذه الفرقة جل مشايخ الشيعة وفقهائها، ولم يشكوا في أن الإمامة في عبد الله بن جعفر وفي ولده من بعده، فمات عبد الله ولم يخلف ذكرا، فرجع عامة الفطحية عن القول بإمامته - سوى قليل منهم - إلى القول بامامة موسى بن جعفر (عليهما السلام).

وقد كان رجوع جماعة منهم في حياة عبد الله إلى موسى بن جعفر (عليهما السلام) ثم رجوع عامتهم بعد وفاته عن القول به، وبقي بعضهم على القول بإمامته ثم امامة موسى بن جعفر (عليهما السلام) من بعده (٣)، انتهى. فانقدح من كلام هذين الشيخين الجليلين ما ادعينا من عدم الفرق بين الامامية والفطحية الا في اعتقادهم امامة عبد الله في سبعين يوما لمجرد الشبهة لا للعناد وجلب الخصام وانكار الحق وتكذيبه.

(١) موقع - (أبيه) في المصدر بعد قوله: (بامامة) وهو الأصوب.

(٢) في هامش المصدر - وهو من تعليق السيد محمد صادق بحر العلوم - ما صورته: عبد الله بن أفطح - خ ل - فلاحظ.

(٣) فرق الشيعة: ٧٧ - ٧٨ وما بين المعقوفات منه.

إذا عرفت ذلك: فاعلم ثانيا ان الزائد فيهم (عليهم السلام) كالناقص منهم (عليهم السلام) واحدا في أصل ثبوت الكفر الحقيقي الباطني، واشترك كل من كان على خلاف الحق في الضلالة والبطلان، ولكن المتأمل في آيات كثيرة والاخبار المتظافرة، يجد ان العذاب الموعود، والعقاب المعهود، لمن أنكر وجحد، وتولى وعند، وكذب واصر، وأدبر واستكبر، وان من عرفهم (عليهم السلام) وأقربهم وصدقهم، أو جهلهم أو بعضهم، من غير انكار وتكذيب وعداوة يرجى له الرحمة والمغفرة وان تولى غير مواليه.

وفي تفسير علي بن إبراهيم في الصحيح: عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر (عليه السلام) قال، قلت: جعلت فداك، ما حال الموحدين المقربين بنبوة رسول الله (صلى الله عليه وآله) من المسلمين المذنبين الذين يموتون وليس لهم امام ولا يعرفون ولا يتكلم؟ فقال (عليه السلام): أما هؤلاء فإنهم في حفرهم لا يخرجون منها، فمن كان له عمل صالح لم تظهر منه عداوة فإنه يخذ له خدا إلى الجنة التي خلقها الله تعالى بالمغرب فيدخل عليه الروح في حفرته إلى يوم القيامة حتى يلقي الله فيحاسبه بحسناته وسيئاته، فإما إلى الجنة واما إلى النار، فهؤلاء من الموقوفين لا مر الله.

قال (عليه السلام): وكذلك يفعل بالمستضعفين، والبله، والأطفال، وأولاد المسلمين الذين لم يبلغوا الحلم، وأما النصاب من أهل القبلة، فإنهم يخذ لهم خدا إلى النار التي خلقها الله بالمشرق تدخل عليهم منها اللهب، والشرر، والدخان، وفورة الجحيم إلى يوم القيامة، ثم بعد ذلك مصيرهم إلى الجحيم، * (... ثم في النار يسجرون * ثم قيل لهم أين ما كنتم تشركون * من دون الله...) * (١) اي أين امامكم الذي اتخذتموه دون الامام الذي جعله الله

(١) غافر ٤٠ : ٧٢ - ٧٤.

للناس اماما (١).

وإذا كان هذا حال من لا يعرفهم ولا يعاديهم، فمن عرفهم وتولاهم، ولكن تولى وليجة دونهم من غير تكذيب لهم، فهو أقرب إلى العفو والرحمة. ومن هنا يعلم: ان الذين قتلوا مع أمير المؤمنين (عليه السلام) في الحروب الثلاثة كانوا شهداء وفيهم كثير ممن كانوا يتولونهما (٢). ثم نقول ثالثا: أن الذي يظهر من مطاوي الاخبار، أن الجنة محرمة على المشركين والكفار الجاحدين واما من هو في حكمهم في بعض الآثار، فلا يظهر من تلك الأخبار شمولها له مع أن عدم الدخول في الجنة المعهودة غير مستلزم للدخول في النار، فان لله تعالى ان يعفو عن بعضهم ويخلق لهم ما يتنعمون فيه غير الجنة.

وفي الكافي عن الصادق (عليه السلام): أن مؤمنا كان في مملكة جبار فولع به، فهرب منه إلى دار الشرك، فنزل برجل من أهل الشرك فأظله، وأرفقه، وأضافه، فلا حضره الموت أوحى الله عز وجل إليه: (وعزتي وجلالي لو كان لك في جنتي مسكن لأسكنتك فيها ولكنها محرمة على من مات بي مشركا، ولكن: يا نار هيديه (٣) ولا تؤذيه) ويؤتى برزقه طرفي النهار، قلت: من الجنة، قال: من حيث يشاء الله عز وجل (٤).

وفي ثواب الأعمال بإسناده عن علي بن يقطين، قال: قال أبو الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام): انه كان في بني إسرائيل رجل مؤمن، وكان له جار كافر، وكان يرفق بالمؤمن ويوليه المعروف في الدنيا، فلما أن مات الكافر،

(١) تفسير القمي ٢: ٢٦٠.

(٢) اي: ممن كانوا يتولون الخليفتين: الأول، والثاني كما يظهر من السياق المتقدم.

(٣) يقال: هاده، اي: ألقه وأزعجه، وهيديه هنا. بمعنى: "أزعجيه وخوفيه، ولا تؤذيه بحرق".

(٤) أصول الكافي ٢: ١٥١ / ٣.

بنى الله له بيتا في النار من طين فكان يقيه حرها ويأتيه الرزق من غيرها، وقيل له: هذا ما كنت تدخل على جارك المؤمن فلان بن فلان من الرفق وتوليه المعروف في الدنيا (١).

وفي آخر كتاب أبي جعفر محمد بن المثني أبي القاسم الحضرمي: مما رواه الشيخ أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري، وألحقه به عن ابن همام، عن حميد بن زياد ومحمد بن جعفر الرزاز القرشي، عن يحيى بن زكريا اللؤلؤي، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن هارون الحرار (٢) عن محمد بن علي الصيرفي، عن محمد بن سنان، عن مفضل بن عمر، عن جابر الجعفي، عن رجل، عن جابر بن عبد الله، قال: كان لأمير المؤمنين (عليه السلام) صاحب يهودي، قال: وكان كثيرا ما يألفه، وان كانت له حاجة أسعفه فيها، فمات اليهودي فحزن عليه واستبدت وحشة له، قال: فالتفت إليه النبي (صلى الله عليه وآله) وهو ضاحك، فقال له: يا با الحسن، ما فعل صاحبك اليهودي؟ قال: قلت: مات، قال: اغتممت به واستبدت وحشتك عليه؟ قال: نعم يا رسول الله، قال: فتحب ان تراه محبورا؟ قال: قلت: نعم، بابي أنت وأمي، قال: ارفع رأسك، وكشط له عن السماء الرابعة فإذا هو بقبة من زبرجد خضراء معلقة بالقدرة.

فقال له: يا با الحسن، هذا لمن يحبك من أهل الذمة من اليهود والنصارى والمجوس، وشيعتك المؤمنون معي ومعك غدا في الجنة (٣).

(١) ثواب الأعمال ٢٠٢ - ٢٠٣ / ١.
(٢) لم نقف على لقبه هذا في كتب التراجم، وفيها: محمد بن أحمد - أو محمد - بن الحسين بن هارون الكندي الكوفي، كما في رجال الشيخ ٥٠٨ / ٩٣ وجامع الرواة ٢: ٥٩ / ٤٥٦ وتنقيح المقال ٢: ٦٩ / ١٠٣٠٩، ٣: ١٧٩ / ١١٣٢٥، فلاحظ.
(٣) الأصول الستة عشر، أصل الحضرمي: ٩٥ - ٩٦.

وهذا باب واسع لو أردنا استقصاء الكلام فيه لخرجنا عن وضع الكتاب، وفيما ذكرناه كفاية في تبين فساد ما في التكملة من جهات عديدة: الأولى: قوله: كيف يستوهبه الكاظم (عليه السلام)؟ قلت: يستوهب مواليا له ولآبائه ولأبنائه الغر (عليهم السلام) وهو معتقد لإمامتهم وناشر لمآثرهم مخطف في اعتقاد امامة رجل ما رتب عليه اثرا، كما استوهبوا جعفر الكذاب الجاحد المعاند المنكر المدعي الإمامة لنفسه المرتكب لموبقات كثيرة أعظمها إيذاء آل الله بالضرب والسعي والحبس ونهب المال فأيهما أحق بالأمن والأمان والشفاعة عند المالك الديان؟! الثانية: قوله: ويوهبه له.

قلت: يهب رب رحيم غفور تنزه عن عقوبة الضعفاء بشفاعة وليه عبدا مطيعا مواليا لأوليائه معاديا لأعدائهم لزلة صدرت منه بشبهة في فهم بعض الأخبار من غير فساد وعلو واستكبار، ليت شعري أي قبح تصور في هذا العفو فاستعجب من طلبه؟! أفيه ظلم عليه أو على أحد، أو حيف أو خلف لوعد، أو غير ذلك مما يجب تنزيه فعله تعالى عنه؟!

وفي الاحتجاج عن الصادق، عن أمير المؤمنين (عليهما السلام) أنه قال في حديث: والذي بعث محمدا (صلى الله عليه وآله) بالحق نبيا لو شفع أبي في كل مذنب على وجه الأرض لشفعه الله فيهم (١)، الخبر، تأمل فيه يفتح لك أبوابا.

الثالثة: قوله: من الكلاب الممطورة. اشتباه لا ينبغي صدوره من مثله فان البقر تشابه عليه، والكلاب الممطورة: من ألقاب الواقفة الجاحدين المكذبين لا الفطحية، وبينهما بعد

(١) الاحتجاج ١: ١٣٠.

المشركين.

الرابعة: قوله: ولو كان من الصادق (عليه السلام).. إلى آخره.

فان مورد هذا الكلام في متعارف التحاور في مقام صدرت منه (١) من أحد زلة عظيمة قلبية أو جوارحية استحق بها الشفاعة من شافع جليل، ولم يكن عمار في عصره (عليه السلام) الا كساير الامامية، ولم يعهد منه ارتكاب بعض المآثم كشرب النبيذ وأمثاله، كما قد ينقل عن بعض الرواة، مما دعاه (عليه السلام) إلى الاستيهاب ثم الاخبار عنه واختصاصه به.

الخامسة: احتمال كون عمار المذكور غير الساباطي.

وهو عجيب، فان الأصل هو الكشي ذكره في ثلاثة مواضع، والعنوان في الأول في: عمار بن موسى الساباطي من أصحاب الكاظم (عليه السلام) (٢)، وفي الأخيرين في: عمار الساباطي (٣)، ثم إن الساباطي موجود في متن الخبر أيضا في الأخيرين، فلاحظ.

هـ - من القرائن الواضحة والشواهد الجلية كون ما في كتاب عمار بل مطلق رواياته داخلا في عموم قولهم (عليهم السلام) في بني فضال: خذوا ما رووا، فان طرق المشايخ إلى عمار وكتابه تنتهي إلى أحد بني فضال، ثم إليه. اما الصدوق فقد عرفت أنه يرويه بإسناده عن أحمد بن الحسن بن علي ابن فضال بإسناده عنه (٤)، والشيخ في الفهرست يرويه بإسناده عن سعد والحميري، عن أحمد بن الحسن.. إلى آخره (٥).

(١) في الأصل: صدر، وما أثبتناه بين معقوفين هو الأنسب للسياق.

(٢) رجال الكشي ٢: ٥٢١ / ٤٧١.

(٣) رجال الكشي ٢: ٧٠٧ / ٧٦٣، ٢: ٦٣٥ / ٦٣٩.

(٤) الفقيه ٤: ٤، من المشيخة.

(٥) فهرست الشيخ ١١٧ / ٥١٥.

وفي النجاشي: له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال قال: حدثنا عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة، عنه (١) ولا يضر ذلك وجود طرق اخر لهم إليه من غير أن تمر ببني فضال كما يظهر من بعض أسانيد الكافي والتهذيب كما هو واضح.

ومن جميع ما ذكرناه ظهر أن عمار ثقة فطحي، لكنه في حكم الامامي، بل في شرح الوافي للسيد صاحب مفتاح الكرامة: ويحتمل قويا أن يكون اماميا، انتهى (٢).

ويؤيده ان النجاشي - كما تقدم - ذكره وأخويه ووثقهم ولم يشر إلى مذهبه، وعادته الذكر لو كان غير امامي، ولذا قال العلامة الطباطبائي في رجاله - بعد نقل كلامه وكلام المفيد في الرسالة -: وظاهرهما أنه مع التوثيق صحيح المذهب، ويشهد له ما رواه الكشي، وذكر خبر مروك (٣). هذا ويروي عن عمار: حماد بن عثمان (٤)، وعبد الله بن مسكان (٥)، والحسن بن علي بن فضال (٦)، وهشام بن سالم (٧)، وثعلبة بن ميمون (٨)، ومعاذ بن مسلم (٩)، ومصدق بن صدقة (١٠)، والحكم بن

-
- (١) رجال النجاشي ٢٩٠ / ٧٧٩.
 - (٢) شرح الوافي للسيد محمد جواد الحسيني العاملي - صاحب مفتاح الكرامة -: لم يقع بأيدينا.
 - (٣) رجال السيد بحر العلوم ٣: ١٦٤.
 - (٤) تهذيب الأحكام ١: ٤٩ / ١٤٣.
 - (٥) تهذيب الأحكام ٧: ٢٥٩ / ١١٢٢.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٦: ١٩١ / ٤١٢.
 - (٧) تهذيب الأحكام ٧: ٣١٥ / ١٣٠٤.
 - (٨) الكافي ٨: ٢٧٣ / ٤٠٧، من الروضة.
 - (٩) تهذيب الأحكام ٢: ١٩٣ / ٧٦٢.
 - (١٠) رجال النجاشي ٢٩٠ / ٧٧٩.

مسكين (١)، ومحمد بن سنان (٢)، ومروان بن مسلم (٣) وغيرهم. ٢٣٤ رلد - والى عمرو بن أبي المقدام: محمد بن الحسن، عن محمد ابن الحسن الصفار والحسن بن متيل جميعا، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، قال: حدثني عمرو بن أبي المقدام، واسم أبي المقدام، ثابت بن هرمز الحداد، السند صحيح على الأصح كما مر، (٤).
واما عمرو فيمكن استظهار وثاقته من مجموع أمور:
أولها: ما رواه الكشي عن حمدويه بن نصير قال: حدثني محمد بن الحسن، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أبي (٥) العرندي الكندي، عن رجل من قريش قال: كنا بفناء الكعبة وأبو عبد الله (عليه السلام) قاعد فقيل له: ما أكثر الحاج! فقال: ما أقل الحاج! فمر عمرو بن أبي المقدام، فقال: هذا من الحاج (٦).

وضعف السند لا ينافي حصول الظن خصوصا إذا رواه أربعة من الاجلاء وفيهم الميثمي الذي قالوا فيه: صحيح الحديث، وقد أوضحنا في الفائدة السابقة دلالة هذه الكلمة على وثاقة من بعده من الرجال (٧).
ثانيها: رواية جعفر بن بشير عنه كما في الكافي في باب الأكل والشرب

(١) تهذيب الأحكام ٢: ١٨٢ / ٧٢٧.

(٢) أصول الكافي ٢: ٤٦٦ / ١.

(٣) تهذيب الأحكام ٣: ٣٢٧ / ١٠٢٢.

(٤) الفقيه ٤: ٩٦، من المشيخة.

(٥) في الأصل: ابن العرندي، وما أثبتناه فمن المصدر، وظاهر امره امامي مجهول، لم تذكره كتب الرجال قاطبة سوى ما في معجم رجال الحديث ٢١: ٢٣٨ / ١٤٥٣٦ نقلا عن المصدر المذكور.

(٦) رجال الكشي ٢: ٦٩٠ / ٧٣٨.

(٧) تقدم في الفائدة الرابعة، صحيفة: ٣٤.

من آنية الذهب والفضة (١)، وفي التهذيب في باب الذبائح والأطعمة (٢)،
وجعفر هو الذي روى عن الثقة ورووا عنه.
ثالثها: رواية ابن أبي عمير الذي لا يروي إلا عن ثقة عنه، كما في روضة
الكافي بعد حديث الصحيحة (٣).
رابعها: رواية جماعة من أصحاب الاجماع عنه غير ابن أبي عمير، وهم:
الحسن بن محبوب كما في الكافي في باب من ادعى الإمامة وليس لها باهل (٤)، وفي
التهذيب في باب شرح زيارة قبورهم، وفي باب آداب الحكام (٥).
وصفوان بن يحيى في التهذيب (٦) في باب صفة التيمم، وكذا في
الاستبصار (٧)، وهو أيضا ممن لا يروي إلا عن ثقة نضا منهم، وعبد الله بن المغيرة
في الكافي في باب الرفق (٨)، وفي باب شرب الماء من قيام (٩)، وفي التهذيب في
باب احكام الطلاق (١٠)، وأحمد بن محمد بن أبي نصر كما صرح به السيد المحقق
القزويني في جامع الشرايع (١١).
وخامسها: رواية الاجلاء عنه غير هؤلاء الأعاضم مثل: يحيى

-
- (١) الكافي ٦: ٢٦٧ / ٦.
(٢) تهذيب الأحكام ٩: ٩١ / ٣٨٨.
(٣) الكافي ٨: ٢١٢ / ٢٥٩. من الروضة.
(٤) أصول الكافي ١: ٣٠٥ / ١١.
(٥) تهذيب الأحكام ٦: ١٠٥ / ١٨٣، ٦: ٢٢٥ / ٥٤١.
(٦) تهذيب الأحكام ١: ٢١٢ / ٦١٤.
(٧) الاستبصار ١: ١٧١ / ٥٩٤.
(٨) أصول الكافي ٢: ٩٧ / ٧.
(٩) الكافي ٦: ٣٨٣ / ٥.
(١٠) تهذيب الأحكام ٨: ٣٤ / ١٠٦.
(١١) جامع الشرائع للقزويني: غير موجود لدينا.

الحلبي (١)، وعلي بن إسماعيل (٢)، وعبد الله بن حماد (٣)، وخلف بن حماد (٤)،
والحكيم بن مسكين (٥)، والنضر بن سويد (٦)، وعبادة بن زياد الأسدي (٧)،
ومحمد بن الوليد (٨)، وابن سنان (٩)، وأحمد بن النضر (١٠)، ونصر بن
مزاحم (١١).

وسادسها: ما نقله في، الخلاصة عن الغضائري، قال: قال: عمرو بن أبي
المقدام ثابت العجلي مولاهم الكوفي، طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما
زعموا، وهو ثقة (١٢).

وربما أورد على هذا الوجه بوجهين:

الأول: معارضته بكلامه الآخر الذي نقله عنه في الخلاصة قال: عمر بن
ثابت بالثناء أولا، ابن هرمز (١٣) أبو المقدم الحداد مولى بني عجلان كوفي، روى
عن علي بن الحسين، وأبي جعفر، وأبي عبد الله (عليهم السلام) ضعيف جدا
قاله الغضائري (١٤)، وقال في كتابه الآخر، ثم نقل ما مر.

(١) تهذيب الأحكام ٧: ٤٧٢ / ١٨٩٤.

(٢) الكافي ٥: ٥٢٧ / ٤.

(٣) أصول الكافي ٢: ١٨٥ / ٢٤.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٣٦٠ / ١٠٣٤.

(٥) الفقيه ٤: ٩٦ - ٩٧، من المشيخة.

(٦) الكافي ٤: ٤٦٦ / ١٠.

(٧) الكافي ٥: ٣٣٧ / ٧.

(٨) تهذيب الأحكام ١٠: ١١٥ / ٤٥٨.

(٩) تهذيب الأحكام ٤: ٧٢ / ١٣٧.

(١٠) الكافي ٦: ٣٨٥ / ٢.

(١١) فهرست الشيخ ٧٢ / ٣٠١، في ترجمة زيد بن وهب.

(١٢) رجال العلامة ٢٤١ / ١٠.

(١٣) في المصدر: هرم، وما في الأصل هو الصحيح لموافقته سائر كتب الرجال.

(١٤) رجال العلامة ٢٤١ / ١٠.

الثاني: ان ما نقله عنه في الخلاصة في عمر لا أخيه عمرو (١) والغرض توثيقه.

والجواب عن الأول: ان كلامه الأول مؤيد بالوجوه السابقة فلا بد من الاخذ به، وكلامه الاخر موهون جدا بعدم طعن أحد من المشايخ الذين تقدموا عليه أو تأخروا عنه عليه، فان الصدوق جعل كتابه من الكتب المعتمدة (٢).

والكشي ذكره ومدحه بذكر الخبر السابق في ترجمته، ولم ينقل عن أحد طعنا فيه (٣)، وقال النجاشي: عمرو بن أبي المقدم ثابت بن هرم الحداد مولى بني عجل، روى عن علي بن الحسين وأبي جعفر وأبي عبد الله (عليهم السلام) له كتاب لطيف (٤) ثم ذكر طريقه إليه.

وذكره الشيخ في أصحاب الصادق (٥) عليه السلام وكذا في الفهرست، وذكر له كتاب حديث الشورى، وكتاب المسائل التي أخبر بها أمير المؤمنين (عليه السلام) اليهودي، وذكر طريقه إليهما من غير طعن أو نقله وقد أكثر ثقة الاسلام وغيره من نقل رواياته والاعتماد عليه، وفي الفقيه:

(١) أقول: لم يرد لعمرو بن أبي المقدم أخ باسم (عمر) لدى النجاشي والكشي والطوسي وابن داود، ولم يصرح به العلامة وان أورده في القسم الأول من رجاله باسم (عمرو) وفي القسم الثاني باسم (عمر) فكان ذلك منه مدعاة لاحتمال البعض الاخوة بينهما، وما عليه أكثر أهل الفن بأنه اشتباه منه (قدس سره) ولمزيد الفائدة راجع تنقيح المقال ٢: ٣٢٣ / ٨٤٦٣.

(٢) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٣) رجال الكشي ٢: ٦٩٠ / ٧٣٨.

(٤) رجال النجاشي ٢٩٠ / ٧٧٧.

(٥) رجال الشيخ ٢٤٧ / ٣٨٠.

(٦) فهرست الشيخ ١١١ / ٤٨١.

وقال الصادق (عليه السلام): من تعدى في وضوءه كان كناقصه.
وفي ذلك حديث آخر باسناد منقطع رواه عمرو بن أبي المقدم قال:
حدثني من سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: اني لأعجب ممن يرغب ان
يتوضأ اثنتين اثنتين وقد توضأ رسول الله (صلى الله عليه وآله) اثنتين اثنتين، فان
النبي (صلى الله عليه وآله) كان يجدد الوضوء لكل فريضة.
فمعنى هذا الحديث هو: اني لا عجب ممن يرغب عن تجديد الوضوء وقد
جدده النبي (صلى الله عليه وآله) (١).. إلى آخر ما قال، ويظهر منه كما في
التعليقة انه معتمد مقبول القول (٢).
فتضعيفه ضعيف جدا ولا قوة له للمعارضة.
وعن الثاني: أن الظاهر من الخلاصة وجمع آخر اتحادهما وعدم وجود عمر
في الرواة، ولم ينقل في الكتب الأربعة عنه خبر واحد، مع أن ظاهر الغضائري
كونه كثير الرواية.
ويؤيده ان ما ذكره في الخلاصة (٣) عن الغضائري في عمر بن ثابت، هو
بعينه ما في النجاشي (٤) في عمرو الا التضعيف، وفي الخلاصة: ولعل الذي
وثقه الغضائري ونقل عن أصحابنا تضعيفه هو هذا، يعني عمرو (٥).
وبالجملة لا مجال لتوهم المعارضة فتبقى امارات الوثيقة سليمة.
وفي كشف الغمة: من كتاب الحافظ أبي نعيم عن عمرو بن أبي المقدم
قال: كنت إذا نظرت إلى جعفر بن محمد (عليهما السلام) علمت أنه من سلالة

(١) الفقيه ١: ٢٥ / ٦ - ٧.

(٢) تعليقة البهبهاني على منهج المقال: ٢٤٤.

(٣) رجال العلامة ٢٤١ / ١٠.

(٤) رجال النجاشي ٢٩٠ / ٧٧٧.

(٥) رجال العلامة ١٢٠ / ٢.

النبين (١).

ومن جميع ذلك ظهر فساد ما في التكملة، قال: قوله.. عمرو بن أبي المقدام... إلى آخره، هذا ضعفه الغضائري تارة، ووثقه تارة أخرى، ونقل من الأصحاب تضعيفه، فيرجع هذا إلى الخلاف فيه، ولا اعتبار هنا بتضعيف الغضائري ولا بتوثيقه لتعارضهما فينسند الطريق إلى معرفة حاله فيكون مجهولاً، وأما الرواية التي رواها الكشي فضعيفة السند بالارسال مع اضطرابها، وشك العلامة في تعيين الرجل (٢)، انتهى.

ووجوه الفساد ظاهرة لمن تأمل في مطاوي كلماتنا، وأما نسبة الاضطراب فهي منه عجيب، فإن نسخ الكشي متفقة على ما نقلناه، وفي الخلاصة عنه ان الصادق (عليه السلام) قال: هذا أمير الحاج (٣)، وهذا من أوهام الخلاصة لا من اضطراب الخبر، وليس التحريف في نقل الخبر سبباً لاضطرابه، فلاحظ.

٢٣٥ رله - وإلى عمرو بن جميع: أبوه، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن الحسن بن علي بن يوسف، عن معاذ الجوهرري، عنه (١).

محمد بن أحمد هو ابن يحيى الأشعري المعروف صاحب نوادر الحكمة، ثقة جليل، لم يذكر فيه طعن في نفسه وان قيل إنه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل.

واللؤلؤي ثقة كثير الرواية، كذا في النجاشي (٥) والخلاصة (٦)، ويروي عنه

(١) كشف الغمة ٢: ١٦٢.

(٢) التكملة للكاظمي ٢: ٢١٨ - ٢١٩.

(٣) رجال العلامة ١٢٠ / ٢.

(٤) الفقيه ٤: ٧٦، من المشيخة.

(٥) رجال النجاشي ٤٠ / ٨٣.

(٦) رجال العلامة ٤٠ / ١١.

اجلاء من في طبقة محمد بن أحمد، مثل: سعد بن عبد الله (١)، ومحمد بن عبد الجبار (٢)، وموسى بن القاسم (٣)، والحجال (٤)، ومحمد بن علي بن محبوب (٥)، وأحمد بن أبي عبد الله (٦)، ومحمد بن الحسن الصفار (٧)، وموسى بن

جعفر البغدادي (٨)، وموسى بن الحسن بن عامر (٩)، وإبراهيم بن هاشم (١٠)، وأحمد بن أبي زاهر (١١)، وأحمد بن الحسين (١٢)، ومحمد بن عمران (١٣)، وسهل بن زياد (١٤)، وعلي بن محمد (١٥)، وإبراهيم بن سليمان (١٦)،

وغيرهم، فلا مجال للتأمل في وثاقته.

نعم في النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى: وكان محمد بن الحسن بن الوليد يستثنى من رواية محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني، وما رواه عن رجل، أو يقول: بعض أصحابنا (١٧) أو عن

-
- (١) تهذيب الأحكام ٣: ١٦٥ / ٣٥٦.
 - (٢) أصول الكافي ١: ٢٤٩ / ٥.
 - (٣) تهذيب الأحكام ٥: ٢٦٣ / ٨٩٤.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٦: ١٤٥ / ٢٥٠.
 - (٥) تهذيب الأحكام ١: ٢٠٤ / ١٤٥.
 - (٦) الكافي ٤: ٢٨٧ / ٧.
 - (٧) تهذيب الأحكام ١٠: ٤ / ١١.
 - (٨) تهذيب الأحكام ١: ١٤١ / ٣٩٩.
 - (٩) تهذيب الأحكام ٢: ٢٢ / ٦٣.
 - (١٠) الكافي ٥: ٣٠٩ / ٢٥.
 - (١١) فهرست الشيخ ٢٣ / ٦٩، في ترجمة اللؤلؤي.
 - (١٢) تهذيب الأحكام ٤: ٦٣ / ١٧٢.
 - (١٣) كامل الزيارات ١٣٧ / ٣.
 - (١٤) الكافي ٤: ٢٦٦ / ٩.
 - (١٥) أصول الكافي ١: ٢٩ / ٤.
 - (١٦) فهرست الشيخ ٥١ / ١٩٠.
 - (١٧) ما بين معقوفتين من المصدر.

محمد بن يحيى المعاذي - إلى أن قال - أو ما يتفرد به الحسن بن الحسن اللؤلؤي،... إلى آخره، ونقل عن أبي العباس بن نوح ان الصدوق تبعه في ذلك، وقرره عليه ابن نوح الا في محمد بن عيسى، فربما جعل هذا الاستثناء طعنا وقدحا فيه (١).

وفيه: أولا: أن مجرد الاستثناء لا يستلزمه، لذا وثقه النجاشي مع نقله الاستثناء.

وثانيا: أن ابن الوليد خصه من بين شركائه بقوله: أو ما يتفرد به، فلعل عدم القبول لعدم الضبط التام الغير المنافي للعدالة، أو لما ذكره النجاشي من أن له كتاب مجموع نوادر (٢)، فان النوادر ما ليس لها باب يجمعها وما كان كذلك يكثر في نوعه المخالفة للأصول، فظاهر العبارة ليس فيه طعن على اللؤلؤي بوجه، لأن عدم قبول المتفردات لكونها متفردات لا لشيء في اللؤلؤي والا لعم الاستثناء ولم يخصه من بينهم بما ذكره، ومنه يعلم ما في قول الشيخ في من لم يرو عنهم عليهم السلام في ترجمة اللؤلؤي: ضعفه ابن بابويه (٣)، فإنه تبع شيخه في عدم قبول متفرداته وهو غير التضعيف. وثالثا: أنه معارض برواية الجماعة عنه وهم عيون الطائفة، ولا جرح هنا حتى يحتمل تقديمه، ولو كان لما كان قابلا للمعارضة.

واما رابعا: فيما قال التقي المجلسي في الشرح: ويظهر من النجاشي ان اللؤلؤي اثنان ويمكن التمييز من الرجال والطبقات، فان المذكور هنا الثقة يروي عنه الصفار وأمثاله، والمجهول في مرتبة بعده بمرتبتين، فان الثقة يروي عن أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن أبيه فهو في طبقة صفوان وحماد

(١) رجال النجاشي ٣٤٨ / ٩٣٩.

(٢) رجال النجاشي ٤٠ / ٨٣.

(٣) رجال الشيخ ٤٦٩ / ٤٥.

مع قلة روايته، بل لا يظهر كونه راويا وان توهمه جماعة.
 ففي النجاشي: أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، له كتاب يعرف
 باللؤلؤة، وليس هو الحسن بن الحسين اللؤلؤي، روى عنه الحسن بن الحسين
 اللؤلؤي (١)، وفي الفهرست والخلاصة: ثقة، وليس بابن المعروف بالحسن بن
 الحسن اللؤلؤي كوفي (٢) له كتاب اللؤلؤة، أخبرنا الحسن بن عبيد الله، عن أحمد
 بن جعفر، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن أبي زاهر، عن الحسن بن
 الحسن اللؤلؤي، عن أحمد بن الحسن (٣)، وظاهر ان الضمائر راجعة إلى أحمد
 - وله كتاب اللؤلؤة - لا الحسن، فتدبر، فلا يقع الاشتباه، ولهذا لم يذكر
 أصحاب الرجال نفسه وإنما ذكروا ابنه أحمد (٤)، انتهى.
 والحسن بن علي هو المعروف بابن بقاح، ثقة مشهور صحيح الحديث كما
 في النجاشي (٥) والخلاصة (٦).
 ومعاذ الجوهري ذكره الشيخ في الفهرست (٧) وذكر له كتابا وذكر طريقه
 إليه ولم يطعن عليه، وفي التعليقة: يروي عنه ابن أبي عمير (٨)، وهي من أمارات
 الوثاقة، ويروي عنه ابن بقاح كثيرا وهو صحيح الحديث، وقد مر انه أيضا من
 أمارات الوثاقة (٩).

-
- (١) النجاشي ٧٨ / ١٨٥.
 (٢) ما أثبتناه بين معقوفين فمن فهرست الشيخ، ورجال العلامة.
 (٣) انظر فهرست الشيخ ٢٣ / ٥٩ ورجال العلامة ١٥ / ١٠.
 (٤) روضة المتقين ١٤ : ٢٠٧.
 (٥) رجال النجاشي ٤٠ / ٨٢.
 (٦) رجال العلامة ٤١ / ١٨.
 (٧) فهرست الشيخ ١٧٠ / ٧٣٥.
 (٨) تعليقة الوحيد البهبهاني (ضمن منهج المقال): ٣٣٤.
 (٩) تقدم في هذه الفائدة، صحيفة: ٥٣٤.

وقال الشهيد في مجموعته - مختار من كتاب معاذ بن ثابت بن الحسن الجوهري - : روى عمرو بن جميع، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليهما السلام) قال: إياكم وكثرة المزاح، الخبر. وساق بعض الأخبار منه ومن كتب أخرى من الأصول وقال في آخره: وأكثر هذه مقروءة على الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله، والظاهر اعتبار كتابه عنده، فالسند صحيح على الأصح (١).

وأما عمرو بن جميع الأزدي البصري قاضي الري، ففي الكشي، وأصحاب الباقر (عليه السلام): بتري (٢)، وفي أصحاب الصادق (عليه السلام): ضعيف الحديث (٣) وفي النجاشي: ضعيف (٤).

والظاهر أن مراده من الضعف، ضعفه في المذهب كما في الأولين أو الحديث كما في الأخير، ولا ينافي ذلك وثاقته في نفسه.

أما الأول فواضح، وأما الأخير فإنه أعم، إذ من أسبابه عندهم الرواية عن الضعفاء، ورواية بعض عجائب حالاتهم (عليهم السلام) وغرائب أفعالهم (عليهم السلام) وغيرها، وأما استظهار وثاقته فلرواية يونس بن عبد الرحمن، عنه كما في الفهرست (٥)، وفي الكافي في باب العبادة من كتاب الكفر والايمان (٦).

-
- (١) مجموعة الشهيد: مخطوط، ولم نظفر بهذا الكلام فيه.
- (٢) انظر رجال الكشي ٢: ٦٨٧ / ٧٣٣ ورجال الشيخ - باب أصحاب الباقر عليه السلام - ١٣١ / ٦٧.
- (٣) رجال الشيخ ٢٤٩ / ٤٢٦.
- (٤) رجال النجاشي ٢٨٨ / ٧٦٩.
- (٥) فهرست الشيخ ١١١ / ٤٧٧.
- (٦) أصول الكافي ٢: ٦٨ / ٣.

وعثمان بن عيسى فيه في باب النوادر آخر كتاب النكاح (١)، وهما من أصحاب الاجماع، ومر مرارا انه من أمارات الوثيقة (٢) وفاقا للعلامة الطباطبائي (٣)، ورواية ابن بقاح عنه بلا واسطة فيه أيضا في باب ما يسقط من الخوان من كتاب الأطعمة (٤) وقد عرفت ممن قالوا فيه أنه صحيح الحديث، فيكون عمرو ثقة بما مر الفائدة السابقة (٥).

واعلم أن في النجاشي بعد الترجمة والتضعيف: له نسخة يرويها (٦)، ثم ذكر طريقه إليها، وفي الشرح: والظاهر أن النسخة كانت تصنيف أبي عبد الله (عليه السلام) ويمكن أن يكون الأصحاب سمع منه بان نسخته عنده ولهذا اعتمد الأصحاب عليه، وكثيرا ما يروون الاخبار عنه، وحكم الصدوقان بصحته، والظاهر أن الضعف باعتبار القضاء من جهة العامة ويمكن أن يكون للتقية ولسهولة نشر اخبار أهل البيت (عليهم السلام) كما فعله جماعة من أصحابنا، منهم القاضي ابن البراج، انتهى (٧).

ف قوله (٥) في آخر كلامه: فالخبر قوي كالصحيح (٨)، قوي صحيح. ٢٣٦ رلو - والى عمرو بن خالد: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق، عن الحسن بن علوان، عنه (٩).

(١) الكافي ٥: ٥٩ / ٥٦٩.

(٢) تقدم في هذه الفائدة، صحيفة: ٥٨١.

(٣) لم نعثر عليه.

(٤) الكافي ٦: ٢٩٧ / ٤.

(٥) تقدم في هذه الفائدة، صحيفة: ٥٣٤.

(٦) رجال النجاشي ٢٨٨ / ٧٦٩.

(٧) روضة المتقين ١٤: ٢٠٧.

(٨) روضة المتقين ١٤: ٢٠٨.

(٩) الفقيه ٤: ٨٣، من المشيخة.

استظهرنا وثيقة الهيثم في (ند) (١).
ووثيقة الحسين - ولو في الحديث - في (قكج) (٢)، وكذا عمرو بن خالد
فيه، فالخبر صحيح عند القدماء، موثق عند المتأخرين.

٢٣٧ رلز - والى عمرو بن سعيد الساباطي (٣): أحمد بن محمد
ابن يحيى العطار، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسن بن علي بن
فضال، عنه (٤).

مر وثيقة العطار في (قسط) (٥).

وابن فضال وإن كان فطحيا إلا انه ثقة جليل روى عنه أخوه، وغيره
من الكوفيين والقميين، ومنهم محمد بن أحمد بن يحيى (٦)، وسعد بن
عبد الله (٧) ومحمد بن موسى (٨)، والحسين بن بندار (٩)، ومحمد بن
يحيى (١٠)، والحميري (١١)، وابن عقدة (١٢)، ومحمد بن الحسين (١٣)

(١) تقدم برقم: ٥٤.

(٢) تقدم برقم: ١٢٨.

(٣) ما بين معقوفين من المصدر وروضة المتقين ١٤: ٢٠٩.

(٤) الفقيه ٤: ١٢٠، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ١٦٩.

(٦) تهذيب الأحكام ٣: ٤٢ / ١٤٦.

(٧) تهذيب الأحكام ١: ٣٢٠ / ٩٣١.

(٨) تهذيب الأحكام ٦: ٢٤٣ / ٦٠٤.

(٩) تهذيب الأحكام ١: ٣٧١ / ١١٣٣.

(١٠) تهذيب الأحكام ٥: ٤٤ / ١٣٣.

(١١) فهرست الشيخ ١١٧ / ٥٢٤.

(١٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢١٩ / ٨٦٢، وفيه: "وروى أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، عن

أحمد بن محمد بن الحسن قال: ..."

(١٣) أصول الكافي ١: ٣١٧ / ١.

وعمران بن موسى (١) ومحمد بن علي بن محبوب (٢)، والصفار (٣)، وغيرهم، مضافا إلى دخوله في زمرة من أمرنا بالأخذ برواياتهم، فالسند موثق كالصحيح. واما عمرو بن سعيد فثقة في النجاشي (٤) والخلاصة (٥)، ونقل في الكشي عن نصر فطحته (٦)، وردة في الخلاصة بغلو نصر فلا يقبل قوله، وفيه نظر، الا ان عدم تعرض النجاشي له مما يوهنه، ومع القبول فلا وحشة لما مر في عمار (٧)، مضافا إلى وجود ابن فضال فيؤخذ بما رواه على كل حال. ٢٣٨ رلج - وإلى عمرو بن شمر: محمد بن موسى بن المتوكل، عن علي بن الحسن السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن أحمد بن النضر (٨) الخزاز، عنه (٩).. استظهرنا وثاقة علي في (يه) (١). والخزاز ثقة في النجاشي (١١) والخلاصة (١٢)، ويروي عنه الأعظم: كأحمد

-
- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٢٥ / ٨٨٨.
 - (٢) تهذيب الأحكام ٣: ٣١٠ / ٩٦٠.
 - (٣) تهذيب الأحكام ٨: ٣٠٠ / ١١١٢.
 - (٤) رجال النجاشي ٢٨٧ / ٧٦٧.
 - (٥) رجال العلامة ١٢٠ / ٣.
 - (٦) رجال الكشي ٢: ٨٦٩ / ١١٣٧.
 - (٧) تقدم برقم: ٢٣٣ ورمز: رلج، وذلك في ترجمة: عمار بن موسى الساباطي.
 - (٨) في المصدر: ابن النصر (بالصاد المهملة)، وفي روضة المتقين ١٤: ٢١٠ بالصاد المعجمة كما في الأصل، وهو الصواب لموافقه رجال النجاشي ٩٨ / ٢٤٤ وفهرست الشيخ ٣٤ / ١٠١ ورجال العلامة ٢٠ / ٤٩ وابن داود ٤٦ / ١٤٢ ومعالم العلماء ٢١ / ٩١، فلاحظ.
 - (٩) الفقيه ٤: ٨٧، من المشيخة.
 - (١٠) تقدم برقم: ١٥.
 - (١١) رجال النجاشي ٩٨ / ٢٤٤.
 - (١٢) رجال العلامة ٢٠ / ٤٩.

بن محمد بن عيسى (١)، ومحمد بن عبد الجبار (٢)، إبراهيم بن هاشم (٣)، ومحمد بن سنان (٤)، وعلي بن إسماعيل"، ومروك بن عبيد (٦)، وغيرهم، فالسند صحيح. واما عمرو فضعيف في المشهور، ونحن بينا وثاقته - بحمد الله تعالى - في (نز) (٧)، فالخبر صحيح على الأصح.

٢٣٩ رلط - وإلى عمر (٨) بن أبي زياد: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسن بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عنه (٩). الحكم ثقة في (مب) (١٠) والباقي من الاجلاء، فالسند صحيح.

وابن أبي زياد ثقة في النجاشي (١١) والخلاصة (١٢)، ويروي عنه أيضا جعفر ابن بشير كما في الكافي في باب الاجمال في طلب الرزق (١٣)، فالخبر صحيح عندنا، حسن بالحكم في المشهور.

-
- (١) فهرست الشيخ ٣٥ / ١٠١، وفيه: توسط محمد بن خالد البرقي بين أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن النضر الخزاز، فلاحظ.
- (٢) تهذيب الأحكام ٧: ١٣ / ٥٨.
- (٣) تهذيب الأحكام ٤: ١٩٥ / ٥٦٠.
- (٤) تهذيب الأحكام ٣: ٣٢٥ / ١٠١٢.
- (٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٣١٤ / ١١٦٨.
- (٦) تهذيب الأحكام ٣: ٤٦ / ١٦٠.
- (٧) تقدم برقم: ٥٧.
- (٨) في الأصل: عمرو - بالواو - وهو اشتباه، والصواب ما أثبتناه لوروده في المصدر، وروضة المتقن ١٤: ٢١٠ وهو موافق لرجال النجاشي ٢٨٤ / ٧٥٥ وفهرست الشيخ ١١٦ / ٥١٤ ورجاله ٢٥٣ / ٤٩١ ورجال العلامة ١١٩ / ٤ وابن داود ١٤٤ / ١١٠٧ ومعالم العلماء ٨٦ / ٥٨٩، فلاحظ.
- (٩) الفقيه ٤: ٦٢، من المشيخة.
- (١٠) تقدم برقم: ٤٢.
- (١١) رجال النجاشي ٢٨٤ / ٧٥٥.
- (١٢) رجال العلامة ١١٩ / ٤.
- الكافي ٥: ٨١ / ٥.

٢٤٥ رم - والى عمر (١) بن أبي شعبة: محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن عثمان، عنه (٢). رجال السنن ثقات وجلهم من الأعاظم.

وأما ابن أبي شعبة ففي النجاشي في ترجمة ابن أخيه علي: كان يتجر هو وأبوه واخوته إلى حلب فغلب عليهم النسبة إلى حلب، وآل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا، وروى جدهم أبو شعبة عن الحسن والحسين عليهما السلام، وكانوا جميعهم ثقات مرجوعا إلى ما يقولون (٣).. إلى آخره. واستظهر جماعة توثيقه من هذه العبارة، وأن ضمير (كانوا) يرجع إلى آل أبي شعبة ويحتمل الرجوع إلى (هو واخوته) وهو بعيد، ويؤيد الأول ما في النجاشي أيضا في ترجمة ابنه أحمد بن عمر (٤) بن أبي شعبة الحلبي: ثقة، روى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، وعن أبيه من قبل، وهو ابن عم عبيد الله وعبد الأعلى وعمران (٥) ومحمد الحلبيين، روى أبوهم عن أبي عبد الله (عليه السلام) وكانوا ثقات (٦)، وان احتمل هنا أيضا رجوع الضمير إلى الذين روى أبوهم (١) عن أبي عبد الله (عليه السلام) وهو أيضا كسابقه.

- (١) في الأصل: عمرو - بالواو - وهو اشتباه، وما أثبتناه فمن المصدر وروضة المتقين ١٤: ٢١٠ ورجال النجاشي. ٢٣٠ / ٦١٢.
- (٢) الفقيه ٤: ١١٢.
- (٣) رجال النجاشي ٢٣٠ / ٦١٢، واسم ابن أخيه: عبيد الله بن علي بن أبي شعبة.
- (٤) في الأصل: عمران وهو اشتباه، وما أثبتناه فمن المصدر وهو موافق للكشي ٢: ٨٥٩ / ١١١٦ وجامع الرواة ١: ٥٦ / ٣٥٢، أما أحمد بن عمران فهو ابن ابن عم أحمد بن عمر وكلاهما حلبيان، فتنبه.
- (٥) ما بين معقوفين من المصدر.
- (٦) رجال النجاشي ٩٨ / ٢٤٥.
- (٧) أي احتمال رجوع الضمير إلى أبناء عمه، لا إليه واخوته.

ورواية حماد عنه أيضا تشير وإلى وثاقته، وكذا رواية ابن بكير وعنه كما في التهذيب في باب احكام الجماعة، وهما أيضا من أصحاب الاجماع فالخبر صحيح أو في حكمه (١).

٢٤١ م رما - والى عمر بن أذينة: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عنه (٢).

رجال السند كلهم من عيون الطائفة.

وابن أذينة ثقة بالاتفاق، ووجه الشيعة بالبصرة، وله مجلس طريف مع بعض رؤساء المخالفين ذكرناه في الفائدة الثانية في شرح حال كتاب دعائم الاسلام (٣).

٢٤٢ ر م - وإلى عمر بن حنظلة: الحسين بن أحمد بن إدريس، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحصين، عنه (٤).

السند صحيح بما مر في (لا) (٥) في ترجمة ابن عيسى، وفي (قط) في ترجمة داود (٦).

واما عمر بن حنظلة فيدل على وثاقته أمور:

أ - رواية صفوان عنه كما في التهذيب في باب أوقات الصلاة (٧)، وفي

(١) تهذيب الأحكام ٣: ٣٨ / ١٣٤.

(٢) الفقيه ٤: ٦٠، من المشيخة.

(٣) تقدم في الفائدة الثانية، صحيفة ٣١٣ - ٣٢١.

(٤) الفقيه ٤: ٣٥، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ٣١ في ترجمة إسماعيل بن جابر.

(٦) تقدم برقم: ١٠٩ في ترجمة داود بن الحصين.

(٧) تهذيب الأحكام ٢: ٢٢ / ٦٣.

الفقيه في باب المتعة (١).
 ب - رواية الأجلة عنه، وفيهم جماعة من أصحاب الاجماع، مثل: زرارة
 في التهذيب في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها من أبواب الزيادات (٢).
 وعبد الله بن مسكان (٣) - وهو ممن أكثر من الرواية عنه - وعبد الله بن
 بكير (٤)، وأبو أيوب الخزاز (٥)، وعلي بن رئاب (٦)، وعلي بن الحكم (٧)،
 ومنصور بن حازم (٨)، وهشام بن سالم (٩)، وإسماعيل بن جابر الجعفي (١٠)،
 وموسى بن بكير (١١)، وعلي بن سيف بن عميرة (١٢)، والحارث بن المغيرة (١٣)،
 وأبو المعز حميد بن المثنى (١٤)، وداود بن الحصين (١)، وأحمد بن عائذ (١٦)،
 وعبد

-
- (١) الفقيه ٣: ٢٩٤ / ١٣٩٧.
 (٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٥ / ٦٦٦.
 (٣) تهذيب الأحكام ٢: ١٧ / ٤٧.
 (٤) تهذيب الأحكام ١: ١٧ / ٣٨.
 (٥) الكافي ٨: ٣١٠ / ٤٨٣، من الروضة.
 (٦) تهذيب الأحكام ٧: ٢٦٦ / ١١٤٦.
 (٧) الكافي ٨: ٣٣٤ / ٥٢٢، من الروضة.
 (٨) تهذيب الأحكام ٨: ٥٢ / ١٦٩.
 (٩) تهذيب الأحكام ٩: ٦ / ١٧.
 (١٠) تهذيب الأحكام ٣: ١٦ / ٥٧.
 (١١) في الأصل: بكير - بالياء - وفي المصدر ٧: ٤٧٠ / ١٨٨٣ بكر بدون ياء، وما أثبتناه منه لموافقته
 كتب الرجال ك فهرست الشيخ ١٦٢ / ٧١٥ ورجال ابن داود ١٩٣ / ١٦١١ ومعالن العلماء
 ١٢٠ / ٧٩٤.
 (١٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢١ / ٥٧ وفيه: (عن علي بن سيف بن عميره، عن أبيه، عن عمر بن
 حنظلة).
 (١٣) الاستبصار ١: ٣٥ / ٨٩٨ وفيه عطف عمر بن حنظلة على الحارث بدل العننة.
 (١٤) تهذيب الأحكام ٩: ١١٢ / ٤٨٥.
 (١٥) الفقيه ٤: ٣٥، من المشيخة.
 (١٦) تهذيب الأحكام ٢: ٣٠٩ / ١٢٥٣.

الكريم بن عمرو (١).

ج - ما رواه في التهذيب في باب أوقات للصلاة: بإسناده عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن يزيد بن خليفة، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت فقال أبو عبد الله (عليه السلام) (٢): اذن لا يكذب علينا، قلت: قال: وقت المغرب إذا غاب القرص، إلا أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا جد به السير أخرج المغرب، ويجمع بينها وبين العشاء، فقال: صدق، وقال: وقت العشاء الآخرة حين يغيب الشفق إلى ثلث الليل، ووقت الفجر حين يبدو حتى يضيئ (٣).

أما السند فصحيح، أو في حكمه، وقد مر توثيق محمد بن عيسى (٤)، ويونس من أصحاب الاجماع، وقد أكثر من الرواية عنه، فيزيد ثقة، أولاً يحتاج إلى النظر إليه مع أنه يروي عن يزيد صفوان بن يحيى في الكافي في باب كفارة الصوم وفديته (٥)، وفي باب الورع (٦)، وفي كتاب الجنائز (٧)، وفي التهذيب مرتين في باب الغرر والمجازفة (٨)، وفي الفقيه في باب نواذر

(١) أصول الكافي ٢: ١٧١ / ٣.

(٢) ما أثبتناه بين معقوفين فمن المصدر.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٣١ / ٩٥، وانظر الكافي ٣: ٢٧٩ / ٦، وقد ورد صدر الحديث بالاسناد المذكور نفسه في الكافي ٣: ٢٧٥ / ١، والتهذيب ٢: ٢٠ / ٥٦ والاستبصار ١: ٢٦٠ / ٩٣٢ فراجع.

(٤) تقدم برقم: ٣١.

(٥) الكافي ٤: ١٤٤ / ٦.

(٦) أصول الكافي ٢: ٦٢ / ٣.

(٧) أصول الكافي ٣: ٢٥١ / ٨.

(٨) تهذيب الأحكام ٧: ١٣٧ / ٦٠٩ - ٦١٠.

الطواف (١)، ولا يروي إلا عن ثقة، ويروي عنه عبد الله بن مسكان (٢)، وعاصم ابن حميد (٣)، وأبو المعز (٤) فرمي السند بالضعف كما في المنتقى (٥) ضعيف جدا، مع أنه غير مضر لعدم منعه عن حصول الظن بوثاقته أو صدقه أو بالخبر الصادر عنه، وهو كاف، نعم على مذاق صاحبه من كون التزكية من باب الشهادة فلا ينفع في المقام.

وأما الدلالة فهي ظاهرة، فإن مرجع قوله (عليه السلام): إذا.. إلى أنه إذا كان الآتي بالوقت عمر بن حنظلة فلا يكذب علينا بالمجهول، أي: لا مجال لنقل الكذب علينا فيه مع كونه الناقل عنا، وهذا يدل على علو مقامه وجلالة قدره ووثاقته ومقبولية اخباره عند الأصحاب بحيث يتبين من روايته كذب ما روي على خلافه.

ولعله لهذا فهم الشهيد الثاني من الخبر وثاقته (٦)، وكذا المحقق ولده الا انه ناقش في السند (٧)، وكذا المدقق ولده الشيخ محمد في شرح الاستبصار. وأما على القراءة بالمعلوم فربما نوقش فيها بأنه قال (عليه السلام): لا يكذب علينا.. لا مطلقا، وبأن عدم الكذب أخص من الكف عن المعاصي بل وجود الملكة المانعة، ولأنه كان متهما عند السائل فسأل الامام عما رواه، ولو كان الوثوق به حاصلا لما كان إلى السؤال حاجة، لان قوله عليه السلام: لا

(١) الفقيه ٢: ٢٥٥ / ١٢٣٥.

(٢) الكافي ٤: ٢٣٦ / ٢٠.

(٣) تهذيب الأحكام ٣: ٣٣٣ / ١٠٤٣.

(٤) الكافي ٢: ٢٢٢ / ٣.

(٥) منتقى الجمال ١: ١٩.

(٦) الدراية: ٤٤.

(٧) منتقى الجمال: ١ / ٩١.

يكذب علينا، بمعنى: لا ينبغي وقوع ذلك منه، مثل قولك: فلان لا يخوننا ولا يؤذينا، يقال في مقام دفع شره ونحو ذلك.

قال السيد المحقق صدر الدين العاملي - بعد نقل هذه الوجوه -: وفي نظري ان هذه كلها كلمات ضعيفة، انتهى، وفي التعليقة: مع أن دلالة الحديث على الذم أظهر (١).

وقال أبو علي - بعد نقله -: والامر كذلك بناء على بناء الفعل للفاعل (٢)، ولعل وجهه بعض الوجوه المتقدمة، أو ما أشار إليه في التكملة: بان التنوين في " إذا " للتعويض كما اتفق عليه النحاة، مثل: حينئذ، اي: لا يكذب في ذلك الذي رواه لكم، فلا يدل على انتفاء أصل المكذب عنه، وانه لا يكذب أصلا.

ولعل لهذا قال الصالح (٣) ما يدل على مدحه، فان المدح في الجملة ولو كان بالنسبة إلى خصوص تلك الواقعة حاصل قطعاً، وفيه نظر، فان نفي الفعل المتعدي يفيد العموم كما حقق الأصوليون ولا يخصه المورد فالرواية من جهة المتن دالة، انتهى (٤).

ويؤيده أن الكلام لا يحتمل الاختصاص فان قول الراوي: أتانا عنك بوقت.. في الاجمال بمنزلة قوله: أتانا عنك بخبر، ولم ينقل عنه شيئاً يحتمل الصدق والكذب فلا محل للاختصاص، نعم لو كان هذا الكلام بعد ذكره تفصيل وقت المغرب والعشاء لكان لاحتمال الاختصاص مجال.

(١) تعليقة البهبهاني ضمن (منهج المقال): ٢٤٩.

(٢) رجال أبي علي: ٢٣٧.

(٣) علم في حاشية الأصل بأنه: المولى محمد صالح المازندراني.

(٤) التكملة للكاظمي ٢: ٢٣١.

د - توثيق الشهيد إياه (١). ويشكل - بأنه وثقه من الخبر المذكور كما صرح به ولده صاحب المعالم (٢).

وقال المحقق البحراني في حاشية البلغة: قال السند المسند السيد محمد قدس سره: أنه - يعني الشهيد - قال في فوائده على الخلاصة: عمر بن حنظلة غير مذكور بجرح ولا تعديل ولكن الأقوى عندي انه ثقة لقول الصادق (عليه السلام) في حديث الوقت: إذا لا يكذب علينا، انتهى (٣). فإذا ضعف المستند سندا أو دلالة فلا يحتج بكلامه، وهذا كلام متين، الا ان في التعليقة نقلا عن سبطه المحقق الشيخ محمد قال: وجدت له في الروضة حاشية على عمر بن حنظلة حاصلها أن التوثيق من الخبر، ثم ضرب (٤) على ذلك وجعل عوضها: من محل آخر، انتهى (٥) وحينئذ فلا مانع من الاخذ بقوله.

ه - ما أشار إليه في التكملة بقوله: وبكثرة رواياته لاخبار الأئمة (عليهم السلام) فإن هذا دال على علو المرتبة والمنزلة عندهم (عليهم للسلام) لقول الصادق (عليه السلام) في المستفيض: اعرفوا منازل الرجال منا بقدر رواياتهم عنا (٦).

وما فيها أيضا قال: وبقبول الأصحاب رواياته على كثرتها، فإنه لم يرد

(١) الدراية: ٤٤.

(٢) منتقى الجمال ١: ١٩.

(٣) حاشية البلغة: لم تقع بأيدينا.

(٤) للضرب أنواع، أجودها ان يمد الضارب خطأ واضحا فوق الكلام الذي يريد ابطاله بحيث

لا يخفى حروفه بل يكون ما تحته واضحا ممكن القراءة. انظر: مقباس الهداية ٣: ٢١٥.

(٥) تعليقة البهبهاني ضمن (منهج المقال): ٢٤٩.

(٦) انظر أصول الكافي ١: ٤٠ / ١٣.

شئ من رواياته وبعدهم القدح فيه مع أنه نصب أعينهم، انتهى (١).
وكفاه شاهدا الخير الشريف المنعوت بمقبولة عمر بن حنظلة الذي رواه
المشايخ الثلاثة (٢) وصار أصلا عند الأصحاب في كثير من احكام الاجتهاد،
وكون المجتهد العارف بالأحكام منصوبا من قبلهم (عليهم السلام) وجملة
من مسائل القضاء وكثير من المطالب المتعلقة بباب التعادل من الأصول، ومنه
يعلم أيضا علو مقامه في العلم وحسن نظره وتعمقه في المسائل الدينية.
ز - جملة من الروايات: ففي بصائر الصغار عنه قال: قلت لأبي جعفر
(عليه السلام): أظن أن لي عندك منزلة، قال: أجل، قلت: فان لي إليك
حاجة، قال: وما هي؟ قلت: تعلمني الاسم الأعظم، قال: أتطبيقه؟ قلت:
نعم، قال: فادخل البيت.

قال: فدخلت (٣) فوضع أبو جعفر (عليه السلام) يده على الأرض
فاظلم البيت فارتعدت فرائص عمر، فقال: ما تقول، أعلمك، قال: فقلت.
لا، فرفع يده فرجع البيت كما كان (٤).

قال في التكملة: هذا خبر محفوف بقرائن الصدق فيكون حجة، فان
الخبر المحفوف بالقرائن وان ضعف يكون حجة بالاتفاق، بل أقوى من
الصحيح الخالي عن القرائن، انتهى (٥).
وقد تلقاه أرباب المؤلفات بالقبول، وذكروه في أبواب المعاجز والفضائل

(١) التكملة للكاظمي ٢: ٢٣١.

(٢) يريد به الخير المشهور الذي رواه عمر بن حنظلة، عن أبي عبد الله عليه السلام بشأن عدم
جواز الترافع إلى حكام الجور. انظر أصول الكافي ١: ٥٤ / ١٠.

(٣) في المصدر: فدخل البيت، وما في الأصل لا يغير المعنى.

(٤) بصائر الدرجات ٢٣٠ / ١، باختلاف يسير.

(٥) التكملة للكاظمي ٢: ٢٣٢.

من غير نكير.

وفي الكافي: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: يا عمر، لا تحملوا على شيعتنا وارفقوا بهم فان الناس لا يحتملون ما تحملون (١). وفيه أيضا دلالة على جلالته، ووجود الخبر في الكافي كاف في صحته واعتباره كما مر (٢).

وفي العوالم، نقلا عن اعلام الدين للديلمى: من كتاب الحسين بن سعيد قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) لعمر بن حنظلة: يا أبا صخر، أنتم والله على ديني ودين آبائي، وقال: والله لنشفعن (٣) ثلاث مرات حتى يقول عدونا: * (فما لنا من شافعين * ولا صديق حميم) * (٤) (٥).

وفي الكافي: عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبان، عن إسماعيل الجعفي، عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): القنوت يوم الجمعة؟ فقال: أنت رسولي إليهم في هذا، الخبر (٦).

ووجود يونس في السند يمنع من ضرر كونه شهادة لنفسه، مضافا إلى وجوده في الكافي، فانقدح بحمد الله تعالى ان عمر ثقة جليل، والخبر صحيح.

(١) الكافي ٨: ٣٣٤ / ٥٢٢.

(٢) هذا الكلام - منه رحمه الله - مبني على أساس الاعتقاد بقطعية صدور أحاديث الكافي عنهم عليهم السلام، فلاحظ.

(٣) في الأصل والمصدر: لتشفعن، بالتاء، وما أثبتناه هو الأنسب للسياق.

(٤) الشعراء ٢٦: ١٠١ - ١٠٢.

(٥) اعلام الدين: ٤٤٩، ولم يقع بأيدينا كتاب العوالم.

(٦) الكافي ٣: ٤٢٧ / ٣.

٢٤٣ رمج - وإلى عمر (١) بن القيس الماصر: أبوه ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان وغيره، عنه (٢).

السند صحيح عندنا كما مر ولكن عمر بتري لعين، ليس فيه ما يورث الوثوق بخبره غير عد الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة (٣).

٢٤٤ رمد - وإلى عمر بن يزيد: أبوه، عن محمد بن يحيى العطار، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى، عنه. وأبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عبد الحميد، عن محمد بن عمر بن يزيد، عن الحسن بن عمر بن يزيد، عن أبيه عمر بن يزيد.

وأبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن عباس، عنه (٤). رجال السند الأول من عيون الطائفة.

وأما الثاني فابن عبد الحميد هو ابن سالم العطار، ثقة في النجاشي على الأصح (٥)، ويروي عنه: الصفار (٦)، والحميري (٧)، وسعد بن عبد الله (٨)،

-
- (١) ذكره الشيخ في رجاله ١٣١ / ٦٨ باسم (عمرو) بالواو، وجمع العلامة في رجاله ٢٤٠ / ١ وكذا ابن داود ٢٦٤ / ٣٧٣ بين الاسمين - بالواو، وعدمه - وفي المصدر كالأصل، فلاحظ.
- (٢) الفقيه ٤: ١١٣، من المشيخة.
- (٣) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.
- (٤) الفقيه ٤: ٨ - ٩، من المشيخة.
- (٥) رجال النجاشي ٣٣٩ / ٩٠٦.
- (٦) فهرست الشيخ ١٤٠ / ٥٩٦.
- (٧) رجال النجاشي ٣٣٩ / ٩٠٦.
- (٨) كامل الزيارات ٥٩ / ٢.

ومحمد بن أحمد بن يحيى (١)، ولم يستثن من نوادره، ومحمد بن علي بن محبوب (٢)، وموسى بن الحسن بن عامر الأشعري (٣)، وعلي بن الحسن بن فضال (٤)، وسهل بن زياد (٥)، ومحمد بن جعفر الكوفي (٦)، وعلي بن محمد (٧)، ومحمد بن الحسن بن أبي الخطاب (٨)، وعبد الله بن محمد بن عيسى الأشعري (٩)، ومحمد بن خالد البرقي (١٠)، وابنه احمد (١١)، وعلي بن مهزيار (١٢)، وابن أبي عمير - كما في التهذيب في باب مستحق الفطرة (١٣) - وعمران

ابن موسى (١٤)، ومحمد بن عيسى (١٥).

فظهر ان محمد بن عبد الحميد من الاجلاء الاثبات وأعاضم الثقة.
ومحمد بن عمر بن يزيد بياع السابري روى عن أبي الحسن (عليه السلام) له كتاب، روى عنه محمد بن عبد الحميد، كذا في النجاشي (١٦)، وقريب منه ما

-
- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٤٣ / ٩٦١.
 - (٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٦٨ / ٧٦٥.
 - (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٥٢ / ١٨١.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٧١ / ٨١٧.
 - (٥) الكافي ٨: ٢٢١ / ٢٨١، من الروضة.
 - (٦) الكافي ٧: ٢٢٩ / ٦ والاستبصار ٤: ٢٤٥ / ٩٢٩ وتهذيب الاحكام ١٠: ٤٦٥ / ١١٦.
 - (٧) الكافي ٥: ٣٣٦ / ٢.
 - (٨) الكافي ٧: ٢٦٠ / ٢.
 - (٩) تهذيب الأحكام ٨: ٢٤٨ / ٨٩٩.
 - (١٥) أصول الكافي ١: ٣٢٢ / ٥.
 - (١١) فهرست الشيخ ١٥٣ / ٦٧٥.
 - (١٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٥ / ٨٨.
 - (١٣) تهذيب الأحكام ٤: ٨٧ / ٢٥٣.
 - (١٤) تهذيب الأحكام ٥: ٢٣١ / ٧٨٢.
 - (١٥) تهذيب الأحكام ٥: ٩٤ / ٣١١.
 - (١٦) رجال النجاشي ٣٦٤ / ٩٨١.

في الفهرست (١)، وهذا المقدار يكفي في حسن حاله. مضافا إلى رواية الجليل موسى بن القاسم عنه (٢)، وابن أخيه الثقة أحمد ابن الحسين بن عمر (٣)، والجليل يعقوب بن يزيد (٤)، والجليل محمد بن عبد الجبار (٥) فلو ظن أحد بوثاقته لرواية هؤلاء عنه لم يكن مجازفا. واخوه الحسن ثقة في رجال الشيخ (٦) والخلاصة (٧)، ويروي عنه يونس ابن عبد الرحمن في الكافي في باب النرد والشطرنج (٨) بعد كتاب الأشربة، والحسن بن محبوب فيه في باب اتخاذ الإبل (٩) من كتاب الدواجن، ومحمد بن أحمد بن يحيى ولم يستثن (١٠)، وعلي بن الحكم (١١)، والقاسم بن محمد (١٢)، وسعد

ابن عبد الله كما في التهذيب في باب الأذان والإقامة من أبواب الزيادات (٣ ١)، واستشكله في الجامع وهو في محله فالسند صحيح أو حسن في حكمه (١٤). واما الثالث فمحمد بن إسماعيل، هو ابن بزيع الثقة الجليل المعروف.

-
- (١) فهرست الشيخ ١٤٠ / ٦٠٦.
 - (٢) تهذيب الأحكام ٥ : ٩٥ / ٣١٢.
 - (٣) الكافي ٦ : ٣٧٨ / ٣.
 - (٤) الكافي ٢ : ٢٣٥ / ١٣.
 - (٥) التهذيب ٢ : ٣١ / ٩٤.
 - (٦) رجال الشيخ ٣٧٣ / ٢١.
 - (٧) رجال العلامة ٤٩ / ٥.
 - (٨) الكافي ٦ : ٤٣٦ / ١٠.
 - (٩) الكافي ٦ : ٥٤٣ / ٧.
 - (١٠) رجال النجاشي ٣٤٨ / ٩٣٩.
 - (١١) أصول الكافي ١ : ٢٨٧ / ١٠.
 - (١٢) الكافي ٦ : ٤٨٣ / ٧.
 - (١٣) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٨٥ / ١١٣٨.
 - (١٤) جامع الرواة ١ : ٢٥٠.

ومحمد بن عباس، هو ابن عيسى أبو عبد الله كما صرح به في الجامع (١) ثقة في النجاشي (٢) والخلاصة (٣)، ويروي عنه الاجلاء، وروى عنه حميد أصولا كثيرة كما في المعالم (٤).

ومن الغريب ما في شرح التقي - رحمه الله - حيث جعله ممن لم يذكر (٥)، مع أنه مذكور في أكثر الكتب، فالسند صحيح.

واما عمر، فهو أبو الأسود عمر بن محمد بن يزيد، وربما ينسب إلى جده فيقال: عمر بن يزيد بياع السابري مولى ثقيف ثقة في أصحاب الكاظم (عليه السلام) (٦) والفهرست (٧)، وفي النجاشي: كوفي ثقة جليل، أحد من كان يفد في كل سنة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام) (٨). قال الشارح: والمراد بالوفود، أن أهل الكوفة لما لم يمكنهم ملازمة المعصومين (عليهم السلام) كانوا يرسلون إلى خمستهم (عليهم السلام) جماعة لآخذ المسائل، ويرسلون المكاتيب المشتملة على المسائل ويجيبون (عليهم السلام) مسائلهم، ولبعث الخمس والزكاة وأمثالهما، ومنهم عمر بن يزيد، وهذا مدح عظيم مشتمل على اعتماد المعصومين (عليهم السلام) واعتماد

(١) جامع الرواة ٢: ١٣٤.

(٢) رجال النجاشي ٣٤١ / ٩١٦.

(٣) رجال العلامة ١٥٥ / ٩٠.

(٤) معالم العلماء، لم نظفر على شيء فيه، والصواب: الإشارة إلى (لم) - فزيدت ب (معا) سهوا - وهو باب من لم يرو عنهم عليهم السلام في رجال الشيخ ٤٩٩ / ٥١٠، فلاحظ.

(٥) روضة المتقن ١٤: ٢١٣.

(٦) رجال الشيخ ٣٥٣ / ٧.

(٧) فهرست الشيخ ١١٣ / ٤٩١.

(٨) رجال النجاشي ٢٨٣ / ٧٥١، وما بين معقوفتين منه.

الأصحاب بثقتهم (١). وفي الكشي: " ما روي في عمر بن يزيد بياع السابري مولى ثقيف ". حدثني جعفر بن معروف قال: حدثني يعقوب بن يزيد، عن محمد بن عذافر، عن عمر بن يزيد، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا بن يزيد، أنت والله منا أهل البيت، قلت له: جعلت فداك، من آل محمد (عليهم السلام)؟! قال: أي والله من أنفسهم، قلت: من أنفسهم؟! قال: أي والله من أنفسهم يا عمر، اما تقرأ كتاب الله عز وجل: * (إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين) * (٢) (٣)؟ والاشكال بأنه الراوي فلا ينفعه ما تضمنه الخبر، قد مر جوابه غير مرة. نعم، قد أشكل فيه بعض المحققين بما رواه في الكافي بإسناده عن عبد الله بن سنان، عن عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): اني والله ما أدري كان أبي عقي عني أو لا، قال: فأمرني أبو عبد الله فعققت عن نفسي وانا شيخ (٤).

قال: وعبارة: يا بني، في عبارة الكشي لا تلائم: وانا شيخ، لان الشيخ لا يقال له: يا بني، ويمكن ان يقال أن مدة امامة الصادق (عليه السلام) أربع وثلاثون سنة، فلعل ما في الكشي صدر في ابتداء إمامته وما في الكافي في آخرها، فنفرض ان عمره في الرواية الأولى ثلاثون ثم مضى ثلاثون، لكن ولد الصادق (عليه السلام) سنة ٨٣ ومنها إلى مائة وأربعة عشر (٥): احدى وثلاثون

(١) روضة المتقن ١٤: ٢١٣.

(٢) آل عمران ٣: ٦٨.

(٣) رجال الكشي ٢: ٦٢٣ / ٦٠٥

(٤) الكافي ٦: ٢٥ / ٣.

(٥) وهي سنة استشهاد الإمام الباقر، وتولي ابنه الصادق - عليهما السلام - أمر الإمامة.

فتدبر، انتهى.

قلت: في نسختي من الكشي وهي بخط المولى عناية الله صاحب كتاب مجمع الرجال: يا بن يزيد، وكذا في نسخة السيد مصطفى كما يظهر من نقده (١)، وكذا في نسخة السيد الاجل الباهر السيد محمد باقر - رحمه الله تعالى - كما يظهر من رسالته.

وروى الشيخ الطوسي في أماليه عن المفيد، عن أبي عبد الله الحسن بن أحمد بن المغيرة، عن حيدر بن محمد السمرقندي، عن محمد بن عمرو الكشي، عن محمد بن مسعود العياشي، عن جعفر بن معروف، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن عذافر، عن عمر بن يزيد، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): يا بن يزيد، أنت والله منا أهل البيت.. إلى آخره (٢).

فظهر ان كلمة: يا بني، من تصحيف النساخ فسقط الاشكال من أصله، ومع الغض فالامام بمنزلة الوالد - وإن كان صغير السن - لجميع أتباعه وان كانوا شيوخا، فلو خاطبهم بالبنوة لما خرج من حدود البلاغة.

وفي تفسير علي مسندا، وفي تفسير العياشي باسنادهما: عن عمر بن يزيد قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): أنتم والله من آل محمد (عليهم السلام) (٣) (٤).

وساق مثله بزيادة قالها ثلاثا بعد قوله: نعم والله من أنفسهم. وهذا أظهر بالسياق والاستشهاد بالآية الشريفة.

(١) نقد الرجال ٢٥٦ / ٦٧.

(٢) أمالي الشيخ الطوسي ١: ٤٤.

(٣) تفسير القمي ١: ١٠٥.

(٤) تفسير العياشي ١: ١٧٧ / ٦١.

وفي الكافي والتهذيب باسنادهما (١): إلى حماد بن عثمان، عن عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يشهدني على الشهادة فاعرف خطي وخاتمي ولا اذكر من الباقي قليلا ولا كثيرا؟ قال: فقال لي: إذا كان صاحبك ثقة ومعك رجل ثقة فاشهد له (٢).

وفيه دلالة على كونه ثقة عنده (عليه السلام) لوضوح اعتبار العدالة في كل من الشاهدين، ولهذا ذهب بعض الأصحاب إلى جواز التعويل على شهادة عدل تكون شهادته مستندة إلى خطه إذا كان معه عدل ويكون المدعي أيضا عادلا، كذا قيل.

وفي الثاني بإسناده عن عبد الله بن سنان، عن عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أكون مع هؤلاء وأنصرف من عندهم عند المغرب فأمر بالمساجد فأقيمت الصلاة فان انا نزلت معهم لم أتمكن من الأذان والإقامة

وافتح الصلاة؟ فقال: أتت منزلك وانزع ثيابك فان أردت أن تتوضأ فتوضأ وصل فإنك في وقت إلى ربع الليل (٣).

وفيه دليل على مواظبته على السنن، وكونه راويا لمدحه غير مضر بعد تلقي الأصحاب ما رواه وضبطه وجمعه وتدوينه، وكون الراوي عنه مثل عبد الله الثبت الثقة.

ويروي عنه من أصحاب الاجماع: ابن أبي عمير (٤)، وحماد بن عثمان (٥)،

(١) إلى: ورودها في هذا الموضع صحيحا، وإن كان الأولى أن يقول: عن، تمشيا مع الاصطلاح

المتعارف عليه بخصوص ألفاظ السند.

(٢) الكافي ٧: ٣٨٢ / ١، تهذيب الأحكام ٦: ٢٥٦ / ٦٨١.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٣٠ / ٩١.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٣٠٤ / ٨٤٨.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ١٢١ / ٣٢٠.

وحماد بن عيسى (٩)، وصفوان بن يحيى (٢)، وأبان بن عثمان (٣)، والحسن بن محبوب (١).

ومن اضرابهم من الأعظام والثقاة: معاوية بن عمار (٥)، ومعاوية بن وهب (٦)، وعمر بن أذينة (٧)، وحرير (٨)، وهشام (٩)، والحسن بن السري (١٠)، ومحمد بن يونس (١١)، ومحمد بن عبد الحميد (١٢)، ودرست (١٣)،

وربعي (١٤)، وابن أخيه أحمد بن الحسين (١٥)، ومحمد بن عذافر (١٦)، والحسن بن

عطية (١٧)، وإبراهيم بن أبي البلاد (١٨)، وجميل بن صالح (١٩)، وابنه الحسين (٢٠) وغيرهم.

-
- (١) تهذيب الأحكام ٦: ١٩٣ / ٤٢٠.
 - (٢) الفقيه ٤: ٩، من المشيخة.
 - (٣) تهذيب الأحكام ٣: ١٦٠ / ٣٥٩.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٠ / ٨٨٢.
 - (٥) تهذيب الأحكام ٣: ٧ / ٢١.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٥: ٢٢ / ٦٣.
 - (٧) تهذيب الأحكام ٣: ١١٧ / ٤٤١.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٤: ٤٣ / ١١٠.
 - (٩) تهذيب الأحكام ١: ٤٦٧ / ١٥٣٣.
 - (١٠) تهذيب الأحكام ٢: ٧١ / ٢٦٢.
 - (١١) تهذيب الأحكام ٢: ٣١ / ٩٢.
 - (١٢) رجال النجاشي ٢٨٣ / ٧٥١.
 - (١٣) الكافي ٣: ٥١٩ / ٣.
 - (١٤) تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٥ / ٤٤٣.
 - (١٥) تهذيب الأحكام ٧: ٢٤١ / ١٠٥١.
 - (١٦) رجال النجاشي ٢٨٣ / ٧٥١.
 - (١٧) تهذيب الأحكام ٧: ٦٠ / ٢٥٩.
 - (١٨) تهذيب الأحكام ٨: ٢٣٨ / ٨٦٢.
 - (١٩) تهذيب الأحكام ١: ١٢٣ / ٣٣٠.
 - (٢٠) فهرست الشيخ ١١٣ / ٤٩١.

ثم لا يخفى ان عمر بن يزيد وإن كان مشتركا بين السابري المذكور وبين عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل لا غير - كما فضل في محله - الا ان المراد به هنا هو السابري كما صرح به جماعة لرواية صفوان (١)، وابنه الحسين (٢)، ومحمد بن عباس (٣)، عنه.

مع أن ابن ذبيان أيضا ثقة عندنا لرواية محمد بن زياد، وهو ابن أبي عمير عنه، كما في النجاشي (٤)، ولا يروي إلا عن ثقة، والحسن بن محبوب (٥)، بل ذكر في جامع الرواة (٦) رواية عبد الله بن بكير عنه (٧)، وعبد الله بن المغيرة (٨)، وعبد الله بن مسكان (٩)، وأبان بن عثمان (١٠) من أصحاب الاجماع. ومن شاكلهم من الأجلة: هشام بن الحكم (١١)، وعبد الله بن سنان (١٢)، ومحمد بن يونس (١٣)، وإسحاق بن عمار (١٤)، ومعاوية بن عمار (١٥)، ومعاوية بن

-
- (١) الفقيه ٤ : ٩، من المشيخة.
 - (٢) فهرست الشيخ ١١٣ / ٤٩١.
 - (٣) الفقيه ٤ : ٩، من المشيخة.
 - (٤) رجال النجاشي ٢٨٦ / ٧٦٣.
 - (٥) تهذيب الأحكام ١ : ١٢١ / ٣٢١.
 - (٦) جامع الرواة ١ : ٦٣٩.
 - (٧) تهذيب الأحكام ٦ : ٢٠٦ / ٤٧٣.
 - (٨) تهذيب الأحكام ١ : ٢٣٥ / ٦٧٩.
 - (٩) تهذيب الأحكام ٥ : ٤٥٩.
 - (١٠) تهذيب الأحكام ٣ : ٦١٠.
 - (١١) تهذيب الأحكام ١ : ٤٦٧ / ١٥٣٣.
 - (١٢) الفقيه ٤ : ١٧٢ / ٦٠١.
 - (١٣) تهذيب الأحكام ٢ : ٣١ / ٩٢.
 - (١٤) الاستبصار ٢ : ٣١٤ / ١١١٣.
 - (١٥) الاستبصار ١ : ٤١٥ / ١٥٨٨.

وهب (١)، وجعفر بن بشير (٢)، ومحمد بن الوليد (٣)، وعبد الرحمن بن أبي نجران (٤)، وجماعة أخرى لم تظهر لنا قرينة على التعيين وهو اعرف بما قال. ٢٤٥ رمة - وإلى عمران الحلبي: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن عثمان، عن عمران الحلبي (٥)، وكنيته: أبو الفضل. رجال السند من الاجلاء

وعمران من ثقات آل أبي شعبة، فالخبر في أعلى درجة الصحة. ٢٤٦ رمو - وإلى عيسى بن أبي منصور: محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسن بن أبي الخطاب، عن جعفر ابن بشير، عن حماد بن عثمان، عن عيسى بن أبي منصور، وكنيته: أبو صالح، وهو كوفي مولى.

وحدثنا محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن عبد الله بن سنان، عن ابن أبي يعفور، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ اقبل عيسى بن أبي منصور فقال لي: إذا أردت ان تنظر خيارا في الدنيا وخيارا في الآخرة فانظر إليه (٦).

(١) تهذيب الأحكام ٥: ٢٢ / ٦٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ٥١ / ١٦٩.

(٣) الاستبصار ٢: ٢٢٠ / ٧٥٨.

(٤) الكافي ٢: ٢٧٨ / ٣.

(٥) الفقيه ٤: ١٠٢، من المشيخة.

(٦) الفقيه ٤: ٨٦، من المشيخة.

السند صحيح بالاتفاق.

وعيسى ثقة في النجاشي (١)، وروى في الكشي الخبر المذكور عن الفضل ابن شاذان مكاتبة، عن ابن أبي عمير.. إلى آخره، وفيه: إذا أردت ان تنظر إلى خيار في الدنيا وخيار في الآخرة.. إلى آخره (٢).

وفيه أيضا: عن محمد بن نصير قال: حدثنا محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن علي، قال: كان أبو عبد الله (عليه السلام) إذا رأى عيسى بن أبي منصور قال: من أحب ان يرى رجلا من أهل الجنة فلينظر إلى هذا (٣). وفيه: سألت حمدويه بن نصير عن عيسى، قال: خير فاضل هو المعروف بشلقان، وهو ابن أبي منصور، واسم أبي منصور: صبيح (٤).

وروى في التهذيب باسناده: عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن الحجاج بن خشاب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألت عن امرأة أوصت إلي بمال ان يجعل في سبيل الله، فقيل لها: تحج به، فقالت: اجعله في سبيل الله، فقالوا لها: فيعطيه آل محمد (عليهم السلام) قالت: اجعله في سبيل الله، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): اجعله في سبيل الله كما أمرت، قلت: أمرني كيف اجعله؟ قال: اجعله كما أمرتك، ان الله تعالى يقول: * (فمن بدله بعد ما سمعه فإنما اثمه على الذين يبدلونه) * (٥).

(١) رجال النجاشي ٢٩٧ / ٨٠٦.

(٢) رجال الكشي ٢: ٦٢١ / ٦٠٠.

(٣) رجال الكشي ٢: ٦٢١ / ٥٩٩.

(٤) رجال الكشي ٢: ٦٢٢ / ٦٠٠.

(٥) البقرة ٢: ١٨١.

أرأيت لو أمرتك ان تعطيه يهوديا كنت تعطيه نصرانيا؟! قال: فمكثت بعد ذلك ثلاث سنين ثم دخلت عليه فقلت له مثل الذي قلت أول مرة، فسكت هنيهة، ثم قال: هاتها، قلت: من أعطيها، قال: عيسى شلقان (١).
والظاهر أن أمره (عليه السلام) باعطائها عيسى على سبيل الوديعة لكونه وكيلا له (عليه السلام) لا لكونه من فقراء الشيعة كما في الوافي (٢). وربما يشير إلى الوكالة ما رواه في الكافي في باب الهجرة: عن مرزم بن الحكيم، قال: كان عند أبي عبد الله (عليه السلام) رجل من أصحابنا يلقب شلقان، وكان قد صيره في نفقته، وكان سئ الخلق فهجره، فقال يوما: يا مرزم تكلم عيسى؟ فقلت: نعم، فقال: أصبت، لا خير في المهاجرة (٣).
بناء على أن المراد من قوله: صيره.. إلى آخره، اي جعله قيما، عليها متصرفا فيها، ويحتمل أن يكون المراد تحمل نفقته وجعله في عياله، وفي آخر الخبر قرينة

(١) تهذيب الأحكام ٩: ٢٠٣ / ٨١٠.

(٢) الوافي ٣: ٢١، وفي حاشية الأصل ما يأتي:

قال في الوافي: في سبيل الله - عند العامة - الجهاد، ولما لم يكن جهادهم مشروعاً، جاز العدول عنه إلى فقراء الشيعة، قاله بعض المحققين.

هذا مخالف لما صرحت به الاخبار من صرف ما أوصي به في سبيل الله إلى الثغور، ولأنه اجتهاد في مقابل النص.

ولكون عيسى من الفقراء لم يتعين، بل يجوز كونه وكيلا للإمام عليه السلام، ثم ما يدرية ان المرأة الموصية كانت من العامة؟ والذي يظهر لي: ان مرادها - بسبيل الله - التخيير بين وجوه البر، بقرينة انها لم تنكر صرفه في الحج، ولا إلى آل محمد عليهم السلام، وإنما أنكرت التعيين، وأصرت إلى ما سبقت إليه أولا من التخيير.

وأمره عليه السلام باعطائها عيسى يجوز أن يكون عل سبيل الوديعة، انتهى. " منه قدس سره "

(٣) أصول الكافي ٢: ٢٥٨ / ٤.

واضحة على أن الضمير في هجره راجع إلى مرازم لا إلى أبي عبد الله (عليه السلام) وهكذا فهمه المولى الصالح في الشرح (١)، والمولى الخليل في شرحه بالفارسية (٢)، فما في الوافي من عوده إلى أبي عبد الله (عليه السلام) لعله اشتباه والله العالم.

ويروي عنه: الحسن بن محبوب (٣)، وحماد بن عثمان (١)، وأبان بن عثمان (٥)، وعبد الله بن مسكان (٦)، وعمر بن أبان (٧)، ويونس بن يعقوب (٨). ٢٤٧ رمز - وإلى عيسى بن أعين: أبوه، عن محمد بن أحمد بن علي ابن الصلت، عن أبي طالب عبد الله بن الصلت، عن عبد الله بن المغيرة، عنه (٩).

أما محمد، فقال الصدوق في كتاب كمال الدين: ورد لنا من بخارى شيخ - من أهل الفضل والعلم والنباهة ببلد قم - طالما تمنيت لقائه واشتقت إلى مشاهدته، لدينه، وسديد رأيه، واستقامة طريقته، وهو الشيخ الدين أبو سعيد محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن أحمد بن علي بن الصلت أدام الله تعالى توفيقه، وكان أبي يروي عن جده محمد بن أحمد بن علي بن الصلت قدس الله روحه، ويصف علمه وفضله وزهده وعبادته، وكان أحمد بن محمد

-
- (١) شرح الكافي للمولى محمد صالح المازندراني ٩ : ٣٨٩، ذيل الحديث الرابع.
(٢) شرح الكافي للمولى خليل بن غازي القزويني، باللغة الفارسية غير متوفر لدينا.
(٣) تهذيب الأحكام ١٠ : ١١٦ / ٤٦٢.
(٤) الفقيه ٤ : ٨٦، من المشيخة.
(٥) تهذيب الأحكام ١ : ٢٧٢ / ٨٠١.
(٦) تهذيب الأحكام ٧ : ٥٧ / ٢٤٦.
(٧) أصول الكافي ٢ : ١٣٨ / ٩.
(٨) الكافي ٤ : ٢٧٨ / ٣.
(٩) الفقيه ٤ : ١١٢، من المشيخة.

ابن عيسى في فضله وجلالته، يروي عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي رضي الله عنه، وبقي حتى لقيه محمد بن الحسن الصفار وروى عنه.. إلى آخره (١).

وهذه الأوصاف تستلزم الوثاقة وفوقها مضافا إلى كثرة رواية علي (٢) عنه، وهو المراد من محمد بن أحمد بن علي بعد علي بن الحسين في طريق الشيخ إلى علي (٣) ورواياته عنه.

وبما ذكرنا ظهر أن كلام السيد المحقق الكاظمي في العدة حيث قال في الطريق المذكور: وهو مجهول بمحمد بن أحمد، فإنه مهمل في غير محله (٤) وأنه منه - مع طول باعه - عجيب، والظاهر أنه تبع في ذلك السيد الجليل في تلخيص الأقوال (٥) وغيره.

وأما أبو طالب القمي - عبد الله - فهو ثقة في أصحاب الرضا (عليه السلام) (٦)، والنجاشي (٧)، والخلاصة (٨)، ويروي عنه من الاجلاء: أحمد بن

(١) كمال الدين واتمام النعمة ١: ٢ - ٣.

(٢) المراد به: علي بن الحسين بن بابويه القمي الذي روى عن محمد بن أحمد بن علي بن الصلت، كما في التهذيب ١: ٣٣٨ / ٩٨٩ و ٣٠٧ / ٨٩١ و ٤٥٠ / ١٤٥٨، والاستبصار ١: ٢١٢ / ٧٤٩ و ١٩٥ / ٦٨٥ و ٢٠٠ / ٧٠٦.

(٣) المراد به: علي بن الصلت، لأنه لا يمكن وقوع علي بن الصلت في طريق الشيخ إلى علي بن الحسين بن بابويه قطعاً، ولكن الشيخ لم يذكر في مشيختي التهذيب والاستبصار طريقاً إلى ابن الصلت، وأما طريقه إلى كتابه في الفهرست ٩٦ / ٤١٦ لم يذكر فيه علي بن بابويه، بل وفي جميع طرق الشيخ إلى من سمي بعلي - حسب ما استقصيناه - لم نجد في أحدهما: علي بن الحسين، عن محمد بن أحمد بن علي، إلا ما رواه في التهذيب والاستبصار كما تقدم، فلاحظ.

(٤) العدة للكاظمي: ١٦١.

(٥) تلخيص الأقوال: هو الرجال الوسيط للسيد الاسترآبادي: ورقة: ١٨٤ / ب.

(٦) رجال الشيخ ٢٨٠ / ١٣.

(٧) رجال النجاشي ٢١٧ / ٥٦٤.

(٨) رجال العلامة ١٠٥ / ١٧.

محمد بن عيسى (١)، وأحمد بن أبي عبد الله (٢)، والصفار (٣)، والحسين بن سعيد (٤)، وإبراهيم بن هاشم (٥)، وعلي بن إسماعيل (٦)، ومحمد بن عبد الجبار (٧)، وإبراهيم بن إسحاق (٨)، وحمدان النهدي (٩)، وغيرهم. وفي الكشي: عن العياشي، عن حمدان النهدي، عن أبي طالب القمي، انه كتب إلى أبي جعفر بن الرضا (عليهما السلام) يستأذن ان يرثي أبا الحسن (عليه السلام) فكتب إليه: اندبني واندب أبي.

وعن علي بن محمد، عن محمد بن عبد الجبار، عن أبي طالب القمي، قال: كتبت إلى أبي جعفر (عليه السلام) أبيات شعر وذكرت فيها أباه، وسألته أن يأذن لي في أن أقول فيه، فقطع الشعر وحبسه وكتب في صدر ما بقي من القرطاس: قد أحسنت فجزاك الله خيرا (١).

وابن المغيرة من الأجلة وأصحاب الاجماع، فالسند صحيح. واما عيسى، فالظاهر - كما صرح به جماعة - أنه هو الجريري الثقة في

-
- (١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٥ / ٧٠.
 - (٢) تهذيب الأحكام ١: ٢٨٢ / ٨٢٧.
 - (٣) كمال الدين واتمام النعمة: ٣، من المقدمة.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٧: ٣٨١ / ١٥٤٠.
 - (٥) الاستبصار ٤: ١٢٩ / ٤٨٧.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٦: ١٧٥ / ٣٤٨.
 - (٧) تهذيب الأحكام ٢: ٣٠ / ٩١.
 - (٨) الاستبصار ١: ٤٦٦ / ١٨٠٣.
 - (٩) رجال الكشي ٢: ٥٦٧ / ١٠٧٤.
 - (١٠) رجال الكشي ٢: ٥١٤ / ٨٣٨، مع اختلاف يسير.

النجاشي (١) والخلصة (٢)، وصاحب الكتاب في الفهرست (٣)،
والنجاشي (٤)، ويروي عنه الحسن بن محمد بن سماعة (٥)، وعبد الله بن
جبلة (٦)، وابن المغيرة (٧)، ويظهر من باب الغدو إلى عرفات من التهذيب رواية
ابن أبي عمير عنه (٨).
وأما الشيباني أخو زرارة فلا كتاب له، بل ولا ذكرت له رواية في الكتب
الأربعة فالخبر صحيح.

٢٤٨ رمح - وإلى عيسى بن عبد الله الهاشمي: محمد بن موسى بن
المتوكل، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد
ابن أبي عبد الله، عن عيسى بن عبد الله بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن
علي بن أبي طالب (عليهم السلام) (٩).
المحمدون الثلاثة من اجلاء الثقات وكذا الرابع - وهو محمد بن عبد الله
ابن زرارة على الأصح - لوجه:
أ - قول علي بن الريان الثقة في حقه: كان والله محمد بن عبد الله أصدق
عندي لهجة من أحمد بن الحسن بن فضال، فإنه رجل فاضل دين، كما هو

(١) رجال النجاشي ٢٩٦ / ٨٠٣.

(٢) رجال العلامة ١٢٣ / ٥، وفيه: الجريزي، بالزاء المعجمة، وهو اشتباه، والصواب: ضم
الجيم والرائين المهملتين، كما في النجاشي ٢٩٦ / ٨٠٣ ورجال الشيخ ٢٥٨ / ٥٧١ ورجال
ابن داود ١٤٨ / ١١٦٤، فلاحظ.

(٣) فهرست الشيخ ١١٦ / ٥٠٩.

(٤) رجال النجاشي ٢٩٦ / ٨٠٣.

(٥) فهرست الشيخ ١١٧ / ٥١٠.

(٦) رجال النجاشي ٢٩٦ / ٨٠٢.

(٧) الفقيه ٤: ١١٢، من المشيخة.

(٨) تهذيب الأحكام ٥: ١٨٥ / ٦١٦.

مذكور في ترجمة الحسن بن فضال، وقد مر وثيقة احمد في (رلز) (١) فمحمد أوثق منه.

ب - رواية البنظي عنه كما في مشتركات الكاظمي قال: روى الشيخ في الصحيح عن البنظي، عن محمد بن عبد الله، فقال ملا محمد تقي - رحمه الله - في شرح الفقيه: وكأنه ابن زرارة الثقة لكثرة رواية البنظي عنه (٢)، انتهى.

وفيه نظر، إذ ليس في الكتب الأربعة رواية البنظي عنه أصلاً، نعم في التهذيب في باب فضل زيارة أمير المؤمنين (عليه السلام) رواية علي بن الحسن ابن علي بن فضال، عن محمد بن عبد الله بن زرارة، عن البنظي. وفي آخر الخبر: قال علي بن الحسن بن فضال: قال لي محمد بن عبد الله: لقد ترددت إلى أحمد بن محمد انا وأبوك والحسن بن جهم أكثر من خمسين مرة وسمعناه منه.

وأما العكس فلم يوجد في خبر، كما يظهر من الجامع (٣)، فضلاً عن الكثرة.

ج - ترحم الإمام (عليه السلام) بعد موته، ففي التهذيب بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال، قال: مات محمد بن عبد الله بن زرارة فأوصى إلى أخي احمد، وكان خلف داراً، وكان أمره بجميع تركته أن تباع بحمل ثمنها إلى أبي الحسن (عليه السلام) فباعها، فاعترض فيها ابن أخت له وابن عم له (١)

(١) تقدم في الرقم: ٢٣٧.

(٢) مشتركات الكاظمي المسمى ب (هداية المحدثين): ٢٤٢.

(٣) جامع الرواة ١: ٦٠.

(٤) الاعتراض ظاهراً من ابن الأخت فقط، بلحاظ قوله: فأصلحنا امره - وبقرينة قوله - الآتي - : وابن أخت له عرض فأصلحنا امره، فلاحظ.

فأصلحنا امره بثلثه الدنانير، وكتب إليه أحمد بن الحسن، ودفع الشيء بحضرتي إلى أيوب بن نوح وأخبره أنه جميع ما خلف، وابن عم له، وابن أخت له عرض فأصلحنا امره بثلثه الدنانير (١) فكتب: قد وصل ذلك، وترحم على الميت، وقرأت الجواب (٢).

د - كثرة رواية الاجلاء عنه، وفيهم: علي بن الحسن بن فضال (٣) شيخ بني فضال ووجههم الذين أمروا (عليهم السلام) بأخذ رواياتهم، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع (١)، وعلي بن أسباط (٥)، ومحمد بن الحسين بن أبي

(١) في المصدر - وبكلا الموضعين - : بثلاثة دنانير، ومثله ما في الاستبصار ٤ : ١٢٣ / ٤٦٨ ، وهو الصحيح، فلاحظ.

وقد جاء في حاشية المتن من الأصل تعليقا على الخبر ما يأتي:
" قال بعض المحققين: وظني ان قيمة الدار كان ثلثها دنانير، والثلثان اما عروض أو دراهم، فلما اعترض الوارثان في الوصية وكان اعتراضهما في موضعه، لأنه أوصى بكل التركة وليس له أكثر من الثلث، أراضاهما الوصي وأصلحهما، وكتب بذلك إليه عليه السلام. وأغرب صاحب الوافي في شرح الخبر، فقال بعد ذكر بيان اعتراضهما عبارته عن شهودهما شهادتهما بيع الدار وجهاز الميت واعانتها الوصي في ذلك واصلاح امره كناية عن تجهيزه، ويكون سكوتهما عن الدعوى مع اعانتها في امر الوصية دليلا على تنفيذهما الوصية للإمام عليه السلام. وعليه: ينبغي ان يحمل صدر الحديث وذيله أيضا مع أن البقية في الذيل تحتمل كونهما أقل من الثلث، ويحتمل الذيل أيضا فقد الوارث، انتهى.
ولا ربط لجميع ما ذكره بمتن الخبر، والعجب أنه قال - بعد ذلك - : ولا حاجة إلى تأويلات التهذيبيين مع كونهما في غاية البعد، انتهى.
والمقام لا يقتضي مزيد من ذلك " " منه قدس سره "

(٢) تهذيب الأحكام ٩ : ١٩٥ / ٧٨٥.

(٣) الاستبصار ٣ : ٢٧٤ / ٩٧٧.

(٤) تهذيب الأحكام ٧ : ٣٦٩ / ١٤٩٦.

(٥) تهذيب الأحكام ٨ : ٢٣٠ / ٨٣١.

الخطاب (١)، وأحمد بن الحسن بن فضال كما في باب الخلع من التهذيب مرتين (٢)، ومحمد بن أحمد الكوفي (٣) ولقبه حمدان.

ه - ما نقله السيد المحقق في المنهج (٤) والتلخيص (٥) من أن العلامة وثق رواية هو في طريقها، وقال الشارح التقي: ووثقه بعض المعاصرين (٦)، وفي وجيزة ولده: ثقة (٧).

ومن جميع ذلك يظهر أنه لا مجال للتأمل في وثاقته، فالسند صحيح.

وأما عيسى فاعلم أنه قد ورد في الأسانيد التعبير عنه بعناوين متعددة،

ففي بعضها: عيسى بن عبد الله الهاشمي، وفي بعضها: عيسى بن عبد الله

العمرى، وفي بعضها: العلوي، وفي بعضها: القرشي، والظاهر أن الكل

تعبير عن شخص واحد.

وفي النجاشي: عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب

(عليه السلام) له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال:

حدثنا أبو علي بن همام، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن خاقان النهدي، قال:

حدثنا أبو سمينة، عن عيسى بكتابه، وقد جمع أبو بكر محمد بن سالم الجعابي

روايات عيسى عن آبائه، أخبرنا محمد بن عثمان، عنه (٨).

(١) تهذيب الأحكام ١: ٤٥ / ١٢٦.

(٢) تهذيب الأحكام ٨: ١٠٠ / ٣٣٨ و ١٠٢ / ٣٤٤.

(٣) تهذيب الأحكام ٣: ٣١٨ / ٩٨٦.

(٤) منهج المقال للاسترابادي: ١٠٤ و ١٠٥، في ترجمة الحسن بن علي بن فضال، ولا تصريح في كلامه.

(٥) التلخيص للاسترابادي: ورقة: ٢٢٣ / آ.

(٦) روضة المتقين ١٤: ٢١٦.

(٧) الوجيزة للمجلسي: ٤٨.

(٨) رجال النجاشي ٢٩٥ / ٧٩٩.

وفي الفهرست: عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) له كتاب، أخبرنا به أبو عبد الله، عن محمد بن علي بن الحسن، عن أبيه ومحمد بن الحسن، عن سعد والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن النوفلي ومحمد بن علي الكوفي، عن عيسى بن عبد الله (١). وفيه - بفاصلة خمس تراجم - : عيسى بن عبد الله الهاشمي، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسن بن علي الزيتوني، عن أحمد ابن هلال، عن عيسى بن عبد الله الهاشمي (٢). وهكذا فعل في رجاله، فقال في أصحاب الصادق (عليه السلام): عيسى بن عبد الله ابن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) (٣) ثم بفاصلة بضع عشر أسامي: عيسى الهاشمي (٤). وظاهر الكتابين تعددهما، ولكن صريح الميرزا (٥) وظاهر التفريشي اتحادهما (٦)، وبه جزم الفاضل الخبير في جامع الرواة (٧)، وهو الحق لعدم ذكر النجاشي (٨) غير واحد، ولو كان آخر وهو صاحب كتاب لذكره، ويشهد لذلك أن البرقي في رجاله (٩) لم يذكر في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) غير واحد، وكذا ابن شهر آشوب في المعالم (١٠) - مع تبعيته للفهرست وبنائه على

-
- (١) فهرست الشيخ ١١٦ / ٥١٧.
(٢) فهرست الشيخ ١١٧ / ٥٢٣.
(٣) رجال الشيخ ٢٥٧ / ٥٥٤.
(٤) رجال الشيخ ٢٥٨ / ٥٧٢.
(٥) منهج المقال ٢٥٦ - ٢٥٧.
(٦) نقد الرجال ٢٦٢ / ٣٢.
(٧) جامع الرواة ١: ٦٥٣.
(٨) رجال النجاشي ٢٩٥ / ٧٩٩ - وقد تقدم -.
(٩) رجال البرقي: ٣٠.
(١٠) معالم العلماء ٨٧ / ٥٩٨.

استدراك ما فات من الفهرست من المؤلفات - ما ذكر غير واحد.
وحيث نقول: أن ما في النجاشي والفهرست من سلسلة النسب موجود
في الاخبار مذكور في الأنساب.

ففي الكافي في باب اثبات الإمامة في الاعقاب: محمد بن يحيى، عن
محمد بن الحسن، عن ابن أبي نجران، عن عيسى بن عبد الله بن عمر بن علي
ابن أبي طالب (عليه السلام) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت
له: إن كان كون - ولا أراني الله - فبمن ائتم؟ فأومى إلى ابنه موسى، قال:
قلت: فإن حدث بموسى (عليه السلام) حدث فبمن ائتم؟ قال: بولده،
قلت: فإن حدث بولده حدث وترك أخا كبيرا أو ابنا صغيرا فبمن ائتم؟ قال:
بولده، ثم واحدا فواحدا، وفي نسخة الصفواني: هكذا ابدا (١).
وقد سقط محمد بعد عبد الله في السند من النساخ كما يظهر من باب
الإشارة والنص على أبي الحسن موسى (عليه السلام) فإنه - رحمه الله - روى
الخبر المذكور فيه هكذا: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن
عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن
أبي طالب (عليه السلام) عن أبي عبد الله (عليه السلام) وساق الخبر على
نسخة الصفواني، وزاد في آخره: قلت: فإن لم اعرفه ولم اعرف موضعه؟ قال:
تقول: اللهم إني أتولى من بقي من حججك من ولد الامام الماضي، فان ذلك
يجزيك إن شاء الله (٢).

(١) أصول الكافي ١: ٣٠٩ / ٧، والصفواني: من تلاميذ ثقة الاسلام الكليني، وهو محمد بن أحمد
بن عبد الله بن قضاة بن صفوان بن مهران الجمال يعرف بالصفواني، انظر رجال
النجاشي ٣٩٣ / ١٠٥٠ والعبارة: وفي نسخة الصفواني.. فهي ليست من أصل المصدر،
وان وجدت فيه، والظاهر كونها من زيادات النساخ، فلاحظ.
(٢) أصول الكافي ١: ٢٤٦ / ٧.

ومن هذا الخبر الشريف يظهر جلاله قدره، وتورعه، وشدة احتياظه في أمور الدين.

ويقرب منه ما رواه الصفار في البصائر (١)، والشيخ المفيد في الإختصاص ، واللفظ للثاني: عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي الصخر أحمد بن عبد الرحيم، عن الحسن بن علي، قال: دخلت انا ورجل من أصحابنا على أبي طاهر عيسى بن عبد الله العلوي، قال أبو الصخر: وأظنه من ولد عمر بن علي (عليه السلام) وكان أبو طاهر نازلا في دار الصيدين فدخلنا عليه عند العصر وبين يديه ركوة من ماء وهو يتمسح، فسلمنا عليه فرد علينا السلام، ثم ابتدأنا فقال: معكما أحد؟ فقلنا: لا - ثم التفت يمينا وشمالا هل يرى أحدا - ثم قال: أخبرني أبي عن جدي أنه كان مع أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) وهو يرمي الجمرات، وأن أبا جعفر (عليه السلام) رمي الجمار فاستتمها فبقي في يديه بقية، فعد خمس حصيات فرمى ثنتين في ناحية وثلاثا في ناحية.

فقلت له: أخبرني جعلت فداك، ما هذا؟ فقد رأيتك صنعت شيئا ما صنعه أحد قط، انا رأيتك رميت بحصاك ثم رميت بخمس بعد ذلك ثلاثا في ناحية وثلثين في ناحية.

قال: نعم، إنه إذا كان كل موسم أخرجنا الفاسقين غضين طريين فصلبا هاهنا لا يراهما إلا امام عدل، فرميت الأول بثلثين والآخر بثلاث لان الآخر أحبث من الأول (٢).

ومنه يظهر أن أباه عبد الله وجده محمد أيضا كانا من الرواة أيضا، وتقدم

(١) بصائر الدرجات ٣٠٦ / ٨ .
(٢) الإختصاص: ٢٧٧، باختلاف يسير.

قول النجاش: وقد سمع الجعابي روايات عيسى عن آبائه.
وفي التهذيب في باب الاحداث الموجبة للطهارة (١)، وفي باب الكفاءة في
النكاح (٢)، وفي باب الأذان والإقامة من أبواب الزيادات لم، وفي باب الصلاة
المرغب فيها (٤)، وفي باب دخول الحمام (٥) هكذا: محمد بن عبد الله بن زرارة،
عن عيسى بن عبد الله الهاشمي، عن أبيه، عن جده، عن علي (عليه السلام).
وفي أصحاب الصادق من رجال الشيخ: عبد الله بن محمد بن عمر بن
علي بن أبي طالب (عليه السلام) مدني (٦)، وفي أصحاب علي بن الحسين
(عليهما السلام): المدني الهاشمي (٧)، وفي الكافي في باب أن أول ما خلق الله
من الأرضين موضع البيت باسناده: عن عيسى بن عبد الله الهاشمي، عن أبيه،
عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٨) ومثله في باب الإشارة والنص على أبي جعفر
(عليه السلام) (٩).

وفي عمدة الطالب في ترجمة عمر بن علي (عليه السلام) الملقب
بالأطرف: أعقب من رجل واحد، وهو ابنه محمد، وهو أعقب من أربعة
رجال: عبد الله، وعبيد الله، وعمر، وأمهم خديجة بنت زين العابدين علي بن
الحسين (عليهما السلام) - إلى أن قال - وأما عبد الله بن محمد بن الأطراف - وفي

(١) تهذيب الأحكام ١: ٢٥ / ٦٤.

(٢) تهذيب الأحكام ٧: ٣٩٤ / ١٥٧٨.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٢٨٢ / ١١٢١.

(٤) تهذيب الأحكام ٣: ٣٥٩ / ٩٨٥.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ٣٧٧ / ١١٦٦.

(٦) رجال الشيخ ٢٢٣ / ٧.

(٧) رجال الشيخ ٩٧ / ١٧.

(٨) الكافي ٤: ١٨٩ / ٤.

(٩) أصول الكافي ٢: ٢٤٣ / ٢.

ولده البيت والعدد فأعقب من أربعة رجال: احمد، ومحمد، وعيسى المبارك، ويحيى الصالح - إلى أن قال - وأما عيسى المبارك بن عبد الله وكان سيدا شريفا روى الحديث، انتهى (١).

ولعيسى أخ اسمه احمد مذكور في الرواة، ففي أصحاب الصادق (عليه السلام) احمد ابن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) الهاشمي المدني، أسند عنه (٢).

وله أيضا ابن اسمه محمد منهم، ففي الكافي في باب أن الأئمة (عليهم السلام) لم يفعلوا شيئا ولا يفعلون الا بعهد من الله عز وجل: أحمد بن محمد ومحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد، عن أبي الحسن الكناني، عن جعفر بن نجیح الكندي، عن محمد بن أحمد بن عبد الله العمري، عن أبيه، عن جده، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إن الله عز وجل أنزل على نبيه كتابا قبل وفاته فقال: يا محمد، هنه وصيتك إلى النجبة من أهلك.

فقال: وما النجبة يا جبرئيل؟ فقال: علي بن أبي طالب وولده (عليهم السلام) وكان على الكتاب خواتيم من ذهب فدفعه النبي (صلى الله عليه وآله) إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) وأمره ان يفك خاتما منه ويعمل بما فيه، ففك أمير المؤمنين (عليه السلام) خاتما وعمل بما فيه، ثم دفع إلى ابنه الحسن عليه السلام ففك خاتما وعمل بما فيه.

ثم دفعه إلى الحسين (عليه السلام) ففك خاتما فوجد فيه أن اخرج بقوم إلى الشهادة، فلا شهادة لهم الا معك، وأشر نفسك لله عز وجل، ففعل.

(١) عمدة الطالب: ٣٦٢ - ٣٦٧.

(٢) رجال الشيخ ١٤٢ / ١.

ثم دفعه إلى علي بن الحسين (عليهما السلام) فوجد فيه أن اطرق
واصمت والزم منزلك واعبد ربك حتى، يأتيك اليقين، ففعل.
ثم دفعه إلى محمد بن علي (عليهما السلام) ففك خاتما فوجد فيه:
حدث الناس وافتهم ولا تخافن الا الله عز وجل فإنه لا سبيل لاحد عليك.
ثم دفعه إلى ابنه جعفر (عليه السلام) ففك خاتما فوجد فيه: حدث
الناس وافتهم وانشر علوم أهل بيتك وصدق آبائك الصالحين، ولا تخافن الا
الله عز وجل وأنت في حرز وأمان.

ثم دفعه إلى ابنه موسى (عليه السلام) وكذلك يدفعه موسى (عليه
السلام) إلى الذي بعده، ثم كذلك إلى قيام المهدي (عليه السلام) (١).
ومن جميع ما ذكرنا ظهر أن عيسى بن عبد الله الهاشمي هو من ولد عمر
الأطرف ابن أمير المؤمنين (عليه السلام) وأنه أباه وجدته وأخاه وابن أخيه من
عمد الرواة الذين اخرج رواياتهم نقاد الأحاديث مثل ثقة الاسلام وغيره، وأنهم
من أهل الفضل والورع كما لا يخفى على من تأمل في رواياتهم وأسألهم.
وأبو طاهر عيسى المبارك عماد هذا البيت الرفيع، ويستظهر حسن حاله
وعلو مقامه من أمور:

أ - ذكره النجاشي (٢) مع كتابه في كتاب وضع لذكر مؤلفي أصحابنا
ومؤلفاتهم كما مر في ترجمته.

ب - ذكره في الفهرست (٣) كذلك.

ج - الأخبار المذكورة فإنه يظهر منها علو مقامه وقربه منهم وكشفهم له
اسرارهم.

(١) أصول الكافي ١ : ٢٨٠ / ٢ .

(٢) رجال النجاشي ٢٩٥ / ٧٩٩ .

(٣) فهرست الشيخ ١١٧ / ٥١٣ .

د - ما مر عن العمدة (١).
و - رواية الاجلاء عنه والثقات مثل: عبد الرحمن بن أبي نجران (٢)،
ومحمد بن عبد الله بن زرارة (٣)، والسكوني (٤)، والنوفلي (٥)، وأصرم بن
خوشب (٦) وإن كان عاميا.
وعد الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة (٧)، والعجب أن أبا علي لم يجعل
له في كتابه المنتهى ترجمة، وعده من المجاهيل مع ذكره جماعة لم يذكر في حقهم
الا قولهم: أسند عنه.
هذا وأما النسب الذي ساقه الصدوق لعيسى (٨) فغير معهود في كتب
الأنساب، فإنهم لم يذكروا لعلي بن عمر الأشرف ابن علي بن الحسن (عليهما
السلام) المعروف بعلي الأصغر ابنا اسمه عبد الله، بل صرحوا بأنه أعقب من
ثلاثة رجال: القاسم، وعمر الشجري، وأبو محمد الحسن، ولم أقف في ولدهم
من اسمه عيسى، ولم ير أيضا في أسانيد الأحاديث، ولا أشار إليه أيضا أحد
من أئمة الرجال، فلا ريب انه من سهو القلم أو من زيادة النساخ.
وفي شرح المشيخة بعد ذكر ما في النجاشي والفهرست: والظاهر أنهما
واحد وان ذكره الشيخ مرتين، وأن ذلك في كتابه لكثير، وفي النسب مخالفة مع

-
- (١) عمدة الطالب ٣٦٧.
(٢) أصول الكافي ١: ٢٢٦ / ٥.
(٣) تهذيب الأحكام ١: ٢٥ / ٦٤.
(٤) ذكر روايته في جامع الرواة ١: ٦٥٣ نقلا عن الاستبصار إلا أن فيه ٣، ١٩١ / ١ باب تزويج
المرأة في نفاسها رواية النوفلي عن يعقوبي عن عيسى بن عبد الله الهاشمي فتأمل.
(٥) فهرست الشيخ ١١٦ / ٥٠٧.
(٦) تهذيب الأحكام ٥: ٤٤٣ / ١٥٤٤.
(٧) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.
(٨) الفقيه ٤: ٩٣، من المشيخة.

ما ذكره المصنف فيمكن ان يكونا اثنين أو وقع السهو من أحدهما، انتهى (١).
واحتمال التعدد فاسد جدا، والسهو من الصدوق قطعاً.

٢٤٩ رمط - وإلى عيسى بن يونس: أحمد بن زياد بن جعفر
الهمداني رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن سنان،
عن حماد بن عثمان، عنه.

السند صحيح بما مر في (يا) (٢) و (يد) (٣) (كو) (٤) وحماد من أصحاب
الاجماع، فالخبر صحيح موضوعاً أو حكماً.

وعيسى صاحب كتاب في أصحاب الكاظم (عليه السلام) (٥) مذكور في
أصحاب الصادق (عليه السلام) (٦) وقد مر غير مرة ان ذكره فيه من امارات
الوثاقة فلاحظ.

٢٥٠ رن - وإلى العيص بن القاسم: محمد بن الحسن رضي الله
عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن
يحيى، عن العيص بن قاسم (٧).

رجال السند من اجلاء الطائفة، والعيص من عيونهم، فالخبر صحيح بالاتفاق.

٢٥١ رنا - وإلى غياث بن إبراهيم: أبوه رضي الله عنه، عن سعد
ابن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع.

(١) روضة المتقين ١٤: ٢١٦.

(٢) تقدم برقم: ١١.

(٣) تقدم برقم: ١٤.

(٤) تقدم برقم: ٢٦.

(٥) رجال الشيخ ٣٥٥ / ٢٧.

(٦) رجال الشيخ ٢٥٨ / ٥٧٩.

(٧) الفقيه ٤: ٤٢، من المشيخة.

وعن محمد بن يحيى الخزاز جميعا، عنه (١).
السند كسابقه في أعلى درجة الصحة، واما غياث فالكلام فيه في موضعين:
الأول: في وثاقته، ويدل عليها أمور:

أ - تصريح النجاشي، قال: غياث بن إبراهيم التميمي الأسدي، بصري سكن الكوفة، ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام) له كتاب مبوب في الحلال والحرام يرويه جماعة (٢)، وتبعه في الخلاصة (٣) في التوثيق.
ب - رواية ابن أبي عمير عنه، كما في التهذيب في باب ان مع الأبوين لا يرث الجد والجددة (٤)، وفي باب ميراث من علا من الآباء (٥)، وفي معاني الأخبار كما يأتي (٦).

ج - رواية جماعة من الاجلاء وفيهم: بنو فضال وأصحاب الاجماع واضرابهم مثل: الحسن بن علي بن فضال (٧)، وعبد الله بن المغيرة (٨)، ومحمد بن يحيى الخزاز (٩)، والحسن بن موسى الخشاب (١٠)، وعبد الله بن

(١) الفقيه ٤: ٩٠، من المشيخة.

(٢) رجال النجاشي ٣٠٥ / ٨٣٣.

(٣) رجال العلامة ٢٤٥ / ١.

(٤) لم نجد في التهذيب بابا بهذا العنوان، ووجدناه في الاستبصار ٤: ١٦٣ / ٦٢٠.

(٥) تهذيب الأحكام ٩: ٣١٣ / ١١٢٦.

(٦) معاني الأخبار ٩٠ / ٤، وسيأتي في صحيفة: ٩٠٦.

(٧) تهذيب الأحكام ٦: ٢٩٣ / ٤٠٦ الموجود في الفقيه في باب الظهر (٣) ٣٤٥ / ١٦٥٥ وفي

التهذيب في باب الزيادات في القضايا والاحكام (٦) ٢٩٣ / ٨١٤ وفي الاستبصار في باب

فيمن يجبر الرجل على نفقته ٣: ٤٤ / ١٤٧: ابن فضال عن غياث، وحمله على علي غير

بعيد. منه قدس سره.

(٨) تهذيب الأحكام ١: ٤٢٣ / ١٣٣٩.

(٩) تهذيب الأحكام ٦: ٣٩٨ / ٢٠٢.

(١٠) تهذيب الأحكام ٤: ١٩٥ / ٥٥٩.

سنان (١)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب (٢)، ومحمد بن إسماعيل بن
بزيع (٣)، ومحمد بن يحيى الخثعمي (٤)، وابن بقاح (٥)، والحكم بن أيمن (٦)،
ومحمد بن خالد (٧)، ومحمد بن عيسى الأشعري (٨) - والد احمد - والنوفلي (٩).
د - قول الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام): غياث بن إبراهيم
أبو محمد التميمي الأسدي، أسند عنه. وروى عن أبي الحسن موسى (عليه
السلام) (١٠).

بناء على قراءة الكلمة بالمعلوم ورجوع الضمير إلى ابن عقدة فيكون
الرجل ممن ذكره ابن عقدة في رجاله الموضوع لذكر ثقات أصحاب الصادق
(عليه السلام) وهم أربعة آلاف، وله شواهد مذكورة في محله.
الثاني: في مذهبه، فاعلم أن النجاشي (١١) ذكره من غير تعرض لمذهبه،
وهو من الرواة المعروفين، ويعد عدم اطلاعه على انحرافه، والذي عليه
المحققون وعرف من ديدنه أن عدم التعرض دليل على إماميته عنده، وكذا في
الفهرست (١٢) ذكره وذكر كتابه والطريق إليه ولم يشر إلى طعن فيه، وكذا في من

(١) أصول الكافي ٢: ١٥٠ / ٦.

(٢) تهذيب الأحكام ٨: ٣١٩ / ١١٨٦.

(٣) الفقيه ٤: ٩٠، من المشيخة.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٢٥٦ / ٦٧١.

(٥) الاستبصار ٣: ٢٥٧ / ٩٢١.

(٦) تهذيب الأحكام ٧: ١٤٠ / ٦١٩.

(٧) الكافي ٦: ٧ / ٧.

(٨) لم نظفر بروايته عنه.

(٩) تهذيب الأحكام ٧: ٤٥ / ١٩٤.

(١٠) رجال الشيخ ٢٧٠ / ١٦.

(١١) رجال النجاشي ٣٠٥ / ٨٣٣.

(١٢) فهرست الشيخ ١٢٣ / ٥٤٩.

لم يرو عنهم (عليهم السلام) من رجاله (١). وفي معالم ابن شهر آشوب: غياث بن إبراهيم له كتاب يسمى الجامعة، ومقتل أمير المؤمنين (عليه السلام) (٢) وصریح النجاشي وأصحاب الصادق (عليه السلام) (٣) ومن لم يرو عنهم (عليهم السلام) من رجال الشيخ (٤) انه تميمي من أصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام) ولكن في أصحاب الباقر (عليه السلام) من رجال الشيخ: غياث بن إبراهيم بتري (٥). وظن العلامة وحدثهما فقال في الخلاصة في ترجمة التميمي: ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وكان بتريا (٦)، ونقله عنه المحقق الشيخ محمد في شرح الاستبصار ثم قال: الظاهر أن الأصل في ذلك ما نقله الكشي عن حمدويه عن بعض أشياخه انه كان كذلك، والجرح غير معلوم، الا ان الشيخ صرح بكونه بتريا، يحتمل أن يكون قول الشيخ مستنده ما قال الكشي الا ان الجرح به غير معلوم.

ثم قال: لم نقف على ما نقله شيخنا - يعني صاحب المدارك - عن الكشي، وشيخنا أيداه الله - يعني الا ميرزا محمد صاحب الرجال - لم ينقل ذلك عن الكشي في رجاله، وفي فوائده على الاستبصار ما يقتضي عدم وقوفه على ذلك، حيث قال: ورواية الكشي على ما نقله شيخنا - رحمه الله - انتهى (٧).

(١) رجال الشيخ ٤٨٨ / ٢.

(٢) معالم العلماء ٨٩ / ٦٢٤.

(٣) رجال الشيخ ٢٧٠ / ١٦.

(٤) رجال الشيخ ٤٨٨ / ٢.

(٥) رجال الشيخ ١٣٢ / ١.

(٦) رجال العلامة ٢٤٥ / ١.

(٧) شرح الاستبصار للشيخ محمد بن الشيخ حسن بن الشهيد الثاني: مخطوط وهو قيد التحقيق في مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - فرع مشهد.

وأيد بعضهم ما ذكروه بما نقله الزمخشري في ربيع الأبرار (١)، وابن الأثير في جامع الأصول (٢)، والشهيد في شرح الدراية (٣)، من أنه وضع حديث الطائر للمهدي، وفي ما ذكروه نظر من وجوه:

الأول: ان البتري من أصحاب الباقر (عليه السلام)، والتميمي من أصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام) ولم يذكره أحد في أصحاب الباقر (عليه السلام) ولم يرو رواية له عنه (عليه السلام) فهو غيره، وفي رجال البرقي: غياث بن إبراهيم النخعي عربي كوفي (٤)، والتميمي بصري.

الثاني: أن الصدوق روى في معاني الأخبار: عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسن، عن أبيه الحسن (عليهم السلام) قال: سئل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن معنى قول رسول الله (صلى الله عليه وآله): اني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي، من العترة؟ قال: أنا والحسن والحسين والتسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديهم، لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم حتى يردوا على رسول الله (صلى الله عليه وآله) حوضه (٥).

ورواه أبو محمد الفضل بن شاذان في كتاب الغيبة فقال: حدثنا محمد ابن أبي عمير رضي الله عنه عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله (عليه

(١) ربيع الأبرار ٣: ٢٠٥.

(٢) جامع الأصول ١: ١٣٧.

(٣) الدراية للشهيد الثاني: ٥٦.

(٤) رجال البرقي: ٤٢.

(٥) معاني الأخبار ٩٠ / ٤.

السلام) (١)، وساق مثله.

وأنت خبير بان البترية من عمد فرق الزيدية الذين لا يعتقدون امامة الثمانية من التسعة، ولا أدري معتقدهم في التاسع، والخبر صحيح ولا يحتمل نقله من الزيدية.

الثالث: أن ما نقله صاحب المدارك (٢) عن الكشي اشتباه قطعاً، إذ ليس ما نقله موجوداً في النسخ، وصرح جماعة بعدم عثورهم عليه فيه، واحتمال وجوده في أصل الكشي وعثوره على نسخته معلوم الفساد، أنه لم ينقل عنه أحد قبله إلى قريب من طبقة ابن شهر آشوب ولا بعده إلى عصرنا، ولعل العبارة في ترجمة غير غياث.

وفي رجال أبي علي: وعن حاشية الشهيد على الخلاصة: نقل الكشي كونه بترياً بطريق مرسل، ولا يبعد أن يكون المصنف أخذ ذلك عنه كما لا يخفى على المتأمل (٣)، انتهى.

قلت: قد رأيت تصريح الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام) بكونه كذلك، على أن الرواية المرسلة على ما مر نقله عن الشيخ محمد ونقله الفاضل الشيخ عبد النبي أيضاً حمدويه عن بعض أشياخه والاعتماد على مثل ذلك غير عزيز، فقول الشيخ محمد: والجرح غير معلوم ليس بمكانه، إذ لا شك في كون بعض أشياخه من العلماء الامامية والفقهاء الاثني عشرية، ولذا جزم المحقق في المعبر على ما نقل عنه في بحث الجماعة بكونه بترياً (٤) (٥)، انتهى.

(١) الغيبة للفضل بن شاذان: لم نعثر عليه فيه.

(٢) مدارك الأحكام: ٣٦١.

(٣) شرح أبي علي على الخلاصة: غير موجود لدينا.

(٤) المعبر ٢: ٤٢٢.

(٥) منتهى المقال: ٢٤٣.

وفيه أولا: أنا لم نجد ذلك في حواشي الشهيد على الخلاصة، ولا نقله مع اعتناء أئمة هذا الفن بنقل تحقيقاته، فلم يتحقق أصله حتى يصير أصلا لكلام غيره.

وثانيا: أن الشيخ ما ذكر ذلك في أصحاب الصادق (عليه السلام) ابدا، وقد ذكر ذلك في أصحاب الباقر (عليه السلام) (١)، ولا قرينة للاتحاد الاشتراك في الاسم والأب، ويفسده ما أوضحناه، فراجع. وثالثا: أن في قوله: والاعتماد... إلى آخره، من وجوه الفساد ما لا يخفى، وأي عالم كفر من ظاهره الايمان بكلام غير معلوم النسبة إلى غير معلوم الحال، فان ظاهر النجاشي (٢)، وخبر العيون (٣) ايمانه، والبترية: كفره يجري عليهم بعض احكام الاسلام.

ورابعا: قوله: إذ لا شك.. إلى آخره، فان الكشي كثيرا ما يعول في الجرح والتعديل على غير الامامية، فلاحظ.

الرابع: أن نسبة حكاية وضع حديث الطير إليه معلوم الفساد. اما أولا: ففي التعليقة بعد ذكر الحكاية، أقول: وسيجيء في وهب بن وهب أنه نقل خبرا للمنصور في جواز الرهن على الطير فلذا سموه كذابا (٤)، والعجب أن أبا علي نقل في رجاله تمام عبارة التعليقة وأسقط هذا الكلام من آخره، ولعله لمنافاته لما رجحه، ويظهر منه أنه وقع الاشتباه في الراوي والسامع، وتعدد الوضع بعيد غايته..

(١) رجال الشيخ ١٣٢ / ١.

(٢) رجال النجاشي ٣٠٥ / ٨٣٣.

(٣) خبر العيون: اشتباه، والصواب: خبر المعاني، اي معاني الأخبار كما تقدم، فلاحظ.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٥٦.

واما ثانيا: فالظاهر أن الشهيد أخذ القصة من كتبهم (١)، والموجود في جامع الأصول هكذا: ومن الواضعين جماعة وضعوا الحديث تقربا إلى الملوك، مثل: غياث بن إبراهيم، دخل على المهدي بن المنصور وكان تعجبه الحمامة الطيارة الواردة من الأماكن البعيدة، فروى حديثا عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: لا سبق الا في خوف أو حافر أو نصل أو جناح، قال: فامر له بعشره آلاف عرهم، فلما خرج قال المهدي: اشهد أن قفاه قفا كذاب على رسول الله، ما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): جناح، ولكن هذا تقرب الينا، وأمر بذبحها، وقال: انا حملته على ذلك (٢).

وكون غياث المذكور هو التميمي الأسدي مبني على الاتحاد، وفيه ما تقدم، فلعله النخعي، ومعه لا تأييد فيه، مضافا إلى معارضته لما ذكر الدميري في حياة الحيوان، قال: وذكر أن الرشيد كان يعجبه الحمام واللعب به فأهدى له حمام وعنده أبو البخترى وهب القاضي، فروى له بسنده عن أبي هريرة أن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: لا سبق الا في خوف أو حافر أو جناح، فزاد: أو جناح، وهي لفظة وضعها للرشيد فأعطاه جائزة سنية، فلما خرج قال الرشيد: تا الله لقد علمت أنه كذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأمر بالحمام فذبح، فقيل له: وما ذنب الحمام؟ قال: من اجله كذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فترك العلماء حديث أبي البخترى لذلك وغيره من موضوعاته، فلم يكتبوا حديثه إلى أن نقل عن بعضهم ان الواضع غياث بن إبراهيم وضعه للمهدي لا للرشيد (٣).

لكن في شرح التقي المجلسي في كتاب القضاء - بعد نقل الخبر الصادقي -:

(١) شرح الدراية للشهيد: ٥٦.

(٢) جامع الأصول ١: ١٣٧.

(٣) حياة الحيوان ١: ٢٦٠.

أن الملائكة تحضر الرهان في الخف والحافر والریش، والظاهر أن تغيير الأسلوب للتقية، كما ذكر في حياة الحيوان: أن وهب بن وهب القاضي ادخل الریش في الخبر عند المنصور وأعطاه مالا جليلا، ثم قال بعد ذهاب وهب: اشهد أن لحيته لحية كذاب، وما افترى هذا الخبر الا لرضاي، ونقل عن حفص ابن غياث أيضا للمهدي، بمثل وهب (١)، انتهى.

ولم أجد ما نقله في الكتاب المذكور فلاحظ.
وأما ثالثا: فلان البترية لا تنافي الوثيقة كأخواتها من المذاهب الباطلة، وأما الوضع والكذب خصوصا في أمور الدين لجلب الحطام فلا يجتمع معها، وقد عرفت نص النجاشي والخلاصة عليها، ورواية ابن أبي عمير، وابن فضال، وابن مغيرة، وغيرهم من الأجلة عنه، فلو كان هو الواضع خبرا لا يكاد يخفى على أهل عصره لكان روايتهم عنه وهنا فيهم وإزاء بهم، فالامر دائر بين تكذيب أصل القصة لعدم ورودها من طريق الأصحاب، وكثرة وجودها في الكتب غير نافعة بعد انتهائها إلى من لا اعتماد على منقولاته، أو كون الواضع وهب للمنصور أو للرشيد، أو كونه غياث النخعي.

فتلخص أنه لا معارض لما في النجاشي وغيره مما تقدم لعدم صحة ما نسب إلى الكشي، وعدم معلومية اتحاد ما في أصحاب الباقر (عليه السلام) لما في أصحاب الصادق (عليه السلام) بل الشواهد قائمة على عدمه، فالحق عد خبره من الصحاح وفاقا لصاحب المدارك، والشيخ البهائي كما نقله المحقق البحراني في حاشية البلغة (٢).

(١) روضة المتقين ١٠: ١٦٥ وفيه:

وقال الصادق عليه السلام: ان الملائكة لتنفّر عن الرهان وتلعن صاحبه، ما خلا الحافر والخف والریش والنصل.

(٢) حاشية البلغة للبحراني: غير موجود لدينا.

وفي التعليقة: قال جدي: احتمال بعض الأصحاب أن يكون متعددا ويكون الثقة غير بتري، والظاهر وحدتهما، انتهى (١). ولم يبين وجه الظهور، بل سامح في شرح المشيخة في النقل بما يقضي منه العجب، فإنه بعدما نقل ما في النجاشي والفهرست قال: أبو محمد أسند عنه، بتري من أصحاب الباقر والصادق ومن لم يرو عنهم (عليهم السلام) من رجال الشيخ (٢) (٣).

وقد عرفت أنه ليس في أصحاب الباقر (عليه السلام): أبو محمد أسند عنه، ولا في أصحاب الصادق ومن لم يرو عنهم (عليهم السلام) بتري (٤) ولعله لفهم الاتحاد، وهذا غير جائز في أمثال هذا المقام والله العاصم. ٢٥٢ رنب - وإلى فضالة بن أيوب: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن سعيد، عنه. وعن محمد بن الحسن، عن الحسن بن الحسن بن أبان، عن الحسين ابن سعيد، عنه (٥).
السند الأول صحيح بالاتفاق.

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٢٥٦.

(٢) روضة المتقين ١٤: ٢١٧.

(٣) في المصدر: (والكاظم عليهم السلام من رجال الشيخ) مكان: (ومن لم يرو عنهم من رجال الشيخ)، وما في الأصل: موافق لرجال الشيخ لعدم ذكره في أصحاب الكاظم عليه السلام منه، وذكره في من لم يرو عنهم عليهم السلام: ٤٨٨ / ٢.

(٤) أقول: وردت بتريته في رجال الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام وورد قوله: أبو محمد، أسند عنه في أصحاب الصادق عليه السلام وفي من لم يرو عنهم عليهم السلام أيضا، فلاحظ.

(٥) الفقيه ٤: ١١٨، من المشيخة.

وكذا الثاني على الأصح بما مر في (يج) في ترجمة ابن ابان (١).
وفضالة من اجلاء الثقات ومن أصحاب الاجماع.
٢٥٣ رنج - وإلى الفضل بن أبي قرّة: أبوه ومحمد بن موسى بن
المتوكل (٢)، عن علي بن الحسن السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي،
عن شريف بن سابق التفليسي، عن الفضل بن أبي قرّة السمندي الكوفي (٣).
شريف ضعيف في النجاشي والغضائري (٤)، الا ان في النجاشي: له
كتاب يرويه جماعة (٥)، وفي الفهرست من غير تضعيف: له كتاب أخبرنا به
جماعة (٦).. إلى آخره.
وظاهرهما: اعتبار كتابه، بل الامامية، والظاهر أن النجاشي تبع
الغضائري، وسبب تضعيفه يؤول غالبا إلى الغلو والارتفاع، وضعفه ظاهر،
فالسند لا يقصر عن الحسن.
واما الفضل ففي النجاشي: روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) لم
يكن بذلك، له كتاب يرويه جماعة (٧).. إلى آخره.
قوله: لم يكن بذلك، اي في كمال الثقة، وفي رواية الجماعة كتابه إشارة
إلى الوثاقة.

- (١) تقدم برقم: ١٣.
(٢) إضافة: (ومحمد بن موسى بن المتوكل) غير موجودة في المطبوع من المصدر، ولعلها في بعض
نسخه الخطية في عصر المصنف.
(٣) الفقيه ٤: ٨١، من المشيخة، ولم يرد فيه: الكوفي.
(٤) انظر مجمع الرجال ٣: ١٩٠، ولم نقف على نسبة التضعيف إلى الغضائري في رجال
العلامة: ٢٢٩ / ٣، ولا في رجال ابن داود: ٣٤٩ / ٢٣٢.
(٥) رجال النجاشي ١٩٥ / ٥٢٢، من غير تضعيفه.
(٦) فهرست الشيخ ١٢٥ / ٥٥٦.
(٧) رجال النجاشي ٣٠٨ / ٨٤٢.

وفي الفهرست: له كتاب، أخبرنا جماعة (١).. إلى آخره، ولكن في الخلاصة: ضعيف لم يكن بذاك (٢)، وفي التعليقة (٣): تضعيف الخلاصة من الغضائري، كما في النقد (٤)، وهو ضعيف.

قلت: يحتمل أن يكون من طغيان القلم فان الجمع بين الكلمتين يحتاج إلى تكلف، ويظهر من الاخبار أيضا تشييعه، ففي باب المكاسب من الفقيه: عنه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: هؤلاء يقولون أن كسب المعلم سحت؟ فقال: كذبوا أعداء الله، إنما أرادوا أن لا يعلموا أولادهم القرآن، لو أن رجلا أعطى المعلم دية ولده كان للمعلم مباحا حلالا (٥). فالخبر قوي وفاقا للشارح مع أن ظاهر النجاشي والصدوق اعتبار كتابه.

٢٥٤ رند - وإلى الفضل بن شاذان، من العلل التي ذكرها عن الرضا (عليه السلام): عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطار رضي الله عنه، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان النيسابوري، عن الرضا (عليه السلام) (٦).

أوضحنا وثيقة الأول في (قصح) (٧)، ووثيقة الثاني في (رج) (٨)، فالخبر صحيح على الأصح.

ولما كان الكتاب المذكور كثير الحاجة في الفروع فلا بأس بذكر بعض

-
- (١) فهرست الشيخ ١٢٥ / ٥٥٦.
 - (٢) رجال العلامة ٢٤٦ / ٢.
 - (٣) تعليقة البهبهاني: ٢٥٩.
 - (٤) نقد الرجال ٢٦٥ / ١.
 - (٥) الفقيه ٣: ٩٩ / ٣٨٤.
 - (٦) الفقيه ١: ٥٣، من المشيخة.
 - (٧) تقدم برقم: ١٩٨.
 - (٨) تقدم برقم: ٢٠٣.

الشواهد لصحة الخبر المنقول عنه، فنقول: قال الصدوق في العلل (١) والعيون (٢): حدثني عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطار بنيسابور في سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة، قال: حدثني أبو الحسن علي بن محمد ابن قتيبة النيسابوري، قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان. وحدثنا الحاكم أبو جعفر محمد بن نعيم بن شاذان رحمه الله، عن عمه أبي عبد الله محمد بن شاذان، قال: قال الفضل بن شاذان.. إلى آخره. وبين المذكور في العلل والعيون اختلاف كثير بالزيادة والنقصان. وفي النجاشي بعد ذكر كتبه التي منها العلل: أخبرنا أبو العباس بن نوح، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن إدريس بن أحمد، قال: حدثنا علي بن أحمد بن قتيبة النيسابوري عنه بكتبه (٣). وفي الفهرست أيضا ذكر كتبه، وعد منها العلل، ثم قال: أخبرنا برواياته وبكتبه هذه المفيد أبو عبد الله، عن محمد بن علي بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل. ورواها محمد بن علي بن الحسن، عن حمزة بن محمد العلوي، عن أبي نصر قنبر بن علي بن شاذان، عن أبيه، عن الفضل (٤).

فظهر انه يروي عن ابن قتيبة: عبد الواحد، وأحمد بن إدريس، وتقدم أيضا أنه يروي عنه، أبو محمد الحسن بن حمزة العلوي المرعشي، وأبو عمرو الكشي، ويروي: عن الفضل ابن قتيبة، وعلي بن شاذان، وأبو عبد الله

(١) علل الشرايع ٢٥١ / ٩.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٩٩ / ١.

(٣) رجال النجاشي ٣٠٧ / ٨٤٠.

(٤) فهرست الشيخ ١٢٤ / ٥٥٢.

ابن شاذان وكيل الناحية كما صرح به السيد علي بن طاووس في ربيع الشيعة (١) والشيخ الطبرسي في إعلام الوري: ممن وقف على معجزات صاحب الزمان (عليه السلام)، وفيه التوقيع: واما محمد بن شاذان بن نعيم فإنه رجل من شيعتنا أهل البيت (٢).

ومحمد بن إسماعيل المردد بين النيسابوري - كما هو الأظهر عندنا - والبرمكي - كما عليه جماعة - وهو الواسطة بينه وبين ثقة الاسلام (٣)، والظاهر أنه الواسطة في جميع كتابه (٤) إليه (٥) (٦)، وإنما هي لعدم البناء على العلم بالوجادة على ما مر شرحه في أول الفائدة الثالثة (٧) مع أن الطريق في المشيخة والفهرست صحيح على المصطلح فلا مجال للوسوسة.
٢٥٥ رنه - وإلى الفضل بن عبد الملك: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حماد ابن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك المعروف بابي العباس البقباق الكوفي (٨).
رجال السنن من شيوخ العصابة، وأبو العباس ثقة عد من عيونها، فالخبر صحيح بالاتفاق.

(١) ربيع الشيعة: غير موجود لدينا.

(٢) إعلام الوري: ٤٦٦.

(٣) اي: الواسطة بين الفضل بن شاذان والكليني هو محمد بن إسماعيل.

(٤) لي: كتاب الكليني المعروف بالكافي.

(٥) الضمير يعود للفضل بن شاذان.

(٦) العبارة في الأصل: (كتبه إليه إلى الواسطة)، وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى، وهو المقصود بعينه لرواية الكليني عن الفضل بتوسط محمد بن إسماعيل أكثر من سبعمائة وستين موردا في كتابه الكافي. انظر معجم رجال الحديث ١٥: ٨٩ / ١٠٢٣٨.

(٧) تقدم في الفائدة الثالثة، صحيفة: ٣٧٤.

(٨) الفقيه ٤: ٢٤، من المشيخة.

٢٥٦ رنو - وإلى الفضيل بن عثمان الأعور: عند بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن صفوان بن يحيى، محن فضيل بن عثمان الأعور المرادي الكوفي (١).

السند صحيح بما مر في (لا) (٢)، وابن عثمان هو أبو محمد الأعور الصائغ الأنباري ابن أخت علي بن ميمون المعروف بابي الأكراد، ولكن في النجاشي الفضل ثقة ثقة (٣)، وفي الاخبار أيضا كذلك، ولا ريب في الاتحاد وفاقا لأكثر من وقفنا عل كلامهم.

ويروي عنه صفوان بن يحيى (٤)، وفضالة بن أيوب (٥)، وعلي بن النعمان (٦)، وسيف بن عميرة (٣)، والحسن بن محمد بن سماعة (٨)، ومحمد بن خالد الطيالسي (٩)، وعلي بن الحكم (١٠)، ومحمد بن عيسى (١١) وغيرهم، فالخبر صحيح.

٢٥٧، رنز - وإلى الفضيل بن يسار: محمد بن موسى بن المتوكل، عن علي بن الحسن السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن ابن

(١) الفقيه ٤: ٢٤، من المشيخة.

(٢) تقدم برقم: ٣١.

(٣) رجال النجاشي ٣٠٨ / ٨٤١.

(٤) فهرست الشيخ ١٢٦ / ٥٥٧.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ٥٨ / ١٦٢.

(٦) الكافي ٤: ٧٧ / ٥ وفيه: الفضل بن عثمان.

(٧) لم نقف عل روايته عنه.

(٨) فهرست الشيخ ١٢٦ / ٥٥٨.

(٩) تهذيب الأحكام ٦: ١١٥ / ٢٠٣.

(١٠) كامل الزيارات: ٣١ / ١٦.

(١١) لمن نقف على روايته عنه.

أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن الفضيل بن يسار.
وهو كوفي مولى لبني نهد، انتقل من الكوفة إلى البصرة، وكان أبو
جعفر (عليه السلام) إذا رآه قال: بشر المختين.
وذكر ربي عبد الله عن غاسل الفضيل بن يسار أنه قال: اني لأغسل
الفضيل وان يده لتسبقني إلى عورته، قال: فخبرت بهذا أبا عبد الله (عليه
السلام) فقال: رحم الله الفضيل بن يسار هو منا أهل البيت (١).
السند صحيح عندنا بما مر في (يه) (٢) و (لب) (٣)، وعلى المشهور من
ضعف السند بجهالة علي بن الحسين يمكن الحكم بصحته أيضا بوجوه:
أ - أن الشيخ يروي عن الفضيل بن يسار باسناده الصحيح عن أحمد
ابن محمد بن عيسى، عن حماد، عن حريز، عنه، كما في أبواب الزيادات (٤).
وباسناده الصحيح عن الحسين بن سعيد، عن حريز بن عبد الله، عنه،
كما في باب المواقيت منها (٥)، وفي باب وقت الزكاة وفيه: الحسين بن سعيد،
عن حماد بن عيسى، عن حريز، عنه، وهو الأصح (٦).
وباسناده الصحيح عن علي بن مهزيار، عن حماد بن عيسى، عن
حريز، عنه، في باب كيفية الصلاة منها (٧)، وباب ما يجوز الصلاة فيه من

(١) الفقيه ٤: ٣٢، من المشيخة.

(٢) تقدم برقم: ١٥.

(٣) تقدم برقم: ٣٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ٢٤٠ / ٩٥١.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ٢٥٥ / ١٠١٢.

(٦) تهذيب الأحكام ٤: ٤١ / ١٥٣.

(٧) تهذيب الأحكام ٢: ٣٣٢ / ١٣٧٠.

اللباس منها (١)، والطرق إلى حماد كثيره صحيحة كما مر (٢).
وصرح في النجاشي أن له كتابا يرو عنه حماد بن عيسى (٣).
ب - أن طريق الصدوق إلى ابن أبي عمير صحيح، فيكون إلى الفضيل
أيضا صحيحا.

ج - أن طرق الصدوق إلى احمد كثيرة فيها صحيح وغيره، فلا يضر
جهالة السعد آبادي.

واما الفضيل فهو من أصحاب الاجماع موصوف بالوثاقة والجلالة
والعينية (٤)، وروى الكشي (٥) الخبرين مسندا (٦) مع زيادة، وأحاديث أخرى في
مدحه، وجلالة قدره، وأن الأرض تسكن إليه (٧)، من غير ذكر معارض، وهو
غريب.

٢٥٨ رنج - وإلى القاسم بن بريد: محمد بن موسى بن المتوكل،
عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن
محمد بن سنان، عن القاسم بن بريد بن معاوية العجلي (٨).

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٩ / ١٥٧٩.

(٢) تقدم برقم: ٩٧.

(٣) انظر رجال النجاشي ٣٠٩ / ٨٤٦.

(٤) كما في رجال النجاشي - وقد تقدم - ورجال الشيخ: ١٣٢ / ١ ورجال ابن داود: ١٥٣ / ١٢٠٦
ورجال العلامة: ١٣٢ / ١.

(٥) رجال الكشي ٢: ٤٧٢ / ٣٧٧، ٢: ٤٧٣ / ٣٨١.

(٦) الأول: ما قاله الإمام الباقر عليه السلام في حقه، والثاني: ما قاله ربعي بن عبد الله عن غاسل
الفضيل، وقد تقدم عن مشيخة الفقيه، فلاحظ.

(٧) رجال الكشي ٢: ٤٧٣ / ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨٢.

(٨) الفقيه ٤: ١٢٨، من المشيخة.

السند صحيح عندنا بما مر، ضعيف عند جماعة بالثاني، أو مع الرابع أو مع الخامس أو بالتفريق، ويرفع مع ضعف أصله بأن النجاشي قال: القاسم ثقة روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب يرويه فضالة بن أيوب (١)، انتهى.

وقد مر صحة طريقه إلى فضالة عند الكل فطريقه إلى القاسم صحيح (٢).

٢٥٩، رنط - والى القاسم بن سليمان: محمد بن الحسن، عن محمد ابن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن النضر بن سويد، عنه (٣).

السند صحيح على الأصح من وثاقة ابن عيسى كما مر. واما القاسم فلم يوثقوه صريحا، لكن الحق وثاقته لوجوه: أ - أن النجاشي صرح كما هنا أن له كتابا رواه النضر بن سويد (٤)، والنضر من الذين قالوا في حقهم: صحيح الحديث (٥)، وقد أوضحنا في الفائدة السابقة أن هذه الكلمة على الاطلاق من غير إضافة إلى كتاب أو أحاديث معهودة دالة على وثاقته ووثاقة من يروي عنه (٦). وقال المدقق الشيخ محمد في شرح الاستبصار بعد ذكر حديث سنده: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى اليقطيني، عن النضر بن سويد،

(١) رجال النجاشي ٣١٣ / ٨٥٧.

(٢) تقدم برقم: ٢٥٢.

(٣) الفقيه ٤: ٧٩، من المشيخة.

(٤) رجال النجاشي ٣١٤ / ٨٥٨.

(٥) انظر رجال النجاشي ٤٢٧ / ١١٤٧.

(٦) تقدم في الفائدة الرابعة، صحيفة: ٥٣٤.

عن عمرو بن شمر، عن جابر،.. إلى آخره.. وذكر حال رجاله اجمالا قال: إلا أن ضعف الحديث بعمرو بن شمر يعني عن تحقيق الحال.
فان قلت: إذا قال النجاشي: أن النضر بن سويد صحيح الحديث (١)،
وصح إليه الطريق - بناء على سلامة محمد بن عيسى - علم صحة الحديث
للعلم الشرعي بأنه من حديثه، وذلك كاف في الصحة.
قلت: الذي نفيناها الصحة الاصطلاحية، وما ذكرته لا يخلو من وجه غير
أن الرواية تحتمل أن تكون ليست من أحاديثه، بل من مروياته، وكونه صحيح
الحديث محتمل لان يراد به أحاديثه الخاصة كالأصول، وفي هذا نظر، لأن الظاهر
خلاف ذلك، (٢) انتهى.

فإذا كان الظاهر خلافه فالمراد مطلق مروياته، والحكم بصحتها مع عدم
معلوماتها وحصرها عند النجاشي قطعاً، فلا يمكن أن يكون وجه الصحة
القرائن الخارجية لأنها تلاحظ بالنسبة إلى آحاد الأحاديث، وهو في المقام غير
ممكن، فلا بد أن يكون الوجه الامارات الداخلية، وهي الوثاقة والعدالة، فلولا
وثاقة كل من يروي عنه وهكذا إلى آخر رجال السند لا يمكن الحكم بصحة
أحاديثه، وهذا أمر ممكن ولو من جهة اخباره، ويأتي إن شاء الله تعالى في شرح
حال أصحاب الاجماع ما ينبغي ان يلاحظ (٣).

ب - رواية الاجلاء عنه واكثرهم ذلك وفيهم من أصحاب الاجماع حماد
وهو ابن عثمان في التهذيب في باب البيئات (١)، وفي الكافي في باب شهادة

-
- (١) رجال النجاشي ٤٢٧ / ١١٤٧.
(٢) شرح الاستبصار للشيخ محمد: مخطوط.
(٣) انظر: التفصيل في الفائدة السابعة.
(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٢٤٦ / ٦٢٠.

القاذف (١)، وفي الاستبصار في باب مقدار الدية (٢)، وغيره، ويونس بن عبد الرحمن في باب ميراث من علا من الاء في موضعين (٣)، وفي الكافي في باب ابن أخ وجد (٤)، والحسن بن سعيد (٥)، والنضر بن سويد (٦)، ولم ينقل في الكتب الأربعة رواية أحد عنه غير هؤلاء.

ج - ما في شرح التقي أن له أصلاً (٧)، ونقله عن الفهرست (٨)، وعليه فيدخل في الجماعة الذين وصفهم المفيد بما فوق الوثيقة - كما مر غير مرة - ولكنني لم أجده في نسختين عندي، ولا نقله أحد، وهو أعرف بما قال، ولعله من اختلاف النسخ، وكيف كان ففيما مر كفاية.

٢٦٠ رس - وإلى القاسم بن عروة: أبوه عن عبد الله بن جعفر

الحميري، عن هارون بن مسلم، عن سعدان بن مسلم، عنه (٩).

في النجاشي (١٠) والخلاصة (١١): هارون بن مسلم ثقة وجه، وصحح في الخلاصة الطريق المذكور (١٢) والطريق إلى مسعدة بن زياد (١٣) والى مسعدة بن

(١) الكافي ٧: ٣٩٧ / ٢.

(٢) الاستبصار ٤: ٢٦١ / ٩٨١.

(٣) الاستبصار ٤: ١٦٠ / ٦٠٧.

(٤) الكافي ٧: ١١٣ / ٢.

(٥) فهرست الشيخ ١٧١ / ٧٥٠.

(٦) الكافي ٦: ٢٠٥ / ١٦.

(٧) روضة المتقين ١٤: ٢٢٧.

(٨) فهرست الشيخ ١٢٧ / ٥٧٨، وفيه: له كتاب.

(٩) الفقيه ٤: ٨٥، من المشيخة.

(١٠) رجال النجاشي ٤٣٨ / ١١٨٠.

(١١) رجال العلامة ١٨٠ / ٥.

(١٢) رجال العلامة ٢٧٩، من الفائدة الثامنة.

(١٣) رجال العلامة ٢٨١، من الفائدة الثامنة.

صدقة (١) وهو فيهما (٢).

ويروي عنه: سعد بن عبد الله (٣)، والحميري (٤)، والحسن بن علي ابن فضال (٥)، وأبو عبد الله محمد بن أبي القاسم (٦)، ومحمد بن علي بن محبوب (٧)، ومحمد بن أحمد بن يحيى (٨)، وإبراهيم بن هاشم (٩)، وعلي بن الحسن بن فضال (١٠)، وأحمد بن الحسن بن فضال (١١)، وسهل بن زياد (١٢)، وعمران بن موسى (١٣)، وأحمد بن يوسف (١٤)، وهؤلاء وجوه الطائفة في تلك الطبقة، فلا بد وأن يعد هارون من الاجلاء، ومر في (ح) وثيقة سعدان (١٥)، فالسند صحيح.

واما القاسم فمذكور في النجاشي (١٦) والفهرست (١٧) مع كتابه،

-
- (١) رجال العلامة ٢٧٧، من الفائدة الثامنة.
 - (٢) رجال الفقيه ٤: ٣٠ و ١١١، من المشيخة.
 - (٣) رجال النجاشي ٤٣٨ / ١١٨٠.
 - (٤) فهرست الشيخ ١٧٦ / ٧٦٣.
 - (٥) الكافي ٨: ٧٩ / ٣٥، من الروضة.
 - (٦) فهرست الشيخ ١٧٦ / ٧٦٣.
 - (٧) الاستبصار ١: ٥١ / ١٤٧.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٧: ١٨٤ / ٨١٣.
 - (٩) الاستبصار ٣: ١٩٤ / ٧٠٢.
 - (١٥) تهذيب الأحكام ٤: ٤١ / ١٠٤.
 - (١١) الاستبصار ٣: ٢٢٦ / ٨١٩.
 - (١٢) تهذيب الأحكام ٢: ١٢٢ / ٤٦٣.
 - (١٣) أصول الكافي ١: ٣٣١ / ٢.
 - (١٤) تهذيب الأحكام ٦: ٧٩ / ١٥٦.
 - (١٥) تقدم برقم: ٨.
 - (١٦) رجال النجاشي ٣١٤ / ٨٦٠.
 - (١٧) فهرست الشيخ ١٢٧ / ٥٦٦.

والطريق إليه من غير توثيق، وتشهد لوثاقته امارات:
أ - ما في أصحاب الصادق (عليه السلام) من رجال الشيخ: القاسم بن عروة
أبو محمد مولى أبي أيوب المكي. وكان أبو أيوب من موالي المنصور، له كتاب (١)،
فهو

ممن ذكرهم ابن عقدة في كتابه الذي ذكر فيه أربعة آلاف من أصحابه (عليه
السلام) ووثقهم، ومر، ويأتي (٢) - إن شاء الله - شرحه.

ب - رواية ابن أبي عمير عنه، كما في الكافي في باب الرجل يحل جاريتيه
لأخيه (٣)، وفي باب شهادة المماليك (٤)، وفي الفقيه في باب ما يجب فيه الدية
ونصف الدية (٥)، وفي التهذيب في باب الاثني إذا قتلا واحدا (٦).

ج - رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عنه، كما في التهذيب في
باب أوقات الصلاة (٧).

وهما لا يرويان إلا عن ثقة.

د - رواية النضر بن سويد كما في النجاشي في طريقه إلى كتابه (٨)، وقد
مر ان روايته عن أحد من امارات الوثيقة (٩).

ه - رواية الأجلة عنه غير هؤلاء وهم: عبيد الله بن أحمد بن نهيك (١٠)،

(١) رجال الشيخ ٢٧٦ / ٥١، وليس فيه: أبو محمد، وإن كان كذلك

(٢) تقدم في الفائدة، صحيفة: وسيأتي في الفائدة.

(٣) الكافي ٥: ٤٧٠ / ١٦.

(٤) الكافي ٧: ٣٩٠ / ٣.

(٥) الفقيه ٤: ٩٩ / ١٠.

(٦) تهذيب الأحكام ١٠: ٢١٨ / ٨٥٨.

(٧) تهذيب الأحكام ٢: ٢٨ / ٧٨.

(٨) رجال النجاشي ٣١٥ / ٨٦٠.

(٩) تقدم في الرقم: ٢٥٩.

(١٠) رجال النجاشي ٣١٥ / ٨٦٠.

والحسين بن سعيد (١)، ومحمد بن خالد (٢)، وابنه احمد (٣)، والحسن بن فضال (٤)، ومحمد بن عيسى (٥)، ومحمد بن عبد الله بن زرارة (٦)، وعلي بن مهزيار (٧).

و - حكم العلامة في الخلاصة بصحة هذا الطريق (٨). ومن كل ذلك - مع عد الصدوق كتابه من الكتب المعتملة (٩) - فالأقوى كون الخبر صحيحا. ٢٦١ رسا - وإلى القاسم بن يحيى: أبوه ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله والحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم، جميعا عنه (١٠).

السند المنشعب إلى ثمانية (١١) كلها صحيحة على الأصح من وثيقة ابن

(١) فهرست الشيخ ١٢٧ / ٥٦٦.

(٢) فهرست الشيخ ١٢٧ / ٥٦٦.

(٣) رجال الشيخ ٤٩٠ / ٨.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ٢٥٧ / ١٠٢١.

(٥) الاستبصار ٣: ٢٥٣ / ٩٠٧.

(٦) تهذيب الأحكام ٩: ٣٦٧ / ١٣١٣.

(٧) أصول الكافي ٢: ٢٠٩ / ٢٠.

(٨) رجال العلامة: ٢٧٩، من الفائدة الثامنة.

(٩) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(١٠) الفقيه ٤: ٩٠، من المشيخة.

(١١) هذا وانشعب السند كما يلي:

أ - أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه.

ب - أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

ج - أبوه، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه.

د - أبوه، عن الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

ه - محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه.

و - محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

ز - عتد بن الحسن، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه.

ح - محمد بن الحسن، عن الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

هاشم، ومر حسن حال القاسم القريب من الوثاقة في (عج) (١)، فالخبر صحيح، أو حسن كالصحيح. ***

٢٦٢ رسب - وإلى كردويه الهمداني: أبوه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عنه (٢).

السند صحيح، وكردويه غير مذکور، ولكن تشهد لوثاقته رواية ابن أبي عمير عنه، بل اكثاره منها كما يظهر من التهذيب في باب تطهير المياه (٣)، وباب كيفية الصلاة (٤)، وباب تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة (٥)، وباب وجوب الفصل بين ركعتي الشفع والوتر من الاستبصار (٦)، وباب كيفية قضاء صلاة النوافل والوتر منه (٧)، وباب البئر تقع فيها العذرة اليابسة من التهذيب (٨)، فالخبر صحيح على الأصح.

٢٦٣ رسج - والى كليب الأسدي: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن فضالة بن أيوب، عن كليب بن معاوية الأسدي الصيداوي (٩).

(١) تقدم برقم: ٧٣.

(٢) الفقيه ٤: ٧، من المشيخة.

(٣) تهذيب الأحكام ١: ٢٤١ / ٦٥٨.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ١٢٩ / ٤٩٦.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ١٦٥ / ٦٤٥.

(٦) الاستبصار ١: ٣٤٩ / ١٣١٧.

(٧) الاستبصار ١: ٢٩٣ / ١٠٧٩.

(٨) تهذيب الأحكام ١: ٤١٣ / ١٣٠٠.

(٩) الفقيه ٤: ٥٢ و ١٢١، من المشيخة.

رجال السند من الاجلاء حتى محمد كما مر في (لب) (١).
واما كليب فلم يوثقوه صريحا، ولكن يدل على وثاقته أمور:
أ - رواية صفوان عنه كما في الفهرست (٢) ويأتي عن الكشي (٣).
ب - رواية ابن أبي عمير عنه، كما فيه أيضا، فإنه ذكر لكتابه طريقين
ينتهيان إليهما (٤)، فدلالته على الوثاقة أظهر، وفي الكافي في باب ان رسول الله
(صلى الله عليه وآله) حرم كل مسكر (٥) روايتهما عنه.
ج - ما ورد فيه من المدح، ففي الكشي: عن علي بن إسماعيل، عن حماد
ابن عيسى، عن الحسن بن المختار، عن أبي أسامة، قال: قلت لأبي عبد الله
(عليه السلام): إن عندنا رجلا يسمى كليبيا فلا يجيء عنكم شيء الا قال:
أنا أسلم، فسميناه كليبيا بتسليمه؟ فترحم عليه أبو عبد الله (عليه السلام)،
وقال: أتدرون ما التسليم؟ فسكتنا، فقال: هو والله الاخبات قول الله عز
وجل * (الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأخبتوا إلى ربهم) * (٦) (٧).
ورواه ثقة الاسلام في الكافي: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد،
عن الحسن بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن زيد
الشحام، عنه (عليه السلام)، مثله (٨).
ورواه سعد بن عبد الله في بصائر الدرجات (٩) كما في منتخب حسن بن

-
- (١) تقدم برقم: ٣٢.
(٢) فهرست الشيخ ١٢٨ / ٥٧١.
(٣) رجال الكشي ٢: ٦٣٠ / ١٢٧.
(٤) فهرست الشيخ ١٢٨ / ٥٧١.
(٥) الكافي ٦: ٤١١ / ١٧.
(٦) هود ١١: ٢٣.
(٧) رجال الكشي ٢: ٦٣٠ / ٦٢٧.
(٨) أصول الكافي ١: ٣٢١ / ٣.
(٩) بصائر الدرجات: ٥٤٥ / ٥٤٥.

سليمان، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، إلى آخر المتن والسند، وفيه: عن أبي أسامة زيد الشحام (١).
ورواه العياشي في تفسيره عن أبي أسامة مثله (٢).
وبعد وجود الخبر في هذه الكتب المعتبرة، ووجود حماد في السند، لا محل لقول العلامة في الخلاصة بعد ذكر الخبر: وفي الأول الحسن بن المختار وهو واقفي (٣)، مع انا أوضحنا عدم وقفه في (ص) (٤) بما لا مزيد عليه.
وفي الكشي: عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن كليب بن معاوية الأسدي، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: والله انكم لعلى دين الله ودين ملائكته، فأعينوني بورع واجتهاد، فوالله ما يتقبل الا لعلى دين الله ودين ملائكته، فأعينوني بورع واجتهاد، فوالله ما يتقبل لأمنكم، فاتقوا الله وكفوا ألسنتكم، وصلوا في مساجدهم (٥)، فإذا تميز القوم فتميزوا (٦).
ورواه عماد الدين الطبري في بشارة المصطفى: عن الحسن بن الحسين بن بابويه، عن أبي جعفر الطوسي، عن الشيخ المفيد، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، عن كليب الأسدي، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: اما والله، انكم لعلى دين الله ودين ملائكته، فأعينوني على ذلك بورع واجتهاد، عليكم بالصلاة والعبادة، عليكم بالورع (٧).

(١) مختصر بصائر الدرجات: ٧٥.

(٢) تفسير العياشي ٢: ١٤٣ / ١٥.

(٣) رجال العلامة ١٣٥ / ٤.

(٤) تقدم برقم: ٩٠.

(٥) نسخة بدل: مساجدكم " منه قدس سره "

(٦) رجال الكشي ٢: ٦٣١ / ٦٢٨.

(٧) بشارة المصطفى: ١٤٣، مع اختلاف يسير.

ورواه أيضا عنه، عن عمه محمد، عن أبيه الحسن، عن عمه الصدوق،
عن محمد بن موسى بن المتوكل، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن إبراهيم
ابن هاشم، عن إسماعيل بن مرار، عن يونس بن عبد الرحمن، عنه، مثله (١).
وأنت خير بان صفوان ويونس من أصحاب الاجماع، والحكم بصحة
الخبر الذي صح صدوره عنهما، يقتضي الحكم بصحة صدوره عن الإمام (عليه السلام)
ولو كان فيه ما ينفع الراوي، فقول العلامة في الخلاصة: والثاني
شهادة لنفسه فنحن في تعديله من المتوقفين (٢)، في غير محله، وظاهره تسليم
دلالتها عليه.

وفي الكشي: روى عن محمد بن المعلى النيلي، عن حسين بن حماد
الخزاز، عن كليب قال: قال رجل لأبي عبد الله (عليه السلام): أيا أحب الرجل
الرجل ولم يره؟ قال: ها هو ذا انا أحب كليب الصيداوي ولم أره.
وهو كليب بن معاوية الصيداوي الأسيدي والصيدا بطن من بني أسد (٣).
والظاهر - كما صرح به المولى عناية الله - أن هذه الترجمة من الشيخ
الطوسي - رحمه الله - (٤)، فتكون الاخبار الثلاثة مختارة له.
د - رواية جماعة من الأجلة عنه، وفيهم من أصحاب الاجماع: يونس
ابن عبد الرحمن كما عرفت، وفضالة وهو في الطريق، وفي التهذيب (٥) متفردا،
ومع القاسم بن محمد الجوهرى في مواضع عديدة (٦)، والقاسم (٧)، ومحمد بن

(١) بشارة المصطفى: ١٤٣.

(٢) رجال العلامة ١٣٥ / ٤.

(٣) رجال الكشي ٢: ٦٣١ / ٦٢٩.

(٤) مجمع الرجال ٥: ٧٢.

(٥) تهذيب الأحكام ١٥: ٢١٥ / ٨٤٨.

(٦) الفقيه ٤: ٧٠ / ٢١٣.

(٧) تهذيب الأحكام ٨: ٢٤١ / ٨٧٠.

سنان (١) وعلي بن الحكم (٢)، وأحمد بن عائد (٣).
فمن لم يطمئن من هذه الامارات بوثاقته - مع عدم وجود معارض لها
أصلا - فلا بأس بعده من أهل الوسواس، مضافا إلى عد الصدوق (٤) كتابه
من الكتب المعتمدة، وقول النجاشي: له كتاب رواه جماعة (٥)، فالخبر صحيح
على الأصح، ومر لكتابه طريق آخر في (قفتح) (٦).
٢٦٤ رسد - وإلى مالك الجهني: أبوه، عن علي بن موسى بن
جعفر الكميذاني، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن
عمرو بن أبي المقدام، عن أبي محمد مالك بن أعين الجهني، وهو عربي كوفي،
وليس هو من موالي سنسن (٧).
علي بن موسى داخل في العدة التي يروي عنهم ثقة الاسلام عن أحمد
ابن محمد بن عيسى (٨)، وكفى في جلالته مضافا إلى كونه من مشايخ الإجازة
رواية الكليني وعلي بن بابويه عنه، والجليل أبو جعفر بن أبي زاهر الأشعري
القمي الذي كان محمد بن يحيى العطار من أخص أصحابه، كما في الكافي في
باب جهات علوم الأئمة (عليهم السلام) (٩).

-
- (١) أصول الكافي ٢: ١٤٠ / ٢.
(٢) الكافي ٦: ٥٥ / ٨.
(٣) الكافي ٥: ٧٩ / ١١.
(٤) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.
(٥) رجال النجاشي ٣١٨ / ٨٧١.
(٦) تقدم برقم: ١٨٨.
(٧) الفقيه ٤: ٣١، من المشيخة.
(٨) انظر رجال العلامة: ٢٧٢، من الفائدة الثالثة.
(٩) أصول الكافي ١: ٢٠٧ / ٢.

وأوضحنا وثيقة عمرو بن أبي المقدم في (رلد) (١) مضافا إلى وجود ابن محبوب في السند، فالخير صحيح.

وأما مالك فذكره الشيخ في أصحاب الباقر (عليه السلام) (٢)، وقال: مات في حياة أبي عبد الله (عليه السلام)، ثم في أصحاب الصادق (عليه السلام) (٣)، وذكره الكشي أيضا (٤)، ولم يوثقوه، ويمكن استظهار وثاقته من أمور: أ - رواية بن أبي عمير عنه، كما صرح به الأستاذ الأكبر في التعليقة (٥). ب - رواية أصحاب الإجماع عنه كيونس بن عبد الرحمن في الكافي في باب البدء (٦)، وبريد بن معاوية فيه في باب لباس المعصفر من كتاب الزبي والتجمل (٧)، وعبد الله بن مسكان فيه في باب البدء (٨)، وفي باب أبواب الدواب (٩)، وفي الروضة (١٠)، وفي التهذيب في باب صفة الوضوء (١١)، وفي باب تطهير الثياب من أبواب الزيادات (١٢)، وفي باب أحكام السهو في الصلاة (١٣). ج - رواية جملة من شيوخ الطائفة عنه سوى المذكورين كالفقيه ثعلبة بن

-
- (١) تقدم برقم: ٢٣٤.
- (٢) رجال الشيخ: ١٣٥ / ١١.
- (٣) رجال الشيخ ٣٠٨ / ٤٥٦.
- (٤) رجال الكشي ٢: ٤٧٨ / ٣٨٨.
- (٥) تعليقة البهبهاني: ٢٧١، ولم نظفر بروايته عنه في الكتب الأربعة.
- (٦) أصول الكافي ١: ١١٥ / ١٢.
- (٧) الكافي ٦: ٤٤٧ / ٧.
- (٨) أصول الكافي ١: ١١٤ / ٥.
- (٩) الكافي ٣: ٥٨ / ٧.
- (١٠) الكافي ٨: ١٤٦ / ١٢٢، من الروضة.
- (١١) تهذيب الأحكام ١: ٧٨ / ١٩٨.
- (١٢) تهذيب الأحكام ١: ٤٢٠ / ١٣٢٨.
- (١٣) تهذيب الأحكام ٢: ٢٠١ / ٧٨٨.

ميمون (١)، وعمر بن أذينة (٢)، وعاصم بن حميد (٣)، وعلي بن رئاب (٤)، وهشام بن سالم (٥)، وعمرو بن أبي المقدم (٦)، والقاسم بن بريد بن معاوية (٧).

د - رواية يحيى بن عمران الحلبي عنه كما في الكافي في باب المصافحة (٨)، وفي النجاشي (٩)، والخلاصة (١٠) في ترجمة يحيى: ثقة ثقة صحيح الحديث، وقد مر توضيح دلالة هذه الكلمة على وثاقة كل من يروي عنه (١١).

ه - ما رواه في الكافي في باب المصافحة: عن علي بن إبراهيم، عن محمد ابن عيسى، عن يونس، عن يحيى الحلبي، عن مالك الجهني، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): أنتم والله شيعتنا، ألا ترى أنك تفرط في أمرنا، إنه لا يقدر على صفة الله، فكما لا يقدر على صفة الله كذلك لا يقدر على صفتنا وكما لا يقدر على صفتنا، كذلك لا يقدر على صفة المؤمن، إن المؤمن ليلقى المؤمن فيصافحه فلا يزال الله ينظر إليهما والذنوب تتحات عن وجوههما كما يتحات

-
- (١) أصول الكافي ١: ٢٧٣ / ٧.
 - (٢) أصول الكافي ١: ٣٥١ / ٢١.
 - (٣) أصول الكافي ٢: ١٧٠ / ٢.
 - (٤) تهذيب الأحكام ١: ١٧٦ / ١٧٠.
 - (٥) تهذيب الأحكام ٩: ٣٦٨ / ١٣١٥.
 - (٦) الفقيه ٤: ٣١، من المشيخة.
 - (٧) تهذيب الأحكام ٤: ٨٧ / ٢٥٥.
 - (٨) أصول الكافي ٢: ١٤٤ / ٦.
 - (٩) رجال النجاشي ٤٤٤ / ١١٩٩.
 - (١٠) رجال العلامة ١٨٢ / ١٢.
 - (١١) تقدم في هذه الفائدة، صحيفة: ٥٣٤.

الورق حتى يفترقا، فكيف يقسر على صفة من هو كذلك؟! (١).
وفي الروضة: عن ابن مسكان، عنه قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا مالك، أما ترضون ان تقيموا الصلاة وتؤتوا الزكاة وتكفوا وتدخلوا الجنة، يا مالك؟ انه ليس من قوم ائتموا بامام في الدنيا الا جاء يوم القيامة يلعنهم ويلعنونه الا أنتم، ومن كان على مثل حالكم يا مالك، إن الميت والله منكم على هذا الامر لشهيد بمنزلة الضارب بسيفه في سبيل الله (٢).
وهو شريك علقمة بن محمد الحضرمي في رواية فضيلة زيارة عاشوراء عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، على رواية جعفر بن قولويه في كتاب كامل الزيارات (٣).

ومن جميع ذلك يظهر قربه منهم وعلو قدره عندهم (عليهم السلام).
وقال الشيخ المفيد في باب فضائل أبي جعفر الباقر (عليه السلام): وقال مالك بن أعين الجهني فيه من قصيدة مدحه بها:
إذا طلب الناس علم القرآن * كانت قريش عليه عيالا
وان قيل أين ابن بنت النبي * نلت بذاك فروعاً طوالا
نجوم تهلل للمدلجين * جبال تورث علما جبالا (٤)
وقال المحقق في الشرايع: لو خلف نصراني أولاد صغارا وابن أخ وابن أخت مسلمين، كان لابن الأخ ثلثا التركة ولابن الأخت الثلث، وينفق الاثنان على الأولاد بنسبة حقهما، فإذا بلغ الأولاد مسلمين كانوا أحق بالتركة على رواية

(١) أصول الكافي ٢: ١٤٤ / ٦.

(٢) الكافي ٨: ١٤٦ / ١٢٢، من الروضة. وما أثبتناه بين الأقواس المعقوفة منه.

(٣) كامل الزيارات ١٧٤ / ٨.

(٤) الارشاد: ٢٦٢.

مالك بن أعين (١).

وفي الجواهر " وصفها جماعة من المحققين كالعلامة والشهيد وغيرهما بالصحة، بل هي من المشاهر التي رواها الثلاثة في الثلاثة - ثم ذكر باقي المتن وشرحه وأطال الكلام فيما يرد على الرواية من الاشكال - إلى أن قال: ومع ذلك كله فالرواية ضعيفة، والحكم بصحتها مع شهرته غير صحيح، فإنها في الكافي (٢) والتهذيب (٣) مسندة إلى مالك بن أعين، وفي الفقيه (٤) إليه وإلى عبد الملك، ومالك مشترك بين أخي زرارة الضعيف والجهني المجهول، والظاهر بقريته الفقيه الأول، واحتمال الضعف فيه قائم بواسطة الترديد بينه وبين عبد الملك.

وما في الوسائل (٥) من اسناد الصدوق إليهما جميعا خلاف الموجود في الفقيه، والمنقول عنه في الوافي (٦)، وغايته حسن هذا الطريق، فان عبد الملك ممدوح بغير التوثيق، والحسن غير الصحيح، والمحكوم عليه بالصحة في كلامهم غير هذا الطريق، والظاهر من الصحة خصوصا في المقام الحقيقية منها دون الإضافية.

وقد تحصل من ذلك كله ضعف الحديث " (٧)، انتهى.

وفيه مع مخالفته لطريقته في مواضع لا تحصى مواقع للنظر، والسند في الكافي هكذا: علي بن إبراهيم، عن أبيه ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن

(١) شرائع الاسلام ٤ : ١٣ .

(٢) الكافي ٧ : ١٤٣ / ١ .

(٣) تهذيب الأحكام ٩ : ٣٦٨ / ١٣١٥ .

(٤) الفقيه ٤ : ٢٤٥ / ٧٨٨ .

(٥) وسائل الشيعة ١٧ : ٣٧٩ / ١ .

(٦) الوافي ٣ : ٤٤٦ - باب ميراث أهل الملك - .

(٧) جواهر الكلام ٣٩ : ٣٠ .

محمد وعدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعا، عن الحسن بن محبوب،
عن هشام بن سالم، عن مالك بن أعين، عن أبي جعفر (عليه السلام) (١)،
وفي التهذيب بإسناده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب (٢) مثله.
وفي الفقيه: روى الحسن بن محبوب.. إلى آخره (٣).
وغير خفي على الناظر الناقد أن المشايخ اخرجوا الخبر من كتاب الحسن
ابن محبوب الشيخ الجليل الذي هو أحد الأركان في عصره، وتعد كتبه في
الأصول التي لا مسترح (٤) لاحد في الطعن في الخبر المودع فيها، مضافا إلى كونه
من أصحاب الاجماع الذين لا ينظر إلى سند الخبر الذي صح صورته عنهم،
كما في المقام، مع تصريح العلامة في المختلف (٥) والشهيد في الدروس (٦)
والشرح (٧) بصحته.
وفي الارشاد: ولو خلف الكافر أولادا صغارا لاحظ لهم في الاسلام (٨)
وابن أخ وابن أخت مسلمين فالميراث لهما دون الأولاد، ولا انفاق على رأي (٩).
قال الشهيد في الشرح: " وما أفني به هنا قول ابن إدريس رحمه الله

-
- (١) الكافي ٧: ١٤٣ / ١.
(٢) تهذيب الأحكام ٩: ٣٦٨ / ١٣١٥.
(٣) الفقيه ٤: ٢٤٥ / ٧٨٨.
(٤) كذا، وفيه استظهار: لا مسرح، وقد تقدم ويأتي مثله.
(٥) مختلف الشيعة ٥: ١٨٨ - ١٨٩.
(٦) الدروس: ٢٥٤.
(٧) شرح الارشاد للشهيد الأول: لم نحصل عليه، واسمه: غاية المراد في شرح نكت الارشاد.
انظر الذريعة ١٦: ١٧.
(٨) قال الشهيد في غاية المراد: " قوله: لاحظ لهم في الاسلام، يريد انه ليس لهم أم مسلمة،
إذ لو كانت لاتبعوها " - عن هامش الارشاد - .
(٩) إرشاد الأذهان إلى احكام الايمان للعلامة الحلبي ٢: ١٢٧.

والمحقق، وقال أكثر الأصحاب والصدوق والمفيد والشيخ والقاضي ونجيب الدين بخلاف ذلك، وبه قال أبو الصلاح وابن زهرة، وعمموا الحكم في القرابة، والمستند: صحيحة مالك بن أعين عن أبي جعفر (عليه السلام).. إلى آخره، (١).

وكيف يخفى عليه - رحمه الله - حال مالك الموجود في الكشي (٢) وأصحاب الباقر (عليه السلام) (٣)، المتكرر في الأسانيد، الذي عد الصدوق (٤) كتابه من الكتب المعتمدة، الذي يروي عنه ابن أبي عمير (٥)، الذي ادعى الشيخ (٦) الاجماع على أنه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، وكذا وجوه الطائفة، واخرج خبره المشايخ الثلاثة، ولا معارض له سوى بعض القواعد التي كثيرا ما يخصصونها بأدون من هذا بمراتب عديدة، مع أن في الخبر وجهها لا يتم به القاعدة أشار إليه في النكت والشرح (٧)، وتام الكلام في الفقه. فمن العجب قوله - رحمه الله - والجهني المجهول، وقوله: وتحصل.. إلى آخره (٨)، والمقام لا يقتضي الزيادة على ذلك، والله العاصم. ٢٦٥ رسه - وإلى مبارك العقرقوفي: الحسين بن إبراهيم بن تاتانه رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن سنان، عنه.

(١) شرح الارشاد للشهيد الأول:

(٢) رجال الكشي ٢: ٤٧٨ / ٣٨٨.

(٣) رجال الطوسي ١٣٥ / ١٥.

(٤) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٥) ذكر ذلك البهبهاني في تعليقه على منهج المقال: ٢٧١، ولم نظفر بها في الكتب الأربعة.

(٦) انظر عدة الأصول ١: ٣٨٦.

(٧) لم نحصل عليهما أو أحدهما، وسبقت الإشارة إلى الثاني، والأول ذكر في الذريعة ٢٤: ٣٠٢.

(٨) جواهر الكلام ٣٩: ٣٠.

كذا في نسخ الوسائل (١)، والموجود في الفقيه (٢) وخاتمة الوافي (٣): عن أبيه، عن محمد بن سنان، ويساعده الاعتبار لعدم رواية علي عن محمد ابدا وتأخر طبقته عن طبقته جدا (٤)، فلاحظ.

الحسن من مشايخ إجازة الصدوق الذي قد أكثر من الرواية عنه مترضيا (٥)، وفي شرح المشيخة. ولم يصحح الجد، ولكن في الأمالي الذي عندنا وقد صححه جماعة من الفضلاء: من أولاد ابن بابويه، بالنون أولا وأخيرا والتاء المثناة من، فوق في الوسط، ويمكن أن يكون من (ناتوان) (٦) اي الضعيف والله يعلم.

والسند صحيح بما مر في (كو) (٧)، ضعيف أو حسن عند الجماعة. واما مبارك ففي أصحاب الصادق (عليه السلام) أربعة: مبارك الأسدي الكوفي، والبصري والشيباني والمدائني (٨)، وليس فيه ولا في غيره ذكر للعرقوفي، وفي الكافي في باب فرض الزكاة: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن

(١) وسائل الشيعة ١٩: ٤٠٤.

(٢) الفقيه ٤: ٧٥، من المشيخة.

(٣) الوافي ٤: ١٤٨، من الخاتمة.

(٤) أقول: ان محمد بن سنان مات سنة عشرين ومائتين كما في النجاشي ٣٢٨ / ٨٨٨، وعلي بن إبراهيم كان حيا إلى سنة ثلاثمائة وسبعة كما في طبقات اعلام الشيعة - القرن الرابع: ١٦٧، وهذا الفاصل ألزمني يقطع بصحة ما ذهب إليه المصنف قدس سره.

(٥) انظر الفقيه ١: ٦١ / ٦١ و ٥١ و ٧٥، من المشيخة، في طريقه إلى العباس بن هلال والمبارك العرقوفي.

(٦) كلمة فارسية معناها: العاجز أو الضعيف كما قاله المصنف قدس سره. روضة المتقن ١٤: ٢٣٠ - ٢٣١.

(٧) برقم: ٢٦.

(٨) رجال الشيخ ٣١٠ / ٤٩٢ - ٤٩٦، وفيه خمسة من أصحاب الصادق عليه السلام باسم: مبارك، ولم يلقب أحدهم بالبصري كما ورد في الأصل، أو العرقوفي كما نفاه في الأصل أيضا.

مرار، عن يونس، عن مبارك العقرقوفي، قال: قال أبو الحسن (عليه السلام).. الخبر (١).

ويونس بن عبد الرحمن من أصحاب الاجماع، وروايته عنه من أمارات الوثيقة، أو مدح عظيم، وفيه في باب فضل فقراء المسلمين: عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن مبارك غلام شعيب، قال: سمعت أبا الحسن موسى (عليه السلام)، الخبر (٢).

قال في الجامع: لا يبعد اتحاده مع الأول بقريظة المروي عنه، واحتمال كون شعيب هو العقرقوفي يؤيده أيضا (٣)، انتهى.

ويؤيده ان هذا الخبر يناسب باب الزكاة والصدوق لم يخرج من كتابه الذي ذكر طريقه الا في كتاب الزكاة (٤)، فالظاهر أن كتابه كتاب الزكاة، فيكون ممن روى عنه عثمان بن عيسى، وهو من أصحاب الاجماع أيضا فالخبر حسن كالصحيح.

٢٦٦ رسو - وإلى مثني بن عبد السلام: محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن معاوية بن حكيم، عن عبد الله ابن المنيرة (٥)، عنه.

في النجاشي: معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمار الدهني، ثقة جليل في أصحاب الرضا (عليه السلام)، قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: سمعت شيوخنا يقولون: روى معاوية بن حكيم أربعة وعشرين أصلا لم يرو

-
- (١) الكافي ٣: ٤٩٨ / ٦.
(٢) أصول الكافي ٢: ٢٠٤ / ٢٠.
(٣) جامع الرواة ٢: ٣٨.
(٤) الفقيه ٢: ٢ / ٢.
(٥) الفقيه ٤: ١٢٠، من المشيخة.

غيرها (١).

وذكره الشيخ في أصحاب الجواد (٢) والهادي (٣) (عليهما السلام)، وفي الفهرست (٤)، ولم يتعرض لمذهبه أيضا، بل في التهذيب في شرح قول المفيد: ومن طلق صببية لم تبلغ المحيض فعدتها ثلاثة لما شهر - لا في باب عدة اليائسة كما في رجال (٥) أبي علي - ما لفظه: " والذي ذكرناه هو (٦) مذهب معاوية بن حكيم من متقدمي فقهاء أصحابنا وجميع فقهاءنا المتأخرين، (٧).

هذا ولكن في الكشي: فطحي، وهو عدل عالم، وقال أيضا: محمد بن الوليد الخزاز، ومعاوية بن حكيم، ومصدق بن صدقة، ومحمد بن سالم بن عبد الحميد، هؤلاء كلهم فطحية، وهم من أجلة العلماء والفقهاء والعدول ومنهم من أدرك الرضا (عليه السلام)، وكلهم كوفيون (٨). وليس له في هذا القول ثان، حتى السروي في المعالم (٩) ذكره ولم يتعرض لمذهبه مع بنائه عليه، ومن هنا يتطرق الوهن في النسبة، وان كانت القاعدة تقتضي الجمع والحكم بكونه ثقة فطحيا الا انه حيث لا مرجح في البين كما صرحوا به.

(١) رجال النجاشي ٤١٢ / ١٠٩٨.

(٢) رجال الشيخ ٤٠٦ / ١٩.

(٣) رجال الشيخ ٤٢٤ / ٤٢.

(٤) فهرست الشيخ ١٦٥ / ٧٢٤.

(٥) منتهى المقال: ٣٠٣.

(٦) هو: من زيادة الأصل على المصدر.

(٧) تهذيب الأحكام ٨: ١٣٨ / ٤٨١.

(٨) رجال الكشي ٢: ٢ / ٨٣٥ / ١٠٦٢، بتصرف.

(٩) معالم العلماء ١٢٢ / ٨١٤.

ويروي عنه صفوان بن يحيى (١)، وعلي بن الحسن بن فضال (٢)، وأحمد ابن محمد بن عيسى (٣)، والصفار (٤)، وسعد بن عبد الله (٥)، وأحمد بن أبي عبد الله (٦)، ومحمد بن علي بن محبوب (٧)، ومحمد بن يحيى (٨)، وحمدان القلانسي (٩)، وابن بطة (١٠)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب (١١)، ومحمد بن أحمد

بن يحيى (١٢)، وموسى بن الحسن (١٣)، وموسى بن القاسم (١٤)، وسهل بن زياد (١٥).

وفي التهذيب في باب حكم الجنابة: الحسن بن محبوب، عن معاوية بن حكيم، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) (١٦).
وحمله في الجامع على السهو لعدم العهد برواية الحسن بن

-
- (١) تهذيب الأحكام ٥: ٣٩٩ / ١٣٨٧.
 - (٢) رجال النجاشي ٤١٢ / ١٠٩٨.
 - (٣) الاستبصار ٣: ٢٤٣ / ٨٧١.
 - (٤) فهرست الشيخ ١٦٥ / ٧٢٤.
 - (٥) الفقيه ٤: ٦٢، من المشيخة.
 - (٦) فهرست الشيخ ١٦٥ / ٧٢٤.
 - (٧) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٨ / ٥٣٠.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٢: ٢٧٥ / ١٠٩٤.
 - (٩) فهرست الشيخ ١٦٦ / ٧٢٤.
 - (١٠) لم نظفر بروايته عنه الا بواسطتين كما في بعض الطرق إلى معاوية والظاهر أنه من سهو القلم.
 - (١١) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠٩ / ٥٠.
 - (١٢) تهذيب الأحكام ١: ٣٩٩ / ١٢٤٤.
 - (١٣) تهذيب الأحكام ٥: ١٩٢ / ٦٣٨.
 - (١٤) الاستبصار ٢: ٢٥٧ / ٩٠٧.
 - (١٥) تهذيب الأحكام ٦: ٢٨٧ / ٧٩٤.
 - (١٦) تهذيب الأحكام ١: ١٢٢ / ٣٢٤.

محبوب عنه، واحتمل كونه معاوية بن عمار أو معاوية بن وهب لروايته عنهما (١).

وأما المثنى ففي الكشي: قال أبو النضر محمد بن مسعود: قال علي بن الحسن: سلام ومثنى بن الوليد ومثنى بن عبد السلام كلهم حناطون كوفيون لا بأس بهم (٢).

قال الشارح: أي ليس حديثهم في كمال الصحة، ولا بأس بان يعمل به أو الأعم من الحديث والمذهب (٣)، انتهى.

قلت: مفاد هذا الوصف يختلف بحسب اختلاف الموصوف، فإن كان من العلماء ففي علمه، وأنه لا قصور فيه، وإن كان من التجار نزل علي حسن المعاملة، وكان نفي البأس والقصور عنها، وإن كان من الرواة فنفي البأس عنه نفيه عن رواياته، وأنه لا علة فيها تسقطها عن الحجية، كما لو سئل عن امام قوم يريد أن يصلى معه؟ فأجيب بأنه لا بأس به، يريد خلوه عما يسقطه عن مقام الإمامة، فلا بد أن يكون جامعاً لشرائطها، وكتب الرجال وضعت لكشف حال الرواة من حيث روايتهم، فإذا قيل في حق أحد: لا بأس به، أي من حيث روايته فلا بد وأن تكون رواياته جامعة لأقل مراتب الحجية، فلو كان فيه ما يسقط خبره عن الحجية لا يصلح اطلاق نفي البأس عنه.

نعم فيه إيماء إلى خلوه عن بعض الأوصاف والفضائل التي لا يضر فقدها بحجية خبره، بل هي كمالات ومزايا قد تنفع في مقام التعارض، فان

(١) جامع الرواة ٢: ٢٣٨ / ١٧٢٩.

(٢) رجال الكشي ٢: ٦٢٩ / ٦٢٣.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٢٣١.

كان مراد الشارح من قوله كمال الصحة ما ذكرناه فهو حق، والا فهو خلاف مفهوم الكلمة عرفا، حتى أنه - رحمه الله - في قوله: ولا بأس بان يعمل به، لم يرد الا ما ذكرناه، فإن نفي البأس عن العمل بالخبر لا يكون الا مع استجماعه لشرائط الحجية، ومعه يجب العمل به إذا كان (١) العمل بالخبر دائرا بين وجوب الاخذ والحرمة ولا ثالث له، فظهر أن الحق دلالة الكلمة على التوثيق.

ويؤيده في المقام رواية أحمد بن محمد البنظري عنه كثيرا، كما في الكافي في باب صيد الحرم (٢)، وفي التهذيب في باب ما يجوز للمحرم قتله (٣)، وفي باب الزيادات في فقه الحج (٤)، وفي الفقيه في باب ميراث الأجداد والجدات (٥)، وفي الاستبصار في باب بيع الزرع والأخضر (٦)، وكذا صفوان بن يحيى في الكافي في باب صيد الحرم (٧)، ولا يرويان إلا عن ثقة.

ويروي عنه من أصحاب الاجماع غيرهما: عبد الله بن المغيرة في الفقيه في طريقه (٨)، وفي طريقه إلى أبي حبيب ناجية (٩)، وفي التهذيب في باب تطهير

(١) في الأصل: مر، وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى.

(٢) الكافي ٤: ٢٣٣ / ٣.

(٣) ليس في التهذيب باب بهذا العنوان، وإنما في الكافي ٤: ٣٦٤ / ٦ والظاهر وقرع الاشتباه، فلاحظ

(٤) تهذيب الأحكام ٥: ٤٠٩ / ١٤٢٤.

(٥) الفقيه ٤: ٢٠٧ / ٧٠١.

(٦) الاستبصار ٣: ١١٣ / ٣٩٨.

(٧) الكافي ٤: ٢٣٣ / ٦.

(٨) الفقيه ٤: ١٢١، من المشيخة.

(٩) الفقيه ٤: ٦٢، من المشيخة.

الثياب (١).

كل ذلك - مع عد الصدوق كتابه من الكتب المعتدة عند الأصحاب (٢) - فالخبر صحيح أو موثق كالصحيح.

٢٦٧ رsz - وإلى محمد بن أبي عمير: أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله والحميري جميعا، عن أيوب بن نوح وإبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد ومحمد بن عبد الجبار جميعا، عنه (٣).

السند المرتقي إلى ستة عشر (٤) كلها صحيحة بناء على وثاقة ابن

(١) تهذيب الأحكام ١: ٢٥٥ / ٧٤١.

(٢) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٣) الفقيه ٤: ٥٦، من المشيخة.

(٤) هذا وانشعب السند كما يلي:

- ١ - أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عنه.
- ٢ - أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.
- ٣ - أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عنه.
- ٤ - أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الجبار، عنه.
- ٥ - أبوه، عن الحميري، عن أيوب بن نوح، عنه.
- ٦ - أبوه، عن الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.
- ٧ - أبوه، عن الحميري، عن يعقوب بن يزيد، عنه.
- ٨ - أبوه، عن الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عنه.
- ٩ - محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عنه.
- ١٠ - محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.
- ١١ - محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عنه.
- ١٢ - محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الجبار، عنه.
- ١٣ - محمد بن الحسن، عن الحميري، عن أيوب بن نوح، عنه.
- ١٤ - محمد بن الحسن، عن الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عنه.
- ١٥ - محمد بن الحسن، عن الحميري، عن يعقوب بن يزيد، عنه.
- ١٦ - محمد بن الحسن، عن الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عنه.

هاشم.

وأبو أحمد محمد بن أبي عمير زياد بن عيسى الأزدي بغدادي الأصل والمقام، المعبر عنه تارة بابن أبي عمير، وأخرى بمحمد بن زياد، وثالثة بمحمد ابن أبي عمير، جليل القدر والمنزلة عندنا وعند المخالفين.

وفي فهرست: وكان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم، وقد ذكره الجاحظ في كتابه في (١) فخر قحطان على عدنان بهذه الصفة التي وصفناه وذكر أنه كان أوحد أهل (٢) زمانه في الأشياء كلها، قال - رحمه الله -: وروى عنه أحمد بن محمد بن عيسى كتب مئة رجل من رجال أبي عبد الله (عليه السلام) (٣).

قلت: الذين عثرت على روايته عنهم: كردويه (٤)، ويحيى بن عمران (٥)، ومرزم (٦)، ووهب بن عبد ربه (٧)، ومسمع (٨)، حماد بن عثمان (٩)، وحسين بن

(١) في: من زيادات الأصل على المصدر.

(٢) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر.

(٣) فهرست الشيخ: ١٤٢.

(٤) الاستبصار ١: ٤٣ / ١٢٠.

(٥) الفقيه ٣: ٣٠٣ / ١٤٥٠.

(٦) الفقيه ٤: ١٣٣ / ٤٧٧.

(٧) أصول الكافي ٢: ٢٤٨ /.

(٨) تهذيب الأحكام ٢: ٣٢٩ / ١٣٥٠.

(٩) تهذيب الأحكام ٧: ٢٢٠ / ٩٦٢.

عثمان الأحمسي (١)، وأبو مسعود الطائي (٢)، وأبو أيوب الخزاز (٣)،
وذريح بن محمد المحاربي (٤)، وعبد الرحمن بن أبي عبد الله (٥)، ومعاوية
ابن عمار (٦)، وعبد الله بن سنان (٧)، وسيف بن عميرة (٨)، وداود بن
فرقد (٩)، وعلي بن يقطين (١٠)، وجميل بن دراج (١١)، وإسحاق بن عبد الله
الأشعري (١٢)، ورفاعة بن موسى (١٣)، وحسن بن عطية (١٤)، وحفص بن
البختري (١٥)، وعبد الرحمن بن الحجاج (١٦)، وعبد الله بن المغيرة (١٧)، وعبد
الله
ابن مسكان (١٨)، وشهاب بن عبد ربه (١٩)، وشعيب العقرقوفي (٢٠)،

-
- (١) تهذيب الأحكام ٧: ١٧٦ / ٧٧٧.
 - (٢) تهذيب الأحكام ٢: ١٢٤ / ٤٦٩، وفيه: ابن مسعود.
 - (٣) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠٧ / ٤٩٥.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٣: ٣٠٩ / ٩٥٦.
 - (٥) الفقيه ٤: ١١، من المشيخة. في طريقه إلى عبد الرحمن بن أبي عبد الله.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٧: ٢٢٠ / ٩٦٤.
 - (٧) الكافي ٤: ٢٦٣ / ٤٥.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٦: ٣٢٦ / ٨٩٥.
 - (٩) الكافي ٣: ١٠٦ / ٩.
 - (١٠) تهذيب الأحكام ٣: ٢٢٤ / ٥٦٤.
 - (١١) تهذيب الأحكام ٧: ٨٢ / ٣٥٣.
 - (١٢) تهذيب الأحكام ١: ٦ / ٥.
 - (١٣) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٧ / ١٠١٦.
 - (١٤) الفقيه ٣: ١٣٢ / ٥٧٥.
 - (١٥) تهذيب الأحكام ٤: ٣١٦ / ٩٦٠.
 - (١٦) تهذيب الأحكام ٦: ٢٩٧ / ٨٢٩.
 - (١٧) تهذيب الأحكام ٣: ٢١٣ / ٥٢١.
 - (١٨) تهذيب الأحكام ٧: ٢١٣ / ٩٣٦.
 - (١٩) فهرست الشيخ ٨٣ / ٣٤٥.
 - (٢٠) أصول الكافي ٢: ٢٧٠ / ٢.

وعلي بن رئاب (١)، ومحمد بن أبي حمزة (٢)، وحسين بن معاذ (٣)،
ونصر بن كثير (٤)، ومنصور بن يونس (٥)، وداود بن زربي (٦)، وحسين
ابن موسى الأسدي (٧)، وربيعي بن عبد الله (٨)، وحسين بن أبي حمزة (٩)،
وعبد الوهاب بن صباح (١٠)، وعلاء بن فضيل (١١)، وعبد الله بن لطيف
التفليسي (١٢)، وعلي بن الحسن الصرفي (١٣)، وعمرو بن أبي المقدم (١٤)،
وعمر بن أذينة (١٥)، وعمر بن يزيد الثقفي (١٦)، وإبراهيم بن
عبد الحميد (١٧)، وإبراهيم بن عثمان (١٨)، وإسحاق بن عمار (١٩)، وإسحاق بن

-
- (١) أصول الكافي ٢: ٨١ / ٢٨.
 - (٢) تهذيب الأحكام ٧: ٨٠ / ٣٤٢.
 - (٣) رجال الكشي ١: ٢٥٣ / ٤٧٠.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٥: ٢٢ / ٦٢، وفيه: نصير.
 - (٥) الكافي ٨: ٣١٣ / ٤٨٧، من الروضة.
 - (٦) الكافي ٥: ١٠٧ / ٩.
 - (٧) رجال النجاشي ٤٥ / ٩٠.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٧: ٨٥ / ٣٦٥.
 - (٩) الكافي ٨: ٢٧٧ / ٤١٨، من الروضة.
 - (١٠) تهذيب الأحكام ٥: ٤٤٤ / ١٥٤٧.
 - (١١) نقله الاسترآبادي في منهجه: ٢٢٢ عن نسخته من فهرست الشيخ، وفي النسخ المطبوعة منها والمتوفرة لدينا لا يوجد ذلك.
 - (١٢) الفقيه ٤: ١١، من المشيخة. في طريقه إلى عبد الرحمن بن أبي عبد الله.
 - (١٣) تهذيب الأحكام ٢: ٣١ / ٩٢.
 - (١٤) الكافي ٨: ٢١٢ / ٢٥٩، من الروضة.
 - (١٥) تهذيب الأحكام ٢: ٨٩ / ٣٣٠.
 - (١٦) تهذيب الأحكام ٩: ١٢٢ / ٥٢٥.
 - (١٧) تهذيب الأحكام ٦: ١٩٥ / ٤٢٧.
 - (١٨) تهذيب الأحكام ٣: ٢٩٣ / ٨٨٨.
 - (١٩) الفقيه ٤: ٢٨٩ / ٨٦٨.

هلال (١)، وبشر بن مسلمة (٢)، وبكر بن جناح (٣)، وبكر بن محمد (٤)، وبكير بن أعين (٥)، ومعاوية بن وهب (٦)، وموسى بن بكر الواسطي (٧)، ومنصور بن حازم (٨)، ومهران بن محمد بن أبي نصر (٩)، والحسن بن محبوب (١٠)، ووليد بن علا (١١)، وهاشم بن حيان (١٢)، وهاشم بن المثنى (١٣)، وهشام بن سالم (١٤)، وهشام بن الحكم (١٥)، ويحيى بن عليم الكلبي (١٦)، ويعقوب بن سراج (١٧)

-
- (١) الفقيه ٣: ٣٧٦ / ١٧٧٥.
(٢) فهرست الشيخ ٤٠ / ١٢٩.
(٣) رجال النجاشي ١٠٨ / ٢٧٤.
(٤) رجال الكشي ٢: ٥٩٢ / ١١٠٧.
(٥) الفقيه ٤: ١٤٧ / ٥٠٩.
(٦) الفقيه ٤: ٢٨٤ / ٨٤٨.
(٧) الفقيه ٤: ٢٩٨ / ٩٠٠.
(٨) أصول الكافي ٢: ٨٦ / ٧.
(٩) رجال النجاشي ٤٢٣ / ١١٣٤ وما أثبتناه بين معقوفتين منه، وهو موافق لرجال ابن داود ١٩٤ / ١٦٢٢، وقد ذكره البرقي بعنوان: مهران أبي نصر في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام: ٥١، ولم نقف على من خالف النجاشي - من المتأخرين - في ضبطه، فلاحظ.
(١٠) تهذيب الأحكام ٤: ٣١٩ / ٩٧٦.
(١١) رجال النجاشي ٤٣٢ / ١١٦٢.
(١٢) تهذيب الأحكام ٥: ٣٦٢ / ١٢٥٧، وفيه: عن أبي سعيد المكاربي، وهو نفسه هاشم بن حيان كما في رجال النجاشي ٤٣٦ / ١١٦٩، فلاحظ.
(١٣) تهذيب الأحكام ٥: ١٣٩ / ٤٦٠.
(١٤) تهذيب الأحكام ٧: ١٧٧ / ٧٨١.
(١٥) تهذيب الأحكام ٧: ٧٣ / ٣١٣.
(١٦) رجال النجاشي ٦٤١ / ١١٨٨.
(١٧) لم نظفر برواية ابن أبي عمير عنه مباشرة، بل بواسطة الحسن بن محبوب عنه كما في فهرست الشيخ ١٨٠ / ٨٠٤.

ويعقوب بن شعيب (١)، ويعقوب بن عيثم (٢)، ويوسف بن أيوب (٣)، ويعقوب بن يقطين (٤)، ويونس بن يعقوب (٥)، ومحمد ابن عمران (٦)، ومحمد بن حمران (٧)، وعلي بن أبي حمزة (٨)، وحكم بن حكيم (٩)، وحكم بن علباء الأسدي (١٠)، وحكم بن مسكين (١١)، وحامد السري (١٢)، وحنان بن سدير (١٣)، وحميد بن المثنى (١٤)، وخلاّد بن خالد (١٥)، وعمار بن مروان (١٦)، وحبیب الأحول (١٧)،

أقول: والسراج لقب ليعقوب لا لأبيه كما أثبتته المصنف - رحمه الله - والظاهر نقله من رجال للعلامة ١٨٦ / ٧ الذي انفرد بذلك، ولعله من اشتباه. النساخ، فما في رجال البرقي: ٢٩، والنجاشي ٤٥١ / ١٢١٧، وفهرست الشيخ ١٨٠ / ٨٠٤، وابن داود ٢٠٦ / ٧٣١، ومعالم العلماء ١٣١ / ٨٨٨: يعقوب السراج فلاحظ.

- (١) رجال النجاشي ٤٥٠ / ١٢١٦.
- (٢) الفقيه ٤: ٦، من المشيخة، في طريقه إلى يعقوب بن عثيم.
- (٣) تهذيب الأحكام ٧: ١٠٨ / ٤٦١.
- (٤) تهذيب الأحكام ١: ٢١ / ٥٣.
- (٥) الفقيه ٣: ٣٠٨ / ١٤٨٤.
- (٦) الفقيه ٤: ٩٣، من المشيخة، في طريقه إلى محمد بن عمران.
- (٧) الاستبصار ٣: ١٠٧ / ٣٨٠.
- (٨) تهذيب الأحكام ٥: ٤٦١ / ١٦٠٥.
- (٩) الفقيه ٤: ١٣ - ١٤، من المشيخة، في طريقه إلى حكم بن حكيم.
- (١٠) تهذيب الأحكام ٤: ١٣٧ / ٣٨٥.
- (١١) تهذيب الأحكام ٦: ١٢٦ / ٢٢٣.
- (١٢) لم نقف على مصدره الا ما ذكره الوحيد في تعليقه: ١٢٣.
- (١٣) تهذيب الأحكام ١: ٣٤٨ / ١٠٢٢.
- (١٤) تهذيب الأحكام ٧: ٤٤١ / ١٧٦١.
- (١٥) الفقيه ٢: ١٦٧ / ٧٣٢.
- (١٦) الفقيه ٤: ١٧٢ / ٦٠٤.
- (١٧) الفقيه ٣: ١٩٤ / ٨٨١.

وأبان بن تغلب (١)، وحسن بن زياد العطار (٢)، ومحمد بن قيس
البعلي (٣)، وزيد الزراد (٤)، وأبان بن عثمان (٥)، وعلي بن عطية (٦)،
ومحمد بن عطية (٧)، وداود بن النعمان (٨)، ودرست بن أبي منصور (٩)،
وزياد بن أبي الحلال (١٠)، وزيد النرسي (١١)، وزكريا بن إدريس (١٢)،
وزياد بن مروان (١٣)، وسعد بن بكير (١٤)، وسعد بن أبي عمر (١٥)

-
- (١) رجال الكشي ١: ٣٣٠ / ٦٠٣.
(٢) تهذيب الأحكام ٩: ١٠٦ / ٤٥٧.
(٣) الكافي ٤: ٢٨٤ / ٤.
(٤) رجال النجاشي ١٧٥ / ٤٦١.
(٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٢١٦ / ٨٥١.
(٦) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧ / ١١٨.
(٧) تهذيب الأحكام ٣: ١٠٢ / ٢٦٤.
(٨) الكافي ٣: ١٩٨ / ١.
(٩) أصول الكافي ٢: ١٢٥ / ٢٨.
(١٠) تهذيب الأحكام ٤: ٣٣٠ / ١٠٣١.
(١١) أصول الكافي ٢: ١٤٨ / ٣.
(١٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢٨٣ / ١١٢٧، وفيه: عن زكريا صاحب السيارى، والظاهر أنه ابن إدريس، لكونه والسيارى من طبقة واحدة، وعدم وجود التصريح بصحبة زكريا آخر للسيارى في كتب الرجال.
(١٣) تهذيب الأحكام ٤: ٦٣ / ١٧١.
(١٤) تهذيب الأحكام ٢: ١٠١ / ٣٧٦، وفيه: سعد بن بكر، وكذلك في الاستبصار بموضعين ١: ٣٤١ / ١٢٨٦، ١: ٣٤٤ / ١٢٩٤، والظاهر: انه في بعض نسخ التهذيب: سعد بن بكير كالذي ذكر في الأصل، ويؤيده ما في منتهى المقال: ١٤٧ أيضا.
وسعد هذا - سواء كان ابن بكر أم بكير - مجهول الحال لم تذكره كتب الرجال قاطبة بمدح أو قدح فضلا عن ترجمته الا ما في المنتهى على ما تقدم ومعجم السيد الخوئي ٨: ٥٦ / ٥٠١٥، بعنوان سعد بن بكر، فلاحظ
(١٥) لم نظفر برواية ابن أبي عمير عنه الا ما قاله الوحيد في التعليقة: ١٥٨، وفيه: سعد بن أبي

وسعيد بن غزوان (١)، وسلام مولى علي بن يقطين (٢)، وسيف بن سليمان (٣)،
وشعيب بن أعين (٤)، وصفوان الجمال (٥)، وعباد بن صهيب (٦)، وعباس بن
معروف (٧)، وعبد الله بن المغيرة (٨)، وفضل بن غزوان (٩)، وإبراهيم بن محمد
الأشعري (١٠)، وأخوه فضل (١١)، وعبد الحميد بن أبي العلاء (١٢)، وقاسم بن
عبد الرحمن (١٣)، وعيص بن القاسم (١٤)، وغياث بن إبراهيم (١٥)، وفضل بن

عمر أو عمرو. ونقله عنه غيره وسنينه.

وهو في رجال الشيخ: سعد بن أبي عمرو الجلاب، من أصحاب الباقر والصادق صلوات
الله عليهما: ١٢٥ / ١٩ و ٢٠٥ / ٣٨، ويظهر من بعض النسخ: (عمر) مكان (عمر) كما مر
في التعليقة وأيده في منتهى المقال - : ١٤٦، وتنقيح المقال ٢ : ١١ / ٤٦٥٤، ومعجم رجال
الحديث ٨ : ٥١ / ٥٠٠٧ ويظهر أيضا وقوع الاشتباه في اعادته بعنوان: سعيد بن أبي عمير
- وسيأتي -، لعدم ذكر الأخير في جميع كتب الحديث والرجال - فيما استقصيناه - فلاحظ.

(١) تهذيب الأحكام ٤ : ٦٣ / ١٧٠.

(٢) الكافي ٨ : ٣٨٣ / ٥٨٣.

(٣) التهذيب ١ : ١٢ / ٣٢، والاستبصار ٢ : ١٤٢ / ٤٦٤.

(٤) فهرست الشيخ ٨٢ / ٣٥٣.

(٥) الفقيه ٤ : ٢٤، من المشيخة، في طريقه إلى صفوان بن مهران.

(٦) الفهرست: ١٢٠ / ٥٤١ وفيه بتوسط الحسن بن محبوب.

(٧) لم نظفر برواية ابن أبي عمير عنه، ووجدنا العكس كما في التهذيب ٥ : ٢٩٢ / ٩٩٢،

والاستبصار ٢ : ٣٠٥ / ١٠٩٠، فلاحظ.

(٨) تهذيب الأحكام ١ : ١٧٢ / ٤٩٣.

(٩) الكافي ٤ : ٢٣٩ / ٣، والصحيح فضيل بقرينة وجوده في سائر كتب الرجال، فلاحظ.

(١٠) رجال الكشي ٢ : ٤١٥ / ٣١٥.

(١١) رجال الكشي ٢ : ٤١٥ / ٣١٥.

(١٢) أصول الكافي ٢ : ١٧٠ / ٦.

(١٣) لم نعتز عليه في سائر المصادر الرجالية والحديثية.

(١٤) فهرست الشيخ ١٢١ / ٥٤٧.

(١٥) الاستبصار ٤ : ١٦٣ / ٦١٩.

عثمان (١)، وعبد الله بن فضل الهاشمي (٢)، وكليب بن معاوية الأسدي (٣)، وحسن بن أخي فضيل (٤)، وسعيد بن أبي عمير (٥). هذا ما حضرني عاجلا، ولعل المتتبع في الطرق والأسانيد يقف على أزيد من هذا، ويعرف المائة المذكورة في الفهرست، ثم إن ما يجب التنبيه عليه في هذه الترجمة أمور:

الأول: قال الشيخ في العدة: وإذا كان أحد الراويين مسندا والآخر مرسلا نظر في حال المرسل، فإن كان ممن يعلم أنه لا يرسل إلا عن ثقة موثوق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك سوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وغيرهم من الثقة الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا عن يوثق به، وبين ما يسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمرسلهم إذا انفرد عن رواية غيرهم (٦).

وقال الأبى في كشف الرموز في رواية مرسل لابن أبي عمير: وهذه وإن كانت مرسل لكن الأصحاب تعمل بمراسيل ابن أبي عمير، قالوا: لأنه لا ينقل إلا معتمدا (٧).

وقال السيد علي بن طاووس في فلاح السائل - بعد نقل حديث عن

(١) رجال النجاشي ٣٠٨ / ٨٤١.

(٢) رجال النجاشي ٢٢٣ / ٥٨٥.

(٣) تهذيب الأحكام ٩: ١١١ / ٤٨٣.

(٤) الكافي ٣: ٣٦ / ٥.

(٥) انظر تعليقتنا في الهامش / ٥ الخاص بسعد بن أبي عمير وقد تقسم قبل قليل.

(٦) عدة الأصول ١: ٣٨٦.

(٧) كشف الرموز ر: ٣٤٤.

الأمالى للصدوق (١) وسنده هكذا: حدثنا (٢) محمد بن موسى بن المتوكل - رحمه الله - قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير قال: حدثني من سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ما أحب الله من عصاه، الحديث.

قال - رحمه الله -: ورواة الحديث ثقات بالاتفاق، ومراسيل محمد بن أبي عمير كالمسانيد عند أهل الوفاق (٣).

وقال الشهيد - في الذكرى في أحكام أقسام الخبر -: والمتواتر قطعي القبول لوجوب العمل بالعلم، والواحد مقبول بشروطه المشهورة - إلى أن قال - أو كان مرسله معلوم التحرز عن الرواية عن مجروح، ولهذا قبلت الأصحاب مراسيل ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن أبي نصر البزنطي، لأنهم لا يرسلون إلا عن ثقة (٤).

وقال المحقق في المعبر في - بحث الكر - : الثالثة رواية محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: الكر ألف ومائتا رطل، وعلى هذه عمل الأصحاب، ولا طعن في هذه بطريق الإرسال لعمل الأصحاب بمراسيل ابن أبي عمير (٥)، وله في موضع آخر كلام يناقضه في

(١) أمالي الصدوق: ٣٩٦ / ٣.

(٢) في المصدر: حدثنا موسى بن المتوكل، وهو اشتباه أو من سهو النساخ لان الصدوق لا يروي عن موسى وإنما يروي عن ولده محمد، كما في مشيخة الفقيه ٤: ٥٠ في طريقه إلى عبد الله بن فضالة، وما في الأصل هو الصحيح، فلاحظ.

(٣) فلاح السائل: ١٥٨.

(٤) ذكرى الشيعة: ٤.

(٥) المعبر ١: ١٠.

الجملة (١).
 وقال الشيخ البهائي - رحمه الله - في شرح الفقيه: وقد جعل أصحابنا رضوان الله عليهم مراسيل ابن أبي عمير كمسانيده في الاعتماد عليهما، لما علموا من عاداته أنه لا يرسل إلا عن ثقة (٢).
 وقال ابن فهد في المهذب البارع في مسألة الوزن في الكر بعد نقل رواية ابن أبي عمير - ولا يضعفها الارسل لعملهم بمراسيل ابن أبي عمير (٣).
 وبذلك صرح العلامة في النهاية قال: والوجه المنع الا إذا عرف أن الراوي فيه لا يرسل الا مع عدالة الواسطة كمراسيل ابن أبي عمير (٤).
 وقال السيد عميد الدين في شرح التهذيب في بحث المرسل: واختيار المصنف المنع من كونه حجة ما لم يعلم أنه لا يرسل إلا عن عدل كمراسيل محمد ابن أبي عمير من الامامية (٥).
 وقال المحقق الثاني في شرح القواعد: والروايتان صحيحتان من مراسيل ابن أبي عمير الملحقة بالمسانيد (٦).
 وقال السيد الاجل بحر العلوم في شرح الوافي الذي جمعه تلميذه صاحب مفتاح الكرامة: السند صحيح - تقدم الكلام في مثله - الا انه مرسل، وقد وقع الاتفاق على قبول مراسيل ابن أبي عمير، إلى غير ذلك من كلماتهم، الناصة جملة منها في دعوى الاجماع على عمل الأصحاب بمراسيله، المعلن في

-
- (١) انظر المعبر ١: ١٦٥.
 (٢) شرح الفقيه للبهائي: غير موجود عندنا.
 (٣) المهذب البارع ١: ٨١.
 (٤) نهاية إلى الوصول إلى علم الأصول: ٢١٨.
 (٥) شرح التهذيب للسيد عميد الدين: غير موجود عندنا.
 (٦) شرح القواعد للمحقق الكركي المسمى ب (جامع المقاصد) ١: ١٥٩.

جملة منها بعدم روايته عن غير الثقة، وظاهر العدة والذكرى أن ذلك كان معلوما معروفا عندهم، وبعد بلوغ دعوى الاجماع إلى الاستفاضة وامكان علمهم بذلك باخباره المحفوفة بالقرائن، وبتتبعهم في حال مشايخه المحصورين أو بهما، لا ريب في حصول الوثوق والاطمئنان بذلك.

فان كانت الحجة من الخبر ما وثق بصدوره، فلا ريب في استلزام الوثوق بالساقط - بنص هؤلاء - الوثوق بصدور الخبر، بل هو أولى من الخبر الذي وثق آحاد رجال سنده واحدا واثنان، إذ الساقط في مرسل ابن أبي عمير كأنه وثقه كل هؤلاء الذين نسب إليهم مستفيضا العمل به معلا بأنه ثقة.

وان كانت الحجة الخبر الصحيح، وحينئذ فإن قلنا: أن وجه حجية قول المزكى ما دل على حجية قول العادل وتصديق خبره فلا اشكال أيضا، فان الشيخ أخبر جازما بان مشايخ ابن أبي عمير ثقات عند الأصحاب، فيجب تصديقه والاخذ به، كما اخذوا بتوثيقه من كان قبله بأزيد من مائتي سنة. قال بعض المحققين: لا يقال أن المراد ثقة عند ابن أبي عمير، لان

الشيخ لم يوثق كل من روى عنه ابن عمير، وكونه ثقة عند ابن أبي عمير لا يعلم الا من قبله، لأنه فعله، فقول الشيخ: لا يروي إلا عن ثقة خبرا مرسلا، وجوابه منع الحصر لجواز أن يعلم ذلك معاصروه من حاله ويبلغ ذلك حد الاستفاضة حتى يحصل - لمثل الشيخ رضي الله عنه - به العلم، وقول الشيخ لا يروي إلا عن ثقة، خبر من قبل نفسه لم يسنده إلى أحد وظاهره العلم به.

واما قول العلامة: لا يرسل إلا عن ثقة، فان صح عنده ما صح عند الشيخ من أنه لا يروي إلا عن ثقة فذلك ماخذ لكونه لا يرسل إلا عن ثقة، وإن لم يصح عنده فمن الجائز أن يكون الارسال لا للجهل بالراوي مطلقا بل لعدم العلم به بالخصوص، وذلك بان يتردد بين ثقات يحتمل كون كل منهم

راويا، انتهى (١).
وقد عرفت أن من صرح بما صرح به الشيخ جماعة ولا ينحصر بالعلامة.
وان قلنا بأن وجه الحجية حصول الظن والاطمئنان من قوله بعدالة
الراوي الذي وثقه، وقد قرر في محله جهة الظن بالعدالة، وإذا بلغ حد الوثوق
والاطمئنان فلا ريب في حصول الاطمئنان بالوثاقة بنص هؤلاء على وثاقة كل
من روى عنه، وهذا أمر وجداني غير قابل للانكار، وبعد التأمل فيما ذكرنا
تعرف أن ما أوردوه في هذا المقام من الشبهات في غير محله.
ففي المعتبر في موضع آخر (٢): والجواب الطعن في السند لمكان الارسال،
ولو قال قائل: مراسيل ابن أبي عمير تعمل بها الأصحاب، منعنا ذلك لان في
رجاله من طعن الأصحاب فيه، فإذا أرسل احتمال أن يكون الراوي أحدهم،
انتهى (٣).

وفيه - مع عدم امكان الجمع بينه وبين كلامه السابق وجزمه بعملهم -
أن الطعن لم يعلم كونه من المجمعين، وبما ينافي الوثاقة، فإنهم كثيرا ما يطعنون
في الراوي بما لا ينافيها، بل يحكمون بضعفه، كالرواية عن الضعفاء،
والاعتماد على المراسيل، وأمثال ذلك، مع أن خروج فرد أو فردين ينافي دعوى
الجزم بالوثاقة لا الظن، بل الاطمئنان بالوثاقة أو الصدور كما لا يخفى على
المنصف.

وقال الشهيد الثاني في الدراية وشرحها: والمرسل ليس بحجة مطلقا على
الأصح، الا ان يعلم تحرز مرسله عن الرواية عن غير الثقة كابن أبي عمير من

(١) شرح الوافي للسيد بحر العلوم: غير موجود عندنا.

(٢) سبقت الإشارة إليه في صحيفة: ٩٢٠.

(٣) المعتبر ١ / ١٦٠.

أصحابنا - على ما ذكره كثير منهم - وسعيد بن المسيب عند الشافعي فيقبل مرسله ويصير في قوة المسند.
وفي تحقق هذا المعنى وهو العلم بكون المرسل لا يروي إلا عن ثقة نظر لأن مستند العلم إن كان هو الاستقراء لمراسيله بحيث يجدون المحذوف ثقة فهذا في معنى الاسناد ولا بحث فيه، وإن كان لحسن الظن به في أنه لا يرسل إلا عن ثقة فهو غير كاف شرعا في الاعتماد عليه، ومع ذلك غير مختص بمن يخصصونه به، وإن كان استناده إلى اخباره بأنه لا يرسل إلا عن الثقة فمرجعه إلى شهادته بعدالة الراوي المجهول - وسيأتي ما فيه -، وعلى تقدير قبوله فالاعتماد على التعديل..

وظاهر كلام الأصحاب في قبول مراسيل ابن أبي عمير هو المعنى الأول ودون اثباته حرط القتاد، وقد نازعهم صاحب البشرى في ذلك ومنع تلك الدعوى، انتهى (١).

ومال إليه تلميذه الأرشد الشيخ حسين في وصول الأخيار (٢)، وسبطه في المدارك ففيه: والرواية قاصرة السند بالارسال وإن كان المرسل لها ابن أبي عمير كما صرح به المصنف وجدي، انتهى (٣).

وظاهر التكملة انحصار المخالف منهم (٤) والمعظم كما نص عليه في (٥) المفاتيح على الاعتبار ونسبه إلى والده صاحب (٦) الرياض وجده الأستاذ

(١) الدراية للشهيد الثاني: ٤٨.

(٢) وصول الأخيار: ١٠٧.

(٣) مدارك الأحكام: ٦٠.

(٤) تكملة الكافي ٢: ٣٢٠.

(٥) في الأصل: سيد، وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى وان دل الثاني عليه.

(٦) في الأصل: سيد، وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى وان دل الثاني عليه أيضا.

الأكبر وفخر المحققين وغيرهم ممن أشرنا إليهم، قال - رحمه الله - في المفاتيح: وهو المعتمد لوجهين: أحدهما دعوى جملة من الأصحاب - كالشيخ في العدة (١) والنجاشي (٢) والشهيدان في الذكرى (٣) وشرح الدراية (٤)، والمقدس الأردبيلي في مجمع الفائدة (٥)، والسيد الأستاذ - اتفاق الأصحاب على العمل بمراسيله. وفي الذخيرة: اشتهر بين الأصحاب العمل بها (٦).

قال: وثانيهما تصريح الشيخ في العدة (٧)، والعلامة في النهاية (٨)، والشهيد في الذكرى (٩)، والسيد عميد الدين في المنية (١٠)، وفخر الإسلام في شرح قواعد أبيه (١١)، والفاضل البهائي في الوجيزة (١٢): بأنه لا يرسل إلا عن ثقة، ويؤيده دعوى الكشي (١٣) اجماع العصاة على تصحيح ما يصح عنه، وإن كان

(١) عدة الأصول ١: ٣٨٦.

(٢) رجال النجاشي ٣٢٦ / ٨٨٧.

(٣) ذكرى الشيعة: ٤.

(٤) شرح الدراية: ٤٨.

(٥) مجمع الفائدة والبرهان ٢: ٢٢.

(٦) الذخيرة: ٤٠ و ٤٨.

(٧) عدة الأصول ١: ٣٨٦.

(٨) نهاية الوصول إلى علم الأصول: ٢١٨.

(٩) ذكرى الشيعة: ٤.

(١٠) منية اللبيب للسيد عميد الدين عبد المطلب بن محمد بن علي بن الأعرج العميدي الحسيني

الحلي المتوفى سنة ٧٥٤ هـ، وهو في شرح كتاب التهذيب لخاله العلامة الحلي في الأصول، وقد

نسب هذا الكتاب في الذريعة ٢٣: ٢٠٧ إلى أخي السيد عميد الدين وهو ضياء الدين عبد الله

مشيرا إلى وجود كتاب آخر في شرح تهذيب العلامة للسيد عميد الدين، فلاحظ.

(١١) إيضاح الفوائد لفخر الدين أبي طالب محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، وهو في

شرح قواعد الأحكام لأبيه العلامة: لم نعر عليه.

(١٢) الوجيزة: ٥.

(١٣) رجال الكشي: ٥٥٦ / ١٠٥٠.

المعتبر حصول الظن بعدالة الوساطة كما هو التحقيق، فلا اشكال في حصوله بما ذكره، وإن كان المعبر اخبار العدل أو شهادة العدلين لها فلا اشكال في تحققهما بما ذكر، انتهى (١).

والجواب، عن وجه النظر المذكور في شرح الدراية أن الشيخ والجماعة أخبروا جزماً بعمل الأصحاب بمراسيله يثبت به عملهم بها، ويدل عليه ما دل على حجية خبر العادل، وحجية البيعة، وإذا كان مستند العمل والقول وثاقة الراوي الساقط فهو بمنزلة ان يوثقه جميعهم، ولا يسأل المزكي عن سبب علمه، ولا يفحص عن مستنده إلى بعض الاحتمالات التي معها يتطرق احتمال الخطأ في تزكيته والا لا نسد (٢) باب التزكية.

فان الاحتمال المذكور لو لم يكن مانعاً من الظن فلا يعتنى به، وإن كان مانعاً لزم أن لا يحصل من خبر العدل الظن بالجرح والتعديل والمطالب اللغوية وغيرها في جميع الموارد لاحتمال الخطأ في مستند علمه بالمذكورات، ولو ذكر مستنده وأبرزه لكان غير تام عندنا وذلك باطل بالضرورة.

مع أن المستند لو انحصر فيما ذكره فلا وجه للنظر أيضاً، فان لنا ان نختار أولاً الشق الأول، ولكن مورد الاستقراء مشايخ ابن أبي عمير لا رواياته، واحصاؤهم ومعرفتهم والاطلاع على أحوالهم امر ممكن سهل تناوله بالفحص اليسير وشهادة الخبر واخبار ابن أبي عمير كما أحصوا رواية ابن عيسى عنه كتب أصحاب الصادق (عليه السلام) وهم مئة (٣) وقالوا: معاوية بن حكيم روى

(١) المفاتيح: ٣٤٤.

(٢) في الأصل: لا ينسد، وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى، ولعل ما ورد في الأصل من اشتباه الناسخ، فلاحظ.

(٣) في الأصل: وهو مائة، وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى، وموافق لما في فهرست الشيخ: ٦١٧ / ١٤٢ في ترجمة محمد بن أبي عمير، فراجع.

أربعة وعشرين أصلا لم يرو غيرها (١) بل أحصوا روايات جماعة فقالوا:
أبان بن تغلب روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) ثلاثين ألف
حديث (٢).

ويعقوب بن شعيب روى عنه خمسة آلاف حديث (٣)، وحماد بن عيسى
عشرين حديثا (٤)، وحرير حديثين (٥)، وعلي بن يقطين حديثا واحدا (٦)،
وأديم بن الحر الجعفي الحذاء نيف وأربعين حديثا (٧)، وعبد الرحمن بن أبي
عبد الله سبعمائة مسألة (٨) وهكذا.

وهذا هو الظاهر من العدة والذكرى، فان قول الأول (٩): الذين عرفوا
بأنهم لا يروون ولا يرسلون الا ممن يوثق به، وقول الثاني (١٠): أو كان مرسله
معلوم التحرز عن الرواية عن مجروح لا تقع موقعه الا بعد وقوف الأصحاب
على حال مشايخه ومعرفتهم بوثاقتهم فيعرف بذلك، ثم نختار (١١) الشق الثاني
فان أخبر بأساميهم واشخاصهم المعروفين عند الأصحاب بالوثاقة فلا اشكال

(١) رجال النجاشي ٤١٢ / ١٠٩٨.

(٢) رجال النجاشي ١٢ / ٧.

(٣) رجال ابن داود: ٢١٢.

(٤) رجال النجاشي ١٤٢ / ٣٧٠.

(٥) رجال النجاشي ١٤٤ / ٣٧٥.

(٦) رجال النجاشي ٢٧٣ / ٧١٥.

(٧) الخلاصة: ٢٤ / ١٠.

(٨) الخلاصة: ١١٣ / ٣.

(٩) اي قول الشيخ في العدة ١: ٣٨٦، وقد مر قبل قليل في صحيفة: ١٢٠، فلاحظ.

(١٠) اي قول الشهيد في الذكرى: ٤، وقد مر قبل قليل في صحيفة: ١٢١ أيضا، فلاحظ.

(١١) في الأصل: ثم تختاروا - بالتاء المعجمة من فوق أولا، والواو أخيرا - وهو اشتباه من النسخ
وما أثبتناه هو الصواب، وهو عطفًا على قوله السابق: فان لنا ان نختار أولا الشق الأول،
فلاحظ.

في وجوب تصديقه بأنهم مشايخه ويرجع التزكية والتوثيق إلى الأصحاب ويهون الاشكال الذي ذكره الشهيد وولده المحقق في شرح الدراية والمعالم في القسم الثاني بان أخبر بوثاقة مشايخه دون أعيانهم بان التعديل إنما يقبل مع انتفاء معارضة الجرح له، وإنما يعلم الحال مع تعيين العسول وتسميته لينظر هل له جارح أولاً، ومع الابهام لا يؤمن عدم وجوده، وأصالة عدم الجارح مع ظهور تزكيته غير كاف في هذا المقام إذ لا بد من البحث في حال الرواة على وجه يظهر به أحد الأمور الثلاثة من الجرح، أو التعديل، أو تعارضهما حيث يمكن، بل اضرابه عن تسميته مريب في القلوب، والتمسك بالأصل غير موجه بعد العلم بوقوع الاختلاف في شأن كثير من الرواة. وبالجملة فلا بد للمجتهد البحث عن كل ما يحتمل أن يكون له معارض حتى يغلب على ظنه انتفاؤه كما نبهوا عليه في العمل بالعام قبل الفحص عن المخصص، هذا غاية ما قالوا في وجه الاشكال. والجواب، بعد تسليم جميع ما ذكر: أن محل فحص الجماعة في هذا المقام هو الكشي (١) والنجاشي (٢) ورجال الشيخ (٣) والفهرست (٤) والغضائري (٥)، الأصول الخمسة المعروفة لا غيرها، كما هو ظاهر لمن نظر إلى عملهم، ونراهم يعملون بتوثيق أحدهم وإن لم يذكره الآخرون أو ذكره ولم يوثقه، وهم متأخرون

(١) رجال الكشي ٢: ٨٥٤ / ١١٠٣.

(٢) رجال النجاشي ٣٢٦ / ٨٨٧.

(٣) رجال الشيخ ٣٨٨ / ٣٢٦.

(٤) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.

(٥) رجال الغضائري: من الكتب المفقودة التي لا وجود لها اليوم، ولكن في مجمع الرجال للقهباني ما يشير إلى وصول نسخة إليه من هذا الكتاب، للنقل للصريح عنه في كثير من اجزاء كتابه، فلاحظ.

عن طبقة ابن أبي عمير بقرون، فيكتفون في الفحص بمراجعتها وعدم وجدان المعارض فيها، والاجتماعات المستفيضة السابقة كاشفة عن تصديق الأصحاب من معاصري ابن أبي عمير ومن تلاهم توثيقه مشايخه بناء على كون المستند اخباره.

فلو كان لتوثيقه معارض كانوا أحق وأولى بالوقوف عليه لقربهم ومخالطتهم ومخالطة من عاشرهم، فالظن بعدم وجود المعارض الحاصل من عملهم بمراسيله وتصديقهم وثاقة مشايخه أقوى مرتبة وأشد أساسا من الظن بعدمه بعد المراجعة إلى الكتب المذكورة التي ما بنى بعضها الا لذكر المدح والقدح مع أن في الأصل الذي أسسها نظر.

قال الأستاذ الأكبر في مقام ذكر الأمور المفيدة للتوثيق: ومنها أن يقول الثقة: حدثني الثقة، وفي افادته التوثيق المعتبر خلاف معروف وحصول الظن منه ظاهر، واحتمال كونه في الواقع مقدوحا لا يمنع الظن فضلا عن احتمال كونه ممن ورد فيه قدح كما هو الحال في سائر التوثيقات.

وربما يقال: الأصل تحصيل العلم ولما تعذر يكفي الظن الأقرب وهو الحاصل بعد البحث، ويمكن ان يقال - مع تعذر البحث - : يكفي الظن كما هو الحال في سائر التوثيقات وسائر الأدلة والامارات الاجتهادية، وما دل على ذلك دل على هذا، ومراتب الظن متفاوتة جدا، وكون المعتبر هو أقوى مراتبه لم يقل به أحد مع أنه على هذا لا يكاد يوجد حديث صحيح بل ولا يوجد، وتخصيص خصوص ما اعتبرت من الحد بأنه إلى هذا الحد معتبر دون ما هو أدون من ذلك اني لك باثباته مع أنه ربما يكون الظن الحاصل في بعض التوثيقات بهذا الحد وأدون (١)، انتهى.

(١) الأستاذ الأكبر: هو الوحيد البهبهاني، انظر الفائدة الثالثة من فوائده المطبوعة في آخر كتاب رجال الخاقاني: ٥٤، والموجودة أيضا ضمن فوائده منتهج المقال: ١١.

وقال السيد في (١) المفاتيح: ان أرادوا ان هذا الظن ليس بحجة لأنه يشترط في حجية كل ظن حصول ظن آخر من جهة الفحص بعدم وجود معارض له فهو باطل، لان ذلك لو سلم فإنما هو في صورة امكان الفحص عن المعارض واما مع عدمه فلا يشترط كما هو الظاهر من سيرة العقلاء في موارد عملهم بالظن وكذلك من معظم الأصحاب، انتهى (٢).

قلت: ولو فرض انه وجد معارض في كلام أحد من هؤلاء الجماعة لكان الظن الحاصل من توثيق ابن أبي عمير شيخه المعاصر المخالط معه الاخذ عنه أقوى من تضعيف الشيخ إياه، مثلا بعد أزيد من مائتي سنة فلا فرق في العلم بشخصه أو الجهل به، كل ذلك مع كون مناط حجية قول المزكى هو الظن، ولو كانت أدلة حجية خبر العادل كما عليه جماعة فلاشكال ساقط من أصله.

الثاني: ظاهر جماعة وصريح آخرين ان مستند عمل الأصحاب بمراسيله كونه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، وهنا احتمالان آخران: الأول: ما يظهر من الفاضل الكاظمي في تكملة الرجال من أن المستند هو الاجماع المنقول المعروف على تصحيح ما يصح عن جماعة هو منهم (٣)، وبه صرح المحقق السيد صدر الدين في حواشيه على رجال أبي علي حيث قال: الظاهر أنه ليس العلة في قبول مراسيل ابن أبي عمير كونه لا يروي إلا عن ثقة ليقال انه ليس كونه ثقة عنده حجة على غيره، بل لكونه من أصحاب الاجماع، ولعل الأصحاب قد قابلوا اخبار هؤلاء فوجدوا كثيرا منها أو أكثرها على صفة يحصل العلم بكونه مطابقا للواقع أو الظن بذلك فاستدلوا بذلك على

(١) في الأصل: سيد، وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى، وان دل ما في الأصل عليه، فلاحظ.

(٢) مفاتيح الأصول: ٣٧٣.

(٣) تكملة الرجال ٢: ٣١٥.

ان ما لم يعلم كذلك، وهذا لا حاجة فيه إلى كونه لا يرسل إلا عن ثقة،
انتهى (١).

وفيه مواقع للنظر:

اما أولا: فلان الناظر في كتب الرجال خصوصا النجاشي وكتب الدراية
والأصول في مقام ذكر حجية المرسل والكتب الفقهية يعرف قطعاً ان لمراسيل
ابن أبي عمر أو مع مسانيد خصوصية عندهم ليس لغيره، سواء الذين تلقوا
الاجماع المنقولة المستفيضة بالقبول واخذوا بها، وهم المعظم، أو لم يأخذوا
بها كالشهيد وولده فإنهما ما أنكرا أصل النسبة وإنما أنكرا الحجية لشبهة
تقدمت، فلو كان المستند هو الاجماع لشاركه الجماعة فلا وجه للاختصاص
الموجود في كلماتهم حتى صار مثلاً ومثالا للاستثناء من كلية عدم حجية المرسل
وهذا واضح لمن رجع إلى كلماتهم.

واما ثانياً: فالمشهور حملهم (٢) الصحة في قاعدة الاجماع على مصطلح
القدماء، وزعموا أن لها أسباباً عندهم غير وثاقة الراوي أيضاً، فالحكم بصحة
خبر أحدهم لا يلزم وثاقة شيخه، وروايته عنه لا تدل على وثاقته مع أن صريح
العدة (٣) والذكرى (١) وكشف الرموز (٥) ونهاية العلامة (٦) وشرح العميدي (٧)،

(١) حواشي السيد صدر الدين علي رجال أبي علي: غير موجود عندنا.

(٢) في الأصل: فلا المشهور حملوا، وما أثبتناه هو الأنسب للمعنى.

(٣) عدة الأصول ١: ٣٨٧.

(٤) ذكرى الشيعة: ١٤.

(٥) كشف الرموز ١: ٣٤٤.

(٦) نهاية الوصول إلى علم الأصول: ٢١٨.

(٧) شرح العميدي: غير موجود لدينا، والعميدي: هو السيد عميد الدين عبد المطلب بن محمد
ابن علي الأعرج الحسيني الحلبي، ابن أخت العلامة الحلبي، صاحب منية الطالب في شرح تهذيب
طريق الوصول إلى الأصول للعلامة، وهو من مشايخ الشهيد الأول ولد سنة ٦٨١ هـ وتوفي
رحمه الله سنة ٧٥٤ هـ، كما في هدية الأحياء: ٢٠٤.

التعليل بروايته عن الثقة وتحزره عن المجروح فكيف يصير المستند الاجماع المذكور.

وقال الأستاذ الأكبر في حاشية المدارك: ان المشهور على أن مراسيله كالمسانيد الصحيحة (١).

واما ثالثا: فلان الشهيد الثاني ممن اخذ بالاجماع المعروف ومع ذلك توقف في الاجماع المذكور (٢).

واما رابعا: فقلوه: ولعل الأصحاب.. إلى آخره، من الغرابة بمكان، ويأتي إن شاء الله تعالى في ذكر القاعدة ان هذا الاحتمال في حدود الامتناع مع أن أغلب الجماعة من أرباب الأصول، وعليها تعرض سائر الكتب، وبها تعرف اخبارها وتنكر، ولا طرف للأصول تقابل معه وتعرض عليه، والذي اعتقده بعد التأمل في عبارة العدة أن القضية بالعكس، وأن مستند الاجماع كون الجماعة لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة، وسنوضح ذلك أن شاء الله تعالى في محله.

الثاني: ما يظهر من النجاشي في ترجمته قال: وكان حبس في أيام الرشيد فقيل: ليلى القضاء وقيل: انه ولي بعد ذلك، وقيل: بل ليدل على مواضع الشيعة وأصحاب موسى بن جعفر (عليهما السلام)، وروي أنه ضرب أسواطاً بلغت منه فكاد ان يقر لعظيم الألم، فسمع محمد بن يونس بن عبد الرحمن وهو يقول: اتق الله يا محمد بن أبي عمير فصبر ففرج الله عنه. وروي أنه حبسه المأمون حتى ولاه قضاء بعض البلاد، وقيل: أن أخته دفنت كتبه في حال استتارها وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب،

(١) حاشية المدارك، مخطوط.

(٢) الدراية للشهيد الثاني: ٤٩.

، وقيل: بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه، ومما كان سلف له في أيدي الناس، فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله، انتهى (١).

وظاهره أن مستند العمل عدم تمكنه من ذكر شيوخ رواياته لتلف الكتب، وفي كلامه اشكال من جهتين أشار إليهما المحقق المذكور (٢): الأولى: قال: إن قيل: كيف صح كون السكنون إلى مراسيله معلولا للاملاء من الحظ ومما في أيدي الناس؟ قلت: عدم السكنون إلى المراسيل، أما لأنها مظنة عدم الضبط، أو أقرب إلى التهمة، كما أن ذكر المروي عنه أبعد عنها، أو لكون الغالب في ترك ذكر المروي عنه كونه غير معروف فلا يكون لذكره فائدة وهذه الموانع منتفية بالنسبة إلى مراسيل ابن أبي عمير إذ ليست هي الباعثة على الإرسال، بل امر آخر.

وفيه: أن مجرد ارتفاع المانع لا يكون سببا للقبول.

وجوابه: انه ليس المراد من السكنون القبول، بل مجرد عدم النفور منها وترك المبالاة بها، ولا ينافي ذلك ما سيحى عن الذكرى من نقل الاجماع على القبول لا السكنون، لان المراد ههنا بيان امكان القبول ببيان عدم المانع منه، واما وقوعه فلعلة أخرى ككونه لا يروي إلا عن ثقة، انتهى. وهو كلام حسن غير أن كون المراد من السكنوني ما ذكره بعيد، فان الظاهر أن المراد منه ما ذكره في بعض التراجم من قولهم: مسكون إلى روايته، وفي النجاشي في ترجمة محمد بن بكران: عين مسكون إلى روايته (٣)، وصرح

(١) رجال النجاشي ٣٢٦ / ٨٨٧، وما بين المعقوفات منه.

(٢) اي المحقق السيد صدر الدين في حواشيه على رجال أبي علي وقد قبل قليل.

(٣) رجال النجاشي ٣٩٤ / ١٠٥٢.

الشهيد في شرح درايته أن المسكون إلى روايته قريب من صالح الحديث (١). وهو وإن كان أعم من الصحيح والحسن والموثق كما في الشرح إلا أنه إذا نسب إلى الأصحاب فالقدر المشترك المتيقن هو الأول، فيدل على وثاقته وثقة من يروي عنه إلى الإمام (عليه السلام).

الثانية: في قوله: ومما كان سلف له.. إلى آخره، قال: فقد يقال: لا ينبغي أن يكون ذلك عذرا في الإرسال لأنه كما عرف الحديث في أيديهم يعرف صاحبه أيضا.

والجواب من وجهين:

الأول: أن أحاديثهم (عليهم السلام) عليها مسحة نور فكيف تجهل، وأيضا فالعادة تقضي في متن الحديث بالذكر عند التذكر خصوصا من العالم العامل الذي يكثر الإفادة بخلاف السند.

والثاني: أن يكون ما في أيدي الناس اخذوه منه على سبيل الفتوى فلم يضبطوا سنده.

الثالث: قال الشيخ في الفهرست: وأدرك من الأئمة (عليهم السلام) ثلاثة: أبا إبراهيم موسى بن جعفر (عليهما السلام) ولم يرو عنه وروى عن أبي الحسن الرضا والجواد (عليهما السلام)، انتهى (٢).

وصريحه أنه لم يدرك أبا عبد الله (عليه السلام) فضلا عن الرواية عنه، وأنه أدرك الكاظم (عليه السلام) ولم يرو عنه وكلاهما محل نظر.

أما الأول: ففي الكافي في باب صلاة الجمعة: محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد، عن محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن محمد بن أبي عمير

(١) الدراية للشهيد الثاني: ٧٨.

(٢) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.

قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)... الحديث (١).
وفي باب صلاة النوافل: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد
ابن سنان، عن ابن مسكان، عن محمد بن أبي عمير، قال: سألت أبا عبد الله
(عليه السلام) (٢)، واستبعاد كون ابن مسكان هو عبد الله يرفع بجواز حمله على
محمد.

وفي التهذيب في باب جواز الكلام في الأذان والإقامة: الحسين بن
سعيد، عن فضالة، عن حسين بن عثمان، عن ابن مسكان، عن ابن أبي عمير
قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) (٣)... الحديث.
وفيه في باب الزيادات في فقه الحج: صفوان، عن حماد بن عثمان، عن
محمد بن أبي عمير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) (٤)... الحديث.
وفيه في باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس: منها (أي الزيادات)
بإسناده عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن صفوان، عن صالح
النيلي، عن محمد بن أبي عمير قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) (٥)...
الحديث.

ورواه في باب تطهير الثياب: عن الشيخ المفيد، عن أحمد بن محمد، عن
أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن صالح، عن السكوني،
عن ابن أبي عمير (٦).

(١) الكافي ٣: ٤٢٠ / ٤.

(٢) الكافي ٣: ٤٤٣ / ٤.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٥٥ / ١٨٩.

(٤) تهذيب الأحكام ٥: ٤٧٧ / ١٦٨٧.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٠ / ١٥٣٨.

(٦) تهذيب الأحكام ١: ٢٧٤ / ٨٠٦.

كذا في نسختي وفي بعض النسخ: عن صالح السكوني... إلى آخره.

وفيه في باب المسنون من الصلاة: الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن ابن أبي عمير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أفضل ما جرت به السنة من الصلاة؟ قال: تمام الخمسين (١). وفي الكشي: حدثني أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الوراق، قال: حدثني علي بن محمد بن يزيد القمي، قال: حدثني بنان بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير (٢) عن هشام بن سالم، عن محمد بن أبي عمير (٣) قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)، فقال: كيف تركت زرارة؟ قال: تركته لا يصلي العصر حتى تغيب الشمس، قال: فأنت رسولي إليه.. إلى آخره (٤).

إلى غير ذلك مما يجده المتتبع واختلفت انظار نقدة الفن.

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٥ / ٦.

(٢) ما أثبتناه من المصدر، وهو الصواب لان محمد بن عيسى لا يروي عن هشام بن سالم مباشرة، وواسطته إليه منصور بن حازم ويونس بن عبد الرحمن ومحمد بن أبي عمير كما في جامع الرواة ٢: ٣١٥ - ٣١٦ / ٢٢٣٤، فراجع.

(٣) هكذا ورد في الأصل والمصدر، والصحيح: محمد بن أبي عمر، وهو - في رجال الشيخ ٣٠٦ / ٤٢٣ - من أصحاب أبي عبد الله الصادق عليه السلام، ويؤيده ما في طبعة الجامعة لرجال الكشي: ١٤٣ ومعجم رجال الحديث للسيد الخوئي ٧: ٢٢١، زيادة على وقوع محمد ابن أبي عمير في طريق الصدوق إلى هشام بن سالم كما في مشيخة الفقيه ٤: ٨، وروايته عن هشام بن سالم في التهذيب ٧: ٢٤٥ / ١٠٦٥، وفي الكشي كثيرا - وسيأتي - أقول: إذا لم يكن كذلك، فكيف جاز لمحمد بن أبي عمير أن يقول: تركته (اي زرارة) كما في الخبر، وزرارة مات سنة مائة وخمسين، ومحمد بن أبي عمير مات سنة سبع عشرة ومائتين كما في رجال النجاشي ١٧٥ / ٤٦٣ و ٣٢٧ / ٨٨٧، وهذا لا يتم إلا أن يكون محمد بن أبي عمير من المعمرين - كما احتمله المصنف فيما تقدم - ولم ينص أحد عليه، فلاحظ.

(٤) رجال الكشي ١: ٣٥٥ / ٢٢٤.

فمنهم من اخذ بظاهر هذه الأسانيد وتلقاه بالقبول، فقال الفاضل الخبير الأردبيلي في جامع الرواة: أقول: على ما رأيناه روايته عن أبي عبد الله (عليه السلام) كثيرا، ظهر انه أدرك من الأئمة (عليهم السلام) أربعة، فان قيل بعيد أن يروي عن أبي عبد الله (عليه السلام) بلا واسطة لبعدها زمانها، قلنا: مضيه (عليه السلام) على ما في الكافي سنة ثمان وأربعين ومائة، وموته رحمه الله على ما في النجاشي والخلاصة سنة سبع عشر ومائتين، فالفاصلة بين الموتين تسعة وستون وإذا كان عمره ثمانون سنة أو أزيد أو أقل بقليل يمكن ان يروي عنه (عليه السلام).

ويؤيد ما نقلنا نقل الشيخ رحمه الله تعالى ان محمد بن أبي عمر من رجال الصادق (عليه السلام)، وهو وإن كان ابن أبي عمر مكبرا، لكن بينا في ترجمته قرائن انه اشتباه والصواب مصغرا (١).

ويؤيده أيضا كون محمد بن نعيم الصحاف وصيه، لأنه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) على ما في ترجمة أخيه الحسين بن نعيم نقلا عن الخلاصة (٢) والنجاشي (٣) فإذا روى وصيه عن أبي عبد الله (عليه السلام) وبقي إلى بعد وفاته فروايته عنه (عليه السلام) كانت بطريق أولى، انتهى (٤). وهو كلام حسن إلا أن ظاهر خبر الكشي (٥) يقتضي أن يكون ابن أبي عمير في عهده (عليه السلام) رجلا قابلا لرسالته إلى مثل زرارة، ومعه يعد من

-
- (١) الاشتباه المشار إليه يخص محمد بن أبي عمر، وفي بعض النسخ (عمرة) بياع السابري البزاز، لا محمد بن أبي عمر الطبيب الكوفي، وكلاهما من أصحاب الصادق عليه السلام كما في رجال الشيخ ٣٠٦ / ٤١١ و ٣٠٦ / ٤٢٣، فلاحظ.
- (٢) رجال العلامة ٥١ / ١٧.
- (٣) رجال النجاشي ٥٣ / ١٢٠.
- (٤) جامع الرواة ٢ : ٥٦ / ٤٢٧ ولمزيد الفائدة انظر معجم رجال الحديث ١٤ : ٢٨٦.
- (٥) رجال الكشي ١ : ٣٥٥ / ٢٢٤.

المعمرين الذين بناؤهم على الإشارة إليه في ترجمة أمثاله من الأعاظم. ومنهم من أخذ بظاهر كلام الجماعة من أنه لم يدركه (عليه السلام)، وبنى على تأويل ما عثر عليه من الأخبار المذكورة. قال العالم الفاضل الكاظمي في تكملة الرجال: لم يذكر أحد من الرجال أن محمد بن أبي عمير من أصحاب الصادق (عليه السلام)، بل ظاهرهم انه لم يدركه، ولذا عده الشيخ الكشي في الطبقة الثالثة من أصحاب الاجماع.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الشيخ الكليني روى في الكافي في باب أوقات صلاة الجمعة والعصر (١) - وساق الحديث الأول ثم قال - : والتفصي (٢) اما بالارسال وهو واضح، أو بالقلب بأن يكون محمد هذا مقدا والقاسم مؤخرًا، والأصل هكذا: محمد بن أبي عمير عن القاسم بن عروة قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، ويحقق هذا ما ذكرناه في ترجمة القاسم - هذا (٣) - انه يروي عنه محمد بن أبي عمير وأنه من أصحاب الصادق (عليه السلام)، إلا أنه يبقى الاشكال من حيث إنهم ذكروا ان محمد بن خالد روى عن القاسم بن عروة ولم يذكروا انه روى عن ابن أبي عمير وان كانا متعاصرين.

وجوابه: أنه وان كانا متعاصرين فإنه ليس كل متعاصرين يلزم رواية كل منهما عن الآخر، فإن المدار على تحقق طرق التحمل. ويمكن دفعه بأنه إذا ورد في الأسانيد رواية رواها عن آخر وجاز اجتماع كل منهما في عصر واحد انتفى الارسال عملاً بظاهر الحال من الاسناد مع عدم المعارض، والأصل عدم السهو والغلط والنسيان والتوهم والاشتباه، ولأنه لو

(١) الكافي ٣: ٤٢٠ / ٤.

(٢) التفصي: يريد به إتياء الخبر على حقيقته، انظر لسان العرب: فصص.

(٣) ترجم له في التكملة ٢: ٢٦٩.

فتح هذا الباب لانخرم به الف باب، وإنما يعدل عن هذا القانون إذا عارضه ما هو أقوى منه، ويحتمل تبديل ابن بكير بمحمد بن أبي عمير بقريئة أنه قال في آخر الحديث: قال القاسم: وكان ابن بكير يصلي الركعتين وهو شاك، الحديث، فتأمل، ورأيت في الاستبصار سندا آخر لم يحضرني الا ان فيه روايته عن أبي عبد الله (عليه السلام) فيكون مرسلا، انتهى (١).

وفي كلامه مواقع النظر خصوصا قوله: ولم يذكروا انه روى عن ابن أبي عمير، ففي الفقيه في باب سجدة الشكر: روى أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن حريز، عن مرزم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سجدة الشكر واجبة على كل مسلم، الخبر (٢).

وتقدم في (رنز) (٣) في طريق أصحاب الصادق (عليه السلام) إلى الفضيل بن يسار روايته عنه كتاب الفضيل، وكذا في (قعو) (٤) في طريقه إلى عبد الله بن أبي يعفور، وكذا في (لج) (٥) في طريقه إلى إسماعيل بن رباح، ويأتي أيضا في طريقه إلى أبي بصير (٦) وطريقه إلى أبي عبد الله الفراء (٧).

وبعد الأحاديث الموجودة في الكتب الخمسة يوجد رواية البرقي عنه، ويمكن ان تزيد على الف، فكيف ينسب إليهم عدم الذكر؟! ثم إن احتمال الارسال بعيد غايته، وأما احتمال القلب فغير بعيد، فلن حماد بن عثمان وابن مسكان الظاهر في عبد الله وهشام بن سالم من الذين يروي

-
- (١) تكملة الرجال ٢: ٣٠٩ (بتصرف).
(٢) الفقيه ١: ٢٢٠ / ٩٧٨.
(٣) تقدم برقم: ٢٥٧.
(٤) تقدم برقم: ١٧٦.
(٥) تقدم برقم: ٣٣.
(٦) سيأتي في هذه الفائدة برقم: ٣٥٧.
(٧) سيأتي في هذه الفائدة برقم: ٣٧١.

عنهم ابن أبي عمير كثيرا، بل الخبر الذي ذكره الشيخ في الزيادات في فقه الحج (١) ذكره سابقا في أوائل الحج هكذا:
وعنه - يعني محمد بن يعقوب - عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن حماد بن عثمان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) (٢).. إلى آخره، كذا في نسختي وهي صحيحة جدا.

وبعض الأصحاب نقله هكذا: عن صفوان، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد،.. إلى آخره، وقال المحقق الشيخ حسن في المنتقى - بعد ذكر الخبر بالسند الأول - : لا وجه لذكر ابن أبي عمير، فقد مضى إيراد الحديث بطريق الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن حماد بن عثمان (٣).
وبالجملة، الذي يحتاج بالبال هو القلب أو الزيادة في هذه الأسانيد، خصوصا في خبر الكشي الدال على كونه في عهد الصادق (عليه السلام) من الرجال (٤) ولكن نسبة الاشتباه إلى الأعظم في جميع هذه الموارد جرأة عظيمة. ومن هنا قال خريت صناعة الأسانيد، العالم النحرير، الشيخ حسن الدمستاني في كتابه الشريف الموسوم بانتخاب الجيد من تنبيهات السيد (٥) بعد ذكر سند التهذيب في باب تطهير الثياب:
أقول: أنكر بعض الاعلام رواية ابن أبي عمير عن الصادق (عليه السلام) ولا وجه، إذ لا مانع من جهة الطبقة، لان ما بين وفاتيهما على ما في

(١) تهذيب الأحكام ٥: ٤٧٨ / ١٦٨٩.

(٢) تهذيب الأحكام ٥: ٤٥ / ١٣٥.

(٣) منتقى الجمال ٣: ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٤) رجال الكشي ١: ٣٥٢ / ٢٢٢.

(٥) يعني المحدث الحليل هاشم التوبلي رحمه الله " منه قدس سره " .

الكاظمي (١) والنجاشي (٢) تسع وستون سنة، مع أن شواهد صحتها في الاسناد بينة، ثم ذكر بعض الموارد المتقدمة وقال:
فإن قيل: ابن أبي عمير عن حماد، كما في باب الاحداث، وعن ابن مسكان كما في زيادات اللباس والمكان، وعن القاسم بن عروة كما في أول كتاب النكاح، فلو حمل ابن أبي عمير في هذه الشواهد على الرجل المشهور لزم أن يكون راويا عن روى عنه، وهو في غاية الدور.
قلنا: وهو كذلك، ولا محذور، لان التعارض في الرواية - وان ندر - فهو ثابت كما حقق في الدراية، لا سيما، في حق ابن أبي عمير حيث هلكت كتبه أيام حبسه بدمن أو مطر كما في النجاشي (٣)، فاحتاج إلى أن يروي عن روى عنه، وبالجملة فروايتة عن الصادق (عليه السلام) صحيحة الا انها نادرة بالنسبة إلى روايته عن الرضا (عليه السلام)، ولعله السبب في ترك التعرض لها في النجاشي والكشي، وقد أثبتها ابن داود نقلا عن رجال الشيخ فقال في كتابه: محمد بن أبي عمير البزاز بياع السابري من أصحاب الرضا والصادق (عليهما السلام) من رجال الشيخ (٤)، والذي وجدناه في أصحاب الصادق (عليه السلام) كما في أصحاب الهادي (عليه السلام) بزيادة: عنه الحسن بن محمد بن سماعة، ونقصان الياء من عمير، ولا ريب انه تصحيف لان ابن أبي عمير من أوصافه بياع السابري. ففي كتاب الفرائض من الكافي: محمد بن نعيم الصحاف قال: مات محمد بن أبي عمير بياع السابري وأوصى إلي (٥)، ومن ثم صحح صاحب كتاب

(١) تكملة الرجال ٢: ٣٠٩.

(٢) رجال النجاشي ٣٢٧ / ٨٨٧.

(٣) رجال النجاشي ٣٢٦ / ٨٨٧.

(٤) رجال ابن داود: ١٥٩ ولم يذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام ولعله كذلك في بعض النسخ.

(٥) الكافي ٧: ١٢٦ / ١.

الرجال توثيق محمد بن نعيم الصحاف بكونه وصيا لابن أبي عمير، والحسن بن محمد بن سماعة، عن ابن أبي عمير، كما في باب أن صاحب المال أحق بماله في الوصية من الكافي (١).

وفي أول باب من كتاب الطلاق من الكافي: الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد بن عيسى (٢) - هو ابن أبي عمير - ورواية الحسن عنه بهذا العنوان كثيرة، انتهى (٣).

لقد أجاد فيما أفاد، ومع ذلك كله ففي النفس شيء، فانا لم نقف على روايته عن الكاظم (عليه السلام) الا قليلا مع أنه عد من أصحابه، وكانت مدة إمامته خمسا وثلاثين سنة فتأمل، والله العالم.

واما الثاني وهو دركه الكاظم (عليه السلام) وعدم روايته عنه، فيعارضه قول النجاشي: لقي أبا الحسن موسى (عليه السلام) وسمع منه أحاديث كثيرة كناه في بعضها فقال: يا أبا أحمد (٤).

ودفع بعض المحققين التعارض بأنه يجوز أن يكون الشيخ نفي الرواية، أي النقل المغير، والنجاشي أثبت مجرد السماع، ولا يجب أن يكون ناقل السماع نفس ابن أبي عمير ليناقض قول الشيخ في نفي الرواية، بل يجوز أن يكون ناقل السماع غير ابن أبي عمير، انتهى (٥).

قلت: ولا بد من فرض وجود الناقل في مجلس السماع وإلا فلا بد من استناده إليه فيعود المحذور.

(١) الكافي ٧: ٨ / ٧.

(٢) الكافي ٦: ٥٦ / ٤،

(٣) انتخاب الجيد للشيخ حسن الدمستاني: غير موجود عندنا.

(٤) رجال النجاشي ٣٢٦ / ٨٨٢، وما بين معقوفتين منه.

(٥) هذا من كلام بعض المحققين - كما صرح به المصنف - ولم نقف على صاحبه.

وقال التقي المجلسي عند قول الفهرست: ولم يرو عنه، اي كثيرا (١). وفي التكملة بعد ذكر التناقض: وما عساه ان يقال أن السماع منه غير الرواية عنه، وأحدهما لا يستلزم الاخر، تعسف ظاهر، مع أنه ينافيه قوله: كناه في بعضها، فإنه ظاهر في أن ما سمعه منه (عليه السلام) رواه، ولأنه إذا لم يروه فمن أين علم سماعه، فتأمل.

وكيف كان فالحق أنه روى عنه بدليل الوجدان في عدة أحاديث. قال الشيخ الحر: وذكر العلامة رحمه الله (٢) أنه لقي الكاظم (عليه السلام) وسمع منه أحاديث (٣). وهو الأصح، وبعض تلك الأحاديث موجود في كتاب كمال الدين وتمام النعمة (٤)، انتهى (٥).

فالأولى ما في شرح التقي، ولقلته - حتى انا لم نعثر في الكتب الأربعة على روايته عنه (عليه السلام) - حكم الشيخ بالعدم، ولعله لم يعثر على تلك الأحاديث المعدودة التي منها ما في كتاب كمال الدين، قال: حدثنا عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار - رضي الله عنه - قال: حدثنا علي بن محمد بن قتيبة النيشابوري، عن حمدان بن سليمان، عن محمد بن الحسين بن زيد، عن أبي احمد محمد بن زياد الأزدي قال: سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام) يقول لما ولد الرضا (عليه السلام): ان ابني هذا ولد مختونا طاهرا مطهرا وليس من الأئمة (عليهم السلام) أحد يولد إلا مختونا

(١) روضة المتقين ١٤ / ٢٣٢.

(٢) رجال العلامة: ١٤٠ / ١٧.

(٣) الوسائل ٢٠: ٣١٠ / ٩٥٩.

(٤) كمال الدين: ٤٣٣ / ١٥.

(٥) تكملة الرجال ٢ / ٣١٢.

طاهرا مطهرا ولكن سنمر الموسى عليه لإصابة السنة واتباع الحنيفية (١).
وفي كتاب التوحيد: حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله
عنه قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير
قال: سمعت موسى بن جعفر (عليهما السلام) يقول: لا يخلد الله في النار
إلا أهل الكفر والجحود وأهل الضلال والشرك (٢).. الخبر، وفيه مواضع كناه
فيه (٣) فقال: يا أبا أحمد.

وفيه: عن الشريف أبي علي محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن
الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم
السلام)، عن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، عن الفضل بن شاذان،
عن محمد بن أبي عمير، قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر (عليهما
السلام) عن معنى قول رسول الله (صلى الله عليه وآله): الشقي من شقي في
بطن أمه والسعيد من سعد في بطن أمه.. الخبر (٤).

وعن أبيه وعبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار رحمهما الله، عن
علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان، عن محمد بن أبي عمير،
قال: دخلت على سيدي موسى بن جعفر (عليهما السلام)، فقلت: يا بن
رسول الله، علمني التوحيد، فقال: يا با أحمد، لا تتجاوز في التوحيد ما ذكره
الله تعالى ذكره في كتابه، الخبر (٥).

(١) كمال الدين: ٤٣٣ / ١٥، وما أثبتناه بين معقوفتين من المصدر

(٢) التوحيد: ٤٠٧ / ٦.

(٣) الضمير في (فيه) يعود إلى الخبر المذكور آنفا.

(٤) التوحيد: ٣٥٦ / ٣، وما بين المعقوفات منه.

(٥) التوحيد: ٧٦ / ٣٢.

الرابع: وحيث ذكرنا ما عثر عليه من مشايخه في صدر الترجمة فلنذكر العصابة الذين رووا عنه، فمن أصحاب الاجماع: جميل بن دراج علي ما صرح به في جامع الشرايع (١)، والحسن بن محبوب (٢)، والحسن بن علي بن فضال (٣)، وحماد بن عثمان (٤)، وابن مسكان (٥) كما عرفت، وأحمد بن محمد بن أبي نصر (٦)،

ويونس بن عبد الرحمن (٧)، وصفوان بن يحيى (٨)، وفضالة (٩)، وعبد الله بن المغيرة (١٠)

ومن اضرابهم ومن تابعهم عبد الله بن عامر (١١)، وعبد الله أو عبيد الله بن أحمد بن نهيك (١٢)، وأحمد بن محمد بن عيسى (١٣)، وإبراهيم بن هاشم (١٤)، ومحمد بن الحسين (١٥) وأيوب بن نوح (١٦)، ومحمد بن عيسى بن عبد الله

-
- (١) جامع الشرايع للقزويني: غير موجود عندنا.
 - (٢) تهذيب الأحكام ٨: ١٠٦ / ٣٥٦.
 - (٣) تهذيب الأحكام ٧: ٢٩٣ / ١٢٣١.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٥: ٤٧٧ / ١٦٨٧.
 - (٥) تهذيب الأحكام ٢: ٥ / ٦.
 - (٦) الاستبصار ٤: ١٣٦ / ٥١١.
 - (٧) الكافي ٣: ٥٥٠ / ٤ وفيه: يونس من غير تقييد والظاهر هو.
 - (٨) الفقيه ٤: ٢٣٢ / ٧٤١.
 - (٩) تهذيب الأحكام ٥: ٤٢٣ / ١٤٦٨.
 - (١٠) أصول الكافي ١: ٨٢ / ٦.
 - (١١) رجال النجاشي ٣٢٧ / ٨٨٧.
 - (١٢) فهرست الشيخ ١٤٣ / ٦٠٧.
 - (١٣) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.
 - (١٤) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.
 - (١٥) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.
 - (١٦) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.

الأشعري (١)، والعباس بن معروف (٢)، وعلي بن مهزيار (٣)، والحسين بن سعيد (٤)، ويعقوب بن يزيد (٥)، ومحمد بن خالد البرقي (٦)، والحسن بن ظريف (٧)، ومحمد بن عبد الجبار (٨)، وعلي بن السندي (٩)، وعبد الله بن محمد ابن عيسى (١٠)، وأبو طالب عبد الله بن الصلت (١١)، وأبو الحسن النخعي (١٢)، وعلي بن الحسن الطاطري (١٣)، ومحمد بن إسماعيل السماك (١٤)، وعلي بن أسباط (١٥)، وموسى بن الحسين (١٦)، والحسن بن علي (١٧)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب (١٨)، وهارون بن مسلم (١٩)، ومحمد بن عبد الله بن زرارة (٢٠)،

-
- (١) تهذيب الأحكام ٧: ٢٨٢ / ١١٩٤.
(٢) تهذيب الأحكام ٥: ٢٩٢ / ٩٩٢.
(٣) تهذيب الأحكام ٤: ١٥٦ / ٤٣٣.
(٤) تهذيب الأحكام ٧: ٢٤ / ١٠٠.
(٥) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.
(٦) تهذيب الأحكام ١: ٢٨٠ / ٨٢٢.
(٧) تهذيب الأحكام ٤: ٣٨٤ / ١١٣٤.
(٨) الفقيه ٤: ٥٧، من المشيخة، في طريقه إلى محمد بن أبي عمير.
(٩) تهذيب الأحكام ٣: ٢٩٠ / ٨٧٥.
(١٠) الاستبصار ٣: ٣٤٣ / ١٢٢٤.
(١١) الاستبصار ١: ٢٠١ / ٧٠٦.
(١٢) تهذيب الأحكام ٥: ١٥٠ / ٤٩٢.
(١٣) فهرست الشيخ ١٩٢ / ٨٧٢، في ترجمة أبي الصباح.
(١٤) الظاهر أنه محمد بن إسماعيل بن سماك، روى عن ابن أبي عمير في الفقيه ١: ٣٦٥ / ١٥٦٠.
(١٥) تهذيب الأحكام ٩: ٢٧٦ / ٩٩٨.
(١٦) الاستبصار ٢: ١٨٤ / ٦١٥.
(١٧) تهذيب الأحكام ٥: ٣٠٨ / ١٠٥٢.
(١٨) تهذيب الأحكام ١: ٤١٤ / ١٣٠٤.
(١٩) تهذيب الأحكام ٤: ٢٢٢ / ٦٤٩.
(٢٠) الاستبصار ٢: ١٥ / ٤٢.

وموسى بن القاسم (١)، والعباس بن موسى (٢)، ونوح بن شعيب (٣)، وبكر ابن صالح (١)، وعبد الرحمن بن أبي نجران (٥)، والفضل بن شاذان (٦)، ومعاوية بن حكيم (٧)، وعلي بن إسماعيل الميثمي (٨)، وأحمد بن الفضل الخزاعي (٩)، ومحمد بن عيسى بن عبيد (١٠)، ومحمد بن بشير (١١)، وموسى بن عمران (١٢)، وأحمد بن الحسن بن علي بن فضال (١٣)، وموسى بن عمر (١٤)، وسندي بن الربيع (١٥)، وأبو أيوب المدني (١٦)، ومحمد بن علي ابن محبوب (١٧)، وصالح النيلي (١٨)، والقاسم بن عروة (١٩)، وعلي بن

-
- (١) تهذيب الأحكام ٥: ٨٢ / ٢٧٥.
(٢) تهذيب الأحكام ٥: ٣٥٩ / ١٢٤٩.
(٣) تهذيب الأحكام ٦: ١٢٥ / ٢١٨.
(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٢٩١ / ٨٠٦.
(٥) تهذيب الأحكام ٥: ٢٩١ / ٩٨٩.
(٦) التوحيد: ٧٦ / ٣٢.
(٧) تهذيب الأحكام ٥: ١٤٩ / ٤٩٠.
(٨) تهذيب الأحكام ٨: ١٣١ / ٥٣٥.
(٩) رجال الكشي ٤٤٩ / ٨٤٦.
(١٥) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦٠٧.
(١١) الاستبصار ١: ٧١ / ٢١٧.
(١٢) تهذيب الأحكام ١: ٢٥٩ / ٧٥٢.
(١٣) تهذيب الأحكام ٧: ٣٢١ / ١٣٢٥.
(١٤) تهذيب الأحكام ٢: ٣٦٣ / ١٥٠٦.
(١٥) تهذيب الأحكام ٩: ٢٠٩ / ٨٢٧.
(١٦) أصول الكافي ١: ٤٢ / ٨.
(١٧) تهذيب الأحكام ٢: ٣١١ / ١٢٦٤.
(١٨) الاستبصار ١: ٣٩٣ / ١٥٠٠.
(١٩) الكافي ٣: ٤٢٠ / ٤ - وقد علق المجلسي في مرآة العقول ١٥: ٣٥٣ على هذا الاسناد قائلا. وقال الفاضل الاسترآبادي: (عن محمد بن أبي عمير) كأنه سهو من قلم النساخ، والأصل: عن القاسم بن عروة، عن ابن بكير. وتقدم في صحيفة: ١٣٩ رأي الكاظمي في التكملة من أن سند الحديث مقلوبا، والأصل فيه: محمد بن أبي عمير، عن القاسم بن عروة، كما احتمل - هناك - ما قد عرفت، أقول: ورد في التهذيب ٧: ٢٤٤ / ١٠٦٣: (عن ابن أبي عمير، قال: أخبرني قاسم بن عروة، عن أبي العباس البقباق..) وفيه ما يؤيد رأي الكاظمي، والله العالم بالحقائق.

سليمان (١)، وعمرو بن عثمان (٢)، وموسى بن إسماعيل (٣)، وعلي بن
حديد (٤) وإبراهيم بن مهزيار (٥)، ومحمد بن عبد الحميد (٦)، وأحمد بن أبي
عبد الله (٧)، وسهل بن زياد (٨)، وعلي بن أبي حمزة البطائني (٩)، وعبد العظيم بن
عبد الله الحسيني (١٠)، ويحيى بن زكريا بن شيبان (١١)، وإسماعيل بن مهران
(١٢)،
وأحمد بن هلال (١٣)، وأبو سمينة (١٤)، وعلي بن أحمد بن اشيم (١٥)، وهشام

-
- (١) الكافي ٦: ٣١٢ / ٣.
(٢) لم نظفر به.
(٣) الكافي ٦: ٣٧٢ / ٢.
(٤) تهذيب الأحكام ١٠: ١٧٧ / ٦٩٤.
(٥) تهذيب الأحكام ١: ٤٥٤ / ١٥٣٣.
(٦) تهذيب الأحكام ١: ٤٦٧ / ١٥٣٣.
(٧) فهرست الشيخ ٩٧ / ٤٢٠، في طريقه إلى علي بن عطية.
(٨) تهذيب الأحكام ٩: ٧٢ / ٣٠٦.
(٩) لم نظفر بروايته عن ابن أبي عمير، ووجدنا العكس، كما في الفقيه ٤: ١١٨ / ٤١٠،
فلاحظ.
(١٠) أصول الكافي ١: ١ / ١٦٩ / ١.
(١١) فهرست الشيخ ٦٦ / ٢٧١، في ترجمة خلاد السندي.
(١٢) تهذيب الأحكام ٩: ٨٧ / ٣٦٧.
(١٣) تهذيب الأحكام ٢: ٣٥٧ / ١٤٧٨.
(١٤) تهذيب الأحكام ٩: ٣١٣ / ١١٢٦.
(١٥) الكافي ٥: ١١٩ / ٢.

ابن سالم (١)، كما مر (٢)، وصالح السكوني كما تقدم عن التهذيب (٣)، ولعله النيلي (٤) المتقدم، والحسن بن سعيد (٥).
وقال صاحب المعالم في المنتقى: اتفق في التهذيب حماد بن عثمان عن محمد بن أبي عمير وهو سهو، لان ابن أبي عمير يروي عن حماد لا العكس (٦) واتفق رواية فضالة عن ابن أبي عمير عن رفاعة وهو أيضا سهو، فان كلا منهما يروي عن رفاعة، ولا يعرف لأحدهما رواية عن الآخر (٧).
وقال أيضا في سند فيه صفوان عن ابن أبي عمير في حج التهذيب: لا ريب ان فيه غلطا، والصواب اما عطف ابن أبي عمير عن صفوان أو وجه آخر غير رواية أحدهما عن الآخر، لأنها غير معروفة (٨).
وقال في سند آخر مثله: رواية صفوان عن ابن أبي عمير سهو، والصواب عطفه عليه لأنه المعهود حتى في خصوص هذا السند، انتهى (٩).
وعلى هذا البناء الذي أسسه يأتي الاشكال في رواية هشام بن سالم عنه، كما في الكش (١٠)، وجميل واضرابه، مع أن رواية صفوان عنه كثيرة لا يجوز معها

-
- (١) لم نظفر به، ووجدنا العكس كما في تهذيب الأحكام ٧: ٢٤٥ / ١٠٦٥. وانظر تعليقنا في صحيفة: ٩٢٧ هامش رقم / ١١.
- (٢) تقدم في هذه الفائدة، صحيفة: ١٣٧، عن الكشي ١: ٣٥٥ / ٢٢٤.
- (٣) تقدم في هذه الفائدة، صحيفة: ١٣٦، عن التهذيب ١: ٢٧٤ / ٨٠٦، وفيه: عن صالح، عن السكوني، فلاحظ.
- (٤) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٠ / ١٥٣٨.
- (٥) تهذيب الأحكام ٢: ٣٤١ / ١٤١٣ و ٣: ٢٧ / ٩٥.
- (٦) منتقى الجمال ٣: ٢٨٦.
- (٧) منتقى الجمال ٣: ٤٤٣.
- (٨) منتقى الجمال ٣: ٢١٧.
- (٩) منتقى الجمال ٣: ٢٤٤.
- (١٠) رجال الكشي ١: ١٩٠ / ٧٩، ١: ٣٢٣ / ١٧١، ١: ٣٢٤ / ١٧٣، ١: ٣٣٥ / ١٩٠، ١: ٣٤٥ / ٣٠٩، ١: ٣٤٨ / ٢١٩، ١: ٣٥٥ / ٢٢٤، ١: ٣٦٨ / ٢٤٧، ١: ٣٧٤ / ٢٥٨، ١: ٣٩١ / ٢٨٠، ١: ٤٠٠ / ٢٩٠، ٢: ٤٧٣ / ٣٧٩، ٢: ٥٨٧ / ٥٢٦، وفيها جميعا: محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم، وليس العكس، وقد سبق التنبيه عليه في الهامش ٢ و ٣، صحيفة: ١٣٧، فراجع.

الحمل على الخطأ.

ففي التهذيب في باب الكفارة عن خطأ المحرم: موسى بن القاسم، عن صفوان، عنه (١)، وفي باب بيع المضمون: محمد بن الحسين، عن صفوان، عنه (٢)، وفي باب السنة في عقد النكاح: محمد بن عبد الجبار، عن صفوان، عنه (٣)، وفي الفقيه في باب ميراث القاتل: روى صفوان بن يحيى، عن ابن أبي عمير، عن جميل، عن أحدهما (عليهما السلام) (٤).

ومن هنا قال المحقق صدر الدين العاملي في مقام تنزيه شيخ الطائفة عن السهو الذي نسبه إليه المحقق صاحب المعالم في المقام وأمثاله ما لفظه: هنا قدر جامع لمنع القطع على السهو فيما يذكر الجماعة، وهو أنا لم نجد قلم الشيخ ولا أحدا من هؤلاء سها إلى امر غير ممكن، كان يوجد مثلا: محمد بن يحيى العطار عن محمد بن مسلم، أو زرارة، مثلا، والمفروض أن الشيخ ينقل الأسانيد نقلا ويضيف إليها شيئا يسيرا وهو ما بينه وبين الكتاب المنقول عنه، فليس ما يدعون عليه من السهو نوع غلط في الاجتهاد بل من سبق القلم إلى ما لا يريد الكاتب، والقلم قد يسبق إلى لفظ مهمل فضلا عن المستعمل، فكيف اتفق

(١) تهذيب الأحكام ٥: ٣٧٤ / ١٣٠٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٧: ٤٣ / ١٨٣.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ٤١٧ / ١٦٧٠، وفيه: عن أبي عميرة، وسند الرواية في الكافي ٥: ٥٠٤ / ٤، وفيه: ابن أبي عمير، ولمزيد الفائدة ينظر معجم رجال الحديث ٢١: ٢٦٦ / ١٤٦٤٥ ومرآة العقول ٢٠: ٣١٥.

(٤) الفقيه ٤: ٢٣٢ / ٧٤١.

أن ما سبق إليه قلم الشيخ مما له وجه ومما لا راد له غير مخالفة العادة. ولكن صاحب المنتقى رضي الله عنه فتح للناس بابا فاتبعوه وزادوا، ومما نقل في المنتقى انه وقف على نسخة التهذيب بخط الشيخ - رحمه الله - فوجده غير أسانيد كثيرة وفي كثير منها كتب (عن) بدل (الواو) وبالعكس، فلم أدر كيف قطع رفع الله درجته على أن هذا التغيير قد كان بقلم الشيخ قدس سره، ولعل آخر مثله من المجتهدين قطع على كون ذلك غلطا فغيره، بل يجوز أن يكون من بعض التلامذة سمع من أستاذه شيئا وقطع بأنه صواب فغير النسخة، انتهى (١).

وفي كلامه الأخير نظر، فإنه يمكن القطع من بعض القرائن بان التغيير منه مع عدم معهودية تصحيح الغير نسخة الأصل فيما اعلم والله العالم. ٢٦٨ رسح - وإلى محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري: أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن محمد بن يحيى العطار وأحمد ابن إدريس جميعا، عنه (٢).

السند صحيح بأربعة طرق، ومحمد من الشيوخ الأجلة وأعظم الطائفة، وما عليه في نفسه طعن في شيء، وهو صاحب كتاب نوادر الحكمة، في النجاشي: هو كتاب حسن كبير يعرفه القميون بدبة شبيب، قال: وشبيب فامي كان بقم له دبة ذات بيوت يعطي منها ما يطلب منه من دهن فشبهوا هذا الكتاب بذلك (٣).

قال - رحمه الله - : وكان محمد بن الحسن يستثني من رواية محمد بن أحمد

(١) مجال الرجال لصدر الدين العاملي: لم يقع بأيدينا.

(٢) الفقيه ٤: ٧٥، من المشيخة.

(٣) رجال النجاشي ٣٤٨ / ٩٣٩.

ابن يحيى ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني، أو ما رواه عن رجل، أو يقول: بعض أصحابنا، أو عن محمد بن يحيى المعاذي، أو عن أبي عبد الله الرازي الجاموراني، أو عن أبي عبد الله السيارى، أو عن يوسف بن السنخت، أو عن وهب بن منبه، أو عن أبي علي النيشابوري، أو عن أبي يحيى الواسطي، أو عن محمد بن علي أبو سمينة، أو يقول: في حديث، أو كتاب ولم أروه، أو عن سهل ابن زياد الادمي، أو محمد بن عيسى بن عبيد باسناد منقطع، أو أحمد بن هلال، أو محمد بن علي الهمداني، أو عبد الله بن محمد الشامي، أو عبد الله بن أحمد الرازي، أو أحمد بن الحسين بن سعيد، أو أحمد بن بشير الرقي، أو عن محمد ابن هارون، أو عن ميمونة بن معروف، أو عن محمد بن عبد الله بن مهران، أو ما يتفرد به الحسن بن الحسين اللؤلؤي وما يرويه عن جعفر بن محمد بن مالك، أو يوسف بن الحارث، أو عبد الله بن محمد الدمشقي.

قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن ابن الوليد في ذلك كله، وتبعه أبو جعفر بن بابويه على ذلك كله الا في محمد ابن عيسى بن عبيد، فلا أدري ما رأيه فيه؟ لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة، انتهى (١).

والشيخ في الفهرست - بعد ذكر كتاب نوادر الحكمة وما تضمنه من الكتب وذكر الطريق إليه المنتهي إلى الصدوق الراوي عنه بالسند المذكور قال - : قال محمد بن علي بن الحسين بن بابويه: الا ما كان فيه من تخليط، وهو الذي يكون طريقه محمد بن موسى الهمداني (٢)، وذكر ما في النجاشي باختلاف يسير في الترتيب وغيره.

(١) رجال النجاشي ٣٤٨ / ٩٣٩.

(٢) فهرست الشيخ ١٤٤ / ٦١٢.

والعجب نسبة الاستثناء في الكتابين إلى الصدوق، وهو يقول في أول الفقيه: ولم اقصد فيه قصد المصنفين في ايراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى ايراد ما أفتي به، واحكم بصحته، واعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي تقدس ذكره، وتعالى قدرته، وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول واليه المرجع، مثل كتاب حرير.. إلى أن قال: ونوادير الحكمة تصنيف محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري.. إلى آخره (١).

وفي المشيخة ذكر طريقه إليه ولم يشر في الموضوعين إلى ما نسب إليه (٢). وقد أخرج في الكافي والتهذيب بعض الأخبار عن محمد بن أحمد بن يحيى عن بعض هؤلاء، بحيث يظهر منهم عدم الاعتناء بهذا الاستثناء: ففي الكافي في باب من لا يجوز له صيام التطوع إلا باذن غيره: عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن هلال، عن مروك بن عبيد.. إلى آخره (٣).

وفي التهذيب في باب صلاة الغريق وأمثاله: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن هلال، عن ابن مسكان.. إلى آخره (٤)، وفيه في باب أحكام السهو في الصلاة (٥)، وفي باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس من أبواب الزيادات (٦)، وفي باب الزيادات في كتاب الحدود كثيرا: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن يحيى المعاذي، عن الطيالسي (٧).

(١) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٢) الفقيه ٤: ٧٥، من المشيخة.

(٣) الكافي ٤: ١٥١ / ٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٣: ١٧٥ / ٣٨٨.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ١٨٣ / ٧٣٠.

(٦) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٧ / ١٥٧٣.

(٧) تهذيب الأحكام ١٠: ١٥٢ / ٦١٠.

وفيه في باب تلقين المحتضرين (١)، وفي باب الديون واحكامها (٢)، وفي كتاب المكاسب (٣)، ومرتين في باب الأطعمة والأشربة: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبد الله الرازي وهو الجاموراني (٤).

وفي الكافي في باب كراهية التوقيت (٥)، وفي التهذيب في باب الزيادات في القضايا والاحكام (٦)، وفي باب ما يجوز الصلاة فيه من اللباس (٧)، وفي باب الصلاة في السفر من أبواب الزيادات بإسنادهما عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن سيار وهو أبو عبد الله السيار (٨).

وفي الكافي في باب قضاء الدين من كتاب المعيشة مرتين (٩)، وفي باب الإبط بعد كتاب الزي والتجمل بإسناده عن محمد بن يحيى، عن يوسف بن السخت (١٠).

وفي التهذيب في باب الذبايح والأطعمة: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي يحيى الواسطي، عن حماد بن عثمان (١١). وفيه في باب حكم المسافر والمريض في الصيام (١٢)، وفي باب الذبايح

-
- (١) تهذيب الأحكام ١: ٣٢١ / ٩٣٥.
 - (٢) تهذيب الأحكام ٦: ١٩٨ / ٤٤٢.
 - (٣) تهذيب الأحكام ٦: ٣٤٣ / ٩٥٩.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٩: ١١٤ / ٤٩٧.
 - (٥) أصول الكافي ١: ٣٠١ / ٦.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٦: ٢٩٤ / ٨٢٠.
 - (٧) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧٣ / ١٥٥٢.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٣: ٢١٨ / ٥٤٣.
 - (٩) الكافي ٥: ٩٦ - ٩٧ / ٦ - ٧.
 - (١٠) الكافي ٦: ٥٠٨ / ٥.
 - (١١) تهذيب الأحكام ٩: ١٢٠ / ٥١٤.
 - (١٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢١٦ / ٦٢٦.

والأطعمة (١)، وفي باب حكم الظهر (٢).
وفي باب من أراد الاستنجاء وفي يده اليسرى خاتم: محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل بن زياد، أو عن أبي سعيد الادمي (٣).
وفيه في باب النذور (١)، وفي باب الاشتراك في الجنائيات: محمد بن أحمد ابن يحيى، عن أبي عبد الله الرازي، عن محمد بن عبد الله بن هارون (٥).
وفي باب الذبائح والأطعمة (٦)، وفي باب الكفلات (٧)، وفي باب الإجازات: محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبد الله - يعني البرقي - عن الحسن ابن الحسين اللؤلؤي (٨).
وفيه في باب كيفية الصلاة من أبواب الزيادات (٩) وفي باب احكام فوائت الصلاة (١٠)، وفي باب الحدود في اللواط (١١)، وفي باب دية عين الأعور (١٢)، وفي الكافي في باب حد اللواط: محمد بن أحمد بن يحيى، عن يوسف بن الحارث (١٣).

-
- (١) تهذيب الأحكام ٩: ٧٠ / ٢٩٩، ٩: ٧٢ / ٣٠٦.
(٢) تهذيب الأحكام ٨: ١٣ / ٤٢.
(٣) تهذيب الأحكام ١: ٣٢ / ٨٤.
(٤) تهذيب الأحكام ٨: ٣١٠ / ١١٥٠.
(٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٤١ / ٩٦٠.
(٦) تهذيب الأحكام ٩: ١١٠ / ٤٧٩.
(٧) تهذيب الأحكام ٦: ٢١١ / ٤٩٤.
(٨) تهذيب الأحكام ٧: ٢٢٢ / ٩٧٥.
(٩) تهذيب الأحكام ٢: ٣١٢ / ١٢٧٣.
(١٠) تهذيب الأحكام ٣: ١٦٠ / ٣٤٤.
(١١) تهذيب الأحكام ١٠: ٥٢ / ١٩٥.
(١٢) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٧٥ / ١٠٧٤.
(١٣) الكافي ٧: ١٩٩ / ٥.

هذا واما روايتهما عن الجماعة بغير توسط محمد بن أحمد فأكثر من أن تحصى، وحينئذ ينقدح الاشكال في جعل مجرد الاستثناء من علائم الضعف وإن كان فيهم بعض الضعفاء.

قال في التعليقة: وربما يتأمل في إفادة هذا الاستثناء القدح في نفس الرجل المستثنى، ولا يبعد أن يكون التأمل في موضعه لما ذكرنا في الفائدة الثالثة (١)، وسيجئ في محمد بن عيسى ما يزيد التحقيق بل التأمل في نفس ما ارتكبهه أيضا، ويؤيده ان النجاشي (٢) وغيره وثقوا بعضا من هؤلاء مثل الحسن بن الحسين اللؤلؤي، انتهى (٣).

فعلى هذا فالمراد من الاستثناء استثناء روايات هؤلاء الجماعة في كتاب نوادر الحكمة الذي صرح الشيخ في الفهرست بان في رواياته تخليطا وهو الذي يكون طريقه محمد بن موسى.. إلى آخره، لا استثناء اشخاص الجماعة حتى لو وجدوا في أسانيد غير كتاب النوادر، حكم بضعفها لضعفهم فلا تعرض فيه لحالهم، فيطلب من غيره فان وجد أحدهم موثقا أو ممدوحا فلا يجوز ان يعارض بالاستثناء المذكور.

ويؤيده قول ابن الوليد: وما رواه عن رجل، أو يقول: بعض أصحابنا أو يقول: في حديث، أو كتاب ولم اروه، أو يقول: وروي، إذ لو كان الغرض تضييف السند لكان ذلك من توضيح الواضح، وكذا عد وهب العامي اليماني المقدم على محمد بن أحمد بطبقات من دون الإشارة إلى ذكر الوسائط التي لا بد منها، إذ بدونها تعد رواياته من المراسيل، ومعها لا بد من النظر في حالهم فيعلم

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ١١، من الفائدة الثالثة.

(٢) رجال النجاشي ٤٠ / ٨٣.

(٣) تعليقة الوحيد: ٢٨١.

أن الغرض استثناء خصوص رواياته فيه.
وكذا قوله: أو عن محمد بن عيسى باسناد منقطع، أي يكون في السند
بعده إرسال، قال الصدوق في الفقيه في باب احرام الحائض: وبهذا الحديث
أفتي دون الحديث الذي رواه ابن مسكان عن إبراهيم بن إسحاق عمن سأل
أبا عبد الله (عليه السلام) - وذكر الحديث ثم قال - لأن هذا الحديث اسناده
منقطع، والحديث الأول رخصة ورحمة واسناده متصل (١).
فيكون الحاصل استثناء مراسيل محمد بن عيسى في خصوص كتاب
نوادير الحكمة لا مطلق رواياته فيه، فضلا عن غيره، فلا دلالة فيه على ضعف
فيه أصلا، فلا موقع لكلام أبي العباس بن نوح الذي تلقاه بعده جملة بالقبول.
٢٦٩ رسط - وإلى محمد بن أسلم الجبلي: محمد بن الحسن رضي
الله عنه، عن الحسن بن متيل عن محمد بن حسان الرازي، عن محمد بن زيد
الرزامي خادم الرضا (عليه السلام)، عنه.
وأبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب،
عنه (٢).

السند الثاني صحيح بالاتفاق، والأولان من الأول من الاجلاء،
واستظهرنا في (قفا) وثيقة الرازي من الامارات (٣)، والرزامي ذكره النجاشي
وذكر الطريق إليه (٤)، ويروي عنه محمد بن إسماعيل بن بزيع في الكافي في باب
النهى عن الصورة والجسم (٥) وفيهما وفي وصفه بخادم الرضا (عليه السلام)

(١) الفقيه ٢: ٢٤١ / ١٣ و ١٤.

(٢) الفقيه ٤: ١١٦، من المشيخة.

(٣) تقدم برقم: ١٨١.

(٤) رجال النجاشي ٣٦٨ / ١٠٠٠.

(٥) أصول الكافي ١: ٨١ / ٣.

دلالة على مدحه، فيعد خبره من الحسان.
وأما الجبلي فيروي عنه الاجلاء مثل يعقوب بن يزيد في الكافي في باب
الأسعار من كتاب المعيشة (١)، وعلي بن الحكم فيه في باب بيع المرابحة (٢)،
ومعاوية بن حكيم في باب ما يجب من حق الامام على الرعية (٣)، وإسماعيل بن
مهران في التهذيب في باب تفصيل احكام النكاح (٤)، ومحمد بن عبد الله بن
زرارة فيه في باب المهور والأجور (٥)، وفي باب ميراث الموالي مع ذوي
الرحم (٦)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب (٧)، وأحمد بن محمد بن
خالد (٨).

فما في النجاشي (٩) والخلاصة (١٠) يقال إنه كان غاليا فاسد الحديث لا
يعارض الامارة المذكورة لعدم ثبوته عندهما، والجهل بالقائل، وعدم معلومية
المراد من الغلو، فلعله أراد ما لا يكفر به صاحبه، بل هو كذلك لمنافاة جملة من
رواياته الغلو بالمعنى المعروف.

ففي الكافي بإسناده عن محمد بن أسلم، عن محمد بن سليمان، قال:
سألت أبا جعفر (عنه السلام) (١١) عن رجل حج حجة الاسلام فدخل متمتعا

-
- (١) الكافي ٥: ١٦٢ / ٢.
(٢) الكافي ٥: ١٩٧ / ١.
(٣) أصول الكافي ١: ٣٦٦ / ٩.
(٤) تهذيب الأحكام ٧: ٢٦٨ / ١١٥٣.
(٥) تهذيب الأحكام ٧: ٣٦٩ / ١٤٩٦.
(٦) تهذيب الأحكام ٩: ٣٣٠ / ١١٩٠.
(٧) تهذيب الأحكام ١: ٤٤٣ / ١٤٣٠.
(٨) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٢٢ / ٨٧٢.
(٩) رجال النجاشي ٣٦٨ / ٩٩٩.
(١٠) رجال العلامة ٢٥٥ / ٥١.
(١١) اي الإمام محمد الجواد عليه السلام.

بالعمرة إلى الحج، فأعانه الله على عمرته وحجه، ثم أتى المدينة فسلم على النبي (صلى الله عليه وآله)، ثم أتاك عارفا بحقك يعلم انك حجة الله على خلقه وبابه الذي يؤتى منه فسلم عليك، ثم أتى أبا عبد الله الحسين (عليه السلام) فسلم عليه، ثم أتى بغداد، وسلم على أبي الحسن موسى (عليه السلام)، ثم انصرف إلى بلاده، فلما كان في وقت الحج رزقه الله الحج، فأيهما أفضل هذا الذي قد حج حجة الاسلام يرجع أيضا فيحج أو يخرج إلى خراسان إلى أبيك علي بن موسى (عليهما السلام) فيسلم عليه؟ قال: لا بل يأتي خراسان فيسلم على أبي الحسن (عليه السلام) أفضل، وليكن ذلك في رجب، الخبر (١).

ورواه ابن قولويه في كامل الزيارات مثله (٢) والصدوق في العيون رواه عنه مثله، وفي لفظه: ثم أتى المدينة فسلم على النبي (صلى الله عليه وآله)، ثم أتى أباك أمير المؤمنين (عليه السلام) عارفا بحقه يعلم أنه حجة الله على خلقه وبابه الذي يؤتى منه فسلم عليه، ثم أتى أبا عبد الله (عليه السلام).. إلى آخره (٣).

وما ساقه أوفق بالمقام كما أشرنا إليه في أبواب المزار، وهذا الخبر كما ترى صريح في مذهب الإمامية ومناف لطريقة الغلاة، فالخبر حسن كالصحيح. ٢٧٠ ر ع - وإلى محمد بن إسماعيل البرمكي: علي بن أحمد بن موسى ومحمد بن أحمد السناني والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب رضي الله عنه، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عنه (٤).

(١) الكافي ٤: ٥٨٤ / ٢، وما بين معقوفين منه.

(٢) كامل الزيارات ٣٠٥ / ٧.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٥٨ / ١٥.

(٤) الفقيه ٤: ١٢٤، من المشيخة، وما بين معقوفين منه.

تقدم حال السند في (لو) (١)، وفي الشرح محمد بن أحمد السناني بن محمد ابن سنان الزاهري يكنى أبا عيسى نزيل الري، يروي عن أبيه، عن جده محمد بن سنان، روى عنه ابن نوح وأبو المفضل في من لم يرو من رجال الشيخ (٢) والمكتب: المعلم.

وهؤلاء الثلاثة من مشايخ الصدوق ولم يكن لهم كتاب ظاهرا، والمصنف لا يذكرهم الا مع الترضية، واجتماعهم لا يقصر عن ثقة، فالخبر صحيح أو حسن كالصحيح، انتهى (٣).

وفي النجاشي طريق صحيح إلى تمام كتب محمد بن أبي عبد الله (١).

٢٧١ رعا - وإلى محمد بن إسماعيل بن بزيع: محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه (٥).

هؤلاء الأربعة من عيون الطائفة وشيوخها فالخبر صحيح بالاتفاق.

٢٧٢ رعب - وإلى محمد بن بجيل - أخي علي بن بجيل - : أبوه رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن الحسن بن رباط، عن محمد بن بجيل أخي علي بن بجيل بن عقيل الكوفي (٦).

(١) تقدم برقم: ٣٦.

(٢) انظر رجال الشيخ ٥١٠ / ١٠٢.

(٣) روضة المتقين ١٤ / ٢٣٤.

(٤) انظر رجال النجاشي ٣٧٣ / ١٠٢٠.

(٥) الفقيه ٤: ٤٥، من المشيخة.

(٦) الفقيه ٤: ٦٢، من المشيخة.

استظهرنا وثيقة الهيثم في (ند) (١)، وفي النجاشي (٢) والخلاصة: علي بن الحسن بن رباط أبو الحسن، ثقة كوفي معول عليه (٣).
ويروي عنه ابن أبي عمير كما في الكافي في باب المتعة (٤)، والحسن بن محبوب كثيرا (٥)، والحسن بن محمد بن سماعة (٦)، ومعاوية بن حكيم (٧)،
والحسن بن علي بن فضال (٨)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب (٩)، ومحمد ابن أحمد بن يحيى (١٠)، ومحمد بن أبي الصهبان (١١)، ومحمد بن سنان (١٢)،
ومحمد

ابن عمرو (١٣)، وعمرو بن عثمان (١٤).
فالسند صحيح، ومحمد كأخيه غير مذكور الا في أصحاب الصادق
(عليه السلام) من رجال الشيخ (١٥) ولكن الظاهر من الصدوق كون كتابه من
الكتب المعتمدة (١٦).

-
- (١) تقدم برقم: ٥٤.
(٢) رجال النجاشي ٢٥١ / ٦٥٩.
(٣) رجال العلامة ٩٩ / ٣٩.
(٤) الكافي ٥: ٤٤٩ / ٦.
(٥) الكافي ٦: ٥٠ / ١.
(٦) الكافي ٥: ٤٠١ / ١.
(٧) الكافي ٧: ١٢٩ / ١٠.
(٨) الكافي ٣: ٢٩٩ / ٦.
(٩) تهذيب الأحكام ٧: ٤٦٩ / ١٨٨١.
(١٠) تهذيب الأحكام ٩: ٣٩٧ / ١٤١٧.
(١١) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٢ / ٥٠٦.
(١٢) الكافي ٥: ٥٥٤ / ٥.
(١٣) الكافي ٧: ٤٣١ / ١٦.
(١٤) الكافي ٧: ١٧٤ / ٤.
(١٥) رجال الشيخ ٢٨٣ / ٤٤.
(١٦) هذا الاستظهار في روضة المتقين ١٤: ٢٣٧، اخذه من الطريق، معتمدا في ذلك على ما قاله
الصدوق في مقدمة الفقيه ١: ٣ - بعد تعداد الكتب المعتمدة عنده - وغيرها من الأصول
والمصنفات التي طرقي إليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي واسلافي رضي
الله عنهم، فلاحظ.

٢٧٣ رعب - وإلى محمد بن جعفر الأسدي رضي الله عنه: علي
ابن أحمد بن موسى ومحمد بن أحمد السناني والحسين بن أحمد بن إبراهيم بن
هشام المؤذن رضي الله عنه، عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي
الكوفي (١).

مر حال السند والأسدي في (لو) (٢) و (رع) (٣) والظاهر اتحاد المؤذن
والمكتب، فلاحظ.

٢٧٤ رعد - وإلى محمد بن حسان: أبوه ومحمد بن الحسن والحسين
ابن أحمد بن إدريس رضي الله عنهم، عن أحمد بن إدريس (٤)، عنه.
السند صحيح بالأولين اتفاقاً، وبالثالث أيضاً، كما مر في (ل) (٥)،
واستظهرنا وثاقة محمد بن حسان في (قفا) (٦)، فالخبر صحيح أو حسن في
حكمه.

٢٧٥ رعه - وإلى محمد بن الحسن الصفار: محمد بن الحسن بن أحمد
بن الوليد، عنه (٧).

(١) الفقيه ٤: ٧٦، من المشيخة.

وفيه: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدب،

(٢) تقدم برقم: ٣٦.

(٣) تقدم برقم: ٢٧٠.

(٤) الفقيه ٤: ١١٢، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ٣٠.

(٦) تقدم برقم: ١٨١.

(٧) الفقيه ٤: ٢٠، من المشيخة، وما أثبتناه بين معقوفتين منه.

٢٧٦ رعو - وإلى محمد بن الحسين بن أبي الخطاب: أبوه ومحمد ابن الحسن رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله والحميري ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس جميعاً، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزيات، واسم أبي الخطاب زيد (١).
كلهم من عيون الطائفة.

وفي النجاشي بعد الترجمة: أبو جعفر الزيات الهمداني، واسم أبي الخطاب زيد، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التصانيف، انتهى (٢).

ويروي عنه غير الجماعة الصفار (٣)، وأحمد بن محمد بن عيسى (٤)، ومحمد بن علي بن محبوب (٥)، والحسن بن متيل (٦)، وموسى بن الحسن (٧)، وغيرهم من الاجلاء.

٢٧٧ رعو - وإلى محمد بن حكيم: أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عنه.

وعن محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن محمد بن حكيم (٨).

(١) الفقيه ٤: ١١٧، من المشيخة.

(٢) رجال النجاشي ٣٣٤ / ٨٩٧.

(٣) رجال النجاشي ٣٣٤ / ٨٩٧.

(٤) التهذيب ٤: ٢٠٧ / ٦٠٠، والاستبصار ٢: ٩٦ / ٣١١.

(٥) التهذيب ٨: ٢٣ / ٧٣.

(٦) مشيخة الفقيه: ١٣١ في طريقه إلى عبد الصمد بن بشير.

(٧) التهذيب ٢: ١٩٥ / ٧٦٨.

(٨) الفقيه ٤: ٨٨ من المشيخة، وما بين المعقوفتين منه، و (البرقي) من زيادة الأصل على المصدر، وإن كان أحمد بن أبي عبد الله هو البرقي بعينه، فلاحظ.

السندان صحيحان، واما محمد بن حكيم فهو وإن كان مشتركاً بين الخثعمي الذي ذكره النجاشي (١) ولم يذكر غيره، والشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام) (٢)، وبين الساباطي الذي ذكره أيضاً في أصحاب الصادق (عليه السلام) (٣) إلا ان الظاهر أن الموجود في الأسانيد هو الأول، والمطلق ينصرف إليه لقرائن.

روايات قابلة لادراجه في الكتاب.

ومنها أن الكشي قال في محمد بن حكيم: من أصحاب الكاظم (عليه السلام)، حدثني حمدويه، قال: حدثني يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن حكيم، قال: ذكر لأبي الحسن (عليه السلام) أصحاب الكلام فقال: أما ابن حكيم فدعوه (٤).

حمدويه قال: حدثني محمد بن عيسى، قال: حدثنا يونس بن عبد الرحمن، عن حماد، قال: كان أبو الحسن (عليه السلام) يأمر محمد بن حكيم أن يجالس أهل المدينة في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وان يكلمهم ويخاصمهم، حتى كلمهم في صاحب القبر، فكان إذا انصرف إليه، قال له: ما قلت لهم، وما قالوا لك؟ ويرضى بذلك منه (٥).

محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن محمد بن يزيد القمي، قال: حدثني محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن عمران

(١) رجال النجاشي ٣٥٧ / ٩٥٧.

(٢) رجال الشيخ ٢٨٥ / ٧٩.

(٣) رجال الشيخ ٢٨٥ / ٧٨.

(٤) رجال الكشي ٢: ٧٤٦ / ٨٤٣.

(٥) رجال الكشي ٢: ٧٤٦ / ٨٤٣.

الهمداني، عن يونس، عن محمد بن حكيم، وقد كان أبو الحسن (عليه السلام) وذكر مثله (١)، انتهى والمراد به الخثعمي. قال في جامع الرواة: والظاهر أن ما ذكره الكشي: ومحمد بن حكيم الخثعمي متحدان على ما يظهر بأدنى تأمل (٢)، ففي عدم تقييده العنوان بالخثعمي دلالة واضحة على كون الآخر لخمولة وندرة روايته غير مراد من الاطلاق.

ومثله ما في الفهرست ففيه: محمد بن حكيم له كتاب، رويناه بهذا الاسناد عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن حكيم (٣). والاسناد هو الذي ذكره قبله: أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب (٤).

ثم إنه ذكر بعد ذلك بفاصلة تراجم: محمد بن مسعود، له كتاب (٥)، محمد بن حكيم له كتاب (٦)، محمد بن إسحاق بن عمار له كتاب، رويناهما بهذا الاسناد عن حميد، عن القاسم بن إسماعيل، عنهم (٧). والمراد بالاسناد المذكور قبله تراجم جماعة عن أبي المفضل، عن حميد (٨).

-
- (١) رجال الكشي ٤٤٩ / ٨٤٥.
(٢) جامع الرواة ٢: ١٠٤ / ٧٣٠.
(٣) فهرست الشيخ ١٤٩ / ٦٤٣.
(٤) فهرست الشيخ: ١٤٨ / ٦٣٦، في ترجمة محمد بن حمران بن أعين، وفيه: (وابن أبي نجران) عطفًا على ابن أبي عمير، فلاحظ.
(٥) فهرست الشيخ ١٥٣ / ٦٧٥.
(٦) فهرست الشيخ ١٥٣ / ٦٧٦.
(٧) فهرست الشيخ ١٥٣ / ٦٧٧.
(٨) والاسناد في ترجمة محمد بن منصور بن يونس في الفهرست ١٥١ / ٦٦٠.

وقال في من لم يرو عنهم (عليهم السلام) القاسم بن إسماعيل القرشي
يكنى أبا محمد المنذر، روى عنه حميد بن زياد أصولا كثيرة (١)، انتهى.
فالظاهر أن الكتب الثلاثة من تلك الأصول، فيكون هو الخثعمي الذي
هو صاحب الأصل، إذ في النجاشي: محمد بن حكيم الخثعمي روى عن أبي
عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام)، يكنى أبا جعفر، له كتاب (٢).
وهذا دأبه في ترجمة صاحب الأصل كما علم بالتتبع والاستقراء، وصرح
به شيخنا الأستاذ العلامة طاب ثراه (٣)، فيكون هو المذكور أولا، وإنما كرره
لتعدد الطريق ومشاركة غيره معه في أحدهما، أو سهوا (٤).
وله نظائر كثيرة في كتابيه، ولو كان الساباطي صاحب أصل وكتاب لما
خفي على النجاشي، وإنما ذكره الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام)
بملاحظة أخيه الثقة المعروف مرزم بن حكيم (٥).
ومنها ان محمد بن حكيم من الذين يتكررون كثيرا في الأسانيد، ولم نجد
موضعا قيد بالخثعمي مع أن جل رواته من الاجلاء النقدة، ولو كان مشتركا
يوجب التحير لقيده في بعض المواضع.
ويؤيد ما ذكرنا ما قاله السيد في المدارك: واما محمد بن حكيم فقد ذكره
الشيخ والنجاشي وذكر أن له كتابا ولم يرو فيه قدحا، وبالجملة فالعمل

(١) رجال الشيخ ٤٩٠ / ٢، وما بين معقوفين منه.

(٢) رجال النجاشي ٣٥٧ / ٩٥٧.

(٣) وسائل الشيعة ١٩: ٤٠٩ / ٢٧٤.

(٤) اختلاف الطريقين إليه، وانضمام غيره إليه في اسناد اخر هو السبب في التكرار، لا السهو
ظاهرا.

(٥) رجال الشيخ ٢٨٥ / ٧٨.

بمضمون هذه الرواية متجه لاعتبار سندها، انتهى (١).
ولولا فهمه اتحاد ما في النجاشي (٢) والفهرست في الموضوعين (٣) لأشار
إلى الاشتراك، ولكن ما ذكره خلاف المعهود من طريقته من عدم الاكتفاء بهذا
القدر كما صرح به في التكملة (٤).
ويدل على وثاقته وجلالته مضافا إلى ما ذكره واكتاره من الرواية السالمة
من التخليط اكتثار رواية الأجلة عنه، وفيهم الثلاثة الذين؟ لا يروون ألا عن ثقة،
كابن أبي عمير في الكافي في باب الكفر (٥)، وفي باب المباهلة (٦)، وفي باب البدع
والرأي (٧)، وفي باب الخير والشر (٨)، وفي باب البيان والتعريف (٩)، وفي باب
عقد المرأة على نفسها النكاح (١٠) وفي باب عدد النساء (١١)، وفي الاستبصار في
باب وقت المغرب والعشاء (١٢).

-
- (١) نقله الكاظمي - عن المدارك - في تكمته ٢: ٣٨١ أيضا، و في هامشه أرجعه إلى كتاب الحج
مسألة من لم يقف بالمشعر، ولم نقف عليه في شرح المسألة المذكورة من المدارك ٤٧١، بل
وجدنا العكس حيث ضعف رواية محمد بن حكيم ومنع العمل بها. ولعل النص في موضع
آخر منه ولكن لم نهتد إليه بعد البحث، فلاحظ.
- (٢) رجال النجاشي ٣٥٧ / ٩٥٧.
- (٣) فهرست الشيخ ١٤٩ / ٦٤٢ و ١٥٣ / ٦٧٦.
- (٤) تكملة الرجال ٢: ٣٨١.
- (٥) أصول الكافي ٢: ٢٨٥ / ٣.
- (٦) أصول الكافي ٢: ٣٧٢ / ١.
- (٧) أصول الكافي ١: ٤٥ / ٩.
- (٨) أصول الكافي ١: ١١٩ / ٢.
- (٩) أصول الكافي ١: ١٢٤ / ٢.
- (١٠) الكافي ٥: ٣٩٥ / ٤، باب الرجل يريد أن يزوج ابنته، ويريد أبوه ان يزوجها رجلا آخر.
- (١١) تهذيب الأحكام ٨: ١٣٠ / ٤٤٨.
- (١٢) الاستبصار: ١: ٢٦٩ / ٣٢.

وصفوان بن يحيى في الكافي في باب أوقات الزكاة (١)، وفي باب الرجل يشتري المتاع في كتاب الزكاة (٢)، في التهذيب في باب عدد النساء (٣)، وفي باب احكام الطلاق (٤).

وأحمد بن محمد بن أبي نصر في الكافي في باب النهي عن الجسم والصورة (٥).

ومن اضرابهم من أصحاب الاجماع: يونس بن عبد الرحمن فيه (٦)، وفي باب ما عند الأئمة عليهم السلام من سلاح رسول الله (صلى الله عليه وآله) (٧)، وفي باب المسترابة بالحبل من كتاب الطلاق (٨)، وحماد بن عثمان في الكافي في باب الجمع بين الصلاتين (٩)، وفي باب من جهل ان يقف بالمشعر (١٠)، وفي التهذيب في باب المواقيت من أبواب الزيادات (١١)، وفي باب تفصيل فرائض الحج (١٢)، والحسن بن محبوب في الفقيه في باب النوادر في كتاب النكاح (١٣)، وأبان بن عثمان في التهذيب في باب لحوق الأولاد بالاباء (١٤)،

-
- (١) الكافي ٣: ٥٢٢ / ١.
 - (٢) الكافي ٣: ٥٢٩ / ٧.
 - (٣) تهذيب الأحكام ٨: ١٢٩ / ٤٤٧.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٨: ٦٧ / ٢٢٠.
 - (٥) أصول الكافي ١: ٨١ / ٤.
 - (٦) أصول الكافي ١: ٨٢ / ٨.
 - (٧) أصول الكافي ١: ١٨٣ / ٦.
 - (٨) الكافي ٦: ١٠٢ / ٥.
 - (٩) الكافي ٣: ٢٨٧ / ٤.
 - (١٠) الكافي ٤: ٤٧٢ / ١.
 - (١١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٥١ / ٩٩٤.
 - (١٢) تهذيب الأحكام ٥: ٢٩٣ / ٣٢.
 - (١٣) الفقيه ٣: ٣٠٢ / ٢٨.
 - (١٤) تهذيب الأحكام ٨: ١٧٣ / ٢٦.

وفي باب عدد النساء (١)، وفي الكافي في باب المسترابة بالحبل (٢).
ومما يليهم من الأعاظم: ابن أذينة (٣)، وحرير (٤)، ويعقوب بن يزيد (٥)،
ومحمد بن سنان (٦)، وعلي بن إسماعيل الميثمي (٧)، وأحمد بن عائذ (٨)، ومحمد
ابن إسحاق بن عمار (٩)، ومحمد بن أبي حمزة (١٠).
هذا ومن لم يطمئن بوثاقته وجلالته بعد رواية هؤلاء عنه وهم شيوخ
الطائفة وعيون العصابة فليطلب لمرض قلبه دواء.

وفي مشتركات المولى محمد امين الكاظمي: ابن حكيم الذي ليس هو
الساباطي، عنه جعفر بن محمد ابنه والحسن بن محبوب (١١).. إلى آخر ما قال.
وفي رجال أبي علي بعد نقله قوله: الذي ليس هو الساباطي: لعل
الصواب أن يقول بدله الخثعمي، انتهى (١٢).

وقد ظهر مما مر ان ما ذكره هو الصواب فيا ليتة اقتصر في كتابه على نقل
الترجمة وما في تعليقه الأستاذ (١٣): ويترك كلمات نفسه التي خطؤها أكثر من

(١) تهذيب الأحكام ٨: ١٢٩ / ٤٥.

(٢) الكافي ٦: ١٠١ / ٣.

(٣) أصول الكافي ١: ٩٠ / ٦.

(٤) الفقيه ٤: ٨٨، من المشيخة، في طريقه إلى محمد بن حكيم.

(٥) الفقيه ٤: ٨٨، من المشيخة، في طريقه إلى محمد بن حكيم.

(٦) أصول الكافي ٢: ٣٣٠ / ١٤.

(٧) تهذيب الأحكام ١: ٣٧٤ / ١١٥٠.

(٨) تهذيب الأحكام ٨: ٦٨ / ٢٢٧.

(٩) تهذيب الأحكام ٦: ٤٨ / ١٠٦.

(١٠) تهذيب الأحكام ٨: ١٢٩ / ٤٤٥.

(١١) هداية المحدثين للكاظمي: ٢٣٥.

(١٢) منتهى المقال: ٢٧٤.

(١٣) أشار الوحيد في تعليقه على ترجمة محمد بن حكيم: ٢٩٤ إلى ما سيحى في ترجمة أخيه مرزم
بشأن الساباطي، ولكن تعليقه على ترجمة مرزم: ٣٣١ ممسوحة في نسختين بحوزة المؤسسة،
ولعل ما ذكره المصنف - رحمه الله - هو من ضمن الممسوح.

صوابها.

٢٧٨ ربح - وإلى محمد الحلبي: أبوه ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى بن المتوكل، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن محمد بن علي الحلبي (١).

رجال السند كلهم من الاجلاء.
وفي النجاشي: محمد بن علي بن أبي شعبة الحلبي أبو جعفر، وجه أصحابنا وفقههم، والثقة الذي لا يطعن عليه،... إلى آخره (٢).

٢٧٩ رعب - وإلى محمد بن حمران: أبوه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عنه.
وعن محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أيوب بن نوح وإبراهيم بن هاشم جميعا، عن صفوان بن يحيى وابن أبي عمير جميعا، عنه (٣).

السند الأول صحيح على الأصح والثاني بالاتفاق.
وفي الوسائل - بعد ذكر الطريقتين - أقول: وتقدم له طريق آخر مع جميل بن دراج، انتهى (٤).
وهو صريح في اتحاده مع ما تقدم في (سد) (٥) في الطريق إلى جميل ومحمد

(١) الفقيه ٤: ١٣، من المشيخة.

(٢) رجال النجاشي ٣٢٥ / ٨٨٥.

(٣) الفقيه ٤: ٨٩، من المشيخة.

(٤) وسائل الشيعة ١٩: ٤١٠ / ٢٧٤، وانظر الفقيه ٤: ١٧، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ٦٤.

ابن حمران الذي استظهرنا وفاقا لجماعة انه النهدي الثقة، فيكون لهما كتاب مشترك، ولكل واحد منهما كتاب مفرد، فذكره أولا لا يدل على أن هذا غيره، ويحتمل كونه محمد بن حمران بن أعين ابن أخي زرارة.

قال السيد الكاظمي في العدة: واما ابن حمران فتلاثة: ابن أعين الشيباني ابن أخي زرارة، وأبو جعفر النهدي، وهما ثقتان لاندرج الأول في الجماعة الذين قيل فيهم: وهؤلاء كلهم ثقات، ونصهم بالتوثيق في خصوص الثاني، ولكل كتاب يروى عنه ويؤخذ منه، والثالث الفهري، وهذا لم يذكر بشئ لكن الظاهر أن المراد هنا أحد الأولين، فان الظاهر من رواية العلماء الاجلاء إنما هو الاخذ عن أهل الكتب، بل الظاهر هو الأول لوقوع ابن أبي عمير في الطرق الثلاثة، هو ممن يروي عن الأول، انتهى (١).

والفاضل النحرير صاحب جامع الرواة استظهر اتحاد النهدي والشيباني بعد نقل ما في النجاشي في ترجمة النهدي وقوله: له كتاب، أخبرنا أحمد بن محمد قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا علي بن الحسين (٢) قال: حدثنا علي بن أسباط بن سالم في دهليزه يوم الأربعاء لأربع ليال خلون من شعبان سنة ثلاثين ومائتين قال: حدثنا محمد بن حمران: ولهذا الكتاب رواية كثيرة (٣). قال رحمه الله: أقول: رواية علي بن أسباط الذي عدوه من رواية محمد ابن حمران النهدي عن زرارة، ورواية محمد بن زياد الذي هو ابن أبي عمير الذي

(١) عدة الكاظمي: ١٦٤.

(٢) الأصل موافق لمصدر، وفي رجال النجاشي ٣٥٩ / ٩٦٥: الحسن. ولعله هو الصحيح، والمراد به علي بن الحسن بن فضال الذي روى عن علي بن أسباط كثيرا وروى عنه أحمد بن محمد بن سعيد أيضا. ولمزيد الفائدة انظر معجم رجال الحديث ٢: ٦٤٩ - ٦٥٠ و ١١: ٥٠٣ - ٥٢٠.

(٣) رجال النجاشي ٣٥٩ / ٩٦٥.

عدوه من رواة محمد بن حمران بن أعين عن زرارة كثيرا، والقرائن الآتية الذي تظهر بأدنى تأمل، وكون محمد بن حمران النهدي ومحمد بن حمران بن أعين كوفيين يشعر باتحادهما والله أعلم، انتهى (١).

قلت: ويشير إلى الاتحاد أن النجاشي ذكر النهدي لا غير، والفهرست (٢) ابن اعن لا غير مع أنه ممن أكثروا من الرواية عنه، فإن كان المتكرر في الأسانيد الأول يستبعد من الشيخ عدم ذكره، وإن كان الثاني يستبعد من النجاشي اهماله مع أنه من بيت جليل معروف.

ومما يشير إليه أيضا عدم ذكر مميز له في تلك الأسانيد الكثيرة مع أن جل من روى عنه من الأعاظم، فقد روى عنه: أحمد بن محمد بن أبي نصر في الكافي في باب النوادر بعد باب جوامع التوحيد (٣)، وفي الفقيه في باب غسل الجمعة (٤).

ويروي عنه أيضا بواسطة محمد بن سماعة (٥)، وابن أبي عمير (٦)، وصفوان (٧) كما مر ما وفي أسانيد كثيرة.

ويونس بن عبد الرحمن في التهذيب في باب أن النساء لا يرثن من العقار شيئا (٨)، وفي باب القود بين النساء والرجال (٩)، وفي باب البيئات (١٠) وغيرها.

(١) جامع الرواة ٢: ١٠٥ / ٧٣٨.

(٢) فهرست الشيخ ١٤٨ / ٦٢٦.

(٣) أصول الكافي ١: ١١٢ / ٧.

(٤) الفقيه ١: ٦٢ / ٨.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ٢٠٣ / ٥٩٠.

(٦) تهذيب الأحكام ٩: ٦٨ / ٢٨٩.

(٧) الفقيه ٤: ٨٩، من المشيخة، وقد تقدم قبل قليل.

(٨) تهذيب الأحكام ٩: ٢٩٨ / ٢٦.

(٩) تهذيب الأحكام ١٠: ١٩٧ / ٨١.

(١٠) تهذيب الأحكام ٦: ٢٥١ / ٥١.

وأبان بن عثمان (١)، وعلي بن أسباط (٢)، وعبد الرحمن بن أبي نجران (٣)،
وأحمد بن محمد بن عيسى (١)، والحسن بن علي بن الوشاء (٥)، والحسين بن
سعيد (٦)، وسيف بن عميرة (٧)، وإبراهيم بن محمد (٨)، ومع ذلك كله ففي
النفس شيء، فإن ما في النجاشي (٩): نهدي، وابن اعن شيباني، إلا أن يكون
نهد شعبة من قبيلة شيبان أو نزل ابن أعين فيهم فنسب إليهم والله العالم.
٢٨٠ رف - وإلى محمد بن خالد البرقي: محمد بن الحسن رضي
الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عنه (١٠).

أثبتنا في (لب) (١١) وثيقة محمد بن خالد، فالخبر صحيح.
٢٨١ رفا - وإلى محمد بن خالد القسري: جعفر بن محمد بن
مسرور، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمه عبد الله بن عامر، عن

-
- (١) تهذيب الأحكام ٧: ٣٧ / ١٥٧.
(٢) رجال النجاشي ٣٥٩ / ٩٦٥.
(٣) فهرست الشيخ ١٤٨ / ٦٢٦.
(٤) أصول الكافي ١: ٦٦ / ١.
(٥) تهذيب الأحكام ٦: ١٣٩ / ٢٣٣.
(٦) تهذيب الأحكام ٦: ٢٦٦ / ٧١١، وفيه: الحسين بن سعيد، عن جميل بن دراج وابن
حمران، والظاهر: انه يروي عنه بالواسطة، لورد هذا السند في نسخة قديمة من التهذيب
- كما في معجم رجال الحديث ٥: ٢٤٩ - هكذا: الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن
جميل بن دراج وابن حمران، وهو الصحيح لموافقه ما في الكافي ٧: ٣٩٠ / ١ والاستبصار ٣:
٢٦ / ٨٢، فلاحظ.
(٧) أصول الكافي ١: ٣٨٧ / ٦.
(٨) الكافي ٨: ٢٧٥ / ٤١٦، من الروضة.
(٩) رجال النجاشي ٣٥٩ / ٩٦٥.
(١٠) الفقيه ٤: ٦٨، من المشيخة.
(١١) تقدم برقم: ٣٢.

حفصة (١)، عن محمد بن خالد بن عبد الله البجلي القسري، وهو كوفي عربي (٢)

مر حال الثلاثة الأول في (له) (٣) وحفصة (٤) مجهول غير مذكور في رجال الخاصة وفيما عندنا من العامة.

ومحمد بن خالد مذكور في أصحاب الصادق (عليه السلام) من رجال الشيخ، وقال: انه ولي المدينة (٥)، يروي عنه حماد بن عثمان كما في التهذيب في باب الأذان والإقامة من أبواب الزيادات (٦)، وفي باب العمل في ليلة الجمعة ويومها من أبواب الزيادات (٧).

وفي الكافي في باب حد الصبيان في السرقة: حميد بن زياد، عن عبيد الله ابن احمد النهيكي، عن ابن أبي عمير، عن عدة من أصحابنا، عن محمد بن خالد القسري قال: كنت على المدينة فاتيت بسلام قد سرق، فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) عنه فقال: سله حيث سرق كان يعلم أن عليه في السرقة عقوبة؟ فان قال: نعم، قيل له: اي شئ تلك العقوبة؟ فإن لم يعلم أن عليه في السرقة قطعاً فحل عنه، قال: فأخذت الغلام فسألته وقلت له: أكنت تعلم أن في السرقة عقوبة؟ قال: نعم، قلت: اي شئ هو؟ قال:

(١) في الأصل: خفقة، وما أثبتناه بين معقوفين من المصدر وروضة المتقين ١٤ : ٢٤٣ ومعجم رجال الحديث ٢٣ : ١٨٧ / ١٥٦١٠.

(٢) الفقيه ٤ : ٧٥، من المشيخة.

(٣) تقدم برقم: ٣٥.

(٤) في الأصل: خفقة، ونبها عليها أنفاً، فلاحظ.

(٥) رجال الشيخ ٢٨٦ / ٩٤.

(٦) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٨٤ / ٣٩.

(٧) تهذيب الأحكام ٣ : ٢٤٤ / ٤٣.

الضرب، فخلت عنه (١).
وفي الجعفریات (٢) ودعائم الاسلام واللفظ للأخير، بالاسناد عن جعفر
ابن محمد (عليهما السلام): أنه حضر يوماً عند محمد بن خالد أمير المدينة فشكا
إليه محمد وجعا يجده في جوفه، فقال: حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن
علي (عليه السلام) أن رجلاً شكاً إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) وجعا
يجده في جوفه، فقال: خذ شربة غسل والحق فيه ثلاث حبات شونيز (٣) أو خمسا
أو سبعا، فاشربه تبرأ بإذن الله، ففعل فبرأ ذلك الرجل، فخذ ذلك أنت،
فاعترض عليه رجل من أهل المدينة كان حاضراً فقال: يا أبا عبد الله، قد بلغنا
هذا وفعلناه فلم ينفعنا، فغضب أبو عبد الله (عليه السلام) وقال: إنما ينفع
الله بهذا أهل الايمان به والتصديق برسوله، ولا ينتفع به أهل النفاق ومن اخذه
على غير تصديق منه لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، فأطرق الرجل (٤).
وفي الكافي في الصحيح: عن مرة مولى محمد بن خالد، قال: صاح أهل المدينة
إلى محمد بن خالد في الاستسقاء فقال لي: انطلق إلى أبي عبد الله (عليه
السلام) فسله: ما رأيك فان هؤلاء قد صاحوا إلي؟ فأتته (عليه السلام)،
فقلت له، فقال لي: قل له فليخرج، قلت: متى يخرج جعلت فداك؟ قال:
يوم الاثنين، قلت: كيف يصنع؟ قال: يخرج المنبر ثم يخرج يمشي - إلى أن
قال - قال: ففعل، فلما رجعنا جاء المطر قالوا: هذا من تعليم جعفر.

(١) الكافي ٧: ٢٣٣ / ١١.

(٢) الجعفریات: ٢٤٤.

(٣) شونيز، وشينيز: أصله فارسي ويعني: الحبة السوداء، انظر لسان العرب: شنز.

(٤) دعائم الاسلام ٢: ١٣٥ / ٤٧٥.

وفي رواية يونس: فما رجعنا حتى أهمتنا (١) أنفسنا (٢).
وفي التهذيب في الصحيح: عن حماد السراج، قال: أرسلني محمد بن خالد إلى أبي عبد الله (عليه السلام) أقول له: إن الناس قد أكثروا علي في الاستسقاء فما رأيت في الخروج غدا؟ فقلت ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام)، فقال لي: قل له: ليس الاستسقاء هكذا، قل له يخرج فيخطب الناس ويأمرهم بالصيام اليوم وغدا، ويخرج بهم يوم الثالث وهم صيام، قال: فأتيت محمدا فأخبرته بمقالة أبي عبد الله (عليه السلام)، فجاء فخطب فامرهم بالصيام كما قال أبو عبد الله (عليه السلام)، فلما كان في اليوم الثالث أرسل إليه: ما رأيك في الخروج؟

قال: وفي غير هذه الرواية أنه امره ان يخرج يوم الاثنين فيستسقي (٣).
ومن جميع ذلك يستكشف حال محمد وتشيعه، وانقطاعه إليه (عليه السلام)، وتسليمه له، وشفقته عليه، وعدم كتمه مسائل الدين منه، مضافا إلى رواية حماد عنه، وابن أبي عمير، عن عدة من أصحابنا، وعد الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة، ومن هنا قال الشارح: فالخبر قوي (٤).
٢٨٢ رfb - وإلى محمد بن سنان - فيما كتب من جواب مسائله في العلل - : علي بن أحمد بن موسى الدقاق ومحمد بن أحمد السناني والحسن ابن محمد بن إبراهيم بن محمد بن هشام المكتب رضي الله عنهم، قالوا: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البرمكي، عن علي

(١) أهمتنا أنفسنا: قال في الوافي ٥ : ١٣٥٠ / ٨٣٥٦ : لعل المراد به، انه ما كان لنا هم الا هم أنفسنا ان تبتل ثيابنا بالمطر، فيكون كناية عن سرعة الأمطار.
(٢) الكافي ٣ : ٤٦٢ / ١ .
(٣) تهذيب الأحكام ٣ : ٣٤٨ / ٣٢٠ .
(٤) روضة المتقين ١٤ : ٢٤٣ .

ابن العباس، قال: حدثنا القاسم بن الربيع الصحاف، عن محمد بن سنان، عن الرضا (عليه السلام) (١).

مر ما يتعلق بالخمسة (٢) وصحة السند من جهتهم، واما علي فضعيف في النجاشي، وقال: لا يعبأ بما رواه (٣)، مع أنه يروي عنه أبو عبد الله بن جعفر العلوي رأس المدري - قال فيه النجاشي: كان وجها في أصحابنا، وفقها وأوثق الناس في حديثه (٤) - كما في الكافي والتهديب في باب فضل الجهاد (٥) (٦). وعلي بن محمد من مشايخ ثقة الاسلام، والبرمكي والقاسم. ضعفه العلامة بالعلو في الخلاصة (٧)، والظاهر كما في التعليقة (٨) أنه اخذه من الغضائري الذي لا اعتناء بتضعيفاته خصوصا إذا كان السبب هو الغلو، وهو أحد رواة الرسالة الطويلة التي أخرجها ثقة الاسلام في أول الروضة لأبي عبد الله (عليه السلام) (٩)، وكان الأصحاب يضعونها في مساجد بيوتهم، وإذا فرغوا من الصلاة نظروا فيها، ولا يروونها الا السالم من الغلو والارتفاع، كما لا يخفى على من تأمل فيها. وفي رسالة أبي غالب الزراري في ذكر فهرست كتبه، ورسالة صباح

-
- (١) الفقيه ٤: ١٥، من المشيخة، وفيه: والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب، وهو الصحيح، وذكره في طريقه إلى محمد بن جعفر الأسدي ٤: ٧٦، وفيه: المؤدب بدل المكتب، ومر أيضا في هذه الفائدة، فراجع.
(٢) تقدم في الطريق رقم: ٣٦.
(٣) رجال النجاشي ٢٥٥ / ٦٦٨، وفيه التضعيف فقط دون العبارة المذكورة، فلاحظ.
(٤) رجال النجاشي ١٢٠ / ٣٠٦.
(٥) الكافي ٥: ٤ / ٦.
(٦) تهذيب الأحكام ٦: ١٢٣ / ١١.
(٧) رجال العلامة ٢٤٨ / ٨.
(٨) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ٢٦٣.
(٩) الكافي ٨: ٢ / ١.

المدائني حدثني بها أبو العباس الرزاز، عن القاسم بن الربيع الصحاف، عن محمد بن سنان، عن صباح المدائني (١).
ويظهر منه اعتماده عليه، وكيف كان فيؤيد هذا السند ويعضده وجوه:
أ - اعتماد الصدوق عليه في كتابه علل الشرايع وغيره (٢).
ب - عده في المقام من الكتب المعتمدة (٣).
ج - ان النجاشي يروي كتب محمد بن سنان عن جماعة من شيوخنا، عن أبي غالب أحمد بن محمد - يعني الزراري - عن عم (٤) أبيه علي بن سليمان، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عنه (٥).
والطريق صحيح، وبظهر هذا السند من رسالة أبي غالب أيضا (٦).
د - ما في الفهرست: وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها، وله كتاب النوادر، وجميع ما رواه الا ما كان فيها من تخليط أو غلو، أخبرنا جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه ومحمد بن الحسن جميعا، عن سعد بن

(١) تاريخ آل زرارة ٦٠ / ٣٨، وفي هامشه ترجيح كونه مياح المدائني، وهو الصحيح الموافق للنسخة المحققة بعنوان: رسالة أبي غالب الزراري ١٦٨ / ٤٢ والمطابق للنجاشي ٤٢٤ / ١١٤٠ وقد ضبطه العلامة في رجاله ٢٦١ / ١٤ وكذا ابن داود ٢٨٢ / ٥٣٠ (بالياء المنقطه تحتها نقطتين بعد الميم المفتوحة والحاء أخيرا)، فلاحظ.

(٢) علل الشرائع ٢٥٠ / ٧، ٥٠٩ / ١.

(٣) الظاهر: ان هذا استظهار منه قدس سره لما ذكره الصدوق في مقدمة الفقيه ١: ٣ وإن لم يصرح باسم الكتاب وصاحبه، وقد مر مثله وعلقنا عليه في هامشه هناك، فراجع.

(٤) ما أنبتاه بين معقوفتين من المصدر، وهو الصحيح لموافقته قول الزراري في رسالته ١٧٣ / ٧٠ - في بيان طريقه إلى كتاب الزكاة لحماة بن عيسى - : حدثني به عم أبي علي بن سليمان.

(٥) رجال النجاشي ٣٢٨ / ٨٨٨.

(٦) رسالة أبي غالب الزراري: ٦٧ - ٦٨، وفيها: حدثني به جدي أبو طاهر محمد بن سليمان، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان.

عبد الله والحميري ومحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين وأحمد بن محمد، عن محمد بن سنان (١).

وهذا السند المنشعب إلى أسانيد متعددة في أعلى درجة الصحة وليس في كتاب علله غلو ولا تخليط.

ورواه أيضا عنه (٢)، عن محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن أبي القاسم عمه، عن محمد بن علي الصيرفي، عنه (٣).

فانقدح صحة نسبة الكتاب إلى محمد الذي أوضحنا وثاقته بل جلالته في (كو) (٤)، فالخبر صحيح.

٢٨٣ رفق - وإلى محمد بن سنان: محمد بن علي ماجيلويه رحمه الله، عن محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عنه.

وأبوه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عنه (٥).

السند الثاني صحيح على الأصح فلا يضر ضعف الأول بمحمد بن علي مع أنه قد علم من الفهرست ان له أسانيد صحيحة إليه (٦).

٢٨٤ رقد - وإلى محمد بن سهل: أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله

عنهما، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سهل بن اليسع الأشعري (٧).

(١) فهرست الشيخ ١٤٣ / ٦١٩.

(٢) الضمير في (عنه) يعود إلى الشيخ الصدوق، كما صرح به في المصدر، فلاحظ.

(٣) فهرست الشيخ ١٤٢ / ٦١٩.

(٤) تقدم في هذه الفائدة برقم: ٢٦.

(٥) الفقيه ٤: ١٠٥، من المشيخة.

(٦) فهرست الشيخ ١٤٣ / ٦١٩.

(٧) الفقيه ٤: ١٠٩، من المشيخة.

السند صحيح، وفي النجاشي: محمد بن سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري القمي، روى عن الرضا وأبي جعفر (عليهما السلام)، له كتاب يرويه جماعة (١).
 وظهره اعتبار كتابه، بل كونه من الأصول كما أشرنا إليه، وذكره في الفهرست أيضا مع كتابه وطريقه إليه (٢).
 ويشير إلى وثاقته مضافا إلى ما ذكر رواية الأجلة عنه وفيهم: حماد بن عيسى من أصحاب الاجماع، كما في التهذيب في باب صفة الاحرام (٣)، وأحمد ابن محمد بن عيسى كثيرا (٤)، وأبوه (٥)، ومحمد بن علي بن محبوب (٦)، وموسى ابن القاسم (٧)، فالخبر حسن كالصحيح.
 ٢٨٥ رفه - وإلى محمد بن عبد الجبار: أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله والحميري ومحمد بن يحيى العطار وأحمد ابن إدريس جميعا؟ عن محمد بن عبد الجبار - وهو محمد بن أبي الصهبان - (٨).
 رجال السند ومحمد كلهم من اجلاء الثقة، فالخبر صحيح.
 ٢٨٦ رفو - وإلى محمد بن عبد الله بن مهران: محمد بن موسى بن المتوكل، عن علي بن الحسن السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عنه (٩).

(١) رجال النجاشي ٣٦٧ / ٩٩٦، وما بين معقوفتين منه.

(٢) فهرست الشيخ ١٤٧ / ٦٢٠.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ٩٢ / ١١٠.

(٤) الفقيه ٤: ١١٠، من المشيخة.

(٥) رجال النجاشي ٣٦٧ / ٩٩٦.

(٦) تهذيب الأحكام ٣: ٢١١ / ٥١١.

(٧) تهذيب الأحكام ٥: ٤ / ٥.

(٨) الفقيه ٤: ٧٧، من المشيخة.

(٩) الفقيه ٤: ١٠٦، من المشيخة.

مر اعتبار السند غير مرة الا ان محمد ضعيف مذموم جدا، وفي النجاشي: له كتاب النوادر وهو أقرب كتبه إلى الحق (١). قال الشارح: والظاهر أن المصنف وغيره يروون عنه هذا الكتاب لما كان موافقا للحق، انتهى (٢).

٢٨٧ م رفز - وإلى محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه: أبوه ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى بن المتوكل، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه (٣). وهو وكيل الناحية في خمسين سنة، الذي ظهر على يديه من طرف المأمول المنتظر صلوات الله عليه معاجز كثيرة ولما سأل أبو علي أحمد بن إسحاق عن أبي محمد (عليه السلام) فقال: من أعامل؟ وعن أخذ؟ وقول من اقبل؟ فقال (عليه السلام): للعمري وابنه ثقتان، فما أديا إليك عني فعني يؤديان، وما قال لك فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعهما فإنهما الثقتان المأمونان. ومناقبه وفضائله أشهر من أن تذكر توفي آخر جمادي الأولى سنة ٣٠٥ (٤).

٢٨٨ ر فح - وإلى محمد بن عذافر: أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله والحميري جميعا، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمد بن عذافر الصيرفي (٥).

(١) رجال النجاشي ٣٥٠ / ٩٤٢، وما أثبتناه بين معقوفتين منه.

(٢) روضة المتقين ١٤ : ٢٤٥.

(٣) الفقيه ٤ : ١٢٢، من المشيخة.

(٤) انظر كتاب الغيبة للشيخ: ٢١٨ وما بعدها، ورجال العلامة ١٤٩ / ٥٧.

(٥) الفقيه ٤ : ١٢٢، من المشيخة.

رجال السند كلهم من الاجلاء، وابن عذافر بالعين المهملة المضمومة والذال المعجمة والراء المهملة ابن عيسى بن أفلح الخزاعي الصيرفي المدايني، ثقة في النجاشي (٩)، والخلاصة (٢)، ورجال الشيخ في أصحاب الصادق والكاظم والرضا (٣) (عليهم السلام)، وعمر (٩٣) (٤)، وأبوه وعمه عمر بن عيسى أيضا من الرواة، فالخبر وصحيح بالاتفاق.

٢٨٩ رفق - وإلى محمد بن علي بن محبوب: أبوه ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى بن المتوكل وأحمد بن محمد بن يحيى العطار ومحمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنهم؟ عن محمد بن يحيى العطار، عنه. وأبوه والحسين بن أحمد بن إدريس رضي الله عنهما، عن أحمد بن إدريس، عنه (٥).

السندان اللذان ينشعب عنهما أسانيد كثيرة صحيحان؟ وفي النجاشي: محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي، أبو جعفر شيخ القميين في زمانه، ثقة عين، فقيه صحيح المذهب، انتهى (٦). ويروي عنه أيضا علي بن الحسن بن فضال كثيرا (٧) وابن بطة (٨).

(١) رجال النجاشي ٣٥٩ / ٩٦٦.

(٢) رجال العلامة ١٣٨ / ٩.

(٣) رجال الشيخ ٢٩٧ / ٢٧١ و ٣٥٩ / ١٤، ولم يرد ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام، وكذا الحال في رجال البرقي: ٢٠ و ٤٩، ولكنه عقر إلى أيامه عليه السلام كما في النجاشي ٣٦٠ / ٩٦٦، فلاحظ.

(٤) انظر رجال النجاشي ٣٥٩ / ٩٦٦.

(٥) الفقيه ٤: ١٠٥، من المشيخة.

(٦) رجال النجاشي ٣٤٩ / ٩٤٠.

(٧) فهرست الشيخ ١٤٥ / ٦١٣.

(٨) تهذيب الأحكام ١: ٣٩١ / ١٢٠٤.

٢٩٠ رص - وإلى محمد بن عمرو بن أبي المقدام: أحمد بن زياد
ابن جعفر الهمداني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن سنان،
عنه (١).

السند صحيح على الأصح بما مر في (يا) (٢) و (يد) (٣) و (كو) (٤)، ولكن
محمد بن عمرو غير مذكور في الرجال بل في أسانيد أحاديث الكتب الأربعة
على ما يظهر من الجامع (٥)، وحيث عد الصدوق كتابه من الكتب
المعتمدة (٦)، فالخبر قوي وفاقا للشارح (٧).

٢٩١ رصا - وإلى محمد بن عمران العجلي: محمد بن علي
ماجيلويه، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه،
عن محمد بن أبي عمير، عنه (٨).

السند صحيح بما مر في (لب) (٩) وغيره، ورواية ابن أبي عمير عن العجلي
من امارات وثاقته، فلا يضر عدم مذكوريته الا في أصحاب الصادق (عليه
السلام) من رجال الشيخ (٩٠)، فالخبر صحيح أو في حكمه.

٢٩٢ رصب - وإلى محمد بن عيسى: أبوه، عن سعد بن عبد الله،

(١) الفقيه ٤: ١٠٤، من المشيخة.

(٢) تقدم برقم: ١١.

(٣) تقدم برقم: ١٤.

(٤) تقدم برقم: ٢٦.

(٥) جامع الرواة ٢: ١٦١.

(٦) الفقيه ١: ٣، من المقدمة، ولم يصرح به وإنما قاله اجمالا، فلاحظ.

(٧) روضة المتقين ١٤: ٢٤٨.

(٨) الفقيه ٤: ٩٣، من المشيخة.

(٩) تقدم برقم: ٣٢.

(١٠) رجال الشيخ ٣٢٢ / ٦٧٧.

عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني.
وعن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عنه (١).
أوضحنا وثيقة ابن عيسى في (لا) (٢) فالخبر صحيح.
٢٩٣ رصغ - وإلى محمد بن الفيض التيمي: أبوه، عن أحمد بن
إدريس، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن داود بن إسحاق الحذاء، عنه.
وجعفر بن محمد بن مسرور، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمه
عبد الله بن عامر، عن محمد بن أبي عمير، عنه (٣).
السند الأول ضعيف بدوود الغير المذكور الا هنا، وفي جملة من
الأسانيد، ويظهر منها أن كنيته أبو سليمان، والسند الثاني صحيح بما مر في
(له) (٤).

واعلم أن الصدوق ذكر في أواسط المشيخة: وما كان فيه عن محمد بن
الفيض التيمي فقد رويته عن أبي رضي الله عنه (٥)، وذكر السند الأول.
وقال - في قريب من أواخره -: أو ما كان فيه عن محمد بن الفيض فقد
رويته عن جعفر بن محمد (٦)، وذكر السند الثاني.
فزعم صاحب الوسائل اتحادهما فذكر واحدا وجعل الطريقتين له (٧)،
واتبعناه لأننا شرحنا المشيخة على ترتيبه، وصاحب الوافي (٨) وجامع الرواة (٩)

-
- (١) الفقيه ٤ : ٩٢، من المشيخة.
(٢) تقدم برقم: ٣١.
(٣) الفقيه ٤ : ٨٤، من المشيخة.
(٤) تقدم برقم: ٣٥.
(٥) الفقيه ٤ : ٨٤، من المشيخة.
(٦) الفقيه ٤ : ١٠٧، من المشيخة.
(٧) وسائل الشيعة ١٩ : ٤١٤ / ٢٨٩.
(٨) الوافي ٣ : ١٤٨، من الخاتمة.
(٩) جامع الرواة ٢ : ١٧٥ - ١٧٦.

والعدة (١) زعموا أن الأخير غير الأول.
والشارح - بعد ذكر الأخير منفردا - قال: يمكن أن يكون ما تقدم ووقع
التكرار سهوا، وأن يكون محمد بن الفيض المختار الكوفي الجعفي من أصحاب
الصادق (عليه السلام) في رجال الشيخ (٢)، وأن يكون محمد بن الفيض بن
مالك المدائني مولى عمر بن الخطاب، من أصحاب الرضا (عليه السلام) في
رجال الشيخ (٣)، وإن كان بعيدا.
وعلى أي حال فهو مجهول لكن كتابه معتمد، ويمكن الحكم بصحته
لصحته ظاهرا عن محمد بن أبي عمير (٤)، وأن يكون حسنا لجعفر بن محمد بن
مسرور فإنه من مشايخ الصدوق ولا يذكره إلا مع قوله (رضي الله عنه)، وعلى
المشهور قوي كالصحيح، انتهى (٥).
قلت: بل على المشهور في حكم الصحيح، والأصح وثاقته لرواية ابن
أبي عمير عنه، ورواية داود عن الآخر.
٢٩٤ رصد - وإلى محمد بن القاسم الاسترآبادي مشافهة من غير
واسطة (٦).
وهو الراوي له التفسير المنسوب إلى الإمام أبي محمد العسكري
(عليه السلام)، الذي أكثر من النقل عنه في أغلب كتبه الموجودة عندنا:

-
- (١) العدة للكاظمي: ١٦٥.
(٢) رجال الشيخ ٣٢٢ / ٦٧١.
(٣) رجال الشيخ ٣٩٣ / ٨١.
(٤) أي: يمكن الحكم بصحته لاعتماد ابن أبي عمير عليه في روايته كما هو في طريق الصدوق
إليه ظاهرا.
أقول: لو كانت (عند) مكان (عن) لوضح المعنى.
(٥) روضة المتقين ١٤: ٢٤٩ - ٢٥٠.
(٦) الفقيه ٤: ١٠٠، من المشيخة.

كالفقيه (١) والأمالي (٢) والعلل (٣) وغيرها، واعتمد على ما فيه، كما لا يخفى على من راجع مؤلفاته، وتبعه على ذلك أساطين المذهب وسدنة الاخبار. فمنهم أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب قال في أول كتابه الموسوم بالاحتجاج: ولا تأتي في أكثر ما نوره من الاخبار بإسناده، إما لوجود الاجماع عليه، أو موافقته لما دلت العقول عليه، أو لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤلف، إلا ما أوردته عن أبي محمد الحسن بن علي العسكري (عليهما السلام)، فإنه ليس في الاشتهار على حد ما سواه، وإن كان مشتملا على مثل ما قدمناه، فلأجل ذلك ذكرت اسناده في أول جزء من ذلك حون غيره، لان جميع ما رويت عنه (عليه السلام) إنما رويته باسناد واحد من جملة الاخبار التي ذكرها (عليه السلام) في تفسيره (٤).

ومنهم قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي، فإنه اخرج في خرائجه من التفسير والمذكور جملة وافرة (٥).

ومنهم رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب، فإنه نسب التفسير المذكور إليه (عليه السلام) جزما، ونقل عنه في مناقبه في مواضع عديدة: منها في باب معاجز النبي (صلى الله عليه وآله) في فصل فيه نطق الجمادات قال: تفسير الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، في قوله تعالى: * (ثم قست قلوبكم) * (٦) قالت اليهود، إلى اخر ما في التفسير (٧).

(١) الفقيه ٢: ٢١١ / ٩٦٧.

(٢) أمالي الصدوق ٣٦٧ / ٣.

(٣) علل الشرائع: ٤١٦.

(٤) الاحتجاج ١: ١٦.

(٥) الخرائج والجرائج ٢: ٥١٩ / ٢٨.

(٦) البقرة: ٢: ٧٤.

(٧) المناقب ١: ٩٢.

بل قال في معالم العلماء: الحسن بن خالد البرقي أخو محمد بن خالد، من كتبه تفسير العسكري من إملاء الإمام (عليه السلام) مائة وعشرين مجلدا، انتهى (١).

ويظهر منه أمران:

الأول: أن سند التفسير ليس منحصرا في الاسترآبادي شيخ الصدوق، بل يرويه الحسن بن خالد الثقة في النجاشي (٢) والخلاصة (٣)، صاحب الكتب في الفهرست التي يرويها عنه ابن أخيه أحمد بن محمد البرقي، الذي للمشايع إليه طرق صحيحة (٤).

الثاني: أن التفسير كبير تام غير مقصور على الموجود، الذي فيه تفسير سورة الفاتحة وبعض سورة البقرة.

ومنهم المحقق الثاني علي بن عبد العالي الكركي فإنه قال في اجازته لصفي الدين الحلبي - بعد ذكر جملة من طرقه وأسانيده العالية - ما لفظه: وأعلى من الجميع بالاسناد إلى العلامة جمال الدين أحمد بن فهد، عن السيد العالم النسابة تاج الدين محمد بن معية، عن السيد العالم علي بن عبد الحميد بن فخار الحسيني، عن والله السيد عبد الحميد، عن السيد الفقيه مجد الدين أبي القاسم علي بن العريضي، عن الشيخ السعيد رشيد الدين أبي جعفر محمد بن شهر آشوب المازندراني، (عن) (٥) السيد العالم ذي الفقار محمد بن معد (٦)

(١) معالم العلماء ٣٤ / ١٨٩.

(٢) رجال النجاشي ٦١ / ١٣٩.

(٣) رجال العلامة ٣ / ٤٣٧.

(٤) انظر فهرست الشيخ ٤٩ / ١٦٧.

(٥) كذا: في الأصل والمصدر، وهو لا يتفق وقوله - الآتي - : كلاهما، فالعطف أولى ظاهرا.

(٦) في الأصل معبد - بالباء الموحدة - وهو اشتباه أو من سهو الناسخ، وما أثبتناه من المصدر وأمل الامل ٢: ٣٠٧ / ٩٢٩ فلاحظ.

الشيخ والغضائري روياه عنه (عليه السلام) بالسند المذكور، فيكون معتبرا عندهما وإلا لاستثياه عن مروياتهما، كما لا يخفى على من عرف طريقة المشايخ.

ومنهم فخر الفقهاء الشهيد الثاني فإنه ينقل عنه معتمدا عليه قال في المنية: فصل: ومن تفسير العسكري (عليه السلام) في قوله تعالى: * (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله - إلى قوله - واليتامى) * (١) قال الإمام (عليه السلام)

: اما قوله * (واليتامى) *، ونقل عنه أوراها (٢).

وقال في آخر اجازته الكبيرة للشيخ حسين بن عبد الصمد: ولو حاولنا ذكر طريق إلى كل من بلغنا من المصنفين والمؤلفين لطال الخطب، والله تعالى ولي التوفيق، ولنذكر طريقا واحدا هو أعلى ما اشتملت عليه هذه الطرق إلى مولانا وسيدنا وسيد الكائنات رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ويعلم منه أيضا مفصلا أعلى ما عندنا من السند إلى كتب الحديث كالتهديب والاستبصار والفقية والمدنية والكافي وغيرهما، أخبرنا شيخنا - وساق أسانيد عالية إلى السيد فخار - عن شاذان بن جبرئيل، عن جعفر الدورستاني، عن المفيد، عن الصدوق أبي جعفر محمد بن بابويه قال: حدثنا محمد بن القاسم الجرجاني، وساق مثل ما مر عن المحقق الكركي (٣).

وقال التقي الشارح: وما كان عن محمد بن القاسم، وقيل: ابن أبي القاسم كما يذكره الصدوق هكذا: المفسر الاسترآبادي، واعتمد عليه الصدوق وكان شيخه، وما ذكره الغضائري باطل وتوهم، أن مثل هذا التفسير لا يليق

(١) البقرة: ٢: ٨٣.

(٢) منية المرید: ١١٤.

(٣) بحار الأنوار ١٠٨: ١٦٩ - ١٧٠.

بالامام ومن كان مرتبطا بكلام الأئمة (عليهم السلام) يعلم أنه كلامهم، واعتمد عليه شيخنا الشهيد الثاني ونقل عنه اخبارا كثيرة في كتبه، واعتماد التلميذ الذي كان مثل الصدوق، يكفي عفى الله عنا وعنهم (١). وقال ولده العلامة في البحار: كتاب تفسير الامام من الكتب المعروفة، واعتمد الصدوق عليه، واخذ منه، وإن طعن فيه بعض المحدثين، ولكن الصدوق اعرف وأقرب عهدا ممن طعن فيه، وقد روى عنه أكثر العلماء من غير غمز فيه (٢).

ثم قال في الفصل الخامس: ولنذكر ما وجدناه في مفتتح تفسير الإمام العسكري صلوات الله عليه، قال الشيخ أبو الفضل شاذان بن جبرئيل بن إسماعيل القمي أدام الله تعالى تأييده: حدثنا السيد محمد بن سراهنك الحسيني الجرجاني (٣)، عن السيد أبي جعفر مهدي بن حارث الحسيني المرعشي، عن الشيخ الصدوق أبي عبد الله جعفر بن محمد الدوريسي، عن أبيه، عن الشيخ الفقيه أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي رحمه الله، قال: أخبرنا أبو الحسن محمد بن القاسم الاسترآبادي (١).

وساق ما هو الموجود في صدر التفسير ثم قال: أقول: وفي بعض النسخ في أول السند هكذا: قال محمد بن علي بن محمد بن جعفر بن الدقاق: حدثني الشيخان الفقيهان أبو الحسن محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان وأبو محمد جعفر بن أحمد بن علي القمي رحمهما الله قالوا: حدثنا الشيخ الفقيه

(١) روضة المتقين ١٤ : ٢٥٠.

(٢) بحار الأنوار ١ : ٢٨.

(٣) في المصدر: شراحتك الحسيني الجرجاني، وفي مقدمة التفسير: الحسيني، مكان الحسيني، فلاحظ.

(٤) بحار الأنوار ١ : ٧٠ - ٧١.

أبو جعفر محمد بن علي بن الحسن بن موسى بن بابويه، إلى آخر ما مر (١).
قلت: كذا في نسختي، وفيها: أخبرنا أبو الحسن محمد بن القاسم
الاسترآبادي الخطيب.

وفي العيون في موضع: حدثني محمد بن أبي القاسم المعروف بابي الحسن
الجرجاني، وفي موضع آخر: محمد بن القاسم المعروف بابي الحسن الجرجاني،
وتأتي الإشارة إلى أسامي جماعة أخرى من العلماء الأعلام شاركوهم في الاعتماد
عليه (٢).

إذا عرفت ذلك فنقول: قال في الخلاصة: محمد بن القاسم أو أبي
القاسم المفسر الاسترآبادي روى عنه أبو جعفر بن بابويه، ضعيف كذاب،
روى عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين، أحدهما يعرف بيوسف بن محمد
ابن زياد، والآخر بعلي بن محمد بن يسار، عن أبيهما (٣)، عن أبي الحسن الثالث
(عليه السلام)، والتفسير موضوع عن سهل الديباجي، عن أبيه، بأحاديث
من هذه المناكر، انتهى (٤).

ولم يسبقه فيما بأيدينا من الكتب الرجالية والحديث أحد سوى
الغضائري (٥)، ولم يلحقه أيضاً أحد سوى المحقق الداماد، فإنه قال في شارع
النجاة في مبحث الختان:

و در أصول اخبار أهل البيت (عليهم السلام) وارد است که در زمان
حرب معاوية زمين نجو أمير المؤمنين (عليه السلام) را ابتلاع نموده است.

(١) بحار الأنوار ١: ٧٣.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١، ٢٦٦ / ١.

(٣) في المصدر: عن أبيهما، وما أثبتته المصنف رحمه الله هو الصحيح لأنهما لم يكونا أخوين ظاهراً،
فلاحظ.

(٤) رجال العلامة: ٢٥٦ / ٦٥.

(٥) مجمع الرجال ٦: ٢٥.

" ودر تفسیر مشهور عسکری (علیه السلام) - که بمولای ما صاحب العسکر منسوبست - حدیثی مطول مشتمل بر حکایت آنحال علی التفصیل مذکور شده، و من میگویم: صاحب ان تفسیر - چنانچه محمد بن علی بن شهر آشوب رحمه الله در معالم العلماء آورده و من در حواشی کتاب نجاشی و کتاب رجال الشیخ تحقیق کردم - حسن بن خالد برقی است برادر ابي عبد الله محمد ابن خالد برقی وعم أحمد ابن ابي عبد الله برقی و باتفاق علماء ثقة و مصنف کتب معتبرة بوده است.

در معالم العلماء گفته: وهو أخو محمد بن خالد، من کتبه تفسیر العسکری من إمام (علیه السلام)، واما تفسیر محمد بن القاسم، که از مشیخة روایة ابي جعفر بن بابویه است علماء رجال اورا ضعیف الحدیث شمرده اند، تفسیر است که آنرا از دو مرد مجهول الحال روایت کرده، و ایشان بابی الحسن الثالث الهادی العسکری (علیه السلام) اسناد کرده اند و قاصران نامتمهران اسناد را معتبر می پندارند و حقیقت حال انکه تفسیر موضوع، و بابی محمد سهل بن أحمد الدیاجی مسند و بر مناکیر احادیث و اکاذیب اخبار محتوی و منظوی و اسناد آن بامام معصوم مختلق و مفتریست، انتهى " (۱).

(۱) شارع النجاة للمحقق الداماد: لم نظفر به، وفي الذريعة ۱۳: ۴ (شارع النجاة: رسالة فتوائية فارسية، والظاهر أن هناك نسخة منها في مكتبة السيد جلال الدين المحدث بطهران).

اما ترجمة النص المذكور إلى العربية فهي:

" في تفسیر العسکری علیه السلام - المشهور والمنسوب إلى مولانا صاحب العسکر - حدیث طویل مشتمل علی ذکر حاله بالتفصیل، وانا أقول: صاحب هذا التفسیر - كما أورده محمد بن علي بن شهر آشوب رحمه الله في معالم العلماء، وحققته انا في حواشی کتاب النجاشی، وکتاب رجال الشیخ - هو الحسن بن خالد البرقی أخو ابي عبد الله محمد بن خالد البرقی وعم أحمد بن ابي عبد الله البرقی، وهو باتفاق العلماء ثقة، من مصنف الكتب المعتمدة.

قال في معالم العلماء: وهو أخو محمد بن خالد، من کتبه تفسیر العسکری، من إمام الإمام علیه السلام

، واما تفسیر محمد بن القاسم، من مشایخ روایة ابي جعفر بن بابویه، و علماء

الرجال اعتبروه ضعیف الحدیث، وهو تفسیر رواه عن رجلین مجهولین الحال، وهو یسندہ إلى ابي الحسن الثالث الهادی علیه السلام، والقصر غیر المهرة یعتقدون ان اسناده معتبرا، وحقیقة الحال انه تفسیر موضوع، و مسند بابی محمد سهل بن أحمد الدیاجی، و یحتوی فی طياته علی مناکیر الأحادیث و اکاذیب الاخبار، و اسناده بالامام المعصوم مختلق و مفتری، انتهى "

ولم يزد على ما في الخلاصة (١) شيئاً، وما في الخلاصة مأخوذ بعينه من الغضائري كما يظهر من نقد الرجال (٢).
وقد أكثر المحققون من الطعن فيه والايراد عليه بوجوه نذكرها مع ما عندنا:

الأول: ما قرر في محله من ضعف تضعيفات الغضائري وعدم الاعتماد الثاني: أن الصدوق الاخذ عن محمد بن القاسم المصاحب له، الذي قد أكثر من النقل عنه من هذا الكتاب في أكثر كتبه، وما يذكره الا ويعقبه بقوله: رضي الله عنه، أو رحمه الله، وقد يذكره مع كنيته، كيف خفي عليه ضعفه وكذبه، وعرفه الغضائري بعد قرون.

الثالث: كيف خفي كذبه وضعفه على الجماعة الذين رووا هذا التفسير - الموضوع بزعم الغضائري - عن الصدوق؟ وهم: محمد بن أحمد بن شاذان والد احمد شيخ الكراجكي كما مر، وجعفر بن أحمد شيخ القميين في عصره، صاحب الكتب الكثيرة كما تقدم في الفائدة الثانية في حال كتبه الأربعة (٣)، وهو أيضا شيخ الصدوق (٤) كما يأتي، والحسين بن عبيد الله الغضائري كما في إجازة الكركي، والجليل محمد بن أحمد الدورستي كما مر، ونص عليه الطبرسي في

-
- (١) رجال العلامة ٢٥٦ / ٦٠.
(٢) نقد الرجال ٣٢٨ - ٣٢٩ / ٦٥٨.
(٣) تقدم في الجزء الأول صحيفة: ١٠٧ - ١١٠.
(٤) انظر الفقيه ٤: ١٠٠، من المشيخة.

الاحتجاج (١).

الرابع: ان التفسير منسوب إلى أبي محمد الحسن العسكري (عليه السلام) لا والده أبي الحسن الثالث (عليه السلام).

الخامس: ان سهل الديباجي وأباه غير داخلين في سند هذا التفسير، ولم يذكرهما أحد فيه، فنسبة الوضع إليه كذب وافراء، كل هذا يكشف عن الاختلاط المسقط للكلام عن الاعتبار.

السادس: أن الطبرسي نص في الاحتجاج أن الراويين من الشيعة الإمامية (٢)، فكيف يقول (٣): يرويه عن رجلين مجهولين؟

والعجب أن المحقق الداماد نسب الذين اعتبروا السند واعتمدوا على التفسير وهم: جده المحقق الثاني، والشهيد الثاني، والقطب الراوندي، وابن شهر آشوب، والطبرسي، وغيرهم إلى القصور وعدم التمهر (٤)، مع عدم تأمله في هذه الاشتباهات الواضحة في كلام الغضائري والخلاصة، فاقترح فيها من حيث لا يعلم بل زاد عليها.

السابع: نسبة التضعيف إلى علماء الرجال مع أنه ليس في الكشي والنجاشي والفهرست ورجال الشيخ ذكر له أصلاً، وهذه الأصول الأربعة هي العمدة في هذا الفن، والمضعف منحصر في الغضائري، واما الخلاصة فهو ناقل لكلامه وان ارتضاه، والناظر يتوهم في كلامه غير ما هو الواقع فلا يخلو من نوع تدليس.

الثامن: ظنه أن التفسير الذي رواه الاسترآبادي غير التفسير الذي رواه

(١) الاحتجاج ١: ١٦.

(٢) الاحتجاج ١: ١٦.

(٣) اي: العلامة في رجاله، كما مر آنفاً، فراجع.

(٤) عن شراع النجاة، وقد مر آنفاً.

الحسن البرقي، وهو توهم فاسد، فان ابن شهر آشوب الذي هو الأصل في نسبه إلى البرقي ينقل في مناقبه عن التفسير الموجود الذي رواه الاسترآبادي في مواضع - كما لا يخفى على من راجعها - مصدرا بقوله: تفسير الامام أبي محمد الحسن العسكري (عليه السلام) (١)، فهو معتبر عنده معتمد عليه، فإن كان هو غير ما رواه البرقي لزم أن يكون هناك تفسيران معتبران كلاهما من إمام الإمام (عليه السلام)، ولا أظن أحدا يلتزم به، فلا بد من الاتحاد وتعدد الراوي، فالحسن اما كان حاضرا في مجلس الاملاء أو رواه عن أحدهما أو كليهما، بل الجماعة الذين أشرنا إلى أساميهم كلهم ينقلون من الموجود الذي رواه الاسترآبادي.

التاسع: ان حديث النجو (٢) الذي أشار إليه موجود في هذا التفسير (٣) وذكر مختصره بعبارة ابن شهر آشوب في المناقب (٤) فراجع. العاشر: الحكم بوجود المناكير والأكاذيب فيه تبعا للغضائري، فيا ليته أشار إلى بعضها، نعم فيه بعض المعاجز الغريبة والقصص الطويلة التي لا توجد في غيره، وعددها من المنكرات يوجب خروج جملة من الكتب المعتمدة عن حريم حد الاعتبار، وليس فيه شيء من اخبار الارتفاع والغلو ابدا. فقول السيد الفاضل المعاصر أيده الله - في ضمن شرح حال الفقه الرضوي، وجرحه بعد الحكم بعدم كونه موضوعا، وعدم وجود اخبار الغلو فيه - ما لفظه: (بخلاف غيره مما نسب إلى الأئمة (عليهم السلام)، كمصباح الشريعة المنسوب إلى مولانا الصادق (عليه السلام)، وتفسير الامام المنسوب

(١) انظر مناقب ابن شهر آشوب ١: ٦٨ و ٩٢، ٢: ٢٩٣.

(٢) النجو: الغائط، وفي الحديث: لم ير للنبي صلى الله عليه وآله وسلم نجو، اي: غائط، انظر مجمع البحرين ١: ٤٠٨، ولسان العرب: نجاء.

(٣) تفسير الإمام العسكري عليه السلام: ١٦٥.

(٤) مناقب ابن شهر آشوب ٢: ٣٢٩.

إلى سيدنا أبي محمد العسكري (عليه السلام)، فإن من أمعن النظر إلى تضاعيفهما
اطلع على أمور عظيمة مخالفة لأصول الدين والمذهب، مغايرة لطريقة الأئمة
(عليهم السلام)، وسياق كلماتهم (١).

شطط من القول، وجزاف من الكلام، كما لا يخفى على من راجع ما
حققناه في الفائدة الثانية في حال مصباح الشريعة (٢).
والتمسك بعدم صحة الطريق أولى من التشبث بما يتشبث به الغريق،
وكيف يخفى على الصدوق - وهو رئيس المحدثين - مناكير هذا التفسير مع شدة
تجنبه عنها، ومعرفته بها، وانسه بكلامهم (عليهم السلام)، وقربه بعصرهم
(عليهم السلام)، وعده من الكتب المعتمدة وولوعه في اخراج متون أحاديثه،
وتفريقها في كتبه؟

وما أبعد ما بينه وبين ما تقدم عن التقي المجلسي في الشرح من قوله:
ومن كان مرتبنا بكلام الأئمة (عليهم السلام) يعلم أنه كلامهم (٣).
نعم قصة المختار مع الحجاج المذكورة فيه (٤) مما يخالفه تمام ما في السير
والتواريخ، من أن المختار قتله مصعب الذي قتله عبد الملك، الذي ولي
الحجاج على العراق بعد ذلك، لكنه لا يوجب عدم اعتبار التفسير، والا لزم
عدم اعتبار الكافي، فإن ثقة الاسلام روى فيه: عن، علي بن إبراهيم، عن
أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن بريد بن معاوية قال: سمعت
أبا جعفر (عليه السلام) يقول: ان يزيد بن معاوية دخل المدينة وهو يريد
الحج، فبعث إلى رجل من قريش فأتاه فقال له يزيد: أتقر لي انك عبد لي ان

(١) رسالة في شرح حال الفقه الرضوي للخونساري.

(٢) تقدم في الجزء الأول صحيفة: ١٩٠.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٢٥٠.

(٤) التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: ٥٤٧ - ٥٥٥.

شئت بعتك وإن شئت استرققتك؟ فقال له الرجل: والله ما أنت بأكرم مني في قريش حسبا، ولا كان أبوك أفضل من أبي في الجاهلية والإسلام، ولا أنت بأفضل مني في الدين، ولا بخير مني، فكيف أقر لك بما سألت؟! فقال له يزيد: إن لم تقر لي والله قتلتك، فقال له الرجل: ليس قتلك إياي بأعظم من قتلك الحسين بن علي ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فامر به فقتل.

ثم أرسل إلى علي بن الحسين (عليهما السلام)، فقال له مثل مقالته للقرشي، فقال له علي بن الحسين (عليهما السلام): رأيت إن لم أقر لك أليس تقتلني كما قتلت الرجل بالأمس؟ فقال له يزيد لعنه الله: بلى، فقال له علي بن الحسين (عليهما السلام): قد أقررت لك بما سألت، انا عبد مكره فإن شئت فامسك وإن شئت فبع، فقال له يزيد لعنه الله: أولى لك، حققت دمك ولم ينقصك ذلك من شرفك.

وجعل - رحمه الله - لهذا الخبر عنوانا في الروضة فقال: حديث علي بن الحسين (عليهما السلام) مع يزيد لعنه الله (١).

هذا واتفق أهل السير والتواريخ على خلافه، قال في البحار: واعلم أن في هذا الخبر اشكالا، وهو أن المعروف في السير أن هذا الملعون لم يأت المدينة بعد الخلافة، بل لم يخرج من الشام حتى مات ودخل النار. فنقول مع عدم الاعتماد على السير، لا سيما مع معارضة الخبر: يمكن أن يكون اشتبه على بعض الرواة، وكان في الخبر أنه جرى ذلك بينه (عليه السلام) وبين من أرسله الملعون لاخذ البيعة، وهو مسلم بن عقبة (٢)، ثم نقل

(١) الكافي ٨: ٢٣٤ - ٢٣٥ / ٣١٣، من الروضة، وما بين المعقوفتين منه.

(٢) بحار الأنوار ٤٦ / ١٣٨.

ما في كامل الجزري (١) مما وقع بينه وبين مسلم، وكلما ذكره رحمه الله يجري في الخبر المتقدم.

وبالجملة: فالذي عليه المحققون كالأستاذ الأكبر في التعليقة (٢)، والمحقق البحراني الشيخ سليمان في الفوائد النجفية (٣)، والمجلسين (٤)، والفاضل النحرير المولى محمد جعفر بن محمد طاهر الخراساني في إكليل الرجال فقال عند قول الخلاصة: والتفسير موضوع إلى آخره، خرج من هذا التفسير أصحابنا كابن بابويه وغيره ممن التزم أن لا يذكر في كتابه الا ما صح عن الأئمة (عليهم السلام)، انتهى (٥).

والحر العاملي والمحدث الجزائري والمحدث التوبلي والعالم الجليل الحسن ابن سليمان الحلبي تلميذ الشهيد الأول قال في كتاب المحتضر: ومما يدل على رؤية المحتضر النبي وعلياً والأئمة (عليهم السلام) عند الموت ما قد جاء في تفسير الحسن بن علي العسكري (عليهما السلام).

ثم نقل عنه الخبرين وقال: هذان الحديثان يصرحان برؤية المحتضر محمداً وعلياً وغيرهما صلوات الله عليهما (٦)، ليس للشك فيها مجال، وكيف يقع الشك في مثل هذه الأحاديث المجمع عليها التي يروونها عن الأئمة (عليهم السلام) جماعة علماء الإمامية... إلى آخره (٧).

وقال في موضع آخر: ومن كتاب التفسير المنقول برواية محمد بن بابويه

(١) الكامل لابن الأثير ٤: ١١٢ - ١١٣.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني ضمن منهج المقال: ٣١٦.

(٣) الفوائد النجفية للمحقق الشيخ سليمان البحراني: غير موجود لدينا.

(٤) روضة المتقين ١٤: ٢٥٠.

(٥) إكليل الرجال: غير موجود لدينا.

(٦) في المصدر: محمداً وعلياً عليهما السلام وغيرهما.

(٧) المحتضر: ٢٠ - ٢٣.

عن رجاله عن الإمام الحسن العسكري عليه الصلاة والسلام قوله عز وجل: * (ومن الناس من يقول آمنا بالله...)* (١)، ونقل حديثا طويلا ثم قال: ومن التفسير الشريف قوله: * (وإذا لقوا الذين...)* (٢)، إلى آخر ما في هذا الكتاب اللطيف مما يدل على غاية اعتماده على هذا التفسير الشريف (٣). والمولى الجليل الشيخ عبد علي الحويزاوي صاحب نور الثقلين. وخاتمة المحدثين والمحققين المولى أبو الحسن الشريف وغيرهم. فانقدح من جميع ما ذكرنا أن هذا التفسير داخل في جملة الكتب المعتمدة التي أشار إليها الصدوق في أول الفقيه (٤)، والله العالم. ٢٩٥ رصه - وإلى محمد بن القاسم بن الفضيل البصري - صاحب الرضا (عليه السلام) - : الحسين بن إبراهيم رضي الله عنه، عن علي ابن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عنه (٥). الحسين من مشايخه الذين يروي عنهم مترضيا مترحما مع أن طريقه إلى علي غير منحصر فيه. وفي النجاشي (٦) والخلاصة: عمرو بن عثمان الثقفي الخزاز، وقيل الأزدي أبو علي كوفي ثقة، روى عن أبيه، عن سعيد بن يسار، وله ابن اسمه محمد روى عنه ابن عقده، وكان عمرو بن عثمان نقي الحديث صحيح الحكايات (٧).

-
- (١) البقرة: ٢ / ٨.
(٢) البقرة: ٢ / ٧٦.
(٣) المحتضر: ٦٤.
(٤) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.
(٥) الفقيه ٤: ٩١، من المشيخة.
(٦) رجال النجاشي: ٣٢٣ / ٨٨١.
(٧) رجال العلامة: ١٢١ / ٦.

فالسند صحيح على الأصح مع أنه يروي عن عمرو: احمد البرقي (١)،
والحسن بن علي بن فضال (٢)، وللمشايخ إليهما طرق صحيحة.
وفي النجاشي (٣) والخلاصة: محمد بن القاسم بن الفضيل بالياء بعد
الضاد ابن يسار النهدي ثقة هو وأبوه وعمه العلاء وجداه الفضيل (٤).
فالخبر صحيح.

٢٩٦ رصو - والى محمد بن قيس: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن
إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد،
عنه (٥).

السند صحيح على الأصح، ومحمد بن قيس هو أبو عبد الله البجلي
الكوفي الثقة العين، صاحب كتاب قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام) كما
في النجاشي، وفيه وفي الفهرست: ان عاصم يرويه عنه (٦).
فظهر انه المراد هنا لا غير ممن شاركه في اسم الأب، فالخبر صحيح
بالاتفاق لوجود الطريق الصحيح للشيخ إلى الصدوق إلى عاصم.
٢٩٧ رصز - وإلى محمد بن مسعود العياشي: عن المظفر بن جعفر
ابن المظفر العلوي العمري رضي الله عنه، عن جعفر بن محمد بن مسعود،
عن أبيه أبي النضر محمد بن مسعود العياشي رضي الله عنه (٧).

(١) فهرست الشيخ: ١١١ / ٤٧٨.

(٢) رجال النجاشي: ٢٨٧ / ٧٦٦.

(٣) رجال النجاشي: ٣٦٣ / ٩٧٣.

(٤) رجال العلامة: ١٥٩ / ١٢٧.

(٥) الفقيه ٤: ٨٥، من المشيخة.

(٦) رجال النجاشي: ٣٢٣ / ٨٨١، وفهرست الشيخ: ١٦٢ / ٧٠٢.

(٧) الفقيه ٤: ٩٢، من المشيخة.

قال الشيخ في من لم يرو عنهم (عليهم السلام): المظفر بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، روى عنه التلعكبري إجازة كتب العياشي محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمي، عن ابنه جعفر ابن محمد، عن أبيه أبي النضر يكنى أبا طالب (١). وبينه وبين ما في المشيخة مخالفة في والد جعفر الذي في من لم يرو عنهم (عليهم السلام).

وهو جعفر الملك الملتاني في عمدة الطالب (٢)، واما جعفر (بن) (٣) الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن الأطراف، وكان قد خاف بالحجاز فهرب في ثلاثة عشر رجلا من صلبه، فما استقرت به الدار حتى دخل الملتان فلما دخلها فزع إليه أهلها وكثير من أهل السواد وكان في جماعة قوي بهم على البلد حتى ملكه وخوطب بالملك وملك أولاده هناك، إلى آخر ما قال (٤)، ومثله غيره.

فالظاهر وقوع التحريف في كلام الصدوق، والصحيح المظفر بن جعفر بن محمد.

ولكن في الأمالي للشيخ المفيد: أخبرني الشريف أبو عبد الله محمد بن الحسين الجواني، قال: أخبرني أبو طالب المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي العمري عن جعفر بن محمد بن مسعود (٥) .. إلى آخره. وكيف كان فهو من مشايخ الصدوق والشيخ العديم النظير التلعكبري

(١) رجال الشيخ: ٥٠٠ / ٥٨.

(٢) عمدة الطالب: ٣٦٥.

(٣) بن: من زيادة الأصل على المصدر.

(٤) عمدة الطالب: ٣٦٦.

(٥) أمالي المفيد: ٧٢ / ٦.

وبتوسطه يرويان كتب العياشي ويعتمدان عليه - وقد مر استفادة الوثيقة من ذلك - والشريف أبو عبد الله محمد شيخ المفيد.
أو نقول كتب العياشي الجليل المعروف ما كانت تحتاج في صحة انتسابها إليه إلى الوساطة فهو شيخ إجازة للرواية، فلا يضر الجهل بحاله كما عليه جماعة.

مع أن الراوي عن العياشي غير منحصر في ابنه، والراوي عن ابنه غير منحصر في العلوي العمري، ففي النجاشي بعد ذكر كتبه: أخبرني أبو عبد الله ابن شاذان القزويني، قال: أخبرنا حيدر بن محمد بالسمرقندي، قال: حدثني محمد بن مسعود (١).

وفي الفهرست - بعد ذكرها. -: أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن جعفر بن محمد بن مسعود العياشي بجميع كتبه ورواياته (٢).
وفي من لم يرو عنهم (عليهم السلام) جعفر بن محمد بن مسعود العياشي فاضل روى عن أبيه جميع كتب أبيه، روى عنه أبو المفضل الشيباني (٣)، ثم

(١) رجال النجاشي: ٣٥٣ / ٩٤٤، وفيه: حدثنا، مكان (حدثني)، وكلاهما من ألفاظ تأدية الحديث، وقد جعلنا من مرتبة واحدة في أغلب كتب الدراية، والحق أن (حدثنا) أقل رتبة من (حدثني) لاحتمال تأويلها فيكون تدليسا، فقد عرف عن الحسن البصري انه كان يقول: حدثنا أبو هريرة، وهو لم يسمع منه، مؤولا قوله انه كان يحدث أهل المدينة والحسن في ذلك الحين فيها، ولو قال: حدثني أبو هريرة، لامتنع عليه تأويله.
انظر: الرعاية: ٢٣٥ ومقباس الهداية ٣: ٧٠ - ٧٢ والباعث الحثيث: ١٠٥.
أقول: الحديث الموجه للجمع - لا سيما إذا كان غفيرا - ليس كالموجه للفرد من حيث السماع والاستيعاب.

(٢) فهرست الشيخ: ١٣٩ / ١٤.

(٣) رجال الشيخ: ٤٥٩ / ١٠.

انهم صرحوا ان الكشي من غلمان العياشي واخذ عنه العلم (١).
وفي النجاشي في ترجمته: أخبرنا أحمد بن علي (٢) بن نوح وغيره، عن
جعفر بن محمد، عنه (٣)، وفي الفهرست: أخبرنا جماعة، عن أبي محمد هارون
ابن موسى، عن محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي (٤).
فانقذ من جميع ذلك استفادة الطرق إلى كتبه وصحة بعضها، واما
العياشي فهو من عيون هذه الطائفة ورئيسها وكبيرها جليل القدر عظيم الشأن
واسع الرواية ونقادها ونقاد الرجال.

٢٩٨ رصح - وإلى محمد بن مسلم الثقفي: علي بن أحمد بن
عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله البرقي،
عن أبيه محمد بن خالد البرقي، عن العلاء بن رزين، عنه (٥).
علي من مشايخه وهو وأبوه غير مذكورين، فالسند ضعيف على المشهور
الا انه يمكن الحكم بصحة طريقه إلى محمد بن مسلم من وجوه:
الأول: ان طريقه إلى احمد البرقي صحيح - كما مر (٦) - بل وله إليه طرق
كثيرة كما يظهر من مطاوي أسانيده وأظنه - رحمه الله - يتفنن بذكر مشايخه.
الثاني: ان له طرقا صحيحة كثيرة إلى العلاء - كما مر (٧) - فلا يضر ضعفه
بهذا السند.

الثالث: ان الشيخ وإن لم يذكر محمد بن مسلم في الفهرست والمشيحة،

(١) رجال الشيخ: ٤٩٧ / ٣٨.

(٢) في الأصل: احمد، والصحيح ما أثبتناه لموافقته المصدر وسائر كتب الرجال، فلاحظ.

(٣) رجال النجاشي: ٣٧٢ / ١٠١٨.

(٤) فهرست الشيخ: ١٤١ / ٦٠٤.

(٥) الفقيه ٤: ٦ - ٧، من المشيحة.

(٦) تقدم في الجزء الثاني، الطريق رقم: ١٥.

(٧) تقدم في الجزء الثاني، الطريق رقم: ٢٠٥.

الا انه يظهر من التهذيب في مواضع منها في باب كيفية الصلاة ان طريقه إليه:
بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم، عن أبي
أيوب الخزاز، عنه (١).

وبإسناده عن الحسن بن سعيد، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عنه (٢).
وعن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عنه (٣).
وبإسناده عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين - يعني
ابن سعيد -، عن صفوان بن يحيى، عن حريز، عنه (٤). وهذه الطرق كلها
صحيحة فلا محل للتشكيك في صحة السند.

٢٩٩ رصط - وإلى محمد بن منصور: محمد بن علي ماجيلويه
رضي الله عنه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أبي الصهبان، عن
محمد بن سنان، عنه (٥).

السند صحيح على الأصح من وثاقة محمد بن سنان
واما محمد بن منصور فمشارك بين جماعة الثقة منهم في النجاشي (٦)
والخلاصة: بن منصور بن يونس بزرج (٧) معرب بزرك (٨) وصرح في

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٩٥ / ٣٥٤.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ١٣٤ / ٥٢٠.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٦٦ / ٢٤٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ٦٨ / ٢٤٧.

(٥) الفقيه ٤: ١٠٦، من المشيخة.

(٦) رجال النجاشي: ٣٦٦ / ٩٨٩.

(٧) رجال العلامة: ١٥٩ / ١٣٣، وفي الأصل: بزرج (الراء ثم الزاي)، وما أثبتناه هو الصحيح

لموافقته المصدرين.

(٨) في الأصل: جرزك، والصحيح ما أثبتناه كما في (٥) روضة المتقين ١٤: ٤٩٦، والقاموس، ولغة
نامه (معجم لغة: فارسي) لعلي أكبر دهنخدا، مادة: بزرج، ومعناه: الكبير، فلاحظ.

العدة (١) بأنه المراد، واستظهره الشارح وان احتمل غيره من المجاهيل (٢)، والحق هو الأول إذ ليس لغيره كتاب فيذكر ليذكر الطريق إليه.

٣٠٠ ش - وإلى محمد بن النعمان: محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير والحسن بن محبوب جميعاً؟ عنه (٣).

السند صحيح علي الأصح من وثاقة ابن هاشم.

وابن النعمان هو أبو جعفر الأحوال الملقب بمؤمن الطاق الثقة الجليل كما صرح به في العدة (٤)، والجامع (٥)، والخلاصة (٦)، واحتمل - ضعيفا - أن يكون

أحد المجهولين (٧)، المذكورين في أصحاب الصادق (عليه السلام) (٨): الأزدي الكوفي أو الحضرمي الكوفي، وعليه أيضا فالخبر صحيح لرواية ابن أبي عمير عنه أو في حكمه لأنه وابن محبوب من أصحاب الاجماع.

٣٠١ شا - وإلى محمد بن الوليد الكرمانى: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عنه (٩).

(١) العدة للكاظمي: ١٦٦.

(٢) روضة المتقين ١٤: ٢٥٦.

(٣) الفقيه ٤: ١٤، من المشيخة.

(٤) العدة للكاظمي: ١٦٦.

(٥) جامع الرواة ٢: ٢٠٨.

(٦) رجال العلامة: ١٣٨ / ١١.

(٧) صاحب الاحتمال هو المجلسي كما في روضة المتقين ١٤: ٢٥٧ وإن لم يصرح به المصنف، فلاحظ.

(٨) رجال الشيخ: ٣٠٤ / ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٥.

(٩) الفقيه ٤: ١٠٥، من المشيخة.

السند صحيح بما مر في (يا) (١) و (يد) (٢)، ولكن الكرمانى مجهول غير
مذكور الا في أصحاب الجواد (عليه السلام) من رجال الشيخ (٣)، إلا أنه يظهر من
بعض القرائن انه بعينه محمد بن الوليد أبو جعفر الخزاز الكوفى الذى فى النجاشى:
ثقة عين نقى الحديث وله كتاب (٤)، والكششى وان جعله فطحيا إلا أنه قال إنه
من أجلة العلماء والفقهاء والعدول (٥). وهى أمور:
أ - ان الصدوق لم يذكر فى المشيخة غير واحد ومن البعيد غايته ان يترك
الثقة الجليل الكثير الرواية ويذكر من لا ذكر له (٦).
ب - ان الخزاز الكوفى صاحب كتاب معروف ذكره النجاشى (٧)،
والفهرست (٨) وذكر الطريق إليه فهو أولى بالذكر والاخر لا كتاب له.
ج - ان الشيخ قال فى رجاله: محمد بن الوليد الخزاز الكرمانى (٩)، ولم
يذكر غيره ولا يمكن عادة ان يترك الثقة الجليل ويذكر مجهولا لا ذكر له، فيعلم
انه هو، والظاهر أن ما حققناه هو ما جزم به المحقق الميرزا فى المنهج (١٠)،
والتلخيص (١١)، والسيد فى النقد (١٢)، فإنهما لم يذكرنا غير الخزاز الكوفى، ولولا

-
- (١) تقدم برقم: ١١.
(٢) تقدم برقم: ١٤.
(٣) رجال الشيخ: ٤٠٦ / ١٨.
(٤) رجال النجاشى: ٣٤٥ / ٩٣١.
(٥) رجال الكششى ٢: ٨٣٥ / ١٠٦٢.
(٦) الفقيه ٤: ١٠٥، من المشيخة.
(٧) رجال النجاشى: ٣٤٥ / ٩٣١.
(٨) فهرست الشيخ: ١٤٨ / ٦٢٥، ١٥٤ / ٦٨٤.
(٩) رجال الشيخ: ٤٠٦ / ١٨.
(١٠) منهج المقال: ٣٢٧.
(١١) تلخيص المقال: ٢٤٠.
(١٢) نقد الرجال: ٣٣٧ / ٧٨٩.

جزمهما بالاتحاد لذكرا الكرمانى أيضا لشدة حرصهما على ضبط ما فى تلك
الأصول، والشارح جعله محتملا، قال: وان أمكن أن يكون هذا - يعنى الجليل
الخنزاز - موصوفا بالكرمانى بان يكون سكن كرمان، ويؤيده وصفه الشيخ بالخنزاز،
والطبقة واحدة لان احمد البرقى وإبراهيم بن هاشم فى طبقة واحدة (١).
قلت: ذكر النجاشى (٢)، والفهرست (٣) فى موضع ان الراوى لكتاب
الخنزاز احمد البرقى وفى موضع رواه بسنده إلى الصفار عنه (٤)، ويظهر من
الأسانيد انه يروى عن محمد بن الوليد: علي بن الحسن بن فضال (٥)، وسهل
ابن زياد (٦)، وسعد بن عبد الله (٧)، والحميرى (٨)، ومحمد بن أحمد بن
يحيى (٩)، وعمران بن موسى (١٠) وكلهم فى طبقة ابن هاشم، ثم قال الشارح:
والظاهر أن العلامة أيضا هكذا فهم لوصفه حديثه بالصحة، وان احتمال أن يكون
مراده الطريق فقط (١١).

٣٠٢ شب - وإلى محمد بن يحيى الخثعمى: أبوه، عن سعد بن
عبد الله، عن محمد بن عيسى، عن زكريا المؤمن، عنه (١٢).

-
- (١) روضة المتقين ١٤: ٢٥٨.
 - (٢) رجال النجاشى: ٣٤٥ / ٩٣١.
 - (٣) فهرست الشيخ: ١٥٤ / ٦٨٤.
 - (٤) فهرست الشيخ: ١٤٨ / ٦٢٥.
 - (٥) تهذيب الأحكام ٣: ٣٣٣ / ١٠٤٣.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٣: ٢٧٠ / ٧٧٦.
 - (٧) الفقيه ٤: ٤١، من المشيخة.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٦: ٢٩٥ / ٨٢٤.
 - (٩) تهذيب الأحكام ٨: ٢٣٥ / ٨٤٦.
 - (١٠) تهذيب الأحكام ٦: ١٥٤ / ٢٧٢.
 - (١١) روضة المتقين ١٤: ٢٥٨.
 - (١٢) الفقيه ٤: ٣٣، من المشيخة.

الذي يظهر من الشارح (١)، والكاظمي (٢) وغيرهما ان المراد بزكريا المؤمن هو الموجود في النجاشي (٣)، والخلاصة: زكريا بن محمد أبو عبد الله المؤمن روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى (عليهما السلام) ولقى الرضا (عليه السلام) وحكى عنه ما يدل على أنه كان واقفيا وكان مختلط الامر في حديثه (٤).

وعليه: فالسند ضعيف وربما يستبعد ضعفه برواية ابن بقاح (٥) عنه كثيرا (٦)، وموسى بن القاسم البجلي (٧)، وحميد بن زياد (٨)، وعلي بن الحكم (٩)، والحسن ابن محمد بن سماعة (١٠)، وأحمد بن إسحاق (١١)، ومحمد بن

بكر بن جناح (١٢)، وإبراهيم ابن أبي سمال (١٣). وهؤلاء كلهم ثقات اثبات وإن كان بعضهم واقفيا، ويعد ان يجتمعوا على الرواية عن غير الثقة الضابط، فالظاهر عد السند موثقا.

(١) روضة المتقين ١٤: ٢٥٨.

(٢) هداية المحدثين: ٢٥٨.

(٣) رجال النجاشي: ١٧٢ / ٤٥٣.

(٤) رجال العلامة: ٢٢٤ / ١، بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: ابن بقاع (بالعين المهملة)، وهو اشتباه وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لكتب الرجال، فلاحظ.

(٦) تهذيب الأحكام ٩: ١٧٥ / ٧١٢، وفيه: الحسن بن علي بن يوسف، وهو ابن بقاح كما يظهر من ترجمته في سائر كتب الرجال، فلاحظ.

(٧) تهذيب الأحكام ٥: ٤٠٧ / ١٤١٧.

(٨) تهذيب الأحكام ٧: ٣٩١ / ١٥٦٧.

(٩) أصول الكافي ٢: ١٠٧ / ١٦.

(١٠) تهذيب الأحكام ٧: ١١٤ / ٤٩٦.

(١١) تهذيب الأحكام ٩: ١٢٢ / ٥٢٧.

(١٢) أصول الكافي ٢: ٣١١ / ٥.

(١٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٠ / ٨٤٨.

ومن المحتمل أن يكون المراد من زكريا المؤمن هو زكريا بن آدم الثقة الجليل المعروف القمي، لا زكريا بن محمد، في آخر الجزء الخامس عشر من أمالي أبي علي الطوسي: عن والده، عن الغضائري، عن التلعكبري، عن ابن عقدة، قال: حدثنا محمد بن خالد البرقي، قال: حدثنا زكريا المؤمن - وهو ابن آدم القمي الأشعري -، عن إسحاق بن عبد الله بن سعيد بن مالك الأشعري، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول.. الخبر (١).
 ومنه يظهر ان هذا اللقب له حيث يطلق كما هنا، وفي التهذيب في باب عقد المرأة على نفسها النكاح (٢) وفي باب الزيادات في فقه النكاح (٣)، ويؤيده ان الغالب في الأسانيد التعبير عن الأول بزكريا بن محمد أو مع الأزدي أو أبي عبد الله المؤمن، والطبقة أيضا لا تنافي ذلك والله العالم.
 واما محمد بن يحيى ففي النجاشي (٤) والخلاصة: ثقة (٥)، ويروي عنه ابن أبي عمير (٦)، وابن سماعة. (٧)، وعبد الله بن المغيرة (٨)، والحسين بن سعيد (٩)، وأحمد بن محمد بن عيسى (١٠)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب (١١)،
 والحسن

-
- (١) أمالي الطوسي: ٢ / ٥٩.
 (٢) تهذيب الأحكام ٧: ٣٩١ / ١٥٦٧.
 (٣) تهذيب الأحكام ٧: ٤٥١ / ١٨٠٧.
 (٤) رجال النجاشي: ٣٥٩ / ٩٦٣.
 (٥) رجال العلامة: ١٥٨ / ١١٩.
 (٦) تهذيب الأحكام ٥: ٣ / ٢.
 (٧) فهرست الشيخ: ١٤١ / ٦٠٦.
 (٨) أصول الكافي ٢: ١٩٨ / ١٨.
 (٩) تهذيب الأحكام ٩: ٣٣٤ / ٣٣٤.
 (١٠) الكافي ٤: ٥٧ / ١.
 (١١) تهذيب الأحكام ٦: ٢٥٦ / ٦٧١.

ابن محبوب (١)، والقاسم بن محمد (٢)، والعباس بن عامر (٣)، وأبو إسماعيل السراج عبد الله بن عثمان (٤). وبالجملة فذكره النجاشي، وفي أصحاب الصادق (عليه السلام) (٥)، والفهرست (٦)، والخلاصة ووثقوه ولم يتعرضوا لمذهبه، إلا أن في الاستبصار في باب من فاته الوقوف بالمشعر الحرام بعد ذكر روايتين: عن محمد بن يحيى الخثعمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: فالوجه في هذين الخبرين وإن كان أصلهما واحدا وهو محمد بن يحيى الخثعمي وهو عامي ومع ذلك.. إلى آخره (٧). وذكرهما أيضا في التهذيب وردة بالاضطراب فإنه يرويه عنه (عليه السلام) في أحدهما بالواسطة وفي الآخر بدونها ثم أوله كما في الاستبصار ولم يطعن عليه بالعامية (٨).

ويبعد عاميته - مضافا إلى ما تقدم - ما رواه فيه باسناده: عن الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن محمد بن يحيى الخثعمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: اتاني رجلان أظنهما من أهل الجبل فسألني أحدهما عن الذبيحة؟ فقلت في نفسي: والله لا برد لكما على ظهري (٩) لا تأكل، قال

(١) تهذيب الأحكام ٨: ٣٠٧ / ١١٤٤.

(٢) تهذيب الأحكام ١: ١٧٧ / ٥٠٧.

(٣) الكافي ٥: ٣٦٦ / ١.

(٤) رجال النجاشي: ٣٥٩ / ٩٦٣.

(٥) رجال الشيخ: ٣٠٤ / ٣٨٢.

(٦) فهرست الشيخ: ١٤١ / ٦٠٦.

(٧) الاستبصار ٢: ٣٠٥ / ١٠٩٠ و ١٠٩١.

(٨) تهذيب الأحكام ٥: ٢٩٢ / ٩٩٢.

(٩) قال الفيض في الوافي ٣: ٣٧ (باب ذبائح أهل الكتاب والمشركون):

لعله أريد بالذبيحة، ذبيحة أهل الكتاب، وكان ذلك معهودا بينه وبينهما لأنهما كانا فيما بينهم، لا برد لكما على ظهري: اما من الأبراد بمعنى التهني وإزالة التعب، يعني: لأتحمل لكما على ظهري المشقة وارفعها عنكما فأفتيكما بمر الحق من غير تقية. واما (لا) نافية، يعني: لا راحة لكما بافتائي بالإباحة حاملا وزره على ظهري.... إلى آخر كلامه.

وقال المجلسي في ملاذ الأخيار ١٤: ٢٥١ / ٢١: واعلم أن هذا الخبر من معضلات الاخبار، ويمكن ان يوجه بوجهه لا يخلو جلها بل كلها من بعد واجمال، ثم ذكر أربعة وجوه، فراجع.

محمد: فسألته انا عن ذبيحة اليهودي والنصارى؟ فقال: لا تأكل منه (١)، وفيه من الدلالة على عدم عاميته ما لا يخفى، وبالجملة: فالخبر صحيح أو في حكمه.

٣٠٣ شج - وإلى محمد بن يعقوب الكليني: محمد بن عصام الكليني وعلي بن أحمد بن موسى ومحمد بن أحمد السناني رضي الله عنهم عن محمد بن يعقوب الكليني، وكذلك جميع الكافي فقد رويته عنهم، عنه (٢)، عن رجاله (٣).

الثلاثة من مشايخه الذين يذكروهم كثيرا مترضيا، ويروي الكافي عن مؤلفه جل من في هذه الطبقة من الاجلاء، قد أشرنا إلى أساميهم في آخر ترجمته في الفائدة الثالثة (٤) فلا حاجة إلى التطويل في الكلام.

٣٠٤ شد - وإلى مرزوم بن حكيم: محمد بن علي ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عنه (٥).
السند صحيح على الأصح.

-
- (١) نسخة بدل: ذبيحته، (منه قدس سره) والخبر في تهذيب الأحكام ٩: ٦٧ / ٢٨٦.
(٢) في الأصل: عنه عنهم، وهو اشتباه بلا أدنى تأمل، وما أثبتناه موافق للمصدر وهو الصحيح كما لا يخفى.
(٣) الفقيه ٤: ١١٦، من المشيخة.
(٤) انظر: الجزء الثالث، العاشر من المشايخ العظام.
(٥) الفقيه ٤: ٦٠، من المشيخة.

واما مرزوم بن حكيم المدايني مولى الأزدي فثقة في النجاشي (١)،
والخلاصة (٢)، وأصحاب الكاظم (عليه السلام) (٣) وهو عم علي بن حديد،
ويروي عنه: ابن أبي عمير (٤)، وجميل بن دراج (٥)، وحماد بن عثمان (٦)، وأحمد
ابن
محمد بن أبي نصر (٧)، وحرير (٨)، ويونس بن عبد الرحمن (٩)، وصفوان (١٠)،
وعلي بن حديد (١١)، والكاظمي (١٢) فهو معدود من الاجلاء.
وفي الكافي بإسناده عن محمد بن عمرو الكوفي - أخي يحيى -، عن مرزوم
ابن حكيم، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ما تنبأ نبي قط
حتى يقر لله بنخمس: البداء، والمشية، والسجود، والعبودية، والطاعة (١٣)
٣٠٥ شه - وإلى مروان بن مسلم: أبوه، عن محمد بن يحيى
الطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل بن زياد، عن محمد بن
الحسين، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عنه (١٤).
السند صحيح إلى سهل الذي صب أمره على أئمة الجرح والتعديل

(١) رجال النجاشي: ٤٢٤ / ١١٣٨.

(٢) رجال العلامة: ١٧٠ / ٧.

(٣) رجال الشيخ: ٣٥٩ / ٦.

(٤) الكافي ٤: ٥٤٥ / ٢٧.

(٥) الكافي ٤: ٢٧ / ٨.

(٦) تهذيب الأحكام ٧: ٢٨٣ / ١١٩٧.

(٧) تهذيب الأحكام ٥: ١٧١ / ٥٦٧.

(٨) تهذيب الأحكام ٢: ١١٠ / ٤١٥.

(٩) الكافي ٦: ٣٢٤ / ١.

(١٠) الفقيه ٤: ١٣٨ / ٤٨١.

(١١) الكافي ٦: ٢٧٦ / ٤.

(١٢) الكافي ٦: ٣٠ / ٢.

(١٣) الكافي ١: ١١٥ / ١٣.

(١٤) الفقيه ٤: ٧٧، من المشيخة:

فضعفه بعضهم وهو المشهور، وزكاه آخرون وهم جمع من المحققين، ويظهر بعد التأمل ان حاله كحال إخوانه الذين ابتلوا بما ابتلى به مثل جابر والمفضل ومحمد ابن سنان، والكلام فيه طويل وقد أفردته بالتأليف السيد المعظم صاحب مطالع الأنوار (١) طاب ثراه.

ونحن نذكر خلاصة ما قيل أو يمكن ان يقال فيه مدحا وقدحا:
اما الأول: فهي أمور:

أ - قول الشيخ في أصحاب الهادي (عليه السلام) من رجاله: سهل الادمي يكنى أبا سعيد ثقة رازي (٢)، وقد الفه (٣) بعد تأليف الفهرست، لقوله في ترجمة الصدوق (٤) والكليني (٥) والعياشي (٦): اني ذكرت كتبهم في الفهرست (٧)، ويعلم من التهذيب (٨) أيضا ان بناءه كان على ذلك (٩). فإنه - رحمه الله - كما نص عليه الأستاذ الأكبر: كثيرا ما يتأمل في أحاديث جماعة بسببهم، ولم يتفق له في كتبه مرة ذلك في حديث بسببه، بل وفي خصوص الحديث الذي هو واقع في سنده ربما يطعن بل ويتكلف في الطعن من غير جهة ولا يتأمل فيه أصلا (١٠).

ومن هنا يظهر ضعف ما في تكملة الكاظمي من أن الشيخ ذكر في أول

-
- (١) مطالع الأنوار: الرسائل الرجالية للمحقق الشفتي الجيلاني: رسالة سهل بن زياد: ١٠٦.
 - (٢) رجال الشيخ: ٤١٦ / ٤.
 - (٣) اي: كتاب الرجال للشيخ الطوسي.
 - (٤) رجال الشيخ: ٤٩٥ / ٢٥، وفيه: له مصنفات كثيرة ذكرناها في الفهرست.
 - (٥) رجال الشيخ: ٤٩٦ / ٢٧، وفيه: وذكرنا كتبه في الفهرست.
 - (٦) رجال الشيخ: ٤٩٧ / ٣٢، وفيه: صنف أكثر من مائتي مصنف ذكرناها في الفهرست.
 - (٧) انظر فهرست الشيخ: ١٥٦ / ٧٠٥، ١٣٥ / ٦٠١، ١٣٦ / ٦٠٣.
 - (٨) تهذيب الأحكام ١٠: ٥٤، من المشيخة.
 - (٩) اي: على توثيقه.
 - (١٠) تعليقة الوحيد ضمن منهج المقال للاسترابادي: ١٧٦ - ١٧٧.

كتابه (١): ان المنشأ في تصنيفهما هو اختلاف الاخبار، ورفع التناقض الظاهر بينهما، ومقتضى ذلك جمع جميع ما ورد عنهم من غير التفات إلى أنه معتمد وثقه، فروايتة عن الرجل لا تقتضي (٢) الوثاقة والاعتماد (٣).. إلى آخره. وجه الظهور: ان التمسك ليس بمجرد ذكره خبرا هو في سنده بل بعدم الطعن فيه في محل كان عليه الطعن على السند بسببه لو كان مطعوناً، كما طعن في سند حديث العدد (٤) بمحمد بن سنان الموجود فيه، وبحديث من فاته الوقوف بالمشعر (٥) بوجود محمد بن يحيى الخثعمي في سنده وهو عامي وهكذا. ب - انه ممن يروي عن (٦) ثلاثة من الأئمة (عليهم السلام)، وهم:

(١) اي: التهذيب والاستبصار.

انظر تهذيب الأحكام ١: ٣ - ٤، من المقدمة، والاستبصار ١: ٤ - ٥، من المقدمة أيضا.

(٢) في الأصل: لا يقتني - بالياء المعجمة - وما أثبتناه هو الصحيح لغة، وموافقا للمصدر.

(٣) تكمل الرجال ١: ٤٨٧ - ٤٨٨.

(٤) رواه المفيد في الرسالة العددية: ٩ بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام وفيه محمد بن سنان، والحديث بخصوص عدد شهر رمضان، قال المفيد معقبا عليه: وهذا الحديث شاذ، نادر، غير معتمد عليه، في طريقه محمد بن سنان، وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمة وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين وقد ورد مثل هذا الكلام في حقه من قبل شيخ الطائفة في التهذيب ٧: ٣٦١ / ١٤٦٤، والاستبصار ٣: ٢٢٤ / ٨١٠ فراجع.

(٥) رواه الشيخ عن الخثعمي بطريقتين أحدهما مرسلا والآخر مسندا في التهذيب ٥:

٢٩٢ / ٩٩٢، ٥: ٢٩٣ / ٩٩٣ والاستبصار ٢: ٣٠٥ / ١٠٩٠ و ١٠٩١، وكلاهما عن أبي عبد الله عليه السلام، وفيهما: نفي البأس عن من لم يقف بالمزدلفة ولم يبت بها حتى أتى منى.

وظاهر العمل بخلافه.

قال الشهيد الأول: ولو ترك الوقوف بالمشعر جهلا بطل حجه غد الشيخ في التهذيب، ورواية محمد بن يحيى بخلافه، وتأولها الشيخ على تارك كمال الوقوف جهلا، وقد أتى باليسير منه. الدروس: ١٢٣.

وقال المجلسي في ملاذ الأختيار ٨: ١٧٤ / ٣٠: ان ظاهر الأصحاب ان من ترك الوقوف

بالمشعر ليلا وقبل طلوع الشمس عامدا يفسد حجه سواء كان عالما أو جاهلا، فراجع.

(٦) في الأصل: من، وما أثبتناه هو الأنسب للمقام، والأقرب إلى لغة تحمل الحديث وآداب نقله، فلاحظ.

الجواد والهادي والعسكري (عليهم السلام) كما يظهر من ذكره في رجال الشيخ في الأبواب الثلاثة (١)، وقال أبو عمرو الكشي في رجاله: في سهل بن زياد الادمي أبي سعيد، قال نصر بن الصباح: سهل بن زياد الرازي أبو سعيد الادمي يروي عن أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمد صلوات الله عليهم (٢)، ولم يذكر في ترجمته غير هذا.

ولا يخفى على من أنس بكلماتهم أنهم يذكرون ذلك في مقام مدح الراوي وعلو مقامه، وإذا لوحظ مع ذلك أنه لم يرد فيه طعن من أحدهم (عليهم السلام) كما ورد منهم الطعن والذم واللعن في حق جماعة من الغلاة والكذابين في هذه الطبقة - مع أنه كان معروفا مشهورا يروي عنهم (عليهم السلام) - كانت دلالة على المدح القريب من الوثاقة ظاهرة.

ج - ما في النجاشي قال: وقد كاتب أبا محمد العسكري (عليه السلام) على يد محمد بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين، ذكر ذلك أحمد بن علي (٣) بن نوح وأحمد بن الحسين رحمهما الله انتهى (٤).

وهذه المكاتبة هي ما رواه الصدوق في الباب (٦) من كتاب التوحيد: عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن سهل بن زياد، أنه قال: كتبت إلى أبي محمد (عليه السلام) سنة خمس وخمسين ومائتين: قد اختلف يا سيدي أصحابنا في التوحيد منهم من يقول هو جسم ومنهم من يقول صورة،

(١) رجال الشيخ: ٤١٦ / ١، ٤١٦ / ٤، ٤٣١ / ٢.

(٢) رجال الكشي ٢: ٨٣٧ / ١٠٦٩.

(٣) في الأصل: علي بن أحمد، وهو اشتباه، والصحيح ما أثبتناه لموافقته ما في المصدر وسائر كتب الرجال، فلاحظ.

(٤) رجال النجاشي: ١٨٥ / ٤٩٠.

فان رأيت يا سيدي ان تعلمني من ذلك ما أقف عليه ولا أجوزه فكنت (١) متطولا على عبدك؟ فوقع (عليه السلام): سألت عن التوحيد وهذا عنكم معزول، الله واحد أحد، صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، خالق ليس بمخلوق، يخلق تبارك وتعالى ما يشاء من الأجسام وغير ذلك، ويصور ما يشاء، وليس بمصور، جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه، و (٢) تعالى عن أن يكون له شبيه (٣) هو لا غيره ليس كمثلته شيء، وهو السميع البصير (٤). ورواه الكليني في الكافي: عن علي بن محمد ومحمد بن الحسن، عن سهل مثله (٥).

قال السيد المعظم في الرسالة: ولا يخفى ان فيه دلالة على مدحه من وجوه: منها كونه ممن كاتب أبا محمد العسكري (عليه السلام) لا سيما على يد محمد بن عبد الحميد الذي وثقه النجاشي (٦)، والعلامة (٧) فقالا: انه كان ثقة من أصحابنا الكوفيين.. إلى آخره (٨). قلت: وجه الخصوصية، ان سند المكاتبه يصير حينئذ صحيحا فان كونه على يده لم يثبت من طرف سهل، بل لاجبار الثقتين الجليلين كما في النجاشي (٩) ويخرج الخبر أيضا عن مناقشة كون سهل راوي مدحه، فمكاتبته إياه (عليه

(١) نسخة بدل: فعلت " منه قدس سره "، وفي المصدر كذلك.

(٢) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر.

(٣) في الأصل: شبه، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) التوحيد: ١٠١ / ١٤.

(٥) أصول الكافي ١: ٨٠ (من المتابعات) بعد الحديث التاسع.

(٦) رجال النجاشي: ٣٣٩ / ٩٠٦.

(٧) رجال العلامة: ١٥٤ / ٨٤.

(٨) مطالع الأنوار: الرسائل الرجالية لحجة الاسلام الشفتي، رسالة سهل بن زياد: ١٠٧.

(٩) رجال النجاشي: ١٨٥ / ٤٩٠.

السلام)، وسؤاله عن مسائل التوحيد، واعتناؤه (عليه السلام) بجوابه بخطه المبارك لا يجتمع قطعا مع ما نسب إليه من الغلو والكذب كما يأتي. واعلم أن كلمة أئمة الرجال متفقة على أن أحمد بن محمد بن عيسى لقي الرضا (١)، والجواد (٢)، والهادي (٣) (عليهم السلام)، ولم يذكره أحد في أصحاب أبي محمد العسكري (عليه للسلام)، ووفاة الهادي (عليه السلام) كانت سنة أربع وخمسين بعد المائتين، فتكون وفاة احمد فيها أو قبلها (٤) فتكون المكاتبة بعد وفاة احمد الذي إليه ينتهي ما نسب إلى سهل من أسباب الضعف، فلو سلم اصابته فيما فعل به وقال فيه لكانت المكاتبة ناسخة لهما، فكيف لو ظهر خطؤه فيهما كما ستعرف؟

وفي التهذيب في باب الوصية المبهمة، باسناده إلى سهل بن زياد، قال: كتبت إلى أبي محمد (عليه السلام): رجل كان له ابنان فمات أحدهما - إلى أن قال - : فوقع (عليه السلام): ينفذون فيها وصية أبيهم على ما سمي، فإن لم

(١) رجال الشيخ: ٣٦٦ / ٣.

(٢) رجال الشيخ: ٣٩٧ / ٦.

(٣) رجال الشيخ: ٤٠٩ / ٣.

(٤) أقول: ذكر العلامة في رجاله عند ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي: ١٤ / ٧ عن الغضائري: ان أحمد بن محمد بن عيسى مشى في جنازة أحمد بن محمد بن خالد البرقي حافيا حاسرا ليبرء نفسه مما قذفه به.

وقال النجاشي - في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد - وقال أحمد بن الحسين (رحمه الله) في تاريخه: توفي أحمد بن أبي عبد الله البرقي وهو أحمد بن محمد بن خالد في سنة أربع وسبعين ومائتين، وقال علي بن محمد ماجيلويه: مات سنة أخرى، سنة ثمانين ومائتين. رجال النجاشي: ٧٧ / ١٨٢.

وبمقتضى ذلك يكون الصحيح في وفاة أحمد بن محمد بن عيسى هو بعد السنتين المذكورتين، لا في سنة وفاة الإمام الهادي عليه السلام، ولا قبلها، وسيأتي مثله في الهامش / ٢ من هذه الفائدة، صحيفة: ٣٣٠ فلاحظ.

يكن سمي شيئاً ردوها إلى كتاب الله عز وجل إن شاء الله (١)، وذكر طريقه إليه في المشيخة (٢) كما يأتي (٣).

د - رواية أجلة هذه الطبقة عنه، مثل الشيخ الجليل الفضل بن شاذان كما يأتي (٤)، وشيخ الأشعريين محمد بن يحيى العطار (٥)، وشيخ أصحابنا ووجههم بقم الحسن بن متيل القمي كما في كامل الزيارات في باب فضل زيارة المؤمنين (٦)، وفي باب ان الحائر من المواضع التي يحب الله ان يدعى فيها (٧)، وفي باب فضل كربلاء (٨)، وفي باب الاتمام عند قبر الحسين (عليه السلام) (٩).

ومحمد بن الحسن الصفار كما في التهذيب في باب المسنون من الصلاة (١٠)، وفي الفقيه في باب الرجل يوصي وصيته فينساها الوصي (١١). وفي توحيد الصدوق عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن سهل بن زياد، عن حمزة بن محمد، قال: كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام)، الخبر (١٢).

(١) تهذيب الأحكام ٩: ٢١٤ / ٨٤٦، وما بين معقوفين منه.

(٢) تهذيب الأحكام ١٠: ٥٤ - ٥٥، من المشيخة.

(٣) سيأتي في الفائدة السادسة برقم: ٣٢٧.

(٤) سيأتي في هذه الفائدة، صحيفة: ٢٢٧، وانظر تعليقنا هناك.

(٥) الكافي ٦: ٣٨٤ / ٢، وفيه: محمد بن يحيى من غير تقييد والظاهر هو العطار، فلاحظ.

(٦) كامل الزيارات: ٣٢١ / ٤ و ٨ و ١٥٠.

(٧) كامل الزيارات: ٢٧٣ / ١.

(٨) كامل الزيارات: ٢٧٠ / ١٢.

(٩) كامل الزيارات: ٢٤٨ / ١.

(١٠) تهذيب الأحكام ٢: ٨ / ١٤.

(١١) الفقيه ٤: ١٦٢ / ٥٦٥.

(١٢) التوحيد: ٩٧ / ٣.

وبهذا الاسناد، عن سهل، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمد ابن زيد، قال: جئت إلى الرضا (عليه السلام) أسأله عن التوحيد، الخبر (١) وعلى ما ذكره جماعة من كونه داخلا في عدة ثقة الاسلام فروايته عنه لا تحصى ولكن عرفت ضعفه في الفائدة السابقة (٢).

ومحمد بن علي بن محبوب في التهذيب في باب حكم الظهار (٣).
وعلي بن إبراهيم في الكافي في باب الرجل يدخل يده في الاناء قبل أن يغسلها (٤).

وأبو الحسين (٥) محمد بن جعفر الأسدي كثيرا (٦)، ومحمد بن قولويه (٧)، ومحمد بن الحسن بن الوليد أو ابن علي بن مهزيار (٨).

(١) التوحيد: ٩٨ / ٥.

(٢) تقدم في الفائدة الرابعة.

(٣) تهذيب الأحكام ٨: ١٠ / ٢٩.

(٤) لم نقف على روايته عنه لا في كتب الحديث ولا في كتب الرجال، والباب المشار إليه فيه: علي ابن محمد عن سهل، انظر الكافي ٣: ١٢ / ٦، وعلي هذا هو علي بن محمد بن إبراهيم الملقب بعلان كما حققناه، فلاحظ.

(٥) في الأصل: أبو عبد الله، وما أثبتناه هو الصحيح لموافقته ما في المصدر وسائر كتب الرجال، ويقال له: محمد بن أبي عبد الله، انظر رجال النجاشي: ٣٧٣ / ١٠٢٠ ورجال الشيخ: ٤٩٦ / ٢٨ وفهرست الشيخ: ١٥١ / ٦٥٦، ورجال العلامة: ١٦٠ / ١٤٥ وابن داود: ١٣٣٧ / ١٦٨.

(٦) الفقيه ٢: ١٢٧ / ٥٤٦.

(٧) لم نقف على روايته عنه لا في كتب الحديث ولا في كتب الرجال، والظاهر أنه يروي عن سهل بأكثر من واسطة، ففي الاستبصار ٢: ٣٣٥ / ١١٣٩ روى عن أبيه ومحمد بن الحسن، عن الحسن بن متيل، عن سهل بن زياد، فلاحظ.

(٨) التردد هو بين محمد بن الحسن بن الوليد، ومحمد بن الحسن بن علي بن مهزيار، ولم نجد لأي منهما رواية عن سهل بن زياد، والظاهر وقوع الاشتباه، لان ابن الوليد يروي عن سهل بتوسط سعد بن عبد الله كما في فهرست الشيخ: ٨٠ / ٣٣٩، وسعد هذا توفي سنة ٢٩٩ أو ٣٠١ هـ على ما في النجاشي: ١٧٨ / ٤٦٧، وابن الوليد متأخر عن ذلك بأكثر من أربعين عاما حيث توفي سنة ٣٤٣ هـ وهو من مشايخ الصدوق المتوفى سنة ٣٨٥ هـ، ومن البعيد أن يكون قد أدرك ممن ذكر في أصحاب الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام وهو سهل بن زياد.

اما رواية محمد بن الحسن مطلقا، عن سهل بن زياد كما في التهذيب ١: ٨٠ / ٢٠٦ والاستبصار ١: ٦٩ / ٢١١، والكافي ١: ٢٠ / ٢٦ و ٣: ٢٧ / ٩، ٥ / ٢٨، ٥ / ٥٠، ٣ / ٥٠ فالمقصود منه هو محمد بن الحسن الصفار شيخ ابن الوليد كما حققناه، فلاحظ.

وأبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم الرازي المعروف بعلان (١)، بل وثقة الاسلام الكليني كما في التهذيب في باب الزيادات بعد باب الصلاة (٢)، وفي آخر باب الطواف أيضا (٣)، وفي الكافي في آخر باب الخواتيم: سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى (٤)، والسند الذي قبله: عدة من أصحابنا عن أحمد ابن محمد بن خالد - إلى آخره -، وهكذا إلى ثلاثة أحاديث ليس في سندها سهل، فيظهر منه انه رواه عنه بلا واسطة.

وفي باب حد حفر القبر واللحد والشق أوله: سهل بن زياد، قال: روى أصحابنا ان حد القبر إلى الترقوة، وقال بعضهم: إلى الثدي، وقال بعضهم: قامة الرجل حتى يمد الثوب على رأس من في القبر، واما اللحد فبقدر ما يمكن الجلوس، قال: ولما حضر علي بن الحسين (عليهما السلام) الوفاة، الخبير (٥).

وفيه: سهل عن بعض أصحابه عن أبي همام... إلى آخره (٦)، ويظهر منه مضافا إلى روايته عنه غاية اعتماده عليه، ولا يخفى ان الطبقة لا تنافي

(١) الكافي ٣: ٢٨ / ٤.

(٢) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠٦ / ٤٩١.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ١٣٤ / ٤٤٢.

(٤) الكافي ٦: ٤٧٠ / ١٧.

(٥) الكافي ٣: ١٦٥ / ١.

(٦) الكافي ٣: ١٦٦ / ٢.

ذلك كما لا تنافي بين روايته عنه بلا واسطة وبين روايته عنه في الغالب مع
الواسطة، فقول صاحب الجامع: - بعد نقل ما في التهذيب - وهو مرسل،
لأنه كلما روى عن سهل روى بواسطة عدة من أصحابنا، أو علي بن محمد، أو
محمد بن أبي عبد الله، أو غيرهم (١)، في غير محله.

وأحمد بن أبي عبد الله (٢)، ومحمد بن أحمد بن يحيى (٣)، وسعد بن
عبد الله كما في الكشي في ترجمة القاسم اليقطيني (٤)، والحسين بن الحسن بن
بندار القمي (٥) من مشايخ الكشي، ومحمد بن عقيل الكليني (٦) من مشايخ
ثقة الاسلام.

ه - اعتماد المشايخ العظام عليه واكثرهم من الرواية عنه.
اما ثقة الاسلام فلا يخفى - على من راجع جامعه الكافي - كثرة اعتناؤه
به واكثره من نقل الحديث بتوسطه وعده في عداد المشايخ الأجلة حتى عد له
عدة، وهكذا الشيخ الصدوق في جميع كتبه التي بأيدينا.
واما الشيخ أبو عبد الله المفيد ففي رسالته العددية في الرد على الصدوق
بعد أن ذكر حديث حذيفة بن منصور وفي سنده محمد بن سنان وطعن عليه
بسببه وذكر حديثا سنده: محمد بن يحيى، عن سهل بن زياد الادمي، عن بعض

(١) جامع الرواة ١: ٣٩٣.

(٢) فهرست الشيخ: ٨٠ / ٣٣٩.

(٣) فهرست الشيخ: ٨٠ / ٣٣٩.

(٤) رجال الكشي ٢: ٨٠٤ / ٩٩٦.

(٥) رجال الكشي ٢: ٨٠٧ / ١٠٠٦.

(٦) محمد بن عقيل الكليني هو من العدة التي روى عنها محمد بن يعقوب عن سهل في أكثر من
تسعمائة مورد في الكافي.

انظر: الشيخ الكليني وكتابه الكافي " الفروع " رسالة ماجستير للسيد ثامر هاشم حبيب
العميدي: ٤٠٣.

أصحابه، عن الصادق (عليه السلام) وطعن عليه بوجوه كثيرة ترجع إلى العلة في المتن والارسال في السند ولم يصنع بسهل ما صنع قبيله بمحمد (١). وروى في كتاب الاختصاص، عن محمد بن الحسن بن الوليد، قال: حمل إلى محمد بن موسى بن المتوكل رقعة من أبي (الحسن) (٢) الأسدي، قال: حدثني سهل بن زياد الادمي لما ان صنف عبد الله بن المغيرة كتابه وعد أصحابه ان يقرأ عليهم في زاوية من زوايا مسجد الكوفة - وكان له أخ مخالف - فلما ان حضروا لاستماع الكتاب جاء الأخ وقعد، قال: فقال لهم: انصرفوا اليوم، فقال الأخ: أين ينصرفون فاني أيضا جئت لما جاءوا؟ قال: فقال له: لما جاءوا؟ قال: يا أخي أريت فيما يرى النائم ان الملائكة تنزل من السماء، فقلت: لماذا ينزلون هؤلاء؟ فقال قائل: ينزلون يستمعون الكتاب الذي يخرج عبد الله بن المغيرة، فانا أيضا جئت لهذا وانا تائب إلى الله، قال: فسر عبد الله بن المغيرة بذلك (٣).

ولا يخفى ما في نقل هؤلاء الأجلة هذه الحكاية عنه من الدلالة على الاعتماد.

وفي النجاشي في ترجمته: وله كتاب النوادر أخبرناه محمد بن محمد، قال: حدثنا جعفر بن محمد، عن محمد بن يعقوب، قال: حدثنا علي بن محمد، عن سهل بن زياد، ورواه عنه جماعة (٤)، والمراد بمحمد بن محمد هو المفيد، وروايته الكتاب بتوسط المشايخ الأجلة لا تكون الا مع اعتماده عليه. واما الشيخ فقد تقدم ما يدل على ذلك، وذكره أيضا في المشيخة في عداد

(١) الرسالة العددية: ٩ - ١٠.

(٢) كذا في الأصل والمصدر، والظاهر أنه: أبو الحسين محمد جعفر الأسدي، فلاحظ.

(٣) الاختصاص: ٨٥.

(٤) رجال النجاشي: ١٨٥ / ٤٩٠.

من نقل عن أصله أو كتابه، وقال: ما ذكرته عن سهل بن زياد فقد رويته بهذه الأسانيد: عن محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا - منهم علي بن محمد وغيره - عن سهل بن زياد (١).

وكونه كثير الرواية جدا، وأكثرها سديدة مقبولة مفتى بها كما صرح في التعليقة (٢)، وقد ورد في النصوص ان منزلة الرجال على قدر روايتهم عنهم (عليهم السلام).

ففي أصل زيد الزراد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): يا بني اعرف منازل شيعة علي (عليه السلام) على قدر روايتهم ومعرفتهم (٣).

وفي غيبة النعماني، عن جعفر بن محمد الصادق (عليهما السلام) أنه قال : اعرفوا منازل شيعتنا عندنا على حسب روايتهم وفهمهم عنا، الخبر (٤). وفي لفظ الكشي: اعرفوا منازل الرجال منا على قدر روايتهم عنا (٥)، وفي لفظ آخر منازل الناس منا... إلى اخره (٦).

وظاهر الجميع كون كثرة الرواية عنهم (عليهم السلام) مع الواسطة أو بدونها مدحا عظيما كما عليه علماء الفن، فإنهم عدوها من أسبابه، لكشفها غالبا عن اهتمامه بأمور الدين وسعيه في نشر اثار السادات الميامين، رهنه فضيلة عظيمة توصل صاحبها إلى مقام علي يكشف عنه التوقيع المبارك المهدوي (عليه

(١) تهذيب الأحكام ١٠ : ٥٤ - ٥٥، من المشيخة.

(٢) تعليقة الوحيد على منهج المقال: ١٧٤.

(٣) الأصول الستة عشر: ٣.

(٤) غيبة النعماني: ٢٢ وفيه: (.. قدر روايتهم عنا وفهمهم منا).

(٥) رجال الكشي ١ : ٥ / ١.

(٦) رجال الكشي ١ : ٦ / ٣.

السلام): واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا... إلى آخره (١).
والصادق (عليه السلام) ما يمنعك عن محمد بن مسلم فإنه سمع من
أبي وكان عنده وجيها (٢)، قال العلامة الطباطبائي في رجاله مضافا إلى كثرة
رواياته في الفروع والأصول وسلامتها عن وجوه الطعن والتضعيف خصوصا
عما غمز به من الارتفاع والتخليط فإنها خالية عنهما وهي أعدل شاهد على براءته
عما قيل فيه، انتهى (٣).

ويأتي بعض مديحه في الجواب عن أسباب قدحه التي:
أولها: ما في النجاشي: سهل بن زياد أبو سعيد الادمي الرازي، كان
ضعيفا في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه
بالغلو والكذب، وقد كاتب أبا محمد العسكري (عليه السلام) (٤) إلى آخر ما
مر.

ثانيها: ما في الكشي: قال علي بن محمد القتيبي: سمعت الفضل بن
شاذان يقول في أبي الخير وهو صالح بن سلمة أبو حماد الرازي: أبو الخير كما
كني، وقال علي: كان أبو محمد الفضل يرتضيه ويمدحه ولا يرتضي أبا سعيد
الادمي، ويقول: هو أحمق (٥).

وثالثها: ما في الخلاصة (٦) ونقد التفريشي عن الغضائري في ترجمته:
كان ضعيفا جدا فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمد بن عيسى
الأشعري أخرجه من قم وأظهر البراءة منه ونهى الناس عن السماع منه والرواية

(١) اكمال الدين: ٤٨٤، وكتاب الغيبة للطوسي: ١٧٧، والاحتجاج: ٤٧٠.

(٢) رجال الكشي ١: ١٦٢ / ٢٧٣.

(٣) رجال السيد بحر العلوم: ٣ / ٢٤.

(٤) رجال النجاشي: ١٨٥ / ٤٩٠.

(٥) رجال الكشي ٢: ٨٣ / ١٠٦٨.

(٦) رجال العلامة: ٢٢٨ / ٢.

عنه، وروى المراسيل ويعتمد المجاهيل (١).
رابعها: ما في الفهرست: سهل بن زياد الادمي الرازي يكنى أبا سعيد.
ضعيف، له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عنه.
ورواه محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه (٢)، هذا غاية ما يمكن ان يذكر من أسباب قدحه.
واما ما في الرسالة (٣) وغيرها من نقل كلمات الفقهاء كالمحقق والعلامة ومن تابعهما في الفروع وحكمهم بضعفه ورد الخبر بسببه، فتطويل لا طائل فيه بعد العلم بكون مسندهم في التضعيف هذه الوجوه كلها أو بعضها فان تمت وسلمت عن المعارض فلا حاجة في موافقتهم وان ضعفت وسقطت عن درجة الاعتبار فالمعارض، فلا ضرر في مخالفتهم (٤) وليس مدحه أو قدحه من الأحكام الشرعية التي ينتفع فيها بالشهرة جبرا أو كسرا.
إذا عرفت ذلك فنقول:

اما الجواب عن الأول: اما ما يتعلق بفعل احمد وقوله فيأتي الجواب عنه في الجواب عن كلام الغضائري، واما قول النجاشي فلا ينافي الوثاقة ولا يعارض توثيق رجال الشيخ فان المراد من الضعف في الحديث الرواية عن الضعفاء والمجاهيل والاعتماد على المراسيل وهي غير قاذحة في العدالة كما فعل العلامة وجمهور الفقهاء في محمد بن خالد الذي وثقه الشيخ.

(١) نقد الرجال: ١٦٥ / ٧.

(٢) فهرست الشيخ: ٨٠ / ٣٢٩.

(٣) الرسائل الرجالية لحجة الاسلام الشفتي: رسالة سهل بن زياد: ١٠٦.

(٤) في الأصل: مخالفيهم - بالياء - وما أثبتناه هو المناسب للمقام بقرينة قوله السابق: فلا حاجة في موافقتهم، فلاحظ.

وقال فيه (١) النجاشي ما قال في سهل (٢) فحكموا بوثاقته (٣) مع بنائهم على تقديم الجراح خصوصا إذا كان مثل النجاشي وهكذا في غيره، ومر في (نه) (٤) في سلمة ما ينبغي ان يلاحظ.

وعن الثاني: فقال في الرسالة: واما الحكم بالأحمقية فلان المعهود في اطلاق هذا اللفظ في مقام التنبيه على البلادة لا الفسق أو فساد العقيدة كما لا يخفى على ذي فطنة ودراية. انتهى (٥).

قلت: قد روى هذا الفضل العظيم الشأن في كتابه في الغيبة: عن سهل ابن زياد الادمي، عن عبد العظيم، قال: دخلت على سيدي علي بن محمد (عليهما السلام) فلما بصر بي، قال لي: مرحبا بك يا أبا القاسم أنت ولينا حقا، فقلت له: يا بن رسول الله اني أريد ان أعرض عليك ديني فإن كان مرضيا ثبت عليه حتى القى الله عز وجل؟ فقال: هات يا أبا القاسم، فقلت، اني أقول: ان الله تبارك وتعالى واحد، ليس كمثلته شيء، خارج عن الحدين، حد الابطال وحد التشبيه، وانه ليس بجسم، ولا صورة، ولا عرض، ولا جوهر، بل هو مجسم الأجسام، ومصور الصور، وخالق الاعراض والجواهر، ورب كل شيء ومالكه وجاعله ومحدثه، وأن محمدا عبده ورسوله خاتم النبيين فلا نبي بعده إلى يوم القيامة.

وأقول: ان الامام والخليفة وولي الامر بعده أمير المؤمنين علي بن أبي

(١) في الأصل: في، وما أثبتناه لأجل استقامة المعنى، والضمير في فيه يعود إلى محمد بن خالد البرقي، وهو مراد المصنف، فلاحظ.

(٢) انظر رجال النجاشي: ٣٣٥ / ٨٩٨ في ترجمة محمد بن خالد، و: ١٨٥ / ٤٩٠ في ترجمة سهل ابن زياد.

(٣) رجال العلامة: ١٣٩ / ١٤.

(٤) تقدم برقم: ٥٥.

(٥) الرسائل الرجالية لحجة الاسلام الشفتي: رسالة سهل بن زياد: ١٠٩.

طالب، ثم من بعده ولده الحسن والحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي الباقر، ثم جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم أنت يا مولاي، فقال (عليه السلام): ومن بعدي الحسن ابني، فكيف للناس بالخلف في بعده؟ قال: فقلت: فكيف ذاك يا مولاي؟ قال: لأنه لا يرى شخصه ولا يحل ذكره باسمه حتى يخرج فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، قال: فقلت: أقررت. وأقول: ان وليهم ولي الله، وعدوهم عدو الله، وطاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله. وأقول: ان المعراج حق، والمسائلة في القبر حق، وان الجنة حق، والنار حق، والصراط حق، والميزان حق، وان الساعة آتية لا ريب فيها، وان الله يبعث من في القبور. وأقول: ان الفرائض الواجبة بعد الولاية: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد، والامر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فقال علي ابن محمد (عليهما السلام): يا أبا القاسم هذا والله دين الله الذي ارتضاه لعباده، فاثبت عليه، ثبتك الله بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة (١).

(١) الغيبة للفضل بن شاذان: من المخطوطات النادرة، قال في الذريعة ١٦: ٧٨. وقال الحاج ميرزا إبراهيم امين الواعظين الأصفهاني: ان نسخة منه موجودة عندي بأصفهان.. أقول: لم نقف على رواية الفضل عن سهل بن زياد ولم نجد من صرح بها الا ما سبق عن المصنف رحمه الله عن كتاب الغيبة المذكور، وهي محتملة في نفسها لكونهما من طبقة واحد حيث مات الفضل سنة ٢٦٠ هـ كما في أعيان الشيعة: ٥٣، اما سهل فقد بقي حياً إلى سنة ٢٥٥ هـ كما يظهر من ترجمته في النجاشي: ١٨٥ / ٤٩٠، ويدل عليه قوله في أصول الكافي ١: ٨٠ بعد الحديث التاسع، قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام سنة خمس وخمسين ومائتين... إلى آخره. واما ما ورد عن الفضل في وصف سهل بالحمق فهو ليس دليلاً على فساد عقيدته - كما ذهب إليه المصنف - بل قد تكون له مسوغات لا تمنع من الرواية عنه، لاسيما بملاحظة رواية أعظم الثقات واجلاء الطائفة عن سهل، فتدبر. وأقوله أيضاً: ان الرواية المذكورة وجدناها في كفاية الأثر ٢٨٦ - ٢٨٨ سواء بسواء وليس فيها الفضل، وفيها: (... حدثنا أبو تراب عبد الله بن موسى الروياني، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني) وساق الخبر إلى آخره. والظاهر: ان اسم أبو تراب هو عبيد الله بن موسى، ولقبه: الروياني، كما في تهذيب التهذيب ٧: ٤٨، فلاحظ.

وقد روى هذا الخبر الشريف عن عبد العظيم: أحمد بن أبي عبد الله البرقي كما في كتاب كفاية الأثر للخزاز القمي (١)، وعبيد الله بن موسى أبو تراب الروياني كما يظهر من رسالة الصاحب في أحوال عبد العظيم (٢). وفي رواية الفضل هذا الحديث عن سهل فوائد: منها: ان مراده من الأحمق مع فرض صحة نسبته إليه لو كان ما ينافي الضبط والوثاقة لم يكن ليروي عنه. ومنها: انه لو صح ما نسب إليه من الغلو والارتفاع عنده كيف يروي عنه ويتمسك بروايته. ومنها: ان من يروي مثل هذا الخبر - الجامع لجميع ما عليه الامامية - كيف يجوز نسبة الغلو إليه؟ وكيف يروي الغالي ما يضاد تمام معتقداته؟ وهل هذا الا تهافت من القول وتناقض في الكلام؟ فمن المحتمل صدور هذا القول من الفضل في محل نقل عن سهل قول أو كلام ينسبه إلى البلاهة بسببه من لم يعرف وجهه، فقله، فاشتهر لجلالته حتى دون وصار محلا للابتلاء، والله العالم.

وعن الثالث: ففيه لولا: انه لا اعتناء بتضعيفاته ولا اعتماد بجرحه (٣) عند

(١) كفاية الأثر: ٢٨٦ - ٢٨٨، وفيه: رواية عبد الله بن موسى الروياني، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني، وليس فيه رواية البرقي عنه، فلاحظ.

(٢) رسالة الصاحب بن عباد: غير متوفرة لدينا.

(٣) ان سبب عدم اعتناء المحققين - لا سيما المتأخرين منهم - بتضعيفات الغضائري لا بسبب قلة ضبطه أو درجة وثاقته، وهو من عرفت، وإنما لاحتمال امتداد يد التحريف إلى كتابه الذي لم يسلم من جرحه الا القليل، وقد سبقت الإشارة إليه في تعليقتنا في الفأدة الرابعة، صحيفة:

محققي أصحابنا كما مر مرارا.
وثانيا: ان اطلاق تضعيفه لا بد وان يقيد بما في النجاشي المؤيد بما في رجال الشيخ وهو الضعف في الحديث الغير المنافي للوثاقة.
وثالثا: ان الظاهر كما نص عليه جماعة: ان منشأ تضعيفه ما نقله عن أحمد (١)، بل ومستند غيره، فإنه كان جليلا عظيما رئيسا في الشيعة، يحتج بقوله وفعله في أمثال هذا المقام، فالمهم لمن يريد تزكية سهل الجواب عن قدحه. فنقول: مستعينا بالله تعالى ان فيه:
أولا: ما تقدم من أن احمد لم يدرك أبا محمد العسكري (عليه السلام) (٢) وما فعل بسهل وقال فيه لا بد وأن يكون قبله، ويدل عليه أيضا ان سهل كما عرفت يروي عن عبد العظيم الذي ورد الري مخفيا وسكن - كما في النجاشي - سربا في دار رجل من الشيعة في سكة الموالي، فكان يعبد الله في ذلك السرب ويصوم نهاره ويقوم ليله فكان يخرج مستترا.. إلى أن قال: فلم يزل يأوي إلى ذلك السرب ويقع خبره إلى الواحد بعد الواحد من شيعة آل محمد (عليهم السلام) حتى عرفه أكثرهم - ثم ذكر قصمة - وفاته وكانت وفاته في عصر أبي الحسن الحسن

(١) اي: ما نقله النجاشي عن أحمد بن محمد بن عيسى في ترجمة سهل بن زياد.
(٢) والصحيح انه أدرك الإمام العسكري عليه السلام، كما سبقت الإشارة إليه في تعليقتنا في الهامش / ٤، صحيفة: ٢١٨ من هذه الفائدة، ولكنه لم يرو عنه عليه السلام، بل روى عن جماعة في حياته كما نص عليه الكشي في رجاله: ٧٩٩ / ٩٨٩، اما عدم روايته عنه لا تدل على عدم دركه له، ولعلها كانت بسبب اقامته في قم بعيدا عنه، مع قصر مدة امامة العسكري عليه السلام إلي لم تتح لأحمد فرصة التشرف بصحبته، وهذا لا يعارض احتمال وقوع ما فعله احمد بسهل في حياة الهادي عليه السلام كما سيأتي، فلاحظ.

الهادي (عليه السلام) كما تقدم في ترجمته (١). وفي ثواب الأعمال أيضا في الصحيح عن محمد بن يحيى العطار، عمن دخل على أبي الحسن الهادي (عليه السلام) من أهل الري، قال: فقال: أين كنت؟ قلت: زرت الحسين (عليه السلام)، قال: أما إنك لو كنت زرت قبر عبد العظيم عندكم لكنت كمن زار الحسين بن علي (عليهما السلام)، فسهل لا بد وأن يكون أحد الشيعة الذين أشار إليهم في النجاشي فيكون منفيًا وقتئذ (٢).

وقد عرفت نص النجاشي (٣) على أنه كاتب أبا محمد (عليه السلام)، وعرفت صحة سندها، ومكاتبة أخرى في التهذيب المروية عن طريق ثقة الاسلام في الوصايا المبهمة (٤)، ولا يجتمع عند الإمامية غلو شخص وكذبه إلى حد يوجب نفيه وطرده والبراءة منه، واعتناء الإمام (عليه السلام) به وجوابه عن مسألته بخطه المبارك.

بل ولا يعقل غلوه وسؤاله عن التوحيد والمسائل الفرعية، فان الغلاة بمعزل عن هذه المطالب، فلا بد من الاغماض عن فعل احمد، فان لاحظنا جلالتها، فنقول: كان شيء ثم زال، والا فما هو بأعظم مما صنع بنفسه من كتم الشهادة ونفي من لا شك في خطئه فيه، وبالجملة فنسبة الخطأ إليه أولى من نسبتها إلى امامه.

وثانيا: ان احمد لو كان مصيبا في قوله وفعله، وكان سهل غاليا كاذبا، كيف خفي حاله على اجلاء هذه الطبقة؟ ولم لم يقلدوه في رأيه ولم يصبوه في

(١) رجال النجاشي: ٢٤٨ / ٦٥٣.

(٢) ثواب الأعمال: ١٢٤.

(٣) رجال النجاشي: ١٨٥ / ٤٩٠.

(٤) تهذيب الأحكام ٩: ٢١٤ / ٨٤٤ - ٨٤٦.

عمله؟ فتراهم يروون عنه بقم والري كما عرفت من روى عنه بلا واسطة، وروى عنه معها أيضا جماعة، وفي الفهرست: له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عنه.

ورواه محمد بن الحسن بن الوليد، عن سعد والحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه (١).

ورواه في المشيخة بطريق آخر تقدم (٢)، فيعلم من ذلك أن مشايخ هذه الطبقة واجلاءهم على خلاف معتقد احمد، والظاهر أن أبا الحسن علي بن محمد الرازي الذي جل روايات الكليني عن سهل بتوسطه تحمل عنه في الري في أيام نفيه، فان قلت: لعل ذلك لأنه كان من مشايخ الإجازة للكتب المشهورة. قلت: قال في التعليقة هذا مع بعده في نفسه كما هو ظاهر فيه: أولا: ان كل واحد من الأعاضم ان جعله المشايخ من امارات الوثيقة والاعتماد حسب ما ذكرنا.

وثانيا: بينا فساده في الفائدة الثالثة عند ذكر وجوه تصحيح روايات احمد ابن محمد بن يحيى ونظائره (٣).

وثالثا: انهم ربما، تأملوا في السند الذي هو فيه من غير جهته، ولم يتأملوا فيه قط كما أشرنا، ومنهم المفيد في رسالته في الرد على الصدوق ونقل عنه ما مر، ثم قال:

ورابعا: ان شيخية الإجازة دليل الوثيقة بل ربما جعلوها في أعلى درجاتها

(١) فهرست الشيخ: ٨٠ / ٣٢٩.

(٢) تهذيب الأحكام ١٠: ٥٤، من المشيخة.

(٣) إشارة من الوحيد البهبهاني إلى القول السابق: فان قلت... الذي أورده كاملا في تعليقه، ولم ينسبه إليه المصنف، فلاحظ.

كما مر في الفائدة.
وخامسا: لو تم لزم الحكم بصحة أحاديث مثل أحمد بن محمد بن يحيى
وأمثاله كما عليه خالي (١)، انتهى (٢).
قلت: قد روى عنه العدة، ومحمد بن يحيى مكاتباته، والفضل بن
شاذان ما رواه عن عبد العظيم، ولا كتاب في هذه المواضع، ولا فرق في القلة
والكثرة بعد الاخذ والضبط والتمسك والجمع في الدفاتر.
وثالثا: ان الغلو الذي دعى احمد إلى نفيه واليه يرجع الكذب فان الغالي
عندهم كاذب مطلقا إن كان هو الغلو المعروف الذي يكفر صاحبه، يخرج به
عن ملة الاسلام، وهو القول بألوهية أمير المؤمنين (عليه السلام) أو أحد من
الأئمة (عليهم السلام) كما نص عليه في المسالك (٣).
وقال الشيخ الأعظم الأنصاري طاب ثراه: واما الغلاة فلا اشكال في
كفرهم بناء على تفسيرهم بمن يعتقد ربوبية أمير المؤمنين (عليه السلام) أو
أحدا من الأئمة (عليهم السلام) لا ما اصطلح عليه بعضهم: من تجاوز الحد
الذي هم عليه صلوات الله عليهم، ومن هذا القبيل ما يطعن القميون في
الرجل كثيرا ويرمونه بالغلو، ولذا حكى الصدوق عن شيخه ابن الوليد ان أول
درجة في الغلو نفي السهو عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٤)، انتهى (٥).

-
- (١) يريد بخاله: المجلسي الثاني، قال في الكنى والألقاب ٢: ٩٧ في ترجمة الوحيد البهبهاني: وأمه بنت الآقا نور الدين بن المولى محمد صالح المازندراني، وكانت أم الآقا نور الدين العالمية الفاضلة الجليلة آمنة بيكم بنت المجلسي الأول، ولهذا يعبر المحقق البهبهاني عن المجلسي الأول بالجد، وعن الثاني بالخال، فلاحظ.
(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني، ضمن منهج المقال: ١٧٧، في ترجمة سهل بن زياد.
(٣) مسالك الأفهام: ١ / ٩٥.
(٤) شرح عقائد الصدوق أو تصحيح الاعتقاد، ضمن كتاب أوائل المقالات: ٢٤١.
(٥) كتاب الطهارة للشيخ الأنصاري: النظر السادس: ٣٥٧.

وقال الشيخ المفيد في شرح عقايد الصدوق: الغلو في اللغة هو تجاوز الحد والخروج عن القصد، قال الله تعالى: * (يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق) *... الآية (١). فنهى عن تجاوز الحد في المسيح، وحذر من الخروج عن القصد في القول، وجعل ما ادعته النصرى فيه غلوا لتعديه الحد على ما بيناه، والغلاة من المتظاهرين بالاسلام هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمة من ذريته (عليهم السلام) إلى الإلهية والنبوة، ووصفوهم من الفضل في الدين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحد وخرجوا عن القصد، وهم ضلال كفار - إلى أن قال -: والمفوضة صنف من الغلاة، وقولهم الذي فارقوا به من سواهم من الغلاة: اعترافهم بحدوث الأئمة وخلقهم ونفي القدم عنهم، وإضافة الخلق والرزق مع ذلك إليهم، ودعواهم ان الله سبحانه تفرد بخلقهم خاصة، وانهم فوض إليهم خلق العالم بما فيه وجميع الأفعال، والحلاجية ضرب من أصحاب التصوف.

إلى أن قال: واما نص أبي جعفر - رحمه الله - بالغلو على من نسب مشايخ القميين وعلماءهم إلى التقصير فليس نسبة هؤلاء القوم إلى التقصير علامة على غلو الناس، إذ في جملة المشار إليهم بالشيخوخة والعلم من كان مقصرا، وإنما يجب الحكم بالغلو على من نسب المحققين (٢) إلى التقصير سواء كانوا من أهل قم أو من غيرها من البلاد وسائر الناس، وقد سمعنا حكاية ظاهرة عن أبي جعفر محمد بن الحسن بن الوليد - رحمه الله - لم نجد لما رافعا في التقصير، وهي ما حكى عنه أنه قال: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي والامام.

فان صحت هذه الحكاية عنه فهو مقصر مع أنه من علماء القميين

(١) النساء: ٤ / ١٧١.

(٢) في نسخة: المحققين، عن هامش المصدر.

ومشيختهم.

وقد وجدنا جماعة وردوا الينا من قم يقصرون تقصيرا ظاهرا في الدين،
وينزلون الأئمة (عليهم السلام) عن مراتبهم، ويزعمون انهم كانوا لا يعرفون
كثيرا من الاحكام الدينية حتى ينكت (١) في قلوبهم، ويقولون: انهم ملتجئون
في حكم الشريعة إلى الرأي والظنون، ويدعون انهم من العلماء.
وهذا هو التقصير الذي لا شبهة فيه، ويكفي في علامة الغلو نفي القائل
عن الأئمة (عليهم السلام) سمات الحدوث، وحكمه لهم بالإلهية والقدم وما
يقتضي ذلك من خلق أعيان الأجسام واختراع الجواهر وما ليس بمقدور العباد
من الاعراض (٢)، انتهى.

إذا عرفت ذلك، فنقول: الغلو بهذا المعنى الذي يوجب الكفر لم يكن
في سهل قطعا وما كان معتقدا لألوهية أمير المؤمنين أو أحد من الأئمة (عليهم
السلام) ونفي سمات الحدوث عنهم ويشهد لذلك أمور:
أ - ما في النجاشي ان: له كتاب التوحيد، رواه أبو الحسن العباس بن أحمد
بن الفضل بن محمد الهاشمي الصالحي، عن أبيه، عن أبي سعيد
الادمي (٣).

وظاهر لكل ذي درية (٤) انه وضع لذكر ما ورد لاثبات وجوده تعالى
وصفاته وأفعاله وما يتعلق بذلك مما يذكر في أبواب التوحيد، ويظهر من كتاب

(١) ينكت في قلوبهم: اي يلقى في روعهم ويلهمون من قبل الله تعالى الهاما، يقال: اتيته وهو
ينكت، اي يفكر، كأنما يحدث نفسه.

انظر المعجم الوسيط ٢: ٩٥٠.

(٢) شرح عقائد الصدوق: ١٠٩ - ١١٤، باختلاف يسير، وما أثبتناه بين المعقوفتين منه.

(٣) رجال النجاشي: ١٨٥ / ٤٩٥، وما أثبتناه بين معقوفتين منه.

(٤) اي: التجربة، انظر لسان العرب: درب.

توحيد الكافي (١)، وكتاب التوحيد للصدوق (٢) جملة من اخبار كتابة الدالة صريحا على كونه كساير الموحدين المؤمنين، وبالجملة تأليف مثل هذا الكتاب لا يكون الا ممن يعتقد إلها كإله المسلمين (٣).

ب - انه كان في الري وقد روى عنه جماعة من أهلها وغيرها وفيهم خال الكليني ثقة الاسلام: أبو الحسن علي بن محمد (٤) المعروف بعلان (٥)، الذي يروي الكليني بتوسطه عن سهل ما لا يحصى، ولا يعقل عادة أن يكون حاله

- (١) أصول الكافي ١: ٧٩ / ٤ و ٥ و ٦ و ٧
(٢) التوحيد: ١٠١، وفيه موارد جملة عن سهل كما في الكافي، فراجع.
(٣) أنه سبحانه اله المسلمين وغيرهم وهو رب العالمين، وإنما جاء التقييد بالمسلمين لكي يخرج منه ما يعتقده غيرهم خطأ وضلالة، فلاحظ.
(٤) أصول الكافي ١: ٨٩ / ٤.
(٥) فائدة: اختلف العلماء كثيرا في تعيين المراد من اطلاق لقب علان، الا أنهم حصروا ذلك في ثلاثة من الرواة وهم:
الأول: علي بن محمد بن إبراهيم، ذكره النجاشي: ٢٦٠ / ٦٨٢، وابن داود: ١٤٠ / ١٠٧٢ ولقباه بعلان. وفي تنقيح المقال، ٢ / ٣٠٢ اعتبره من العدة التي يروي الكليني بتوسطها عن سهل بن زياد، وقال: ونقل في غير واحد انه أستاذ الكليني وخاله.
الثاني: محمد بن إبراهيم أبو علي المتقدم، ذكره الشيخ في رجاله: ٤٩٦ / ٢٩ والعلامة في رجاله: ١٤٨ / ٤٩ وابن داود: ١٦٠ / ١٢٧٧، ولقبوه بعلان أيضا.
الثالث: أحمد بن إبراهيم وهو أخو محمد، وعم علي المتقدمين ذكره الشيخ في رجاله: ٤٣٨ / ١، والعلامة في رجاله: ١٨ / ٣١ وابن داود: ٣٥ / ٥٤، ولقبوه بعلان أيضا.
وقد رجح السيد بحر العلوم في رجاله ٣: ٧٩ أن يكون علان لقباً لهؤلاء الثلاثة جميعاً من الأجداد، يعرف به كل منهم وينسب إليه، فإذا ما أطلق توقف التعيين على القرينة.. ثم قال: "وعلان الذي هو خال محمد بن يعقوب، هو علي بن محمد الذي يروي عنه".
أقول: لم نجد من نص على هذا من القدامى، ولعل هذا استظهار منه قدس سره لاكثر الكليني الرواية عنه في الكافي.
وقد جمع المامقاني رحمه الله في تنقيحه ١: ٤٨ عند ترجمة أحمد بن إبراهيم المعروف بعلان أقوال من سبقه بشأن علان الكليني، وتشخيص من هو خال محمد بن يعقوب بينهم، وقد نقلنا ذلك من كتاب: الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي (الفروع): ٦٠ - بتصرف.

مستورة عنه، فلو عرف غلوه هو أو غيره ما كانوا ليرووا عنه، وما كان الكليني ليروي عنه كغيره من الغلاة المعروفين في هذه الطبقة وقبلها، الذين لم يرووا عنهم أصحابنا خصوصا الاجلاء منهم حديثا واحدا، مثل: فارس بن حاتم، والقاسم اليقطيني، وعلي بن حسكة واضرابهم.

ج - انه كان في عصر ثلاثة من الأئمة (عليهم السلام) بل أدرك الغيبة كما يظهر من الحضيبي (١)، وقد ورد عنهم (عليهم السلام) في حق الغلاة المعروفين من اللعن والبراءة والامر بهما أحاديث كثيرة، فلو كان سهل منهم - وهو من المعروفين المؤلفين وشيخ جماعة من اجلاء الرواة والمحدثين - لورد فيه ما ورد فيهم، ولأمروا بالبراءة منه واللعنة عليه.

د - ما تقدم من المكاتبة الصحيحة سؤالا وجوابا.

ه - جملة مما رواه مما يدل على كونه من الموحدين الذين يعتقدون بامامة الأئمة الطاهرين (عليهم السلام).

منها ما رواه الصدوق في التوحيد: عن محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن يحيى العطار، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن صفوان الجمال، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عز وجل: * (كل شئ هالك إلا وجهه) * (٢) قال: من أتى الله بما امره به من طاعة محمد والأئمة من بعده صلوات الله عليهم أجمعين فهو الوجه الذي لا يهلك، ثم قرأ: * (ومن يطع الرسول فقد أطاع الله) * (٣) (٤).

وبهذا الاسناد، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): نحن وجه الله

(١) الهداية للحضيبي: ٣٥٣.

(٢) القصص: ٢٨ / ٨٨.

(٣) النساء: ٤ / ٨٠.

(٤) التوحيد: ١٤٩ / ٣.

الذي لا يهلك (١).

وعن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن سنان، عن أبي سلام، عن بعض أصحابنا، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: نحن المثنائي التي أعطاه الله نبينا محمدا (صلى الله عليه وآله)، ونحن وجه الله ونتقلب (٢) في الأرض بين أظهركم، عرفنا من عرف الله، ومن جهلنا فأمامه اليقين (٣).

وعن محمد بن محمد بن عصام الكليني رضي الله عنه. قال: حدثنا محمد ابن يعقوب الكليني، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد وغيره، عن محمد ابن سليمان، عن علي بن إبراهيم الجعفري، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال: إن الله رفيع، عظيم، لا يقدر العباد على صفته، ولا يبلغون كنه عظمته، * (لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) * (٤) ولا يوصف بكيف ولا أين ولا حيث، وكيف أصفه بكيف وهو الذي كيف الكيف حتى صار كيفا، فعرفت الكيف بما كيف لنا من الكيف، أم كيف أصفه باين وهو الذين أين الأين حتى صار أيننا، فعرفت الأين بما أين لنا من الأين، أم كيف أصفه بحيث وهو الذي حيث حيث حتى صار حيثنا، فعرفت حيث بما حيث لنا من حيث، فالله تبارك وتعالى داخل في كل مكان، وخارج من كل شيء، * (لا تدركه الابصار وهو يدرك

(١) التوحيد: ١٥٠ / ٤.

(٢) في الأصل: منقلب، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق للمصدر وأصول الكافي أيضا ١: ١١١ / ٣، فلاحظ.

(٣) قال في المرأة: اي الموت على التهديد، أو المراد انه يتيقن بعد الموت ورفع الشبهات، انظر أصول الكافي ١: ١١١ / ٣، وفيه: وامامة المتقين، وفي مرآة العقول ١: ١١٣ / ٣ استظهار صحة ما في نسخ التوحيد، فلاحظ.

(٤) الانعام: ٦ / ١٠٣.

الابصار) * (١) لا اله الا هو العلي العظيم * (وهو اللطيف الخبير) * (٢) (٣).
ورواه ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن محمد.. إلى آخره (٤).
وعن محمد بن أحمد الشيباني المكتب رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد
ابن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا... (٥) سهل بن زياد الادمي، عن عبد
العظيم بن عبد الله الحسن، عن الإمام علي بن محمد، عن أبيه محمد بن علي،
عن أبيه علي بن موسى الرضا (عليهم السلام)، قال: خرج أبو حنيفة ذات يوم
من عند الصادق (عليه السلام) فاستقبله موسى بن جعفر (عليهما السلام)

فقال له: يا غلام ممن المعصية؟

قال: لا تخلو من ثلاث، اما أن تكون من الله عز وجل، وليست منه،
فلا ينبغي للكريم ان يعذب عبده بما لا يكتسبه، واما أن تكون من الله عز
وجل ومن العبد، وليس كذلك، فلا ينبغي للشريك القوي ان يظلم الشريك
الضعيف، واما أن تكون من العبد وهي منه، فان عاقبه الله فبذنبه، وان عفا
عنه فبكرمه وجوده (٦).

وعن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رحمه الله، قال: حدثنا
محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثني محمد بن جعفر البغدادي، عن سهل

(١) الانعام: ٦ / ١٠٣.

(٢) الانعام: ٦ / ١٠٣.

(٣) التوحيد: ١١٥ / ١٤.

(٤) أصول الكافي: ١ / ٨٠ / ١٢.

(٥) النقاط المحصورة بين المعقوفتين للدلالة على ما حذفناه من الأصل، وهو: محمد بن، وهو
اشتباه، لعدم وجود ابن لسهل بن زياد باسم محمد في جميع كتب الرجال أولاً، وموافقة ما في
المصدر لما حذفناه ثانياً، ومطابقتها مع طريق الصدوق إلى عبد العظيم الحسن كما في مشيخة
الفقيه ٤: ٦٦ ثالثاً، فلاحظ.

(٦) التوحيد: ٩٦ / ٢.

ابن زياد، عن أبي الحسن علي بن محمد (عليهما السلام)، أنه قال: إلهي تاهت
أوهام المتوهمين، وقصر طرف الطارفين، وتلاشت أوصاف الواصفين،
واضحلت أقاويل المبطلين عن الدرك لعجيب شأنك، أو الوقوع بالبلوغ
إلى علوك، فأنت في المكان الذي لا تناهي، ولم تقع عليك عيون بإشارة
ولا عبارة، هيهات ثم هيهات يا أولي يا وحداني يا فرداني شمخت في العلو بعز
الكبر، وارتفعت من وراء كل غورة ونهاية بجبروت الفخر (١).
وروى الخزاز في كفاية الأثر: عن أبي عبد الله الخزاعي، قال: حدثنا
محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن سهل بن زياد الأدمي، عن عبد العظيم بن
عبد الله الحسيني، قال: قلت لمحمد بن علي بن موسى بن جعفر (عليهم
السلام): اني لأرجو أن تكون القائم من أهل بيت محمد (عليهم السلام)
الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، قال: يا با القاسم ما
منا الا قائم بأمر الله، وهاد إلى دين الله، وليس القائم - الذي يطهر الله به
الأرض من أهل الكفر والجحود، ويملاًها عدلاً وقسطاً - الا هو الذي
يخفي على الناس ولادته، ويغيب عنهم شخصه، ويحرم عليهم تسميته، وهو
سمي رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكنيته، وهو الذي تطوى له الأرض،
ويذل له كل صعب، يجتمع إليه من أصحابه عدد أهل بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر
رجلاً من أقاصي الأرض، وذلك قول الله عز وجل * (أين ما تكونوا يأت بكم
الله جميعاً إن الله على كل شئ قدير) * (٢) فإذا اجتمعت له هذه العدة من أهل
الأرض أظهر امره، فإذا أكمل له العقد وهو عشرة آلاف رجل خرج بإذن الله،
فلا يزال يقتل أعداء الله حتى يرضى الله تبارك وتعالى.

(١) التوحيد: ٦٦ / ١٩، وما بين المعقوفتين منه.

(٢) البقرة: ٢ / ١٤٨.

قال عبد العظيم: قلت له: يا سيدي كيف يعلم أن الله قد رضي.
قال: يلقي في قلبه الرحمة، الخبر (١).
وفي الكافي في باب الاضطرار إلى الحجّة: عن علي بن محمد، عن سهل
مسندا، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، أنه قال: اللهم انك لا تخلي أرضك
من حجة لك على خلقك (٢).
وفي باب فرض طاعة الأئمة (عليهم للسلام): عن محمد بن الحسن، عنه
باسناده، عن إسماعيل بن جابر، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام):
أعرض عليك ديني الذي أدين الله عز وجل به، قال: فقال: هات، قلت:
اشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله، والاقرار
بما جاء به من عند الله، وان عليا كان اماما فرض الله طاعته، ثم كان بعده
الحسن اماما فرض الله طاعته، ثم كان بعده الحسين اماما فرض الله طاعته،
ثم كان بعده علي بن الحسين اماما فرض الله طاعته - حتى انتهى الامر إليه -
ثم قلت: أنت يرحمك الله، قال: فقال: هذا دين الله ودين ملائكته (٣).
وفي باب ان الأئمة (عليهم السلام) شهداء الله عز وجل: عن علي بن
محمد، عنه باسناده، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) في قوله الله عز
وجل: * (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا) * (٤)
قال: نزلت في أمة محمد (صلى الله عليه وآله) خاصة في كل قرن منهم امام منا
شاهد عليهم، ومحمد (صلى الله عليه وآله) شاهد علينا (٥).

(١) كفاية الأثر: ٢٨١ - ٢٨٢، باختلاف يسير.

(٢) أصول الكافي ١: ١٣٧ / ٧.

(٣) أصول الكافي ١: ١٤٤ / ١٣٧.

(٤) النساء: ٤ / ٤١.

(٥) أصول الكافي ١: ١٤٦ / ١.

وفي باب ان الأئمة (عليهم السلام) ولاة امر الله: عنه، عنه مسندا،
عنه (عليه السلام) (١) قال: إن الله عز وجل خلقنا فأحسن خلقنا، وصورنا
فأحسن صورنا، وجعلنا خزانة في سمائه وارضه، ولنا نطق الشجرة، وعبادتنا
عبد الله عز وجل، ولولانا ما عبد الله (٢).
وفي باب ان الأئمة (عليهم السلام) أركان الأرض: عن علي بن محمد
ومحمد بن الحسن (٣)، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الوليد شباب
الصيرفي، قال: حدثني سعيد الأعرج، قال: دخلت انا وسليمان بن خالد على
أبي عبد الله (عليه السلام)، فابتدأنا، فقال: يا سليمان ما جاء عن أمير المؤمنين
(عليه السلام) يؤخذ به، وما نهى عنه ينتهى عنه، جرى له من الفضل ما
جرى لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولرسول الله (صلى الله عليه
وآله) الفضل على جميع من خلق الله، المعيب على أمير المؤمنين (عليه
السلام) في شئ من احكامه كالمعيب على الله عز وجل وعلى رسول الله (صلى
الله عليه وآله)، والراد عليه في صغيرة أو كبيرة على حد الشرك بالله، كان أمير
المؤمنين صلوات الله عليه باب الله الذي لا يؤتى الا منه، وسبيله الذي من
سلك بغيره هلك، وبذلك جرت الأئمة (عليهم السلام) واحدا بعد واحد،
جعلهم الله أركان الأرض ان تميد بهم، والحجة البالغة على من فوق الأرض
ومن تحت الثرى.
وقال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): انا قسيم الله بين الجنة والنار،

(١) الإحالة في (عنه) الأولى والثانية والثالثة - من المصنف - إلى السند السابق ظاهرا، وقد صرح
بأسمائهم في الكافي وهنا استبدلوا بالضمير اختصارا، فلاحظ.
(٢) أصول الكافي ١: ١٤٩ / ٦.
(٣) في الأصل: الحسين، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في المصدر، والظاهر هو الصفار الذي
روى عنه الكليني، عن سهل كثيرا، فلاحظ.

وانا الفاروق الأكبر، وانا صاحب العصا والميسم (١)، ولقد أقرت لي جميع الملائكة والروح بمثل ما أقرت لمحمد (صلى الله عليه وآله)، ولقد حملت علي مثل حمولة رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهي حمولة الرب، وأن محمدا (صلى الله عليه وآله) يدعى فيكسى ويستنطق، وادعى فأكسى واستنطق، فأنطق على حد منطقته، ولقد أعطيت خصالا لم يعطهن أحد قبلي، علمت علم المنيا، والبلايا، والأنساب، وفصل الخطاب، فلم يفتني ما سبقني، ولم يعزب عني ما غاب عني، أبشر بإذن الله، وأؤدي عن الله عز وجل، كل ذلك مكنتني الله فيه باذنه (٢).

إلى غير ذلك مما يوجب نقله الخروج عن وضع الكتاب وكلها دالة على كونه كساير الامامية العارفة بالله وبرسوله وبالحجج (عليهم السلام) كغيره من الاجلاء، واني للغالي - بالمعنى المتقدم - رواية هذه الأخبار النافية لمعتقده المخالفة لرأيه ومذهبه.

وما رواه هو في ذم الغلاة وكفرهم:

ففي الكشي: بإسناده عن سعد بن عبد الله، قال: حدثني سهل بن زياد الادمي، عن محمد بن عيسى، قال: كتب إلي أبو الحسن العسكري (عليه السلام) ابتداءً منه: لعن الله القاسم اليقطيني ولعن (٣) علي بن حسكة القمي، ان شيطانا ترائي للقاسم فيوحي إليه زخرف القول غرورا (٤).

(١) الميسم: اسم للآلة التي يوسم بها، كالمكواة بحيث تكون من اثره علامة.. والمراد هنا: ان بغضه عليه السلام علامة للمناق وحبه علامة للمؤمن، روى ذلك احمد في مسنده من طريق زر بن حبيش ١: ٨٤، وعن انس بن مالك: ما كنا نعرف الرجل لغير أبيه الا ببغض علي بن أبي طالب، انظر الغدير ٤: ٣٢٢ / ٤.
(٢) أصول الكافي ١: ١٥٢ / ٢.
(٣) في الأصل: وآخر، وما أثبتناه من المصدر.
(٤) رجال الكشي ٢: ٨٠٤ / ٩٩٦.

وفي ترجمة علي بن حسكة: من الغلاة، حدثني الحسين بن الحسن بن بندار القمي، قال: حدثنا سهل بن زياد الادمي، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن العسكري (عليه السلام): جعلت فداك يا سيدي ان علي بن حسكة يدعي أنه من أوليائك، وانك أنت الأول القديم، وانه بابك ونيك، امرته ان يدعو إلى ذلك، ويزعم أن الصلاة والزكاة والحج والصوم كل ذلك بمعرفتك، ومعرفة من كان في مثل حال ابن حسكة فيما يدعي من النيابة والنبوة ومن عرف ذلك فهو مؤمن كامل سقط عنه الاستبعاد بالصوم والصلاة والحج وذكر جميع شرايع الدين، ان معنى ذلك كله ما يثبت لك، ومال الناس إليه كثيرا (١) فان رأيت أن تمن علي مواليك بجواب في ذلك تنجيهم من الهلكة؟ قال: فكتب (عليه السلام) وكذب ابن حسكة عليه لعنة الله، ويحسبك اني لا اعرفه في موالي ماله لعنة الله، فوالله ما بعث الله محمدا (صلى الله عليه وآله) ولا نبيا قبله الا بالحنيفية والصلاة والزكاة والحج والصيام والولاية، وما دعى محمد (صلى الله عليه وآله) الا إلى الله وحده لا شريك له وكذلك نحن الأوصياء من ورآه عبيد الله لا نشرك به شيئا ان أطعناه رحمنا وان عصيناه عذبنا مالنا على الله من حجة بل الحجة لله عز وجل علينا وعلى جميع خلقه، أبرأ إلى الله ممن يقول ذلك وأنتفي إلى الله من هذا القول فاهجروهم لعنهم الله والجأؤهم إلى أضييق الطريق فان وجدت من أحد منهم خلوة فاشدخ رأسه بالصخر (٢).

فليصف المنصف ان من يروي مثل هذا هل يحتمل في حقه الغلو، واعتقاد ألوهية أمير المؤمنين والأئمة (عليهم السلام)، ويستحق البراءة والنفي من البلد؟! حاشا ثم حاشا.

(١) في الأصل: ومال إليه ناس كثير، والأنسب ما أثبتناه مع موافقته لما في المصدر، فلاحظ.

(٢) رجال الكشي ٢: ٨٠٤ / ٩٩٧.

ز - ان الذي يظهر من تتبع الاخبار خصوصا ما ورد في تراجم الغلاة، وما ذكره في مقالات أرباب المذاهب، وصريح التوقيع المتقدم: ان الغلاة لا يرون تكليفا، ولا يعتقدون عبادة، بل ولا حالالا، ولا حراما، وقد مر في ترجمة محمد بن سنان انه لما سأل الحسين بن أحمد عن أحمد بن هليل الكرخي، أخبرني عما يقال في محمد بن سنان من امر الغلو، قال: معاذ الله، هو والله علمني الطهور، وحبس العيال، وكان متقشفا متعبدا (١).

فيظهر منه: انه لا يجتمع الغلو والعبادة وتعليمها، وإذا راجعت الكافي والتهذيب تجد لسهل من أول كتاب الطهارة إلى كتاب الديات في أكثر الأبواب خبرا أو أزيد فيما يتعلق باحكام الدين أكثرها سديدة مقبولة، واخذها المشايخ عنه وضبطوها في الجوامع مثل الكافي الذي ذكر في أوله ما ذكر (٢) ومع ذلك كله كيف يجوز نسبة الغلو إليه.

ح - ان حجية قول احمد (٣) في هذا المقام إن كان لحصول الظن به فيدخل في الظنون الرجالية التي بنوا على العمل بها، فهو موهون في المقام بما مر وبخطئه كثيرا في أمثال هذه الموارد، وبما صدر منه من التجسس المنهي، وكتمان الشهادة سيما، في امر الإمامة من أهم أمور الدين لمجرد العصبية، وهي عثرة لم يقدر العلماء إلى الآن على جبرها (٤)، أولم يكفه ما فعل ان نسكت عنه حتى نرمي الأعاظم بسهمه وهو مكسور، ونضربهم بسيفه وهو مكلول؟! ولعمري لو عد

-
- (١) تقدم في الجزء الرابع ضمن الرمز: كو وبرقم: ٢٦ بعد قوله: ثالثا، فراجع.
 - (٢) إشارة منه إلى ما جاء في مقدمة الكافي ١: ٧: ويأخذ منه - اي الكافي - من يريد علم الدين والعمل بالإشارة الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام.. إلى آخره.
 - (٣) اي أحمد بن محمد بن عيسى كما تقدم وسيأتي أيضا.
 - (٤) أقول: أشار المصنف لهذه الهفوة بما تقدم في هذه الفائدة، صحيفة: ٧٠٤ وقال هناك: الا انهم جبروها بما تقدم عليها وتأخر منهم... إلى آخره، وبينما ما يريد بالهفوة في الهامش / ٤ من الصحيفة المذكورة، وسيأتي ذكرها بعد قليل، فلاحظ.

ما فعل بسهل من مطاعنه أولى من أن يجعل سببا لطرح أزيد من الف حديث
ويطعن به على ثقة الاسلام الذي نقلها واعتمد عليها.
قال السيد الاجل بحر العلوم في رجاله: والأصل في تضعيفه كما يظهر من
كلام القوم أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، وحال القميين سيما ابن عيسى
في التسرع إلى الطعن والقدح والايحراج من قم بالتهمة والريية ظاهر لمن راجع
الرجال، ولو كان الامر فيه على ما بالغوا به من الضعف والغلو والكذب لورد
عن الأئمة (عليهم السلام) ذمه، وقدحه، والنهي عن الاخذ عنه والرجوع
إليه (١)، كما ورد في غيره من الضعفاء المشهورين بالضعف، فإنه كان في عصر
الجواد والهادي والعسكري (عليهم السلام)، ورى عنهم (عليهم السلام)، ولم
نجد له في الاخبار طعنا، ولا نقل ذلك عن أحد من علماء الرجال، ولولا أنه
بمكان من العدالة والتوثيق لما سلم من ذلك، هذا كله بناء على كون المراد
بالغلو المعنى المتقدم وإن كان غيره فالحق ان فعل احمد يدل على جلاله قدره (٢).
قال في التكملة في ترجمة ابن أورمة: أصل الغلو في كلامهم غير معلوم
المراد، إذ يجوز أن يكون من قبيل قول ابن الوليد من الغلو: نفي السهو
والنسيان عن النبي (صلى الله عليه وآله)، فإنه بهذا المعنى عين الصواب بل هو
المشهور بين الأصحاب (٣)، انتهى.
وقال الشارح التقي: واعلم أن الظاهر أن ابن عيسى اخرج جماعة من
قم باعتبار روايتهم عن الضعفاء وايراد المراسيل في كتبهم، وكان اجتهادا منه
في ذلك، وكان الجماعة يروون للتأييد (٤) ولكونها في الكتب المعتمدة، والظاهر

(١) اي: وعن الرجوع إليه، وهو متعلق بالنهي السابق.
(٢) رجال السيد بحر العلوم ٣: ٢٤ - ٢٥، وما بين المعقوفتين منه.
(٣) تكملة الرجال: ٢: ٣٥١.
(٤) اي من باب المتابعات والشواهد لما سرد أولا، وهي طريقة مشهورة لدى المحدثين، واستخدمها
المحمدون الثلاثة كثيرا.

خطا ابن عيسى في اجتهاده، ولكن لما كان رئيس قم والناس مع المشهورين الا من عصمه الله.

ولو كنت تلاحظ ما رواه الكليني في أحمد بن محمد بن عيسى في باب النص على أبي الحسن الهادي (عليه السلام) (١)، وانكاره النص لتعصب الجاهلية بأنه لم قدمتم علي في النص؟ وذكر هذا العذر بعد الاعتراف به، لما كنت تروي عنه شيئا، ولكنه تاب، ونرجوا أن يكون تاب الله عليه، لكن أكثر الناس تابعون للشهرة، وإذا كان رجل أخطأ في نقل الحديث، كيف يجوز اخراجه من البلد ومن مأواه، ثم الارجاع والتوبة واظهار الندامة؟ كما تقدم في أحمد بن محمد بن خالد (٢) - ثم ذكر بعض مدايح سهل - وقال: واما الكتاب المنسوب إليه، ومسائله التي سألتها من الهادي والعسكري (عليهما السلام)، فذكرها المشايخ سيما، الصدوقين وليس فيه شيء يدل على ضعف في النقل أو غلو في الاعتقاد مع أنها قليلة، والغالب كونه من مشايخ الإجازة، وجميع هذه المفاسد نشأ من الاجتهاد والآراء، ونرجوا من الله تعالى ان يعفو عنهم ولكن بعد. ما عرفت حقيقة الحال يشكل العفو فان الله تعالى يغفر للجاهل سبعين ذنبا قبل أن يغفر للعالم ذنبا واحدا، انتهى (٣).

ومن جميع ذلك ظهر الجواب عن الرابع، وهو تضعيف الشيخ في الفهرست (٤) لوجوب تقييده بقاعدة الجمع بما في النجاشي (٥) الغير المنافي للوثيقة مع رجوعه عنه في رجال الشيخ (٦) المتأخر عن الفهرست، واحتمال التعارض في

(١) أصول الكافي ١: ٢٦٥ / ٢.

(٢) تقدم في هذه الفائدة، الجزء الرابع برقم: ١٥ ورمز: يه.

(٣) روضة المتقين ١٤ / ٢٦٢، باختلاف يسير.

(٤) فهرست الشيخ: ٢٥ / ٦٥.

(٥) رجال النجاشي: ٨١ / ١٩٨.

(٦) رجال الشيخ: ٣ / ٣٦٦ و ٦ / ٣٩٧ و ٣ / ٤٠٩.

كلاميه ثم التساقط فاسد بعد معلومية التأخر كما عليه عمل الأصحاب بالنسبة إلى فتاوي صاحب المؤلفات المتعددة المعلوم تأخر بعضها عن بعض، مضافاً إلى عدم مقاومته لجميع ما مر فلاحظ، وتأمل.

وأما علي بن يعقوب الهاشمي (١)، ففي الشرح: غير المذكور، فالخبر قوي كالصحيح، أو صحيح لكونهم من مشايخ الإجازة كما ذكره بعض الأصحاب وشيخنا الأعظم عبد الله بن حسين التستري رضي الله عنه وأرضاه (٢).

وفي عدة الكاظمي: مهمل (٣)، قلت: يروي علي بن الحسن بن فضال عن علي بن يعقوب الهاشمي كما في التهذيب في باب قسمة الغنائم وغيره (٤)، والحسن بن علي بن فضال فيه في باب السنة في عقود النكاح (٥).
وأحمد من بني فضال في تلخيص الميرزا في ترجمة علي: روى عنه أحمد ابن الحسن بن علي بن فضال، وأحمد بن هلال، ومحمد بن أحمد بن الحسن القطواني نبه عليه في الكافي، انتهى (٦).
وفي الكافي في باب المستضعف من كتاب الكفر والايمان (٧)، وفي

(١) الوارد في طريق الصدوق إلى مروان بن مسلم كما تقدم صحيفة: ٢١٣ من هذه الفائدة، فراجع.

(٢) روضة المتقين ١٤: ٢٦٣.

(٣) العدة للكاظمي: ١٦٦.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ١٢٨ / ٣٦٦.

(٥) تهذيب الأحكام ٧: ٤٠٧ / ١٦٢٩.

(٦) تلخيص المقال (الوسيط): ١٧٢ / ب - مخطوط -.

(٧) أصول الكافي ٢: ٢٩٨ / ٩.

التهذيب في باب احكام الطلاق (١)، وباب عدد النساء (٢)، وباب حكم
أمتعة التجارات في الزكاة: علي بن الحسن بن فضال، عن محمد واحمد ابني
الحسن، عن علي بن يعقوب، عن مروان بن مسلم (٣)، فظهر انه يروي عن
علي جميع المعروفين من بني فضال الذين أمرنا بأخذ ما رووا وهو من أوثق
امارات الوثاقة وبعضهم أيضا من أصحاب الاجماع.
ويروي عنه أيضا محمد بن الحسن بن أبي الخطاب (٤)، ومحمد بن
بكران (٥).

ومروان بن مسلم (٦): ثقة بالاتفاق فالخبر صحيح على الأصح،
ويمكن الحكم بصحته على المشهور، ففي الفهرست في ترجمة مروان (٧): له
كتاب رواه محمد بن أبي حمزة، أخبرنا به جماعة، عن أحمد بن محمد بن
الحسين (٨)، عن أبيه، عن سعد والحميري، عن محمد بن الحسين، عن
الحسن بن علي (٩) بن فضال، عن مروان بن مسلم (١٠)، وطريق
الفهرست (١١) والنجاشي (١٢) إلى محمد بن أبي حمزة صحيح فراجع.

(١) تهذيب الأحكام ٨: ٨٨ / ٣٠٢ و ٤: ٢٧ / ٦٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٨: ١٥٣ / ٥٣٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٤، ٧٠ / ١٩٠.

(٤) الفقيه ٤: ٧٧، من المشيخة، في طريقه إلى مروان بن مسلم.

(٥) تهذيب الأحكام ٦: ٣٤ / ٦٧.

(٦) تقدم بيان طريق الصدوق إليه صحيفة: ٢١٣، من هذه الفائدة.

(٧) في الأصل: محمد، وما أثبتناه هو الصحيح لموافقته ما في المصدر.

(٨) في الأصل: الحسن بن الوليد، وما أثبتناه من المصدر.

(٩) في الأصل: علي بن الحسن، وما أثبتناه من المصدر.

(١٠) فهرست الشيخ ١٦٩ / ٧٤٠.

(١١) فهرست الشيخ: ١٤٨ / ٦٣٠.

(١٢) رجال النجاشي: ٣٥٨ / ٩٦١.

٣٠٦ شو - والى مسعدة بن زياد: أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله والحميري جميعاً؟ عن هارون بن مسلم، عنه (١).

هارون بن مسلم ثقة وجه في النجاشي (٢) والخلصة (٣)، يروي عنه الحسن بن علي بن فضال (٤)، ومحمد بن علي بن محبوب (٥)، وعلي بن إبراهيم (٦)، ومحمد بن أحمد بن يحيى (٧)، وإبراهيم بن هاشم (٨)، وعلي بن الحسن بن فضال (٩)، وأحمد بن الحسن بن فضال (١٠)، وعلي بن مهزيار (١١)، وعمران بن موسى (١٢)، والحميري (١٣)، وسعد (١٤)، ومحمد بن أبي القاسم (١٥).

وصحح العلامة طريق الفقيه إلى القاسم بن عروة ومسعدة بن زياد، ومسعدة بن صدقة وهو فيه (١٦).

-
- (١) الفقيه ٤: ١١١، من المشيخة.
 - (٢) رجال النجاشي: ٤٣٨ / ١١٨٠.
 - (٣) رجال العلامة: ١٨٠ / ٥.
 - (٤) الكافي ٨: ٧٩ / ٣٥، من الروضة.
 - (٥) تهذيب الأحكام ٦: ١٩٨ / ٤٤٠.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٧: ٢٢٦ / ٩٨٩.
 - (٧) تهذيب الأحكام ٧: ١٨٤ / ٨١٣.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٧: ٣١٣ / ١٢٩٧.
 - (٩) تهذيب الأحكام ٤: ٢ / ١.
 - (١٠) الاستبصار ٣: ٢٢٦ / ٨١٩.
 - (١١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٠١ / ٥٨١.
 - (١٢) أصول الكافي ١: ٣٣١ / ٢.
 - (١٣) فهرست الشيخ: ١٧٦ / ٧٦٣.
 - (١٤) رجال النجاشي: ٤٣٨ / ١١٨٠.
 - (١٥) فهرست الشيخ: ١٧٦ / ٧٦٣.
 - (١٦) انظر رجال العلامة، الفائدة الثامنة من الخاتمة: ٢٧٧ - ٢٨١.

ومن هنا يظهر ان قول النجاشي في ترجمته: له مذهب في الجبر والتشبيه (١)، ليس قدحا فيه بان يكون المراد كونه من المجبرة والمشبهة، فان الذهاب إليهما كيف يكون وجهها للامامية؟ وفي الشرح يصدق على من يقول: " لا جبر ولا تفويض " ان له مذهباً في الجبر، وكذا إذا قال: إنه جسم لا كالأجسام، ولا يعرف معنى الجسم، كما يقول: جوهر لا كالجواهر، وغرضه انه شيء لا كالأشياء يصدق عليه ان له مذهباً في التشبيه سيما بالنظر إلى من لا يعرف اصطلاح الحكماء والمتكلمين (٢)، في كلام طويل لا حاجة إلى نقله. ومسعدة ثقة عين في النجاشي (٣) والخلاصة (٤)، فالخبر صحيح. ٣٠٧ شز - وإلى مسعدة بن صدقة: أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة الربيعي (٥). مسعدة بترى في الكشي (٦)، عامي في أصحاب الباقر (عليه السلام) (٧)، وفي النجاشي: مسعدة بن صدقة العبدي يكنى أبا محمد، قاله ابن فضال، وقيل: يكنى أبا بشر، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام)، له كتب منها: كتاب خطب أمير المؤمنين (عليه السلام)، أخبرنا ابن شاذان، قال: أخبرنا (١٨) أحمد بن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا هارون

-
- (١) رجال النجاشي: ٤٣٨ / ١١٨٠.
(٢) روضة المتقين ١٤: ٢٦٣ - بتصرف -.
(٣) رجال النجاشي: ٤١٥ / ١١٠٨.
(٤) رجال العلامة: ١٧٣ / ١٨.
(٥) الفقيه ٤: ٣٠، من المشيخة.
(٦) رجال الكشي ٢: ٦٨٧ / ٧٣٣.
(٧) رجال الشيخ: ١٣٧ / ٤٠.
(٨) في الأصل: حدثنا. وكلاهما من ألفاظ تأدية الحديث الا ان (أخبرنا) أقل رتبة من (حدثنا)، وهذا اللفظ (أخبرنا) يستعمل في الإجازات والمكاتبات كثيرا، انظر: الرعاية: ٢٣٥، ومقباس الهداية ٣: ٧٢ والظاهر من أقوال علماء الدراية ان مراتب ألفاظ. التأدية غير مسلم بها عندهم، انظر الباعث الحثيث: ١٠٤.

ابن مسلم، عنه (١).
وذكره في الفهرست مع كتابه والطريق ولم يتعرض لمذهبه (٢).
قال الشارح: والذي يظهر من اخباره التي في الكتب انه ثقة، لان جميع
ما يرويه في غاية المتانة موافقة لما يرويه الثقة من الأصحاب، ولهذا عملت
الطائفة بما رواه هو وأمثاله من العامة، بل لو تتبعته وجدت اخباره أسد وامتن
من اخبار جميل بن دراج، وحريز بن عبد الله، مع أن الأول من أهل الاجماع
والثاني أيضا مثله في عمل الأصحاب - إلى أن قال - والحاصل ان مدار القدماء
كان على الصدق لا على المذهب بخلاف المتأخرين فإنهم على العكس،
انتهى (٣).

وفي الكافي في باب حالات الأئمة (عليهم السلام) في السن، مسندا
عن مصعب، عن مسعدة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)،
قال أبو بصير: دخلت إليه ومعي غلام يقودني وهو خماسي لم يبلغ، فقال لي:
كيف أنتم إذا احتج عليكم بمثل سنه (٤)؟
وبعيد من البتري أو العامي ان يروي مثل هذا مع أن بين المذهبيين من
التباين ما لا يخفى.

ومن هنا ذكر الخلاصة طريق الصدوق إليه وصححه، فقال: وعن
الفضيل بن عثمان الأعور المرادي الكوفي صحيح - إلى أن قال - وكذا عن
مسعدة بن صدقة الربيعي (٥)، مع أنه صرح في أول الفائدة الثامنة انه لا يذكر

(١) رجال النجاشي: ٤١٥ / ١١٠٨.

(٢) فهرست الشيخ: ١٦٧ / ٧٤٢.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٢٤٤.

(٤) أصول الكافي ١: ٣١٤ / ٤.

(٥) رجال العلامة: الفائدة الثامنة من الخاتمة: ٢٧٧.

الطرق إلى من ترد روايته ويترك قوله (١)، وهو مؤيد لما ذكره الشارح.
٣٠٨ شح - وإلى مسمع بن مالك البصري: أبوه رضي الله عنه،
عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد،
عن القاسم بن محمد، عن أبان، عن مسمع بن مالك البصري، ويقال له:
مسمع بن عبد الملك البصري، ولقبه كردين، وهو عربي من بني قيس بن
ثعلبة، ويكنى أبا سيار، ويقال ان الصادق (عليه السلام) قال له أول ما
رآه: ما اسمك؟ فقال: مسمع، فقال: ابن من؟ قال: ابن مالك، فقال: بل
أنت مسمع ابن عبد الملك (٢).

القاسم هو الجوهري، ذكره النجاشي (٣) والفهرست (٤) وذكرنا كتابه
والطريق إليه ولم يتعرض لمذهبه، ولكن في أصحاب الكاظم (عليه السلام):
واقفي (٥)، وفي الكشي: قالوا إنه كان واقفيا (٦).

والمشهور: ضعفه، وضعفوا الخبر الذي هو في سنده، وهذا منهم
عجيب، فان مجرد الوقف ليس من أسباب الضعف مثل الكذب والغلو والفسق
بل يجتمع مع المدح فيصير السند من جهته قويا، ومع الوثاقة فيصير موثقا، وما
في النجاشي والفهرست يدل على مدحه - كما مر غير مرة - ويدل على مدحه بل
على وثاقته رواية ابن أبي عمير عنه في التهذيب في باب تلقين المحتضرين من

(١) رجال العلامة: الفائدة الثامنة من الخاتمة: ٢٧٥.

(٢) الفقيه ٤: ٤٤، من المشيخة.

(٣) رجال النجاشي: ٣١٥ / ٨٦٢.

(٤) فهرست الشيخ الطوسي: ٥٦٣.

(٥) رجال الشيخ: ٣٥٨ / ١.

(٦) رجال الكشي ٢: ٧٤٨ / ٨٥٣.

أبواب الزيادات (١)، وفي باب احكام الطلاق (٢).
وفي الكافي في باب احكام التعزية (٣)، وفي باب مولد أمير المؤمنين (عليه
السلام) (١)، وصفوان بن يحيى في التهذيب في باب فضل المساجد (٥)، وحماد
ابن عيسى (٦)، وابن فضال (٧)، والحسن بن سعيد (٨)، وأحمد بن محمد بن
عيسى (٩)، وإبراهيم بن هاشم (١٠)، ومحمد بن خالد (١١)، والحسن بن
سعيد (١٢)، وعلي بن محمد القاساني (١٣)، والحسين ابن أبي العلاء (١٤)، وعلي
بن
مهزيار (١٥)، وأخوه إبراهيم (١٦)، وأبو طالب عبد الله بن الصلت (١٧)، والحجال
(١٨)،

-
- (١) تهذيب الأحكام ١: ٤٦٣ / ١٥١٣.
(٢) تهذيب الأحكام ٨: ٨٧ / ٢٩٧.
(٣) الكافي ٣: ٢٠٤ / ٥.
(٤) أصول الكافي ١: ٤٥٦ / ٦.
(٥) تهذيب الأحكام ٣: ٢٥٧ / ٧١٨.
(٦) تهذيب الأحكام ٥: ٢٥٩ / ٨٧٩.
(٧) الاستبصار ٣: ١٥١ / ٥٥٥.
(٨) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٨٩ / ١١٢٣.
(٩) تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٩ / ١١٨٣.
(١٥) أصول الكافي ١: ٣٥٦ / ٨٧.
(١١) تهذيب الأحكام ٦: ٣٥١ / ٩٩٦.
(١٢) تهذيب الأحكام ٨: ٣١٧ / ١١٨٢.
(١٣) تهذيب الأحكام ٦: ٣٩٦ / ١١٩١.
(١٤) تهذيب الأحكام ٣: ١٦٨ / ٣٦٩، وفيه: القاسم بن محمد عن الحسين بن أبي العلاء، انظر
كذلك جامع الرواة ٢ / ٢٠.
(١٥) أصول الكافي ٢: ٧٩ / ١٥.
(١٦) تهذيب الأحكام ٨: ٣١٧ / ١١٨٢، وفيه: إبراهيم بن مهزيار عن الحسن بن القاسم بن
محمد، انظر كذلك جامع الرواة ٢: ٢٠.
(١٧) تهذيب الأحكام ٢: ٣٠ / ٩١.
(١٨) أصول الكافي ١: ٢١٢ / ١.

ومحمد بن الحسن بن أبي الخطاب (١)، ذكر ذلك كله في الجامع (٢). وفي رجال ابن داود في القسم الأول: القاسم بن محمد الجوهري من أصحاب الكاظم (عليه السلام) وفي الكشي: كوفي سكن بغداد، قال نصر بن الصباح: لم يلق أبا عبد الله (عليه السلام)، وقيل: كان واقفيا (٣). أقول: ان الشيخ ذكر القاسم بن محمد الجوهري في رجال الكاظم (عليه السلام) وقال: كان واقفيا (٤)، وذكر في باب من لم يرو عن الأئمة (عليهم السلام): القاسم بن محمد الجوهري روى عنه الحسين بن سعيد (٥)، فالظاهر أنه غيره، والأخير ثقة (٦).

وأورد عليه السيدان في النقد، والتلخيص، فقال الأول (٧): وفيه نظر من وجهين، اما أولا: فلان الذي يظهر من كلام النجاشي مع ملاحظة كلام الشيخ في كتابه يدل على أنه رجل واحد. وذكر الشيخ إياه مرة في رجال الكاظم ومرة في باب من لم يرو عنهم لا يدل على تغايرهما لان مثل هذا كثير في كتابه مع قطعنا بالاتحاد - ثم ذكر بعض ما مر في الفائدة الثالثة (٨) - ثم قال: واما ثانيا: فلان قوله: والأخير ثقة، ليس بمستقيم، لأنني لم أجد في كتب الرجال توثيقه (٩)، وقال الثاني في الحاشية: والاتحاد عند التأمل أظهر، ولو

(١) تهذيب الأحكام ٥: ٤٦١ / ١٦١١.

(٢) جامع الرواة: ٢: ٢٠.

(٣) رجال الكشي: ٢: ٨٤٧ / ٨٥٣.

(٤) رجال الشيخ: ٣٥٨ / ١.

(٥) رجال الشيخ: ٤٩٠ / ٥.

(٦) رجال ابن داود: ١٥٤ / ١٢١٩.

(٧) اي السيد التنفريشي في نقد الرجال: ٢٧٢.

(٨) تقدم في الجزء الثالث صحيفة: ١٧٥.

(٩) نقد الرجال: ٢٧٢.

سلم، فتوثيق الاخر من أين؟ ولعله توهم من رواية الحسين عنه، انتهى (١).
قلت: اما الاتحاد فالحق معهما بل استظهر الفاضل الخبير المولى محمد
جعفر بن محمد طاهر الخراساني في كتاب إكليل الرجال (٢): ان القاسم بن محمد
الزيات، والقاسم بن محمد بن أيوب، والقاسم بن محمد الجوهري، والقاسم
ابن محمد الأصبهاني، والقاسم بن محمد القمي المذكورون في الأسانيد كلهم واحد.
واما الايراد على توثيقه والسؤال عن مأخذه ودعوى عدمه لعدم الوجدان
في كتب الرجال ففي غير محله بعد جواز عثوره على وثاقته في بعض الكتب
الفقهية أو الأحاديث أو الرجالية التي لم تصل إلينا كما وجدنا وثاقة كثير في خلال
تلك الكتب ويمكن وجود الوثاقة في نسخته من الكتب المعروفة فان اختلافها
غير خفي على الخبير ولا زال يتمسكون الأصحاب بتوثيق المحقق في المعبر
والعلامة من حكمه بتصحيح السند ولم يشترط أحد وجوده فيها.
وبالجملة: أخبر عادل بوثاقة واحد (٣) لا معارض له ولا موهن سوى
استبعاد عدم وجودها في بعض الكتب وهو غير قابل لمنعه عن الحجية خصوصا
بعد تأييده برواية الأجلة عنه وعدم وجود طعن عليه الا بالوقف المجامع معها
لو صح، فمع التسليم، فالسند موثق، وفي الشرح: لكن الأصحاب على طرح
اخباره في كتب الرجال واما في النقل والعمل فهم مطبقون عليهما فالخبير قوي
كالصحيح أو ضيف على رأيهم (٤).

(١) تلخيص المقال (الوسيط): ١٩٠.

(٢) إكليل الرجال: غير موجود لدينا، وهو: إكليل المنهج جعله تكملة لمنهج المقال للاسترابادي
وترجمه الشيخ عبد النبي القزويني في تميم أمل الآمل، انظر الذريعة ٢: ٢٨١ / ١١٤١.
أقول: تميم أمل الآمل للمحقق عبد النبي القزويني حققه السيد محمد الحسيني ولم نجد فيه
اية إشارة للقاسم بن محمد الجوهري.

(٣) إشارة منه لما استظهره ابن داود من وثاقة الجوهري، فلاحظ.

(٤) روضة المتقين ١٤: ٢٦٨.

وأبان من أصحاب الاجماع.
ومسمع ثقة في الكشي (١) نقلا عن علي بن فضال، وفي النجاشي: ابن
عبد الملك بن مسمع بن مالك بن مسمع أبو سيار كردين، شيخ بكر بن وائل
بالبصرة ووجهها وسيد المسامعة، وكان أوجه من أخيه عامر بن عبد الملك
وأبيه (٢)، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) رواية يسيرة، وروى عن أبي
عبد الله (عليه السلام) وأكثر، واختص به، وقال له أبو عبد الله (عليه
السلام): " اني لأعدك لامر عظيم يا با السيار " (٣).
ويروي عنه من الأجلة غير أبان: صفوان بن يحيى (٤)،
وعثمان بن عيسى (٥)، وعلي بن رئاب (٦)، وابن أبي عمير (٧)،
وفضالة كما في بصائر الصفار (٨)، وحماد بن عيسى كما يأتي في الطريق
إلى المعلى (٩)، وحماد بن عثمان كما في الكشي في ترجمة المعلى (١٠)،

- (١) رجال الكشي ٢: ٥٩٨ / ٥٦٠.
(٢) في المصدر المطبوع، والنسخة المحققة من قبل الشيخ محمد جواد النائيني: وأبيه، وفي النسخة
الحجرية: وابنه، فلاحظ.
(٣) رجال النجاشي: ٤٢٠ / ١١٢٤ - بتصرف - .
(٤) تهذيب الأحكام ٢: ٧٩ / ٢٩٧.
(٥) الكافي ٤: ٣٠٩ / ٦.
(٦) تهذيب الأحكام ٥: ٩٥ / ١٨٥.
(٧) الاستبصار ٤: ٢٩٧ / ١١١٦.
(٨) بصائر الدرجات: ٣٥٩ / ٧.
(٩) سيأتي في هذه الفائدة برقم: ٣١٧، صحيفة: ٢٨٩.
(١٥) رجال الكشي ٢: ٦٧٥ / ٧٠٨، وفيه: عن حماد الناب، عن المسمعي. وحماد الناب هو حماد
ابن عثمان الثقة كما في فهرست الشيخ ٦٠ / ٢٤٠، ومن العلماء من قال باتحاده مع حماد بن
عثمان بن خالد الفزاري، ولمزيد الفائدة ينظر معجم رجال الحديث للسيد الخوئي ٦:
٢١٢ / ٣٩٥٧.
اما المسمعي، فالظاهر هو مسمع بن عبد الملك لأننا لم نجد من يطلق عليه ذلك غيره،
فلاحظ.

وعبد الله بن سنان (١)، وعبد الله بن بكير (٢)، وعبد الرحمن بن أبي نجران (٣) وغيرهم.

وفي كامل الزيارات بإسناده عن مسمع كردين، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا مسمع أنت من أهل العراق، أما تأتي قبر الحسين (عليه السلام)؟ قلت: لا، أنا رجل مشهور من أهل البصرة، وعندنا من يتبع هوى هذا الخليفة، وأعداؤنا كثيرة من أهل القبائل من النصاب وغيرهم ولست آمنهم ان يرفعوا حالي عند ولد سليمان فيمثلون بي، قال لي: أفما تذكر ما صنع به؟ قلت: بلى، قال: فتجزع؟ قلت: اي والله، واستعبر لذلك حتى يرى أهلي اثر ذلك علي فامتنع من الطعام حتى يستبين ذلك في وجهي، قال: رحم الله دمعتك، أما انك من الذين يعدون في أهل الجزع لنا، والذين يفرحون لفرحنا، ويحزنون لحزننا، ويخافون لخوفنا، ويأمنون إذا امنا، أما انك ستري عند موتك حضور آبائي لك، ووصيتهم ملك الموت بك، وما يلقونك به من البشارة (ما تقر به عينك قبل الموت فملك) (٤) الموت ارق عليك، وأشد رحمة لك من الأم الشقيقة على ولدها، الخبر (٥).

وفي الكافي: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عمر بن يزيد، قال: رأيت مسمعا بالمدينة وقد كان حمل إلى أبي عبد الله (عليه السلام) تلك السنة ملا، فرده أبو عبد الله (عليه السلام) عليه، فقلت له لم رد عليك أبو عبد الله (عليه السلام) المال الذي حملته إليه؟

(١) أصول الكافي ١: ٣٢٣ / ١.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢٨٨ / ١١٥٤.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٧٧ / ٢٨٦.

(٤) ما بين قوسين من المصنف وليس من المصدر، وهو صحيح منه قدس سره لاستقامة المعنى، فلاحظ.

(٥) كامل الزيارات: ١٠١، وما بين المعقوفتين منه.

قال: فقال: اني قلت له حين حملت إليه المال: اني كنت وليت البحرين الغوص فأصبت أربعمئة ألف درهم، وقد جئتك بخمسها ثمانين ألف درهم، وكرهت ان احبسها عنك، وان أعرض لها وهي حقتك الذي جعله الله تبارك وتعالى في أموالنا.

فقال: أو مالنا من الأرض وما أخرج الله منها الا الخمس؟ يا أبا سيار ان الأرض كلها لنا، فما أخرج الله منها من شئ فهو لنا، فقلت له: وانا احمل إليك المال كله، فقال: يا أبا سيار قد طيناه لك، وأحللناك منه، فضم إليك مالك، وكل ما في أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون - إلى أن قال - : قال عمر بن يزيد: فقال لي أبو سيار: ما أرى أحدا من أصحاب الضياع، ولا ممن يلي الاعمال، يأكل حلالا غيري، الا من طيبوا له ذلك (١). السند صحيح، قال بعض المحققين: فتراه (عليه السلام) كيف يكتنيه ويطيب له الكلام وكيف تسليمه الامر إلى الإمام (عليه السلام) وقوله: احمل إليك المال كله، فأني مدح أحسن من هذا المدح؟ انتهى (٢). فتحصل انه يدل على وثاقته أمور:

أ - توثيق علي بن فضال بناء على حجية خبر الموثق مطلقا، أو مع عدم وجود معارض صحيح ولا معارض هنا، فإنه لم يطعن عليه أحد بشئ، أو حجية الخبر الموثوق بصدوره، أو حجية الظن بالعدالة من اي سبب كان، كل ذلك لما قالوا في ترجمة علي: من أنه كان فقيه أصحابنا بالكوفة، ووجههم، وثقتهم، وعارفهم بالحديث، والمسموع قوله، سمع منه شيئا كثيرا، ولم يعثر له على زلة فيه، ولا ما يشينه (٣).

(١) أصول الكافي ١: ٣٣٧ / ٣، وما بين المعقوفات منه.

(٢) لم نهتد إلى قائله.

(٣) رجال النجاشي: ٢٥٧ / ٦٧٦.

وفي التعليقة: وكثيرا ما يعتمدون على قوله في الرجال، ويسندون إليه في معرفة حالهم من الجرح والتعديل (١)، بل غير خفي انه اعرف بهم من غيره، بل وجميع علماء الرجال، فإنك إذا تتبعت وجدت المشايخ في الأكثر بل كاد أن يكون الكل يستندون إلى قوله ويسألونه ويعتمدون عليه.

ب - رواية ابن أبي عمير عنه (٢).

ج - رواية صفوان عنه (٣).

د - رواية غيرهما من الأجلة وفيهم بعض أصحاب الاجماع (٤).

ه - الخبر الذي مر عن النجاشي ونسبته جزما إلى الصادق (عليه

السلام)، وقوله: واختص به (٥).

و - قول العلامة في الايضاح - بعد ذكر نسبه - عظيم المنزلة (٦)، واطلاق

هذه الكلمة على غير الثقة بل وفوقها بعيد، واحتمال إرادة الرياسة الدنيوية

أبعد، مؤيدا ذلك كله بقول النجاشي: وجههم وسيد المسامعة (٧).

فمن الغريب بعد ذلك ما في المعتمر: انه مجهول (٨)، وفي المدارك: أنه

غير موثق (٩)، وفي التنقيح: انه ممدوح (١٠)، كل ذلك لعدم التبع أو التعمق،

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني ضمن منهج المقال: ٢٢٩.

(٢) الاستبصار ٤: ٢٩٧ / ١١١٦.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٧٩ / ٢٩٧.

(٤) تقدم في أول الحديث عنه، فراجع.

(٥) رجال النجاشي: ٤٢٠ / ١١٢٤.

(٦) ايضاح الاشتباه: ٩٥.

(٧) رجال النجاشي: ٤٢٠ / ١١٢٤.

(٨) المعتمر: ٩٥، في زيادات احكام الأموات من كتاب الطهارة.

(٩) المدارك: ١٤.

(١٠) التنقيح الرائع ١: ٥٥٣ وفيه: اما رواية التحريم فرواها مسمع في الحسن عن الصادق عليه السلام.

أقول: لم يرد في التنقيح لفظ (انه ممدوح) وإنما قال بلازمه وهو: حسن حديثه، وقد عرف الحديث الحسن: بأنه ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بامامي ممدوح مدحا مقبولا معتدا به غير معارض بدم من غير نص على عد الله، وبهذا يكون ممدوحا عنده، فلاحظ.

لا لقصور في الامارات.

٣٥٩ شط - وإلى مصادف: محمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عنه (١). رجال السند عيون الطائفة.

ومصادف مولى أبي عبد الله (عليه السلام) يروي عنه ابن محبوب بلا واسطة أيضا في التهذيب في باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس (٢)، وفي باب الزيادات في فقه الحج (٣)، وفي الاستبصار في باب جواز ان تحج المرأة عن الرجل (٤)، والثقة مرزم بن حكيم (٥).

وفي الكشي: محمد بن مسعود، قال: حدثني أحمد بن منصور الخزاعي، قال: حدثني أحمد بن الفضل الخزاعي، عن ابن أبي عمير، عن علي بن عطية، عن مصادف، قال: اشترى أبو الحسن (عليه السلام) ضيعة بالمدينة، أو قال: قرب المدينة، قال: ثم قال لي: إنما اشتريتها للصبية، يعني ولد مصادف وذلك قبل أن يكون من امر مصادف ما كان (٦). قال الشارح: والظاهر أن هذا من كلام علي بن عطية ويدل على أنه

(١) الفقيه ٤: ٨٠، من المشيخة.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢٣٢ / ٩١٤.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ٤١٣ / ١٤٣٦.

(٤) الاستبصار ٢: ٣٢٢ / ١١٤٢.

(٥) الكافي ٣: ٥٤٥ / ٢٧.

(٦) رجال الكشي ٢: ٧٤٦ / ٨٤٦.

انحرف عنه (عليه السلام)، انتهى (١).
والظاهر أن غرضه، انه (عليه السلام) اشترى الضيعة لهم قبل موت
مصادف أو قتله كما هو بيالي اني رأيت في بعض المواضع ان هارون قتله، وان
هذا كان اعجازا منه (عليه السلام) وشفقة له عليه.
ويدل على مدحه أو وثاقته ما في الكافي: عن أبي علي الأشعري، عن
محمد بن عبد الجبار، عن أحمد بن النضر، عن أبي جعفر الفزاري، قال: دعا
أبو عبد الله (عليه السلام) مولى له يقال له: مصادف فأعطاه ألف دينار، فقال
له: تجهز إلى مصر، قال: فتجهز بمتاع فخرج مع التجار إلى مصر.
فلما دنوا مصر استقبلتهم قافلة خارجة من مصر فسألوهم عن المتاع
الذي معهم ما حاله في المدينة وكان متاع العامة، فاخبروهم انه ليس بمصر
شيء منه فتحالفوا على أن لا ينقصوا متاعهم من ربح الدينار ديناراً فلما قضوا
أموالهم وانصرفوا إلى المدينة، دخل مصادف على أبي عبد الله (عليه السلام)
ومعه كيسان في كل واحد ألف دينار، فقال: جعلت فداك هذا رأس المال وهذا
الآخر الربح.
فقال (عليه السلام): هذا الربح كثير، ولكن ما صنعتم في المتاع؟
فحدثه كيف صنعوا وتحالفوا، فقال: سبحان الله تحلفون على قوم مسلمين الا
تبيعوهم الا بربح الدينار بدينارا ثم اخذ أحد الكيسين، فقال (عليه السلام):
هذا رأس مالي ولا حاجة لنا في هذا الربح، ثم قال: يا مصادف مجالدة السيوف
أهون من طلب الحلال (٢).
ورواه الشيخ في التهذيب (٣) بإسناده عن الكليني مثله.

(١) روضة المتقين ١٤ : ٢٦٨.

(٢) الكافي ٥ : ٦١، باختلاف يسير.

(٣) تهذيب الأحكام ٧ : ١٣ / ٥٨.

قال صاحب التكملة: فهذا دال على أنه وكله وائتمنه، فان بنينا على أنه يشترط في الوكيل العدالة كما هو مذهب بعض أصحابنا كانت مفيدة لها كما هو ظاهر الخبر، وتتعارض مع تضعيف الغضائري (١)، وإلا فلا، كما هو مذهب المشهور، والصحيح فلا دلالة ولا تعارض، ولأنا وجدنا كثيرا من وكلائهم غير عدول كعلي بن أبي حمزة الواقفي واضرا به.

وقد يقال: إنما تبين فسق أولئك بعد الوكالة فاما في مدة الوكالة فلم يعلم فسقهم فجاز ان يكونوا عدولا في ذلك الحال، ولكن لا يبعد ان يقال: إذا كانت الوكالة على جلب الحقوق الواجبة كالزكوات والأحماس وغير ذلك كانت مفيدة للعدالة والوثاقة، بدليل قوله تعالى: * (وما كنت متخذ المضلين عضدا) * (٢)، وقوله: * (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا) * (٣)، والفاسق ظالم لنفسه وهذا

يقتضي عدالة العمال والمتصدقين ونحوهما، وهذا التفصيل يحتمله بل يظهر من السبب، حيث قال: (وفي ثبوت التوثيق بالوكالة على الاطلاق نظر، وهو ان الوكالة إنما تثبت التوثيق فيما يتوقف على ذلك) (٤)، ولكن إن لم تكن الوكالة مفيدة للوثاقة فلا محالة انها مفيدة للحسن، فتعارض الرواية أيضا تضعيف الغضائري، ويترجح قوله بضعف الرواية، لاشتمالها على أبي جعفر وهو مجهول، انتهى (٥).

وفي كلامه مواقع للنظر:

-
- (١) ضعفه العلامة في رجاله: ٢٦١ / ١١، ولم ينقل التضعيف عن أحد، وقال ابن داود في ترجمته: ٢٧٨ / ٥٠٠: ليس بشيء، نقلا عن الغضائري.
- (٢) الكهف: ١٨ / ٥١.
- (٣) هو: ١١ / ١١٣.
- (٤) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار للشيخ محمد بن الشيخ حسن بن الشهيد الثاني: مخطوط، وقد بوشر في تحقيقه في مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) فرع مشهد.
- (٥) تكملة الرجال ٢: ٥٠٩.

اما أولا: فلان استظهار الوثاقة والأمانة من توكيله (عليه السلام) لا يتوقف على ما ذكره من أنه يشترط في الوكيل العدالة أولا أو التفصيل المذكور، بل نستظهرها ولو قلنا بعدم الاشتراط مطلقا، وذلك انهم (عليهم السلام) نهوا عن استبضاع شارب الخمر وائتمانه في اخبار كثيرة (١)، فحكموا (عليهم السلام) بأنه سفيه، فيدخل في عموم قوله تعالى: * (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم) * (٢)، الآية.

وفي الصادقي - المروي في العياشي - قول الله تعالى: * (ولا تؤتوا السفهاء..)* الآية، قال: من لا يثق به (٣)، ويظهر منه: ان المانع في شارب الخمر هو عدم الوثوق به، فكل من لا وثاقة له لا يؤتمن على مال، ونهوا (عليهم السلام) عن ائتمان الخائن، والمضيع وغير المؤمن في جملة من الأحاديث. وفي اختصاص المفيد - في الباقرى -: من عرف من عبد من عبيد الله كذبا إذا حدث، وخلفا إذا وعد، وخيانة إذا ائتمن، ثم ائتمنه على أمانة، كان حقا على الله ان يبتليه فيها، ثم لا يخلف عليه، ولا يأجره (٤)، ومع هذه النواهي الأكيدة كيف يجوز ان ينسب إليهم (عليهم السلام) دفع مالهم إلى غير الثقة، واتكالهم عليه في التجارة، وسكونهم (عليهم السلام) إلى قوله وفعله؟! ولذا قال المحقق الكاظمي في العدة: وما كانوا (عليهم السلام) ليعتمدوا الا على ثقة سالم العقيدة، وانى يعتمدون على الفاسد ويميلون إليه وهم مما ينهون عنه وينأون؟! ومن ثم إذا ظهر الفساد من أحدهم عزلوه، وقد عدل بهذه الطريقة غير واحد من الأصحاب كالعلامة، وصاحب المنهج،

(١) راجع وسائل الشيعة ١٤: ٥٣ / ١ - ٥، من الباب التاسع والعشرين.

(٢) النساء: ٤ / ٥.

(٣) تفسير العياضي ١: ٢٢٠ / ٢٠.

(٤) الاختصاص: ٢٢٥.

والشيخ البهائي وغيرهم، ومن هنا تعرف مقام المفضل بن عمر، ومحمد بن سنان وغيرهما وان غمز عليهم بارتفاع القول (١).
واما ثانيا: فلان ما استدل به لاشتراط العدالة في التوكيل في الحقوق الواجبة من الآيتين يستدل به في المقام أيضا، فان كون متعلق الوكالة من الحقوق أو غيرها لا ربط له بصدق الركون إلى الظالم والاعتضاد بالمضل وعدمه، فان صدق في صورة الائتمان في الأول يصدق في الائتمان في أمور نفسه من البيع والشراء أيضا خصوصا بعد ملاحظة ما ورد في النهي عن إضاعة المال، وهذا واضح بحمد الله تعالى.

واما ثالثا: فقوله فتعارض للرواية.. إلى آخره، من غرائب الكلام فإنه صرح في ترجمة أحمد بن الحسين انه ابن الغضائري الذي يذكر في كتب الرجال في كلام طويل، ونقل عن جماعة كالسبط (٢)، والمجلسي (٣)، والتفريشي (٤) وغيرهم، انهم لم يقفوا على جرح فيه ولا تعديل، وان كلام العلامة في الاعتماد عليه وعدمه مضطرب، ثم ذكر أنه من مشايخ النجاشي وترحم عليه في ديباجة الفهرست (٥) وقال في آخر كلامه: وبالجملة فلا يبعد الاكتفاء بذلك كله في حسن حاله فتأمل، انتهى (٦).

ومجرد حسن الحال لا يدخله في العدول فلا حجية في قوله الا من باب الظن الموهون في المقام بعدم تضعيفه غيره وبالخير السابق الذي ذكره مثل ثقة الاسلام، عن الجليل أبي علي، عن الجليل ابن عبد الجبار، عن الجليل احمد

(١) العدة للكاظمي: ٢٣.

(٢) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: مخطوط.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٣٣٠.

(٤) نقد الرجال: ٢٠ / ٤٤.

(٥) فهرست الشيخ: ١.

(٦) تكملة الرجال ١: ١٢٦ - ١٣١.

ابن النضر (١)، مع شهادته بصحته ولو على اصطلاح الأقدمين، وتلقاه الأصحاب بالقبول، ومع هذا كيف لا يقاوم الظن الحاصل من هذه القرائن بصدور الخبر الظن الضعيف المذكور حتى يقدم عليه؟! ولعمري هذه مصيبة ينبغي الاسترجاع عندها.

مع أن الخبر يؤيد أيضا بما رواه ثقة الاسلام في باب صدقات النبي (صلى الله عليه وآله) وفاطمة والأئمة (عليهم السلام)، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان.

ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان. وعلي بن إبراهيم، عن أبيه، عن صفوان.

ومحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن الحجاج: ان أبا الحسن موسى (عليه السلام) بعث إليه بوصية أبيه وبصدقته، مع أبي إسماعيل مصادف، بسم الله الرحمن للرحيم.. الخبر (٢)، وهو صحيح بطرق متعددة، وفيه دلالة على أمانته، وكونه من ثقاته (عليه السلام)، وفي تكنية عبد الرحمن الجليل دلالة على جلالة قدره أيضا. وفيه في باب شراء السرقة والخيانة: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن صالح، قال: أرادوا بيم تمر عين ابن (٣) زياد، فأردت أن اشتريه، ثم قلت: حتى استأمر (٤) أبا عبد الله (عليه السلام)

(١) الكافي ٥: ١٦١ / ١.

(٢) الكافي ٧: ٥٣ / ٨.

(٣) في حاشية الأصل: عين ابن زياد في حوالي المدينة كانت للصادق عليه السلام فغصبت " منه قدس سره "

وفي الكافي ٥: ٢٩٩ / ٥: عين أبي زياد، وفي موضع آخر منه ٣: ٥٦٩ / ٢ باب النوادر: عين زياد، وفي التهذيب: عين أبي زياد، فلاحظ.

(٤) استأمر: الأصل موافق لما في المصدر، وفي التهذيب: استأذن.

فأمرت مصادفا.. كما في جملة من النسخ وفي التهذيب (١)، وفي بعضها: معاذا، ولعله تحريف، فسأله (عليه السلام) فقال: قل له: يشتريه، فإنه إن لم يشتريه اشتراه غيره (٢).

ولا يخفى ان في اعتماد الجليل جميل عليه ورسالته بالجواب عنه دلالة على حسن حاله.

وفي الروضة: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن مرزوم، عن أبيه، قال: خرجنا مع أبي عبد الله (عليه السلام) حيث خرج من عند بي جعفر المنصور من الحيرة، فخرج ساعة اذن له وانتهى إلى السالحين (٣) في أول الليل، فعرض له عاشر فقال له: لا أدعك ان تجوز، فألح عليه وطلب إليه فأبى ابا، وانا ومصادف معه، فقال له مصادف: جعلت فداك إنما هذا كلب قد آذاك وأخاف ان يردك وما أدري ما يكون من امر أبي جعفر، وانا ومرزوم (٤) أتأذن لنا ان نضرب عنقه ثم نطرحه في النهر؟ فأبى (عليه السلام) ولم يزل مصادف يلح عليه حتى مضى أكثر الليل، فاذن (عليه السلام) العاشر، فقال (عليه السلام): يا مرزوم هذا خير أم الذي قلتماه؟ (٥).

وروى الكشي في ترجمة أبي الخطاب: عن حمدويه، قال: حدثنا يعقوب، عن ابن أبي عمير، عن عبد الصمد بن بشير، عن مصادف، قال: لما أتى القوم الذين أوتوا بالكوفة، دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فأخبرته بذلك، فخر ساجدا والزق جؤجؤه بالأرض وبكى واقبل يلوذ بإصبعه ويقول: بل

(١) تهذيب الأحكام ٥: ١٣١ / ٥٧٥.

(٢) الكافي ٥: ٢٩٩ / ٥.

(٣) السالحين: قرية ببغداد، انظر معجم البلدان ٣: ١٧٢.

(٤) اي: انا ومرزوم لا نفارقك وليصينا ما يصيبك.

(٥) الكافي ٨: ٨٧ / ٤٩ - باختلاف يسير -، وما بين المعقوفين منه.

عبد الله قن داخر (١) مرارا كثيرة، ثم رفع رأسه ودموعه تسيل على لحيته، فندمت على اخباري إياه، فقلت: جعلت فداك وما عليك أنت من ذا؟ فقال: يا مصادف ان عيسى لو سكت عما قالت النصارى فيه لكان حقا على الله ان يصم سمعه ويعمي بصره، ولو سكت عما قال في أبو الخطاب لكان حقا على الله ان يصم سمعي ويعمي بصري (٢).

وفي الكافي: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن حديد، عن مرزم، عن مصادف، قال: كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) بين مكة والمدينة، فمررنا على رجل في أصل شجرة وقد القى بنفسه فقال: مل بنا إلى هذا الرجل فاني أخاف أن يكون قد اصابه عطش، فملنا، فإذا رجل من الفراسين طويل الشعر، فسأله: أعطشان أنت؟ قال: نعم، فقال لي: انزل يا مصادف فاسقه، فنزلت وسقيته، ثم ركبت، فسرنا، فقلت: هذا نصراني، فتصدق على نصراني؟ فقال: نعم إذا كانوا في مثل هذا الحال (٣).
٣١٠ شئ - وإلى مصعب بن يزيد الأنصاري - عامل أمير المؤمنين (عليه السلام) - أبوهم ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد ابن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن إبراهيم ابن عمران الشيباني، عن يوسف (٤) بن إبراهيم، عن يحيى بن أبي الأشعث

(١) أي: صاغر، ذليل، يفعل ما يؤمر، انظر لسان العرب: دخر.

(٢) رجال الكشي: ٢: ٥٨٧ / ٥٣١.

(٣) الكافي ٤: ٥٧ / ٤.

(٤) في المصدر: يونس أيضا بن إبراهيم، وفي روضة المتقين ١٤: ٢٦٩، وملاذ الاخبار ٦: ٣٣٠ / ٣، وجامع الرواة ٢: ٣٢٣، يونس أيضا، وكذلك في التهذيب والاستبصار على ما سيأتي بعد هامشين.

ويوسف ويونس كلاهما من أصحاب الصادق عليه السلام، كما في رجال الشيخ: ٣٣٦ / ٥٧، ٣٣٧ / ٥٩، ولعل الاشتباه الحاصل وقع من تقارب أسميهما في اللفظ مع اتحاد أبويهما في الاسم.

الكندي، عن مصعب بن يزيد الأنصاري، قال: استعملني أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام) على أربعة رساتيق (١) المدائن (٢) وذكر الحديث (٣).

الخمسة الأولى من الأركان، والسادس غير المذكور في الرجال، والسابع أبو داود مذكور في أصحاب الصادق (عليه السلام) (٤).

ويروي صفوان عنه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في التهذيب في باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس (٥)، وفي الكافي في باب اللباس من كتاب الزي والتجمل (٦)، والجليل عيص بن القاسم عنه، (عليه السلام) (٧) فيه في باب لبس الخبز (٨).

وظاهر الموضوعين تشيعه، ففي الأول: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) وعلي جبة خبز وطيلسان خبز، فنظر إلي، فقلت: جعلت فداك علي

(١) الرستاق أو الرزداق واحد والجمع: رساتيق، وهو فارسي معرب ومعناه السواد، لسان العرب: رسق.

(٢) الفقيه ٤: ٨٠، من المشيخة.

(٣) رواه في الفقيه ٢: ٢٦ / ٩٥، والشيخ في التهذيب ٤: ١٢٠ / ٢٤٣، والاستبصار ٢: ٥٤ / ١٧٨، وفيهما:

يونس بن إبراهيم، عن يحيى بن الأشعث الكندي، لا ابن أبي الأشعث، ولا وجود ليحيى ابن الأشعث في كتب الرجال، والثاني وهو ابن أبي الأشعث ذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام: ٣٣٤ / ٢٠ ولم يذكره غيره من القدامى وتابعه جميع من ترجم له من المتأخرين عن عصر ابن شهر آشوب فراجع.

(٤) رجال الشيخ: ٣٣٦ / ٥٧.

(٥) تهذيب الأحكام ٢: ٢٠٨ / ٨١٧.

(٦) الكافي ٦: ٤٤٢ / ٧.

(٧) اي: عن الإمام الصادق عليه السلام.

(٨) الكافي ٦: ٤٥١ / ٥.

جبة خز وطيلسان خز هذا (١) فما تقول فيه؟ فقال: وما بأس بالخرز، قلت: وسداه إبريسم؟ قال: وما بأس بإبريسم، فقد أصيب الحسين (عليه السلام) وعليه جبة خز، الخبر (٢).

وفي الثاني: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) وعلي قباء خز وطيلسان خز مرتفع، فقلت: ان علي ثوبا اكره لبسه فقال: وما هو؟ قلت: طيلساني هذا، فقال: وما بال الإبريسم؟ قال: لا يكره أن يكون سدى الثوب إبريسم ولا زره ولا علمه، إنما يكره المصمت من الإبريسم للرجال ولا يكره للنساء (٣).

وظاهر السؤال على نحو الاستفتاء به، والجواب على نحو الافتاء، والاستشهاد بفعل الحسين (عليه السلام) انه كان تمن يعتقد إمامته، والا لروى (عليه السلام) له حديثا في الجواب كما هو دأبهم في أمثال المقام بالنسبة إلى العامة، فقول الشارح: والثلاثة الآخرة مجاهيل والظاهر أنهم من العامة (٤)، حدس غير مصيب.

وفي أصحاب الصادق (عليه السلام) من رجال الشيخ: يحيى بن أبي الأشعث الكندي البصري أسند عنه (٥)، فعلى القراءة بالمعلوم وعود الضمير إلى ابن عقدة - كما لعله أظهر الاحتمالات - يكون يحيى من الأربعة الآلاف الذين ذكروهم ابن عقدة في رجال أصحاب الصادق (عليه السلام) ووثقهم.

(١) هذا: من زيادة الأصل على المصدر.

(٢) الكافي ٦: ٤٤٢ / ٥.

(٣) الكافي ٦: ٤٥١ / ٥.

(٤) روضة المتقين ١٤: ٢٦٩.

(٥) رجال الشيخ: ٣٣٤ / ٢٠.

واما مصعب فهو غير مصعب بن يزيد الموجود في النجاشي الذي قال فيه: ليس بذاك (١) لأنه يروي عن أبي عبد الله (عليه السلام) فلا يمكن أن يكون عاملا لأمر المؤمنين (عليه السلام)، وليس للعامل ذكر في الرجال، ولم أجده في كتب العامة، والحديث الذي أشار إليه، رواه الشيخ في التهذيب، وفيه: يحيى بن الأشعث (٢)، ونقله في الوسائل في باب تقدير الجزية في كتاب الجهاد (٣).

٣١١ شيا - وإلى معاوية بن حكيم: أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عنه.

وعن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عنه (٤).
السند صحيح، ومر معاوية في (رسو) (٥) وهو ثقة بالاتفاق وان قيل إنه فطحي.

٣١٢، شيب - وإلى معاوية بن شريح: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، عنه (٦).

السند صحيح بما مر في (قمد) (٧) في عثمان بن عيسى مع أنه من أصحاب الاجماع.

اما معاوية فالكلام فيه من جهة اتحاده مع ابن ميسرة وعدمه، يأتي في

(١) رجال النجاشي: ٤١٩ / ١١٢٢.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٢٠ / ٣٤٣ وانظر تعليقتنا فيما قبل قليل.

(٣) وسائل الشيعة ١١: ١١٥ / ٥.

(٤) الفقيه ٤: ١١٧، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ٢٦٦.

(٦) الفقيه ٤: ٦٥، من المشيخة.

(٧) تقدم برقم: ١٤٤.

ابن ميسرة (١) إن شاء الله، واما حال نفسه فذكره في الفهرست (٢) وذكر الطريق إلى كتابه ولم يطعن هو عليه ولا غيره.

ويروي عنه ابن أبي عمير كما في الفهرست (٣)، وفي التهذيب في باب زكاة الحنطة (٤)، وصفوان بن يحيى في التهذيب في باب المياه واحكامها (٥)، وعثمان بن عيسى (٦)، ورواية الأولين من أمارات الوثيقة، والثلاثة من أصحاب الاجماع، فالخبر صحيح أو في حكمه، ويروي عنه أيضا الحسين بن سعيد (٧).

٣١٣ شيخ - وإلى معاوية بن عمار: أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما - عن سعد بن عبد الله والحميري جميعا، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى وابن أبي عمير جميعا، عن معاوية بن عمار الدهني الغنوي الكوفي مولى بجيلة (٨).

رجال السند شيوخ الطائفة وعيونها.
ومعاوية ركن العصابة ووجهها في النجاشي: وكان وجهها في أصحابنا، ومقدما، كبير الشأن، عظيم المحل، ثقة، وكان أبوه عمار ثقة في العامة وجهها - إلى أن قال - ومات معاوية سنة خمس وسبعين ومائة (٩).
وقال ابن حجر في التقريب: معاوية بن عمار بن أبي معاوية الدهني بضم

-
- (١) سيأتي برقم: ٣١٤.
(٢) فهرست الشيخ: ١٦٦ / ٧٢٧.
(٣) فهرست الشيخ: ١٦٦ / ٧٢٧.
(٤) تهذيب الأحكام ٤: ١٦ / ٤١.
(٥) تهذيب الأحكام ١: ٢٢٥ / ٦٤٧.
(٦) تهذيب الأحكام ١: ١٩١ / ٥٥٢.
(٧) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٦ / ٤٠٤.
(٨) الفقيه ٤: ٥٠، من المشيخة.
(٩) رجال النجاشي: ٤١١ / ١٠٩٦.

المهملة وسكون الهاء ثم نون، صدوق من الثامنة (١)، وقال أيضا: عمار بن معاوية الدهني بضم أوله وسكون الهاء بعدها نون، أبو معاوية البجلي الكوفي صدوق يتشيع من الخامسة (٢).

ومراده من الثامنة الطبقة الوسطى من اتباع التابعين، أي الذين لقوا من لقوا الصحابة، ومن الخامسة الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثني ولم يثبت لبعضهم السماع منهم.

وبذلك كله ظهر أن ما في الكشي في ترجمته انه عاش مائة وخمسا وسبعين سنة (٣) من سهو القلم، أو من أغلاط النساخ، ولوازمه الفاسدة كثيرة، وقد أتعب بعض المحققين نفسه لبيان وجه صحيح لكلامه، لا طائل تحته، ولا ثمرة في نقله، وبيان فساده الا جواز روايته عن أمير المؤمنين، ومن بعده إلى الصادق (عليهم السلام) المقطوع عدمه.

وبالجملة يروي عنه شيوخ أصحاب الحديث كما يظهر من الأسانيد وجمع في الجامعين (٤) كالثلاثة: البزنطي (٥) وصفوان (٦) وابن أبي عمير (٧)، وحماد بن عيسى (٨)، وحماد بن عثمان (٩)، وابن محبوب (١٠)، وأبان بن

(١) تقريب التهذيب ٢: ٢٦٠ / ١٢٣٦.

(٢) تقريب التهذيب ٢: ٤٨ / ٤٥١.

(٣) رجال الكشي ٢: ٥٩٦ / ٥٥٧.

(٤) أي جامع الرواة للأردبيلي ٢: ٢٣٩ / ١٧٣٩، وجامع الشرائع للقزويني.

(٥) الكافي ٥: ٤٧ / ١.

(٦) تهذيب الأحكام ٥: ٧٧ / ٢٥٣.

(٧) تهذيب الأحكام ٥: ٧٧ / ٢٥٣.

(٨) تهذيب الأحكام ٢: ١٤٦ / ٥٧١.

(٩) الاستبصار ١: ٩٩ / ٣٢٠.

(١٠) تهذيب الأحكام ٧: ٩ / ٢٤.

عثمان (١)، ومن اضربهم من اجلاء الثقة خلق كثير.
٣١٤ شيد - والى معاوية بن ميسرة: أبوه رضي الله عنه، عن
عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن
الحكم، عن معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي (٢).

السند صحيح بالاتفاق.
وابن ميسرة ذكره النجاشي (٣) مع كتابه وطريقه إليه، وذكره الشيخ أيضا
في الفهرست (٤)، وأصحاب الصادق (٥) (عليه السلام)، ولم يطعن عليه.
ويروي عنه ابن أبي عمير (٦)، وعبد الله بن المغيرة (٧)، وعبد الله بن
بكير (٨)، وحماد بن عثمان (٩)، وفضالة (١٠)، وأحمد بن محمد بن أبي نصر
(١١)،

فلا ينبغي الشك في وثاقته، إنما الاشكال في اتحاده مع ابن شريح السابق كما
عليه جماعة (١٢) حتى قال الشارح: هنا كأنه كرر سهوا فإنه ابن شريح الذي

-
- (١) الكافي ٤: ٤٠ / ٦.
(٢) الفقيه ٤: ١٦، من المشيخة.
(٣) رجال النجاشي: ٤١٠ / ١٠٩٣.
(٤) فهرست الشيخ: ١٦٧ / ٧٣١.
(٥) رجال الشيخ: ٣١٠ / ٤٨٤.
(٦) رجال النجاشي: ٤١٠ / ١٠٩٣.
(٧) تهذيب الأحكام ١: ١٩٥ / ٥٦٤.
(٨) الاستبصار ١: ٢٩ / ٤٢.
(٩) تهذيب الأحكام ٢: ١٧٠ / ٦٧٨.
(١٠) الاستبصار ١: ١١٩ / ٤٠٣.
(١١) تهذيب الأحكام ٧: ٨٦ / ٣٦٨.
(١٢) أقول: معاوية بن ميسرة، ذكره البرقي في رجاله: ٣٣ من أصحاب الصادق عليه السلام
والنجاشي: ٤١٠ / ١٠٩٣ بعنوان: معاوية بن ميسرة بن شريح بن الحارث الكندي
القاضي، والشيخ في رجاله: ٣١٠ / ٤٨٤ كذلك، وتابعهم في فلك ابن داود:
١٩١ / ١٥٨٩، ولم يذكروا غيره.

نسب إلى جده مرة وإلى أبيه أخرى (٩) وكلهم ادعوا الظهور ولم يذكروا وجهه سوى عدم ذكر النجاشي ابن شريح، ويعارضه ما هنا، وفي الفهرست: معاوية ابن شريح له كتاب أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه - ثم قال بعد ثلاثة تراجم - : معاوية بن ميسرة له كتاب أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عنه (٢).

ونسبة السهو إليهما مع اختلاف الطريقتين أبعد من نسبة سقوط الآخر من قلم النجاشي، وغير بعيد أن يكون معاوية بن شريح أخا محمد بن شريح الحضرمي الذي قال في النجاشي: أبو عبد الله ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣)، وعم جعفر بن محمد بن شريح صاحب الكتاب. الموجود في هذه الاعصار كما مر حاله وحال كتابه في الفائدة الثانية (٤)، فالسابق حضرمي وهذا

ولهذا استظهر الاتحاد - المشار إليه - جملة من علمائنا - قدس الله أرواحهم - منهم: الاسترآبادي في تلخيص المقال (الوسيط): ٣٤٧، ومحمد طه نجف في إتيان المقال: ٢٣٦، والتفريشي في نقد الرجال: ٨٧ / ٣٤، والوحيد البهبهاني في التعليقة: ٣٣٦، والمجلسي في روضة المتقين ١٤ / ٢٧٠، والحائري في منتهى المقال: ٣٠٤، والقهباني في مجمع الرجال ٦: ٩٩، والكاظمي في التكملة ٢: ٥١٦.

أما اللذين قالوا بالتعدد فالظاهر أن مستندهم هو تعدد العنوان مع تعدد الطريق إلى كل من العنوانين في فهرست الشيخ، ومشيخة الفقيه، ومنهم: ابن شهر آشوب في معالم العلماء: ١٢٢ / ٨١٧ و ٨٢٠، والأردبيلي في جامع الرواة ٢: ٢٣٨، والمجلسي الأول فيما حكاه المامقاني ومال إليه في تنقيحه ٣: ٢٢٤ / ١١٩١٢، والسيد الخوئي (طاب ثراه) في معجمه ١٨: ٤٠٧ / ١٢٤٢٨، زيادة على ما ذهب إليه المصنف رحمه الله، فلاحظ.

(١) روضة المتقين ١٤: ٢٧٠.

(٢) فهرست الشيخ: ١٦٦ / ٧٢٧ و ١٦٧ / ٧٣١.

(٣) رجال النجاشي: ٣٦٦ / ٩٩١.

(٤) تقدم في الجزء الأول صفحة: ٧٥.

كندي.

ولكن في التعليقة: الظاهر كما يظهر من الاخبار اتحادهما (١)، ولم أجد فيها ما أشار إليه (٢) وهو أعلم بما قال، وقد وافقنا على استظهار التعدد صاحب جامع الرواة (٣) وكفى به ظهيرا وشريكا.

٣١٥ شيه - وإلى معاوية بن وهب: محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن أبي القاسم معاوية بن وهب البجلي الكوفي (٤).
السند صحيح بما مر في (لب) (٥) من وثاقة ماجيلويه.
ومعاوية ثقة جليل لم يغمر عليه بشيء.

قال زيد النرسي في أصله: رأيت معاوية بن وهب البجلي في الموقف وهو قائم يدعو، فتفقدت دعاءه، فما رأيتك يدعو لنفسه بحرف واحد، وسمعته يعد رجلا رجلا من الآفاق يسميهم ويدعو لهم حتى نفر الناس فقلت له: يا أبا القاسم أصلحك الله، لقد رأيت منك عجبا؟! قال: يا بن أخي وما الذي أعجبك مما رأيت مني؟ فقلت: رأيتك لا تدعو لنفسك وأنا أرمقك حتى الساعة، فلا أدري اي الامرين أعجب؟ ما أخطأت من حظك في الدعاء لنفسك في مثل هذا الموقف أو عنايتك وإيثارك إخوانك على نفسك حتى تدعو

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني ضمن منهج المقال: ٣٣٦.

(٢) اي فيما أشار إليه الوحيد في ترجمة معاوية بن شريح إلى ما سيحيى عنه من كلام عند الحديث عن طريق الصدوق إليه.

أقول: ونحن أيضا لم نجد ذلك أيضا، فلاحظ.

(٣) جامع الرواة ٢: ٢٣٨.

(٤) الفقيه ٤: ٣١، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ٣٢.

لهم في الآفاق!!

فقال: يا بن أخ لا تكثر تعجبك من ذلك اني سمعت مولاي ومولاك ومولي كل مؤمن ومؤمنة جعفر بن محمد (عليهما السلام) - وكان والله في زمانه سيد أهل السماء وسيد أهل الأرض وسيد من مضى منذ خلق الله الدنيا إلى أن تقوم الساعة بعد آباءه رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين والأئمة من آباءه صلى الله عليهم - يقول - والا صمت أذنا معاوية، وعميت عيناه، ولا نالته شفاعة محمد وأمير المؤمنين صلوات الله عليهما - : من دعا لأخيه المؤمن بظهر الغيب.. إلى آخر ما مر في أبواب الدعاء من كتاب الصلاة (١).
قال زيد: فقلت لمعاوية: أصلحك الله، ما قلت في أبي عبد الله (عليه السلام) من الفضل من أنه سيد أهل الأرض وأهل السماء وسيد من مضى ومن بقي شيء قلته أنت، أم سمعته منه يقول في نفسه؟
قال: يا بن أخي، أتراني كل في ذا جرأة على الله ان أقول فيه ما لم اسمعه منه؟! بل سمعته يقول ذلك وهو كذلك والحمد لله (٢).
واعلم أن الشيخ خاصة ذكر في الفهرست معاوية بن وهب بن جبلة (٣)، ومعاوية بن وهب بن فضال (٤)، ومعاوية بن وهب بن الميثمي (٥)، وذكر لكل كتابا، وان الراوي عنهم كتبهم عبد الله بن أحمد بن نهيك، فربما يورث ذلك الشك في بعض القلوب من جهة الاشتراك فيدعوه إلى طرح ما لا يحصى من

(١) مستدرک الوسائل ١: ٤ / ٣٧٤، وما بين المعقوفين منه.

(٢) الأصول الستة عشر: ٤٤، باختلاف يسير وما بين معقوفين منه، والكلام الأخير فيه تقديم وتأخير، والتقدير: اي أتراني ان أقول كل ذا - جرأة على الله - فيه ما لم اسمعه منه؟!

(٣) فهرست للشيخ: ١٦٦ / ٧٢٩.

(٤) فهرست للشيخ: ١٦٦ / ٧٢٨.

(٥) فهرست للشيخ: ١٦٧ / ٧٣٠.

الأخبار الصحيحة، فلا بد من ذكر رواة البجلي حفظا للأخبار عن ثلم الأغيار.

فنقول: يروي عن البجلي: ابن أبي عمير (١)، والحسن بن محبوب (٢)، وصفوان بن يحيى (٣)، وحماد بن عيسى (٤)، وابن فضال (٥)، وفضالة (٦)، ويونس بن عبد الرحمن (٧)، وعبد الله بن المغيرة (٨)، وعلي بن الحكم (٩)، ومحمد ابن سنان (١٠)، وأحمد بن الحسن الميثمي (١١)، ومحمد بن أبي حمزة (١٢)، وعبد الله

ابن جندب (١٣)، والحسن بن سعيد (١٤)، والقاسم بن محمد (١٥)، وعبد الرحمن ابن أبي نجران (١٦)، وموسى بن القاسم (١٧)، وعلي بن النعمان (١٨)، وعبد الله

-
- (١) رجال النجاشي ٤١٢ / ١٠٩٧.
 - (٢) الفقيه ٤: ٣١، من المشيخة، في طريقه إلى معاوية بن وهب.
 - (٣) الكافي ٢: ٤٦٤ / ٢.
 - (٤) الاستبصار ١: ٣١٩ / ١١٨٨.
 - (٥) أصول الكافي ٢: ٤٧١ / ٦.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٢: ٦١ / ٢١٤.
 - (٧) الكافي ٣: ٤٥١ / ٢.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٢: ٢٣٦ / ٩٣٢.
 - (٩) أصول الكافي ١: ٢٢٥ / ٤.
 - (١٠) الكافي ٨: ١٧٧ / ١٩٨، من الروضة.
 - (١١) تهذيب الأحكام ٧: ٢٣٧ / ١٠٣٥.
 - (١٢) تهذيب الأحكام ٧: ٢٣٧ / ١٠٣٥.
 - (١٣) تهذيب الأحكام ٤: ١٧٥ / ٤٨٦.
 - (١٤) الاستبصار ٤: ٢٩٠ / ٩٧٧.
 - (١٥) تهذيب الأحكام ٨: ٢٤٠ / ٨٦٧.
 - (١٦) تهذيب الأحكام ٢: ٣٢٧ / ١٣٤٤.
 - (١٧) تهذيب الأحكام ٥: ٦٤ / ٢٠٣.
 - (١٨) الاستبصار ٤: ٥٨ / ١٩٨.

المؤمن (١)، وأبو إسماعيل السراج (٢)، والحسن بن راشد (٣)، ويحيى الحلبي (٤)، وعبد الله بن جبلة (٥)، وإسحاق بن عمار (٦)، ومعاوية بن شريح (٧)، وغسان البصري (٨)، وإبراهيم بن عقبة (٩)، وابن ثابت (١٠)، وابن عون (١١)، وعمرو بن شمر (١٢)، ومحسن (١٣)، ويعقوب (١٤) وحنان (١٥). وقال الشارح التقي: واعلم أن لنا ثلاثة رجال مسمون بمعاوية بن وهب. والثلاثة مشتركة في أن راويهم: حميد، عن عبيد الله بن نهيك، عنهم، وهم بحسب الطبقة أقعد بمرتبتي، والتميز بحسب الطبقة والرجال الذين يروون عنهم، فإن البجلي راوية ابن أبي عمير، وصفوان، وحماد وأمثالهم، والغالب انه يروي عن أصحاب الصادق (عليه السلام)، ورجال أبي جعفر، أو أبي عبد الله (عليهما السلام) نادرا، وكذا روايته عن أصحاب الكاظم (عليه

(١) تهذيب الأحكام ٦: ٢٢١ / ٥٢٢.

(٢) تهذيب الأحكام ٦: ٣٣ / ٦٤.

(٣) أصول الكافي ٢: ٣١٦ / ١٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ١٨٣ / ٣٧٨.

(٥) تهذيب الأحكام ٣: ٩٠ / ٢٤٩.

(٦) الكافي ٤: ٥٨٨ / ١١.

(٧) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٦ / ٤٠٤.

(٨) تهذيب الأحكام ٦: ٤٧ / ١٠٣.

(٩) الكافي ٤: ٥٨١ / ١١.

(١٠) الاستبصار ٤: ١٩٩ / ٧٣٧.

(١١) الاستبصار ٤: ١٩٩ / ٧٣٧.

(١٢) تهذيب الأحكام ٦: ٢١٣ / ٥٠٢.

(١٣) الكافي ٦: ١٢٢ / ٥.

(١٤) تهذيب الأحكام ١: ٨٠ / ٢٠٨.

(١٥) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٤ / ٧٢.

السلام) نادرا، والثلاثة راويهم إبراهيم بن هاشم، أو أحمد بن محمد، أو أحمد ابن أبي عبد الله وأمثالهم، ولم يرووا عن الأئمة (عليهم السلام)، ولو رووا لكانوا يروون عن الرضا (عليه السلام)، أو رجال أبي الحسن (عليه السلام)، ويحتمل روايتهم عن موسى بن جعفر (عليهما السلام) لكن بالاحتمال البعيد. ومدار الرجال ومعرفتهم بالظنون لا بالعلم فإنه لو روى أحد، عن زرارة، عن أبي جعفر (عليه السلام) فإن الظن أن يكون زرارة المشهور، ويحتمل أن يكون المسمى بزرارة متعددا ولما كانت (١) روايتهم نادرة لم يذكره كما احتتمل - في رواية حماد عن حريز - واحد من فحول الفضلاء، أن يكون حماد من المجاهيل.

وقال في المعتبر: انه مشترك (٢)، لكنه عنه عجيب والحق معه بحسب الاحتمال، لكنه لو فتح هذا الباب في الرجال انسد باب المعرفة كما لا يخفى على الخبير، وليس انه اشتبه عليه حاشا بل اضطر إلى ذلك لمعارضة اخبار آخر وللأصول والقواعد كما هو شأن كثير منهم، فان جماعة من المتأخرين إذا أرادوا العمل بخبر أبي بصير، يقولون: وفي الصحيح عن أبي بصير، ولو أرادوا أن لا يعملوا، يقولون: انه واقفي، أو مشترك، أو ضيف ويعتذرون بان مرادنا من الصحة الصحة الإضافية، وأمثال ذلك، وفي الخبر الذي يريدون ان يعملوا به وكان فيه محمد بن عيسى، أو محمد بن عيسى، عن يونس، يقولون: في الصحيح، وإذا كان في ذم زرارة، قالوا: فيه ابن عيسى وهو ضعيف، فتدبر ولا تكن من المقلدين، انتهى (٣).

(١) في الأصل والمصدر: كان، وما أثبتناه هو الصحيح لغة.

(٢) المعتبر ١: ٥٧.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٢٧١ - ٢٧٢.

وهو كلام متين، وقد عثرنا على موارد كثيرة من أمثال ما ذكره، والله العاصم.

٣١٦ شيو - وإلى معروف بن خربوذ: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية الأحمسي، عن معروف بن خربوذ المكي (١).
مالك بن عطية ثقة في النجاشي (٢)، والخلاصة (٣)، فالسند صحيح، ومعروف من أصحاب الاجماع من الستة الأوائل من أصحاب السجادة، والباقر (عليهما السلام).

قال الكشي: ذكر أبو القاسم نصر بن الصباح، عن الفضل بن شاذان، قال: دخلت على محمد بن أبي عمير وهو ساجد فأطال السجود فلما رفع رأسه، ذكر له الفضل طول سجوده (٤)، فقال: كيف لو رأيت جميل بن دراج؟ ثم حدثه انه دخل على جميل بن دراج فوجده ساجدا فأطال السجود جدا فلما رفع رأسه قال له محمد بن أبي عمير: أطلت السجود! قال: لو رأيت معروف ابن خربوذ (٥)!

وعن طاهر، قال: حدثني جعفر، قال: حدثنا الشجاع، عن محمد بن الحسين، عن سلام بن بشير الرماني (٦) وعلي بن إبراهيم التيمي، عن محمد

(١) الفقيه ٤: ٧١، من المشيخة.

(٢) رجال النجاشي: ٤٢٢ / ١١٣٢.

(٣) رجال العلامة: ١٦٩ / ٢.

(٤) في المصدر: وذكر له طول سجوده، وزيادة: الفضل، من توضيح المصنف "قدس سره" وهو حسن.

(٥) رجال الكشي ٢: ٤٧١ / ٣٧٣.

(٦) في المصدر: الرياني، والظاهر أن ما أثبتته المصنف "قدس سره" هو الصحيح الموافق لما في الطبعة الشيمة من المصدر: ٢١٣ / ٣٧٦، ومعجم رجال الحديث ١٨: ٢٢٩، فلاحظ.

الأصبهاني، قال: كنت قاعدا مع معروف بن خربوذ بمكة ونحن جماعة، فمر بنا قوم على حمير معتمرون من أهل المدينة، فقال لنا معروف: سلوهم هل كان بها خبر؟

فسألناهم، فقالوا: مات عبد الله بن الحسن بن الحسن (عليه السلام) فأخبرناه بما قالوا، قال: فلما جاوزوا، مر بنا قوم آخرون، فقال لنا: فسألوهم، فسألناهم فقالوا: كان عبد الله بن الحسن بن الحسن (عليه السلام) أصابته غشية فأفاق، فأخبرناه بما قالوا، فقال: ما أدري ما يقول هؤلاء وأولئك؟!

أخبرني ابن المكرمة - يعني أبا عبد الله (عليه السلام) - ان قبر عبد الله بن الحسن بن الحسن (عليه السلام) وأهل بيته على شاطئ الفرات، قال: فحملهم أبو الدوانيق (١)، فقبروا على شاطئ الفرات (٢). وروى الصدوق في العيون والأمال، عن الحسن بن عبد الله بن سعيد، عن الجلودي، عن الأشعث بن محمد الضبي، عن شعيب بن عمرو (٣)، عن أبيه، عن جابر الجعفي، قال: دخلت على أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) وعنده زيد أخوه، فدخل عليه معروف بن خربوذ المكي، فقال أبو جعفر (عليه السلام): يا معروف أنشدني من طرائف ما عندك فأنشد: لعمرك ما ان أبو مالك بوان ولا بضعيف قواه ولا بألد لدى قوله يعاد الحكيم إذا ما نهاه

(١) من زيادة الأصل على المصدر، وستأتي بعد قليل وهي كذلك ولا ضير فيها لصحة النسب، فلاحظ.

(٢) رجال الكشي ٢: ٤٧٢ / ٣٧٦، باختلاف يسير، وما بين المعقوفتين منه.

(٣) في الأمالي: عمر (بدون واو) والظاهر صحة ما أثبتته المصنف لموافقته لما في العيون وكتب الرجال، فلاحظ.

ولكنه سيد بارع * كريم الطباع حلو ثناه
إذا سدته سدت مطواعة * ومهما وكتت إليه كفاه (١).
قال: فوضع محمد بن علي (عليهما السلام) يده على كتفي زيد فقال:
هذه صفتك يا أبا الحسين (٢).

(١) الأبيات من قصيدة للمتنخل بن عويمر الهذلي، وكان أبوه يكنى بابي مالك، والأبيات في
رثائه، وفيها اختلاف مع الأصل والمصدر، ويأتي بعد البيت الأول قوله:
ولا بألد له نازع * يغاري أخاه إذا ما نهاه
ولكنه هين لين * كعالية الرمح عرد نساه
إذا سدته سدت مطواعة * ومهما وكتت إليه كفاه
الا من ينادي أبا مالك * أفي أمرنا هو أم في سواه؟
أبو مالك قاصر قفره * على نفسه ومشيع غناه
والألد: شديد الخصومة من اللدد، ويغاري: يلاحى من الملاحاة، وعرد نساه: اي شديد ساقه.
انظر امالي السيد المرتضى ١: ٣٠٦، والأغانى لأبي الفرج ٢٤: ١٠٥ - في اخبار المتنخل
ونسبه - وخزانة الأدب للبغدادى ٤: ١٤٦ الشاهد ٢٧٦.
قال أبو الفرج عن الصيمري بإسناده عن الإمام الباقر عليه السلام انه كان إذا نظر - عليه
السلام - إلى أخيه زيد تمثل:
لعمرك ما ان أبو مالك.. الأبيات.
أقول: انتقاء معروف بن خربوذ هذه الأبيات للانشاد بحضرة الإمام الباقر وأخيه زيد عليهما
السلام فيها ما يكشف عن ذكائه وفطنته لما في البيت:
إذا سدته سدت مطواعة * ومهما وكتت إليه كفاه
من معنى انك إذا شاورت أخيك زيدا شاورك في أمورك ولا يعصيك، وان سدته في امر الإمامة
فهو مطيع لك لا يحسدك.
(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٥١ / ٥، وأمالي الصدوق: ٢ / ١٤٣، وفيهما: يا أبا
الحسن، والصحيح ما أثبتته المصنف ولعله من اشتباه النساخ بدليل ما موجود في الارشاد
للمفيد: ٢٦٨، ورجال الشيخ: ١٢٢ / ١، ومقاتل الطالبين: ١٢٧ وغيرها من المصادر التي
أجمعت على أن زيدا عليه السلام يكنى بابي الحسين، فلاحظ.

والظاهر أنه أحد الأربعة الذين ذكر الكشي في ترجمة عبد الله بن ميمون القداح المكي مسندا عنه، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: يا بن ميمون كم أنتم بمكة؟ قلت: نحن أربعة، قال: أما انكم نور في ظلمات الأرض (١). هذا وهناك جملة من الاخبار يستشم منها رائحة القدح فيه بما ينافي الجلالة لا الوثاقة كما قد يتوهم في بعضها.

ففي كتاب سلام بن أبي عمرة، عن معروف بن خربوذ المكي، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: دخلت عليه فأنشأت الحديث فذكرت باب القدر، فقال: لا أراك الا هناك اخرج عني، قال: قلت: جعلت فداك، اني أتوب منه، فقال: لا والله حتى تخرج إلى بيتك وتغسل ثوبك وتغتسل وتتوب منه إلى الله كما يتوب النصراني من نصرانيته، قال: ففعلت (٢).

قلت: من وقف على ما ورد في أبواب القدر والقضاء والاستطاعة، وما وقع من الاجلاء والأعظم في هذا الباب ونهيمهم الشديد عن الدخول في بعض أبوابها، علم أن ما صدر منه عشرة شاركه فيها من هو أعظم قدرا منه، ولولا خوف الإطالة لنقلت جملة منها، ومن أرادها فليراجع الأبواب المذكورة.

وفي الكشي: حدثني حمدويه، قال: حدثني أيوب بن نوح، قال: حدثنا صفوان بن يحيى، عن عاصم بن حميد، عن سلام بن سعيد الجمحي، قال: حدثنا أسلم مولى محمد بن الحنفية، قال: كنت مع أبي جعفر (عليه السلام) جالسا مسندا ظهري إلى زمزم، فمر علينا محمد بن عبد الله بن الحسن بن

(١) رجال الكشي ٢: ٦٨٧ / ٧٣١، ٢: ٥١٤ / ٤٥٢.
(٢) الأصول الستة عشر: ١١٧.

الحسن (عليه السلام).
قال: اما انه سيظهر ويقتل في حال مضيعة، ثم قال: يا أسلم لا تحدث بهذا الحديث أحدا فإنه عندك أمانة، قال: فحدثت به معروف بن خربوذ، واخذت عليه مثل ما اخذ علي، قال: وكنا عند أبي جعفر (عليه السلام) غدوة وعشية أربعة من أهل مكة، فسأله معروف عن هذا الحديث الذي حدثته، فاني أحب ان اسمعه منك.

قال: فالتفت إلى أسلم، فقال له أسلم: جعلت فداك، اني اخذت عليه مثل، الذي اخذته علي، فقال أبو جعفر (عليه السلام): لو كان الناس كلهم لنا شيعة لكان ثلاثة أرباعهم لنا شكাকা والرابع الاخر أحرق (١). وفيه - مضافا إلى جهالة أسلم - ان مرض إذاعة الحق وافشاء السر كان من الأمراض العامة في جل أصحابهم (عليهم السلام).
وفي غيبة الشيخ الطوسي باسناده، عن الفضل بن شاذان، عن الحسن ابن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي، قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): ان عليا كان يقول إلى السبعين بلاء، وكان يقول: بعد البلاء رخاء، وقد مضت السبعون ولم نر رخاء؟ فقال أبو جعفر (عليه السلام): يا ثابت، ان الله تعالى كان وقت هذا الامر في السبعين فلما قتل الحسين (عليه السلام) اشتد غضب الله على أهل الأرض فاخره إلى أربعين ومائة سنة فحدثناكم فأذعتم الحديث وكشفتم قناع السر فاخره الله تعالى ولم يجعل له بعد ذلك وقتا عندنا و* (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) * (٢).
قال أبو حمزة: وقلت ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام)، فقال: قد كان

(١) رجال الكشي ٢: ٤٥٩ / ٣٥٩ - بتصرف - .

(٢) الرعد: ١٣ / ٣٩ .

ذاك (١).

وفي البصائر: عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل ابن صالح، عن منصور بن حازم، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): ما أجد من أحدثه، ولو اني أحدث رجلا منكم بالحديث، فما يخرج من المدينة حتى أوتي بعينه، فأقول: لم أقله (٢).

وفي أمالي الشيخ باسناده، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعت أبي يقول لجماعة من أصحابه: والله لو أن علي أفواهكم أو كية (٣) لأخبرت كل رجل منكم ما لا يستوحش معه إلى شيء، ولكن قد سبقت فيكم الإذاعة والله بالغ امره (٤).

وفي البصائر بأسانيد متعددة، عن ابن مسكان، قال: سمعت أبا بصير يقول: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): من أين أصاب أصحاب علي (عليه السلام) ما أصابهم مع علمهم بمناياهم وبلاياهم؟ قال: فأجابني شبه المغضب، مم ذلك إلا منهم! قال: قلت؟: فما يمنعك جعلني الله فداك؟ قال: ذلك باب أغلق، ألا إن الحسين بن علي (عليهما السلام) فتح منه شيئاً، ثم قال: يا أبا محمد ان أولئك كانت علي أفواههم أو كية (٥). وفيه: عنه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قلت له: ما لنا من

(١) الغيبة للطوسي: ٢٦٣.

(٢) بصائر الدرجات: ٤٩٩ / ٥.

(٣) الأوكية جمع وكاء، وهو ما يشد به فم السقاء أو الوعاء، وأوكى فمه: سده، وفلان يوكي فلانا: يأمره ان يسد فاه ويسكت، لسان العرب - وكى - ومعنى قوله عليه السلام: لو أن علي أفواهكم أو كية، اي لو كنتم تحفظون السر ولا تديعونه.

(٤) أمالي الشيخ ١: ٢٠٠، وما بين المعقوفات منه.

(٥) بصائر الدرجات: ٢٨٠ / ١.

يحدثنا بما يكون كما كان علي (عليه السلام) يحدث أصحابه؟ قال: بلى والله وان ذلك لكم ولكن هات حديثا واحدا حدثتكم به فكنتمم، فسكت فوالله ما حدثني بحديث الا وقد وجدته حدثت به (١).

والاخبار في هذا المعنى كثيرة.

والعجب أن معروف من الذين رووا الامر بالكتمان فابتلي بالإذاعة!

ففي كتاب سلام بن أبي عمرة، عن معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: أتحبون ان يكذب الله ورسوله، حدثوا الناس بما يعرفون وامسكوا عما ينكرون (٢).

وفي معاني الأخبار باسناده، عن سلام، عنه، عنه، عنه (عليه

السلام) (٣) قال: سمعته يقول أظلتكم فتنة مظلمة عمياء مكتنفة لا ينجو منها الا النومة، قيل: يا با الحسن وما النومة؟ قال: الذي لا يعرف الناس ما في نفسه (٤).

هذا ومما يوهم منه القدح ما في الكشي: عن جعفر بن معروف، قال:

حدثنا محمد بن الحسن، عن جعفر بن بشير، عن ابن بكير، عن محمد بن مروان، قال: كنت قاعدا عند أبي عبد الله (عليه السلام) انا ومعرف بن خربوذ، فكان ينشدني الشعر وأنشده، ويسألني وأسأله، وأبو عبد الله (عليه السلام) يسمع، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: لان يمتلي جوف الرجل قيحا خيرا له من أن يمتلي شعرا.

(١) بصائر الدرجات: ٢٨١ / ٥.

(٢) الأصول السنة عشر: ١١٧.

(٣) اكتفاء المصنف رحمه الله بذكر العننة فقط مع حذف الرواة للاختصار لوجود ما يدل عليها في اسناد الخبر السابق، فلاحظ.

(٤) معاني الأخبار: ١٦٦، باختلاف يسير.

فقال معروف: إنما يعني بذلك الذي يقول الشعر، فقال: ويلك، أو ويحك قد قال ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله) (١).
قال السيد أحمد بن طاووس كما في تحرير الطاووسي: رأيت الطعن عليه في مراجعته للصادق (عليه السلام) في انشاد معروف الشعر، ثم ذكر الطريق، وقال: أقول: ان في الطريق ضعفاء، لان ابن الغضائري قدح في جعفر بن معروف السمرقندي وإن كان غانيا كذابا، واما ابن بكير فإنه فطحي، قا أط - رحمه الله - وذكره الكشي ممن اجتمعت العصاة على تصديقه والانقياد له بالفقه من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) (٢).
وفي التعليقة: - بعد نقل كلامه - ومر الجواب منا عن أمثال هذه الأخبار في زرارة وغيره (٣).

وأحسن من الجوابين ما في الشرح: ان الخبر لا يدل على قدح فيه، فإنه يمكن أن يكون سألته (عليه السلام) ان المراد به من يقول الشعر أو مطلقا، فقال (عليه السلام): مطلقا، أو كان ظن معنى الخبر على ما قال، فنبهه (عليه السلام) على ما قال، ولهذا لما سمع منه (عليه السلام) ان المعنى عام لم يتكلم بعده، والخطاب بويلك وويحك غير معلوم عند الراوي، مع أن الخطاب بويلك شائع عند العرب في مقام المدح أيضا، على أن محمد بن مروان مجهول، انتهى (٤).
وكيف كان فالاجماع الذي نقله الكشي (٥) لا يقاومه أمثال ذلك مما لا

(١) رجال الكشي ٢: ٤٧١ / ٣٧٥.

(٢) التحرير الطاووسي: ٢٧٦ / ٤١١.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ٣٣٦.

(٤) روضة المتقين ١٤: ٢٧٣.

(٥) رجال الكشي ٢: ٥٠٧ / ٤٣١.

دلالة في متنه ولا قوة في سنده.

٣١٧ شيز - وإلى المعلى بن خنيس: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن حماد بن عيسى، عن المسمعي، عن المعلى بن خنيس وهو مولى الصادق (عليه السلام) كوفي بزاز قتله داود بن علي (١).

السند صحيح إلى المسمعي، وإلى آخره في حكمه لوجود حماد من أصحاب الاجماع أن كان المراد من المسمعي عبد الله بن عبد الرحمن الأصم بناء على المشهور من ضعفه، ويحتمل قويا أن يكون المراد منه مسمع بن عبد الملك كردين كما هو الظاهر في المقام.

ويظهر من العلامة (٢) وفي الجامع: وإلى المعلى بن خنيس صحيح كما في الخلاصة (٣) على الظاهر من كون المسمعي فيه مسمع بن عبد الملك (٤) كردين... إلى

آخره، ويؤيده رواية حماد بن عيسى عنه، ولم نقف على روايته عن الأصم. وفي الاستبصار في باب الجنب يدهن، عن كردين المسمعي.. إلى آخره (٥). وفي اختصاص المفيد، مسندا عن فضالة بن أيوب، عن رجل من المسامعة اسمه مسمع بن عبد الملك ولقبه كردين... إلى آخره (٦).

وأما المعلى فالكلام فيه في مواضع:
الأول: في أسباب وثاقته ومدحه وهي أمور:

(١) الفقيه ٤: ٦٧، من المشيخة.

(٢) رجال العلامة: ١٧١ / ١٣.

(٣) رجال العلامة: ٢٧٩، الفائدة الثامنة من الخاتمة.

(٤) جامع الرواة ٢: ٥٤١، ولم يرد بعد هذا الموضوع من كلام الأردبيلي شيء سوى قوله: (والله أعلم)، والظاهر وجود شيء في نسخته من الجامع، والالما أضاف عليه ما بعده.

(٥) الاستبصار ١: ١١٦ / ٣٨٧.

(٦) الاختصاص: ٢٩٠.

أ - قول الشيخ في كتاب الغيبة، قال - وقبل ذكر من كان سفيرا حال الغيبة - : نذكر طرفا من اخبار من كان يختص بكل امام ويتولى له الامر على وجه من الايجاز، ونذكر من كان ممدوحا منهم حسن الطريقة، ومن كان مذموما سئ المذهب، ليعرف الحال في ذلك - إلى أن قال - :

فمن الممدوحين حمران بن أعين - إلى أن قال - : ومنهم المعلى بن خنيس، وكان من قوام أبي عبد الله (عليه السلام)، وإنما قتله داود بن علي بسببه، وكان محمودا عنده ومضى على منهاجه وأمره مشهور، فروي عن أبي بصير، قال: لما قتل داود بن علي المعلى بن خنيس فصلبه، عظم ذلك على أبي عبد الله (عليه السلام) واشتد عليه، وقال له: يا داود على ما قتلت مولاي وقيمي في مالي وعلى عيالي؟ والله انه لأوجه عند الله منك - في حديث طويل - وفي خبر آخر: أنه قال: اما والله لقد دخل الجنة (١).

وقال في الخلاصة: قال الشيخ أبو جعفر الطوسي في كتاب الغيبة، بغير اسناد: انه كان من قوام أبي عبد الله (عليه السلام)، وكان محمودا عنده ومضى على منهاجه، وهذا يقتضي وصفه بالعدالة (٢).

ب - رواية ابن أبي عمير عنه كما في التهذيب في باب بيع الماء والمنع منه (٣)، وفي الاستبصار في باب بيع الزرع الأخضر (٤).
وحمد بن عثمان فيه في باب النحل والهبة (٥)، وفي الكافي في باب سيرة الامام في نفسه في المطعم والملبس (٦).

(١) الغيبة للطوسي: ٢٠٩.

(٢) رجال العلامة: ٢٥٩ / ١.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ١٤٤ / ٦٣٦.

(٤) الاستبصار ٣: ١١٣ / ٤٠١.

(٥) الاستبصار ٤: ١٠٧ / ٤٠٦.

(٦) أصول الكافي ١: ٣٣٩ / ٢.

وعبد الله بن مسكان في الكافي في باب الرضا بموهبة الايمان مرتين (١)،
ومرتين في باب من آذى المسلمين (٢)، وفي التهذيب في باب تفصيل احكام
النكاح (٣).

وجميل بن دراج في الكافي في باب الرجل يطأ على العذرة (٤)، وفي
التهذيب في باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس من أبواب الزيادات (٥).
ومن اضرابهم من الاجلاء: يحيى الحلبي (٦)، وعبد الله بن أبي
يعفور (٧)، وحريز (٨)، وعبد الكريم الخثعمي (٩)، وعلي بن الحكم (١٠)،
وشعيب الحداد (١١)، وداود بن فرقد (١٢)، وهشام بن سالم (١٣)، وسيف بن
عميرة (١٤)، وعنبسة بن بجاد (١٥)، وعلي بن عطية (١٦)، ومعلی بن زيد (١٧)،

-
- (١) أصول الكافي ٢: ١٩١ / ٢ و ٦.
 - (٢) أصول الكافي ٢: ٢٦٢ / ٥، ٢: ٢٦٤ / ١١.
 - (٣) تهذيب الأحكام ٧: ٢٦١ / ١١٣١.
 - (٤) الكافي ٣: ٣٩ / ٥.
 - (٥) تهذيب الأحكام ٢: ٣٦١ / ١٤٩٦.
 - (٦) الكافي ٤: ٣٥٢ / ١١.
 - (٧) تهذيب الأحكام ٦: ٢٢٣ / ٥٣٣.
 - (٨) أصول الكافي ٢: ١٧٧ / ٨.
 - (٩) تهذيب الأحكام ٤: ١٥٠ / ٤١٧.
 - (١٠) أصول الكافي ٢: ٤٦٣ / ٢٧.
 - (١١) الاستبصار ٣: ٢٨٤ / ١٠٠٣.
 - (١٢) أصول الكافي ١: ٣٣٩ / ٢.
 - (١٣) أصول الكافي ٢: ٢٦٢ / ٦.
 - (١٤) لم نظفر بروايته عنه لا في كتب الرجال ولا في كتب الحديث، ولم نقف على من صرح به، وما وجدناه روايته عن أبي بكر عن المعلی بن خنيس كما في التهذيب ٦: ٣٨٧ / ١١٥٣، فلاحظ.
 - (١٥) الكافي ٨: ٣٩٥ / ٥٩٤، من الروضة.
 - (١٦) الكافي ٨: ٣٣٠ / ٥٠٧، من الروضة.
 - (١٧) رجال النجاشي: ٤١٧ / ١١١٤.

وإبراهيم بن عمرو (١)، وإسحاق بن عمار (٢)، وسعدان بن مسلم (٣).
ورواية هؤلاء عنه إذا انضمت إلى رواية أصحاب الاجماع ورواية ابن
أبي عمير كانت من أعظم شواهد العدالة واجل امارات الوثيقة.
ج - جملة من الاخبار، ففي الكافي: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه،
عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الوليد بن صبيح، قال: جاء رجل
إلى أبي عبد الله (عليه السلام) يدعي علي المعلى بن خنيس دينا عليه، وقال:
ذهب بحقي، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): ذهب بحقك الذي قتله،
ثم قال الوليد: قم إلى الرجل فاقضه من حقه، فاني أريد أن أبرد عليه جلده
الذي كان باردا (٤)، ورواه الشيخ في التهذيب عن علي مثله (٥).
وفيه في كتاب الروضة بالاسناد: عن الوليد بن صبيح، عن أبي عبد الله
(عليه السلام)، قال: دخلت عليه يوما، فألقى إلي ثيابا، وقال: يا وليد ردها
على مطاويها (٦)، فقمتم بين يديه، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): رحم الله
المعلى بن خنيس، فظننت أنه شبه قيامي بين يديه بقيام المعلى بين يديه ثم قال:
أف للدنيا أف للدنيا إنما الدنيا دار بلاء يسלט الله فيها عدوه على وليه (٧)،
والروايتان صحيحتان.

(١) الكافي ٦: ٢٧٦ / ٣.

(٢) تهذيب الأحكام ١: ٤٢٥ / ١٣٥١.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ١٠٥ / ٣٠٠.

(٤) الكافي ٣: ٩٤ / ٨، وما بين المعقوفتين منه.

(٥) تهذيب الأحكام ٦: ١٨٦ / ٣٨٦.

(٦) مطاوي الثوب: اطواؤه، وهو مأخوذ من طوي، والطي: نقيض النشر، لسان العرب: طوي.

والمعنى: انه أراد عليه السلام من الوليد أن يلفها لأنها كانت منشوره كما يظهر من عبارة:

فألقى إلي ثيابا، فلاحظ.

(٧) الكافي ٨: ٣٠٤ / ٤٦٩، من الروضة.

وفيه في باب القرض: عن العدة، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن الحسن بن علي، عن أبيه، عن عقبة بن خالد، قال: دخلت انا والمعلی وعثمان ابن عمران على أبي عبد الله (عليه السلام)، فلما رأنا، قال: مرحبا مرحبا بكم، وجوه تحبنا ونحبها جعلكم الله معنا في الدنيا والآخرة (١).

وفي الكشي: حمدويه بن نصير، قال: حدثني العبيدي، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال حدثني إسماعيل بن جابر، قال: كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) مجاورا بمكة، فقال لي: يا إسماعيل اخرج حتى تأتي مروا (٢) أو عسفان، فسأل هل حدث بالمدينة حدث؟ قال: فخرجت حتى أتيت مروا فلم ألق أحدا، ثم مضيت حتى أتيت عسفان فلم يلقيني أحد، فلما خرجت منها لقيني عير تحمل زيتا من عسفان، فقلت لهم: هل حدث بالمدينة حدث؟ قالوا: لا، الا قتل هذا العراقي الذي يقال له: المعلی بن خنيس، قال: فانصرفت إلى أبي عبد الله (عليه السلام).

فلما رأني، قال لي: يا إسماعيل قتل المعلی بن خنيس؟ فقلت: نعم، فقال: أما والله لقد دخل الجنة.

وعن محمد بن مسعود، قال: كتب إلي الفضل، قال: حدثنا ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن إسماعيل بن جابر، قال: قدم أبو إسحاق (عليه السلام) (٣) من مكة، فذكر له قتل المعلی بن خنيس، قال: فقام مغضبا يجر ثوبه، فقال له إسماعيل ابنه: يا أبة أين تذهب؟ قال: لو كانت نازلة

(١) الكافي ٤: ٣٤ / ٤.

(٢) اي جبل المروة المنعطف على الصفا بمكة المكرمة، لا مدينة مرو الشهيرة بخراسان، كما هو ظاهر الخبر، وعدم إمكانية الجمع بينها وبين عسفان القريبة من مكة من حيث الايتاء المأمور به، فلاحظ.

(٣) أبو إسحاق: كنية مختصة بالصادق عليه السلام.

لأقدمت عليها، فجاء حتى دخل على داود بن علي، فقال له: يا داود لقد اتيت ذنبا لا يغفره الله لك، قال: وما ذاك الذنب؟ قال: قتلت رجلا من أهل الجنة، ثم مكث ساعة، ثم قال: إن شاء الله، فقال له داود: وأنت قد اتيت ذنبا لا يغفره الله لك، قال: وما ذاك الذنب؟ قال: زوجت ابنتك فلانا الأموي، قال: إن كنت زوجت فلانا الأموي، فقد زوج رسول الله (صلى الله عليه وآله) عثمان، ولي برسول الله (صلى الله عليه وآله) أسوة، قال: ما انا قتلته، قال: فمن قتله؟ قال: قتله السيرافي، قال: فأقدنا منه، قال: فلما كان من الغد غدا إلى السيرافي فاخذه فقتله، فجعل يصيح: يا عباد الله يأمروني ان اقتل لهم الناس ثم يقتلونني (١).

وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل، عن محمد بن زياد، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن إسماعيل بن جابر، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)، فقال لي: يا إسماعيل قتل المعلی؟ قلت: نعم، قال: اما والله لقد دخل الجنة (٢).

وبإسناده عن ابن أبي نجران، عن حماد الناب، عن المسمعي، قال: لما اخذ داود بن علي المعلی بن خنيس حبسه وأراد قتله، فقال له معلی: أخرجني إلى الناس، فان لي دينا كثيرا ومالا حتى اشهد بذلك، فأخرجه إلى السوق، فلما اجتمع الناس، قال: يا أيها الناس انا معلی بن خنيس، فمن عرفني فقد عرفني، اشهدوا ان ما تركت من مال عين، أو دين، أو أمة، أو عبد، أو دار، أو قليل، أو كثير فهو لجعفر بن محمد (عليهما السلام)، قال: فشد عليه صاحب شرطة داود فقتله.

(١) رجال الكشي ٢: ٦٧٧ / ٧١١، وما بين المعقوفات منه.

(٢) رجال الكشي ٢: ٦٧٩ / ٧١٤.

قال: فلما بلغ ذلك أبا عبد الله (عليه السلام)، خرج يجر ذيله حتى دخل على داود بن علي وإسماعيل ابنه خلفه، فقال: يا داود قتلت مولاي واخذت مالي؟ فقال: ما انا قتلته ولا اخذت مالك، قال: فوالله لأدعون الله على من قتل مولاي واخذ مالي، قال: ما قتلته ولكن قتله صاحب شرطتي، فقال: باذنك أو بغير أذنك؟ قال: بغير اذني، قال: يا إسماعيل شأنك به، قال: فخرج إسماعيل والسيف معه حتى قتله في مجلسه.

قال حماد: وأخبرني المسمعي، عن معتب، قال: فلم يزل أبو عبد الله (عليه السلام) ليلته ساجدا وقائما، قال: فسمعتة (عليه السلام) في آخر الليل وهو ساجد ينادي: اللهم إني أسألك بقوتك القوية، وبمجالك الشديد، وبعزتك التي جل (١) خلقتك لها ذليل، ان تصلى على محمد وآل محمد، وان تأخذه الساعة، قال: فوالله ما رفع رأسه من سجوده حتى سمعنا الصائحة، فقالوا: مات داود بن علي، فقال: أبو عبد الله (عليه السلام): اني دعوت الله عليه بدعوة بعث بها الله إليه ملكا فضرب رأسه بمرزبة انشقت منها مثانته (٢).

ورواه ثقة الاسلام في الكافي عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نجران، عن حماد بن عثمان، عن المسمعي، قال: لما قتل داود بن علي المعلى بن خنيس، قال أبو عبد الله (عليه السلام): لأدعون الله على من قتل مولاي، واخذ مالي، فقال له داود بن علي: انك لتهددني بدعائك، قال حماد: قال المسمعي... وساق مثله، وفي آخره: فمات (٣).

(١) من زيادة الأصل على المصدر، والصحيح ان يقال: كل خلقتك لها ذليل، لأجلهم، ولعله من اشتباه النساخ، لأنه ما من مخلوق الا وقد ذل لعزته تبارك وتعالى.

(٢) رجال الكشي ٢: ٦٧٥ / ٧٠٨.

(٣) أصول الكافي ٢: ٣٧٢ / ٥.

قال: (١) وجدت بخط جبرئيل (٢) بن أحمد، حدثني محمد بن عبد الله بن مهران، قال: حدثني محمد بن علي الصيرفي، عن الحسن، عن الحسين بن أبي العلاء، عن أبي العلاء وأبي المعز، عن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول - وجرى ذكر المعلى بن خنيس - فقال: يا أبا محمد اكتب علي ما أقول لك في المعلى، قلت: أفعل، فقال: اما انه ما كان ينال درجتنا الا بما ينال منه داود بن علي، قلت: وما الذي يصيبه من داود؟ قال: يدعو به، فيأمر به، فيضرب عنقه، ويصلبه.

قلت: انا لله وانا إليه راجعون، قال: ذاك قابل، قال: فلما كان قابل، ولي المدينة فقصد المعلى فدعاه وسأله عن شيعة أبي عبد الله (عليه السلام)،

(١) اي: الكشي.

(٢) اختلف العلماء في ضبطه بين اثبات الهمز في اسمه وعدمه، ففي المصدر (الطبعتان الحديثة والقديمة) في كثير من الموارد، وكذلك في رجال الشيخ: ٤٥٨ / ٩، ونسخة من منهج المقال: ٨٠، وتنقيح المقال ١: ٢٠٧ / ١٦٠٧ ورد بلا همز عل وزن قنديل.

وورد مهموزا في رجال ابن داود ١: ٦١ / ٢٩٣، وجامع الرواة ١: ١٤٦، ومنتهى المقال:

٧٤، ونسخة من منهج المقال: ٨١، والتعليق: ٨٠، ونقد الرجال: ٦٦، ومجمع الرجال ٢:

١٦، وتلخيص المقال: ٤٠، واتقان المقال: ق ٢ / ١٦٩، ومعجم رجال الحديث لفقيدهنا السيد الخوئي تغمده الله بواسع رحمته ٤: ٣٣ / ٢٠٤٦، ولا ترجيح لاحد اللفظين على الاخر وإن كان المشهور على لسان القراء هو الأول كما سيأتي بيانه.

وجبريل: علم ممنوع في الصرف للعجمة فو أصل سرياني أو عبراني، ومن معانيه: عبد الله، لسان العرب: جبر وفيه لغات كثيرة، وقد تصرف فيه العرب على عادتها في الأسماء الأعجمية ويقرأ بالهمزة وعدمه، تاج العروس: جبر وقد ورد لفظ جبريل في القرآن الكريم الآية: ٩٨ من سورة البقرة، واختلف القراء فيه، فقرأ نافع وابن عامر وابن عمر وحفص: جبريل بكسر الجيم بلا همز، وقرأ حمزة والكسائي بالهمز، ومن قرأ بالكسر ولم يهزم فقد أتى به على كلام العرب على وزن منديل وقنديل، ومن همز أتى به على خلاف ذلك ليعلم انه ليس من كلام العرب وانه أعجمي.

انظر حجة القراءات لأبي زرعة: ١٠٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع لأبي محمد

مكي بن أبي طالب ١: ٢٥٤.

وان يكتبهم له، فقال: ما اعرف من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) أحدا، وإنما انا رجل اختلف في حوائجه، وما اعرف له صاحبا، فقال: أتكتمني؟ اما انك ان كتمتني قتلتك، فقال له المعلى: بالقتل تهددني؟! والله لو كانوا تحت قدمي ما رفعت قدمي عنهم، ولئن قتلتنى لتسعدني وأشقيك، فكان كما قال أبو عبد الله (عليه السلام) لم يغادر منه قليلا ولا كثيرا (١). ورواه أبو جعفر الطبري في دلائل الإمامة، قال: روى الحسين، قال: أخبرنا أحمد بن محمد، عن محمد بن علي، عن علي بن محمد، عن الحسن بن العلاء وأبي المغرا (٢) جميعا، عن أبي بصير - وساق إلى قوله - ولئن قتلتنى ليسعدني الله انشاء الله ويشقيك الله، فقتله (٣). ورواه ابن شهر آشوب في المناقب، قال: قال أبو بصير: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول - وقد جرى ذكر المعلى بن خنيس - فقال: يا أبا محمد اكنتم ما أقول لك في المعلى وساق إلى قوله: لو كانوا تحت قدمي ما رفعت قدمي عنهم، وان أنت قتلتنى لتسعدني ولتشقين، فلما أراد قتله، قال المعلى: أخرجني إلى الناس، فان لي أشياء كثيرة حتى اشهد بذلك، فأخرجه إلى السوق، فلما اجتمع الناس، قال: يا أيها الناس اشهدوا ان ما تركت من مال عين، أو دين، أو أمة أو عبد، أو دار، أو قليل، أو كثير فهو لجعفر بن محمد (عليهما السلام)، فقتل (٤).

(١) رجال الكشي ٢: ٦٧٨ / ٧١٣.

(٢) في الأصل ابن اي المعزا بالزاي المعجمة، والصحيح ما أثبتناه لموافقته ما في المصدر وجامع الرواة ١: ٣٥ و ٢: ٣٥ و ٢٤٨ في ترجمة كل من: إبراهيم بن ميمون، وأبي بصير، والمعلى بن خنيس.

(٣) دلائل الإمامة: ١١٨.

(٤) مناقب ابن شهر آشوب ٤: ٢٢٥، وما بين المعقوفتين منه.

وروى الشيخ المفيد في رسالة الذبايح (١) والسيد المرتضى في مسائل الطرابلسيات: عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن الحسن ابن المختار، عن الحسن بن عبد الله (٢) قال: اصطحب المعلى بن خنيس وعبد الله بن أبي يعفور، فأكل أحدهما ذبيحة اليهود والنصراني، وامتنع الآخر عن أكلها، فلا اجتماعا عند أبي عبد الله (عليه السلام)، أخبراه بذلك، فقال (عليه السلام): أيكما الذي أبي؟ قال المعلى: انا، فقال (عليه السلام): أحسنت (٣).

قلت: روى الكشي عكس ذلك عن حمدويه بن نصير، قال: حدثني محمد بن عيسى. ومحمد بن مسعود قال: حدثني محمد بن نصير، قال: حدثنا محمد بن عيسى، عن سعيد بن جناح، عن عدة من أصحابنا. وقال

(١) رسالة الذبايح غير موجوده لدينا، واسمها: (الذبيحية) في ذبايح أهل الكتاب والاختلاف في حليتها وحرمتها للشيخ المفيد، موجودة في مكتبة الطهراني بسامراء انظر: الشريعة ١٠: ٢٥ / ٤.

وقد وردت الرواية المشار إليها في مسائل الطرابلسيات - كما سيأتي من المصنف - في الأصول الأربعة سندا ومتنا سنذكر مواقعها في الهامش التالي، فلاحظ.

(٢) اختلفت المصادر في ضبطه ففي الاستبصار ٤: ٨٢ / ٣٠٥ الحسن بن عبد الله وفي نسخة بدل من الطبعة الحجرية للتهذيب ٢: ٢٩٨ كذلك، وفي النسخة المطبوعة منه ٩: ٦٤ / ٢٧٢ والكافي ٦: ٢٣٩ / ٧ الحسين بن عبد الله، وفي الفقيه ٣: ٢١١ / ٩٧٥ الحسين بن عبيد الله، ولمزيد الفائدة انظر معجم رجال الحديث ٦: ١٢ و ١٨ / ٣٤٥٤ و ٣٤٧٩.

(٣) المسائل الطرابلسيات: لم نجد الرواية في المسائل الطرابلسية الثانية والثالثة المتوفرة لدينا، ولعلها في الأولى أو الرابعة لأنها أربعة مسائل كما نص عليها في الذريعة ٥: ٢٢٦ و ٢٠ / ٣٥٦ وقد ذكرنا ورود الرواية في الأصول الأربعة وفيها جميعا عدم التصريح باسم الممتنع عن الأكل هل هو المعلى أم ابن أبي يعفور، والظاهر أنه مصرح به في غيرها كما سيأتي عن المصنف، فلاحظ.

العبيدي (١): - وحدثني به أيضا عن ابن أبي عمير - ان ابن أبي يعفور ومعلى بن خنيس كانا بالنيل على عهد أبي عبد الله (عليه السلام)، فاختلفا في ذبايح اليهود، فأكل معلى ولم يأكل ابن أبي يعفور، فلما صارا إلى أبي عبد الله (عليه السلام) أخبراه فرضى بفعل ابن أبي يعفور وخطأ المعلى في اكله إياه (٢).
وجلالة مقام ابن أبي يعفور يقتضي صحة ما في الكشي الا ان علو شأن المفيد والسيد واتقانهما في النقل يوجب تقديم ما أسندها.

وفي الكافي: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السراج، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ان الذي دعى به أبو عبد الله (عليه السلام) على داود بن علي حين قتل المعلى بن خنيس واخذ مال أبي عبد الله (عليه السلام): اللهم إني أسألك بنورك الذي لا يطفأ، وبعزائمك التي لا تخفى، وبعزتك التي لا تنقضي (٣)، وبنعمتك التي لا تحصى، وبسلطانك الذي كفت به فرعون عن موسى (عليه السلام) (٤).

الشيخ المفيد في الارشاد (٥) والطبرسي في إعلام الوري: روي أن داود بن علي بن عبد الله بن العباس قتل المعلى بن خنيس - مولى جعفر بن محمد (عليهما السلام) - واخذ ماله، فدخل عليه جعفر (عليه السلام) وهو يجر رداءه، فقال له: قتلت مولاي واخذت مالي اما علمت أن الرجل ينام على الشكل ولا ينام على الحرب؟ اما والله لأدعون الله عليك، فقال له داود: تهددني بدعائك

(١) العبيدي: هو محمد بن عيسى بن عبيد كما يظهر من ترجمته في كتب الرجال.

(٢) رجال الكشي ٢: ٥١٧ / ٤٦٠.

(٣) في المصدر: وبعزك الني لا ينقضي.

(٤) أصول الكافي ٢: ٤٠٥ / ٥، وما بين المعقوفين منه.

(٥) الارشاد: ٢٧٣.

كالمستهزئ بقوله، فرجع أبو عبد الله (عليه السلام) إلى داره، فلم يزل ليله كله قائما وقاعدا حتى إذا كان السحر، سمع وهو يقول في مناجاته: يا ذا القوة القوية، ويا ذا المحال الشديدة، ويا ذا العزة التي كل خلقك لها ذليل، اكفني هذا الطاغية وانتقم لي منه، فما كان الا ساعة حتى ارتفعت الأصوات بالصياح وقيل: قد مات داود بن علي الساعة (١).

وروى ابن شهر آشوب قتل داود المعلى، ودعاء الصادق (عليه السلام) عليه وهلاكه، عن الأعمش والربيع وابن سنان وعلي بن أبي حمزة والحسين بن أبي العلاء وأبي المغرا وأبي بصير قريبا مما مر، ثم قال: وفي رواية لبانة بنت عبد الله ابن العباس: بات داود تلك الليلة حائرا قد أغمي عليه، فقامت افتقده في الليل فوجدته مستلقيا على قفاه وثعبان قد انطوى على صدره وجعل فاه على فيه، فأدخلت يدي في كمي فتناولته، فعطف فاه إلي، فرميت به فانساب في ناحية البيت، وانتبه داود، فوجدته حائرا قد احمرت عيناه، فكرهت ان أخبره بما كان وجزعت عليه، ثم انصرفت فوجدت ذلك الثعبان كذلك، ففعلت به مثل الذي فعلت في المرة الأولى وحركت داود فأصبته ميتا، فما رفع جعفر (عليه السلام) رأسه من سجوده حتى سمع الواعية (٢).

الشيخ المفيد في الإختصاص بإسناده عن أحمد بن الحسين بن سعيد، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن حماد بن عثمان، عن المعلى بن خنيس، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) في بعض حوائجه، فقال لي: مالي أراك كئيبا حزينا؟ فقلت: ما بلغني من امر العراق وما فيها من هذه الوباء فذكرت عيالي، فقال: أيسرك ان تراهم؟ فقلت: وددت والله، قال: فاصرف

(١) إعلام الوری: ٣١٨، وما بين المعقوفين منه.

(٢) مناقب ابن شهر آشوب ٤: ٢٣٠ - باختلاف يسير - وما بين المعقوفات منه.

وجهك، فصرفت وجهي، ثم قال: اقبل بوجهك، فإذا داري متمثلة نصب عيني، فقال لي: ادخل دارك، فدخلت، فإذا لا أفقد من عيالي صغيرا ولا كبيرا الا هو في داري بما فيها فقضيت وطري ثم خرجت، فقال (عليه السلام) اصرف وجهك، فصرفته، فلم أر شيئا (١).
ورواه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في الدلائل عن أحمد بن الحسين مثله مع اختلاف يسير في بعض ألفاظ المتن (٢).
القطب الراوندي في الخرائج: عن محمد بن مسلم، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ دخل عليه المعلى بن خنيس باكيا، قال: وما يبكيك؟ قال: بالباب قوم يزعمون أن ليس لكم عليهم (٣) فضل وانكم وهم شيء واحد، فسكت، ثم دعا بطبق من تمر فحمل منه ثمرة فشققها نصفين واكل التمر وغرس النوى في الأرض، فنبتت فحملت بسرا واخذ منها واحدة فشققها واخرج منه رقا ودفعه إلى المعلى وقال: اقرأه، وإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله محمد رسول الله علي المرتضى والحسن والحسين وعلي بن الحسين واحدا واحدا إلى الحسن بن علي وابنه (عليهم السلام) (٤).
الحسين بن حمدان الحضيبي في الهداية: بإسناده عن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبد الله الصادق (عليه السلام) يقول - وقد ذكر المعلى بن خنيس - فقال: رحم الله المعلى بن خنيس، فقلت: يا مولاي ما كان المعلى؟ قال: والله ما نال المعلى من درجتنا الا بما نال منه داود بن علي بن عبد الله بن العباس، قلت: جعلت فداك، وما الذي يناله من داود، قال: يدعو به - إذا تقلد المدينة

(١) الاختصاص: ٣٢٣.

(٢) دلائل الإمامة: ١٣٨.

(٣) في الأصل: علينا، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في المصدر والمنسجم مع المقام.

(٤) الخرائج والجرائح: ١٦٤.

عليه لعنة الله وسوء الدار - ويطلبه بان يثبت له أسماء شيعتنا وأوليائنا ليقتلهم، فلا يفعل، فيضرب عنقه فيصلبه.

فقلت: إنا لله وإنا إليه راجعون، ومتى يكون ذلك؟ قال: من قابل، قال: فلما كان ولي المدينة داود، فأحضر المعلى بن خنيس فسأله عن شيعة أبي عبد الله (عليه السلام) وأوليائه ان يكتبهم، فقال له المعلى: ما اعرف من شيعة وأوليائه أحدا، وإنما انا وكيله، أنفق على عياله، وأتردد في حوائجه، لا اعرف له شيعة ولا صاحباً، قال: تكتمني اما ان تقول لي والا قتلتك، فقال له المعلى: أبا القتل تهددني؟ والله لو كانوا تحت قدمي ما رفعتها عنهم، ولئن قتلني يسعدني الله ويشقيك، فأمر به فضربت عنقه، فصلب على باب قصر الامارة.

فدخل عليه أبو عبد الله (عليه السلام)، فقال: يا داود بن علي قتلت مولاي ووكيلي في مالي، وثقتي (١) على عيالي؟ قال: ما انا قتلته، قال: فمن قتله؟ قال: ما أدري، قال الصادق (عليه السلام): ما رضيت ان قتلته وصلبته حتى تكذب وتجحذ، والله ما رضيت ان قتلته عدوانا وظلما حتى صلبته، تريد أن تشهره وتنوه بقتله لأنه مولاي، والله انه عند الله لأوجه منك ومن أمثالك، ولك منزلة في النار فانظر كيف تخلص منها، والله لأدعون عليك فيقتلك كما قتلته، قال له داود بن علي: تهددني بدعائك؟ فاصنع ما أنت صانع، ادع الله لنفسك فإذا استجاب لك فادع علي.

فخرج أبو عبد الله (عليه السلام) من عنده مغضبا، فلما جن عليه الليل، اغتسل ولبس ثياب الصلاة وابتهل إلى الله عز وجل وعلا، وقال: يا ذا يا ذوي يا ذويه آت إليه سهماً من سهامك يفلق قلبه، ثم قال لغلامه: اخرج

(١) في الأصل: ونفقتي، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في المصدر.

واسمع الصراخ على داود بن علي، فرجع الغلام، فقال: يا مولاي الصراخ عال عليه وقد مات، فخر أبو عبد الله (عليه السلام) ساجدا، وهو يقول في سجوده: شكرا للكريم شكرا للدائم القائم الذي يجيب دعوة المضطر إذا دعاه ويكشف السوء.

وأصبح داود ميتا والشيعة يهرعون إلى أبي عبد الله (عليه السلام) يهنونه، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): لقد مات على دين أبي لهب لعنهما الله، ولقد دعوت الله عليه بثلاث كلمات لو دعوت الله لا زال الأرض ومن عليها فأجابني فيه فعجل به إلى أمه الهاوية (١).

إلى غير ذلك مما ورد في هذا الباب، وتأتي جملة منها أيضا في الموضوع الثالث، وتحصل من جميعها - وفيه الصحاح وغيرها المؤيد بها - انه من أولياء الله، وانه من أهل الجنة ودخلها بعد قتله، وانه (عليه السلام) كان يحبه، وانه كان وكيله وقيمه على نفقات عياله، ومر في (شط) (٢) في ترجمة مصادف ما يتعلق بهذا المقام، وانه كان قوي الايمان ثابت الولاية مؤثرا نفسه على نفوس إخوانه.

وان الصادق (عليه السلام) ما قنع بقتل قاتله حتى اهتم بالدعاء على الامر به فأهلكه، ولم ينقل عنه مثله أو بعضه بالنسبة إلى أحد من المقتولين من أقاربه فضلا عن غيرهم، وغير ذلك مما يستكشف من تلك الأخبار ويستدل بها على وثاقته وجلالته واختصاصه التام به وانه نال عرجة ولايتهم.

د - ما في التعليقة قال رحمه الله: ويظهر من مهج الدعوات لابن طاووس، وغيره كونه من أشهر وكلاء الصادق (عليه السلام) واجلهم، وانه قتل بسبب ذلك، وانه كان يجبي الأموال إليه (عليه السلام) انتهى (٣).

(١) الهداية للحضيني، مخطوط: ورقة ٥٣ / ب - ١ / ٥٤ / أ - بتصرف - وما بين المعقوفين منه.

(٢) تقدم برقم: ٣٠٩.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٣٧.

ولي في استفادة ذلك مما في المهج تأمل يأتي وجهه عند نقله انشاء الله تعالى.

ه - ما في النجاشي: له كتاب يرويه جماعة (١)، فإنه من الامارات الجلية على الاعتماد عليه كما مر غير مرة ويأتي توضيحه إن شاء الله تعالى. الثاني (٢): في أسباب قدحه وهي أيضا أمور:

أ - ما في النجاشي قال: معلى بن خنيس مولى الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام)، ومن قبله كان مولى بني أسد، كوفي بزاز، ضعيف جدا لا يعول عليه، له كتاب... إلى آخره (٣).

ب - ما في الغضائري على ما نقله الخلاصة (٤) والنقد: كان أول امره مغيريا (٥)، ثم دعا إلى محمد بن عبد الله النفس الزكية، وفي هذه الظنة اخذه داود بن علي فقتله، والغلاة يضيفون إليه أشياء كثيرة، ولا أرى الاعتماد على شيء من حديثه (٦).

ج - جملة من الروايات ففي الكشي: محمد بن الحسن البرناني (٧) وعثمان،

(١) رجال النجاشي: ٤١٧ / ١١١٤.

(٢) الثاني: يندرج تحت قوله السابق في صحيفة: ٩٩٠: (واما المعلى فالكلام فيه في مواضع)، فراجع.

(٣) رجال النجاشي: ٤١٧ / ١١١٤.

(٤) رجال العلامة: ٢٥٩ / ١.

(٥) اي من أصحاب المغيرة بن سعيد لعنه الله الذي كان يدعو لمحمد بن عبد الله بن الحسن في أول امره ويتعمد الكذب فيدس الأحاديث في كتب أصحاب أبي جعفر الباقر عليهما السلام، وقد لعنه الإمام الصادق عليه السلام مرارا. انظر: رجال الكشي ٢: ٤٨٩ / ٣٩٩ وما بعدها.

(٦) نقد الرجال: ٣٤٩.

(٧) في المصدر: البراثي، وفي النسخة القديمة منه: البراني، وقد تكرر مثل هذا السند لدى الكشي في ترجمة حمران بن أعين ١: ٤١٤ / ٣٠٧ وفيه: محمد بن الحسن البرناني، وقد علق عليه الامام الراحل السيد الخوئي طاب ثراه بقوله: ولا شك في أنه من غلط النسخة، والصحيح:

قالا: حدثنا محمد بن يزداد، عن محمد بن الحسين، عن الحجال (١)، عن أبي مالك الحضرمي، عن أبي العباس البقباق، قال: تذاكر ابن أبي يعفور ومعلّى ابن خنيس، فقال ابن أبي يعفور: الأوصياء علماء ابرار أتقياء، وقال معلّى بن خنيس: الأوصياء أنبياء، قال: فدخلنا على أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: فلما استقر مجلسهما، قال: فبدأهما أبو عبد الله (عليه السلام)، فقال: يا عبد الله أبرأ ممن قال أنا أنبياء (٢).

وعن إبراهيم بن محمد بن العباس الختلي، قال: حدثنا أحمد بن إدريس القمي المعلم، قال: حدثني محمد بن أحمد (٣) بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن القاسم، عن حفص الأبيض التمار، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) أيام طلب المعلّى بن خنيس رحمه الله، فقال لي: يا حفص اني أمرت المعلّى فخالفني فابتلى بالحديد، اني نظرت إليه يوما وهو كئيب حزين، فقلت: يا معلّى كأنك ذكرت أهلك وعيالك؟ قال: أجل، قلت: ادن مني، فدنا مني، فمسحت وجهه، فقلت: أين تراك؟ فقال: أراني في أهل بيتي وهو ذا زوجتي وهذا ولدي، قال: فتركته حتى تملأ منهم، واستترت منهم حتى نال ما ينال الرجل من أهله، ثم قلت: ادن مني، فدنا مني، فمسحت وجهه، فقلت: أين تراك؟ فقال: أراني معك في المدينة.

محمد بن الحسن البراثي بقرينة روايته عن محمد بن يزداد عن محمد بن الحسين في غير مورد.
انظر معجم رجال الحديث ١٥: ٢٠١ / ١٠٤٥.

(١) هو عبد الله بن محمد الأسدي الكوفي الحجال يدعى المزخرف المتكلم الثقة كما في كتب الرجال.

(٢) رجال الكشي ٢: ٥١٥ / ٤٥٦.

(٣) في الأصل: أحمد بن محمد، وهو اشتباه، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في المصدر وسائر موارد الأخرى في كتب الحديث، فلاحظ.

قال: قلت: يا معلى ان لنا حديثا من حفظه علينا حفظ الله عليه دينه ودينه، يا معلى لا تكونوا اسراء في أيدي الناس بحديثنا ان شأؤوا منوا عليكم وان شأؤوا قتلوكم، يا معلى انه من كتم الصعب من حديثنا جعله الله نورا بين عينيه وزوده القوة في الناس، ومن أذاع الصعب من حديثنا لم يمت حتى يعضه السلاح أو يموت بخبل، يا معلى أنت مقتول فاستعد (١).

وعن أبي علي أحمد بن علي السلولي المعروف بشقران، قال: حدثنا الحسن بن عبد الله القمي، عن محمد بن أورمة، عن يعقوب بن يزيد، عن سيف بن عميرة، عن المفضل بن عمر الجعفي، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) يوم صلب فيه المعلى، فقلت له: يا بن رسول الله، الا ترى إلى هذا الخطب الجليل الذي نزل بالشيععة في هذا؟ قال: وما هو؟ قال، فقلت: قتل المعلى بن خنيس، قال: رحم الله المعلى، قد كنت أتوقع ذلك، لأنه أذاع سرنا، وليس الناصب لنا حربا بأعظم مؤنة علينا من المذيع سرنا، فمن أذاع سرنا إلى غير أهله لم يفارق الدنيا حتى يعضه السلاح أو يموت بخبل (٢). ورواه الصفار في البصائر، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب مثله سواء (٣).

سعد بن عبد الله في كتاب بصائره على ما نقله عنه الشيخ الحسن بن سليمان الحلبي في منتخبه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد البرقي، عن أبي الربيع الوراق، عن بعض أصحابه، عن حفص الأبيض، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) أيام قتل المعلى بن خنيس وصلبه، فقال: يا حفص اني نهيت المعلى عن امر فأذاعه، فابتلي بما ترى، قلت له: ان

(١) رجال الكشي ٢: ٦٧٦ / ٧٠٩.

(٢) وفي الكشي ٢: ٦٧٨ / ٧١٢، باختلاف يسير.

(٣) بصائر الدرجات: ٤٢٣ / ٢.

لنا حديثا من حفظه علينا حفظ الله عليه دينه ودنياه، ومن أذاعه علينا سلبه الله، يا معلى لا تكونوا أسرى في أيدي الناس ان شاؤوا منوا عليكم وان شاؤوا قتلوكم، يا معلى انه من كتم الصعب من حديثنا جعله الله نورا بين عينيه ورزقه العز في الناس، يا معلى من أذاع الصعب من حديثنا لم يمت حتى يعضه السلاح أو يموت بخبل، اني رأيته يوما حزينا، فقلت: ما لك ذكرت أهلك وعيالك؟ فقال: نعم، فمسحت وجهه، فقلت: أين تراك؟ فقال: أراني في أهلي مع زوجتي وعيالي، فتركته في تلك الحال مليا، ثم مسحت وجهه، فقلت: أين تراك؟ فقال: أراني معك في المدينة، فقلت له: احفظ ما رأيت ولا تدعه، فقال لأهل المدينة: ان الأرض تطوى لي، فأصابه ما رأيت (١).

وروى أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في الدلائل بإسناده عن محمد ابن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن حفص الأبيض التمار، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) أيام صلب المعلى بن خنيس، فقال لي: يا حفص اني أمرت المعلى بأمر فخالفتني، فابتلى بالحديد، اني نظرت إليه يوما فرأيتة كثيبا حزينا، فقلت له: أدن مني، فدنا مني، فمسحت وجهه بيدي، وقلت له: أين أنت؟ قال: يا سيدي انا في منزلي، هذه والله زوجتي وولدي، فتركته حتى قضى وطره منهم واستترت (٢) منه حتى نال حاجته من أهله وولده حتى كان منه إلى أهله ما يكون من الزوج إلى المرأة، ثم قلت له: ادن مني، فدنا، فمسحت وجهه، وقلت له: أين أنت؟ فقال: انا معك في المدينة وهذا بيتك.

فقلت له: يا معلى ان لنا حديثا من حفظه علينا حفظه الله وحفظ عليه

(١) مختصر بصائر الدرجات: ٩٨، باختلاف يسير.

(٢) في الأصل والمصدر: واستقرب، وما أثبتناه هو الأنسب بالمقام وموافقا لما مر قبل قليل في رواية إبراهيم بن محمد بن العباس الختلي، فلاحظ.

دينه وديناه، يا معلى لا تكونوا اسراء في أيدي الناس بحديثنا ان شأؤوا منوا عليكم وان شأؤوا قتلوكم، يا معلى انه من كتم الصعب من حديثنا جعله الله نورا بين عينيه وأعزه في الناس من غير عشيرة، ومن أذاعه لم يمت حتى يذوق عضة الحديد وألح عليه الفقر والفاقة في الدنيا حتى يخرج منها ولا ينال منها شيئا وعليه في الآخرة غضب وله عذاب اليم، ثم قلت له: يا معلى أنت مقتول فاستعد (١).

محمد بن إبراهيم النعماني في كتاب الغيبة، عن عبد الواحد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن رباح الزهري، عن محمد بن العباس الختلي (٢) عن الحسن (٣) بن علي بن أبي حمزة البطائني، عن حفص بن نسيب فرعان (٤)، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) أيام قتل المعلى بن خنيس مولاه، فقال لي: يا حفص حدثت المعلى بأشياء فأذاعها فابتلى بالحديد، اني قلت له: ان لنا حديثا من حفظه علينا حفظه الله وحفظ عليه دينه وديناه، ومن أذاعه علينا سلبه الله دينه وديناه، يا معلى انه من كتم الصعب من حديثنا جعله الله

(١) دلائل الإمامة ١٣٦.

(٢) في الأصل: الجبلي، وفي المصدر: الحسن، وفي نسخة منه كما في الأصل، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لرجال العلامة: ٧ / ٢٨ وابن داود: ٣٣ / ٣٣، وجامع الرواة ١: ٣٢ في ضبط اللقب المذكور في ترجمة ابنه إبراهيم الذي مرت روايته قبل قليل، فراجع.
(٣) في الأصل: الحسين، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في المصدر وسائر كتب الرجال، فلاحظ.

(٤) كذا في الأصل والمصدر، ولم نجد ذكرا لفرعان هذا في كتب الرجال، وفي رجال الشيخ: ١٧٦ / ١٨٩ وجامع الرواة ١: ١٦٤ ومعجم رجال الحديث ٦: ١٥٩ حفص بن نسيب بن عمار. وفي بعض نسخ رجال الشيخ كما أشير في هامشه، وكذلك في منهج المقال: ١٢٠ وتنقيح المقال ١: ٣٥٦ حفص بن نسيب بن عمار.
أقول: واسناد الرواية المذكورة فيه إحالة - من النعماني - إلى اسناد سابق ذكره قبله بست روايات، ونقله المصنف - رحمه الله - هنا كاملا، فلاحظ.

نورا بين عينيه ورفعته ورزقه العز في الناس، ومن أذاع الصعب من حديثنا لم يمت حتى يعضه السلاح أو يموت متحيرا (١).
هذا تمام ما وجدناه في كتب الأحاديث مما فيه ما يوهم القدح فيه.
الثالث: في الجواب عن تلك الوجوه:
أما عن الأول فإن النجاشي وإن كان أضيظ وأتقن ويقدم قوله عند التعارض مضافا إلى تقديم الجرح، إلا أنه حيث يلاحظ قوله مع قول الشيخ مثلا من دون النظر إلى المرجحات الخارجية، وأما في مثل المقام الذي أيد كلام الشيخ بالأخبار المستفيضة وفيها الصحاح وما في حكمها الصريحة في الموافقة فلا اعتبار بما في النجاشي، خصوصا بعدما علم من حاله من قلة اطلاعه على الأحاديث، كما يظهر ذلك مما مر في ترجمة جابر الجعفي في (نز) (٢).
وبالجمله فلا يجوز رفع اليد عن الخبر الصحيح وما يقرب منه بقول النجاشي مع عدم ذكره سبب الضعف واحتمال استناده إلى ما استند إليه الغضائري الموهون بما يأتي، مع أن ظاهر النجاشي والغضائري ضعف المعلى من أول أمره، وأنه ضعيف في نفسه لا باعتبار ما صدر منه من الإذاعة التي أشير إليها في أخبار القدح، والأخبار المتقدمة حتى الطائفة الثانية منها متفقة على حسن حاله وأمانته قبلها، ولا يجوز طرح هذه الأخبار القريبة من التواتر لقولهما المبتلى بالمعارض الموهون بضعف السبب كما يأتي.
وأما عن الثاني: أما عن كونه مغيريا فبعد التسليم فبعدم مضرته لاتفاق الأخبار المتقدمة على إماميته وحسن حاله بعد ذلك، وكيف يجوز العاقل أن يكون في أيام خدمته وقيمومته على عياله (عليه السلام) إلى آخر عمره من

(١) غيبة النعماني: ٣٨ / ١٢ وانظر: ٣٦ / ١٢ منه.

(٢) تقدم برقم: ٥٧.

أصحاب المغيرة الذي تواتر عنه (عليه السلام) لعنه والبراءة منه؟! ومغيريته قبل ذلك - ان صحت - لا تضر برواياته بعد رجوعه وتوبته كغيره من الأعظم الذين زلوا فثبتوا، وقفوا ثم رجعوا وهم جم غفير.

واما عن كونه من دعاة محمد بن عبد الله فإنه من الأكاذيب الواضحة بعد ملاحظة أحاديث العترة الطاهرة، فروى الصفار في البصائر، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان بن يحيى، عن العيص بن القاسم، عن المعلى بن خنيس، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): ما من نبي، ولا وصي، ولا ملك الا في كتاب عندي، لا والله ما لمحمد بن عبد الله بن الحسن فيه اسم (١). ورواه أيضا، عن عبد الله بن جعفر (٢) عن محمد بن عيسى، عن صفوان مثله (٣).

وعن محمد بن الحسين، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم وجعفر بن بشير، عن عنبسة، عن المعلى بن خنيس، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ اقبل محمد بن عبد الله بن الحسن فسلم ثم ذهب، فرق له أبو عبد الله (عليه السلام) ودمعت عينه (٤)، فقلت له: لقد رأيتك صنعت به ما لم تكن تصنع، قال: رقت له، لأنه ينسب في (٥) امر ليس له، لم أجده في كتاب علي (عليه السلام) من خلفاء هذه الأمة ولا من ملوكها (٦).

ورواه ثقة الاسلام في الكافي: عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين

(١) بصائر الدرجات: ١٨٩ / ٤.

(٢) في الأصل: علي بن إسماعيل، وهو اشتباه، وما أثبتناه فمن المصدر.

(٣) بصائر الدرجات: ١٨٩ / ٦.

(٤) عينه: في الأصل والمصدر، وفي الأول: عيناه ظاهرا، وما في رواية الكافي - الآتية - موافق لاستظهاره، فلاحظ.

(٥) نسخة بدل: إلى " منه قدس سره "

(٦) بصائر الدرجات: ١٨٨ / ١.

مثله (١).

وقال رضي الدين علي بن طاووس في مهج الدعوات: وجدت في كتاب عتيق بخط الحسين بن علي بن هند، قال: حدثني محمد بن جعفر الرزاز القرشي، قال: حدثنا محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين، قال: حدثنا بشر (٢) ابن حماد (٣)، عن صفوان بن مهران الجمال، قال: رفع رجل من قریش المدينة من بني منزوم إلى أبي جعفر المنصور - وذلك بعد قتله لمحمد وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن - إن جعفر بن محمد (عليهما السلام) بعث مولاه المعلى بن خنيس لجباية الأموال من شيعته، وإنه كان يمد عنها (٤) محمد بن عبد الله، فكاد المنصور أن يأكل كفه على جعفر (عليه السلام) غيظاً، وكتب إلى عمه داود بن علي، وداود إذ ذاك أمير المدينة، ان يسير إليه جعفر بن محمد (عليهما السلام)، ولا يرخص له في التلوم (٥) والمقام، فبعث إليه داود بكتاب المنصور، وقال له:

(١) الكافي ٨: ٣٩٥ / ٥٩٤، من الروضة.

(٢) نسخة بدل: بشير " منه قدس سره "

(٣) في الأصل فراغ لم يسرج اسم فيه، وما أثبتناه من المصدر، وقد مرت الرواية نفسها في مستدرک الوسائل ٣: ٥٥ / ٢ (النسخة الحجرية) و ١٦: ٧١ / ١٩١٨٩ (النسخة المطبوعة) وفيها: بشير ابن حماد.

أقول: لم نقف على من ترجم لبشر أو بشير بن حماد في جميع ما لدينا من كتب الرجال، بل لم نجد له ذكراً في كتب الحديث، إلا ما ذكره المصنف نقلاً عن مهج الدعوات، ولم نظفر برواية واحدة لمحمد بن عيسى عن سمي ببشر، نعم له رواية واحدة عن بشير مطلقاً من غير تقييد بحماد أو غيره، وردت في التهذيب ٧: ٢٣١ / ١٠٠٨، وبشير هذا - كما في معجم رجال الحديث ٣: ٣٢٥ / ١٧٧٢ - مشترك بين جماعة، والتميز إنما هو بالراوي والمروي عنه. والمتحصل مما تقدم أنه بشير لا بشر بقريظة ما في مهج الدعوات والمعجم وان تعذر التمييز، فلاحظ.

(٤) نسخة بدل: بها، وهو الصحيح الموافق للمعنى.

(٥) اي الانتظار، وهو مصدر مأخوذ من تلوم: اي ثبت وانتظر، انظر لسان العرب: لوم.

اعمل (في) (١) المسير إلى أمير المؤمنين في غد ولا تتأخر.
قال صفوان وكنت بالمدينة يومئذ، فانفذ إلي جعفر (عليه السلام)،
فصرت إليه، فقال لي: تعهد راحلتنا، فإننا غادرون في غد إن شاء الله العراق،
ونهض من وقته وأنا معه إلى مسجد النبي (صلى الله عليه وآله)، وكان ذلك بين
الأولى والعصر، فركع فيه (٢) ركعات، ثم رفع يديه، فحفظت يومئذ من
دعائه (عليه السلام) يا من ليس له ابتداء، الدعاء.

قال: فلما أصبح أبو عبد الله (عليه السلام)، رحلت له الناقة وصار
متوجها إلى العراق حتى قدم مدينة أبي جعفر واقبل حتى استأذن فاذن له، قال
صفوان: فأخبرني بعض من شهد عند أبي جعفر، فلما رآه أبو جعفر قربه
وأدناه، ثم استدعا قصة الرافع على أبي عبد الله (عليه السلام)، يقول في
قصته:

إن معلى بن خنيس مولى جعفر بن محمد (عليهما السلام) يجبي له
الأموال من جميع الآفاق، وانه مد بها محمد بن عبد الله، فدفعت إليه القصة،
فقرأها أبو عبد الله (عليه السلام)، فاقبل إليه المنصور، وقال: يا جعفر بن
محمد ما هذه الأموال التي يجبيها لك معلى بن خنيس؟ فقال أبو عبد الله (عليه
السلام): معاذ الله من ذلك يا أمير المؤمنين، قال له: تحلف على براءتك من
ذلك؟ قال: نعم احلف بالله انه ما كان من ذلك شيء (٣).. إلى آخر ما تقدم
في كتاب الايمان في باب جواز استحلاف الظالم بالبراءة من حول الله وقوته (٤).

(١) في نسختنا من المصدر: اعمد علي، وفي الأصل: له في، وحذفنا (له) لعدم مناسبتها المقام لا سيما بعد التصريح اللاحق بقوله: إلى أمير...، فلاحظ.

(٢) ما أثبتناه من المصدر.

(٣) مهج الدعوات: ١٩٨، باختلاف يسير.

(٤) مستدرک الوسائل ٣: ٥٥ / ٢.

وفي آخر الخبر: إن المنصور احضر القرشي النمام الساعي، فأحلفه أبو عبد الله (عليه السلام) بهذه اليمين، فلم يستتم الكلام حتى أجذم وخر ميتا، فراع أبو جعفر ذلك وارتعدت فرائصه، فقال: يا أبا عبد الله سر من غد إلى حرم جدك ان اخترت ذلك، وإن اخترت المقام عندنا لم نأل في اكرامك وبرك، فوالله لا قبلت عليك قول أحد بعدها ابدا (١).

والعجب أن المنصور عرف كذب القرشي المخزومي والغضائري صدقه في ما نسب إلى المعلى وأثبتته في كتابه والقي العلماء في مهلكة سوء الظن به! ومما يزيد في توضيح هذا الكذب الصريح، إن أبا الفرج الأصفهاني الخبير بفنون التواريخ قد استقصى في مقاتل الطالبين كل من كان مع محمد قتل أو لم يقتل، وشرح حال محمد من أوله إلى آخره (٢)، وليس لمعلى ذكر في كتابه

أصلا، ولا يمكن عادة اطلاع الغضائري عليه وخفائه على مثل أبي الفرج المتقدم عليه.

ومما يؤيده أيضا ما رواه الطبرسي في الاحتجاج، عن ابن أبي يعفور (٣)، قال: لقيت أنا ومعلى بن خنيس الحسن (٤) بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهما السلام)، فقال: يا يهودي فأخبرنا بما قال فينا (٥) جعفر بن

(١) مهج الدعوات: ٢٠٠.

(٢) مقاتل الطالبين: ٢٣٢.

(٣) في المطبوع من المصدر: عن أبي يعقوب، وهو الأسدي، امام بني الصيد الكوفي، من أصحاب الصادق عليه السلام. رجال الشيخ: ٣٣٩ / ٢٥، وفي النسخة الخطية التي بأيدينا منه: عن ابن أبي يعفور، وهو عبد الله بن أبي يعفور، يكنى أبا محمد من أصحاب الصادق عليه السلام. ورجال الشيخ: ٢٢٣ / ١٥ و ٢٦٤ / ٦٧٧، وكلاهما من طبقة المعلى بن خنيس، فلاحظ.

(٤) في المصدر: الحسن بن الحسن بن علي، وفي الأصل زيد عليه: الحسن، وكتب فوقه لفظ: ظاهرا، وهو الصحيح الموافق لما في مقاتل الطالبين: ١٨٥ وسائر كتب الرجال، فلاحظ.

(٥) ما أثبتناه بين المعقوفين من المصدر.

محمد (عليهما السلام)، فقال عليه السلام: هو والله أولى باليهودية منكما، إن اليهودي من شرب الخمر (١).
وبهذا الاسناد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام، يقول: لو توفي الحسن بن الحسن بالزنا والربا وشرب الخمر كان خيرا له مما توفي عليه (٢).
وروى الصفار في البصائر: عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن علي بن سعيد، قال: كنت قاعدا عند أبي عبد الله (عليه السلام) وعنده أناس من أصحابنا، فقال له معلى بن خنيس: جعلت فداك ما لقيت من الحسن بن الحسن؟ ثم قال له الطيار (٣): جعلت فداك بينا انا أمشي في بعض السكك إذ لقيت محمد بن عبد الله بن الحسن على حمار حوله أناس من الزيدية، فقال لي: أيها الرجل إلي إلي، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذاك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، من شاء أقام ومن شاء ظعن، فقلت له: اتق الله ولا يغرنك هؤلاء الذين حولك.

فقال أبو عبد الله (عليه السلام) للطيار: فلم تقل له غيره؟ قال: لا، قال: فهلا قلت له: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال ذلك والمسلمون مقرون له بالطاعة، فلا قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله) ووقع الاختلاف انقطع ذلك، فقال محمد بن عبد الله بن علي: العجب لعبد الله بن الحسن انه

(١) الاحتجاج: ٢: ٢٧٤.

(٢) الاحتجاج: ٢: ٣٧٥، وما بين المعقوفين منه.

(٣) الطيار: لقب لمحمد بن عبد الله الكوفي مولى فزارة، من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام، رجال الشيخ: ١٣٥ / ٧ و ٢٩٢ / ١٩٤ ومعجم رجال الحديث ١٦: ٢٥٦ و ٢٣: ١١٩ ولابنه حمزة أيضا كما في رجال الشيخ: ١١٧ / ٤٥ و ١٧٧ / ٢٠٩ ومعجم رجال الحديث ٦: ٢٦٩ و ٢٧٧ و ٢٧٨، والظاهر من الكشي ان اللقب المذكور ينصرف عند الاطلاق إلى الأب دون الابن، انظر رجال الكشي ٢: ٦٣٧ الأحاديث من ٦٤٨ إلى ٦٥٣.

يهزأ ويقول: ان هذا في جفر كم الذي تدعون!
قال: فغضب أبو عبد الله (عليه السلام)، فقال: العجب لعبد الله بن
الحسن يقول: ليس فينا امام صدق! ما هو بامام ولا أبوه كان اماما، يزعم أن
علي بن أبي طالب (عليه السلام) لم يكن اماما، ويردد ذلك، واما قوله في
الجفر، فإنما هو جلد ثور مذبوح كالجراب فيه كتب وعلم ما يحتاج الناس إليه
إلى يوم القيامة من حلال أو حرام، إملاء رسول الله (صلى الله عليه وآله)،
وخط علي (عليه السلام) بيده، وفيه مصحف فاطمة (عليها السلام)، ما فيه
آية من القرآن، وان عندي خاتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) ودرعه وسيفه
ولوائه، وعندني الجفر على رغم انف من زعم (١).
وفي الكافي: عن حميد بن زياد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد
الدهقان (٢) عن علي بن الحسن الطاطري، عن محمد بن زياد بياع السابري،
عن ابان، عن صباح بن سيابة، عن المعلى بن خنيس، قال: ذهبت بكتاب
عبد السلام بن نعيم وسدير وكتب غير واحد إلى أبي عبد الله (عليه السلام)
حين ظهرت المسودة (٣) قبل أن يظهر ولد العباس، بأنا قد قدرنا ان يؤول هذا
الامر إليك فما ترى؟ قال: فضرب بالكتب الأرض، ثم قال: أف أف ما انا
لهؤلاء بامام، أما يعلمون إنه إنما يقتل السفيناني (٤).

(١) بصائر الدرجات: ١٧٦ / ١٥.

(٢) الدهقان والدهقان: التاجر، فارسي معرب. لسان العرب: دهق.

أقول: استظهر المجلسي انه عبيد الله أحمد بن نهيك المكنى بابي العباس أيضا الذي روى عنه
كتبه حميد بن زياد، ولكنه غير مشهور بالدهقان، والمشتهر به هو عبيد الله بن عبد الله الدهقان
الذي مرت رواياته في مستدرک الوسائل ١: ٤١٥ / ١٠٣٤ و ٨: ٣٨٢ / ٩٧٤٤ و ٧:
٢٨٩ / ٢١٣٧٥، انظر: مرآة العقول ٢٦: ٤٨١.

(٣) المسودة: هم أصحاب أبي مسلم المروزي، سموا بذلك لأنهم كانوا يلبسون السواد. مرآة
العقول ٢٦: ٤٨٢، وهامش الأغاني ١٧: ٣٣٠.

(٤) الكافي ٨: ٣٣١ / ٥٠٩، من الروضة.

فليتأمل المنصف في هذه الأخبار الناصة على إن المعلى من خاصته (عليه السلام) وأصحابه (عليه السلام) ومن أعداء بني الحسن، وإنهم كانوا يؤذونه لاتصاله به (عليه السلام)، وإنه كان مطلعاً على فساد معتقدتهم وراوياً له، لأنه كان معه (عليه السلام) ومن خدمه قبل ظهور بني العباس إلى أن قتل، وكان ظهور محمد بعدهم وقد صدر منه بالنسبة إلى أبي عبد الله (عليه السلام) من الشتم والإهانة والحبس ما هو مسطور في الكافي (١) وغيره، ومع ذلك يكون خادمه القيم على عياله من دعاة محمد ومعينه، هذا مما تضحك منه الثكلى. ومن هنا يظهر كذب نسبة المغيرية إليه أيضاً فإنهم من اتباع محمد كما نص عليه الشيخ الأقدم أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي في كتاب الفرق والمقالات، فقال بعد ذكر فرق الزيدية: وأما المغيرية أصحاب المغيرة بن سعيد فإنهم نزلوا معهم إلى القول بأمامة محمد بن عبد الله بن الحسن وتولوه وأثبتوا إمامته، فلما قتل صاروا لا إمام لهم ولا وصي، ولا يثبتون لاحد إمامة بعده - إلى أن قال -: ونصب بعض أصحاب المغيرة المغيرة إماماً وزعم أن الحسين بن علي (عليهما السلام) أوصى إليه، ثم أوصى إليه علي بن الحسين (عليهما السلام)، ثم زعم أن أبا جعفر محمد بن علي عليه وعلى آباءه السلام أوصى إليه فهو الإمام إلى أن يخرج المهدي، وأنكروا إمامة أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام)، فقالوا: لا إمامة في بني علي بن أبي طالب (عليه السلام) بعد أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام)، وإن الإمامة في المغيرة بن سعيد إلى خروج المهدي، وهو عندهم محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن (عليه السلام)، وهو حي لم يمت ولم يقتل، فسموا هؤلاء المغيرية باسم المغيرة بن سعيد مولى خالد بن عبد الله القسري.

(١) الكافي ٨: ٣٣١ / ٥٠٩، من الروضة.

ثم تراقى الامر بالمغيرة إلى أن زعم أنه رسول نبي، وأن جبرئيل يأتيه بالوحي من عند الله، فاخذه خالد بن عبد الله القسري، فسأله عن ذلك، فأقر به، ودعى خالد إليه، فاستتابه خالد، فأبى ان يرجع عن قوله، فقتله وصلبه، وكان يدعي أنه يحيي الموتى، وقال بالتناسخ، وكذلك قول أصحابه إلى اليوم، انتهى (١).

وإذ ثبت فساد مقالة الغضائري في المقامين يظهر لك فساد مقالته الثالثة، وهي قوله: وفي هذه الظنة.. إلى آخره، مضافا إلى صريح الأخبار السابقة من أن السبب (٢) طلبه من المعلى ثبت أسماء شيعة أبي عبد الله (عليه السلام) ومحبيه وآبائه عن ذلك.

وأما قوله: والغلاة يضيفون.. إلى آخره، فجوابه عدم ثبوت قدح له في ذلك بعد الحكم بكذبهم، فإنهم يضيفون إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) أيضا ما لا يجوز للمسلم وكذا إلى بعض الأئمة (عليهم السلام)، هذا إن أراد من الغلاة الصنف المعروف الذي شرحناه في ترجمة سهل (٣)، وإن أراد غلاة القميين، فينبغي عده في أسباب مدحه بل جلالته وعلو مقامه.

ومن جميع ذلك صح لنا ان نقول - بعد قوله: ولا أرى ان الاعتماد على شئ من حديثه - خلافا لأبي عبد الله الصادق (عليه السلام)، حيث اعتمد عليه في سنين عديدة في انجاح مآربه ومصارف عياله وارساله إلى أصحابه وارسال أصحابه (عليه السلام) إياه إليه، وخلافا له (عليه السلام) في عده من شيعته وانسه (عليه السلام) به ومحبته له وجوابه عن كل ما كان يسأله.

(١) فرق الشيعة: ٥٩ - ٦٣، وما بين المعقوفتين منه.

(٢) أي: ان السبب في استدعائه ثم قتله من قبل داود بن علي هو طلبه من المعلى... إلى آخره.

(٣) تقدم في الرقم: ٣٥٠.

وفي الكافي في باب سيرة الإمام (عليه السلام) في نفسه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن المعلى بن خنيس، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك ذكرت آل فلان (١) وما هم فيه من النعيم فقلت: لو كان هذا إليكم لعشنا معكم، فقال: هيهات يا معلى والله أن لو (٢) كان ذلك ما كان الا سياسة الليل وسياحة النهار ولبس الخشن واكل الجشب، فزوي ذلك عنا، فهل رأيت ظلامه قط صيرها الله نعمة الا هذه؟! (٣).

وفي اقبال السيد علي بن طاووس بإسناده عن محمد بن علي الطرازي فيما ذكره في كتابه عن أبي الفرج محمد بن موسى القزويني الكاتب رحمه الله، قال: أخبرني أبو عيسى محمد بن أحمد بن محمد بن سنان، عن أبيه، عن جده محمد ابن سنان، عن يونس بن ظبيان، قال: كنت عند مولاي أبي عبد الله (عليه السلام) إذ دخل علينا المعلى بن خنيس في رجب، فتذاكروا الدعاء فيه، فقال المعلى يا سيدي علمني دعاء يجمع كل ما أودعته الشيعة في كتبها فقال (عليه السلام): قل يا معلى:

اللهم إني أسألك صبر الشاكرين لك.. الدعاء، ثم قال: يا معلى والله لقد جمع لك هذا الدعاء ما كان من لدن إبراهيم الخليل (عليه السلام) إلى محمد (صلى الله عليه وآله) (٤).

(١) يريد بآل فلان: بني العباس.

(٢) في الأصل: لو أن، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق للمصدر و (أن) زائدة لربط جواب القسم بالقسم، و (كان) تامة.

وانظر مرآة العقول ٤: ٣٦٢ / ٢.

(٣) أصول الكافي ١: ٣٣٩ / ٢.

(٤) اقبال الاعمال: ٦٤٣.

وقال الشيخ في المصباح: وروى المعلى بن خنيس، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قل في رجب: اللهم إني.. إلى آخره (١).
وله في باب حقوق المؤمن حديث معروف رواه أكثر المشايخ، وفي لفظ الكافي، قال: قلت له - يعني الصادق (عليه السلام) - : ما حق المسلم على المسلم؟ قال: له سبع حقوق واجبات، ما منهن حق الا وهو عليه واجب، ان ضيع منها شيئاً خرج من ولاية الله وطاعته ولم يكن لله فيه من نصيب، قلت له: جعلت فداك وما هي؟ قال: يا معلى اني عليك شفيق، أخاف ان تضيع ولا تحفظ وتعلم ولا تعمل، قال: قلت: لا قوة الا بالله، الخبر (٢).
إلى غير ذلك مما يوجب نقله الملال، وقد غير مرة جواز الاستشهاد بأمثال هذه الأخبار مما يكون فيها الراوي ناقلاً لمدحه خصوصاً إذا صح السند إلى أحد من أصحاب الاجماع، وقد صرح بذلك الأستاذ الأكبر في مواضع من التعليقة (٣).

واما الجواب عن الثالث: اما عن الخبر الأول، فالظاهر بل المقطوع انه كان بينهما بحث علمي من دون اعتقاد كما يتفق ذلك كثيرا بين المتصاحبين اللذين منهما ابن أبي يعفور والمعلى، كما يظهر من مطاوي ما مر ولو كان عن اعتقاد لقال (عليه السلام) أبرأ منه ولأمره (عليه السلام) بالرجوع واستتابه، ولتبرأ منه لو أصر، وما كان ليستخدمه كل ذلك لم يكن، ويشهد لذلك كثير مما روي عنه في كتاب الحجة.
واما عن سائر الأخبار فبان حاصل مضمونها بعد التأمل وتقييد

(١) مصباح المتعبد: ٧٣٨.

(٢) أصول الكافي ٢: ١٣٥.

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٦٧٩.

مطلقاتها، انه أذاع ما رآه وفعل به الإمام (عليه السلام) من طي الأرض من المدينة إلى الكوفة، ومنها إليها، وقد مر في ترجمة معروف (١)، ان الإذاعة كانت من الأمراض العامة بين خواص أصحابهم (عليهم السلام) فضلا عن غيرهم، وبعد تسليم قدحها في الوثيقة، فإنما كانت في آخر عمره فلا تضر بأحاديثه السابقة.

وفي تحرير الطاووسي - بعد نقل جملة من اخبار المدح والقدح، والحكم بضعف بعض أسانيدھا، والتأمل في بعض آخر - ما لفظه: والذي ظهر لي، أنه من أهل الجنة والله الموفق (٢).

وقال الشارح الثقي: والظاهر إن هتك السر كان إظهار معجزته كما ظهر من خبر حفص (٣)، والنهي ارشادي يتعلق بالأمر الدنيوية، وصار سببا لعلو درجاته رضي الله تعالى عنه، ولعن الله قاتله الدوانيقي واتباعه، فانظر أيها المنصف انه أي أشياء نسبت إليه وهو في اي مرتبة! والذي حصل لي من التتبع التام، وعسى ان يحصل لك ما حصل لي، إن جماعة من أصحاب الرجال رأوا أن الغلاة نسبوا إلى جماعة أشياء ترويجا لمذاهبهم الفاسدة، كجابر، والمفضل بن عمر، والمعلی وأمثالهم وهم بريئون مما نسب إليهم، فرأوا أن يضعفوا هؤلاء كسرا لمذاهبهم الباطلة حتى لا يمكنهم إلزامنا باخبارهم - إلى أن قال - فتدبر حتى يحصل لك العلم كما حصل لي، ولا تجتر بجرح الفحول من أصحاب الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، وقرينة الوضع عليهم دون غيرهم أنهم كانوا من أصحاب الاسرار، وكانوا ينقلون معجزاتهم، فكانوا يضعفون عليهم، والجاهل بالأحوال لا يستنكر ذلك كما تقول: أن المعلی كان يقول إن

(١) تقدم برقم: ٣١٦.

(٢) التحرير الطاووسي: ٢٨٣.

(٣) هو حفص الأبيض التمار، وقد تقدم الخبر.

الأئمة (عليهم السلام) محدثون بمنزلة الأنبياء بل قال: علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل، فتوهموا أنه يقول: إنهم أنبياء، فتدبر ما أقول فإنك تستبعد أولاً، ولكن بعد التدبر تعلم أن ذلك من فضل الله علينا، انتهى المقصود من كلامه (١)، وتلقاه في التعليقة بالقبول (٢)، وقريب منها ما في عدة السيد المحقق الكاظمي (٣).

وفي التكملة - بعد نقل كثير من الأخبار السابقة - وهذه الأخبار لا تنافي بينها، فإن الأخبار الأول دلت على أن قتل المعلى ابتلاء بما ضيع حديث أهل البيت (عليهم السلام)، ومتفقة على سبق عدالته وثقته وعلو شأنه وجلالة قدره، واختلفت في نهاية امره، فدلّت صحيحة ابن أبي عمير (٤) على بقاء تلك المنزلة، لا سيما، قوله: أريد أن أبرد عليه جلده الذي كان بارداً، فإنه يدل على عدم تغير حاله عنده وبقاء منزلته لديه، وقوله (عليه السلام) في الأخرى (٥): سلط عدوه على وليه، ودلت رواية النعماني (٦) ورواية الصفار (٧) بقوله: (فخالفني) على معصيته وإذاعة سره.

ولعل إلى هذا نظر المحقق في المعتبر (٨) فضعفه، لكن رواية ابن أبي عمير أصح وأثبت، ويؤيدها تعديل الطوسي له في كتاب الغيبة (٩)، وروايات الكشي

-
- (١) روضة المتقين ١٤: ٢٧٨.
 - (٢) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٣٧.
 - (٣) عدة الكاظمي: ١٦٨.
 - (٤) تقدمت عن الكافي ٣: ٩٤ / ٨.
 - (٥) تقدمت عن روضة الكافي ٨: ٢٠٤ / ٤٦٩.
 - (٦) تقدمت عن بصائر الدرجات: ٤٢٣ / ٢.
 - (٧) تقدمت الإشارة إليها عن غيبة النعماني: ٣٨ / ١٢.
 - (٨) المعتبر: حكى عنه صاحب التكملة فلم نجده فيه بعد الفحص.
 - (٩) الغيبة للطوسي: ٢١٠.

الدالة على المدح (١).
وأما تضعيف النجاشي (٢)، والغضائري (٣) فالظاهر منه تضعيفه من أول امره
وأنه ضعيف في نفسه لا باعتبار هذه الواقعة.
وهذا اتفقت الاخبار على عدمه، وهي أقوى من تضعيفهما، والاخبار
التي رواها الكشي في ذمه (٤)، كلها من جهة إذاعة السر، ولم يرد في ذمه من غير
هذا الوجه، ولئن سلمنا انه فاسق من هذا الوجه، فهو متأخر عن رواياته،
فهي مروية عنه في حال عدالته على الظاهر، انتهى (٥).
واعلم أن في السند حماد بن عيسى فالخبر صحيح أو في حكمه.
٣١٨ شيخ - وإلى المعلى بن محمد البصري: أبوه ومحمد بن الحسن
وجعفر بن محمد بن مسرور؟ عن الحسين بن محمد بن عامر، عنه (٦).
السند صحيح بما مر في (له) (٧).
وأما المعلى فذكره الشيخ في الفهرست (٨)، وفي من لم يرو عنهم (عليهم
السلام) (٩)، وذكر كتبه والطريق إليها ولم يطعن عليه، ولكن في النجاشي: مضطرب
الحديث والمذهب وكتبه قريبة (١٠)، ثم ذكرها وقال: أخبرنا محمد بن محمد، قال:

-
- (١) رجال الكشي ٢: ٦٧٤ و ٦٧٥ / ٧٠٧ و ٧٥٨.
(٢) رجال النجاشي: ٤١٧ / ١١١٤.
(٣) انظر: مجمع الرجال للقهبائي ٦: ١١٠.
(٤) رجال الكشي ٢: ٦٧٦ و ٦٧٨ / ٧٠٩ و ٧١٢.
(٥) تكملة الرجال ٢: ٥٢٤ - ٥٢٦.
(٦) الفقيه ٤: ١٣٦، من المشيخة.
(٧) تقدم برقم: ٣٥.
(٨) فهرست الشيخ: ١٦٥ / ٧٢٢.
(٩) انظر رجال الشيخ: ٥١٥ / ١٣٣.
(١٠) اي بعيدة عما يشينها، والظاهر قبولها عند النجاشي.

حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا الحسين بن محمد بن عامر، عن المعلى (١). ولا يخفى أن رواية المفيد كتبه، عن شيخه ابن قولويه، عن الجليل الحسن الأشعري تنافي الاضطراب في المقامين، وكذا رواية شيخ القميين محمد ابن الحسن بن الوليد عنه كما في الفهرست في ترجمة أبان بن عثمان (٢)، وكذا الحسين بن سعيد كما في التهذيب في باب الزيادات في القضايا والاحكام (٣)، والثقة الجليل أبو علي الأشعري أحمد بن أحمد بن إدريس كما في الكافي في باب الصبر (٤)، وباب الجلوس في كتاب العشرة (٥)، وعلي بن إسماعيل الميثمي (٦).

وبعد رواية هؤلاء الأجلة عنه - وفيهم أبو علي الذي قالوا فيه: صحيح الرواية، وابن الوليد المعلوم حاله في التحرز عن الضعفاء بل المتهمين، واكثر الكليني من الرواية عنه بتوسط أبي بكر الأشعري (٧) - يمكن استظهار وثاقته بل جلالته كما نص عليه الشارح. حيث قال: يظهر من كتاب كمال الدين، والغيبة، والتوحيد جلاله هذا الرجل، واعتمد عليه المشايخ العظام، ولم نطلع على خبر يدل على اضطرابه في الحديث والمذهب كما ذكره بعض الأصحاب، وعلي أي حال فأمره سهل لكونه

(١) رجال النجاشي: ٤١٨ / ١١١٧.

(٢) فهرست الشيخ: ١٩ / ٦٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٦: ٢٨٧ / ٧٩٦.

(٤) أصول الكافي ٢: ٧٦ / ٢٥.

(٥) أصول الكافي ٢: ٤٨٤ / ٥.

(٦) تهذيب الأحكام ٢: ١١ / ٢٤.

(٧) كذا في الأصل: والصحيح هو: الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر، أبو عبد الله الأشعري، روى الكليني بتوسطه عن المعلى بن محمد كثيرا، انظر: أصول الكافي ٢: ٤٨٤ / ٥ وغيره من كتاب الحجّة.

من مشايخ الإجازة لكتاب الوشاء غالبا ولغيره قليلا، انتهى (١).
وأما ما في ترجمته في الغضائري كما في الخلاصة (٢) والنقد: أبو محمد
نعرف حديثه ونكره، روى عن الضعفاء، ويجوز ان يخرج شاهدا (٣)، فغير مضر
ومع التسليم فغير قابل للمعارضة (٤) وإن كان مؤيدا بما في النجاشي كما لا
يخفى (٥)، ونقل المحقق البحراني في المعراج عن بعض معاصريه عد حديثه
صحيحا، وعده من مشايخ الإجازة، انتهى (٦).

٣١٩ شيط - وإلى معمر بن خلاد: محمد بن موسى بن المتوكل
ومحمد بن علي ماجيلويه وأحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنهم،
عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عنه (٧).
السند صحيح على الأصح من وثيقة ابن هاشم.
وابن خلاد ثقة في النجاشي (٨) والخلاصة (٩)، ويروي عنه من الاجلاء:
أحمد بن محمد بن عيسى (١٠)، وعلي بن الحسن بن فضال (١١)، ومعاوية بن

(١) روضة المتقين ١١: ٢٨٠.

(٢) رجال العلامة: ٢٥٩ / ٢.

(٣) نقد الرجال: ٣٤٩ / ٩.

(ها) أي: غير قابل لمعارضة التوثيق الذي نقله عن المجلسي بشأنه آنفا.

(٥) انظر رجال النجاشي: ٤١٨ / ١١١٧.

(٦) معراج الكمال (مخطوط): ورقة ٢٣ / أ.

(٧) الفقيه ٤: ٧١ - ٧٢، من المشيخة.

(٨) رجال النجاشي: ٤٢١ / ١١٢٨.

(٩) رجال العلامة: ١٦٩ / ١.

(١٠) الاستبصار ٣: ٢٤١ / ٨٦٢.

(١١) تهذيب الأحكام ٤: ١٦٣ / ٤٦١.

حكيم (١)، وأحمد بن أبي عبد الله (٢)، والصفار (٣)، وموسى بن عمر (٤).
وفي جامع القزويني (٥): ومحمد بن زياد (٦)، والظاهر أنه ابن أبي عمير،
وسهل بن زياد (٧)، فالخبر صحيح.
٣٢٠ شك - وإلى معمر بن يحيى: أبوه، عن عبد الله بن جعفر
الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة،
عن حماد بن عثمان، عنه (٨).
السند صحيح بالاتفاق وفيه اثنان من أصحاب الاجماع.
ومعمر بن يحيى ثقة في النجاشي (٩)، والخلاصة (١٠)، ويروي عنه سوى
حماد: ابن أبي عمير (١١)، وأبان (١٢)، والبنزطي (١٣)، وثعلبة بن ميمون (١٤)،

(١) تهذيب الأحكام ٢: ١١ / ٢٣.

(٢) فهرست الشيخ: ١٧٠ / ٧٤٢.

(٣) فهرست الشيخ: ١٧٠ / ٧٤٢.

(٤) الاستبصار ١: ٣٥٠ / ١٣٢٣.

(٥) جامع الشرائع للقزويني: غير موجود لدينا.

(٦) لم نظفر بروايته عنه لا في كتب الحديث ولا في كتب الرجال، ولعله محمد بن عيسى بن زياد
كما في رجال النجاشي: ٤٢١ / ١١٢٨، أو ابن أبي عمير كما استظهره المصنف "قدس سره"،
فلاحظ.

(٧) الكافي ٨: ١٥١ / ١٣٤، من الروضة.

(٨) الفقيه ٤: ٣٠، من المشيخة.

(٩) رجال النجاشي: ٤٢٥ / ١١٤١.

(١٠) رجال العلامة: ١٦٩ / ٢.

(١١) الكافي ٧: ٤٦٢ / ١٥.

(١٢) تهذيب الأحكام ٢: ٩٢ / ٣٤٣.

(١٣) الكافي ٧: ٤٦٢ / ١٥.

(١٤) رجال النجاشي: ٤٢٥ / ١١٤١.

و درست (١)، وابن هاشم (٢).
 ٣٢١ شكاً - وإلى أبي جميلة المفضل بن صالح: أبوه، عن
 الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر
 البزنطي، عنه (٣).
 السند صحيح بالاتفاق.
 وأوضحنا وثيقة أبي جميلة في (فكر) (٤)، فالخبر صحيح، أو في حكمه
 لوجود البزنطي فيه.
 ٣٢٢ شكب - وإلى المفضل بن عمر: محمد بن الحسن رضي الله
 عنه، عن الحسن بن متيل، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن
 سنان، عن المفضل بن عمر الجعفي الكوفي وهو مولى (٥).
 مر وثيقة أحمد في (يه) (٦)، وأبيه في (لب) (٧)، وابن سنان في (كو) (٨)،
 والمفضل في (ل) (٩) بما لا مزيد عليه، فالخبر صحيح على الأصح عندنا وعند
 المحققين.
 ٣٢٣ شكج - وإلى منذر بن جيفر: أبوه رضي الله عنه، عن محمد
 ابن يحيى العطار، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الله بن المغيرة، عنه (١٠).

(١) الكافي ٧: ٧٧ / ٢.

(٢) لم نظفر بروايته عنه لا في كتب الحديث ولا في كتب الرجال.

(٣) الفقيه ٤: ٤٣، من المشيخة.

(٤) تقدم برقم: ١٢٧.

(٥) الفقيه ٤، ٢٢، من المشيخة.

(٦) تقدم برقم: ١٥.

(٧) تقدم برقم: ٣٢.

(٨) تقدم برقم: ٢٦.

(٩) تقدم برقم: ٣٠.

(١٠) الفقيه ٤: ٩٩، من المشيخة.

السند صحيح لوثيقة ابن هاشم.
وابن جيفر بتقديم الياء كما اتفقت عليه نسخ الفقيه (١)، وفي الفهرست
وأصحاب الصادق (٢) (عليه السلام)، أو بتقديم الفاء كما في النجاشي، وصرح
جماعة
بأنه سهو (٣)، لم يوثقوه صريحا، ولكن يروي عنه صفوان كما في الفهرست (٤)،
وعبد الله بن المغيرة (٥)، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع في روضة الكافي (٦)،

- (١) الفقيه ٢: ٨٨٠، وتقدم في طريق الصدوق إليه كذلك.
(٢) ظاهر عبارة المصنف ان ما في الفهرست، ورجال الشيخ موافق لنسخ الفقيه في ضبط اسم
(جيفر)، والامر ليس كذلك. ففي نسخة خطية من رجال الشيخ (جفير) بالحاء المهملة على ما
ذكر في إتيان المقال: ق ٢ / ٢٣٧، وفي نسختنا الخطية منه والمطبوعة: ٣١٦ / ٥٩٠ (جيفر)،
وفي نسختنا الخطية من الفهرست: (جيفر) والمطبوعة: ١٧٠ / ٧٤٥ (جفير) وسيأتي مزيد من
التوضيح في الهامش الآتي، فلاحظ.
(٣) اختلف العلماء في ضبط أسم والد المنذر هذا بين (جفير) و (جيفر) حيث ذكر بالعنوان الأول:
جفير في رجال النجاشي: ٤١٨ / ١١١٩، وفهرست الشيخ: ١٧٠ / ٧٤٥، ورجال ابن داود:
١٩٢ / ١٦٠١، وتلخيص المقال: ٢٥٤، ومنتهى المقال: ٣٤٥.
وورد بالعنوان الثاني: جيفر في رجال الشيخ: ٣١٦ / ٥٩٠ ونسخة من الفهرست كما تقدم
في الهامش السابق، ونقد الرجال: ٣٥٤، ومجمع الرجال ٦: ١٤٠، وتنقيح المقال ٣: ٢٤٨،
ومعجم رجال الحديث ١٨: ٣٣٣ وفيه ترجيح الثاني على الأول.
قال العلامة الأصفهاني في هامشه على مجمع الرجال ٦: ١٤٠ نقلا عن حاشية المؤلف على
رجال الكشي والنجاشي ما لفظه: تجرأ قلم الكاتب في الفهرست ورجال الشيخ في تقديم الياء
المنقطعة من تحت نقطتين على الفاء في والد هذا الرجل لشهادة الشيخ أيضا في ترجمته، وكذا
النجاشي، فارجع وأذعن بما ترى.
وقد استظهر غير واحد ان (جيفر) هو الصحيح لوروده هكذا في الكافي ٢: ٢٣٥ / ١٨ و ٨:
٣١٣ / ٤٨٨، ٣٦٠ / ٥٥١، من الروضة، والفقيه ٢: ١٩٣ / ٨٨٠، والتهذيب ٨:
٣٣٤ / ١٢٠٣.
هذا وقد وقع في إتيان المقال ق ٢: ٢٣٧ بعنوان: مندار بن جفير، بدل: منذر، فلاحظ.
(٤) فهرست الشيخ: ١٧٠ / ٧٤٥.
(٥) الفقيه ٤: ٩٩، من المشيخة.
(٦) الكافي ٨: ٣١٣ / ٤٨٨، من الروضة.

والجليل إسماعيل بن مهران السكوني (١)، فهو ثقة بالامارة، والخبر صحيح على الأصح.

٣٢٤ شكذ - وإلى منصور بن حازم: محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عبد الحميد، عن سيف بن عميرة، عن منصور بن حازم الأسدي الكوفي (٢).
المحامدة (٣) كلهم ثقات بل اجلاء، وأوضحنا وثاقة سيف في (قمح) (٤)، فالسند صحيح.

وفي النجاشي: منصور بن حازم أبو أيوب البجلي، كوفي ثقة عين صدوق، من جلة أصحابنا وفقهائهم، روى عن الصادق والكاظم (عليهما السلام) (٥)، ويروي عنه من أصحاب الاجماع ابن أبي عمير (٦)، وصفوان بن يحيى (٧)، ويونس بن عبد الرحمن (٨)، وعبد الله بن المغيرة (٩)، وعبد الله بن مسكان (١٠)، وجميل بن دراج (١١)، وأبان بن عثمان (١٢)،

(١) رجال النجاشي: ٤١٩ / ١١١٩.

(٢) الفقيه ٤: ٢٢، من المشيخة.

(٣) محمد: يجمع جمع مذكر سالم، وجمع تكسير، والصيغة التي استعملها المصنف في جمعه هي من الصيغ الدالة على الكثرة في جمع التكسير، وإن كان العدد دالا على القلة، أنظر: النحو الوافي

(٤) تقدم برقم: ١٤٨.

(٥) رجال النجاشي ٤١٣ / ١١٠١.

(٦) الاستبصار ٢: ٢١٢ / ٧٢٥.

(٧) تهذيب الأحكام ٩: ٥ / ١١.

(٨) الفقيه ٤: ١٧٠ / ٥٩٦.

(٩) تهذيب الأحكام ٧: ١٩ / ٨٤٢.

(١٠) تهذيب الأحكام ٥: ٣٧٩ / ١٣٢٤.

(١١) الاستبصار ٣: ٢٥٦ / ٩١٨.

(١٢) الاستبصار ٤: ١٣٨ / ٥١٩.

وعثمان بن عيسى (١).
ومن اضرابهم من الاجلاء: أحمد بن محمد بن عيسى (٢)، وعلي بن
النعمان (٣)، وحفص بن البختري (٤)، وسيف بن عميرة (٥)، ومحمد بن
حمران (٦)، وأبو بكر الحضرمي (٧)، وعاصم بن حميد (٨)، ومحمد بن
إسماعيل (٩)، ومحمد بن عبد الجبار (١٠)، والحارث بن المغيرة (١١)، وعمر بن
حنظلة (١٢)، وداود بن النعمان (١٣)، وعلي بن رئاب (١٤)، وعلي بن أسباط (١٥)،
وعبد الرحمن بن الحجاج (١٦)، وعلي بن الحسن بن رباط (١٧)، وغيرهم.
وروى في الكشي (١٨) وفي الكافي بطريق صحيح إنه عرض دينه على

-
- (١) تهذيب الأحكام ٢: ١٠١ / ٣٧٨.
(٢) الكافي ٥: ٤٥ / ٧.
(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٣٣٢ / ١٣٦٦.
(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٣١ / ٦٨٠.
(٥) تهذيب الأحكام ٥: ٢٤٥ / ٨٢٩.
(٦) تهذيب الأحكام ١: ٣٩٤ / ١٢١٨.
(٧) تهذيب الأحكام ٥: ٨٧ / ٢٨٧.
(٨) أصول الكافي ١: ٥٢ / ٣.
(٩) أصول الكافي ١: ٣٢ / ١.
(١٠) تهذيب الأحكام ٩: ١٢١ / ٥١٩.
(١١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٢ / ٦٣.
(١٢) تهذيب الأحكام ٢: ٢٢ / ٦٣.
(١٣) الكافي ٤: ١٠٤ / ٣.
(١٤) تهذيب الأحكام ٧: ٣٠١ / ١٢٥٨.
(١٥) الظاهر وقوع الاشتباه، لان منصور بن حازم يروي عن علي بن أسباط، كما في الاستبصار
٢: ٣٠١ / ١٠٧٥.
(١٦) الكافي ٥: ٤٧٨ / ٥.
(١٧) تهذيب الأحكام ٧: ٤٧٢ / ١٨٩٠.
(١٨) رجال الكشي ٢: ٧١٨ / ٧٩٥.

الصادق (عليه السلام) في خبر طويل، وفي آخره: لان الحجة من بعده محمد ابن علي أبو جعفر (عليه السلام) وكانت طاعته مفروضة، فقال: رحمك الله، قال: فقلت: أعطني رأسك اقبله، فضحك، فقلت: أصلحك الله، وقد علمت أن أباك لم يذهب حتى ترك حجة من بعده كما ترك أبوه، واشهد بالله أنك أنت الحجة وأن طاعتك مفترضة فقال: كف رحمك الله، قلت: أعطني رأسك اقبله، فقبلت رأسه فضحك، ثم قال: سلني عما شئت فلا أنكرك بعد اليوم ابدا (١).

٣٢٥ شكه - وإلى منصور الصيقل: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الجبار، عن أبي محمد الدهلي (٢)، عن إبراهيم بن خالد العطار، عن محمد بن منصور الصيقل، عن أبيه منصور الصيقل (٣).
الثلاثة الأول من الاجلاء، والرابع غير مذكور، واما الخامس، ففي النجاشي: إبراهيم بن خالد العطار العبدي، يعرف بابن أبي مليقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أصحابنا في الرجال، له كتاب (٤).
وفي الفهرست: إبراهيم بن خالد العطار له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن ابن نهيك، عن إبراهيم بن خالد (٥).

وقال العلامة في الايضاح: إبراهيم بن خالد العطار العبدي بالعين

(١) الكافي ١: ١٤٥ / ١٥.

(٢) الظاهر اتحاده مع أبي محمد الدهلي الراوي عن أبي أيوب المدائني كما في الكافي ٥: ٨٩ / ٢ انظر: معجم رجال الحديث ٢٢ / ٤٠.

(٣) الفقيه ٤: ١٠٠، من المشيخة.

(٤) رجال النجاشي: ٢٤ / ٤١.

(٥) فهرست الشيخ: ١٠ / ٢٥.

المهملة والباء المنقطة تحتها نقطة والذال المهملة، يعرف بابن مليكة بالميم المضمومة واللام المفتوحة والياء المنقطة تحتها نقطتين الساكنة والكاف المفتوحة، انتهى (١).

ويظهر من الجماعة أنه من الرواة المعروفين المصنفين، ولم يطعنوا عليه بشئ لا في مذهبه ولا في اعماله، وهذا المقدار من المدح يخرج من الجهالة الا انه غير نافع لجهالة من قبله، وكذا الذي بعده، إذ ليس له ذكر في غير المقام الا في الكافي في باب التمحيص، روى سهل، عنه، عن أبيه (٢)، وفي الفقيه، في باب طلاق الحامل، روى علي بن الحكم، عنه، عن أبيه (٣).

واما منصور وهو ابن الوليد الصيقل أبو محمد، ذكره الشيخ في أصحاب الباقر (٤) والصادق (عليهما السلام) وقال: روى عنهما (عليهما السلام) (٥)، ويمكن استظهار وثاقته. من رواية الأجلة عنه وفيهم من أصحاب الاجماع، جميل بن دراج في التهذيب في باب بيع الواحد بالاثنتين (٦)، وعبد الله بن مسكان فيه (٧)، وفي الكافي في باب الرضا بموهبة الايمان (٨)، وأبان بن عثمان في التهذيب في باب زكاة أموال الأطفال (٩).

-
- (١) ايضاح الاشتباه: ٤.
(٢) أصول الكافي ١: ٣٠٢ / ٦.
(٣) الفقيه ٣: ٣٣١ / ١٦٠١.
(٤) رجال الشيخ: ١٣٨ / ٥٤.
(٥) رجال الشيخ: ٣١٣ / ٥٣٢.
(٦) تهذيب الأحكام ٧: ١١٣ / ٤٩٠.
(٧) تهذيب الأحكام ٧: ١١٣ / ٤٨٨.
(٨) أصول الكافي ٢: ١٩٢ / ٦.
(٩) تهذيب الأحكام ٤: ٢٩ / ٧١.

ومن اضرابهم: إسحاق بن عمار (١)، وعلي بن الحكم (٢)، وعبد الله بن سنان (٣)، ومحمد بن سنان (٤)، وسيف بن عميرة (٥)، وعمر بن أبان (٦) ، وفي

الكافي في الروضة: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن داود بن سليمان الحمار، عن سعيد بن يسار، قال: استأذنا علي أبي عبد الله (عليه السلام) انا والحارث بن المغيرة النصري (٧) ومنصور الصيقل فواعدنا دار طاهر مولاه - إلى أن قال - : ثم قال: الحمد لله الذي ذهب بالناس يمينا وشمالا فرقة مرجئة وفرقة خوارج وفرقة قدرية وسميتم أنتم الزابية، ثم قال (عليه السلام): اما والله ما هو الا الله وحده لا شريك له ورسوله وآل رسوله (صلى الله عليه وآله) وشيعتهم كرم الله وجوهرهم، وما كان سوى ذلك فلا.. الخبر (٨).

وفي الشرح: فالخبر قوي أو حسن علي شهادة المصنف (٩).
٣٢٦ شكو - وإلى منصور بن يونس: أبوه رضي الله عنه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى وعلي بن حديد ومحمد

(١) الاستبصار ٢: ١٥٣ / ٥٠٥.

(٢) أصول الكافي ٢: ٣٥٥ / ٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ٢٥٦ / ١١٠٧.

(٤) تهذيب الأحكام ٧: ٢٨٨ / ١٢١١.

(٥) الكافي ٣: ٤٠٦ / ٧.

(٦) أصول الكافي ١: ٣٢ / ٩.

(٧) في الأصل: النصري، بالضاد المعجمة، والصحيح بالصاد المهملة كما أثبتناه لموافقته ما في

المصدر ورجال الكشي ٢: ٦٢٧ / ٦١٨ والنجاشي: ١٣٩ / ٣٦١ والطوسي: ١١٧ / ٤٢

و ١٧٩ / ٢٣٢ والعلامة: ٥٥ / ١٠ وابن داود: ٦٨ / ٣٦٧

(٨) الكافي ٨: ٣٣٣ / ٥٢٠.

(٩) روضة المتقين ١٤: ٢٨٣.

ابن إسماعيل بن بزيع جميعا؟ عنه (١).
السند صحيح جزما من غير طريق في، ومن طريقه يتوقف على شرح حاله.
فنقول: في النجاشي: علي بن حديد بن حكيم المدائني الأزدي
الساباطي، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا أبو
عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا علي بن حاتم، قال: حدثنا الحميري، قال:
حدثنا أبي، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن علي بن فضال، عن
علي بن حديد بكتابه (٢).
وفي الفهرست: علي بن حديد المدائني، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي
المفضل، عن ابن بطة، عن أبي محمد عيسى بن محمد بن أيوب الأشعري،
عن علي بن حديد (٣).
وفي أصحاب الرضا (عليه السلام): علي بن حديد كوفي مولى الأزد،
وكان منزله ومنشأه بالمدائن (٤)، وفي أصحاب الجواد (عليه السلام): علي بن
حديد بن حكيم (٥).
وفي معالم العلماء: علي بن حديد المدائني له كتاب (٦).
وفي النجاشي (٧)، والفهرست (٨) في ترجمة الثقة مرزم بن حكيم، ينتهي
طريقهما إلى كتابه إلى علي بن حديد عنه.

-
- (١) الفقيه ٤ : ٨٤، من المشيخة.
(٢) رجال النجاشي: ٢٧٤ / ٧١٧.
(٣) فهرست الشيخ: ٨٩ / ٧١٧.
(٤) رجال الشيخ: ٣٨٧ / ٤٢.
(٥) رجال الشيخ: ٤٠٣ / ١١.
(٦) معالم العلماء: ٦٣ / ٤٢٨.
(٧) رجال النجاشي: ٤٢٤ / ١١٣٨.
(٨) فهرست الشيخ: ١٧٠ / ٧٤٤.

هذه أصول الكتب الرجالية، لم يطعن عليه أربابها فيها، ولم ينقل عن الغضائري الطعان فيه شيء (١).

واما الكشي، فقال في علي بن حديد: قال نصر بن الصباح: علي بن حديد بن حكيم فطحي، من أهل الكوفة، وكان أدرك الرضا (عليه السلام) (٢)، ثم في ترجمة هشام بن الحكم: علي بن محمد، قال: حدثني أحمد ابن محمد، عن أبي علي بن راشد، عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، قال: قلت: جعلت فداك قد اختلف أصحابنا فاصلي خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ قال: عليك بعلي بن حديد، قلت: فأخذ بقوله؟ قال: نعم، فلقيت علي بن حديد، فقلت له: نصلي خلف أصحاب هشام بن الحكم؟ قال: لا (٣).

ثم في ترجمة يونس بن عبد الرحمن: آدم بن محمد القلانسي البلخي، قال: حدثني علي بن محمد القمي، قال: حدثني أحمد بن محمد بن عيسى القمي، عن يعقوب بن يزيد، عن أبيه يزيد بن حماد، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال: قلت له: أصلي خلف من لا اعرف؟ قال: لا تصل الا خلف من تثق بدينه، فقلت له أصلي خلف يونس وأصحابه؟ فقال: يأبى ذلك عليكم علي بن حديد، قلت: آخذ بقوله في ذلك؟ قال: نعم، قال: فسألت علي بن حديد عن ذلك، فقال: لا تصلى خلفه، ولا خلف أصحابه (٤).
. علي بن محمد القتيبي، قال: حدثني الفضل بن شاذان، قال: كان احمد ابن محمد بن عيسى تاب واستغفر الله من وقيعته في يونس لرؤيا رآها، وقد كان

(١) مجمع الرجال: ٤ / ١٧٥.

(٢) رجال الكشي ٢: ١٠٧٨ / ٨٤٠.

(٣) رجال الكشي ٢: ٥٦٣ / ٤٩٩.

(٤) رجال الكشي ٢: ٧٨٧ / ٩٥٠.

علي بن حديد يظهر في الباطن الميل إلى يونس وهشام (رحمهما الله).
ثم ذكر خبرين فيهما ذم يونس بالاسناد السابق عن أحمد بن محمد بن
عيسى (١).

ثم قال: فلينظر الناظر فيعجب من هذه الأخبار التي رواها القميون في
يونس، وليعلم انها لا تصح في العقل وذلك أن أحمد بن محمد بن عيسى وعلي
ابن حديد قد ذكر الفضل من رجوعهما في الواقعة في يونس، ولعل هذه الروايات
كانت من احمد قبل رجوعه، ومن علي مداراة لأصحابه، انتهى (٢).

ويظهر منه: ان علي بن حديد كان من الفقهاء المبرزين الذين يزكى
ويجرح بتزكيتهم وجرحهم، ولذا التجأ الكشي إلى توجيه كلامه في يونس
وأصحابه (٣) ويظهر ذلك من الخبرين أيضا.

ويؤيدهما في الجملة ما في الكافي عن محمد بن علي بن محمد، عن سهل،
عن علي بن مهزيار، عن أبي علي بن راشد، قال: قلت لأبي جعفر (عليه
السلام): اختلفوا مواليك، فاصلي خلفهم جميعا؟ فقال: لا تصل الا خلف
من تثق بدينه، ثم قال: ولي موال قلت: أصحاب، فقال مبادرا قبل أن
استتم ذكرهم: لا يأمرك علي بن حديد بهذا - أو هذا ما يأمرك علي بن حديد
به - فقلت: نعم (٤).

ومن هنا تعرف وجوه النظر فيما ذكره أبو علي في رجاله بعد نقل الخبرين
وتضعيفهما ما لفظه: ثم الظاهر إنه (عليه السلام) إنما جوز له الاخذ بقوله فيما

(١) رجال الكشي: ٧٨٧ / ٩٥١.

(٢) رجال الكشي: ٧٨٨ / ٩٥٣.

(٣) رجال الكشي: ٧٨٨ / ٩٥٤.

(٤) الكافي ٣٧٤ / ٥، وما بين المعقوفات منه.

سأله لا مطلقا كما في الثاني، فلعل ذلك لعلمه (عليه السلام) أن في ذلك لا يقول الا ما هو الحق بوجه لا على وجه العمل بفتواه مطلقا فلا يضر ذلك بهشام ولا بيونس في الثاني لاحتمال ابن ظبيان ولا يوجب توثيق ابن حديد، انتهى (١). والظاهر خلاف ما استظهره، والتقييد لا مستند له، والضرر يرتفع بما في الكشي، واحتمال ابن ظبيان بمكان من الفساد، وأنى كان ليونس بن ظبيان أصحاب يسأل عن الصلاة خلفهم؟ مع أن صريح الكشي بكونه ابن عبد الرحمن (٢).

هذا وفي الكافي: عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمد جميعا، عن علي بن مهزيار، عن علي بن حديد، قال: كنت مقيما بالمدينة في شهر رمضان سنة ثلاث عشر ومائتين فلما قرب الفطر كتبت إلى أبي جعفر (عليه السلام) أسأله عن الخروج في عمرة شهر رمضان أفضل، أو أقيم حتى ينقضي الشهر وأتم صومي؟ فكتب إلي كتابا قرأته بخطه (عليه السلام): سألت رحمك الله عن اي العمرة أفضل، عمرة شهر رمضان أفضل يرحمك الله (٣)، ورواية وإن كان علي الا انه لا ينافي حصول الظن منه بعد نقل الأجلة عنه وثبته مثل ثقة الاسلام في الكافي.

وفي خرائج الراوندي: عن سهل بن زياد، عن علي بن حديد، قال: خرجت مع جماعة حجاجا فقطع علينا الطريق، فلما دخلت المدينة لقيت أبا جعفر (عليه السلام) في بعض الطريق، فأتيته إلى المنزل فأخبرته بالذي أصابنا فامر لي بكسوة، وأعطاني دنانير، وقال: فرقها على أصحابك على قدر ما ذهب،

(١) رجال أبي علي (منتهى المقال): ٢١٠.

(٢) رجال الكشي ٢: ٧٨٨ / ٩٥٢.

(٣) الكافي ٤: ٥٣٦ / ٢.

فقسمتها بينهم فإذا هي على قدر ما ذهب منهم لا أقل منه ولا أكثر! (١).
ويؤيد وثاقته أيضا رواية ابن أبي عمير عنه كما في التهذيب في باب ما أحل
الله نكاحه من النساء (٢)، واضرابه من الاجلاء كالحسن بن سعيد (٣)، وعلي
ابن فضال (٤)، وأحمد بن محمد بن عيسى (٥)، وعلي بن مهزيار (٦)، ومحمد بن
عبد الجبار (٧)، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب (٨)، ومحمد بن عبد الله (٩)،
وإبراهيم بن هاشم (١٠) وأحمد بن أبي عبد الله (١١)، وسهل بن زياد (١٢).
ومن جميع ذلك ظهر أن مراد الشيخ من الضعف الذي نسبه إلى علي بن
حديد (١٣) لا بد وأن يكون الضعف في المذهب والفتحية - التي نسبها إليه نصر
الغالي (١٤) عند الكشي (١١)، والجماعة - الذي لا تنافيه (١٦)، الوثيقة كالضعف
الذي

(١) الخرائج والجرائح ٢: ٦٦٨ / ١١، وما بين المعقوفتين منه.

(٢) تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٦ / ٧.

(٣) تهذيب الأحكام ٩: ١١٨ / ٥٠٨.

(٤) رجال النجاشي: ٢٧٤ / ٧١٧.

(٥) تهذيب الأحكام ١: ٢٩٢ / ٨٥٤.

(٦) الكافي ٤: ٥٣٦ / ٢.

(٧) الكافي ٨: ٣٦١ / ٥٥٢.

(٨) الاستبصار ١: ٧ / ٧.

(٩) تهذيب الأحكام ٨: ١٠٠ / ٣٣٨.

(١٠) الاستبصار ٤: ٢٦٣ / ٩٩٠.

(١١) الكافي ٥: ٢٥٠ / ٢٤.

(١٢) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٥٠ / ٩٩١.

(١٣) ضعفه الشيخ " قدس سره " في التهذيب ٧: ١٠١ ذيل الحديث: ٤٣٥ والاستبصار ٣: ٩٥ ذيل
الحديث: ٣٢٥.

(١٤) انظر رجال النجاشي: ٤٢٨ / ١١٤٩ وفيه: نصر بن صباح أبو القاسم البلخي غال المذهب،
روى عنه الكشي.

(١٥) رجال الكشي ٢: ٨٤٠ / ١٠٧٨.

(١٦) في الأصل: ينافيه، وما أثبتناه هو الأنسب للمقام ولو قال بعده: التوثيق بدل الوثيقة لصح تذكير اللفظ،
فلاحظ.

رمي به السكوني، فمن يروي حجية الموثق أو ما وثق بصدوره من الاخبار وهو مع ذلك يضعف ابن حديد - لقول الشيخ في التهذيب والاستبصار مع خلو كتابيه وسائر الأصول عنه - فهو لعدم التعمق في أطراف الكلام، وعدم الالتفات إلى الفرق البين في مقام العمل بين التضعيف بحسب العقائد، والتضعيف في عمل الجوارح، فتبصر ولا تكن من الغافلين. واما منصور فالكلام تارة في وثاقته، وأخرى في مذهبه. اما الأولى:

فالحق انه ثقة وفاقا للمحققين لأمر:

- أ - ما في النجاشي: منصور بن يونس بزرج أبو يحيى، وقيل: أبو سعيد، كوفي ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام)، له كتاب (١).
ب - رواية ابن أبي عمير عنه كما في الكافي في باب البكاء من كتاب الدعاء (٢)، وفي باب أدب الصائم (٣)، وفي باب فضل القصد من كتاب الزكاة (٤)، وفي الفقيه في موضعين في باب تحريم الدماء والأموال (٥)، وفي التهذيب في باب أول وقت الظهر (٦).
ج - رواية صفوان عنه في التهذيب في باب المهور والأجور (٧)، وفي

(١) رجال النجاشي: ٤١٣ / ١١٠٠.

(٢) أصول الكافي ٢: ٣٤٩ / ١.

(٣) الكافي ٤: ٨٩ / ١٠.

(٤) الكافي ٤: ٥٣ / ٥.

(٥) الفقيه ٤: ٦٧ / ٢، ٤: ٧٠ / ٢٠.

(٦) تهذيب الأحكام ٢: ٢٧٥ / ١٠٩٣، ٤: ٢٠٣ / ٥٨٥.

(٧) تهذيب الأحكام ٧: ٣٧١ / ١٥٠٣.

الاستبصار في باب من عقد على امرأة وشرط لها أن لا يتزوج عليها (١).
د - رواية جماعة من الأجلة غيرهما عنه، مثل ابن فضال (٢)، وعلي بن
الحكم (٣)، وإسماعيل بن مهران (٤)، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع (٥)، وعبيس
ابن هشام (٦)، وصالح بن خالد (٧)، والحسن بن علي الوشاء (٨)، وسعيد بن
يسار (٩)، ومحمد بن عبد الحميد (١٠).
واما الثانية:

ففي أصحاب الكاظم (عليه السلام) خاصة: منصور بن يونس بزرج، له
كتاب، واقفي (١١)، وذكره في أصحاب الصادق (١٢) (عليه السلام)،
والفهرست (١٣) من غير تعرض لمذهبه كالنجاشي (١٤).
وفي الكشي: حمدويه، عن الحسن بن موسى، عن محمد بن اصبغ، عن
إبراهيم، عن عثمان بن القاسم، قال: قال لي منصور بزرج: قال لي أبو الحسن

-
- (١) الاستبصار ٣: ٢٣٢ / ٨٣٥.
(٢) أصول الكافي ٢: ٣٤٩ / ٢.
(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٢٧٥ / ١٠٩٣.
(٤) أصول الكافي ٢: ٣٤٣ / ٣.
(٥) فهرست الشيخ: ١٦٤ / ٧٠٩.
(٦) رجال النجاشي: ٤١٣ / ١١٠٠.
(٧) الكافي ٦: ١٢٧ / ٣.
(٨) أصول الكافي ٢: ١٤٩ / ٣.
(٩) أصول الكافي ٢: ٩٥ / ٢٠.
(١٠) أصول الكافي ١: ٢٠٦ / ٣.
(١١) رجال الشيخ: ٣٦٠ / ٢١.
(١٢) رجال الشيخ: ٣١٣ / ٥٣٤.
(١٣) فهرست الشيخ: ١٦٤ / ٧١٩.
(١٤) رجال النجاشي: ٤١٣ / ١١٠٠.

(عليه السلام) ودخلت عليه يوما: يا منصور أما علمت ما أحدثت في يومي هذا؟ قال: قلت: لا، قال: قد صيرت عليا ابني وصيبي، والخليفة (١) من بعدي، فادخل عليه فهنئه بذلك، واعلمه أنني أمرتك بهذا، قال: فدخلت عليه فهنأته بذلك وأعلمته أن أباه أمرني بذلك، قال الحسن بن موسى: ثم جحد منصور هذا بعد ذلك لأموال كانت في يده فكسرها (٢)، وكان منصور أدرك أبا عبد الله (عليه السلام) (٣).

ورواه الصدوق في العيون: عن الحسن بن محمد بن عبد الله بن عيسى، عن أبيه، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن محمد بن الأصبغ، عن أبيه، عن غنام (٤) بن القاسم، قال: قال لي منصور.. إلى آخره (٥) باختلاف يسير، ثم قال من غير استناد إلى الحسن: ثم جحد منصور بعد ذلك فاخذ الأموال التي كانت في يده وكنزها (٦)، والظاهر بقريئة اتحاد العبارتين كونه كلام الحسن وهو وإن كان جليلا إلا انه لم يدرك الرضا (عليه السلام)، فيكون خبره مرسلا. فما في المدارك، في أن الكذب من المفطرات: وروى الكشي حديثا معتبر الاسناد متضمنا - لأنه يعني منصور بزرج - جحد النص على الرضا (عليه

(١) في الأصل: والخليفة، وما أثبتناه بين معقوفين من المصدر وهو موافق لرواية العيون الآتية، فلاحظ.

(٢) الضمير في كسرها يعود للأموال، وكسر الأموال: كناية عن التصرف فيها وبذلها من غير مبالاة، بحار الأنوار: ٤٩ / ١٤، قال الفيروزآبادي: كسر الرجل: قل تعاهده لماله، القاموس: كسره.

(٣) رجال الكشي ٢: ٧٦٨ / ٨٩٣.

(٤) في نسخة من المصدر: عثمان بدل غنام كما في رجال الكشي وقد تقدم، ولم نجد لعثمان ولا لغنام بن القاسم ذكرا في كتب الرجال، فلاحظ.

(٥) اخبار عيون الرضا عليه السلام ١: ٢٢ / ٥.

(٦) في المصدر: وكسرها كما مر في رواية الكشي.

السلام) (١) توهم ظاهر.
ثم إن قاعدة الجمع في أمثال المقام وإن كان عده ثقة واقفيا وعد خبره موثقا - وعليه في المقام جماعة من الأصحاب - إلا انه حيث فقدت الامارات المؤيدة أو الموهنة لاحد الطرفين - وفي المقام ربما يتأمل في وقفه لعدم تعرض النجاشي ولا الفهرست المتأخر عن رجال الشيخ له - من أن صريح كلام حسن (٢) ان الجحد كان لا كل الأموال لا لسوء الفهم وبعض الأخبار المتشابهة، وهذا لا يجتمع مع الوثيقة، ومعه لا بد من تقديم كلام النجاشي لتأييده برواية صفوان وابن أبي عمير وسائر الأجلة.
وفي ترجمة محمد بن إسماعيل بن بزيع: قال أبو العباس بن سعيد في تاريخه: إن محمد بن إسماعيل بن بزيع اسمع منصور بن يونس، وحماد بن عيسى، ويونس بن عبد الرحمن (٣) .. إلى آخره. وظاهره كونه من مشايخ ابن بزيع معدودا في سلسلة حماد ويونس.
وفي التعليقة: ووصفه الصدوق في كمال الدين بصاحب الصادق (عليه السلام) (٤).

هذا وقال الفاضل المحقق المولى محمد المعروف بسراب، كما في إكليل الرجال: إن الرواية مجهولة بإبراهيم وعثمان، والظاهر إن ما يذكره بقوله: أن منصور جحد هذه الأموال كانت في يده، إنما هو استنباط لا يثبت لنا، لأنه لما أنكرك هذا وكان في يده مال، استنبط كون منشأ الانكار هو المال لبعده الاقرار بهذا عند بعض وعدم نقله، وعلى تقدير ثبوته لما عاصره أو قرب زمانه بزمانه لا

(١) مدارك الأحكام: ٣٥٢.

(٢) اي: الحسن بن موسى الخشاب الذي مر كلامه آنفا.

(٣) رجال النجاشي: ٣٣١ / ٨٩٣.

(٤) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٤٦.

يثبت لنا، فلم يظهر بهذه الرواية مع ضعفه عدم ديانته في مذهبه فلا يعارض
بهذه الرواية توثيق النجاشي مع تأييده برواية محمد بن إسماعيل بن بزيع وابن
أبي عمير عنه، انتهى (١).

والظاهر إنه تبع في هذا الاشتباه الخلاصة، ففيه بعد الترجمة: قال الشيخ:
إنه واقفي (٢)، وقال النجاشي: إنه ثقة روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٣)،
والوجه عندي التوقف فيما يرويه والرد لقوله، لوصف الشيخ له بالوقف، وقال
الكشي: عن حمدويه، عن الحسن بن موسى، عن محمد بن الأصبغ، عن
إبراهيم، عن عثمان بن القاسم: إن منصور بن يونس بزرج جحد النص على
الرضا (عليه السلام) لأموال كانت في يده، انتهى (٤).

وأنت خبير بأن الرواية تعد من أسباب مدح منصور، ونسبة جحد النص
واكل الأموال إليه من الحسن شيخ حمدويه، فنسبة الجحد إلى عثمان كما في
الخلاصة اشتباه جدا، وتضعيف الرواية بجهالته وجهالة إبراهيم اشتباه آخر،
ثم التفكيك بين الاخبار بالجحد، والاخبار بكونه لأجل اكل المال - مع أنه خبر
حسي - اشتباه ثالث، وفتح هذا الباب يوجب سد باب قبول الجرح في كثير من
المواضع وإن كان ولا بد فيما ذكرنا من الارسال والوهن بعدم تعرض الجماعة
له، والله العالم.

٣٢٧ شكز - وإلى منهال القصاب: أبوه رضي الله عنه، عن محمد
ابن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب،

(١) إكليل الرجال: غير موجود لدينا.

(٢) رجال الشيخ: ٣٦٠ / ٢١، وانظر تهذيب الأحكام ٧: ١٠١ ذيل الحديث: ٤٣٥.

(٣) رجال النجاشي: ٤١٣ / ١١٠٠.

(٤) رجال العلامة: ٣٥٨ / ٢.

عنه (١).
السند صحيح والخبر في حكمه لوجود ابن محبوب من أصحاب الاجماع
في السند، بل لا يبعد وثاقة منهال لرواية الأجلة عنه سوى الحسن، مثل
عبد الرحمن بن الحجاج في التهذيب في باب ابتياع الحيوان (٢)، وفي باب التلقي
والحكرة (٣)، وفي باب السلم في الرقيق (٤)، وغيرها، وعبد الله بن يحيى
الكاھلي (٥)، ومالك بن عطية (٦)، ومثنى الحنات (٧)، ويونس بن يعقوب (٨)،
ويونس بن عبد الرحمن في التهذيب في باب أحكام السهو من أبواب
الزيادات (٩).

٣٢٨ شكح - وإلى موسى بن عمر بن بزيع: محمد بن علي
ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عنه (١٠).
السند صحيح عندنا بما مر غير مرة (١١)، وموسى ثقة من غير خلاف
وطعن فيه، فالخبر صحيح.
٣٢٩ شكط - وإلى موسى بن القاسم البجلي: أبوه ومحمد بن

-
- (١) الفقيه ٤: ١١٠، من المشيخة.
(٢) تهذيب الأحكام ٧: ٧٩ / ٣٣٩.
(٣) تهذيب الأحكام ٧: ١٥٨ / ٦٩٩.
(٤) لم نقف عليه في التهذيب، وروايته عنه في الكافي ٥: ٢٢٣ / ٢ باب آخر من باب السلم في
الرقيق.
(٥) تهذيب الأحكام ٧: ١٥٨ / ٦٩٨.
(٦) أصول الكافي ٢: ٤٤١ / ٤.
(٧) تهذيب الأحكام ٧: ١٥٨ / ٦٩٦.
(٨) الاستبصار ١: ٢٧ / ٧٠.
(٩) تهذيب الأحكام ٢: ٣٥٣ / ١٤٦٤.
(١٠) الفقيه ٤: ٤١، من المشيخة.
(١١) تقدم برقم: ٥ و ١٤.

الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عن الفضل بن عامر وأحمد ابن محمد بن عيسى؟ عنه (١).

السند صحيح وإن لم يوثقوا الفضل لوجود احمد معه، بل يمكن استظهار وثاقة الفضل من رواية الأجلة مثل: سعد (٢)، والصفار (٣)، وموسى بن الحسن الأشعري (٤)، عنه، وهم عيون هذه الطائفة، وموسى من شيوخ أصحابنا، فالخبر صحيح بالاتفاق.

٣٣٠ شل - وإلى ميمون بن مهران: أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن مالك، عن أبي يحيى الأهوازي، عن محمد بن جمهور، عن الحسين بن المختار بياع الأكفان، عنه (٥). في هذا السند علل مزممة أعيت أطباء الفن عن علاجها، فإن ميمون إن كان هو الذي ذكره الشيخ في أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) (٦)، وعده في الخلاصة من خواصه (٧)، فرواية ابن المختار عنه غير ممكنة لكونه من أصحاب الصادق والكاظم والرضا (عليهم السلام)، فيكون بينهما إرسال، وإن كان غيره فلا ذكر له أصلاً، وإن كان الحسن غير ابن المختار القلانسي فلا بد وأن يكون قريباً من زمان علي (عليه السلام)، فرواية ابن جمهور وهو من أصحاب الرضا (عليه السلام)، عنه غير ممكنة، فيكون الإرسال بينهما، ومع ذلك فالأهوازي مجهول، والموجود أبو جعفر الأهوازي أحمد بن الحسين بن

(١) الفقيه ٤: ٧٤، من المشيخة.

(٢) تهذيب الأحكام ٦: ٢٩٩ / ٨٣٧.

(٣) تهذيب الأحكام ١: ١٧ / ٤٠.

(٤) تهذيب الأحكام ٢: ٣٦٢ / ١٤٩٩.

(٥) الفقيه ٤: ٩٣، من المشيخة.

(٦) رجال الشيخ: ٥٨ / ٩.

(٧) رجال العلامة: ١٩٢ - باب الكنى.

سعيد، فالخوض في حال باقي رجال السند لا فائدة فيه.
 ٣٣١ شلا - وإلى النضر (١) بن سويد: محمد بن الحسن رضي
 الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عنه (٢).
 محمد بن عيسى ثقة في (لا) (٣)، فالسند صحيح.
 والنضر ثقة جليل صحيح الحديث لا مغمز فيه، فالخبر صحيح، مع أن
 للصدوق طرقا كثيرة صحيحة إليه.
 ففي الفهرست: النضر بن سويد، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن
 محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن
 الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى، عن النضر (٤).
 ورواه محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه ومحمد بن الحسن؟ عن سعد
 ابن عبد الله والحميري ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس؟ عن أحمد بن محمد،
 عن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي والحسين بن سعيد جميعا؟ عن النضر بن
 سويد (٥).
 واعلم أن في جملة من نسخ الفقيه: محمد بن عيسى بن عبيد (٦) كما

-
- (١) في رجال النجاشي الطبعة الحجرية: ٣٠١ والحديثة: ٤٢٧ / ١١٤٧ النصر بن سويد
 (بالصاد المهملة) والصحيح ما أثبتته المصنف (بالضاد المعجمة) لموافقته ما في رجال الشيخ:
 ٣٦٢ / ٢ والفهرست: ١٧١ / ٧٥٠ ورجال العلامة: ١٧٤ / ١ وابن داود: ١٩٦ / ١٦٣٦
 وسائر موارد في الكتب الأربعة فلاحظ.
 (٢) الفقيه ٤: ٩٦، من المشيخة.
 (٣) تقدم برقم: ٣١.
 (٤) فهرست الشيخ: ١٧١ / ٧٥٠.
 (٥) فهرست الشيخ: ١٧١ / ٧٥٠.
 (٦) الفقيه ٤: ٩٦، من المشيخة.

ذكرناه وفي أكثرها ومنها نسخة الشارح: محمد بن موسى بن عبيد، ونسبه في الجامع إلى الاشتباه (١)، وقال الشارح: لم يذكر في كتب الرجال، والظاهر أنه كان (عيسى) بدل (موسى)، ومع هذا غير سديد، إذ يستبعد رواية ابن عبيد عن النضر وكان في نسخة النجاشي التي كانت عند العلامة صحيحة، ولذا حكم بصحة السند، والذي في النجاشي (٢) من ذكر أبيه فهو أصح من الأصل، لكن روايته عن أبيه غير معهودة أيضا، والظاهر إنه كانت النسخة: أحمد بن محمد بن عيسى عن أبيه، كما في السند الأخير من الفهرست (٣)، والسند الأول أيضا غير سديد، لأنه إن كان محمد بن عيسى بن عبيد فروايته عن النضر بعيدة، وإن كان أبا أحمد فرواية الصفار عنه بعيدة، لكنه ليس في البعد مثل الأول، وعلى أي حال فالخبر صحيح بستة عشر طريقا، وبانضمام ما في الأصل على نسخة العلامة مع السند الأول للفهرست، يصير ثمانية عشر، انتهى (٤).
قلت: الظاهر ما استظهره، والاستبعاد في غير محله فإن النضر من أصحاب الكاظم (عليه السلام) (٥)، والعبدي يروي عن حنان وهو من أصحاب الصادق (عليه السلام) (٦)، وعن السكوني وهو من أصحاب الصادق (عليه السلام) (٧)، وقد مر في (لا) (٨).

-
- (١) لم نقف عليه في جامع الرواة عند ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد ولا في ترجمة النضر بن سويد، بل لم نجد ذكرا لمحمد بن موسى بن عبيد فيه أصلا.
(٢) انظر: رجال النجاشي: ٤٢٧ / ١١٤٧.
(٣) الظاهر أن نسخة الشارح من الفهرست تختلف عن نسختنا المطبوعة لا سيما في الموضع المشار إليه منها. انظر: فهرست الشيخ: ١٧١ / ٧٥٠.
(٤) روضة المتقين ١٤: ٢٨٦.
(٥) رجال الشيخ: ٣٦٢ / ٢.
(٦) رجال الشيخ: ٢٩٥ / ٢٤٢.
(٧) رجال الشيخ: ١٤٧ / ٩٢.
(٨) تقدم برقم: ٣١.

واما روايته عن في طبقة النضر فأكثر من أن تحصي، ويروي عن النضر أحمد بن محمد بن خالد كما في الكافي في باب إن الايمان مبثوث بجوارح البدن (١)، فرواه العبيدي الذي يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى عنه بطريق أولى، وقوله كما في السند الاخر من الفهرست من سهو القلم، فإن فيه: أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه (٢)، لا ابن عيسى.

٣٣٢ شلب - وإلى النعمان الرازي: محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن الحسن بن متيل الدقاق، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عنه (٣).

السند صحيح بما مر في (كو) (٤)، و (لب) (٥) واما الرازي فذكره الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام) (٦)، وفي الكافي باب الكبائر: يونس، عن حماد، عنه (٧)، وفي التهذيب في باب تفصيل ما تقدم ذكره في الصلاة: الطاطري، عن ابن زياد - يعني ابن أبي عمير - عن حماد، عنه (٨)، والمراد بحماد: ابن عثمان بقرينة رواية ابن أبي عمير عنه، ويروي عنه جعفر بن بشير الذي روى عن الثقة في التهذيب في باب عدد فصول الأذان (٩)، وفي باب الأذان والإقامة من أبواب الزيادات (١٠)، وأبان بن عثمان في الكافي في كتاب

-
- (١) أصول الكافي ٢: ٣٨ / ٥.
(٢) فهرست الشيخ: ١٧١ / ٧٥٠.
(٣) الفقيه ٤: ٥٩، من المشيخة.
(٤) تقدم برقم: ٢٦.
(٥) تقدم برقم: ٣٢.
(٦) رجال الشيخ: ٣٢٥ / ٢٤.
(٧) أصول الكافي ٢: ٢١٢ / ٥.
(٨) تهذيب الأحكام ٢: ١٧١ / ٦٨٠.
(٩) تهذيب الأحكام ٢: ٦٢ / ٢٢٠.
(١٠) تهذيب الأحكام ٢: ٢٧٩ / ١١٠٧.

الروضة (١)، كل ذلك من امارات الوثيقة، فقول السيد في العدة: والرازي مجهول غير سديد (٢).

٣٣٣ شلج - وإلى النعمان بن سعد (٣) - صاحب أمير المؤمنين (عليه السلام) - محمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن ثابت بن أبي صفية، عن سعيد بن جبير، عنه (٤).
ثابت هو أبو حمزة الثمالي، ويأتي في الكنى (٥) إن شاء الله، والسند صحيح إليه بما مر في (يه) (٦)، و (كو) (٧)، و (لب) (٨)، واما ابن جبير ففي الكشي: حدثني

أبو المغيرة، قال: حدثني الفضل، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إن سعيد بن جبير كان يأتني بعلي بن الحسين، وكان علي بن الحسين (عليهما السلام) يثني عليه، وما كان سبب قتل

(١) الكافي ٨: ١١٠ / ٩٠.

(٢) العدة للكاظمي: ١٦٩.

(٣) في المصدر: النعمان بن سعيد، وكذلك في رجال العلامة: ٢٨٠، من الفائدة الثامنة، وحاله مجهول، لم تذكره كتب الرجال وليس له رواية في كتب الحديث الا ما وجدناه في الفقيه ٢: ٣٤٩ / ١٦٠٥ عنه عن أمير المؤمنين عليه السلام وبعنوان: النعمان بن سعد. والظاهر وقوع التحريف في أحدهما بنسخ الفقيه بقرينة ما نقل في جامع الرواة ٢: ٢٩٥ عن مشيخة الفقيه بعنوان: النعمان بن سعد مع الإشارة إلى روايته المذكورة، ولم يتعرض للاختلاف المزبور مع ما عرف عنه من دأبه على التنبيه في أمثال هذا المقام.

والمتحصل مما تقدم ان التحريف واقع لا محال، لأنهما واحدا، ولكن تحديده بأيهما متعذر، فلاحظ.

(٤) يأتي برقم: ٣٦٧.

(٥) الفقيه ٤: ١٢٤، من المشيخة.

(٦) تقدم برقم: ١٥.

(٧) تقدم برقم: ٢٦.

(٨) تقدم برقم: ٣٢.

الحجاج به الا على هذا الامر، وكان مستقيماً (١).
 قال (٢): وقال الفضل بن شاذان: ولم يكن في زمن علي بن الحسين
 (عليهما السلام) في أول امره الا خمسة أنفس: سعيد ابن جبير، وسعيد بن
 المسيب، ومحمد بن جبير بن مطعم، ويحيى بن أم الطويل، وأبو خالد الكابلي (٣).
 ويظهر منه حسن حاله وإماميته دون الوثاقة، ومع ذلك ففي النفس منه
 شيء على ما يظهر من ترجمته في كتب الجماعة وأقواله في الكتب الفقهية.
 واما النعمان، فقد مر في (كا) (٤) دلالة قولهم صاحب فلان أحد الأئمة
 (عليهم السلام) على مدح عظيم يقرب من الوثاقة، فالخبر صحيح عند
 القدماء، حسن عند المتأخرين.
 ٣٣٤ شلد - وإلى الوليد بن صبيح: أبوه رضي الله عنه، عن علي
 ابن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن الحسن بن المختار، عنه (٥).
 أوضحنا وثاقة الحسين في (ص) (٦)، فالسند صحيح.
 والوليد ثقة في النجاشي (٧)، والخلاصة (٨) ولا طعن فيه، يروي عنه ابن
 أبي عمير بلا واسطة (٩) وبواسطة حماد بن عثمان (١٠)، وعبد الله بن المغيرة (١١)،

-
- (١) رجال الكشي ١: ٣٣٥ / ١٩٠.
 (٢) اي: الكشي.
 (٣) رجال الكشي ١: ٣٣٢ / ١٨٤.
 (٤) تقدم برقم: ٢١.
 (٥) الفقيه ٤: ٨٢، من المشيخة.
 (٦) تقدم برقم: ٩٠.
 (٧) رجال النجاشي: ٤٣١ / ١١٦١.
 (٨) رجال العلامة: ١١٧ / ٣.
 (٩) الكافي ٨: ٣٠٤ / ٤٦٩، من الروضة.
 (١٠) الكافي ٥: ٩٤ / ٨.
 (١١) الكافي ٣: ٤٧٥ / ٧.

وعبد الله بن سنان (١)، وإبراهيم بن أبي البلاد (٢)، وهشام بن سالم (٣)، ومحمد ابن حمران (٤)، وجميل بن صالح (٥)، وجميل بن دراج (٦)، وابنه العباس بن الوليد (٧)، وإبراهيم بن عبد الحميد (٨)، فهو منخرط في سلك الاجلاء. ٣٣٥ شله - وإلى وهب بن وهب: أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن أبي البخري وهب بن وهب القاضي القرشي (٩).
السند صحيح.

وأبو البخري ضعيف عامي لا مسرح (١٠) للمدح فيه، إلا أن الظاهر اعتبار كتابه لا كثار الأصحاب من الرواية عنه وفيهم الاجلاء كالعباس بن معروف في باب تلقين المحتضرين من أبواب للزيادات (١١)، وعلي ابن الحكم فيه في أبواب التدليس (١٢)، والسندي بن محمد كما في النجاشي (١٣)،

-
- (١) تهذيب الأحكام ٢: ١٠٤ / ٣٩١.
 - (٢) الكافي ٦: ٣٢٠ / ١ وفيه روايته بتوسط أبيه عنه، فراجع.
 - (٣) تهذيب الأحكام ٦: ٣٣٠ / ٩١٧.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٦: ٣٣٠ / ٩١٧.
 - (٥) الكافي ٨: ١٤٤ / ١١٤.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٤: ٥٢ / ١٣٦.
 - (٧) رجال النجاشي: ٤٣١ / ١١٦١.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٧: ٩٨ / ٤٢١.
 - (٩) الفقيه ٤: ٧٨، من المشيخة.
 - (١٠) تقدم ايضاح هذا اللفظ (لا مسرح) وذكرنا مراده منه هناك.
 - (١١) تهذيب الأحكام ١: ٤٦٨ / ١٥٣٤.
 - (١٢) تهذيب الأحكام ٧: ٤٣١ / ١٧١٩.
 - (١٣) رجال النجاشي: ٤٣٠ / ١١٥٥.

وإبراهيم بن هاشم (١)، وأحمد بن أبي عبد الله كما في الفهرست (٢)، وأبوه (٣).
ومما يؤيد ذلك أن الجليل عبد الله بن جعفر الحميري روى في قرب الإسناد
عن السندي بن محمد، عنه، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أزيد
من مائة حديث في نسق واحد (٤)، فلولا اعتبار كتابه واخذه عنه لكان هذا
طعنا فيه ولا يرتضيه أحد.

ومن هنا قال الشارح والظاهر أن ما كان من كتابه موافقا للأخبار الصحيحة
كانوا ينقلونها عنه ويذكرونها في كتبهم، قال: ونسبة أنه كذاب
مشكل، والمصنف حكم بصحة كل ما في هذا الكتاب، وروى الأخبار الكثيرة
عنه، وطريقه إليه صحيح، وطريقه على ما في الفهرست أصح (٥).
٣٣٦ شلو - وإلى وهيب بن حفص: محمد بن علي ماجيلويه، عن
محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الهمداني، عن وهيب بن حفص
الكوفي المعروف بالمنتوف (٦).

إن كان محمد بن علي هو ابن إبراهيم بن محمد الهمداني بالذال المعجمة
الذي كان وكيل الناحية كأبيه وجده، فهو من الاجلاء والسند صحيح، وإن
كان المراد به أبا سميئة الضعيف عند المشهور، فقد مر في (ز) (٧) اعتبار رواياته
وإن كان ضعيفا، ويؤيد الأول وصفه بالهمداني، وأبو سميئة يعرف بالكوفي،

(١) فهرست الشيخ: ١٧٣ / ٧٥٧.

(٢) فهرست الشيخ: ١٧٣ / ٧٥٧.

(٣) الكافي ٣: ٢٠٥ / ٢.

(٤) قرب الإسناد: ٦١ - ٧٤ وفيه: ١٢٥ حديثا.

(٥) روضة المتقين ١٤: ٢٨٩.

(٦) في الأصل: المتنوق، وما أثبتناه من المصدر وجامع الرواة ٢: ٣٠٣ وتنقيح المقال ٣: ٢٨٢

ومعجم رجال الحديث ١٩: ٢١٥.

(٧) تقدم برقم: ٧.

وما احتمله بعضهم من أنه جعل الهمداني وصفا لأبيه، والكوفي وصفا له أو بالعكس أو بكون حمل أحدهما على الموطن والآخر على المسكن، بعيد لا داعي لارتكابه، ويؤيده أيضا ما تقدم في (ز) (١) إن ماجيلويه يروي عن أبي سمينة بتوسط عمه محمد بن أبي القاسم، بل في الشرح إن أبا سمينة ارفع منه بدرجة (٢).

وأما وهيب ففي النجاشي: أبو علي الجريري مولى بني أسد، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام) ووقف، وكان ثقة (٣).
وزعم صاحب الجامع انه غير الجريري وغير وهيب بن حفص النخاس الذي قال النجاشي: ذكره سعد (٤) ويروي عنه جماعة، وذكره الشيخ في من لم يرو عنهم (٥) والظاهر اتحاده مع الأول (٦)، ويؤيده ان البرقي لم يذكر في رجاله غير واحد (٧) وإن كان فيه وفي بعض نسخ الفقيه مكبرا، والظاهر أنه سهو لعدم وجوده في الأسانيد.

٣٣٧ شلز - وإلى هارون بن حمزة الغنوي: محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن يزيد بن

-
- (١) تقدم برقم: ٧.
 - (٢) روضة المتقين ١٤: ٢٩٠.
 - (٣) رجال النجاشي: ٤٣١ / ١١٥٩.
 - (٤) جامع الرواة ٢: ٣٠٣ وانظر رجال النجاشي: ٤٣١ / ١١٦٠.
 - (٥) بل ورد في أصحاب الصادق عليه السلام من رجال الشيخ: ٣٢٨ / ٢٧ اما باب من لم يرو عنهم عليهم السلام في رجال الشيخ فليس فيه بابا لحرف الواو، وذكره الشيخ في الفهرست: ١٧٣ / ٧٧٨ أيضا وبين طريقه لكتابه.
 - (٦) أكد الامام الراحل السيد الخوئي طاب ثراه ان وهيب بن حفص النخاس هو الجريري بعينه، انظر معجم رجال الحديث ١٩: ٢١٧.
 - (٧) رجال البرقي: ٤١.

إسحاق شعر، عنه (١).
المحمدون محمودون بكل جميل، واما يزيد فيستظهر وثاقته من أمور:
أ - نص الشهيد الثاني عليها على ما نقله عنه جماعة (٢).
ب - حكم العلامة في الخلاصة بصحة هذا الطريق الذي فيه يزيد (٣).
ج - رواية الأجلة عنه وفيهم الحسن بن علي بن فضال كما في التهذيب
في باب مستحق الزكاة للفطرة (٤)، وفي باب وصية الصبي (٥)، والحسن بن
موسى الخشاب كثيرا (٦)، وعبد الرحمن بن أبي نجران (٧)، وأحمد بن محمد بن
عيسى فيه في باب فضل التجارة (٨)، والهيثم بن أبي مسروق (٩)، والجليل
موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب (١٠)، والشيخ الصدوق والذي لا
يطعن عليه يحيى بن زكريا ابن شيبان (١١)، ومحمد بن الحسين بن أبي
الخطاب (١٢).
د - رواية محمد بن أبي يونس عنه كما في التهذيب في باب بيع الثمار (١٣)،

(١) الفقيه ٤: ٧٢، من المشيخة.

(٢) شرح الدراية: ١٣١.

(٣) رجال العلامة: ١٧٩.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٥١ / ١٣٠ باب مستخفي الزكاة للفقير والمسكنة.

(٥) تهذيب الأحكام ٩: ١٨١ / ٢٢٨.

(٦) تهذيب الأحكام ١: ١٣٨ / ٣٨٦.

(٧) الاستبصار ٣: ٣٢٦ / ١١٦١.

(٨) تهذيب الأحكام ٧: ٨ / ٢٦.

(٩) أصول الكافي ٢: ٤٦ / ١.

(١٠) تهذيب الأحكام ٥: ٣٧٩ / ١٣٢٣.

(١١) تهذيب الأحكام ٤: ١٦٤ / ٤٦٦.

(١٢) تهذيب الأحكام ١: ١٣٨ / ٣٨٦.

(١٣) تهذيب الأحكام ٧: ٩٠ / ٣٨٢.

وقد قالوا فيه بعد التوثيق: صحيح الحديث، وقد مر غير مرة ويأتي إن شاء الله تعالى مشروحا دلالة هذه الكلمة على وثاقة مشايخه، فراجع.

ه - ما رواه في الكشي عن حمدويه، قال: حدثنا الحسن بن موسى، قال: حدثني يزيد بن إسحاق شعر - وكان من ادفع (١) الناس لهذا الامر - قال: خاصمني مرة أخي محمد، وكان مستويا، قال: فقلت له - لما طال الكلام بيني وبينه - : إن كان صاحبك بالمنزلة التي تقول فاسأله ان يدعو الله لي حتى ارجع إلى قولكم، قال: قال لي محمد: فدخلت على الرضا (عليه السلام)، فقلت له: جعلت فداك ان لي أخوا وهو أسن مني، وهو يقول بحياة أبيك، وانا كثيرا ما أناظره، فقال لي يوما من الأيام: سل صاحبك إن كان بالمنزلة التي ذكرت ان يدعو الله لي، قال: فالتفت أبو الحسن (عليه السلام) نحو القبلة فذكر ما شاء الله ان يذكر، ثم قال: اللهم خذ بسمعه وبصره ومجامع قلبه حتى ترده إلى الحق، قال: كان يقول هذا وهو رافع يده اليمنى. قال: فلما قدم، أخبرني بما كان، فوالله ما لبثت الا يسيرا حتى قلت بالحق (٢).

قال الشارح: ووثقه الشهيد الثاني وكأنه لدعائه (عليه السلام) المستلزم للعدالة، فإن الفسق والكذب غير حق، واهتمامه (عليه السلام) بشأنه ظاهر في أنه كان قابلا للحق في جميع الأمور ولم يفعل ذلك في غيره من الواقفية، وكان يلعنهم لعدم قبولهم له، مع أن امر مشايخ الإجازة سهل، انتهى (٣).

(١) كناية عن وقفه ودفع الناس عن القول بامامة الرضا عليه السلام، وفي رجال العلامة - وسيأتي عما قريب - : وكان من أرفع الناس لهذا الامر، انظر تعليقتنا عليه في الهامش الخامس.

(٢) رجال الكشي ٢: ٨٦٤ / ١١٢٦.

(٣) روضة المتقين ١٤ / ٢٩٢.

وفي الخلاصة: وروى الكشي، عن حمدويه، عن الحسن بن موسى،
عن يزيد بن إسحاق انه كان من ارفع الناس لهذا الامر، وان أخاه محمد
كان يقول بحياة الكاظم (عليه السلام)، فدعا الرضا (عليه السلام) له حتى
قال بالحق (١)، والذي في الكشي خلاف ما نقله (٢).
واعلم أنني لم أر طعنا فيه وشيئا قابلا لمعارضة ما مر مما يدل على وثاقته
نصا وامارة فالأخذ به لازم والسند صحيح، وكذا الخبر فان هارون بن حمزة
الغنوي الصيرفي كوفي ثقة عين في النجاشي (٣)، والخلاصة (٤)، ولا مغمز فيه.
٣٣٨ شلح - وإلى هارون بن خارجة: أبوه، عن سعد بن عبد الله،
عن أحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن علي الكوفي، عن عثمان بن عيسى،
عن هارون بن خارجة الكوفي (٥).
السند ضعيف على المشهور بمحمد وهو أبو سمينة وقد مر في (ز) (٦)

(١) رجال العلامة: ١٨٣ / ٣.

(٢) في رجال الكشي نسب الوقف ليزيد بن إسحاق، والاستقامة لأخيه محمد، وهنا العكس على
ما لا يخفى.

وفي تفسير عبارة العلامة وجهان:

الأول: وفيه تناقض ظاهر عند حمل قوله: وكان من ارفع الناس لهذا الامر، على ارتفاع
شأنه بين الواقفة، وتعصبه لهم، على اعتبار ان المراد من الامر: امر الوقف كما يظهر من سياق
عبارة الكشي المتقدمة.

إذ كيف يجتمع هذا مع طلبه من الإمام عليه السلام ان يدعو الله عز وجل لهداية أخيه؟!
الثاني: - وهو الظاهر - حمل الكلام على شدة تمسكه بأمامة الرضا عليه السلام، على
اعتبار ان المراد من الامر: امر الإمامة، ولا تناقض فيه ولكنه مخالف لما في رواية الكشي المتقدمة،
وقد نبه عليه المصنف - رحمه الله - فلاحظ.

(٣) رجال النجاشي: ٤٣٧ / ١١٧٧.

(٤) رجال العلامة: ١٨٠ / ٣.

(٥) الفقيه ٤: ٧٥.

(٦) تقدم برقم: ٧.

اعتبار رواياته خصوصا إذا كان شيخا للإجازة، وابن خارجة كوفي ثقة هو واخوه مراد في النجاشي (١)، والخلاصة (٢).
ويروي عنه عيون الطائفة كابن أبي عمير (٣)، وجميل بن دراج (٤)، وصفوان بن يحيى (٥)، وحماد بن عثمان (٦)، وعثمان بن عيسى (٧)، وجعفر بن بشير (٨)، وعلي بن النعمان (٩)، ويحيى الحلبي (١٠)، ويحيى بن عمران (١١)، والحسن بن محمد بن سماعة (١٢)، والحسن بن سعيد (١٣)، وأبو المعزى (١٤)،

-
- (١) رجال النجاشي: ٤٣٧ / ١١٧٦.
(٢) رجال العلامة: ١٨٠ / ٢.
(٣) تهذيب الأحكام ٥: ٤٢٥ / ١٤٧٤.
(٤) أصول الكافي ٢: ٦٨ / ٥.
(٥) الكافي ٤: ١٠.
(٦) لم نعثر لروايته عنه.
(٧) الفقيه ٤: ٧٥، من المشيخة.
(٨) أصول الكافي ١: ٢٢٩ / ٥.
(٩) رجال النجاشي: ٤٣٧ / ١١٧٦.
(١٠) الكافي ٨: ٣١٦ / ٤٩٨، من الروضة.
(١١) الكافي ٨: ٢٥٢ / ٣٥٤.
(١٢) فهرست الشيخ: ١٧٦ / ٧٦٥.
(١٣) أصول الكافي ٢: ٤٢٦ / ٢٢.
(١٤) الكافي ٦: ٢٧١ / ٣، هو حميد بن المثنى الذي اختلف في ضبط كنيته كثيرا بين اثبات المد أو القصر في آخره وبين اثبات الغين المعجمة مع الراء المهملة، وبين العين المهملة والزاي المعجمة.
ففي رجال النجاشي: ١٣٣ / ٣٤٠، وروضة المتقين ١٤: ٣١٨ والمنقول عن فهرست الشيخ ومشيخة الفقيه في بعض مصادرنا الرجالية المتأخرة: أبو المغرا (بالغين المعجمة والراء المهملة والألف الممدودة بلا همز).
وفي فهرست الشيخ - طبع دانشگاه مشهد - ١١٩، ورجال ابن داود: ٨٦ / ٥٣٨، وجامع الرواة ١: ١٨٥: أبو المغراء (بالغين المعجمة والراء المهملة والألف الممدودة مع اثبات الهمز)، وهذا ما استصوب في نضد الايضاح: ١١٩.

وأحمد بن محمد بن خالد (١)، ومحمد بن سنان (٢)، وعلي بن الحكم (٣)، وغيرهم.

٣٣٩ شلط - وإلى هاشم الحنات: محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم وأحمد بن إسحاق بن سعد عنه (٤).
أحمد: هو الأشعري الجليل شيخ القميين ووافدهم وخاصة أبي محمد (عليه السلام) ومن رأى الصاحب (عليه السلام) وله بعد ذلك مناقب جميلة، فالسند صحيح وكذا الخبر فان هاشم كوفي ثقة في النجاشي (٥) والخلاصة (٦).
ويروي عنه ابن أبي عمير (٧)، وغير بعيد أن يكون قد سقط من السند، فان هاشم من أصحاب الصادق (عليه السلام) (٨) ورواية إبراهيم وأحمد عن

وفي فهرست الشيخ (طبع النجف الأشرف): ٦٠ / ٢٣٦، ونسختنا من المصدر: أبو المغرا (بالعين المهملة والزاي المعجمة ومع المد بلا همز) وهذا هو اختيار المصنف "قدس سره" كما يظهر من شرح طريق الصدوق إليه فيما سيأتي من هذه الفائدة، ولكن خالفه هنا باستبدال المد إلى القصر.

وفي رجال العلامة، ٥٩ / ١ وهو ما اختاره في تنقيح المقال ١: ٣٧٩ - مع تخطئة الجميع - كما في الأصل: (بو المعزى) (بالعين المهملة والزاي المعجمة والألف المقصورة).
وفي معالم العلماء: ٤٢ / ٢٧٤: أبو المغراء (بالعين المهملة والزاي المعجمة والألف الممدودة مع الهمز).

أما في الأسانيد الحديثية فقد حصرت الكنية بين أبي المغرا (بالعين المعجمة والراء المهملة والألف الممدودة بلا همز) وبين أبي المغراء (كالأولى مع إضافة الهمز في آخرها)، فلاحظ.

(١) الكافي ٢: ٣٤٨ / ٥ فيه محمد بن خالد عن هارون بن خارجه.

(٢) أصول الكافي ٢: ١٥٨ / ٤.

(٣) الكافي ٤: ٥٥٦ / ١١ فيه بواسطة أبي سلم.

(٤) الفقيه ٤: ٤٣.

(٥) رجال النجاشي: ٤٣٥ / ١١٦٧.

(٦) رجال العلامة: ١٧٩ / ٢.

(٧) لم نعثر على روايته عنه.

(٨) رجال الشيخ: ٢٣٠ / ٣٣ و: ٣٣١ / ٣٢.

أصحابه (عليه السلام) بعيد، والله العالم.

٣٤٠ شم - وإلى هشام بن إبراهيم: محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن يحيى العطار، عن إبراهيم بن هاشم، عن هشام بن إبراهيم - صاحب الرضا (عليه السلام) - (١).

السند صحيح.

وأما هشام وقد يقال له هاشم بن إبراهيم العباسي هو بعينه المشرقي البغدادي وفاقا لأكثر المحققين من المترجمين، واختلف في حاله لاختلاف ما ورد، وقيل فيه مدحا وذما.

أما ما يدل على وثاقته ومدحه فهي أمور:

أ - ما في الكشي، قال: قال حمدويه: هشام المشرقي هو ابن إبراهيم البغدادي، فسألته عنه فقلت له: ثقة هو؟ فقال: ثقة، وقال: رأيت ابنه ببغداد (٢).

ب - ما رواه عن حمدويه وإبراهيم، قالوا: حدثنا أبو جعفر محمد بن عيسى العبيدي، قال: سمعت هشام بن إبراهيم الختلي (٣) وهو المشرقي العباسي، يقول: استأذنت لجماعة علي أبي الحسن (عليه السلام) في سنة تسع وتسعين ومائة، فحضروا وحضرنا ستة عشر رجلا على باب أبي الحسن (عليه السلام)، فخرج مسافر وقال: لا يدخل (٤) آل يقطين ويونس بن عبد الرحمن، ويدخل الباقر بن رجلا رجلا.

(١) الفقيه ٤: ٥٢، من المشيخة.

(٢) رجال الكشي ٢: ٧٩٠ / ٩٥٥.

(٣) في المصدر: الجبلي، ومثله في طبعة جامعة مشهد، وفي هامش الأخيرة: في النسخ الخطية: كذلك (أي الجبلي)، وفي المطبوعة: الختلي.

(٤) الظاهر وجود سقط في هذا الموضع من المصدر والأصل، وفي الأخير لفظ: كذا، فاستبدلناه بما بين معقوفتين لوجوده كاستظهار في حاشية الأصل نفسه، فلاحظ.

فلما دخلوا وخرجوا، خرج مسافر ودعاني، وموسى (١)، وجعفر بن عيسى، ويونس فأدخلنا جميعا عليه، والعباس (٢) قائم ناحية بلا حذاء ولا رداء، وذلك في سنة أبي السرايا فسلمنا ثم أمرنا بالجلوس، فلما جلسنا، قال له جعفر بن عيسى: نشكو إلى الله واليك ما نحن فيه من أصحابنا، فقال: وما أنتم فيه منهم؟ فقال جعفر: هم والله يا سيدي يزندقونا ويكفروننا ويرؤون منا. فقال: هكذا كان أصحاب علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وأصحاب جعفر، وموسى (صلوات الله عليهم)، ولقد كان أصحاب زرارة يكفرون غيرهم، وكذلك غيرهم كانوا يكفرونهم، فقلت له: يا سيدي نستعين بك على هذين الشيخين يونس وهشام وهما حاضران، فهما أدبانا وعلمانا الكلام، فإن كنا يا سيدي على هدى ففزنا، وإن كنا على ضلالة فهذان أضلانا، فمرنا بتركه ونتوب إلى الله منه يا سيدي، فادعنا إلى دين الله نتبعك. فقال: ما أعلمكم الا على هدى، جزاكم الله عن الصحبة (٣) القديمة والحديثه خيرا، فتأولوا القديمة علي بن يقطين والحديثه خدمتنا، والله أعلم، الخبر (٤).

ج - ما في الخلاصة في ترجمة جعفر بن عيسى، قال: روى الكشي عن حمدويه وإبراهيم، قالوا: حدثنا أبو جعفر محمد بن عيسى العبيدي، عن هشام ابن إبراهيم الختلي المشرقي - وهو أحد من أثني عليه في الحديث - ان أبا الحسن (عليه السلام) قال فيه خيرا (٥).

(١) في حاشية الأصل: ابن صالح كما صرح به في العنوان "منه قدس سره".

(٢) في حاشية الأصل: كأنه ابن هلال الشامي "منه قدس سره".

(٣) في المصدر: النصيحة، وفي طبعة جامعة مشهد: الصحبة، وفي هامشها: في سائر النسخ: النصيحة.

(٤) رجال الكشي ٢: ٧٩٠ / ٩٥٥، وطبعة جامعة مشهد: ٤٩٨ / ٩٥٦.

(٥) رجال العلامة: ٣٢ / ١٠.

د - وصف الصدوق إياه بكونه صاحب الرضا (عليه السلام) (١) بناء على ما بيناه في (كا) (٢) من دلالة هذه الكلمة على مدح عظيم، وان مفادها غير مفاد قولهم: فلان من أصحاب أحدهم (عليهم السلام).

ه - رواية يونس عنه كما في التهذيب في باب الحد في المسكر (٣)، وسعد ابن سعد فيه في آواخر كتاب المكاسب (٤).

و - في النجاشي: هاشم (٥) بن إبراهيم العباسي الذي يقال له: المشرقي، روى عن الرضا (عليه السلام)، وله كتاب يرويه جماعة، أخبرنا الحسين، عن علي بن محمد، عن حمزة، عن سعد، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن يونس، عن هاشم، عن الرضا (عليه السلام) بالنسخة (٦). والمراد به هشام، وقد يذكر هاشم بعنوان هشام كما في هاشم بن حيان، وهاشم الرماني، فلاحظ، ولا يخفى ما في رواية هؤلاء عنه كتابه من الدلالة على مدحه واعتبار كتابه.

وما في التعليقة، قال: وفي توحيد الصدوق رواية يظهر منها كونه من متكلمي الشيعة الفضلاء المدققين (٧).

ز - ما في الكشي، قال: وجدت بخط محمد بن الحسن بن بندار القمي، في كتابه: حدثني علي بن إبراهيم بن هاشم (٨)، عن محمد بن سالم، قال: لما

(١) الفقيه ٤: ٥٢، من المشيخة.

(٢) تقدم برقم: ٢١.

(٣) تهذيب الأحكام ١٠: ٩٧ / ٣٧٣.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٣٨٤ / ١١٣٧.

(٥) نسخة بدل: هشام " منه قدس سره ".

(٦) رجال النجاشي: ٤٣٥ / ١١٦٨.

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني: ٣٦٠، في ترجمة هشام بن إبراهيم المشرقي.

(٨) في المصدر: هشام، وسيأتي مثله أيضا بعد قليل في الفقرة (أ)، وما أثبتته المصنف (رحمه الله)

حمل سيدي موسى بن جعفر (عليهما السلام) إلى هارون، جاء إليه هشام بن إبراهيم العباسي، فقال له: يا سيدي، قد كتب لي صك إلى الفضل بن يونس، فسأله ان يروج أمرى، قال: فركب إليه أبو الحسن (عليه السلام) فدخل عليه حاجبه وقال: يا سيدي، أبو الحسن موسى (عليه السلام) على الباب (١)، فقال: ان كنت صادقا فأنت حر ولك كذا وكذا.

فخرج الفضل بن يونس حافيا يعدو حتى خرج إليه، فوقع على قدميه يقبلهما، ثم سأله ان يدخل فدخل، فقال له: اقض حاجة هشام بن إبراهيم فقضاها، الخبر (٢).

واما ما يدل على ذمه فهي أيضا أمور:

أ - ما رواه الكشي عن محمد بن الحسن، قال: حدثني علي بن إبراهيم ابن هاشم (٣)، عن الريان بن الصلت، قال: قلت لأبي الحسن (عليه السلام): إن هشام بن إبراهيم العباسي زعم أنك أحللت له الغناء؟! فقال: كذب الزنديق، إنما سألتني عنه، فقلت له: سأل عنه رجل أبا جعفر (عليه السلام)، فقال له أبو جعفر (عليه السلام): إذا فرق الله بين الحق والباطل فأين يكون الغناء؟

قال الرجل: مع الباطل، فقال له أبو جعفر (عليه السلام): قد قضيت (٤).

هو الصحيح، والمراد منه هو القمي الثقة صاحب التفسير المشهور باسمه وهو من أبرز مشايخ ثقة الاسلام الكليني، وقد روى عن محمد بن سالم وعن الريان بن الصلت المشار لهما في روايتي الكشي، ولا وجود لعلي بن إبراهيم بن هشام في سائر كتب الرجال، فلاحظ.

(١) نسخة بدل: بالباب " منه قدس سره ".
(٢) رجال الكشي ٢: ٧٩٠ / ٩٥٦.
(٣) في الأصل: هشام وقد تقدم الكلام عنه قبل قليل، فلاحظ.
(٤) رجال الكشي ٢: ٧٩١ / ٩٥٧.

ورواه الصدوق في العيون: عن أحمد بن زياد الهمداني، عن علي بن إبراهيم، عن الريان، قال: سألت الرضا (عليه السلام) يوما بخراسان، فقلت له: يا سيدي: إن هشام بن إبراهيم العباسي حكى عنك أنك رخصت له في استماع الغناء، فقال: كذب وذكر مثله (١).
ولكن في قرب الإسناد للحميري: حدثني الريان بن الصلت، قال: قلت للرضا (عليه السلام): إن العباسي أخبرني أنك رخصت في سماع الغناء وساق مع اختلاف يسير (٢).

وفي الكافي: عن العدة، عن سهل، عن علي بن الريان، عن يونس، قال: سألت الخراساني (صلوات الله عليه) عن الغناء، وقلت: أن العباسي ذكر عنك أنك ترخص في الغناء وساق ما يقرب منه (٣).

وقال بعض المحققين: أظن أن المراد من العباسي: هشام بن إبراهيم المغني المشهور، قلت: ويحتمل أن يكون العباسي لقباً لغيره، ويكون التصريح في الكشي والعيون بالاسم من المصنف ظناً منهما أن المراد منه هشام، المذكور، ويأتي ما يقرب ذلك.

ب - ما رواه الكشي أيضاً: عن محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن رجل من أصحابنا، عن صفوان بن يحيى وابن سنان انهما سمعا أبا الحسن (عليه السلام) يقول: لعن الله العباسي فإنه زنديق وصاحبه يونس فإنهما يقولان بالحسن والحسين (٤).

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٤ / ٣٢.

(٢) قرب الإسناد: ١٤٨.

(٣) الكافي ٦: ٤٣٥ / ٢٥.

(٤) رجال الكشي ٢: ٧٩١ / ٩٥٨، أقول: والصحيح أن يكون ذيل الرواية: فإنهما يقولان في الحسن والحسين، وبه جزم السيد الخوئي قدس سره الشريف وعده محرفاً، معجم رجال الحديث ٩: ٢٦١، والمراد من ذلك: انهما يقولان في امامة السبطين عليهما السلام كما أوله الوحيد البهبهاني واستحسنه المامقاني رضي الله عنهما، لم انظر تنقيح المقال ٣: ٢٩٣.

ج - ما رواه أيضا عنه، عن علي، قال: حدثني أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي طالب، عن معمر بن خلاد، قال: سمعت الرضا (عليه السلام) يقول: إن العباسي زنديق وكان أبوه زنديقا (١).

د - ما رواه عنه بالاسناد عن أبي طالب، قال: حدثني العباسي إنه قال للرضا (عليه السلام): لم لا تدخل فيما سألك أمير المؤمنين؟ قال: فقال: وأنت أيضا علي يا عباسي؟ فقال: نعم ولتجيبه إلى ما سألك، أو لأعطينك القاضية - يعني السيف - قال أبو النضر: سألتنا الحسين بن اشكيب عن العباسي هشام بن إبراهيم، وقلنا له: أكان من ولد العباس؟ قال: لا، كان من الشيعة فطلبه (هارون) فكتب كتب الزيدية وكتب اثبات امامة العباس، ثم دس إلى من يغمز به، واختفى، واطلع السلطان على كتبه، فقال: هذا عباسي، فأمنه وخلق سبيله (٢).

ه - ما رواه الحميري في قرب الإسناد، عن الريان بن الصلت، قال: دخلت على العباسي يوما فطلب دواة وقرطاسا بالعجلة، فقلت: ما لك؟ فقال: سمعت من الرضا (عليه السلام) أشياء احتاج أن اكتبها لا أنساها، فكتبها، فما كان بين هذا وبين ان جاءني بعد الجمعة في وقت الحر وذلك بمرور، فقلت: من أين جئت؟ فقال: من عند هذا، قلت: من عند المأمون؟ قال: لا، قلت: من عند الفضل بن سهل؟ قال: لا، من عند هذا، فقلت: من

(١) رجال الكشي ٢: ٧٩١ / ٩٥٩.

(٢) رجال الكشي ٢: ٧٩١ / ٩٦٠.

تعني؟ قال: من عند علي بن موسى (عليهما السلام)، فقلت: ويملك خذلت اي شيء قصتك؟ فقال: دعني من هذا، متى كان آباؤه يجلسون على الكراسي حتى يبايع لهم بولاية العهد كما فعل هذا؟! فقلت: ويملك استغفر ربك، فقال: جاريتي فلانه اعلم منه، ثم قال العباسي: لو قلت برأسي هكذا لقاتل الشيعة برأسها، فقلت: أنت رجل ملبوس عليك، إن من عقد (١) الشيعة انه لو رأوه (٢) (صلى الله عليه وآله) (٣)، وعليه أزار مصبوغ، وفي عنقه كر (٤) يضرب في هذا العسكر، لقالوا: ما كان في وقت من الأوقات أطوع لله جل وعز من هذا الوقت، وما وسعه غير ذلك (٥)، فسكت: ثم كان يذكره عندي وقتا بعد وقت.

فدخلت على الرضا (عليه السلام)، فقلت له: إن العباسي يسمعي فيك ويذكرك، وهو كثيرا ما ينام عندي ويقليل، فترى أنني آخذ بحلقه واعصره حتى يموت، ثم أقول: مات ميتة فجأة؟ فقال - ونفض يديه ثلاث مرات - : لا يا ريان لا يا ريان لا يا ريان، فقلت: إن الفضل بن سهل هو ذا يوجهني إلى العراق في أمور له، والعباسي خارج بعدي بأيام إلى العراق، فترى أن أقول

-
- (١) اي اعتقادهم في حق الإمام عليه السلام، هكذا في حاشية المصدر، ولم نجد في معاني (عقد) بكتب اللغة الاعتقاد أو العقيدة، نعم من معانيه المنسجمة مع النص هو: العهد، وربما يكون اللفظ محرفا والأصل فيه: من عقيدة الشيعة - والله العالم - .
- (٢) اي الإمام عليه السلام.
- (٣) التصلية غير موجودة في المصدر، والصحيح ان يقال: عليه السلام، لانصراف التصلية إلى الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، فلاحظ.
- (٤) الكر: هو الحبل الذي يصعد به على النخلة، وقيل: هو حبل السفينة، وقيل: هو مطلق الحبل. لسان العرب: كرر.
- (٥) يريد بهذا: لو أن الشيعة رأَت الإمام عليه السلام على غير ما يألفون منه عادة لما وسعهم انكاره، لأنه لا يجوز لاحد انكار شيء من قوله أو فعله أو تقريره بعد ثبوت عصمته عليه السلام.

لمواليك القميين: أن يخرج منهم عشرون أو ثلاثون رجلا كأنهم قاطعوا طريق أو صعاليك، فإذا اجتاز بهم قتلوه، فيقال: قتله الصعاليك، فسكت فلم يقل لي نعم ولا لا، فلما صرت إلى الحوان (١) بعثت فارسا إلى زكريا بن آدم القمي، وكتبت إليه: ان هاهنا أمور لا يحتملها الكتاب، فان رأيت أن تصير إلى مشكاة (٢) في يوم كذا وكذا لأوافينك بها إن شاء الله، فوافيت وقد سبقني إلى مشكاة فأعلمته الخبر، وقصصت عليه القصة وإنه يوافي هذا الموضع يوم كذا وكذا، فقال: دعني والرجل، فودعته وخرجت، ورجع الرجل إلى قم، وقد وافاها معمر، فاستشاره فيما قلت له، فقال معمر: لا ندري سكوته امر أو نهى، ولم يأمر بك بشيء فليس الصواب أن تتعرض له، فامسك عن التوجه إليه زكريا، واجتاز العباسي بالجادة وسلم منه (٣).

و - ما رواه الصدوق في العيون: عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه) عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن الريان بن الصلت أنه قال في حديث: وكان هشام بن إبراهيم الراشدي الهمداني من أخص الناس عند الرضا (عليه السلام) من قبل أن يحمل وكان عالما أدبيا لسنا، وكانت أمور الرضا (عليه السلام) تجري من عنده وعلى يده، وتصير الأموال من النواحي كلها إليه قبل حمل أبي الحسن (عليه السلام)، فلما حمل أبو الحسن (عليه السلام) اتصل هشام بن إبراهيم بندي الرياستين (٤) فقربه ذو الرياستين

(١) كذا في الأصل، وفي المصدر: الجواد، وفي حاشيته: أسم موضع بقرب قم.

(٢) اسم موضع أيضا، عن حاشية المصدر.

(٣) قرب الإسناد: ١٤٩ - ١٥٠، وما أثبتناه بين المعقوفات منه، ما خلا أو، فلاحظ.

(٤) ذو الرياستين: هو الفضل بن سهل لقبه المأمون العباسي بذلك لتقلده رئاسة الحرب والقلم

- اي الوزارة وقيادة الجيش - انظر: وفيات الأعيان ٤: ٤١ / ٥٢٩ والكامل في التاريخ ٦:

٢٥٧.

وأدناه، فكان ينقل اخبار الرضا (عليه السلام) إلى ذي الرياستين والمأمون فحظي بذلك عندهما، وكان لا يخفى عليهما من اخباره شيئاً، فولاه المأمون حجابة الرضا (عليه السلام)، فكان لا يصل إلى الرضا (عليه السلام) الا من أحب، وضيق على الرضا (عليه السلام).

فكان من يقصده من مواليه لا يصل إليه، وكان لا يتكلم الرضا عليه السلام في داره بشئ الا أورده هشام على المأمون وذي الرياستين وجعل المأمون العباس ابنه في حجر هشام، وقال له: أذبه، فسمي هشام العباسي لذلك، قال: وأظهر ذو الرياستين عداوة شديدة لأبي الحسن (عليه السلام) وحسده على ما كان المأمون يفضله به، الخبر (١).

ز - ما فيه أيضا قال الصدوق رحمه الله: وروي أنه قصد الفضل بن سهل مع هشام بن إبراهيم الرضا (عليه السلام)، فقال له: يا بن رسول الله جئتك في سر فأخل لي المجلس، فاخرج الفضل يمينا مكتوبة بالعتق والطلاق وما لا كفارة له، وقال له: إنما جئناك لنقول كلمة حق وصدق، وقد علمنا أن الامرة إمرتكم والحق حركم يا بن رسول الله، والذي نقوله بألسنتنا عليه ضمائرنا والا ينعق ما نملك والنساء طوائق وعلي ثلاثين حجة راجلا (٢) إنا على أن نقتل المأمون ونخلص لك الامر حتى يرجع الحق لنقول إليك. فلم يسمع منهما وشتمهما ولعنهما، وقال لهما: كفرتما النعمة فلا تكون لكما السلامة ولا لي إن رضيت بما قلتما، فلما سمع الفضل ذلك منه مع هشام علما انهما أخطئا فقصدا المأمون بعد أن قالوا للرضا (عليه السلام): أردنا بما فعلنا أن نجربك، فقال لهما الرضا (عليه السلام): كذبتما فإن قلوبكما على ما أخبرتماني، إلا انكما

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٥٣، وما بين المعقوفات منه.

(٢) كذا في الأصل والمصدر، والظاهر: وعلينا ثلاثون حجة راجلين.

لم تجداني كما أردتما، فلما دخلا على المأمون، قالوا: يا أمير المؤمنين إنا قصدنا الرضا (عليه السلام) وجربناه وأردنا ان نقف على ما يضمه لك فقلنا وقال.
فقال المأمون: وفقتما، فلما خرجا من عند المأمون، قصده الرضا (عليه السلام) وأخليا المجلس واعلمه ما قالوا وأمره ان يحفظ نفسه منهما، فلما سمع ذلك من الرضا (عليه السلام) علم أن الرضا (صلوات الله عليه) هو الصادق (١).

هذه سبعة بسبعة (٢)، والذي حصل لي بعد التأمل في هذه الأخبار في المقامين أن هشام بن إبراهيم المشرقي ثقة صاحب كتاب وهو الموجود في الأسانيد ويلقب بالعباسي، وهناك هشام بن إبراهيم اخر يلقب بالعباسي أيضا وهو الذي كان مستقيما أو منافقا، ثم أظهر النصب والعداوة والتزندق، وكان من جملة رجال الدولة وأعوان العباسية، والذي يدل على تعدد العباسي أمور: أ - ان أحدهما مشرقي اي من أهل الشرق والمراد به خراساني وما والاها من أهل ختل كسكر في القاموس (٣) وغيره، بلد بما وراء النهر، وقد خرج منه جماعة من العلماء والمحدثين ومنهم إبراهيم بن محمد بن العباس الختلي من مشايخ أبي عمرو الكشي، والثاني راشدي همداني وهمدان من بلاد الجبل.
ب - إن وجه تسمية المشرقي بالعباسي انه كتب لنجاة نفسه من هارون كتابا أثبت فيه امامة عباس فنجى منه كما مر عن الكشي وإن اشتبه عليه فذكره في ذيل ما ورد في ذم الاخر، واما الثاني فوجه التسمية تأديبه العباس ابن

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٦٧ / ٣٠.

(٢) اي: سبعة اخبار في توثيقه، وسبعة أخرى في ذمه، وقد تقدم ذكرها جميعا.

(٣) قال في القاموس المحيط، (ختله): والختل بالكسر الكن وحجر الأرنب، وكسكر: كورة بما وراء النهر، وضبطها بعضهم بالفتح، وفي معجم البلدان، ختل: والختل بالضم كورة ما وراء النهر في تخوم السند، فلاحظ.

المأمون (١).

ج - عدم تعرض النجاشي لنقل طعن ودم في العباسي الذي صرح بأنه المشرقي، واحتمال عدم وقوفه على ما في الكشي والكافي والعيون وقرب الإسناد فاسد جدا، وعدم افراده المذموم بالترجمة لعدم دخوله في الرواة والمحدثين والمؤلفين، ولذا قلنا: إن الموجود في الأسانيد هو العباسي المشرقي وإنما الخلط والاشتباه جاء من الكشي، فقال في العنوان ما روي في هشام بن إبراهيم العباسي من أصحاب الرضا (عليه السلام)، فذكر فيه اخبار الذم وبعض اخبار المدح (٢).

وقال في عنوان آخر: ما روي في هشام بن إبراهيم المشرقي من أصحاب الرضا (عليه السلام)، وذكر فيه قصة الوثيقة مع أنه صرح في ترجمة جعفر بن عيسى ابن يقطين: ان هشام بن إبراهيم الختلي هو المشرقي العباسي (٣)، فاتضح - بحمد الله تعالى - تعدده ووثيقة المشرقي وعدم المضرة في الاشتراك في صورة الاطلاق لعدم دخول الزنديق في زمرة الرواة وأرباب الكتب، مع أن الصدوق ذكر الطريق إلى صاحب الكتاب المعدود من الكتب المعتمدة (٤)، هذا ما عندنا.

واما الأصحاب فلهم في مقام الجمع بين الطائفتين وجوه:
أ - الجمع بين الوثيقة والزندقة والحكم بالاتحاد، ففي الخلاصة: هشام ابن إبراهيم العباسي بالسين المهملة، روى الكشي - وذكر الخبر الأول والثالث - عن الرضا (عليه السلام) انه زنديق، وقال: قال ابن الغضائري:

(١) رجال الكشي ٢: ٧٩١ / ٩٦٠.

(٢) رجال الكشي ٢: ٧٩٠ / ٩٥٦.

(٣) رجال الكشي ٢: ٧٨٩ / ٩٥٥.

(٤) الفقيه ١: ٣، من مقدمة الكتاب.

هشام بن إبراهيم العباسي صاحب يونس، طعن عليه والطعن عندي في مذهبه لا في نفسه (١).

وابن داود ذكر ما في النجاشي في القسم الأول (٢) وما في الغضائري في القسم الثاني، قال: والطعن عندي في مذهبه لا في ثقته (٣) وتبعهما بعضهم وفيه - مضافا إلى ما مر - إن الوثيقة تجتمع مع المذاهب الفاسدة ولكن لا تجتمع مع الكذب الصريح ولو بالمعنى الأعم وقد مر ابتلاؤه بالكذب العمدي في غير واحد من الاخبار.

ب - الحكم بالاتحاد وحمل اخبار الذم على التقية، قال التقي المجلسي في الشرح - بعد ذكر حديث الغناء - والظاهر أن هشام لما سمع هذا ولم يبالغ (عليه السلام) فيه تقية، فهم أنه ليس بحرام لان الدنيا كلها باطل، وسبه (عليه السلام) بالزنديق لكونه مشهورا بالتشيع فكأنه يدفعه عن نفسه لئلا يصل إليه ضرر، كما رواه في القوي عن صفوان، وذكر الخبر الثاني في الذم، وبعد قوله (عليه السلام) بالحسن والحسين، اي بإمامتهما، ثم الثالث وبعد قوله زنديقا، اي شيعة باعتقاد العامة، ثم الرابع، وقال في آخره: ولو لم يكن للتقية كيف يمكن لمثله أن يقول له (عليه السلام) مثل هذا الكلام ولم يقل له المأمون عليه اللعنة مثل هذا، وهذا لكونه (عليه السلام) يعلم أنه شيعة له، وكان (عليه السلام) يرضى بان يقول له (عليه السلام) أمثال هذا ليدفع عن نفسه

(١) رجال العلامة: ٢٦٣ / ٣ وفيه: هشام بن إبراهيم العياشي، بالشين المهملة. وما نقل فيه عن الغضائري - وسيأتي - بلفظ: العياشي أيضا.

وهذا من أغلاط الطبع قطعاً، لان قوله: (المهملة) قرينة على إرادة السين لا الشين كما هو واضح، ثم قلب الباء الموحدة إلى الياء المشناة من تحت - في الموضعين - غلط آخر، فلاحظ.

(٢) رجال ابن داود: ١٩٩ / ١٦٦٧.

(٣) رجال ابن داود: ٢٨٣ / ٥٤٤.

توهم التشيع.

ثم ذكر وجه التسمية المشرقي بالعباسي، وقال: فظهر انه كان يسمى بهشام وهاشم، فالخبر حسن كالصحيح، أو ضيف على الظاهر من هذه الأقوال، والظاهر من الاخبار وأقاويل الأصحاب ان أمثال هذه أولى مما فعل سعيد بن جبير لكن الطبع ارض مما فعله والله يعلم وإن كان الأظهر التخيير وإن كان الأشهر وجوب التقية، انتهى (١).

وظاهر التعليقة تصديقه وإن كان في بعض كلماته إشارة إلى ما اخترناه (٢) وكيف كان ففيه - مضافا إلى التكاليف البعيدة والتأويلات البشعة وعدم شدة التقية في عصره (عليه السلام) - إن خبر الريان في قرب الإسناد وقصته مع زكريا بن آدم غير قابل للحمل على التقية صدرا وذيلا، فلاحظ.
ج - ما يظهر من المدقق الشيخ محمد في شرح الاستبصار وغيره انهم ثلاثة، قال: أقول: ان الذي يفهم من الكشي أن هشام بن إبراهيم المشرقي هو ابن إبراهيم البغدادي، والنجاشي - كما تقدم - قال: هاشم (٣) بن إبراهيم العباسي الذي يقال له المشرقي، وظاهر الحال أنه ظن الاتحاد، فيكون هو الزنديق المذكور في روايات الكشي، والامر لا يخلو من اشكال، فقول شيخنا (٤) أيده الله: فتأمل، لا يبعد أن يكون قول النجاشي: الذي يقال له المشرقي، لا يدل على الاتحاد مع المشرقي، بل المشرقي وصف للرجلين، ثم إن كلام شيخنا مبني على بعض نسخ النجاشي، والاففي بعضها: هشام بن إبراهيم العباسي - إلى أن قال - : والذي نظن إن النجاشي توهم في امر الرجل،

(١) روضة المتقين، ١٤: ٢٩٥.

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ٣٦٠.

(٣) نسخة بدل: هشام.

(٤) اي: السيد الاميرزا محمد الاسترآبادي كما في المنهج.

انتهى (١).

قال صاحب إكليل الرجال: ومقتضى اختلاف ظاهر العنوان أن الرجل ثلاثة: هاشم بن إبراهيم العباسي الذي يقال له المشرقي، وهشام بن إبراهيم العباسي وهو ليس بالمشرقي، وهشام بن إبراهيم المشرقي هو ليس بالعباسي (٢)، إلى غير ذلك من الكلمات غير المحررة التي تشبه بعضها بعضاً، والتعرض لنقلها وما فيها من الخلط والاشتباه يوجب التطويل، ولا أظن لمن تأمل فيما اخترناه أن يختار غيره.

٣٤١ شما - وإلى هشام بن الحكم: أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله والحميري جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم ومحمد بن أبي عمير جميعاً عن هشام بن الحكم وكنيته أبو محمد مولى بني شيبان يباع الكرابيس تحول من بغداد إلى الكوفة (٣).
السند ينشعب إلى ثمانية (٤) وكلها صحيحة، وهشام عين الطائفة ووجهها

(١) شرح الاستبصار للشيخ محمد بن الشيخ حسن بن الشهيد الثاني: غير موجود لدينا. أقول: والكلام المنقول عنه وجدناه برمته في تعليقه الشيخ محمد بن الشيخ حسن نفسه على منهج المقال المخطوط لدينا ٣: ٤٧٨ ورقة - أ - .

(٢) إكليل الرجال: غير موجود لدينا.

(٣) الفقيه ٤: ٢٥، من المشيخة.

(٤) أي ثمانية طرق هي:

١ - أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام بن الحكم.

٢ - أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن الحكم.

٣ - أبوه، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام بن الحكم.

٤ - أبوه، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام ابن الحكم.

وأربعة طرق أخرى فيها بدل أبوه: محمد بن الحسن.

ومتكلمها وناصرها، من أرباب الأصول وله نوادر حكايات ولطائف مناظرات تطلب من محالها.

٣٤٢ شنب - وإلى هشام بن سالم: أبوه ومحمد بن الحسن بن أحمد ابن الوليد رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري جميعا عن يعقوب بن يزيد والحسن بن طريف وأيوب بن نوح عن النضر ابن سويد، عنه (١).

وعن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير وعلي ابن الحكم جميعا عن هشام بن سالم الجواليقي (٢).
السندان ينشعبان إلى أربعة عشر (٣) كلها صحيحة على الأصح من وثيقة

(١) الفقيه ٤ : ٨، من المشيخة.

(٢) الفقيه ٤ : ٨، من المشيخة.

(٣) اما السند الأول:

- ١ - أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن النضر بن سويد، عنه.
 - ٢ - أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن الحسن بن طريف، عن النضر بن سويد، عنه.
 - ٣ - أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عن النضر بن سويد، عنه.
 - ٤ - أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد، عن النضر بن سويد، عنه.
 - ٥ - أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن الحسن بن طريف، عن النضر بن سويد، عنه.
 - ٦ - أبوه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أيوب بن نوح، عن النضر بن سويد، عنه.
- وستة طرق أخرى فيها بدل أبوه: محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد.
اما السند الثاني:

- ١ - أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم الجواليقي.
- ٢ - أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم الجواليقي.

ابن هاشم، وابن سالم ثقة ثقة في النجاشي (١)، والخلاصة (٢)، صاحب أصل.
يروى عنه: ابن أبي عمير (٣)، وصفوان (٤)، والنضر (٥)، وابن محبوب (٦)،
ويونس (٧)، والحسن بن علي (٨)، والحلي (٩)، وجعفر بن بشير (١٠)،
والبزنطي (١١)، وحماد بن عثمان (١٢)، والحسين بن سعيد (١٣)، وابن بزيع (١٤)،
وابن جندب (١٥)، والحجال (١٦)، وغيرهم من الاجلاء فهو منهم.
٣٤٣ شمع - وإلى ياسر الخادم: أبوه، عن علي بن إبراهيم، عن
أبيه، عن ياسر خادم الرضا (عليه السلام) (١٧).
السند صحيح عندنا حسن على المشهور.

-
- (١) رجال النجاشي: ٤٣٤ / ١١٦٥.
 - (٢) رجال العلامة: ١٧٩ / ٢.
 - (٣) تهذيب الأحكام ١٠: ١٦٣ / ٦٥٣.
 - (٤) الاستبصار ٣: ٣٧٤ / ١٣٣٦.
 - (٥) تهذيب الأحكام ٥: ٣٠٤ / ١٠٣٦.
 - (٦) الكافي ٨: ٢٤٣ / ٣٣٧، من الروضة.
 - (٧) تهذيب الأحكام ١٠: ٩٧ / ٣٧٣.
 - (٨) تهذيب الأحكام ٥: ١٣ / ٣٤.
 - (٩) تهذيب الأحكام ٧: ١٢٢ / ٥٣٣.
 - (١٠) تهذيب الأحكام ٢: ٣٨٢ / ١٥٩٥.
 - (١١) الكافي ٤: ٦٩ / ٢.
 - (١٢) تهذيب الأحكام ٢: ٣٠٢ / ١٢١٨.
 - (١٣) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٠٨ / ٨٢١.
 - (١٤) الاستبصار ١: ٤٧٣ / ١٨٢٨.
 - (١٥) الفقيه ٤: ٢٤١ / ٧٦٧.
 - (١٦) رجال الكشي: ٢: ٥٦٥ / ٥٠١.
 - (١٧) الفقيه ٤: ٤٨، من المشيخة.

وياسر له مسائل عن الرضا (عليه السلام) - ذكره الفهرست (١)،
والنجاشي - يرويها عنه أحمد بن محمد البرقي (٢).
ويروي عنه من الأجلة: علي بن إبراهيم (٣)، وأبوه (٤)، والجليل أحمد
ابن إسحاق الأشعري الوكيل كما في التهذيب في باب كيفية الصلاة من أبواب
الزيادات (٥)، ويعقوب بن يزيد (٦)، وأحمد بن عمر الحلال (٧)، ونوح بن
شعيب، (٨)، وأحمد بن محمد (٩)، وسهل بن زياد (١٠).
وفي الخلاصة: وعن رفاعة بن موسى النخاس صحيح، وكذا عن زياد
ابن سوقة، وكذا عن حماد بن عثمان، وكذا عن ياسر الخادم (١١)، وفي الشرح:
فالخبر حسن كالصحيح، والظاهر أنه بملاحظة إبراهيم الثقة على الأصح (١٢).
وروى الصدوق في العيون عن أبيه وعلي بن عبد الله الوراق عن سعد
ابن عبد الله، عن علي بن الحسين الخياط، عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله
ابن موسى بن جعفر (عليهما السلام)، عن ياسر الخادم، عن أبي الحسن

-
- (١) فهرست الشيخ: ١٨٣ / ٧٩٧.
(٢) رجال النجاشي: ٤٥٣ / ١٢٢٨.
(٣) أصول الكافي ١: ٤٠٩ / ٨.
(٤) الكافي ٦: ٥١٠ / ١٢.
(٥) تهذيب الأحكام ٢: ٣٠٨ / ١٠٥.
(٦) تهذيب الأحكام ٢: ٨٣ / ٢٤١.
(٧) تهذيب الأحكام ١٠: ١٤٨ / ٥٩٠.
(٨) الكافي ٤: ٢٩٧ / ٨.
(٩) فهرست الشيخ: ١٨٣ / ٧٩٧.
(١٠) الكافي ٦: ٣٤ / ١٠.
(١١) رجال العلامة: ٢٧٨، الفائدة الثامنة، من الخاتمة.
(١٢) روضة المتقين ١٤: ٢٩٧.

العسكري عن أبيه، عن جده علي بن موسى الرضا (عليهم السلام) انه كان يلبس ثيابه مما يلي يمينه، وساق الخبر ثم قال: قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله ياسر الخادم قد لقي الرضا (عليه السلام) وحديثه عن أبي الحسن العسكري غريب انتهى (١)، وهذا منه غريب فان علي بن إبراهيم الباقي في سنة سبع وثلاثمائة كما صرح به في العيون يروي عن ياسر كثيرا فراجع.

٣٤٤ شمد - وإلى ياسين الضرير (٢): أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، قالوا: حدثنا سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري جميعا عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن ياسين الضرير البصري (٣).

ابن عيسى ثقة في (لا) (٤) فالسند صحيح. واما ياسين الضرير الزيات البصري ففي النجاشي: لقي أبا الحسن موسى (عليه السلام) لما كان بالبصرة وروى عنه وصنف هذا الكتاب المنسوب إليه، ثم ذكر الطريق إليه (٥)، وذكره في الفهرست أيضا مع الكتاب والطريق (٦) ولم يغمزا عليه بشيء.

ويروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى المعلوم حاله في التثبت في النقل كما

-
- (١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣١٥ / ٩١.
(٢) في الأصل: الضريري، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في المصدر وسائر كتب الرجال، والظاهر أنه من اشتباه الناسخ لما سيأتي في الطريق وبعده من ذكره صحيحا، فلاحظ.
(٣) الفقيه ٤: ١٢٧، من المشيخة.
(٤) تقدم برقم: ٣١.
(٥) رجال النجاشي: ٤٥٣ / ١٢٢٧.
(٦) فهرست الشيخ: ١٨٣ / ٧٩٥.

في الكافي في باب كفارة ما أصاب المحرم من الطير (١)، وفي التهذيب في باب الطواف (٢)، وفي باب فضل التجارة (٣)، وفي الاستبصار في باب إنه لا ربا بين المسلم وبين أهل الحرب (٤)، وحرير كما في الكافي في باب ما يهدى إلى الكعبة (٥)، وفي التهذيب في باب الوصية المبهمة (٦)، وفي كثير من الأسانيد روايته عن حرير.

قال في الجامع: وهذا من المواضع التي روى فيها متعاكسا (٧)، وسعد بن عبد الله في التهذيب في باب كيفية الصلاة من أبواب الزيادات (٨)، وعلي بن إبراهيم ذكره المحقق السيد صدر الدين العاملي ونسبه إلى الكافي في باب الرضا بالقضاء ولم أجده فيه (٩)، ولا يخلو عن غرابة أيضا. ومن هذه الامارات لا يبعد استظهار الوثاقة أو ما يقرب منها، فالخبر حسن كما في الشرح، وفيه: أو قوي كالصحيح على المشهور (١٠).
٣٤٥ شمه - وإلى يحيى بن أبي العلاء: محمد بن الحسن، عن الحسين بن الحسن (١١) بن ابان، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن

-
- (١) الكافي ٤: ٣٩٠ / ٧.
(٢) تهذيب الأحكام ٥: ١٠٨ / ٣٥١.
(٣) تهذيب الأحكام ٧: ١٧ / ٧٥.
(٤) الاستبصار ٣: ٧١ / ٢٣٦.
(٥) الكافي ٤: ٢٤١ / ١.
(٦) تهذيب الأحكام ٩: ٢١٢ / ٨٤١.
(٧) جامع الرواة ٢: ٣٢٢ / ٢٢٨٥، أقول: في معجم رجال الحديث ٢٠: ١٢ في ترجمة ياسين الضرير وجوها تنفي هذا التعاكس، وان ياسين الذي روى عنه حرير هو ليس الضرير، فراجع.
(٨) تهذيب الأحكام ٢: ٢٩٤ / ١١٨٢.
(٩) لم نقف عليه فيه، ولا في غيره أيضا.
(١٠) روضة المتقين ١٤: ٢٩٧.
(١١) في الأصل: الحسن بن الحسين، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في المصدر وكتب الرجال، وقد ذكره المصنف - رحمه الله - صحيحا في شرح طريق الصدوق - قدس سره - إلى إبراهيم ابن ميمون في (يج) وسيأتي قريبا مما يقوي وقوع الاشتباه من الناسخ، فلاحظ.

أيوب، عن أبان بن عثمان، عنه (١).
أثبتنا وثيقة ابن أبان في (يج) (٢)، فالسند صحيح.
وأما يحيى، ففي النجاشي وتبعه الخلاصة: يحيى بن العلاء (٣)، والظاهر أنه
سقط أبي من نسخته، فإن الموجود في غيره والأسانيد: أبي العلاء، وهو
رازي، وأصله كوفي، ثقة فيهما، غير مطعون في غيرهما من رجال الشيخ (٤)،
والفهرست (٥) وغيرهما، ويروي عنه أبان كثيرا (٦)، وإسحاق بن عمار (٧)،
وجعفر بن بشير (٨)، فالخبر صحيح مع أن في السند اثنين من أصحاب
الاجماع.

٣٤٦ شمو - وإلى يحيى بن أبي عمران: محمد بن علي ماجيلويه،
عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن يحيى بن أبي عمران وكان تلميذ يونس بن
عبد الرحمن - (٩).

ومحمد وابن إبراهيم ثقتان في (لب) (١٠) و (يد) (١١) فالسند صحيح.

(١) الفقيه ٤: ٨٨، من المشيخة.

(٢) تقدم برقم: ١٣.

(٣) انظر رجال النجاشي: ٤٤٤ / ١١٩٨ ورجال العلامة: ١٨٢ / ١١.

(٤) رجال الشيخ: ٣٣٣ / ٧.

(٥) فهرست الشيخ: ١٧٨ / ٧٧٨.

(٦) الفقيه ٤: ٨٨، من المشيخة.

(٧) تهذيب الأحكام ٤: ٢١٧ / ٦٣٠.

(٨) الكافي ٣: ١٩٧ / ٢.

(٩) الفقيه ٤: ٤٤، من المشيخة.

(١٠) تقدم برقم: ٣٢.

(١١) تقدم برقم: ١٤.

واما يحيى فغير مذكور إلا أن في أصحاب الرضا (عليه السلام) والخلاصة:
يحيى بن عمران الهمداني يونسى (١)، والظاهر الاتحاد، لقوله: يونسى، أي تلميذه،
ولما

رواه في التهذيب في باب كيفية الصلاة (٢)، وفي الاستبصار في باب الجهر بسم
الله الرحمن الرحيم: عن علي بن مهزيار، عن يحيى بن أبي (٣) عمران
الهمداني، قال: كتبت إلى أبي جعفر (عليه السلام) (٤).

وروي هذا الخبر في الكافي في باب قراءة القرآن من كتاب الصلاة، عن
علي بن مهزيار، عن يحيى بن أبي عمران الهمداني... إلى آخره (٥)، فالظاهر
- وفاقا لصاحب الجامع - أن لفظة أبي سقطت من قلم النساخ (٦)، وذكره في
الفقيه أيضا في باب ما يصلى فيه وما لا يصلى فيه من الثياب (٧) مثل ما في
المشيخة.

وكيف كان، فالخبر صحيح عند القدماء حسن عند المتأخرين، أو
ضعيف.

٣٤٧ شمز - وإلى يحيى بن حسان (٨) الأزرق: أبوه، عن علي
ابن إبراهيم بن هشام، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن أبان بن عثمان،
عنه (٩).

(١) انظر: رجال الشيخ: ٣٩٥ / ٨، ورجال العلامة: ١٨١ / ٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٢: ٦٩ / ٢٥٢.

(٣) ما أنبتاه بين المعقوفين من المصدر، وهو موافق لسائر كتب الرجال، وسيأتي التأكيد عليه من
المصنف (قدس سره) بعد قليل، فلاحظ.

(٤) الاستبصار ١: ٣١١ / ٣.

(٥) الكافي ٣: ٣١٣ / ٢.

(٦) جامع الرواة ٢: ٣٣٤.

(٧) الفقيه ١: ١٧٠ / ٨٠٤.

(٨) هذا من زيادة الأصل على المصدر، وسيأتي التنبيه عليه من المصنف (قدس سره) فلاحظ.

(٩) الفقيه ٤: ١١٨، من المشيخة.

السند صحيح عندنا بما مر غير مرة هكذا في الوسائل من ذكر حسان في صدر الكلام (١)، وفي المشيخة: وما كان فيه عن يحيى الأزرق... إلى آخره. ويحيى الأزرق متكرر في الأسانيد، والمعهود المذكور في التراجم يحيى بن عبد الرحمن الأزرق، ففي النجاشي: يحيى بن عبد الرحمن الأزرق، كوفي ثقة، روى عن أبي عبد الله، وأبي الحسن (عليهما السلام)، له كتاب يرويه عدة من أصحابنا (٢)، ثم ذكر طريقه، وفي الفهرست: يحيى بن عبد الرحمن الأزرق، له كتاب أخبرنا به جماعة... إن آخره (٣)، وليس فيهما ذكر لابن حسان.

وفي أصحاب الصادق (عليه السلام): يحيى بن عبد الرحمن الأزرق الأنصاري، مولى، كوفي (٤)، ثم ذكر يحيى بن حسان الكوفي، ثم يحيى بن حسان، ثم يحيى الأزرق (٥)، ولا شك أن الأخير هو بعينه ابن عبد الرحمن ولم يصف الآخرين بالأزرق، ثم إن الصدوق لم يذكر طريقه إلى يحيى بن عبد الرحمن صاحب الكتاب المذكور في النجاشي والفهرست المتكرر في الأسانيد الذي يروي عنه الأجلة، ثم لم نجد خبرا في الأربعة (٦) - كما يظهر من المجامع (٧) - في سنده يحيى بن حسان الأزرق، وجميع ذلك يورث الظن القوي وفاقا للفاضل الخبر الأردبيلي بأن كلمة حسان من طغيان القلم وان الأصل

(١) وسائل الشيعة ١٩: ٤٣٢.

(٢) رجال النجاشي: ٤٤٤ / ١٢٠٠.

(٣) فهرست الشيخ: ١٧٨ / ٧٧٧.

(٤) رجال الشيخ: ٣٣٣ / ٥.

(٥) رجال الشيخ: ٣٣٤ / ١٧ و ٢٩ و ٣٠.

(٦) أي كتب الحديث الأربعة.

(٧) الظاهر: زيادة الميم الأولى سهوا والمراد هو جامع الرواة على ما سيأتي قريبا.

عبد الرحمن (١)، وما في الوافي (٢)، والوسائل (٣) من ذكره في أول الكلام من تصرفهما.

ويروى عنه بعنوان يحيى الأزرق، أو يحيى بن عبد الرحمن الأزرق: أبان ابن عثمان (٤)، وحماد بن عثمان (٥)، وصفوان بن يحيى (٦)، وعبد الله بن بكير (٧)، وعلي بن الحسن بن رباط (٨)، وعلي بن النعمان (٩)، والقاسم بن إسماعيل القرشي (١٠).

٣٤٨ شمع - والى يحيى بن عباد المكي: محمد بن موسى بن المتوكل، عن محمد بن أبي عبد الله الأسدي الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد، عنه (١١).

الثاني هو ابن جعفر الثقة في (لو) (١٢)، والنخعي غير مذكور، وعمه هو النوفلي المذكور في (لز) (١٣) والسند ضعيف على المشهور. ويحيى غير مذكور الا في أصحاب الصادق (عليه السلام) (١٤)، وفيه:

(١) جامع الرواة ٢: ٣٢٧.

(٢) الوافي: لم نثر عليه فيه.

(٣) وسائل الشيعة ١٩: ٤٣٢.

(٤) الفقيه ٢: ٢٦٢ / ١٢٧٥.

(٥) الاستبصار ٢: ٢٤١ / ٨٤٠.

(٦) تهذيب الأحكام ٥: ١٥٧ / ٥٢٠.

(٧) الاستبصار ٣: ٢٩١ / ١٠٢٦.

(٨) رجال النجاشي: ٤٤٤ / ١٢٠٠.

(٩) تهذيب الأحكام ٧: ٣٤٥ / ١٤١٣.

(١٠) فهرست الشيخ: ١٧٨ / ٧٧٦.

(١١) الفقيه ٤: ٢١، من المشيخة.

(١٢) تقدم برقم: ٣٦.

(١٣) تقدم برقم: ٣٧.

(١٤) رجال الشيخ: ٣٣٥ / ٣٩.

عبادة، وفي رجال البرقي (١): عباد كما هنا، ويروي عنه حنان بن سدير (٢)، وفي الشرح: فالخبر قوي (٣).

٣٤٩ شمط - والى يحيى بن عبد الله: أحد بن الحسين القطان، عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني مولى بني هاشم، عن عبد الرحمن بن جعفر الجريري، عن يحيى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) (٤).

أحمد الأول من مشايخ الصدوق فله مالهم من الوثيقة، أو المدح القريب منها، مضافا إلى كثرة الطرق إلى أحمد الثاني وهو ابن عقدة الثقة الجليل الزيدي المعروف كما مر في ترجمته في (يط) (٥)، ومنها يظهر تثبته في النقل، فيستظهر منه حسن حال الجريري الغير المذكور، فالسند قوي جدا.

وأما يحيى فذكره الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام) (٦)، ومنه ومن رواية ابن عقدة كتابه بتوسط الجريري، يظهر أنه من الأربعة الآلاف الذين ذكرهم ابن عقدة ووثقهم من أصحاب الصادق (عليه السلام) ويعبر عنه في كتب الأنساب (٧): يحيى الصالح، وهو والله محمد الصوفي جد الشيخ الجليل أبي الحسن العمري النسابة صاحب كتاب المجدي في النسب، فالخبر حسن، وفي الشرح: قوي (٨).

(١) رجال البرقي: ٣١.

(٢) الكافي ٧: ٢٤٣ / ١.

(٣) روضة المتقين ١٤: ٢٩٩.

(٤) الفقيه ٤: ٢٥.

(٥) تقدم برقم: ١٩.

(٦) رجال الشيخ: ٣٣٢ / ٣.

(٧) كتاب المجدي في الأنساب: ٢٨١.

(٨) روضة المتقين ١٤: ٢٩٩.

٣٥٠ شن - وإلى يعقوب بن شعيب: محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن الحسن بن متيل، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر ابن بشير، عن حماد بن عثمان، عن يعقوب بن شعيب بن ميثم الأسدي وهو مولى كوفي (١).
السند صحيح بالاتفاق.

وأبو محمد يعقوب بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار ثقة في النجاشي (٢)، والخلاصة (٣)، ويروى عنه ابن أبي عمير (٤)، وصفوان بن يحيى (٥)، وحماد بن عثمان (٦)، وأبان بن عثمان (٧)، ويونس بن عبد الرحمن (٨)، وعبد الله بن المغيرة (٩)، وفضالة بن أيوب (١٠)، وعبد الله بن بكير (١١).

ومن اضرابهم علي بن النعمان (١٢)، ومحمد بن سنان (١٣)، والحسن بن

-
- (١) الفقيه ٤: ٧٨، من المشيخة.
(٢) رجال النجاشي: ٤٥٠ / ١٢١٦.
(٣) رجال العلامة: ١٨٦ / ٦.
(٤) رجال النجاشي: ٤٥٠ / ١٢١٦.
(٥) الفقيه ٣: ١٩٤ / ٧٢٢.
(٦) الفقيه ٤: ٧٨، من المشيخة.
(٧) الاستبصار ٣: ٧٧ / ٢٥٦.
(٨) أصول الكافي ٢: ٣٣٥ / ١.
(٩) تهذيب الأحكام ٣: ٢٩٦ / ٨٩٩.
(١٠) لم نظفر بروايته عنه، وفي التهذيب ٧: ٢٠١ / ٨٨٦ بتوسط ابان.
(١١) تهذيب الأحكام ٨: ٢١٩ / ٢٨٧.
(١٢) الاستبصار ٣: ٧٥ / ٢٥١.
(١٣) أصول الكافي ٢: ٤٢٩ / ٢٨.

محمد بن سماعة (١)، ومحمد بن أبي حمزة (٢)، وإبراهيم بن هاشم (٣)،
وعبد الحميد الطائي (٤)، وعبد الله بن الواضح (٥)، وسيف بن عميرة (٦)،
وداود بن فرقند (٧)، والحسن بن الميثمي (٨)، ومحمد بن عبد الجبار (٩)،
وغيرهم.

٣٥١ شنا - وإلى يعقوب بن ميثم (٩): محمد بن موسى بن
المتوكل، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عنه.
أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب، بن يزيد، عن محمد بن أبي
عمير عنه (١١).

(١) فهرست الشيخ: ١٨٠ / ٧٨٥.

(٢) الاستبصار ٢: ٣٠٩ / ١١٠٠.

(٣) تهذيب الأحكام ١: ١٣٩ / ٣٨٩.

(٤) أصول الكافي ١: ١٧١ / ٢.

(٥) تهذيب الأحكام ٦: ٣٧٢ / ١٠٨٠.

(٦) أصول الكافي ٢: ١٤١ / ٥.

(٧) الكافي ٣: ٣٣٧ / ٤.

(٨) لم نظفر برواية الحسن الميثمي عنه، وما وجدناه رواية ابنه أحمد بن الحسن الميثمي عن يعقوب
ابن شعيب كما في أصول الكافي ٢: ٣٦٥ / ٤، ولعله هو المراد فسقط من النسخ سهواً، أو
كان في نسخة المصنف في الكافي هكذا - والله العالم -.

(٩) لم نظفر على روايته عنه مباشرة، وما وقفنا عليه روايته عنه بواسطة علي بن النعمان كما في
تهذيب الأحكام ٤: ٢٠١ / ٤٥١.

(١٠) كذا في الأصل، وفي المصدر: عيتم، والصحيح هو عثيم بتقديم الثاء على الياء كما يظهر في
سائر موارده في كتب الحديث زيادة على ما نص عليه علماء الرجال، انظر جامع الرواة ٢:
٣٤٩، وروضة المتقين ١٤: ٢٩٩، ومعجم رجال الحديث ٢٠: ١٤٣، وانظر موارده كذلك
في الفقيه ١: ١٥ / ٣٠ و ٣٢ وتهذيب الأحكام ١: ٢٣٣ / ٦٧٤، ١: ٢٤٥ / ١٧٠٧:
٤١٩ / ١٣٢٥ والاستبصار ١: ٣١ / ٨٤، ١: ٤١ / ١١٤ وفيها جميعاً عثيم لا عيتم،
فلاحظ.

(١١) الفقيه ٤: ٦، من المشيخة.

الأول صحيح على الأصح، والثاني بالاتفاق.
ورواية ابن أبي عمير من امارات الوثيقة، فالخبر صحيح، ويروي عنه
أيضا أبان بن عثمان كما في التهذيب في باب تطهير الثياب (١).
وصحح العلامة في الخلاصة الطريق المذكور (٢)، وقال السيد الداماد:
ويعلم حسن حاله وصحة حديثه من عد العلامة في الخلاصة طريق
الصدوق (٣) في الفقيه إليه صحيحا ومن استصحاح الأصحاب اخبارا هو في
طريقها (٤).

٣٥٢ شنب - وإلى يعقوب بن يزيد: أبوه ومحمد بن الحسن رضي
الله عنهما، عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الحميري ومحمد بن يحيى
العتار وأحمد بن إدريس رضي الله عنهم، عنه (٥).
رجال السنن ويعقوب من اجلاء المشايخ والثقة الاثبات والخبر صحيح
بالاتفاق.

٣٥٣ شنج - وإلى يوسف بن إبراهيم (٦) الطاطري: أبوه، عن
سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن سنان، عنه (٧).
السنن صحيح عندنا بما مر في (يد) (٨)، و (كو) (٩) حسن أو ضعيف عند

-
- (١) الصحيح باب تطهير المياه كما في تهذيب الأحكام ١: ٢٣٣ / ٦٧٤.
(٢) رجال العلامة: ٢٧٩، الفائدة الثامنة من الخاتمة.
(٣) في الأصل: أصحاب الصادق، وهو اشتباه، والصحيح ما أثبتناه على ما لا يخفى.
(٤) الرواشح السماوية: ٤٧.
(٥) الفقيه ٤: ١١٥، من المشيخة.
(٦) من زيادة الأصل على المصدر، وهو كذلك كما يظهر من سائر كتب الرجال التي تعرضت
لذكره.
(٧) الفقيه ٤: ١١٨، من المشيخة.
(٨) تقدم برقم: ١٤.
(٩) تقدم برقم: ٢٦.

المشهور، ويوسف أبو داود مذكور في أصحاب الصادق (عليه السلام)، فيحتمل قولاً أن كونه من الأربعة الآلاف، ويروي عنه صفوان بن يحيى في التهذيب في باب ما تجوز الصلاة فيه من اللباس (١)، وفي الكافي في باب اللباس من كتاب الزي والتجمل (٢)، ولا يروي إلا عن ثقة، فالخبر صحيح، ويروي عنه الجليل الثقة العن: العيص بن القاسم البجلي (٣).

٣٥٤ شند - وإلى يوسف بن يعقوب: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن محمد بن سنان، عن يوسف بن يعقوب أخي يونس بن يعقوب وكاناً فطحين (٤).

السند صحيح بما مر في (لا) (٥)، و (كو) (٦).

وأما يوسف ففي أصحاب الكاظم (عليه السلام) واقفي (٧)، وذكره في أصحاب الصادق (عليه السلام) (٨)، ولم أر ما يوجب الاعتماد عليه إلا كونه من

(١) تهذيب الأحكام ٢: ٢٠٨ / ٨١٧.

(٢) الكافي ٦: ٤٤٢ / ٧.

(٣) الكافي ٦: ٤٥١ / ٥.

(٤) الفقيه ٤: ١٠٥، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ٣١.

(٦) تقدم برقم: ٢٦.

(٧) رجال الشيخ: ٣٦٤ / ١٧.

(٨) رجال الشيخ: ٢٧٤ / ٢٢، في ترجمة أخيه قيس قال: قيس ويوسف ويونس بنو يعقوب بن قيس البجلي الدهني مولى أبو عمار.

وقد مر عن الصدوق "قدس سره" القول بفتحيته مع أخيه يونس، وفي الكشي عن حمدويه ٢: ٦٨٢ / ٧٢٠ ان يونس بن يعقوب فطحي كوفي، وفي النجاشي في ترجمة يونس بن يعقوب: ٤٤٦ / ١٢٠٧ قال: وكان قد قال بعبد الله ورجع، وهو يعني بعبد الله: عبد الله بن جعفر الأفتح، ويبدو من هذا ان الشيخ "قدس سره" قد انفرد في القول بوقفه كما تقدم.

والظاهر أن يوسف هذا يختلف عن يوسف بن يعقوب الذي ذكره البرقي في رجاله: ٢٩ وعده من أصحاب الصادق عليه السلام، وضعفه ابن داود: ٢٨٥ / ٥٦٠ نقلاً عن

الغضائري، لان الأخير جعفي والمعني هنا هو البجلي. فلاحظ.

ولمزيد الفائدة ينظر معجم رجال الحديث ٢٠: ١٧٦ و ٢٢٨.

أصحاب الصادق (عليه السلام)، وتكرر رواية أخيه الفقيه يونس عنه (١)، وعد الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة (٢)، فالخبر قوي أو ضعيف (٣).
٣٥٥ سنة - وإلى يونس بن عبد الرحمن: ما يأتي، اعلم أن الصدوق نسي ان يذكر طريقه إلى يونس وهو موجود في الفهرست، فأخذه صاحب الوسائل منه وأدرجه في المشيخة، وقال: وما كان فيه عن يونس بن عبد الرحمن فلم يذكره الصدوق، ولكن ذكره الشيخ في الفهرست، فقال - بعد ما ذكره - له كتب كثيرة أكثر من ثلاثين - إلى أن قال -:
أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن وأحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عنه.
وأخبرنا بذلك ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله والحميري وعلي بن إبراهيم ومحمد بن الحسن الصفار كلهم؟ عن إبراهيم ابن هاشم، عن إسماعيل بن مرار وصالح بن السندي، عن يونس.
ورواها محمد بن علي بن الحسين، عن حمزة بن محمد العلوي ومحمد ابن علي ماجيلويه؟ عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل وصالح، عن يونس.
وأخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن الصفار، عن محمد بن

(١) وردت رواية أخيه عنه في الكافي ٦: ٣٨٥ / ٤، والفقيه ٣: ٢٢٢ / ١٠٣٤، وتهذيب الأحكام ٩: ٩٢ / ٣٩٣.
(٢) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.
(٣) روضة المتقين ١٤: ٣٠١.

عيسى بن عبيد، عن يونس، انتهى (١).
قلت: الطريق الأخير غير مناسب ذكره هنا الا ان يقال إن الصدوق يروي عن ابن الوليد كلما رواه، وفي مشيخة التهذيب طرق أخرى تأتي إن شاء الله في الفائدة الآتية مع ذكر ما يتعلق بها وبما في الفهرست ومشيخة الاستبصار.

٣٥٦ شنو - وإلى يونس بن عمار: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد ابن أبي عبد الله، عن الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي الحسن يونس بن عمار بن (العيص) (٢) الصيرفي التغلبي الكوفي وهو أخو إسحاق بن عمار (٣).

مالك بن عطية ثقة لا طعن فيه، فالسند صحيح.
ويونس مذکور في أصحاب الصادق (عليه السلام) (٤)، وفي النجاشي في ترجمة أخيه إسحاق: ثقة، وأخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل، وهو في بيت كبير من الشيعة (٥).

ويروي عنه يونس بن عبد الرحمن في الكافي في باب من حافظ على صلاته (٦)، وابن أبي عمير فيه في باب الكتمان (٧)، وفي النهي عن القول بغير

-
- (١) انظر فهرست الشيخ: ١٨١ / ٨٠٩، ووسائل الشيعة ١٩: ٤٣٤ / ٣٥٢.
(٢) كذا في الأصل، والصحيح الموافق للمصدر وروضة المتقين ١٤: ٣٠١ هو (الفيض) والظاهر أن نسخة المصنف من الفقيه هكذا لما سيأتي من التنبيه عليه، فلاحظ.
(٣) الفقيه ٤: ٧٤، من المشيخة.
(٤) رجال الشيخ: ٣٣٧ / ٦٧.
(٥) رجال النجاشي: ٧١ / ١٦٩.
(٦) الكافي ٣: ٢٦٨ / ٣.
(٧) أصول الكافي ٢: ١٧٦ / ٣.

علم (١)، والحسن بن محبوب فيه في باب ما يحل للمملوك النظر إليه من مولاته (٢)، وفي الروضة بعد حديث محاسبة النفس (٣)، وعثمان بن عيسى فيه في باب الشكر (٤)، وفي التهذيب في باب الزيادات في فقه النكاح (٥)، والأربعة من أصحاب الاجماع، وثانيهم لا يروي إلا عن ثقة مع أن في السند الحسن بن محبوب، فالخبر صحيح أو في حكمه.

ويروي عنه أيضا علي بن رئاب (٦)، ومالك بن عطية (٧)، ويظهر من كثير من الاخبار حسن حاله واختصاصه بهم (عليهم السلام) وشفقتهم عليه. ففي الكافي في كتاب الدعاء: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن مالك بن عطية، عن يونس بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه

السلام): جعلت فداك هذا الذي قد ظهر بوجهي يزعم الناس ان الله عز وجل لم يتل به عبدا له فيه حاجة، فقال لي: لا لقد كان مؤمن آل فرعون مكتع الأصابع فكان يقول هكذا ويمد يده ويقول: يا قوم اتبعوا المرسلين، قال: ثم قال: إذا كان الثلث الأخير من الليل في أوله فتوضأ وقم إلى صلاتك التي تصليها، فإذا كنت في السجدة الأخيرة من الركعتين الأوليين، فقل وأنت ساجد:

يا علي يا عظيم يا رحمن يا رحيم يا سامع الدعوات ويا معطي الخيرات

(١) أصول الكافي ١: ٣٤ / ٨.

(٢) الكافي ٥: ٥٣١ / ٤.

(٣) الكافي ٨: ١٤٤ / ١١٣.

(٤) أصول الكافي ٢: ٨٠ / ٢٥.

(٥) تهذيب الأحكام ٧: ٤٦٠ / ١٨٤٢.

(٦) لم نعثر على روايته عنه.

(٧) أصول الكافي ٢: ١٢١ / ٨.

صل على محمد وآل محمد، وأعطني من خير الدنيا والآخرة ما أنت أهله،
واصرف عني من شر الدنيا والآخرة ما أنت أهله، واذهب عني هذا الوجد،
وسمه (١) فإنه قد غاظني وحزني، وألح في الدعاء، قال: فما وصلت إلى
الكوفة حتى اذهب الله به عني كله (٢).

ورواه أيضا في باب شدة ابتلاء المؤمن بهذا السند والتمن الا ان فيه احمد
ابن محمد بن عيسى (٣).

وفيه في باب حق المرأة على الزوج بإسناده عن يونس بن عمار، قال:
زوجني أبو عبد الله (عليه السلام) جارية كانت لإسماعيل ابنه، فقال: أحسن
إليها، فقلت: وما الاحسان إليها؟ قال: أشبع بطنها، واكس جثتها (٤)، واغفر
ذنبها، ثم قال: اذهبي وسطك الله ماله (٥).

وفيه بإسناده عنه، قال: وصفت لأبي عبد الله (عليه السلام) من يقول
بهذا الامر ممن يعمل عمل السلطان، فقال: إذا ولوكم يدخلون عليكم المرفق
وينفعونكم في حوائجكم، قال: قلت: منهم من يفعل ذلك، ومنهم من لا
يفعل، قال: من لا يفعل ذلك فابروا منه برأ الله منه (٦).

وفيه في الصحيح عنه، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أن لي
جارا من قريش من آل محرز قد نوه باسمي وشهرني كلما مررت به، قال: هذا

(١) في الأصل: وهمه، وما أثبتناه من المصدر، والمعنى اي واذكر اسم ما ظهر بوجهك.

(٢) أصول الكافي ٢: ٤١١ / ٤.

(٣) أصول الكافي ٢: ٢٠٠ / ٣٠.

(٤) نسخة بدل: جسمها.

(٥) الكافي ٥: ٥١١ / ٤.

(٦) الكافي ٥: ١٠٩ / ١٤ وفيه يونس بن حماد لكن الصحيح يونس بن عمار كما في التهذيب ٦:

٩٢٣ / ٣٣٣.

الرافضي يحمل الأموال إلى جعفر بن محمد، قال: فقال لي: فادع الله عليه إذا كنت في صلاة الليل وأنت ساجد في السجدة الأخيرة من الركعتين الأوليين فاحمد الله عز وجل ومجده وقل:

اللهم ان فلان بن فلان قد شهرني ونوه بي وغازني وعرضني للمكاره، اللهم اضربه بسهم عاجل تشغله به عني، اللهم وقرب اجله واقطع اثره وعجل ذلك يا رب الساعة الساعة، قال: فلما قدمنا الكوفة قدمنا ليلا فسألت أهلنا عنه، قلت: ما فعل فلان؟ فقالوا: هو مريض، فما انقضى آخر كلامي حتى سمعت الصياح من منزلة، وقالوا: قد مات (١).
وقد مر غير مرة وجه الاستشهاد بأمثال هذه الأخبار على، وثيقة الراوي، أو مدحه.

ومن الغريب بعد ذلك ما في عدة السيد الكاظمي حيث قال: بعد ذكر للطريق المذكور: ويونس هذا مجهول (٢)، مع أنه ممن عد رواية ابن أبي عمير من امارات الوثيقة واصر عليها وهكذا رواية الأجلة.

وقال السيد الاجل بحر العلوم في رجاله - بعد نقل كلام النجاشي وغيره في بني عمار - قال: وظاهر كلام الجماعة سلامة مذهب الجميع، بل المستفاد من كلام النجاشي: وهو في بيت كبير من الشيعة، استقامة جميع أهل هذا البيت - إلى أن قال -: وقوله: ثقة واخوته يونس... لا يقتضي توثيق اخوته لاحتمال أن يكون يونس وما بعده خبرا من الاخوة لا بدلا، نعم لو قال: ثقة هو واخوته، لدل على ذلك، وفي رجال ابن داود عن النجاشي والكشي: ثقة هو واخوته، والوهم فيه ظاهر إذ ليس في الكشي من ذلك شيء، والموجود في

(١) أصول الكافي ٢: ٣٧١ / ٣.

(٢) العدة للكاظمي: ١٧٢ / أ.

النجاشي ما حكيناه لا ما حكاها، انتهى (١).
قلت: قدمنا في ترجمة الكشي في آخر الفائدة الثالثة اختلاف نسخ
الكشي بالزيادة والنقيصة (٢)، ومن الجائز وجوده في نسخته وثبوت كلمة (هو) وفي
نسخته من النجاشي، وهذا المقدار من الاختلاف غير عزيز في النسخ، وقد مر
في بعض التراجم وجود كلمة ثقة في نسخ - جماعة - من النجاشي وأنكرها الآخرون
لعدم وجودها في نسختهم، فالجزم بالحكم بم الوهم مشكل.
ثم إن الموجود في كتب الرجال عمار بن حيان لا العيص كما هنا ولعله من
طغيان القلم أو هو بعض أجداده.

٣٥٧ شنز - وإلى يونس بن يعقوب: أبوه، عن سعد بن عبد الله،
عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن يونس بن
يعقوب البجلي (٣).

أوضحنا وثيقة الحكم في (مب) (٤)، فالسند صحيح.

وأما يونس فالكلام فيه في موضعين:

أ - في وثاقته بل وجلالته.

ب - في مذهبه.

أما الأول فهو ثقة جليل ويدل عليها أمور:

أ - ما في النجاشي: يونس بن يعقوب بن قيس أبو علي الجلاب
البجلي الدهني، أمه منية بنت عمار بن أبي معاوية الدهني أخت معاوية بن

(١) رجال السيد بحر العلوم ١: ٣٠١.

(٢) انظر الجزء الثالث صحيفة: ٢٨٧.

(٣) الفقيه ٤: ٤٦، من المشيخة.

(٤) تقدم برقم: ٤٢.

عمار، اختص بأبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وكان يتوكل (١) لأبي الحسن (عليه السلام)، ومات بالمدينة في أيام الرضا (عليه السلام)، فتولى امره، وكان (خطياً) (٢) عندهم، موثقاً (٣).

ب - ما في أصحاب الكاظم (عليه السلام) من رجال الشيخ: يونس بن يعقوب مولى نهد، له كتب، ثقة (٤)، وفي أصحاب الرضا (عليه السلام): ثقة، له كتاب، من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) (٥).

ج - رواية الثلاثة الذي لا يروون إلا عن الثقة عنه، وهم: ابن أبي عمير كما في الفهرست (٦)، وفي الفقيه في باب الرضا (٧)، وفي الاستبصار في باب أقل الطهر (٨)، وفي الكافي في الروضة بعد حديث قوم صالح (٩)، وصفوان بن يحيى فيه في باب زكاة مال اليتيم (١٠)، وفي التهذيب في باب زكاة أموال الأطفال (١١)، وأحمد بن محمد بن أبي نصر فيه في أواخر باب الصيد والزكاة (١٢)، وفي الكافي في باب الإبط من كتاب الزري والتجمل (١٣)، وفي باب صفة الذبح

- (١) في الأصل: يتولى، وما أثبتناه من المصدر.
- (٢) في المصدر: حضياً، اي: ذو حظ عظيم عند الأئمة عليهم السلام. وفي روضة المتقين ١٤: ٣٠٢ كما في الأصل: خطياً، اي: ذو خطوة وقرب منهم عليهم السلام، فلاحظ.
- (٣) رجال النجاشي: ٤٤٦ / ١٢٠٧، وما بين المعقوفات منه.
- (٤) رجال الشيخ: ٣٦٣ / ٤.
- (٥) رجال الشيخ: ٣٩٤ / ١.
- (٦) فهرست الشيخ: ١٨٢ / ٧٩٠.
- (٧) الفقيه ٣: ٨٠٣ / ١٤٨٤.
- (٨) الاستبصار ١: ١٣١ / ٤٥٣.
- (٩) الكافي ٨: ١٩٤ / ٢٣٠، من الروضة.
- (١٠) الكافي ٣: ٥٤١ / ٧.
- (١١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٧ / ٦٦. وفيه صفوان عن يونس بن يعقوب. في الباب المذكور نفسه.
- (١٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٧ / ٦٦.
- (١٣) تهذيب الأحكام ٦: ٥٠٨ / ٧.

والنحر (١).

د - رواية الأجلة عنه وفيهم: الحسن بن محبوب (٢)، والحسن بن علي ابن فضال (٣)، ومحمد بن عبد الحميد (٤)، والسندي بن محمد (٥)، وحميران بن أعين (٦)، ومحمد بن أبي حمزة (٧)، وعلي بن الحكم (٨)، ومحمد بن سنان (٩)، ومحمد بن الوليد (١٠)، وثعلبة (١١)، وعلي بن أسباط (١٢)، وعمرو بن عثمان (١٣)،

وموسى بن القاسم (١٤)، والحجال (١٥)، وإسماعيل بن مهران (١٦)، وأحمد بن عبد الله الكرخي (١٧)، ومحمد بن إسماعيل (١٨)، ومحمد بن عيسى (١٩)، وأحمد بن

-
- (١) الكافي ٦: ٢٢٩ / ٣.
 - (٢) الكافي ٥: ٥٣١ / ٤.
 - (٣) الاستبصار ٢: ٢١٠ / ٧١٦.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٤: ٨٧ / ٢٥٣.
 - (٥) تهذيب الأحكام ١: ٤٧ / ١٣٤.
 - (٦) الكافي ٥: ٣٤٩ / ٩.
 - (٧) الاستبصار ١: ١٥٠ / ٥٢٠.
 - (٨) تهذيب الأحكام ١: ٤٤٩ / ١٤٥٣.
 - (٩) تهذيب الأحكام ٤: ١٣٨ / ٣٨٩.
 - (١٠) الكافي ٨: ٢١٥ / ٢٦٢، من الروضة.
 - (١١) تهذيب الأحكام ٧: ٦٤٧ / ١٨٧٠.
 - (١٢) تهذيب الأحكام ٨: ٢٠١ / ٧١١.
 - (١٣) تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٨ / ٩٢٩.
 - (١٤) تهذيب الأحكام ٣٣٥ / ١١٥٦.
 - (١٥) أصول الكافي ٢: ١٤٨ / ٤.
 - (١٦) أصول الكافي ٢: ١٩٣ / ٣.
 - (١٧) تهذيب الأحكام ٢: ٢٤٠ / ٩٥٣.
 - (١٨) تهذيب الأحكام ٩: ١٢٢ / ٥٢٦.
 - (١٩) الكافي ٦: ٤٥٦ / ٣.

الحسن الميثمي (١)، والحسن بن علي بن يقطين (٢)، والعباس بن عامر (٣)،
ويونس بن عبد الرحمن في الكافي في باب الإذاعة (٤).

ه - جملة من الاخبار، فروى في الكشي عن علي بن الحسن بن علي بن
فضال، قال: حدثنا محمد بن الوليد، عن يونس بن يعقوب، قال: دخلت على
أبي الحسن موسى (عليه السلام)، قال: فقلت له: جعلت فداك ان أباك كان
يرق علي ويرحمني فإن رأيت أن تنزلي بتلك المنزلة فعلت، قال: فقال لي: يا
يونس اني دخلت على أبي وبين يديه حيس أو هريسة، فقال لي: ادن يا بني
فكل من هذا، هذا بعث به الينا يونس انه من شيعتنا القدماء، فنحن لك
حافظون (٥).

قال أبو النضر: سمعت علي بن الحسن يقول: مات يونس بن يعقوب
بالمدينة فبعث إليه أبو الحسن الرضا (عليه السلام) بحنوطه وكفنه وجميع ما
يحتاج إليه، وأمر مواليه وموالي أبيه وجده ان يحضروا جنازته، وقال لهم: هذا
مولي لأبي عبد الله (عليه السلام) كان يسكن العراق، وقال لهم: احفروا له في
البقيع فإن قال لكم أهل المدينة: انه عراقي ولا ندفنه في البقيع، فقولوا لهم:
هذا مولي لأبي عبد الله (عليه السلام) وكان يسكن العراق، فإن منعمونا أن
ندفنه بالبقيع منعناكم أن تدفنوا مواليكم في البقيع، فدفن في البقيع، ووجه أبو
الحسن علي بن موسى (عليه السلام) إلى زميله محمد بن الحباب - وكان رجلا

(١) الكافي ٥: ٤٤٦ / ١٢.

(٢) الكافي ٦: ٥٢٥ / ٤.

(٣) الاستبصار ٣: ٢٩٢ / ١٥٣٣.

(٤) لم ترد روايته في هذا الباب.

(٥) رجال الكشي: ٢: ٦٨٣ / ٧٢١.

من أهل الكوفة - صل عليه أنت (١).

وعن علي بن الحسن، قال: حدثني محمد بن الوليد، قال: رأني صاحب المقبرة وأنا عند القبر بعد ذلك، فقال لي: من هذا الرجل صاحب القبر فإن أبا الحسن علي بن موسى (عليهما السلام) أوصاني به وأمرني أن أرش قبره أربعين شهرا، أو أربعين يوما في كل يوم - قال أبو الحسن: الشك مني - (٢). قال، وقال لي صاحب المقبرة: ان السرير عندي - يعني سرير النبي (صلى الله عليه وآله) - فإذا مات رجل من بني هاشم صر السرير، فأقول: أيهم مات؟ حتى اعلم بالغداة، فصر السرير في الليلة التي مات فيها هذا الرجل، فقلت: لا اعرف أحدا منهم مريضا فمن الذي مات؟! فلما إن كان من الغد جاؤوا فاخذوا مني السرير، وقالوا: مولى لأبي عبد الله (عليه السلام) كان يسكن العراق (٣).

وعن علي بن الحسن، قال: حدثني محمد بن الوليد، عن صفوان بن يحيى قال: قلت لأبي الحسن الرضا (عليه السلام): جعلت فداك، سرني ما فعلت بيونس، قال: فقال لي: أليس مما صنع الله ليونس أن نقله من العراق إلى جوار نبيه (صلى الله عليه وآله) (٤).

وعن علي بن الحسن، عن عباس بن عامر، عن يونس بن يعقوب، قال: كتبت إلى أبي عبد الله (عليه السلام) أسأله أن يدعو الله لي أن يجعلني ممن ينتصر به لدينه، فلم يجبني، فاغتممت لذلك، قال يونس: فأخبرني بعض

(١) رجال الكشي ٢: ٦٨٣ / ٧٢١.

(٢) أبو الحسن: هو علي بن الحسن بن علي بن فضال، وقوله: الشك مني، أي الشك المتعلق بالتردد السابق بين الشهور والأيام.

(٣) رجال الكشي ٢: ٦٨٥ / ٧٢٢.

(٤) رجال الكشي ٢: ٦٨٥ / ٧٢٣.

أصحابنا انه كتب إليه بمثل ما كتبت إليه، فأجابه وكتب في أسفل كتابه:
يرحمك الله إنما ينتصر الله لدينه بشر خلقه (١).

وهذه اخبار رواها علي بن الحسن وهو من معشر بني فضال الذين أمرنا
بأخذ ما رووا.

وقد مر في (عز) (٢) قول الأستاذ الأعظم الأنصاري في بحث الاحتكار:
ان هذا الحديث (٣) أولى بالدلالة على عدم وجوب الفحص عما قبل هؤلاء من
الاجماع الذي ادعاه الكشي على تصحيح ما يصح عن جماعة، انتهى (٤)، ولا
فرق في الموصول بين كونه في مقام مدح راويه أو لا فكلها في حكم الصحيح
الذي يجب الاخذ به.

وعن علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن محمد بن
عبد الحميد، عن يونس بن يعقوب، قال: قال لي يونس: ذكر لي أبو عبد الله أو
أبو الحسن (عليه السلام) شيئاً أسر به، قال: فقال لي: والله ما أنت عندنا
متهم، إنما أنت رجل منا أهل البيت فجعلك الله مع رسوله وأهل بيته والله
فاعل ذلك أن شاء الله وذكر أنه قال ليونس: انظروا إلى ما ختم الله به ليونس،
قبضه الله مجاوراً نبيه (صلى الله عليه وآله) (٥).

وعن علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن محمد بن عبد الحميد،
عن يونس بن يعقوب، قال: كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) في شيء
كتبت إليه فيه: يا سيدي، فقال للرسول: قل له انك أخي (٦)، والسندان

(١) رجال الكشي ٢: ٦٨٦ / ٧٢٦.

(٢) تقدم برقم: ٧٧.

(٣) أي قوله (عليه السلام): خذوا ما رووا.. " منه قدس سره "

(٤) المكاسب: ٢١٢.

(٥) رجال الكشي ٢: ٦٨٥ / ٧٢٤، وفي الحجرية بدل مجاور نبيه: مجاور الرسول (نسخة بدل).

(٦) رجال الكشي ٢: ٦٨٦ / ٧٢٥، وقوله: انك أخي، متعلق بمحذوف ظاهراً، والتقدير: يقول

لك أبو الحسن (عليه السلام): إنك أخي.

صحيحان، ووثاقة يونس تمنع من الافتراء سيما، على الإمام (عليه السلام).
قال: وروي عن أبي سعيد الادمي، قال: حدثني محمد بن الوليد (١)
قال:

حضرت جنازة معاوية بن عمار، ويونس بن يعقوب حاضر فصلى بأصحابنا
وأذن وأقام (٢).

وعن حمدويه، قال: حدثني أيوب، عن محمد بن سنان، عن يونس بن
يعقوب، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا يونس قل لهم: يا
مؤلفة قد رأيت ما تصنعون، إذا سمعتم الأذان أخذتم نعالكم وخرجتم من
المسجد (٣).

وفي ترجمة عيسى بن عبد الله القمي وزرارة أيضا ما يظهر منه علو
مقامه (٤)، ولا معارض لهذه الاخبار ابدا ولا مغمز فيه من أحد ولا يخلو من غرابة.
واما الثاني: فظاهر جماعة انه فطحي، قال أبو عمرو الكشي: حدثني
حمدويه - ذكره عن بعض أصحابنا - أن يونس بن يعقوب فطحي كوفي مات
بالمدينة

كفنه الرضا (عليه السلام) (٥)، وقال في ترجمة عبد الله بن بكير: قال محمد بن

-
- (١) في الأصل: محمد بن عبد الوليد، والصحيح ما أثبتناه لموافقه ما في المصدر، مع عدم وجود ما
في الأصل بسائر كتب الرجال، والظاهر أن المراد منه هو محمد بن الوليد المعروف بشباب
الصيرفي الرقي، أو ابن خالد البجلي لروايتهما عن يونس بن يعقوب، ورواية سهل بن زياد أبو
سعيد الادمي الرازي عنهما، والأرجح هو الأول لاكثر سهل من الرواية عنه على عكس الثاني
الذي لم يرو عنه سهل الا في مورد واحد كما يبدو من تتبع مواردتهما في كتب الحديث، ولمزيد
الفائدة راجع معجم رجال الحديث ١٧: ٣١١ - ٣١٥.
- (٢) رجال الكشي ٢: ٦٨٦ / ٧٢٧.
- (٣) رجال الكشي ٢: ٦٨٦ / ٧٢٨، وما بين المعقوفين منه.
- (٤) رجال الكشي ١: ٣٥٧ / ٢٢٩ و ٢: ٦٢٤ / ٦٠٧.
- (٥) رجال الكشي ٢: ٦٨٢ / ٧٢٠.

مسعود: عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم: ابن بكير - إلى أن قال: - ويونس بن يعقوب... إلى آخره (١)، وتقدم كلام الصدوق في أخيه يوسف (٢).

وأما الشيخ فذكره في أصحاب الصادق والكاظم والرضا (٣) (عليهم السلام) والفهرست (٤) ولم يطعن عليه بالفطحية، ولكن النجاشي قال: وكان قد قال بعبد الله ثم رجع (٥)، ولهذا يمكن الجمع بين كلمات من رماه بها حفظا لها عن الرد وبين ما مضى من الاخبار الصريحة في حسن عقيدته كما أشار إليه في الخلاصة، قال: وروى الكشي أحاديث حسنة تدل على صحة عقيدة هذا الرجل، والذي اعتمد عليه قبول روايته، انتهى (٦).

وفي تحرير الطاووسي - بعد نقل جملة من روايات الكشي - أقول: إنه يبعد من مجموع ما رويت أن يكون المشار إليه فطحيا، والرواية التي بدأت بذكرها ضعيفة، الشاهدة بكونه فطحيا، انتهى (٧).

قلت: والمراد بالرواية هي ما نقلها الكشي عن حمدويه (٨)، وفيها مع الضعف تناقض ظاهر، إذ الفطحية لا تجتمع مع هذا الاكرام والتبجيل - سيما بعد الموت - من الإمام (عليه السلام)، كما لا تجتمع مع سائر ما تضمنته

(١) رجال الكشي ٢: ٦٣٥ / ٦٣٩.

(٢) تقدم في هذه الفائدة برقم: ٣٥٤ في طريقه إلى يوسف بن يعقوب.

(٣) رجال الشيخ: ٣٣٥ / ٤٤، ٣٦٣ / ٤، ٣٩٤ / ١.

(٤) فهرست الشيخ: ١٨٢ / ٧٩٠.

(٥) رجال النجاشي: ٤٤٦ / ١٢٠٧، وقوله: قال بعبد الله ثم رجع اي: قال بامامة عبد الله بن جعفر الأفتح ثم رجع إلى الحق، فلاحظ.

(٦) رجال العلامة: ١٨٥ / ٢.

(٧) التحرير الطاووسي: ٣١٥.

(٨) رجال الكشي ٢: ٦٨٢ / ٧٢٠.

الاخبار من الكرامة والتبجيل، فاما أن يقال بنجاة الفطحية، أو خصوص
يونس كعمار (١)، أو يقال بأنها زلة صدرت ثم جبرت، وهو الحق الذي لا محيص
عنه بعد صراحة الاخبار واعتبارها، وللقوم هنا كلمات لا تخلو من اضطراب
وتشويش طوينا الكشح عن التعرض لها.

٣٥٨ شنج - وإلى أبي أيوب الخزاز: محمد بن موسى بن المتوكل
رضي الله عنه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن الحسن بن أبي
الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز،
ويقال: إنه إبراهيم بن عيسى (٢).

السند صحيح بالاتفاق.

وأبو أيوب ثقة في الكشي (٣)، والنجاشي (٤)، والفهرست (٥)،
والخلاصة (٦)، فالخبر صحيح.

٣٥٩ شنت - وإلى أبي بصير: محمد بن علي ماجيلويه، عن عمه
عمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن أبي
عمير، عن علي بن أبي حمزة، عنه (٧).

(١) اي القول بفطحية يونس كالتقول بفطحية عمار بن موسى الساباطي الثقة المشهور الذي
استوهبه الإمام الكاظم عليه السلام بقوله: استوهبت عمارا من ربي فوهبه لي، كما في رواية
الكشي ٢: ٥٢٤ / ٤٧١، وإذا كان خصوص يونس كعمار فلا تضر فطحيته بقبول مروياته.
والوجه الاخر الذي ذكره المصنف - قدس سره - عقيب هذا الكلام هو من أرجح الوجوه
وأصحها لدينا، لا سيما بعد محاكمة الأخبار الواردة بشأنه، فلاحظ.

(٢) الفقيه ٤: ٦٨، من المشيخة.

(٣) رجال الكشي ٢: ٦٦١ / ٦٧٩.

(٤) رجال النجاشي: ٢٠ / ٢٥.

(٥) فهرست الشيخ: ٨ / ١٣.

(٦) رجال العلامة: ٥ / ١٣.

(٧) الفقيه ٤: ١٨، من المشيخة، وما بين المعقوفين منه.

السند صحيح إلى علي، ومر في (رز) (١) اعتبار رواياته وإن كان واقفيا شديد العناد ومضافا إلى وجود ابن أبي عمير في السند. والمراد بابي بصير: أبو محمد يحيى بن القاسم الأسدي بقرينة قائده علي (٢) الذي صرحوا بأنه يروي كتابه (٣)، وهو ثقة في النجاشي (٤)، والخلاصة (٥).

وفي الكشي: اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام)، وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة: زرارة، ومعروف بن حربوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي (٦). وروى عن حمدويه، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن شعيب العرقوفي، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ربما احتجنا ان نسأل عن الشيء، فمن نسأل؟ قال: عليك بالأسدي، يعني أبا بصير (٧).

(١) تقدم برقم: ٢٠٧.

(٢) كما في النجاشي: ٢٤٩ / ٦٥٦، في ترجمة علي بن أبي حمزة، ويريد بقائده اي الذي يقوده في الطريق لأنه كان مكفوبا، وعلي من غلمان، وقد صرح أبو بصير بذلك كما في الكافي ١: ٣١٤ / ٤ و ٣ / ٥٨: ١.

(٣) الذي صرح بذلك هو الشيخ في الفهرست: ١٧٨ / ٧٩٦، لكن طريق النجاشي إلى كتابه ينتهي إلى الحسن بن علي بن أبي حمزة، والظاهر سقوط (عن أبيه) من الطريق سهوا، كما صرح به بعض الاعلام، فلاحظ.

(٤) رجال النجاشي: ٤٤١ / ١١٨٧.

(٥) رجال العلامة: ٢٦٤ / ٣.

(٦) رجال الكشي ٢: ٥٠٧ / ٤٣١، وما بين المعقوفين منه.

(٧) رجال الكشي ١: ٤٠٠ / ٢٩١، وظاهر القول الأخير: يعني أبا بصير، انه ليس من كلام الإمام عليه السلام، ولعله من كلام العرقوفي، أو من كلام أحد رجال السند، كما هو ديدن الرواة في توضيح بعض ألفاظ المتون، من دون نسبتها إلى أحد، ولكنها تعرف بالتأمل بأنها ليس من كلام الإمام عليه السلام، فلاحظ.

والخبر في أعلى درجة الصحة، والعرقوفي ابن أخته (١)، فلا يصغى بعد ذلك إلى ما ورد أو قيل فيه من الوقف المنافي لوفاته في حياة الكاظم (عليه السلام)، والتخليط المنافي للاجماع المتقدم وغير ذلك من الموهنات، وقد أطالوا الكلام في ترجمته من جهات، بل أفرد جماعة لترجمته برسالة مفردة، وما ذكرناه هو الحق الذي عليه المحققون، ومن أراد الزيادة فعليه بكتب الأصحاب.

٣٦٠ شس - وإلى أبي بكر بن أبي سماك (٢): محمد بن الحسن، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن عثيم (٣) عنه (٤).

أوضحنا وثيقة ابن أبان في (يج) (٥).

وعثيم غير مذکور، ويروي عنه في الأسانيد محمد بن سليمان، وهو ابن

(١) اي ابن أخت أبي بصير يحيى بن القاسم كما في رجال النجاشي: ١٩٤ / ٥٢٥.
(٢) نسخة بدل: سما.

أقول: اختلف العلماء في ضبطه بين السماك - بالكاف - وبين السمال - باللام. والظاهر أن الصحيح هو السمال باللام والميم المخففة وشددها بعضهم، اي الكحال قالها النجاشي في ترجمة غالب بن عثمان المنقري: ٣٠٥ / ٨٣٥. ومن ضبطه باللام هم الكشي ٢: ٧٧٠ / ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ والنجاشي: ٢١ / ٣٠ والشيخ في الفهرست: ٢٩ / ٤ والعلامة في رجاله: ١٩٨ / ٣ وابن داود: ٢٢٦ / ٤ وتابعهم على ذلك أغلب المتأخرين.

اما من ضبطه بالكاف فهم الشيخ في رجاله: ٣٤٤ / ٣٣ وابن شهر آشوب في المعالم ٦: ١٨ والعلامة في ايضاح الاشتباه ٨٦ / ١٩.

والظاهر وقوع التصحيح في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ لما مر في ضبطه في الفهرست وما نقله عنه العلماء كالسيد التفريشي في النقد: ٦، والاسترابادي في منهج المقال: ورقة: ١٢ / أ والمصنف على ما سيأتي بعد قليل أيضا.

وسياتي التأكيد على صحة الأول من المصنف قدس سره، فلاحظ.

(٣) في الأصل وما يليه من شرح الطريق: عثيم، وما أثبتناه - في كلا الموضعين - هو الصحيح الموافق لما في المصدر، وقد مر مثله برقم: ٣٥١. فراجع

(٤) الفقيه ٤: ٦٤، من المشيخة.

(٥) نقدم برقم: ١٣.

أسلم أو اشيم، واحتمل في العدة أن يكون المراد منه عثمان بن عيسى أو نحوه، وكيف كان فالسند صحيح إلى فضالة وهو من أصحاب الاجماع، فالخبر صحيح أو في حكمه.

ولكن الخطب الأعظم في المراد من أبي بكر بن أبي سمال (١)، ثم في مذهبه، فإن كلام المترجمين من الاضطراب والتشويش ما يحير العقول. فنقول: قال صاحب المنهج (٢)، والتلخيص (٣) في باب الكنى: أبو بكر ابن أبي سمال (١) هو إبراهيم بن أبي سمال ثقة واقفي - كما مر - واسم أبي سمال: محمد بن الربيع.

وقال التقي المجلسي في الشرح: وما كان فيه عن أبي بكر بن أبي سمال، هو أبو إبراهيم وإسماعيل ابني أبي بكر بن أبي سمال الثقتين ولم يرد فيه شيء، ولكن يظهر من المصنف أن له كتابا معتمدا للطائفة، انتهى (٥). وقال الأستاذ الأكبر في التعليقة: قوله في أبي بكر بن أبي سمال.... إلى آخره، ظهر مما مر فيه، وفي محمد بن حسان عرزم ان أبا بكر هذا هو والد إبراهيم، ولذا عده خالي مجهولا، انتهى (٦)، وتبع كل واحد منهم جماعة، ومقتضى الأول: ان أبا بكر كنية لإبراهيم المذكور في التراجم، وهو المراد من ابن أبي السمال (٧) حيثما يذكر في التراجم والأسانيد.

-
- (١) نسخ الأحاديث والرجال مختلفة، ففي بعضها: أبي السمال (باللام)، وفي بعضها: (بالكاف)، وصرح بعضهم بأن الأصح هو الأول. " منه قدس سره ".
(٢) منهج المقال: ٣٨٤.
(٣) تلخيص المقال:
(٤) نسخة بدل: سماك.
(٥) روضة المتقين ١٤ / ٣١١.
(٦) التعليقة للوحيد البهبهاني: ٣٨٤.
(٧) نسخة بدل: السماك.

ومقتضى الثاني: انه كنية لأبيه الغير المذكور في التراجم، فيكون هو المراد من ابن أبي السمال الذي يظهر من الاخبار أنه من الأمراء المعروفين في الشيعة. ففي التهذيب بإسناده عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) وعنده إسماعيل ابنه، فقال: ما يمنع ابن أبي السمال (١) ان يخرج شباب الشيعة فيكفونه ما يكفيه الناس ويعطيهم ما يعطي الناس؟! قال: ثم قال لي: لم تركت عطاك؟! قال: قلت: مخافة على ديني، قال: ما منع ابن أبي السمال (٢) ان يبعث إليك بعطائك؟! أما علم أن لك في بيت المال نصيبا! (٣).

بل يظهر هذا من النجاشي أيضا، حيث ساق نسبه إلى أسد بن خزيمه (٤)، وهذا دأبه في المعروفين، والأصل في هذا الاختلاف كلام النجاشي، والتشويش في صدره ومخالفته مع ذيله، ومخالفة ما في رجال الشيخ (٥) للفهرست (٦) وما في بعض الأسانيد.

فنقول: قال النجاشي: إبراهيم بن أبي بكر محمد بن الربيع يكنى بابي بكر محمد بن السمال (٧) سمعان بن هبيرة - وساق إلى - أسد بن خزيمه، ثقة هو واخوه إسماعيل بن أبي السمال، روي عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)

(١) في المصدر: سمال بدون (أل التعريف).

(٢) في المصدر، سماك.

(٣) تهذيب الأحكام ٣٣٦ / ٩٣٣.

(٤) رجال النجاشي ٢١ / ٣٠.

(٥) رجال الشيخ: ٣٤٤ / ٣٣.

(٦) فهرست الشيخ: ٩ / ٢٤.

(٧) في المصدر (طبع مؤسسة النشر الاسلامي): ابن أبي السمال، وفي النسخة المحققة:

١٠٠ / ٢٩: محمد بن أبي السمال، وفي الحجرية: ١٦: محمد بن السمال.

وكانا من الواقعة، انتهى (١).
وصريح اخره ان والد إبراهيم وهو محمد يكنى بابي السمال فلا بد وأن يكون
الأصل في الصدر هكذا: إبراهيم بن محمد بن الربيع يكنى بابي بكر،
ومحمد بابي السمال بن سمعان - يعني الربيع - فيكون الاخوان ابني أبي السمال.
ومنه يظهر ما في توجيه بعضهم من أن ابن السمال صفة للربيع ويكون
جملة يكنى واقعة بين الموصوف والصفة لتوضيح ما علم سابقا من أن محمدا
يكنى بابي بكر ويكون سمعان عطف بيان للسمال، انتهى (٢).
وقد عرفت وجه الظهور: ويؤيده ما في الكشي، فإنه قال في العنوان في
إبراهيم بن أبي السمال: من أصحاب أبي الحسن موسى (عليه السلام)، ثم
ساق جملة من الاخبار وفي أحدها: لقيني مرة إبراهيم بن أبي سمال، وفي آخر:
لما كان من امر أبي الحسن (عليه السلام) ما كان قال إبراهيم وإسماعيل ابنا أبي
سمال، وفي آخر: عن صفوان، عن أبي الحسن (عليه السلام)، قال صفوان:
أدخلت عليه إبراهيم وإسماعيل ابني أبي سمال... الخبر، وهو طويل (٣).
وفي أصحاب الكاظم (عليه السلام): إبراهيم وإسماعيل ابنا أبي سمال
واقفيان (٤)، ويؤيد جميع ذلك أن إبراهيم صاحب كتاب في الفهرست (٥)،
والنجاشي (٦) ويرويه جماعة منهم الحسن بن علي بن فضال، وليس لأبيه ذكر في
الكتب ولا يعرف له كتاب، فكيف يترك الصدوق كتاب الابن المعبر الموجود

(١) رجال النجاشي: ٢١ / ٣٠.

(٢) لم نعثر على هذا التوجيه.

(٣) رجال الكشي ٢: ٧٧٠ / ٨٩٧ و ٨٩٨، ٨٩٩.

(٤) رجال الشيخ: ٣٣٤ / ٣٣، وفيه: ابنا سماك، بالكاف دون اللام، والظاهر وجوده باللام في
نسخة المصنف رحمه الله، وقد ذكرنا ذلك قبل قليل في الهامش الثاني من الرقم: ٣٦٠، فراجع.

(٥) فهرست الشيخ: ٩ / ٢٤.

(٦) رجال النجاشي: ٢١ / ٣٠.

ويذكر كتاب الوالد الذي لا ذكر له ولا لمؤلفه بل يعده من الكتب المعتمدة عند
الأصحاب؟! (١).

ويؤيد ذلك كله ما في جملة من الأسانيد، ففي التهذيب في باب كيفية
الصلاة: أبو القاسم معاوية، عن أبي بكر بن أبي سمال (٢)، عن أبي عبد الله
(عليه السلام) (٣)، وفيه في باب الطواف: موسى بن القاسم، عن إبراهيم بن
أبي سمال، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: ثم
تطوف بالبيت... إلى آخره (٤).

وفيه فيه: عنه، عنه، عنه، عنه (عليه السلام) قال: ثم تأتي مقام
إبراهيم (٥)، وفيه في باب الخروج إلى الصفا: عنه، عنه، عنه، عنه (عليه
السلام) قال: ثم انحدر ماشيا.... إلى آخره (٦).

وفيه في باب الدعاء بين الركعات بإسناده عن علي بن معلى، عن إبراهيم
ابن أبي سمال، عن سعيد بن يسار، عن أبي عبد الله (عليه السلام).. إلى
آخره (٧).

(١) الفقيه ١: ٥، من المقدمة، ولم يصرح الصدوق (قدس سره) بالكتاب وإنما ذكره ضمنا بعد
تعداد مجموعة من الكتب المعتمدة ثم قال: وغيرها من الأصول والمصنفات التي طرقي إليها
معرفة في فهرست الكتب... إلى آخره، وقد مر مثل ذلك من المصنف رحمه الله ونبهنا عليه في
غير هذا الموضوع، فلاحظ.

(٢) نسخة بدل: سماك.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ٩٢ / ٣٤٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٥: ١٠٤ / ٣٣٩.

(٥) تهذيب الأحكام ٥: ١٠٥ / ٣٣٩، وقوله: وفيه فيه، أي وفي التهذيب في باب الطواف،
والضمائر المتصلة بالنعنة تعود لرجال السند السابق حسب الترتيب، ذكرها اختصارا، وسيأتي
مثله عما قريب، فلاحظ.

(٦) تهذيب الأحكام ٥: ١٤٨ / ٤٨٧.

(٧) تهذيب الأحكام ٣: ٨٧ / ٢٤٤.

هذا ولكن في الفهرست: إبراهيم بن أبي بكر بن سمال له كتاب، أخبرنا به ابن عبدون، عن ابن الزبير، عن علي بن الحسن بن فضال، عن أخويه، عن أبيهما الحسن بن علي بن فضال، عن إبراهيم بن أبي بكر (١)، وهكذا في الأسانيد التي فيها ابن فضال.

ففي الكافي في باب أن صاحب المال أحق بماله ما دام حيا: أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن، عن إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سمال الأسدي، عن أخبره، عن أبي عبد الله (عليه السلام).. إلى آخره (٢). وفي التهذيب في باب حكم العلاج للصائم: روى علي بن الحسن بن فضال، عن إبراهيم بن أبي بكر، عن الحسن بن راشد (٣). وفي باب الرجوع في الوصية: أحمد بن محمد، عن علي بن الحسن، عن إبراهيم بن أبي بكر بن أبي السمال الأزدي، عن أخبره، عن أبي عبد الله (٤)، وساق ما في الكافي، ولم أقف على هذا التعبير في غير طريق ابن فضال فيوشك أن يكون

الاشتباه وقع في كتابه منه أو من ناسخه وتبعه الشيخ غفلة كغفلته الأخرى. أما في الفهرست أو في هذه الأسانيد فإن مقتضى ما في الفهرست أن يكون علي يروي، عن أخويه، عن أبيهما، عن إبراهيم، والموجود في الأسانيد روايته عنه بلا واسطة حتى في الكافي، فلا بد وأن يكون الاشتباه في الفهرست، وزيادة الابن بين إبراهيم وأبي بكر من كتاب علي (٥)، فظهر أن الحق ما في المنهج والتلخيص، وأن الآخرين تبعوا الشيخ من غير تأمل، وأن الخبر موثق

(١) فهرست الشيخ: ٩ / ٢٤.

(٢) الكافي ٧: ٧ / ٣.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢٦٧ / ٨٠٥.

(٤) تهذيب الأحكام ٩: ١٨٧ / ٧٥٢.

(٥) ظهر مما تقدم ان محمدا والد إبراهيم يكنى بأبي سمال وبأبي بكر أيضا، وما ورد - قبل قليل في الكافي والفهرست والتهذيب عن ابن فضال من أن أبا سمال هو أبي لأبي بكر محمد يختلف عما اشتهر في كتب الرجال والأسانيد، وهو المراد بقول المصنف السابق: ولم أقف على هذا التعبير في غير طريق ابن فضال.

ثم لا موجب لرمي الشيخ " قدس سره " بالغفلة وقد سبقه ثقة السلام في ذلك كما تقدم. ويمكن توجيه هذه الزيادة الحاصلة بلفظ (ابن) بين إبراهيم وبين أبي بكر باحتمال كونها في الأصل: (أبو) لان إبراهيم يكنى بأبي بكر أيضا كما في جامع الرواة ١: ٣٧ / ١٥، فصحفت من الناسخ إلى (ابن) لا سيما وان الشيخ ذكره في التهذيب والرجال بعنوان: إبراهيم بن أبي سمال كما تقدم، فلاحظ.

اما الوثيقة فلتصريح النجاشي (١)، واما الوقف فلما في أصحاب الكاظم (عليه السلام) (٢)، واما النجاشي فإنه لان صرح به في كلامه لكن قال في ذيله: وذكر الكشي عنهما في كتاب الرجال حديثا شكاً ووقفاً عن القول بالوقف (٣)، بل قال في ترجمة داود بن فرقد: مولى آل أبي السمال، له كتاب رواه عدة من أصحابنا، ثم ساق طريقه (٤).

وقال: وقد روى عنه هذا الكتاب جماعات من أصحابنا - رحمهم الله - كثيرة، منهم أيضا إبراهيم بن أبي بكر محمد بن عبد الله بن النجاشي المعروف بابن أبي السمال (٥)، ثم ساق طريقه إليه، وهذا (٦) كالصريح في اعتقاده رجوعه عن الوقف، فالخبر صحيح على الأصح، وللقوم هنا كلمات يشبه بعضها بعضا في الاضطراب والتشويش.

٣٦١ شسا - وإلى أبي تمامة (٧): محمد بن علي ماجيلويه ومحمد بن

(١) رجال النجاشي: ٢١ / ٣٠.

(٢) رجال الشيخ: ٣٤٤ / ٣٣.

(٣) رجال النجاشي: ٢١ / ٣٠.

(٤) رجال النجاشي: ١٥٨ / ٤١٨.

(٥) رجال النجاشي: ١٥٩ / ٤١٨ وما بين المعقوفات منه.

(٦) في الأصل: وهكذا، وما أثبتناه هو الأنسب بالمقام.

(٧) في المصدر: أبو تمامة بالثاء المثناة وليس بالثاء المثناة، ومثله في جامع الرواة ٢: ٥٤٣، ومجمع

الرجال ٧: ١٤ و ٢٨٩، وروضة المتقين ١٤: ٣١٢، وتنقيح المقال ٣: ٧، من فصل الكنى،

ومعجم رجال الحديث ٢١: ٧٤ وغيرها.

كما ورد في بعض الأسانيد بالثاء المثناة، والأول هو الأرجح لما مر من ضبطه في أغلب كتب الرجال.

ولم نقف على اسمه في سائر كتب الرجال الا ما ذكر في جامع الرواة ٢: ٣٧١ نقلا عن السيد

التفريشي في النقد: ٣٨٤، فقال: أبو تمام واسمه حبيب بن أوس، وما في نقد الرجال لا يؤيده

إذ لا وجود فيه لأبي تمام ولا لأبي تمامة، وما فيه هو: أبو تمام واسمه حبيب بن أوس.

وظاهر ما في الجامع البناء على أن أبا تمام حبيب بن أوس الطائي الشاعر المشهور هو أبو

تمامة بعينه، بقريته ما ورد في ترجمته من بيان طريق الصدوق إليه، مع التصريح به في آخر

الطريق.

ولعله كان أصل العنوان في الجامع كذلك فسقطت الهاء سهوا من الناسخ أو كان موافقا لما

في النقد فصحفت التاء ثاء.

وقد احتتمل المصنف " قدس سره " هذا الاسم أيضا على ما سيأتي منه، فلاحظ.

موسى بن المتوكل والحسن بن إبراهيم رضي الله عنهم؟ عن علي بن إبراهيم ابن هاشم، عن أبيه، عن أبي ثمامة صاحب أبي جعفر الثاني (عليه السلام) (١).
السند صحيح، ولكن أبا ثمامة غير مذكور، وفي الوصف المذكور مدح عظيم، وفي التهذيب في باب الديون بإسناده عن عبد الكريم من أهل همدان، عن رجل يقال له: أبو ثمامة (٢)، قال: قلت لأبي جعفر الثاني (عليه السلام):
إني أريد ان الزم مكة والمدينة وعلي دين فما تقول؟ فقال: ارجع إلى مؤدى دينك (٣) فانظر أن تلقى الله عز وجل وليس عليك دين، إن المؤمن لا يخون (٤).
وثمامة بالثاء المثناة في جملة من الأسانيد، وفي بعضها بالثاء المنقطة فوقها نقطتين، ومن هنا يتطرق احتمال كونه أبو تمام حبيب بن أوس الطائي الشاعر

(١) الفقيه ٤ : ١٣٢.

(٢) في المصدر: أبو ثمامة بالثاء المثناة، ومثله في ملاذ الاخبار ٩ : ٤٩٠ / ٧.

(٣) قوله عليه السلام: إلى مؤدى دينك، أي: بلدك، أو بلد صاحب المال بقصد أداء الدين،

ملاذ الاخبار ٩ : ٤٩٠ / ٧.

(٤) تهذيب الأحكام ٦ : ١٨٤ / ٣٨٢.

الشيعة المعروف.
وربما يؤيده ما في الكافي عن عبد الكريم الهمداني عن أبي تمامة، قال:
قلت لأبي جعفر الثاني (عليه السلام): بن بلادنا بلاد باردة فما تقول في لبس هذا
الوبر.. الخبر (١)، فإن بلاد طي بلاد باردة، وكيف كان فلخبر حسن وفاقا للشارح
(٢).

٣٦٢ شسب - وإلى أبي جرير بن إدريس: محمد بن علي
ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي جرير بن إدريس صاحب
موسى بن جعفر (عليهما السلام) (٣).

السند صحيح على الأصح.
وأبو جرير هو زكريا بن إدريس بن عبد الله بن سعد الأشعري القمي،
لم يوثقوه صريحا، ويمكن استظهار وثاقته من أمور:
أ - رواية البنزطي عنه كما في الكافي في باب لبس الصوف من كتاب الزي
والتجمل (٤).

ب - رواية صفوان عنه كما فيه في باب ان الامام متى يعلم أن الامر قد
صار إليه (٥).

ج - رواية ابن أبي عمير عنه فيه في باب فرض الحج والعمرة (٦)، وفي
التهديب في باب وجوب الحج (٧).

(١) الكافي ٦: ٤٥٠ / ٣.

(٢) روضة المتقين ١٤: ٣١٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ١٦ / ٤٧.

(٤) الكافي ٦: ٤٥٠ / ٥.

(٥) أصول الكافي ١: ٣١١ / ١.

(٦) الكافي ٤: ٢٦٦ / ٨.

(٧) تهذيب الأحكام ٥: ١٦ / ٤٧.

د - رواية جماعة من الأجلة عنه غيرهم وفيهم من أصحاب الاجماع،
يونس بن عبد الرحمن (١)، وعبد الله بن المغيرة (٢)، وعثمان بن عيسى (٣)، ومن
غيرهم سعد بن سعد (٤)، وإسماعيل بن مهران (٥)، وإبراهيم بن هاشم (٦)،
ومحمد بن سنان (٧)، ومحمد بن خالد (٨).

ه - ما رواه الكشي (٩) عن محمد بن قولويه، قال: حدثنا سعد، عن أحمد
بن محمد بن عيسى، عن محمد بن حمزة بن اليسع، عن زكريا بن آدم،
قال: دخلت على الرضا (عليه السلام) من أول الليل في حدثان (١٠) موت أبي
جرير، فسألني عنه، وترحم عليه، ولم يزل يحدثني وأحدثه حتى طلع الفجر،
فقام (عليه السلام) فصلى الفجر (١١).

و - يؤيده ما في الكافي، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار،
عن صفوان بن يحيى، عن أبي جرير القمي، قال: قلت لأبي الحسن (عليه

(١) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٨٢ / ١١٠٢.

(٢) الكافي ٣: ٤٥٣ / ١١.

(٣) تهذيب الأحكام ٧: ١٦ / ١٦.

(٤) الاستبصار ٤: ١١ / ٣٣.

(٥) الكافي ٥: ١٤٢ / ٤.

(٦) الفقيه: ٧٠، من المشيخة.

(٧) الكافي ٨: ٢٨٩ / ٤٣٧، من الروضة، هذا وفي معجم رجال الحديث ٧: ٢٨٢ أورد سند

الحديث هذا ثم قال بعد كلام ذكره في شأن هذا السند: ومع ذلك فلا ينبغي الريب في

انصراف أبي جرير القمي إلى زكريا بن إدريس فإنه المشهور والمعروف وله كتاب... ثم قال

(ه): هذا فيما إذا كان أبو جرير القمي روى عن أبي الحسن أو عن الرضا عليهما السلام، وأما

إذا روى عن الصادق عليه السلام فلا ريب في تعيين كونه زكريا بن إدريس، فلاحظ.

(٨) رجال النجاشي: ١٧٣ / ٤٥٧.

(٩) في الأصل: ما رواه في الكشي، وحذفنا الحرف لأجل استقامة المعنى، وعدم مناسبتة الكلام.

(١٠) حدثان الشئ - بالكسر - أوله. لسان العرب: حدث.

(١١) رجال الكشي ٢: ٨٧٣ / ١١٥٠.

السلام): جعلت فداك قد عرفت انقطاعي إلى أبيك ثم إليك، ثم حلفت له
وحق رسول الله (صلى الله عليه وآله) وحق فلان وفلان حتى انتهيت إليه إنه
لا يخرج مني ما تخبرني به إلى أحد من الناس، وسألته عن أبيه أحي هو أم ميت؟
فقال: قد والله مات، فقلت: جعلت فداك إن شيعتك يروون إن فيه
سنة أربعة أنبياء، قال: قد والله الذي لا اله الا هو هلك، قلت: هلاك غيبة
أو هلاك موت؟ قال: هلاك موت، فقلت: لعلك مني في تقية؟ فقال: سبحان
الله! قلت: فأوصى إليك؟ قال: نعم، قلت: فأشرك معك فيها أحدا؟ قال:
لا، قلت: فعليك من اخوتك امام؟ قال: لا، قلت: فأنت الامام؟ قال: نعم (١).
وقول العلامة في الخلاصة: زكريا بن إدريس أبو جرير - بضم الحيم -
القمي، كان وجهها، يروي عن الرضا (عليه السلام) (٢). وقد قرر في محله
دلالة هذه الكلمة على الوثاقة وما فوقها.

ز - وصفه بصاحب موسى بن جعفر (عليهما السلام) بناء على ما مر في
نظيره في (كا) (٣)، وهذه الامارات كافية في استكشاف الوثاقة خصوصا رواية
الثلاثة الذين لا يروون إلا عن الثقة ولم نجد فيه طعنا من أحد، نعم ذكر
بعضهم إن أبا جرير كنية لزكريا بن عبد الصمد القمي أيضا، وحيث أنه ثقة في
أصحاب الرضا (عليه السلام) (٤)، والخلاصة (٥) فالاشتراك لا يزيد السند الا اعتبارا.
٣٦٣ شسج - وإلى أبي الجارود زياد بن المنذر: محمد بن علي
ماجيلويه، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي القرشي الكوفي،

-
- (١) أصول الكافي ١: ٣١١ / ١.
 - (٢) رجال العلامة: ٧٦ / ٨.
 - (٣) تقدم برقم: ٢١.
 - (٤) رجال الشيخ: ٣٧٦ / ١.
 - (٥) رجال العلامة: ٧٦ / ١.

عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود زياد بن منذر الكوفي (١).
السند ضعيف بالقرشي، وهو أبو سمينة، ولكن ذكرنا في (ز) (٢) ما يدل
على اعتبار رواياته وإن كان ضعيفا.

واما أبو الجارود فالكلام فيه طويل، والذي يقتضيه النظر بعد التأمل فيما
ورد فيما قالوا فيه أنه كان ثقة في النقل مقبول الرواية معتمدا في الحديث اماميا
في أوله وزيدا في آخره، اما الأول فيدل عليه وجوه:
أ - إنه صاحب أصل كما في الفهرست (٣).

ب - عده المفيد في الرسالة العددية من الاعلام الرؤساء المأخوذ عنهم
الحلال والحرام والفتيا والاحكام، الذين لا يطعن عليهم ولا طريق إلى ذم واحد
منهم، وهم أصحاب الأصول المدونة والمصنفات المشهورة... إلى آخره (٤)،
ولا بد وأن يكون مراده الطعن والذم من جهة النقل والرواية لعدم جواز
احتمال خفاء زيدية زياد - الذي هو رئيس أحد المذاهب الثلاثة المشهورة في
الزيدية وهم الجارودية - عليه رحمة الله.

ج - رواية كثير من الأجلة عنه وفيهم من أصحاب الاجماع، الحسن بن
محبوب كما في الكافي في باب ما جاء في الاثني عشر (عليهم السلام) (٥)،
وعبد الله بن المغيرة في التهذيب في باب الزيادات في كتاب الصوم (٦)، وعبد الله
ابن مسكان في الكافي في أواخر كتاب المعيشة في باب آخر منه في حفظ المال (٧)،

(١) الفقيه ٤: ٧٠، من المشيخة.

(٢) تقدم برقم: ٧.

(٣) فهرست الشيخ: ٧٢ / ٢٩٣.

(٤) الرسالة العددية: ١٤ و ١٦.

(٥) أصول الكافي ١: ٤٤٧ / ٩.

(٦) تهذيب الأحكام ٤: ٣١٧ / ٩٦٦.

(٧) الكافي ٥: ٣٠٠ / ٢.

وأبان بن عثمان فيه في باب بناء المساجد (١)، وفي التهذيب في باب عقود البيع (٢)، وفي باب تلقين المحتضرين (٣)، وفي باب فضل المساجد (٤)، وفي الاستبصار في باب بئر الغائط يتخذ مسجد (٥)، وعثمان بن عيسى في باب آداب التجارة (٦).

ومن غيرهم: عبد الله بن سنان (٧)، وأبو عبيدة الحذاء زياد بن عيسى (٨)، وثعلبة بن ميمون (٩)، وعمر بن أذينة (١٠)، ومنصور بن يونس (١١)، ومحمد بن سنان (١٢)، وعبد الصمد بن بشير (١٣)، وعلي بن إسماعيل (١٤)، وإبراهيم ابن عبد الحميد (١٥)، وعلي بن النعمان (١٦)، وعمرو بن أبي المقادم (١٧)، ومحمد بن

-
- (١) الكافي ٣: ٣٨٦ / ٢.
(٢) تهذيب الأحكام ٧: ٢٣ / ٩٧.
(٣) تهذيب الأحكام ١: ٣٢٣ / ٩٢٣.
(٤) تهذيب الأحكام ٣: ٢٥٩ / ٧٢٧.
(٥) الاستبصار ١: ٤٤٩ / ١٧٠١.
(٦) هذا الباب ليس في الاستبصار وإنما في الكافي ٥: ١٥٠ / ١ والرواية بعينها في التهذيب ٧: ١٦ / ١٦ الا ان في سندها عن أبي جرير بدلا عن أبي الجارود ومثله في ملاذ الاخبار ١٠: ٤٥٩ / ١٦، والصحيح ما في الكافي الموافق لما في الوافي ٣: ٥٩، ومراة العقول ١٩: ١٣٢ / ١، والوسائل ١٢: ٣٨٢ / ١، فلاحظ.
(٧) تهذيب الأحكام ٧: ٢٥٦ / ١٠١٠.
(٨) تهذيب الأحكام ٣: ٢٤٨ / ٦٨١.
(٩) أصول الكافي ١: ١٥٠ / ٣.
(١٠) أصول الكافي ١: ٢٣٤ / ٢.
(١١) أصول الكافي ١: ٢٤١ / ١.
(١٢) تهذيب الأحكام ١: ٤٥٩ / ١٤٩٧.
(١٣) الكافي ٨: ٣١٧ / ٥٠١، من الروضة.
(١٤) الكافي ٤: ٤٧٧ / ٤.
(١٥) أصول الكافي ٢: ١٥١ / ٧.
(١٦) أصول الكافي ٢: ٢٦٤ ذيل الحديث الثاني.
(١٧) الاستبصار ٤: ٢٤٥ / ٩٢٧.

بكر (١)، ومعاوية بن ميسرة (٢)، وسيف بن عميرة (٣)، ومحمد بن أبي حمزة (٤)،
ومالك بن عطية (٥)، وأبو مالك الحضرمي (٦).

واحتمال رواية هؤلاء عنه قبل تغيره فاسد فإن في النجاشي: كوفي كان من
أصحاب أبي جعفر وروى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وتغير لما خرج
زيد (٧) رضي الله عنه، وظاهره كصريح أبي الفرج في مقاتل الطالبين (٨)
وغيره من أهل السير إنه خرج فيمن خرج مع زيد، وكان خروجه في سنة إحدى
وعشرين ومائة بعد مضي سبع سنين تقريبا من امامة الصادق (عليه السلام)،
وبعض هؤلاء لم يدركوا الصادق (عليه السلام) كالحسن بن محبوب وعثمان بن
عيسى، وبعضهم أدركوا أواخر عصره، فالظاهر أن أكثرهم تحملوا عنه في أيام
زيديته.

د - ما في كتاب ابن الغضائري الطعان على ما نقله عنه العلامة في
الخلاصة، والتفريشي في النقد: حديثه في حديث أصحابنا أكثر منه في
الزيدية، وأصحابنا يكرهون ما رواه محمد بن سنان عنه ويعتمدون ما رواه بكر
ابن محمد الأرجني (٩).

وظاهره اعتبار رواياته وإخراج ما رواه ابن سنان عنه لانهامه عندهم

-
- (١) أصول الكافي ٢: ٤٥٧ / ٢١.
 - (٢) تهذيب الأحكام ٧: ١٧٦ / ٧٨٠.
 - (٣) الكافي ٣: ٢٢٢ / ٧.
 - (٤) تهذيب الأحكام ٢: ٣٣٧ / ١٣٩٠.
 - (٥) تهذيب الأحكام ٢: ٣٧١ / ١٥٤٢.
 - (٦) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠٩ / ٥٠١.
 - (٧) رجال النجاشي: ١٧٠ / ٤٤٨.
 - (٨) مقاتل الطالبين: ١٣٦.
 - (٩) رجال العلامة: ١٤٢، ونقد الرجال: ١٤٢.

بزعمه، فإن ثبت عدم اتهامه بل جلالته كما مر (١) فلا محذور، ومن نظر إلى تفسير الجليل علي بن إبراهيم القمي واكثاره من النقل عن تفسيره يعلم شدة اعتماده عليه، بل وغيره كما لا يخفى على من راجع الكافي وغيره.

وأما الثاني: فهو من الوضوح بمكان لا يحتاج إلى نقل الكلمات والروايات، إلا أن هنا دقيقة انفردنا بالتنبيه عليها (٢) ولا تخلو من غرابة، وهي أن الكشي قال في العنوان في أبي الجارود: زياد بن المنذر الأعمى السرحوب حكى أن أبا الجارود سمي سرحوبا، وتنسب إليه السرحوبية من الزيدية، وسماه بذلك أبو جعفر (عليه السلام)، وذكر إن سرحوبا اسم شيطان أعمى يسكن البحر، وكان أبو الجارود مكفوبا أعمى القلب.

ثم ذكر أربعة أحاديث فيها ذمه ولعنه ونسبة الكذب إليه كلها عن الصادق (عليه السلام) بعنوان أبي الجارود من دون ذكر اسمه (٣).

وفي ما نقله في هذه الترجمة أشكال من جهتين:

الأول: ان تغيره كان عند خروج زيد الخارج بعد أخيه أبي جعفر (عليه السلام) بسبع سنين تقريبا (٤) كما نص عليه النجاشي (٥)، فكيف يذمه أبو جعفر (عليه السلام) ويسميه باسم الشيطان وهو من أصحابه لم يتغير ولم يتبدل؟!، فان صح فلا بد وأن يكون غير زياد.

(١) تقدم في الطريق رقم: ٢٦.

(٢) في الأصل: تنبيهها، وما أثبتناه هو الصحيح، يقال: نهته على الشيء، إذا أوقفته عليه. لسان العرب: نه.

(٣) رجال الكشي ٢: ٤٩٥ - ٤٩٧ / ٤١٣ - ٤١٧.

(٤) لوفاة الإمام الباقر عليه السلام سنة / ١١٤ هـ، وخروج زيد عليه السلام سنة / ١٢١ هـ، وهذا التقدير مستفاد من كلام النجاشي وليس هو منه، فلاحظ.

(٥) رجال النجاشي: ١٧٠ / ٤٤٨.

الثاني: إن الذي يظهر من الشيخ الأقدم أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي ابن أخت أبي سهل في كتاب الفرق والمقالات، - وقد اعتمد عليه جل من كتب في هذا الفن، واعتمد عليه الشيخ المفيد في كتاب العيون والمحاسن - أن أبا الجارود المذموم الملقب بالسرحوب من أبي جعفر (عليه السلام) غير زياد بن المنذر، قال رحمه الله: وفرقة قالت: إن الإمامة صارت بعد مضي الحسين في ولد الحسن والحسين (عليهما السلام)، فهي فيهم خاصة دون سائر ولد علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وهم كلهم فيها شرع سواء من قام منهم ودعا لنفسه فهو الامام المفروض الطاعة بمنزلة علي بن أبي طالب (عليه السلام)، واجبة إمامته من الله عز وجل على أهل بيته وسائر الناس كلهم، فمن تخلف عنه في قيامه ودعائه إلى نفسه من جميع الخلق فهو هالك كافر، ومن ادعى منهم الإمامة وهو قاعد في بيته مرخ عليه ستره فهو كافر مشرك، وكل من اتبعه على ذلك وكل من قال بإمامته، وهم الذين سمو السرحوبية، وأصحاب أبي خالد الواسطي واسمه يزيد (١)، وأصحاب فضيل

(١) والصحيح في اسمه هو: (عمرو) وليس (يزيد)، وهو عمرو بن خالد أبو خالد الواسطي أصله من الكوفة، روى عن أبي جعفر، وأخيه زيد بن علي عليهم السلام، وروى عنه أبو يعقوب المقرئ - أحد كبار الزيدية، ونصر بن مزاحم، والحسين بن علوان وغيرهم، ومن أهل السنة الحجاج بن أرطاة، وثقه ابن فضال في الكشي وضعفه آخرون.. وقد أجمعت كتب التراجم على أن اسمه: عمرو.

انظر: رجال الكشي ٢: ٤٩٨ / ٤١٩، والنجاشي: ٢٨٨ / ٧٧١، ورجال الشيخ: ١٣١ / ٦٩، ورجال العلامة: ٢٤١ / ٤، وابن داود: ٢٩٢ / ٢٥، ومنهج المقال: ٢٤٧، ومجمع الرجال ٤: ٢٨٤، ونقد الرجال: ٢٥١ / ٣٤، ومنتهى المقال ورقة: ١٤٥ / أ، وتنقيح المقال ٢: ٣٣٠ ومعجم رجال الحديث ١٢: ٩٣ / ٨٨٩٣. وانظر كذلك: الكاشف للذهبي ٢: ٢٨٣ / ٤٢١٦، وتهذيب التهذيب ٨: ١٤ / ٤٢، وخلاصة تهذيب التهذيب الكمال للخزرجي: ٢٨٨.

أما ما ورد في فهرستي الشيخ: ١٨٩ / ٨٦٨ وابن النديم - في أسماء الكتب المصنفة في الأصول والفقهاء وأسماء الذين صنّفوها من الشيعة - : ٢٧٥، ومعالم العلماء: ١٤٠ / ٩٧٩ بزيادة (ابن) بين (أبي خالد) وبين (عمرو بن خالد) فلعله من الاشتباه أو سهو القلم. أما من سمي بيزيد وكني بابي خالد - من طبقة الواسطي المذكور - فهو يزيد أبو خالد الكناسي، الذي قيل باتحاده مع أبي خالد يزيد القماط، ولعل ما في المصدر من اشتباه جاء من هذه الناحية، والله العالم.

ابن الزبير الرسان، وزياد بن المنذر وهو الذي يسمى أبا الجارود ولقبه سرحوبا محمد بن علي بن الحسين بن علي (عليهم السلام)، وذكر إن سرحوبا شيطان أعمى يسكن البحر، وكان أبو الجارود أعمى البصر أعمى القلب، فالتقوا هؤلاء مع الفرقتين اللتين قالتا: إن عليا (عليه السلام) أفضل الناس بعد النبي (صلى الله عليه وآله)، فصاروا مع زيد بن علي بن الحسين (عليهما السلام) عند خروجه بالكوفة، فقالوا بإمامته، فسموا كلهم في الحملة الزيدية إلا أنهم مختلفون.. إلى آخره (١).

وظاهره أن السرحوبية كانوا في عصر أبي جعفر (عليه السلام)، وأنه (عليه السلام) سمى الفضيل من رؤسائهم سرحوبا وأنه الممكنى بابي الجارود، وعلى ما ذكره فذكر الكشي هذه الأخبار في ترجمة زياد بن المنذر في غير محله وتبعه غيره من غير تأمل، ويؤيده - مضافا إلى ما مر (٢) من استقامة زياد قبل خروج زيد بعد وفاة أخيه الباقر (عليه السلام) بسبع سنين - أن الباقر والصادق (عليهما السلام) من الذين ادعوا الإمامة من غير خروج منهما عند السرحوبية - والعياذ بالله من الكفار والمشركين - فلو كان أبو الجارود زياد بن المنذر هو الملقب بالسرحوب كيف يروي عن أبي جعفر (عليه السلام) تمام تفسير كتاب الله؟! بل في العيون: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار، قال: حدثنا أبي، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي

(١) فرق الشيع: ٥٤، وما أثبتناه بين المعقوفات منه.

(٢) تقدم ذلك في الرقم: ١٢٨.

الجارود، عن أبي جعفر (عليه السلام) عن جابر بن عبد الله الأنصاري (١)، قال: دخلت على فاطمة (عليها السلام) وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء فعددت اثني عشر اخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد، وأربعة منهم علي (عليهم السلام) (٢).

حدثنا الحسن بن أحمد بن إدريس - رضي الله عنه - قال: حدثنا أبي، عن أحمد بن محمد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم جميعاً؟ عن الحسن بن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر (عليه السلام)، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: دخلت، وذكر مثله (٣)، والسندان صحيحان. قال المحقق السيد صدر الدين العاملي - بعد الإشارة إلى هذا الخبر الشريف وجوابه - إنه تغير بعد خروج زيد بن علي (عليه السلام) (٤)، وفيه كما في كلمات غيره اعتراف بسلامته قبله فليس هو السرحوب الملعون الكذاب. مع أنه روى الخبر لابن محبوب بعد خروج زيد بسنين كثيرة، فإن الحسن

(١) أقول:

رواية الإمام عليه السلام عن غير المعصوم غير معهودة في كتب الحديث اطلاقاً، وليس لها وجود في سيرتهم عليهم السلام أيضاً، أما هذه الرواية وأختها الآتية ومثلها في الكافي بموضعين - والجميع عن جابر - لا تخلو من دواع لعل أهمها إقامة الحجة على الغير ممن لا يرى في حديث الامام اسناداً!

ودليلنا ان ما رواه الإمام عليه السلام عن جابر - وربما عن غيره ولم نجدها - لا بد وان نقف على طريق آخر لها عنه، عن ابائه عليهم السلام وبتفصيل أكثر وادق.

انظر ذلك مفصلاً في كتاب الشيخ الكليني البغدادي وكتابه الكافي الفروع بعنوان رواية الإمام عليه السلام عن غير المعصوم، فراجع.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٤٦ / ٦.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٤٧ / ٧.

(٤) الظاهر أنه من كتاب مجال الرجال للسيد صدر الدين العاملي الذي نقل عنه كثيراً في غير هذا الموضوع مما تقدم، وهو ليس موجوداً سينا.

مات في اخر سنة مائتين وأربع وعشرين، وكان من أبناء خمس وسبعين، فتكون ولادته في سنة مائة وتسع وأربعين بعد خروج زيد - كما مر - بثمانية وعشرين سنة والله العالم بمقدار عمره حين تحمله الخبر عن أبي الجارود.

وقال المحقق المذكور في الرد على التمسك بكلام شيخنا المفيد على حسن حاله - كما تقدم - ما لفظه: لعل أبا الجارود روى ذلك قبل أن يتغير، واطلع على كون الرواية قبله (١) شيخنا المفيد رضي الله عنه من الخارج.

وفيه: إن الرواية في الرسالة هكذا: روى محمد بن سنان، عن أبي الجارود، قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) يقول: صم حين يصوم الناس، فإن الله جعل الأهلة مواقيت (٢)، ووفاة محمد في سنة مائتين وعشرين فالكلام فيه كالكلام في ابن محبوب.

وبالجملة ففي النفس في أصل بقاء زياد على زديته شيء، وان أرسل في الكتب إرسال المسلمات فلاحظ وتأمل فيما ذكرنا..

هذا وفي تقريب ابن حجر: زياد بن المنذر أبو الجارود الأعمى الكوفي رافضي، كذبه يحيى بن معين من السابعة مات بعد الخمسين (٣)، اي بعد المائة كما صرح به في أول كتابه، وأظن أن المنذر أبا زياد هو منذر بن الجارود العبدي الذي ذكره في النهج، وقال: ومن كتاب له (عليه السلام) إلى المنذر بن الجارود العبدي وقد خانته في بعض ما ولاه من اعماله، اما بعد: فان صلاح أبيك غرني منك، وظننت أنك تتبع هداه وتسلك سبيله، فإذا أنت فيما رقي إلي عنك لا تدع لهواك انقيادا، ولا تبقي لاخرتك عتادا، تعمر دنياك لخراب

(١) أي قيل: أن يتغير.

(٢) الرسالة العددية: ١٦، وذكر الشيخ في التهذيب ٤: ١٦٤ / ٤٦٢ وضعفها المجلسي في ملاذ الاخبار ٦: ٤٦٣ / ٣٤.

(٣) تقريب التهذيب ١: ٣٧٠ / ١٣٥.

اخرتك، وتصل عشيرتك، بقطيعة دينك... إلى آخر الكتاب.
قال السيد - رحمه الله (١): والمنذر هذا هو الذي قال فيه أمير المؤمنين (عليه السلام): إنه لنظار في عطفه مختال في برديه تفال في شراكيه (٢).
قلت: وقال السيد بن طاووس في الملهوف: وكان الحسين (عليه السلام): قد كتب إلى جماعة من اشراف البصرة كتابا مع مولى له اسمه سليمان ويكنى أبا رزين يدعوهم إلى نصرته ولزوم طاعته منهم يزيد بن مسعود النهشلي والمنذر بن الجارود العبدي - إلى أن قال - : واما المنذر بن الجارود فإنه جاء بالكتاب والرسول إلى عبيد الله بن زياد لان المنذر خاف أن يكون الكتاب دسيسا من عبيد الله وكانت بحرية بنت المنذر بن الجارود تحت عبيد الله بن زياد فاخذ عبيد الله الرسول فصلبه... الخبر (٣).

واما الجارود أبو المنذر العبدي فهو صحابي جليل وهو راوي مقالات قس ابن ساعدة لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، وذكر أسامي الأئمة (عليهم السلام) عنه، وخبر المعراج، وذكر أساميهم الشريفة عنه (صلى الله عليه وآله) في حديث طويل رواه ابن عياش في المقتضب (٤)، والكراجكي في كنزه (٥).
٣٦٤ شسد - وإلى أبي الجوزاء: أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما، عن سعد بن عبد الله، عن أبي الجوزاء المنبه بن عبد الله.
وعن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عنه (٦).

(١) اي السيد الشريف الرضي في نهج البلاغة.

(٢) نهج البلاغة: الكتاب / ٧١، صحيفة: ٤٦١.

(٣) اللهوف: ١٩، ولا يخفى ان اللهوف عنوان شهر من عنوان الملهوف كما صرح به في الذريعة ٢٢: ٢٢٣.

(٤) مقتضب الأثر: ٣١ - ٣٨.

(٥) كنز الفوائد: ٢٥٦.

(٦) الفقيه ٤: ١٣٣، من المشيخة.

السندان صحيحان.
وأبو الجوزاء ثقة في الخلاصة (١)، صحيح الحديث في النجاشي (٢)، فالخبر صحيح.
٣٦٥ شسه - وإلى أبي حبيب ناجية (٣): أبوه رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن معاوية بن حكيم، عن عبد الله بن المغيرة، عن مثنى الحنات، عنه (٤).
السند صحيح أو موثق لكون معاوية فطحيا في الكشي (٥)، وابن المغيرة من أصحاب الاجماع، فالخبر صحيح أو في حكمه وإن لم يوثقوا ناجية وهو ابن أبي عطارة الذي روى فيه في الكشي عن العياشي، قال: سألت علي بن الحسن ابن فضال عن نجية، فقال: هو نجية وله اسم آخر أيضا ناجية بن أبي عمارة الصيداوي قال: وأخبرني بعض ولده إن أبا عبد الله (عليه السلام) كان يقول نج (٦)، نجية فسمي بهذا الاسم (٧).
ويروي عنه أيضا حماد بن عيسى في الفقيه في باب صلاة الاستخارة (٨)، ومعاوية بن عمار في الكافي في باب شدة ابتلاء المؤمن (٩)، وفي

- (١) رجال العلامة: ٢٧١ / ٣٧.
(٢) رجال النجاشي: ٤٢١ / ١١٢٩.
(٣) في الأصل: زيادة (ابن) بين (حبيب) وبين (ناجية)، وقد حذفنا الزيادة المذكورة لان أبا حبيب كنية لناجية كما في المصدر، وروضة المتقين ١٤: ٢٨٦، وجامع الرواة ٢: ٣٧٥، وتعليقة مير داماد الاسترآبادي على رجال الكشي ٢: ٤٧٨.
(٤) الفقيه ٤: ٦٢، من المشيخة.
(٥) رجال الكشي ٢: ٦٣٥ / ٦٣٩.
(٦) في المصدر: أنج، وأنج ونج بمعنى واحد، وهو طلب الاسراع إلى الخير، اي خلص نفسك بالمسارعة إلى الخيرات. انظر تعليقة المير داماد الاسترآبادي على المصدر.
(٧) رجال الكشي: ٤٧٩ / ٣٨٩، وما بين المعقوفين منه.
(٨) الفقيه ١: ٣٥٥ / ١٥٥٧.
(٩) أصول الكافي ٢: ١٩٧ / ١٢.

باب علل الموت (١)، وفي كتاب مثنى بن الوليد الحنات، قال: كنت جالسا عند أبي عبد الله (عليه السلام)، فقال له ناجية أبو حبيب الطحان: أصلحك الله اني أكون أصلي بالليل النافلة فاسمع من الرحي ما اعرف أن الغلام قد نام عنها فاضرب، الحائط لأوقظه؟ قال: وما بأس بذلك، أنت في طاعة ربك تطلب رزقك (٢).

ورواه في الكافي: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن ابن الوليد - في بعض النسخ، وأبي الوليد في أخرى -، مثله (٣)، وقد عرفت أن الأولى صحيحة والمراد به المثنى (٤) لوجود الخبر في كتابه، والنسخة الأخرى مصحفة.

٣٦٦ شسو - وإلى أبي الحسن النهدي: أبوه رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشاء، عنه (٥).

السند صحيح.

والنهدي موجود في الفهرست (٦)، والنجاشي: له كتاب يروي عنه محمد بن علي بن محبوب (٧)، ويروي عنه أيضا موسى بن الحسن في الكافي في باب كم يعاد المريض (٨)، وفي باب القول عند رؤية الجنابة (٩)،

(١) الكافي ٣: ١١٢ / ٨.

(٢) الأصول الستة عشر (أصل المثنى بن الوليد): ١٠٢ - ١٠٣.

(٣) الكافي ٣: ٣٠١ / ٨.

(٤) اي: والمراد به في الرواية الثانية - رواية الكافي - هو المثنى بن الوليد.

(٥) الفقيه ٤: ١٠٢، من المشيخة.

(٦) فهرست الشيخ: ١٨٩ / ٨٤٦.

(٧) انظر رجال النجاشي: ٤٥٧ / ١٢٤٦.

(٨) الكافي ٣: ١١٩ / ١، في باب حد موت الفجأة. والباب الذي ذكره المصنف " قدس سره " خال منه، فلاحظ.

(٩) الكافي ٣: ١٦٧ / ٢.

والثلاثة من الاجلاء، واحتمل كونه بعينه محمد بن أحمد بن خاقان، أو الهيثم بن أبي مسروق وفيهما بعد، فالخير حسن كالصحيح.

٣٦٧ شسز - وإلى أبي حمزة الشمالي: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن محمد ابن الفضيل، عن أبي حمزة ثابت بن دينار الشمالي، ودينار يكنى أبا صفية وهو من حي (١) بني ثعل، ونسب إلى ثمالة لان داره كانت فيهم، وتوفى سنة خمسين ومائة، وهو ثقة عدل، ولقد لقي أربعة من الأئمة: علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر (عليهم السلام)، وطريقي إليه كثيرة لكنني اقتصرت على طريق واحد منها (٢).

محمد بن الفضيل هو محمد بن القاسم بن الفضيل كما جزم به المضطلع الخبير الفاضل الأردبيلي في الجامع (٣)، ويؤيده حكم العلامة بصحة هذا الطريق (٤).

وأبو حمزة هو الجليل الذي كان كلقمان زمانه، وفي النجاشي: عن أبي عبد الله (عليه السلام) إنه في زمانه مثل سلمان في زمانه (٥)، وفضائله كثيرة تطلب من محلها، وفي الفهرست: له كتاب أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن وموسى بن المتوكل، عن سعد بن

-
- (١) في المصدر: وهو من طي من بني ثعل. وفي روضة المتقين ١٤ : ٧١: من حي من، والصحيح ما في المصدر، وثعل هم بطن من طي، من كهلان، من القحطانية، وسموا بذلك نسبة إلى ثعل بن عمرو بن الغوث بن طي بن أدد. انظر: معجم قبائل العرب ١ : ١٤٢.
- (٢) الفقيه ٤ : ٣٦، من المشيخة.
- (٣) جامع الرواة ٢ : ١٨٣.
- (٤) رجال العلامة: ٢٧٨، من الفائدة الثامنة: وفيه الحكم بقوة الطريق لا صحته، لان جميع ما في الطريق من الامامية الثقات الممدوحين ما عدا محمد بن الفضيل فهو امامي لم يذكر بمدح أو ذم في نظر العلامة (قدس سره) لما في حكمه ظاهرا، فلاحظ.
- (٥) رجال النجاشي: ١١٥ / ٢٩٦.

عبد الله والحميري جميعاً، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب،
عنه (١).

وهذا السند صحيح بالاتفاق، فالخبر صحيح.

٣٦٨ شسح - وإلى أبي خديجة: سالم في مكرم الجمال: محمد بن
علي ماجيلويه، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عن
عبد الرحمن بن أبي هاشم، عنه (٢).

هذا السند ضعيف على المشهور بابي سميعة، معتبر عندنا، اما لاعتبار
رواياته كما مر في (ز) (٣)، أو لكونه شيخ إجازة في المقام، والكتاب كان معروفا
عندهم، ومع ذلك فللصدوق إليه طريق صحيح.

ففي الفهرست: له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن ابن بابويه، عن أبيه،
عن سعد بن عبد الله والحميري ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس، عن أحمد
ابن محمد عن الحسن بن علي الوشاء، عن أحمد بن عائد، عن أبي خديجة (٤)،
وأما أبو خديجة فاختلّفوا فيه لاختلاف أسباب مدحه وذمه.

والذي يدل على مدحه ووثاقته بل وجلالته أمور:

أ - ما في النجاشي قال: سالم بن مكرم بن عبد الله (٥) أبو خديجة، ويقال:
أبو سلمة الكناسي، يقال: صاحب الغنم مولى بني أسد الجمال، يقال: كنيته
كانت أبا خديجة، وإن أبا عبد الله (عليه السلام) كناه أبا سلمة، ثقة ثقة،
روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام)، له كتاب يرويه عنه عدة

(١) فهرست الشيخ: ٤١ / ١٢٧.

(٢) الفقيه ٤: ٧٩.

(٣) تقدم برقم: ٧.

(٤) فهرست الشيخ، ٧٩ - ٨٠ / ٣٢٧.

(٥) في الأصل: عبيد الله، وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما في المصدر وجامع الرواة ١: ٣٤٩.

من أصحابنا (١)، ثم ذكر طريقه إليه.
وفي كلامه مواضع يستشهد بها: منها توثيقه مرتين، ومنها قوله: روى.. إلى
آخره، كما مر من أنه إشارة إلى كونه من أصحاب الأصول، ومنها قوله
يرويه... إلى آخره.
فإن فيه دلالة على اعتمادهم على كتابه، ومنها عدم طعنه عليه، وعدم
نقله عن أحد مع أنه من الرواة المعروفين أرباب أصحاب (٢) كهشام ويونس
وغيرهما.
وفي ترجمة أحمد بن عائد فيه (٣)، وفي الخلاصة: ثقة كان صحب أبا
خديجة سالم بن مكرم واخذ عنه وعرف به (٤).
ب - رواية ابن أبي عمير عنه كما في التهذيب في باب فضل شهر رمضان
والصلاة فيه (٥).
ج - رواية الأجلة عنه، مثل عبد الرحمن بن أبي هاشم المنعوت بقولهم:
جليل من أصحابنا ثقة ثقة (٦)، وأحمد بن عائد (٧)، والحسن بن علي الوشاء
كما في النجاشي (٨)، وأبو الجهم (٩)، ومحمد بن سنان (١٠)، وعلي بن الحسن

-
- (١) رجال النجاشي: ١٨٨ / ٥٠١.
(٢) كذا في الأصل، ولا معنى له، والصحيح: من أرباب الأصول.
(٣) رجال النجاشي: ٩٨ / ٢٤٦.
(٤) رجال العلامة: ١٨ / ٢٨.
(٥) تهذيب الأحكام ٣: ٦٠ / ٢٠٤.
(٦) تهذيب الأحكام ٥: ٢٢١ / ٧٤٥.
(٧) تهذيب الأحكام ١: ٢٩٠ / ٨٤٤.
(٨) رجال النجاشي: ١٨٨ / ٥٠١.
(٩) تهذيب الأحكام ٥: ٤٦٢ / ١٦١٢.
(١٠) أصول الكافي ٢: ٢٠٦ / ١.

والحسن بن علي بن فضال بتوسط علي بن محمد (٩).
د - ما في الكشي: محمد بن مسعود، قال: سألت أبا الحسن علي بن الحسن عن اسم أبي خديجة، فقال: سالم بن مكرم، فقلت له: ثقة؟ فقال: صالح، وكان من أهل الكوفة، وكان جمالا، وذكر أنه حمل أبا عبد الله (عليه السلام) من مكة إلى المدينة، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن أبي هاشم، عن أبي خديجة، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): لا تكفن بابي خديجة، قلت: فبم اكتني؟ قال: بابي سلمة (٢).

ه - نص الشيخ بوثاقته كما نقله عنه العلامة في الخلاصة (٣)، هذا ما عثرنا عليه من أسباب مدحه ووثاقته، قال المحقق الداماد: الأرجح فيه عندي الصلاح كما رواه الكشي، والثقة كما حكم به الشيخ في موضع إن لم يكن الثقة مرتين كما نص عليه النجاشي وقطع به (٤).
وَأما ما يدل على ضعفه فأمران لعلهما يرجعان إلى واحد:
أ - ما في الكشي مرسلا: وكان سالم من أصحاب أبي الخطاب، وكان في

(١) قوله: وعلي بن الحسن.. إلى آخره.

الظاهر وقوع الاشتباه - ولعله من الناسخ - في اخذ علي بن الحسن موقع الحسن بن علي وبالعكس في هذا الكلام، لان محمد بن علي هو الواسطة لعل بن الحسن إلى أبي خديجة كما في التهذيب ٩: ٣٢٦ / ١١٧٣، اما الحسن بن علي فيروي عنه بلا واسطة كما في التهذيب أيضا ٦: ٢١٩ / ٥١٦، فلاحظ.

(٢) رجال الكشي: ٢: ٦٤١ / ٦٦١.

(٣) رجال العلامة: ٢٢٧ / ٢، وفيه: قال الشيخ أنه ضعيف، وقال في موضع آخر: أنه ثقة. وقد وقفنا على التضعيف في الفهرست: ٧٩ / ٣٣٧ والاستبصار أيضا ٢: ٣٦ / ١١٠، اما توثيق الشيخ إياه فلم نظفر به.

(٤) لم نظفر بكلام الداماد في الرواشح ولعله في غيره، ويوجد قريب منه في تعليقاته على رجال الكشي ١: ١٠٧، فراجع.

المسجد يوم بعث عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن العباس (١) وكان عامل المنصور على الكوفة إلى أبي الخطاب لما بلغه أنهم قد أظهروا الإباحات ودعوا الناس إلى نبوة أبي الخطاب وأنهم يجتمعون في المسجد ولزموا الأساطين يورون الناس انهم قد لزموها للعبادة وبعث إليهم رجلا فقتلهم (٢) جميعا، لم يفلت منهم الا رجل واحد اصابته جراحات فسقط بين القتلى يعد فيهم، فلما جنه الليل خرج من بينهم فتخلص، وهو أبو سلمة سالم بن مكرم الجمال الملقب بابي خديجة فذكر بعد ذلك أنه تاب، وكان ممن يروي الحديث، انتهى (٣).

ومثله بزيادة في القصة ما في كتاب الفرق لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي، وقال في آخر القصة: وهؤلاء هم الذين قالوا أن أبا الخطاب كان نبيا مرسلًا أرسله جعفر بن محمد (عليهما السلام) ثم صيره بعد ذلك حين حدث هذا من الملائكة، قال: ثم خرج من قال بمقالته من أهل الكوفة وغيرهم إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر (عليه السلام) بعد قتل أبي الخطاب، فقالوا بإمامته وأقاموا عليها، انتهى (٤).

ب - ما في الفهرست: سالم بن مكرم يكنى أبا خديجة، ومكرم يكنى أبا سلمة ضعيف له كتاب.. إلى آخره (٥)، وفي الاستبصار في باب ما يحل لبني هاشم من الزكاة: فهذا الخبر لم يروه غير أبي خديجة وإن تكرر في الكتب، وهو ضعيف عند أصحاب الحديث لما لا احتاج إلى ذكره (٦).

-
- (١) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر.
(٢) في الأصل: فقتلوهم، وما أثبتناه من المصدر.
(٣) رجال الكشي ٢: ٦٤١ / ٦٦١.
(٤) فرق الشيعة: ٧٠.
(٥) فهرست الشيخ: ٧٩ / ٣٢٧.
(٦) الاستبصار ٢: ٣٦ / ١١٠.

وفي التعليقة: وهذا يشير إلى أن سبب الضعف شيء معروف عندهم كنفسه، وغير خفي أنه ليس شيء معروف إلا ما في الكشي، انتهى (١). وهو كلام متين إذ لم يذكر أحد في ترجمته فسقا جوارحيا، ولا اعتقاد سوء غير الخطابية، فهي سبب التضعيف، ومرجع الدموم، والداعي للسيد ابن طاووس (٢)، وتلميذه العلامة في الخلاصة إلى القول بالتوقف (٣). فنقول: اعلم أولا: إن خروج أبي الخطاب كان قبل سنة ثمان وثلاثين ومائة لما رواه الكشي، عن حمدويه، عن أيوب بن نوح، عن حنان بن سدير، عن سدير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: كنت جالسا عند أبي عبد الله (عليه السلام) وميسر (٤) عنده، ونحن في سنة ثمان وثلاثين ومائة، فقال له ميسر بياع الزطي: جعلت فداك عجبت لقوم كانوا يأتون هنا إلى هذا الموضوع فانقطعت آثارهم وفنيت آجالهم! قال (عليه السلام): ومن هم؟ قلت: أبو الخطاب وأصحابه، وكان متكئا فجلس فرفع إصبعه إلى السماء، ثم قال: على أبي الخطاب لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.. الخبر (٥). وظاهره أن الوقعة كانت قبل ذلك بسنين، وهذا التاريخ قبل وفاة أبي عبد الله (عليه السلام) بعشر سنين. وثانيا: إن الخطابية - كما عرفت هنا، وفي ترجمة المفضل (٦)، وفي الفائدة

-
- (١) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ١٦١.
(٢) التحرير الطاووسي: ٢٧٥ / ١٩٠.
(٣) رجال العلامة: ٢٢٧ / ٢.
(٤) ضبط (ميسر) بفتح الميم واسكان الياء، وبضم الميم وفتح الياء أيضا كما في رجال العلامة: ١١١ / ١٧١.
(٥) رجال الكشي ٢: ٥٨٤ / ٥٢٤.
(٦) تقدم برقم: ٣٠ في الطريق إلى إسماعيل بن أبي فديك.

الثانية في شرح حال دعائم الاسلام (١) - يبيحون المحارم، ولا يعتقدون تكليفاً، ولا يروون إمامة موسى بن جعفر وولده (عليهم السلام)، واتخذوا محمد بن إسماعيل إماماً بل نبياً.

وفي كتاب الفرق المتقدم في ذكر عقائدهم: وإن الله تبارك وتعالى جعل لمحمد بن إسماعيل جنة آدم، ومعناها عندهم الإباحة للمحارم وجميع ما خلق في الدنيا، وهو قول الله عز وجل: * (وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة) * (٢)، موسى بن جعفر بن محمد وولده من بعده (عليهم السلام) من ادعى منهم الإمامة - إلى أن قال - : وزعموا أنه يجب عليهم أن يبدؤا بقتال من قال بالإمامة ممن ليس على قولهم وخاصة من قال بإمامة موسى بن جعفر وولده من بعده (عليهم السلام) وتأولوا في ذلك بقول الله تعالى: * (قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة) * (٣) قالوا: فالواجب أن نبدأ بهؤلاء، انتهى (٤).

وثالثاً: إنه لا شك أن أبا خديجة قد كان في وقت ثقة معتمداً صاحب كتاب يرويه عنه جماعة، وعند خروج أبي الخطاب خطايا فاسد العقيدة، وفي المقام احتمالات:

الأول: أن تكون الحالة الأولى قبل الخروج وبقي بعده خطايا إلى آخر عمره كما يظهر من الشيخ في بعض أقواله (٥)، أو شك في رجوعه وعدمه كما يظهر من السيد والعلامة (٦)، وعلى هذا فلا اعتناء برواياته إلا أن تقيد بحال

(١) تقدم في الجزء الأول صحيفة: ١٢٨.

(٢) البقرة: ٣٥ / ٢.

(٣) التوبة: ٩ / ١٢٣.

(٤) فرق الشيعة: ٧٤ - ٧٦.

(٥) اي: القول الخاص بتوثيقه على ما نقله عنه العلامة، وقد تقدم.

(٦) اي: في توقفهما إزاء مروياته، وقد تقدم.

استقامته، بل قال المحقق المولى محمد المعروف بسراب - على ما نقله عنه
الفاضل الخراساني في الإكليل - تضعيف الشيخ - رحمه الله - لا يعارض توثيق
النجاشي (١) وتأكيده فيه، وحكم علي بن الحسن بكونه صالحا، وحكم الكشي
بتوبته باحتمال كون الرواية حين كونه من أصحاب أبي الخطاب، وظاهر التوثيق
والمدح المطلق عدم كون الرواية حين ضعفه وإلا فلا ينفعه في ثقتيته (٢) وقتا ما
من أوقات الرواية، ولا دلالة على كونه راويا حين الضعف، فالراجح عدم
ضعف الرواية باشتغالها عليه، انتهى (٣)، ومورده وإن كان في صورة الاستقامة
بعد الانحراف إلا أن ما ذكره من الوجه جار في المقام أيضا.
الثاني: أن يكون في أول امره خطايا والاستقامة والتأليف والاخذ عنه
بعد الانحراف.

الثالث: أن يكون الانحراف متخللا بين الاستقامتين وحكهما واحد
وهو الحكم بوثاقته واعتبار كتابه وعدم مصرية الانحراف برواياته فإنه عشرة عشرة
غيره من الأعظم والأجلاء الذين زلوا وضلوا ثم رجعوا واستقاموا، فالمهم اثبات
استقامته بعد خروجه فيشملة ما مر من المدايح ويشهد لذلك أمور:
أ - اطلاق كلام النجاشي (٤)، فلولا علمه باستقامته بعد الخروج لما جزم
بالتوثيق المؤكد مع علمه بخروجه لوجوده في الكشي بل وكتاب الفرق عنده
ظاهرا لوجوده عند شيخه أبي عبد الله المفيد.

(١) هذا الكلام مبني في الظاهر على أساس كون تضعيف الشيخ معارض بتوثيقه نفسه، فيبقى
توثيق النجاشي بلا معارض، وقد وصف هذا الكلام - لدى البعض - بالغرابة. ولمزيد الفائدة
أنظر معجم رجال الحديث ٨: ٢٥.
(٢) إشارة إلى تشية توثيقه لدى النجاشي وقد تقدم.
(٣) إكليل الرجال: غير موجود لدينا.
(٤) رجال النجاشي: ١٨٨ / ٥٠١.

ب - نص الكشي (١) على توبته، والعجب أن العلامة في الخلاصة (٢) نقل عن الكشي انه كان من أصحاب أبي الخطاب ولم ينقل عنه توبته، وتقدمه في ذلك شيخه ابن طاووس كما يظهر من التحرير (٣)، وهذه غفلة عجيبة لا تليق بهما.
ج - إن قول النجاشي بعد ذكر التوبة انه كان ممن يروي الحديث (٤) ظاهر بل صريح في أن دخوله في هذا الباب وروايته وتأليفه كان بعد التوبة ولعله كان قبل ذلك جمالا كما صرح به أولا ثم صار مع أبي الخطاب ثم نجا وصار من أهل الحديث.

د - تصريح النجاشي بأنه روى عن أبي الحسن (عليه السلام) (٥)، وقد عرفت أن الخطابية ينسبونه (عليه السلام) إلى الكفر والشرك ويوجبون قتاله ويزعمون أنه الشجرة المنهية في قوله تعالى: * (ولا تقربا هذه الشجرة) * (٦) فكيف يروي الخطابي عنه (عليه السلام) الاحكام الدينية ويثبته في كتابه كل هذا ناشئ عن الغفلة عن مذهب الخطابية.

ه - تصريح النجاشي بأن الحسن بن علي الوشاء الثقة الجليل الذي قالوا في حقه: كان وجهها من وجوه هذه الطائفة وعينا من عيونها يروي عن أبي خديجة كتابه (٧)، والوشاء لم يدرك الصادق (عليه السلام) قطعا، فروايته عنه كتابه كان في عصر أبي الحسن (عليه السلام)، وقد عرفت أن خروج أبي

(١) رجال الكشي: ٦٤١ / ٦٦١.

(٢) رجال العلامة: ٢٢٧ / ٢.

(٣) التحرير الطاووسي: ١٤٤.

(٤) الظاهر وقوع الاشتباه أو تصحيف الناسخ لفظة "كش" إلى "جش" لكون هذا التصريح لدى الكشي ٢: ٦٤١، - وقد مر قبل قليل - لا في رجال النجاشي.

(٥) رجال النجاشي: ١٨٨ / ٥٠١.

(٦) البقرة ٢ / ٣٥.

(٧) رجال النجاشي: ١٨٨ / ٥٠١.

الخطاب كان قبل وفاة أبيه (عليه السلام) بأزيد من عشر سنين، وعلى قول الجماعة روى عنه في حال خطايته، ولا يخفى على من له أدنى بصيرة في هذا الفن ونظر في الأحاديث أن الأصحاب كانوا متحرزين عن الخطابية مأمورين بالبراءة منهم وهجرهم كما أنهم بالنسبة إليهم كانوا كذلك.

بل صرح الشيخ المفيد في الارشاد إنه لم يكن في الإسماعيلية أحد من خاصة الصادق (عليه السلام) ولا من الرواة (١)، فنسبة هذا الجليل إلى الرواية عمن أمروا بالبراءة منه واللعنة عليه لا تخلو من ازراء يجب الاستغفار عنه.

وفي الكافي في باب كراهة الارتفاع إلى قضاة الجور: عن الحسين بن محمد، عن المعلى بن محمد، عن الحسن بن علي، عن أبي خديجة، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إياكم أن يحاكم بعضكم بعضا إلى أهل الجور ولكن انظروا إلى رجل منكم... الخبر (٢)، وهو معروف مقبول، والحسن إن كان هو الوشاء فيؤيد ما في النجاشي (٣)، وإن كان ابن فضال فيكون الكلام فيه كالكلام في الوشاء ويزيد في قوة ما اخترناه، فانقدح بحمد الله تعالى سلامة أبي خديجة عما يوجب الطعن عليه وانه من الثقات الاجلاء، وأظن أن الصادق (عليه السلام) إنما كناه بابي سلمة كنية أبيه تفعلاً بسلامته لاشتهار خروجه مع أبي الخطاب والله العالم.

٣٦٩ شسط - وإلى أبي الربيع الشامي: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن الحسن بن رباط، عنه (٤).

(١) الارشاد: ٢٨٥، باب أولاد الإمام الصادق عليه السلام.

(٢) الكافي ٧: ٤١٢ / ٤، وما بين معقوفين منه.

(٣) رجال النجاشي: ١٨٨ / ٥٠١.

(٤) الفقيه ٤: ٩٨، من المشيخة.

الحكم ثقة في (مب) (١)، وقريب منها ابن رباط في (قمز) (٢)، فالسند صحيح أو حسن في حكمه.
وأبو الربيع هو خالد أو خليلد بن أوفى العنزى الشامى مذكور فى أصحاب الصادق (عليه السلام) (٣)، له كتاب فى النجاشى (٤)، ويروى عنه الحسن بن محبوب (٥)، وعبد الله بن مسكان كما فى النجاشى (٦)، ويونس بن عبد الرحمن فى الكافى فى باب طلب الرئاسة (٧)، هؤلاء من أصحاب الاجماع، ومنصور بن حازم (٨)، ومحمد بن حفص (٩)، وغيرهم.
وقال الشهيد فى مسألة بيع الثمرة من كتابه نكت الارشاد - بعد ذكر خبر فى سنده الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبى الربيع الشامى - ما لفظه: وقد قال الكشى: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن الحسن بن محبوب (١).

- (١) تقدم برقم: ٤٢.
(٢) تقدم برقم: ١٤٧.
(٣) رجال الشيخ: ١٦ / ٣٣٩، وسماه: خالد.
(٤) رجال النجاشى: ١٥٣ / ٤٠٣، وسماه خليلد.
(٥) لم نظفر برواية ابن محبوب عنه، والظاهر أنه يروى عنه بتوسط خالد بن جرير كما فى الكافى ٥: ١٩٠ / ١٨ والفقيه ٣: ١٥٧ / ٦٨٨ الا ان فى الاستبصار ٣: ١٠٩ / ٣٨٥: الحسن بن محبوب ابن خالد، عن جرير، عن أبى الربيع الشامى، ومما لا شك فيه أن توسط خالد بين (بن) أولا وبين (عن) ثانيا من اشتباه الناسخ، والصحيح ان تحل كل منهما محل الأخرى كما يظهر فى سائر كتب الرجال والحديث معا، فلاحظ.
(٦) رجال النجاشى: ١٥٣ / ٤٠٣، وله طريق آخر إلى كتاب أبى الربيع الشامى ذكره فى باب الكنى وفيه: عن الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبى الربيع الشامى.
(٧) أصول الكافى ٢: ٢٢٦ / ٦.
(٨) تهذيب الأحكام ٤: ٦٨ / ١٨٥.
(٩) أصول الكافى ٢: ٤٦٥ / .
(١٠) رجال الكشى ٢: ٨٣٠ / ١٠٥٠.

قلت: في هذا توثيق لأبي الربيع الشامي، واسمه خليل بن أوفى (١)، ولم ينص الأصحاب على توثيقه فيما علمته، غير أن الشيخ ذكره في كتابيه (٢)، وبعض المتأخرين أثبتته في المعول على روايته، انتهى (٣).
واستدل على توثيقه شيخنا الحر في أمل الآمل (٤) بما كررنا إليه الإشارة من أن في ذكره في أصحاب الصادق (عليه السلام) دلالة على كونه من الأربعة الآلاف الموثقين الموجدین في رجال ابن عقدة وهو في محله كما يأتي في الفائدة الثامنة.

ومما يستغرب في المقام ما في التعليقة من أن في باب طلب الرئاسة حديثاً يدل على تشييعه إلا أنه يستفاد منه ذمه، انتهى (٥).
قلت: إما تشييعه فهو كما قال المحقق السيد صدر الدين: غير خفي على من تتبع أخباره.

منها ما في الكافي في باب أن الامام إذا شاء أن يعلم علم، بسندين فيهما: صفوان، عن ابن مسكان، عن زيد (٦) بن الوليد، عن أبي الربيع الشامي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إن الامام إذا شاء أن يعلم علم (٧).

-
- (١) سماه بهذا العلامة في رجاله: ٢٧٥ / ٢٠، من الفائدة الثامنة من الخاتمة. وسماه في توضيح الاشتباه: خليل، والظاهر وقوع الاشتباه بما في الرجال، وقد نسب في جامع الرواة ١: ٢٩٨ إلى سهو القلم، وفي نضد الايضاح: ١٢٥ إلى الخطأ.
- (٢) فهرست الشيخ: ١٨٦ / ٨١٧، والرجال: ١٢٠ / ٥ و ٣٣٩ / ١٦.
- (٣) نكت الارشاد: غير موجود لدينا.
- (٤) أمل الآمل ١: ٨٣ / ٧٩.
- (٥) تعليقة الوحيد (ضمن منهج المقال): ٣٨٩.
- (٦) كذا في النسخة الحجرية من المستدرک، والأصل المنقول عنه لم يقع بأيدينا، وفي المصدر - بكلا السندين - بدر بن الوليد، لا زيد بن الوليد، وهو الكوفي في رجال الشيخ: ١٥٩ / ٧٣ والخثعمي في رجال البرقي: ٤٥ وليس لزيد ذكرا في كتب الرجال، فلاحظ.
- (٧) أصول الكافي ١: ٢٠١ / ١ - ٢، باب أن الأئمة - عليهم السلام - إذا شاءوا أن يعلموا علموا، وفي آخر الحديث الثاني منه: (أعلم) بدل (علم) الذي في آخر الأول.

وفي باب حسن المعاشرة، بإسناده عنه، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) والبيت غاص باهله، فيه الخراساني، والشامي، ومن أهل الآفاق، فلم أجد موضعا أقعد فيه، فجلس أبو عبد الله (عليه السلام) وكان متكئا، ثم قال: يا شيعة آل محمد اعلموا أنه ليس منا من لم يملك نفسه عند غضبه ومن لم يحسن صحبة من صحبه (ومخالقة من خالقه) (١) ومرافقة من رافقه ومجاورة من جاوره وممالحة من مالحه، يا شيعة آل محمد اتقوا الله ما استطعتم ولا حول ولا قوة الا بالله (٢).

وأما استفادة الذم من الحديث الذي أشار إليه فعجيب فيه (٣) بإسناده عن أبي الربيع الشامي، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: قال لي: ويحك يا أبا الربيع لا تطلبن الرئاسة، ولا تك ذنبا، ولا تأكل بنا الناس فيفرك الله، ولا تقل فينا ما لا نقول في أنفسنا، فإنك موقوف ومسؤول لا محالة، فإن كنت صادقا صدقناك، وإن كنت كاذبا كذبتناك (٤)، وهذا لا يفيد ذما، ففي التنزيل: * (ولا تقف ما ليس لك به علم) * (٥) * (ولا تدع مع الله إلها آخر) * (٦)، ولو كان ذما لم يروه ولم ينقله، ولو كان ذما ونقله فلعل نقله له يشعر بتنبهه من الغفلة وندمه على الزلة، فما كل ما يوعظه به الرجل وينهى عنه يكون فيه، وقد نهى

(١) في الأصل: ومخالفة من خالفة، بالفاء الموحدة، والصحيح ما أثبتناه - بالقاف المثناة - وهو الموافق لما في المصدر. والمخالقة: المعاشرة بالأخلاق الحسنة، وخالقه، عاشره، يقال: خالق الناس، إذا عاشرهم على أخلاقهم. لسان العرب: خلق.

(٢) أصول الكافي ٢: ٤٦٥ / ٢.

(٣) اللفظ ما بين معقوفين قريب من المظموس من الحك في الأصل، وهو من استظهارنا لمشابهته له وموافقته المعنى.

(٤) أصول الكافي ٢: ٢٢٦ / ٦.

(٥) الاسراء: ١٧ / ٣٦.

(٦) القصص: ٢٨ / ٨٨.

(عليه السلام) عبد الله بن مسكان (١)، وأبا حمزة الثمالي (٢)، ومحمد بن مسلم (٣) - وهم اجلاء هذه الطائفة - عن أشياء هي مذكورة في هذا الباب من الكافي قبل الخبر وبعده، ولم يستشعر أحد من ذلك قدحا فيهم، فراجع. ٣٧٠ شع - وإلى أبي زكريا الأعور: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن عيسى ابن عبيد، عنه (٤).

أحمد ثقة في (يا) (٥)، فالسند صحيح. والأعور ثقة في أصحاب الكاظم (عليه السلام) (٦)، والخلاصة (٧)، فالخبر صحيح.

٣٧١ شع - وإلى أبي سعيد الخدري: - في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي (عليه السلام)، أولها: يا علي إذا دخلت العروس بيتك - محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضي الله عنه، عن أبي سعيد الحسن بن علي العدوي، عن يوسف بن يحيى الأصبهاني أبي يعقوب، عن أبي علي إسماعيل بن حاتم، قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن صالح (٨) بن سعيد المكي، قال: حدثنا عمرو (٩) بن حفص، عن إسحاق بن نجیح، عن

(١) أصول الكافي ٢: ٢٢٥ / ٣.

(٢) أصول الكافي ٢: ٢٢٥ / ٥.

(٣) أصول الكافي ٢: ٢٢٦ / ٨.

(٤) الفقيه ٤: ٦٢، من المشيخة.

(٥) تقدم برقم: ١١.

(٦) رجال الشيخ: ٣٦٥ / ٩.

(٧) رجال العلامة: ١٨٧ / ٧.

(٨) في المصدر: زكريا بدل صالح، وفي جامع الرواة ٢: ٣٧٢ كما في الأصل.

(٩) في المصدر: عمر، والظاهر أن في بعض النسخ: عمرو - بالواو - انظر: روضة المتقين ١٤:

٣١٧.

حصيف، عن مجاهد، عنه (١).
السند غير قابل للتصحيح لاشتماله على المجاهيل والعامي إلا أنه يمكن
دعوى اعتباره مضافاً إلى ذكرها في الفقيه، وقد قال في أوله ما قال (٢)، وشهادة
مضامين متونها عن صدورها عن أهل بيت الوحي، نقلها الشيخ المفيد في الإختصاص
بإسناده عن أحمد، قال: حدثنا عمرو بن حفص وأبو بصير (٣)
عن محمد بن الهيثم، عن إسحاق بن نجيح عن حصيب (٤) عن مجاهد (٥)،
ولعل في ذلك كفاية في الوثوق بصدورها والله العالم.
والخدرى من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين (عليه السلام).
٣٧٢ شعب - وإلى أبي عبد الله الخراساني: أبوه، عن سعد بن
عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عنه (٦).
السند صحيح، وأبو عبد الله غير مذكور أصلاً، إلا أن المصنف شهد
باعتبار كتابه (٧).
٣٧٣ شعب - وإلى أبي عبد الله الفراء: أبوه، عن سعد بن عبد الله،
عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عنه (٨).

(١) الفقيه ٤: ١١٣.

(٢) الفقيه ١: ٥، من المقدمة.

(٣) أبو نصر: كذا في الإختصاص، ولا نعلم من هو، ولم نقف عليه في سائر كتب الرجال،
واحتمال كونه أبا بصير بعيد جداً لأننا لم نقف على رواية واحدة له عن محمد بن الهيثم، هذا
فضلاً عن رواية محمد بن الهيثم بالواسطة عن الإمام الصادق عليه السلام، وأن أبا بصير
مات بعد الإمام عليه السلام بقليل.

(٤) ما أنبتناه بين معقوفين من المصدر، والظاهر كونه تصحيفاً ل (حصيف) بالفاء الموحدة.
انظر معجم رجال الحديث ٣: ٧٢، في ترجمة إسحاق بن - نجيح.

(٥) الإختصاص: ١٣٢.

(٦) الفقيه ٤: ١١٩، من المشيخة.

(٧) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٨) الفقيه ٤: ٣٤، من المشيخة.

السند صحيح، والفراء هو سليم الفراء الكوفي المذكور في أصحاب الصادق (عليه السلام) (١)، الثقة في النجاشي (٢) على ما استظهره الأردبيلي في الجامع (٣) بقرينة رواية ابن أبي عمير عنهما وروايتهما عن أبي عبد الله (عليهما السلام) وعن حريز مع التعدد، فرواية ابن أبي عمير كافية للحكم بالوثاقة، فالخبر صحيح أو في حكمه على المشهور.

٣٧٤ شعد - وإلى أبي كهمس: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن عبد الله بن علي الرزاز (١)، عن أبي كهمس الكوفي (٥).

الحكم ثقة في (مب) (٦) والرزاز غير مذكور، فالسند ضعيف ومر ذكر أبي كهمس في (قصج) (٧) ولوجود طريق آخر لكتاب أبي كهمس وعده الفقيه من الكتب المعتمدة (٨)، قال الشارح: الخبر قوي (٩).

٣٧٥ شعه - وإلى أبي مريم الأنصاري: أبوه، عن سعد بن عبد الله،

(١) رجال الشيخ: ٢١١ / ١٤٣.

(٢) رجال النجاشي ١٩٣ / ٥١٦.

(٣) قوله: على ما استظهره.. إلى آخره لا يخلو من اشتباه، وظاهره يدل على أن استظهار

الأردبيلي هو بخصوص الاتحاد بين الفراء وسليم الفراء الكوفي، وهو ليس كذلك إذ الاستظهار هناك هو بخصوص الاتحاد بين سليم الفراء وسليمان مولى طربال بقرينة اتحاد الراوي والمروي عنه. جامع الرواة ١: ٣٧٤، ١: ١٨٤، في ترجمة حريز بن عبد الله السجستاني، فراجع

(٤) اختلفت المصادر في ضبطة، ففي المصدر والتهذيب ٢: / ١٣٨١: الزراد، وفي الكافي

٣: / ١٨: السراد، وفي روضة المتقين ٢: ٥٤٣ كما في الأصل: الرزاز، وقد ذكر في

معجم، رجال الحديث ١٠: ٢٦٦ الزراد والسراد دون الإشارة إلى الرزاز، فراجع.

(٥) الفقيه ٤: ٥٩، من المشيخة.

(٦) تقدم برقم: ٤٢.

(٧) تقدم برقم: ١٩٤ ويرمز: قصد، وانظر الهامش المتعلق به هناك.

(٨) الفقيه ١: ٣، من المقدمة.

(٩) روضة المتقين ١٤: ٣١٧.

عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن سعيد، عن فضالة بن أيوب،
 عن أبان بن عثمان، عنه (١).
 السند صحيح على الأصح بناء على استقامة أبان، وفي حكمه لو كان
 ناووسيا لكونه فضالة من أصحاب الاجماع.
 وأبو مريم هو عبد الغفار بن القاسم بن قيس بن قيس بن قهد
 الأنصاري الثقة في النجاشي، والخلاصة (٢)، يروي عنه من أصحاب الاجماع
 أبان (٣)، وعثمان (٤)، وفضالة كما في الاستبصار في باب ما تجوز فيه شهادة
 الواحد مع يمين المدعي (٥)، وعبد الله بن المغيرة (٦)، والحسن بن محبوب (٧).
 ومن اضرابهم من الاجلاء ثعلبة (٨)، وعلي بن النعمان (٩)، وهشام بن
 سالم (١٠)، ويونس بن يعقوب (١١)، ومحمد بن أبي حمزة (١٢)، والعباس بن
 معروف (١٣)، وظريف بن - ناصح (١٤)، وعلي بن الحسن بن رباط (١٥)، وأبو

-
- (١) الفقيه ٤، ١٢٣.
 (٢) رجال النجاشي: ٢٤٦ / ٦٤٩، ورجال العلامة: ١١٧، وما بين المعقوفين منهما.
 (٣) تهذيب الأحكام ٦: ٢٧٣ / ٧٤٤.
 (٤) تهذيب الأحكام ٣: ٢٠ / ٧٢.
 (٥) الاستبصار ٣: ٣٣ / .
 (٦) تهذيب الأحكام ١: ٢٣٧ / ٦٨٧.
 (٧) رجال النجاشي: ٢٤٧ / ٦٤٩.
 (٨) أصول الكافي ٢: ٣٢٩ / ٣.
 (٩) الاستبصار ٤: ٧٢ / ٢٦٢.
 (١٠) تهذيب الأحكام ٢٤٠ / ٩٥٧.
 (١١) الاستبصار ٤: ٢٨٥ / ١٠٨١.
 (١٢) تهذيب الأحكام ٧: ٢٩٨ / ١٢٤٦.
 (١٣) جاء في جامع الرواة ١: ٤٦٢ روايته عنه في الاستبصار ١: ٣٨ / ٧، هذا وقد جاء في المصدر
 روايته عنه بتوسط عبد الله بن المغيرة، فلاحظ.
 (١٤) الاستبصار ٢: ١٠٩ / ٣٥٦.
 (١٥) تهذيب الأحكام ٩: ٣٧٠ / ١٣٢٣.

ولاد (١)، وعبد الله بن حماد (٢)، وجميل بن ناصح (٣)، والحسن بن السري (٤)، فهو معدود من الاجلاء.

٣٧٦ شعو - وإلى أبي المعزا (٥): حميد بن المثنى العجلي: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عثمان بن عيسى، عن أبي المعزا حميد بن المثنى وهو عربي كوفي ثقة (٦).
عثمان ثقة في (قمد) (٧)، ومن أصحاب الاجماع، فالسند صحيح.
وحميد ثقة ثقة في النجاشي (٨)، ويروي عنه ابن أبي عمير (٩)، وصفوان (١٠)، واليزنطي (١١)، وفضالة (١٢)، والحسن بن محبوب (١٣)، والحسن بن علي بن فضال (١٤)، ويونس بن عبد الرحمن (١)، وأبان بن عثمان (١٦)، وعثمان بن عيسى (١٧).

(١) تهذيب الأحكام ١٠: ١٨١ / ٧٠٨.

(٢) الكافي ٦: ١٧ / ٢.

(٣) الكافي ٨: ٨٤ / ٤٤، من الروضة.

(٤) الكافي ٨: ١٦٨ / ١٩٠، من الروضة.

(٥) مر ضبطه في هذه الفائدة، ضمن الطريق: ٣٣٨ والهامش المتعلق به، فراجع.

(٦) الفقيه ٤: ٦٥، من المشيخة.

(٧) تقدم برقم: ١٤٤.

(٨) رجال النجاشي: ١٣٣ / ٣٤٠.

(٩) الاستبصار ٣: ١٢٩ / ٤٦٤.

(١٠) الكافي ٤: ٣٥٥ / ١٣.

(١١) الكافي ٥: ٣٩٥ / ٣.

(١٢) تهذيب الأحكام ١٠: ١٨٩ / ٧٤٣.

(١٣) تهذيب الأحكام ٧: ٣٧٤ / ١٥١٢.

(١٤) الاستبصار ٣: ١٢٩ / ٤٦٢.

(١٥) تهذيب الأحكام ٩: ١٥٦ / ٦٤١.

(١٦) الاستبصار ٣: ١٢٦ / ٤٥١.

(١٧) الكافي ٤: ٣٣٥ / ١٦.

ومن اضرابهم من الاجلاء: الحسين بن سعيد (١)، وأحمد بن محمد بن عيسى (٢)، وعلي بن الحكم (٣)، وعبد الرحمن بن أبي نجران (٤)، وسيف بن عميرة (٥)، ويحيى الحلبي (٦)، وعبد الله بن جبلة (٧)، وغيرهم، وهو أيضا من اجلاء الطائفة.

٣٧٧ شعز - وإلى أبي النمير مولى الحرث بن المغيرة النضري: حمزة بن محمد العلوي رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عنه (٨).

مر حمزة في (قمط) (٩)، والسند صحيح أو في حكمه لكون حمزة من مشايخ الإجازة.

وأبو النمير غير مذکور، قال الشارح: ويظهر من المصنف ان كتابه معتمد، قال: فالخبر قوي أو ضعيف بمحمد بن سنان (١٠).

٣٧٨ شعح - وإلى أبي الورد: أبوه، عن الحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رثاب، عنه (١١).
السند في أعلى درجة الصحة، والخبر صحيح أو في حكمه لوجود ابن محبوب فلا يضر عدم مذكورية أبي الورد الا في أصحاب الباقر (عليه السلام) مع

(١) الاستبصار ٢: ٢٥٧ / ٩٠٦.

(٢) تهذيب الأحكام ٣: ٥٥ / ١٨٩.

(٣) الكافي ٨: ١٦٨ / ١٨٩، من الروضة.

(٤) تهذيب الأحكام ٦: ٢٤٠ / ٥٩٥.

(٥) أصول الكافي ١: ٥٠ / ٢٠.

(٦) الفقيه ٣: ٢٥٦ / ١٢١٦.

(٧) الكافي ٧: ٢٩ / ٤.

(٨) الفقيه ٤: ٢١.

(٩) تقدم برقم: ١٤٩.

(١٠) روضة المتقين ١٤: ٢٤٤.

(١١) الفقيه ٤: ٨١، من المشيخة.

أنه يروي عنه ابن محبوب بلا واسطة في التهذيب في باب ضمان النفوس من كتاب الديات (١)، وهشام بن سالم (٢)، ومالك بن عطية (٣)، وأبو أيوب (٤)، ومحمد بن النعمان (٥)، وعلي بن رئاب (٦) كثيرا، وأبو بكر الحضرمي (٧)، وفي الكافي في الصحيح عن سلمة بن محرز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال لرجل يقال له أبو الورد: يا أبا الورد أما أنتم فترجعون - أي عن الحج - مغفورا لكم، وأما غيركم فيحفظون في أهاليهم وأموالهم (٨).

وفي التعليقة: وربما اجمع الأصحاب على العمل بروايته كما في المسح على الخفين للضرورة (٩)، فالقول بوثاقة أبي الورد غير بعيد خصوصا بعد ملاحظة ما تقدم عن نكت الشهيد (١٠)، وصرح به بحر العلوم في ترجمة زيد النرسي (١١).

٣٧٩ شعط - وإلى أبي ولاد الحنات: أبوه، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاد الحنات واسمه حفص بن سالم مولى بني مخزوم (١٢).

استظهرنا وثيقة النهدي في (ند) (١٣) من رواية الأجلة عنه ومن حكم

-
- (١) تهذيب الأحكام ١٠: ٢٣١ / ٤٧.
(٢) الفقيه ٣: ٩٤ / ٣٥٢.
(٣) الاستبصار ٣: ٣٠٤ / ١٠٨٢.
(٤) تهذيب الأحكام: ١٥٢ / ٤٢٣.
(٥) تهذيب الأحكام ١: ٣٦٢ / ١٠٩٢.
(٦) الفقيه ٤: ٨١ من المشيخة.
(٧) الاستبصار ٤: ٨٥ / ٣٢٥.
(٨) الكافي ٤: ٢٦٣ / ٤٦.
(٩) تعليقة الوحيد ضمن منهج المقال: ٣٩٩.
(١٠) نكت الارشاد: غير موجود لدينا.
(١١) رجال السيد بحر العلوم. لم نعثر عليه فيه.
(١٢) الفقيه ٤: ٦٨، من المشيخة.
(١٣) تقدم برقم: ٥٤.

العلامة بصحة هذا الطريق (١)، فالسند صحيح.
والحناط: ثقة مر في الأسماء ذكره وطريق آخر إلى كتابه أصح من هذا
وكأنه للتفنن في الطريق ولاشتهاره بالكنية مع احتمال السهو كما في الشرح (٢).
٣٨٠ شف - وإلى أبي هاشم الجعفري: محمد بن موسى بن
المتوكل، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي،
عنه (٣).

السند صحيح بما مر في الفقيه مع أن طريق الفقيه إلى البرقي غير
منحصر فيه، وفي النجاشي: داود بن القاسم بن إسحاق بن عبد الله بن جعفر
ابن أبي طالب أبو هاشم الجعفري رحمه الله كان عظيم المنزلة عند الأئمة (عليهم
السلام) شريف القدر ثقة، روى أبوه عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤)،
ويقرب منه ما في غيره.

وفي الكشي: له منزلة عالية عند أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمد (عليهم
السلام) (٥)، وله في أبواب معاجزهم وفضائلهم مالا يحصى، في ربيع الشيعة:
أنه من السفراء والأبواب المعروفين (٦).
ويروي عنه البرقي (٧)، وعلي بن إبراهيم (٨)، وأبوه (٩)، وسهل بن

-
- (١) رجال العلامة: ٢٧٩، من الفائدة الثامنة من الخاتمة.
 - (٢) روضة المتقين ١٤: ٣١٩.
 - (٣) الفقيه ٤: ١٢٨ من المشيخة.
 - (٤) رجال النجاشي: ١٥٦ / ٤١١.
 - (٥) رجال الكشي ٢: ٨٤١ / ١٠٨٠.
 - (٦) ربيع الشيعة للسيد ابن طاووس. لم نعر عليه فيه.
 - (٧) الفقيه ٤: ١٢٨، من المشيخة.
 - (٨) الكافي ٦: ٢٩٩ / ١٧.
 - (٩) تهذيب الأحكام ٨: ٢٤٧ / ٨٩٠.

زياد (١)، وأحمد بن إسحاق (٢)، وأحمد بن محمد بن عيسى (٣)، ومحمد بن الوليد (٤)، وابن أبي عمير كما في التهذيب في فضل زيارة أبي الحسن وأبي محمد (عليهما السلام) (٥)، وغيرهم.

٣٨١ شفا - وإلى ما كان فيه: جاء نفر من اليهود إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فسألوه عن مسائل: علي بن أحمد بن عبد الله البرقي رضي الله عنه، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن أبي الحسن علي بن الحسين البرقي، عن عبد الله بن جبلة، عن معاوية بن عمار، عن الحسن بن عبد الله، عن آباءه، عن جده الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) (٦).

قال الشارح: الظاهر أن علي واحمد كانا ثقتين عند المصنف لاعتماده في كثير من الروايات عليهما سيما الابن، لكن على قانون المتأخرين مجهولان، وكذا الباقي غير عبد الله ومعاوية، فالخبر قوي وصار أقوى بحكم الصدوق على صحته، انتهى (٧).

قلت: ويؤيد قوة الخبر أن الشيخ المفيد رواه في الاختصاص أيضا، وسنده هكذا: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: حدثنا الحسين بن مهران، قال: حدثني الحسين بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)... إلى

(١) الاستبصار ١: ٤٤١ / ١٦٩٨.

(٢) أصول الكافي ١: ٢٦٤ / ٢.

(٣) أصول الكافي ١: ٩٢ / ١٢.

(٤) أصول الكافي ١: ٩٦ / ١.

(٥) تهذيب الأحكام ٦: ٩٣ / ١٧٦.

(٦) الفقيه ٤: ١٠، من المشيخة.

(٧) روضة المتقين ١٤: ٧٤.

آخره (١)، إلا أن فيه: جاء رجل من اليهود، وأظن أن في السندين تحريفا، أما في الأول فقوله: عن جده الحسن والصحيح الحسين (عليهما السلام)، وأما في الثاني فقوله: حدثني الحسين بن عبد الله والصحيح الحسن بن عبد الله، والله العالم.

٣٨٢ شنب - وإلى حديث سليمان بن داود (عليهما السلام) في معنى قول الله عز وجل: * (فطفق مسحاً بالسوق والأعناق) * (٢): علي بن أحمد ابن موسى، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي، عن علي بن سالم، عن أبيه، عن الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام) (٣).

الأول: هو الدقاق من مشايخه الذين أكثر من الرواية عنهم مترحماً أو مترضياً، والثاني: ثقة في (لو) (٤)، والثالث: مجهول، روى في الفقيه في باب الوصية من لدن آدم عن الكوفي، عنه، عن عمه الحسين بن يزيد، عن الحسين بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه.... إلى آخره (٥).

وفي باب نوادر الميراث بالسند المذكور هنا (٦)، والنوفلي ثقة في (لز) (٧)، وعلي ابن سالم ذكره الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام) (٨)، ويروي عنه: يونس

(١) الاختصاص: ٣٣.

(٢) سورة ص ٣٨: ٣٣.

(٣) الفقيه ٤: ٢٩، من المشيخة.

(٤) تقدم برقم: ٣٦.

(٥) الفقيه ٤: ١٣٢ / ٤٥٧.

(٦) الفقيه ٤: ٢٥٣ / ٨١٧، وفيه مطابقة السند مع ما مذكور إلى الحسين بن يزيد واختلافه معه فيما بعده.

(٧) تقدم برقم: ٣٧.

(٨) رجال الشيخ: ٢٤٤ / ٣٤٧.

ابن عبد الرحمن في الكافي في باب ميراث ولد الزنا (١)، وفي التهذيب في باب
الاشهاد

على الوصية (٢)، وفي باب الرجوع في الوصية (٣)، وفي باب الزيادات في كتاب
الوصية (٤)، وفي باب ميراث ابن الملاعنة (٥)، وعثمان بن عيسى في الكافي في
كتاب الكفر في باب الرياء (٦)، وعلي بن أسباط في التهذيب في باب
التيمم (٧)، فلا يبعد دعوى وثاقته وفي هذه المواضع روى عن الصادق أو
الكاظم (عليهما السلام) بلا واسطة.

وسالم هو ابن عبد الرحمن الأشل كما نص عليه في الجامع (٨)، ووثقه في
ابنه عبد الرحمن (٩)، وفي أصحاب الصادق (عليه السلام): أسند عنه (١٠)، فهو
بل ابنه علي من الأربعة الآلاف الموثقين.

وأغرب الشارح (١١)، فقال: (عن علي بن سالم) علي بن أبي حمزة
البطائني، عن أبيه أبي حمزة البطائني غير مذكور، والذي يخطر بالبال، أنه كان
الحسن بن علي بن سالم (١٢) عن أبيه كما يقع كثيرا، ولم تعهد رواية علي عن أبيه،

(١) الكافي ٧: ١٦٣ / ٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٩: ١٧٨ / ٧١٥.

(٣) تهذيب الأحكام ٩: ١٩٠ / ٧٦٥.

(٤) تهذيب الأحكام ٩: ٢٤٣ / ٩٤٢.

(٥) تهذيب الأحكام ٩: ٣٤٣ / ١٢٣٢.

(٦) أصول الكافي ٢: ٢٢٣ / ٩.

(٧) تهذيب الأحكام ١: ٢٠٢ / ٥٨٧.

(٨) جامع الرواة ١: ٤٥٠.

(٩) جامع الرواة ١: ٣٤٧.

(١٠) رجال الشيخ: ٢٠٩ / ١١٤.

(١١) يقال: اغرب الرجل، إذا جاء بشئ غريب مجمع البحرين: غرب ٢: ١٣٢.

(١٢) في المصدر: الحسن بن سالم، وهو الصحيح، بقريئة قوله ما بعده: ولم تعهد رواية علي عن أبيه، فلاحظ.

وعلى اي حال فالخبر قوي أو ضعيف، انتهى (١).
وفيه:

أولاً: إن السند المذكور غير منحصر في الموجود هنا بل موجود في التهذيب أيضا في باب الرهون (٢)، وفي الفقيه في باب الرهون (٣)، وباب نواذر الميراث (٤)، وفي الاستبصار في باب ربح المؤمن على أخيه المؤمن (٥)، وفي الكافي في باب الرياء من كتاب الكفر (٦)، وفي قصص الأنبياء في قصة آدم (عليه السلام) باسناده، عن الصدوق، عن ابن المتوكل، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن موسى بن عمران النخعي، عن عمه الحسين بن يزيد، عن علي بن سالم، عن أبيه، عن أبي بصير، قال: كان أبو جعفر (عليه السلام)... إلى آخره (٧).

وفي باب الثلاثين من توحيد الصدوق: عن الحسين بن إبراهيم المؤدب، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البرمكي، قال: حدثنا علي بن سالم، عن أبيه، قال: سألت الصادق (عليه

-
- (١) روضة المتقين ١٤: ٣٢١، وكلام المجلسي رحمه الله مبني على أساس الاتحاد بين علي بن سالم الكوفي، وبين علي بن أبي حمزة البطائني الكوفي أيضا، لان ابن أبي حمزة - كما في سائر كتب الرجال - هو: سالم، وهذا لا يكفي للحكم بالاتحاد، والظاهر أنهما مختلفان لما سيأتي من توضيح المصنف "قدس سره"، زيادة على كون الشيخ قد ذكر الاثنين في رجاله وبفاصل قليل بينهما في أصحاب أبي عبد الله الصادق (عليه السلام)، وأفرد أحدهما وهو البطائني في أصحاب الكاظم (عليه السلام)، ولم يذكر الآخر. انظر رجال الشيخ: ٢٤٢ / ٣١٢، ٢٤٤ / ٣٤٧، ٣٥٣ / ١٠.
- (٢) تهذيب الأحكام ٧: ١٧٨ / ٤٢.
- (٣) الفقيه ٣: ٢٠٠: ٢٥.
- (٤) الفقيه ٤: ٢٥٣ / ١٣.
- (٥) الاستبصار ٣: ٧٠ / ٢.
- (٦) أصول الكافي ٢: ٢٢٣ / ٩، ٢: ٢٢٤ / ١٢، وليس فيهما: عن أبيه.
- (٧) بحار الأنوار ١١: ٢٤١ / ٣٢.

السلام)... الخبر (١).
وثانيا: إنا لم نقف على ما ادعى كثرته في الأسانيد من رواية الحسن عن
أبيه علي بن سالم يعني أبا حمزة، بل الموجود: الحسن بن علي بن أبي حمزة عن
أبيه كما في الكافي في باب ما يجب الاقتداء بالأئمة (عليهم السلام) في طلب
الرزق (٢)، وفي الفقيه في باب المعاش والمكاسب (٣)، وفي باب الوصية من لدن
آدم (٤)، وفي التهذيب في باب الصيد والذكاة (٥)، وغير ذلك.
وثالثا: إنا لم نقف على موضع ذكر فيه اسم والد علي مع كثرة رواياته
بل المعهود في الأسانيد التعبير عنه بابي حمزة، فراجع.
٣٨٣ شفج - وإلى خبر بلال، وثواب المؤذنين بطوله: أحمد بن
محمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن
أبيه، عن أحمد بن العباس والعباس بن عمرو الفقيمي، قالا: حدثنا هشام
ابن الحكم، عن ثابت بن هرمز، عن الحسن بن أبي الحسن، عن أحمد بن
عبد الحميد، عن عبد الله بن علي، قال: حملت متاعي من البصرة إلى مصر،
وذكر الحديث (٦).

السند غير قابل للتصحيح لوجود جملة من المجاهيل والضعفاء فيه إلا أن
للأصحاب إلى هشام طرقا معتبرة، ورواية هشام هذا الخبر الطويل كاشفة عن
اعتباره وصحته عنده بعد ملاحظة علمه ومقامه واتقانه.

(١) توحيد الصدوق: ٢٢٤ / ٣.

(٢) الكافي ٥: ٧٥ / ١٠.

(٣) الفقيه ٣: ٩٨ / ٢٨.

(٤) الفقيه ٤: ١٣٢ / ٥.

(٥) تهذيب الأحكام ٩: ٢٦ / ١٠٥.

(٦) الفقيه ٤: ٥٣، من المشيخة.

قال الشيخ المفيد - رحمه الله - في العيون والمحاسن كما في فصول السيد المرتضى: وهشام بن الحكم من أكبر أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام)، وكان فقيها، وروى حديثا كثيرا، وصحب أبا عبد الله (عليه السلام) وبعده أبا الحسن موسى (عليه السلام)، وكان يكنى أبا محمد وأبا الحكم، وكان مولى بني شيبان، وكان مقيما بالكوفة، وبلغ من مرتبته وعلوه عند أبي عبد الله جعفر بن محمد (عليهما السلام) إنه دخل عليه بمنى وهو غلام أول ما اختط عارضاه وفي مجلسه شيوخ الشيعة: كحمران بن أعين، وقيس الماصر، ويونس بن يعقوب، وأبو جعفر الأحول، وغيرهم، فرفعه على جماعتهم وليس فيهم الا من هو أكبر سنا منه، فلما رأى أبو عبد الله (عليه السلام) أن ذلك الفعل كبر على أصحابه، قال: هذا ناصرنا بقلبه، ولسانه، ويده.

وقال له أبو عبد الله (عليه السلام) وقد سأله عن أسماء الله عز وجل واشتقاقها، فأجابه، ثم قال له: أفهمت يا هشام فهما تدفع به أعدائنا الملحدين مع الله عز وجل؟ قال هشام: نعم، قال أبو عبد الله (عليه السلام): نفكك الله به وثبتك، قال هشام: فوالله ما قهرني أحد في التوحيد حتى قمت مقامي هذا، انتهى (١) ومثل هذا الجليل يبعد أن يروي مثل هذا الخبر مع عدم وثوقه بصحته.

واما بلال: فهو ممدوح عند أصحابنا ووردت في مدحه وانقطاعه إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) اخبار أخرجناها في كتابنا المسمى بنفس الرحمن (٢). ٣٨٤ شفد - وإلى ما كان فيه متفرقا من قضايا أمير المؤمنين (عليه

(١) الفصول المختارة من العيون والمحاسن: ٢٨.

(٢) نفس الرحمن: ٤٧.

(السلام): أبوه ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس، عن أبي جعفر (عليه السلام) (١).

قد تقدم السند في (رصو) (٢) في الطريق إلى محمد بن قيس وذكرنا إنه البجلي الثقة صاحب كتاب قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام)، وإن السند صحيح، ولا أدري ما السبب إلى تكراره.

٣٨٥ شفه - وإلى ما كان فيه من وصية أمير المؤمنين (عليه

السلام) لابنه محمد بن الحنفية: أبوه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن ذكره، عن أبي عبد الله (عليه السلام).

ويغلط أكثر الناس في هذا الاسناد فيجعلون مكان حماد بن عيسى حماد ابن عثمان، وإبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان وإنما لقي حماد بن عيسى وروى عنه. انتهى كلام الصدوق (٣).

السند صحيح إلى حماد وهو من أصحاب الاجماع فالخبر صحيح أو في حكمه.

واما حكمه بعدم لقاء إبراهيم حماد بن عثمان فهو الأصل في هذا الكلام المتفرد به وليس في كلام مشايخ الفن منه اثر، نعم تبعه العلامة في الخلاصة، فقال في الفائدة التاسعة: قد يغلط جماعة في الاسناد عن إبراهيم بن هاشم إلى حماد بن عيسى فيتوهمونه حماد بن عثمان، وهو غلط فإن إبراهيم بن هاشم لم

(١) الفقيه ٤: ١٠٨، من المشيخة، وما أثبتناه بين معقوفين منه، وهو الصحيح لان أبا الصدوق ومحمد بن الحسن لا يرويان عن إبراهيم بن هاشم الا بالواسطة، كابنه علي أو سعد بن عبد الله ومن كان في طبقتهما.

(٢) تقدم برقم: ٢٩٦.

(٣) الفقيه ٤: ١٢٥، من المشيخة.

يلق حماد بن عثمان بل حماد بن عيسى (١).
وقال ابن داود في تنبيهات رجاله: إذا ورد عليك الاسناد من إبراهيم بن هاشم إلى حماد فلا تتوهم أنه حماد بن عثمان، فإن إبراهيم بن هاشم لم يلق حماد ابن عثمان بل حماد بن عيسى (٢)، واشتهر هذا الكلام بعدهما حتى قال الكاظمي في مشتركاته: وكرر في الكافي إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان (٣) وهو سهو وصوابه ابن أبي عمير عن حماد كما هو الشايخ المعهود (٤).

وفي ترجمة ابن عيسى: وفي الكافي (٥) والتهذيب (٦): إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان وهو أيضا سهو لذكر أصحاب الرجال عدم تلاقيهما (٧).
وأنت خبير بأن الأصل في هذا التغليف كلام المشيخة، وتلقاه الجماعة بالقبول من غير تفحص وتأمل في أصل المطلب، ولعمري نسبة سهو واحد إلى الصدوق أهون من نسبة غفلات كثيرة إلى مثل ثقة الاسلام وغيره من الاعلام، وكيف كان فهذا الكلام ساقط عندنا لوجوه.

الأول: إن الحكم بعدم اللقاء شهادة نفي، وشهادة الاثبات مقدمة عليها مع معلومية تاريخ وفاة ابن عثمان فإنها في سنة مائة وتسعين كما في الكشي (٨)، فتكون بعد سبع سنين من امامة مولانا الرضا (عليه السلام)، وإبراهيم أيضا من أصحابه - كما يأتي - فيكونان في طبقة واحدة، ولا يضر

(١) رجال العلامة: ٢٨١، من الفائدة التاسعة من الخاتمة.

(٢) رجال ابن داود: ٣٠٧ / ٤.

(٣) الكافي ٣: ١٤٤ / ٥ و ٤: ٢٨٦ / ٦.

(٤) هداية المحدثين: ٥٠ وفيه: وكرر في التهذيب والكافي.

(٥) الكافي: ١٤٤ / ٥ و ٤: ٢٨٦ / ٦.

(٦) تهذيب الأحكام ٥: ٩٣ / ٣٠٦ و ١٦٢ / ٥٤٣.

(٧) هداية المحدثين: ٥٠ - بتصرف -.

(٨) رجال الكشي ٢: ٦٧٠ / ٦٩٤.

الجهل بولادة ابن هاشم فلا بد حينئذ من ذكر مستند يجوز التشبث به لرد شهادتهم باللقاء مع امكانه والحكم بالارسال أو السهو في تلك الأسانيد الكثيرة. الثاني: كثرة وقوع هذا السند في الكافي وغيره، ففي الكافي في باب تحنيط الميت وتكفينه: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عثمان، عن حريز، عن زرارة ومحمد بن مسلم؟ قالوا: قلنا لأبي جعفر (عليه السلام).. الخبر (١). وفي التهذيب في أواخر باب تعجيل الزكاة وتأخيرها: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عثمان، عن حريز، عن أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام).. الخبر (٢).

وفي آخر باب صفة الاحرام: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال... الخبر (٣). وفي أواخر باب الخروج إلى الصفا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عثمان عن الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام).. الخبر (٤). ومثله في الاستبصار في باب من أحل من إحرام المتعة (٥)، وفي الكافي في باب الوصية من كتاب الحج: علي، عن أبيه، عن حماد بن عثمان، عن حريز، عن ذكره، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: إذا أصبحت فاصحب نحوك.. الخبر (٦).

(١) الكافي ٣: ١٤٤ / ٥.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٤٧ / ١٢٣.

(٣) تهذيب الأحكام ٥: ٩٣ / ٣٠٦.

(٤) تهذيب الأحكام ٥: ١٦٢ / ٥٤٣، وما بين معقوفين منه، والحلي: هو لقب لمحمد بن علي

ابن أبي شعبة، ولأخويه عمران وعبد الأعلى، ولأبيه علي أيضا، ولكنه ينصرف عند الاطلاق إلى الأول كما في سائر كتب الرجال، وسيأتي التأكيد عليه - بعد قليل - من المصنف، فلاحظ.

(٥) الاستبصار ٢: ٢٤٤ / ٨٥٢.

(٦) الكافي ٤: ٢٨٦ / ٦.

بل في جملة من الأسانيد: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، ولا بد أن يكون المراد في بعضها ابن عثمان.

منها: ما في الكافي (١) والاستبصار في باب من أوصى بجزء من ماله: علي ابن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن أبان بن تغلب، قال: قال أبو جعفر (عليه السلام).. الخبر (٢).

قال المحقق صدر الدين: وأبان مات سنة احدى وأربعين ومائة فعلى تاريخ الكشي إن حماد بن عثمان عاش نيفا وسبعين سنة، ينبغي أن يكون حماد هنا ابن عثمان، انتهى (٣)، وذلك لان وفاة ابن عيسى في سنة تسع أو ثمان بعد المائتين.

ومنها ما وقع فيها: علي بن إبراهيم، عن حماد، عن الحلبي كما في الكافي في باب فضل المقام بالمدينة (٤)، وفي التهذيب في باب الغدو إلى عرفات (٥)، وفي الاستبصار في باب أن ولد الملاعنة يرث أحواله (٦) وغيرها، فإن الذي يروي عن الحلبي - والمراد منه محمد بن علي بن أبي شعبة الحلبي - هو ابن عثمان، ولم يذكر أحد رواية ابن عيسى، عنه..

الثالث: إن إبراهيم بن هاشم من أصحاب الرضا (عليه السلام) كما في النجاشي (٧) والفهرست (٨) والخلاصة (٩)، ويروي عن حماد بن عثمان علي بن مهزيار

(١) الكافي ٧: ٤٠ / ٣.

(٢) الاستبصار ٤: ١٣٢ / ٤٩٦.

(٣) لعل الكلام مأخوذ من كتاب مجال الرجال للمحقق صدر الدين العاملي وهو لا يوجد لدينا.

(٤) الكافي ٤: ٥٥٨ / ٤.

(٥) تهذيب الأحكام ٥: ١٨١ / ٦٠٧.

(٦) الاستبصار ٤: ١٨١ / ٨.

(٧) رجال النجاشي: ١٦ / ١٨.

(٨) فهرست الشيخ: ٤ / ٦.

(٩) رجال العلامة: ٤ / ٩.

كما في التهذيب في باب نزول المزدلفة (١)، وهو من أصحاب الرضا والجواد والهادي

(عليهم السلام) (٢) والحسين بن سعيد فيه في باب حكم الجنابة (٣)، وفي باب احكام الجماعة (٤)، وهو مثل علي من أصحاب الرضا والجواد والهادي (عليهم السلام) (٥) ومثلهما إسماعيل بن مهران وغيرهم. ومن هنا صرح جماعة من المتبحرين بصحة هذه الأسانيد وعدم وجود إرسال أو سهو فيها. فقال الفاضل الأردبيلي في جامع الرواة بعد نقل كلام العلامة وابن داود، أقول: روى علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عثمان وابن عيسى كثيرا كما مر في ترجمتهما، ولا أعلم إن ابن داود رحمه الله تعالى من أين حكم بأن إبراهيم لم يلق حماد بن عثمان، انتهى (٦)، وقد عرفت أنه اخذ ذلك من المشيخة.

وقال السيد المحقق القزويني في جامع الشرايع - بعد نقل كلام الفاضلين - وهذا المعنى غير ثابت على ما نبه به الفضلاء لكثرة وقوع روايته صريحا عن حماد بن عثمان، ثم ذكر بعض المواضع وقال: وبالجملة قد تكررت رواية إبراهيم عن ابن عثمان في اخبار كثيرة بحيث لا يحتمل السهو أو سقوط الوسطة في جميعها ولعل منشأ كلام الفاضلين كلام الصدوق، ثم ذكر كلامه وقال: وقد عرفت حقيقة الحال، ووافقنا على ذلك السيدان السيد صدر الدين العاملي وصاحب مطالع الأنوار، والله العالم بحقيقة الحال (٧).

-
- (١) تهذيب الأحكام ٥: ١٩٣ / ١٨، وفيه: علي بن مهزيار، عن حدثه، عن حماد بن عثمان.
(٢) رجال الشيخ: ٣٨١ / ٢٢ و ٤٣ / ٨ و ٣١٧ / ٣.
(٣) تهذيب الأحكام ٣: ٤٩ / ١٧٢.
(٤) تهذيب الأحكام ٢: ٤٩ / ١٧٢.
(٥) رجال الشيخ: ٣٧٢ / ١٧ و ٣٩٩ / ١ و ٤١٢ / ٦.
(٦) جامع الرواة ٢: ٤٦٧، من الفائدة الرابعة.
(٧) جامع الشرايع: غير متوفر.

وحيث وفينا بحمد الله تعالى بما وعدنا من شرح مشيخة الفقيه على الترتيب الذي نقله شيخنا في الوسائل، فينبغي التنبيه على أمور:
الأول: إنا ذكرنا في هذا الشرح اللطيف تراجم جماعة من الرواة، وبسطنا الكلام في طائفة كثرت رواياتهم واختلفت كلمة الأصحاب فيهم، وذكرنا من القرائن والامارات ما لم تجتمع في كتاب من كتب هذا الفن الا انه لعدم ترتيب ذكرهم على ترتيب الكتب الرجالية يصعب على الباحث الناظر معرفة محل ذكر من أراد معرفة حاله بل معرفة أصل وجوده في هذا الشرح وعدمه فرأيت أن اذكر أسامي من ترجمت حاله نسقا مرتبا مشيرا إلى محله وموضع ذكره تكثيرا للفائدة وتسهيلا على الطالب، وبالله المستعان وعليه التكلان.
فنقول:

حرف الألف

- ١ - إبراهيم بن أبي زياد الكرخي (د) = ٤
- ٢ - إبراهيم بن أبي (١) يحيى المدائني (و) = ٦
- ٣ - إبراهيم بن خالد العطار (شكه) = ٣٢٥
- ٤ - إبراهيم بن عبد الحميد (ح) = ٨
- ٥ - إبراهيم بن عمر اليماني (ط) = ٩
- ٦ - إبراهيم بن محمد الثقفي (ي) = ١٠
- ٧ - إبراهيم بن محمد الهمداني (يا) = ١١
- ٨ - إبراهيم بن مهزيار (يب) = ١٢
- ٩ - إبراهيم بن هاشم (يد) = ١٤

(١) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر، ولعل سقوط أبي جاء من سهو الناسخ إذ ذكره المصنف في شرح الطريق صحيحا.

- ١٠ - أحمد بن الحسن بن فضال (رلز) = ٢٣٧
- ١١ - أحمد بن الحسن الميثمي (يو) = ١٦
- ١٢ - أحمد بن عائذ (يز) = ١٧
- ١٣ - أحمد بن علوية (ي) = ١٠
- ١٤ - أحمد بن زياد الهمداني (يا) = ١١
- ١٥ - أحمد بن خالد البرقي (يه) = ١٥
- ١٦ - أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة (يط) = ١٩
- ١٧ - أحمد بن محمد بن يحيى العطار (قسط) = ١٦٩
- ١٨ - أحمد بن محمد بن مطهر (كا) = ٢١
- ١٩ - أحمد بن هلال العبرتائي (كب) = ٢٢
- ٢٠ - إدريس بن زيد (كج) = ٢٣
- ٢١ - إسحاق بن عمار (كز) = ٢٧
- ٢٢ - إسماعيل بن أبي زياد السكوني (لز) = ٣٧
- ٢٣ - إسماعيل بن بشار (قسه) = ١٦٥
- ٢٤ - إسماعيل بن عبد الرحمن (لب) = ٣٢
- ٢٥ - إسماعيل بن عيسى (لد) = ٣٤
- ٢٦ - إسماعيل بن سهل (عا) = ٧١
- حرف الباء
- ٢٧ - بحر السقاء (مه) = ٤٥
- ٢٨ - بزيع المؤذن (مو) = ٤٦
- ٢٩ - بشير النبال (مح) = ٤٨
- ٣٠ - بكار بن كردم (مط) = ٤٩

- ٣١ - بكر بن صالح (ن) = ٥٠
 ٣٢ - بكير بن أعين (نب) = ٥٢
 حرف الثاء والحيم
 ٣٣ - ثوير بن أبي فاختة (ند) = ٥٤
 ٣٤ - جابر بن يزيد الجعفي (نز) = ٥٧
 ٣٥ - جراح المدائني (نح) = ٥٨
 ٣٦ - جهيم بن أبي جهم (سو) = ٦٦
 حرف الحاء والخاء
 ٣٧ - حذيفة بن منصور (ع) = ٧٠
 ٣٨ - الحسن بن الجهم (عب) = ٧٢
 ٣٩ - الحسن بن الحسين اللؤلؤي (رله) = ٢٣٥
 ٤٠ - الحسن بن راشد (عج) = ٧٣
 ٤١ - الحسن بن رباط (قمز) = ١٤٧
 ٤٢ - الحسن بن زياد الصيقل (عد) = ٧٤
 ٤٣ - الحسن بن علي بن أبي حمزة (عو) = ٧٦
 ٤٤ - الحسن بن علي الوشاء (يز) = ١٧
 ٤٥ - الحسين بن أحمد الأشعري (ل) = ٣٠
 ٤٦ - الحسين بن أبي العلا (فد) = ٨٤
 ٤٧ - الحسين بن الحسن بن ابان (يج) = ١٣
 ٤٨ - الحسين بن حماد (فه) = ٨٥
 ٤٩ - الحسين بن زيد الشهيد (فو) = ٨٦

- ٥٠ - الحسين بن سيف بن عميرة (قمح) = ١٤٨
- ٥١ - الحسين بن علوان (قكج) = ١٢٨
- ٥٢ - الحسين بن محمد بن عامر (له) = ٣٥
- ٥٣ - الحسين بن محمد القمي (فط) = ٨٩
- ٥٤ - الحسين بن المختار (ص) = ٩٠
- ٥٥ - الحسين بن يزيد النوفلي (لز) = ٣٧
- ٥٦ - حفص بن غياث (صج) = ٩٣
- ٥٧ - الحكم الخياط (قسه) = ١٦٥
- ٥٨ - الحكم بن مسكين (مب) = ٤٢
- ٥٩ - حمزة بن حمران (قا) = ١٠١
- ٦٠ - حمزة بن محمد (قمط) = ١٤٩
- ٦١ - حنان بن سدير (قب) = ١٠٢
- ٦٢ - خالد بن إسماعيل (قسد) = ١٦٤
- حرف الدال والراء والزاء
- ٦٣ - داود بن حصين (قط) = ١٠٩
- ٦٤ - داود الصرمي (قيب) = ١١٢
- ٦٥ - داود بن كثير الرقي (قى) = ١١٠
- ٦٦ - درست بن أبي منصور (قيج) = ١١٣
- ٦٧ - رفاعة بن موسى (قيو) = ١١٦
- ٦٨ - زرعة بن محمد الحضرمي (قكا) = ١٢١
- ٦٩ - زكريا بن مالك (قكج) = ١٢٣
- ٧٠ - زكريا المؤمن (شب) = ٣٠٢

- ٧١ - الزهري محمد بن مسلم (قكد) = ١٢٤
- ٧٢ - زياد بن مروان القندي (قكو) = ١٢٦
- حرف السين والصاد والطاء
- ٧٣ - سدير الصيرفي (قلط) = ١٢٩
- ٧٤ - سعد بن طريف (م) = ٤٠
- ٧٥ - سعدان بن مسلم (ح) = ٨
- ٧٦ - سعيد الأعرج (قلح) = ١٣٨
- ٧٧ - سعيد بن يسار (قله) = ١٣٥
- ٧٨ - سلمة بن تمام (قلو) = ١٣٦
- ٧٩ - سلمة بن الخطاب (نه) = ٥٥
- ٨٠ - سليمان بن حفص المروزي (قلط) = ١٣٩
- ٨١ - سليمان بن خالد (قم) = ١٤٠
- ٨٢ - سليمان بن داود المنقري (صج) = ٩٣
- ٨٣ - سليمان بن عمرو (قمج) = ١٤٣
- ٨٤ - سماعة بن مهران (قمد) = ١٤٤
- ٨٥ - سهل بن زياد (شه) = ٣٠٥
- ٨٦ - سيف بن عميرة (قمح) = ١٤٨
- ٨٧ - صالح بن الحكم (قنا) = ١٥١
- ٨٨ - صالح بن عقبة (قنب) = ١٥٢
- ٨٩ - صباح بن سيابة (قنج) = ١٥٣
- ٩٠ - طلحة بن زيد (قنو) = ١٥٦

حرف العين

- ٩١ - عامر بن نعيم (قنط) = ١٥٩
٩٢ - عامر بن جذاعة (قنح) = ١٥٨
٩٣ - عباس بن هلال (قنح) = ١٥٣
٩٤ - عبد الأعلى مولى آل سام (قد) = ١٠٤
٩٥ - عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري (قسز) = ١٦٧
٩٦ - عبد الرحيم القصير (قعا) = ١٧١
٩٧ - عبد العظيم بن عبد الله الحسنى (قعج) = ١٧٣
٩٨ - عبد الكريم الهاشمى (قعد) = ١٧٤
٩٩ - عبد الكريم الخثعمى (قعه) = ١٧٥
١٠٠ - عبد الله بن بكير (قعز) = ١٧٧
١٠١ - عبد الله بن حماد الأنصارى (ققب) = ١٨٢
١٠٢ - عبد الله بن سليمان (قفج) = ١٨٣
١٠٣ - عبد الله بن عبد الرحمن الأصم (قفح) = ١٨٨
١٠٤ - عبد الله بن القاسم الحضرمى (فد) = ٨٢
١٠٥ - عبد الله بن مسكان (قص) = ١٩٠
١٠٦ - عبد الله بن الصلت (رز) = ٢٠٧
١٠٧ - عبد الله بن ميمون (قصب) = ١٩٢
١٠٨ - عبد الملك بن أعين (قصه) = ١٩٥
١٠٩ - عبد الملك بن عتبة الهاشمى (قصو) = ١٩٦
١١٠ - عبد الملك بن عمرو (قصز) = ١٩٧
١١١ - عبد الواحد بن عبدوس (قصح) = ١٩٨

- ١١٢ - عبيد بن زرارة (قسط) = ١٩٩
 ١١٣ - عثمان بن زياد (رج) = ٢٠٣
 ١١٤ - عثمان بن عيسى (قمد) = ١٤٤
 ١١٥ - علاء بن سيابة (رو) = ٢٠٦
 ١١٦ - علي بن أبي حمزة البطائني (رز) = ٢٠٧
 ١١٧ - علي بن أحمد بن اشيم (رح) = ٢٠٨
 ١١٨ - علي بن أسباط (ري) = ٢١٠
 ١١٩ - علي بن إسماعيل السندي (كز) = ٢٧
 ١٢٠ - علي بن إسماعيل الميثمي (ريا) = ٢١١
 ١٢١ - علي بن بلال (ريح) = ٢١٨
 ١٢٢ - علي بن جعفر عليه السلام (ريد) = ٢١٤
 ١٢٣ - علي بن حسان (قع) = ١٧٠
 ١٢٤ - علي بن حديد (شكو) = ٣٢٦
 ١٢٥ - علي بن الحسن بن رباط (رعب) = ٢٧٢
 ١٢٦ - علي بن الحسن الكوفي (قسا) = ١٦١
 ١٢٧ - علي بن الحسين السعد آبادي (يه) = ١٥
 ١٢٨ - علي بن الحكم (ريو) = ٢١٦
 ١٢٩ - علي بن سويد (ريط) = ٢١٩
 ١٣٠ - علي بن غراب (ركب) = ٢٢٢
 ١٣١ - علي بن محمد بن أبي القاسم (لج) = ٣٣
 ١٣١ - علي بن محمد بن قتيبة (رج) = ٢٠٣
 ١٣٢ - علي بن موسى الكميداني (س) = ٦٠
 ١٣٣ - عمار بن موسى الساباطي (رلج) = ٢٣٣

- ١٣٤ - عمرو بن أبي المقدام (رلد) = ٢٣٤
 ١٣٥ - عمرو بن أبي نصر (قكط) = ١٢٩
 ١٣٦ - عمرو بن جميع (رله) = ٢٣٥
 ١٣٧ - عمرو بن خالد (قكح) = ١٢٣
 ١٣٨ - عمرو بن شمر (نز) = ٥٧
 ١٣٩ - عمر بن أبي شعبة (رم) = ٢٤٠
 ١٤٠ - عمر بن حنظلة (رمب) = ٢٤٢
 ١٤١ - عمر بن يزيد السابري (رمد) = ٢٤٤
 ١٤٢ - عيسى بن شلقان (رمو) = ٢٤٦
 ١٤٣ - عيسى بن عبد الله الهاشمي (رمح) = ٢٤٨
 حرف الغين والفاء والقاف والكاف
 ١٤٤ - غياث بن إبراهيم (رنا) = ٢٥١
 ١٤٥ - الفضل بن أبي قرّة (رنج) = ٢٥٣
 ١٤٦ - القاسم بن سليمان (رنط) = ٢٥٩
 ١٤٧ - القاسم بن عروة (رس) = ٢٦٠
 ١٤٨ - القاسم بن محمد الأصبهاني (صج) = ٩٣
 ١٤٩ - القاسم بن محمد الجوهرى (شح) = ٣٠٨
 ١٥٠ - القاسم بن يحيى (عج) = ٧٣
 ١٥١ - كردويه (رسب) = ٢٦٢
 ١٥٢ - كليب الأسدي (رسح) = ٢٦٨

حرف الميم

- ١٥٣ - مالك الجهني (رسد) = ٢٦٤
١٥٤ - مبارك العقرقوفي (رسه) = ٢٦٥
١٥٥ - مثنى بن عبد السلام (رسو) = ٢٦٦
١٥٦ - محمد بن أبي عمير (رسز) = ٢٦٧
١٥٧ - محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري (رسح) = ٢٦٨
١٥٨ - محمد بن أحمد بن أبي الصلب (رمز) = ٢٤٧
١٥٩ - محمد بن إسحاق (يط) = ١٩
١٦٠ - محمد بن أسلم الجبلي (رسط) = ٢٦٩
١٦١ - محمد بن جعفر الأسدي (لو) = ٣٦
١٦٢ - محمد بن حسان الرازي (قفا) = ١٨١
١٦٣ - محمد بن حكيم (رعز) = ٢٧٧
١٦٤ - محمد بن حمران (رعط) = ٢٧٩
١٦٥ - محمد بن خالد البرقي (لب) = ٣٢
١٦٦ - محمد بن خالد السري (رفا) = ٢٨١
١٦٧ - محمد بن زكريا (قمط) = ١٤٩
١٦٨ - محمد بن سنان (كو) = ٢٦
١٦٩ - محمد بن عبد الحميد (قكنز) = ١٢٧
١٧٠ - محمد بن عبد الله بن زرارة (رمح) = ٢٤٨
١٧١ - محمد بن علي ماجيلويه (لب) = ٣٢
١٧٢ - محمد بن عيسى العبيدي (لا) = ٣١
١٧٣ - محمد بن الفيض (رصبج) = ٢٩٣

- ١٧٤ - محمد بن القاسم الاسترآبادي (رصد) = ٢٩٤
 ١٧٥ - محمد بن الوليد الكرمانى (شا) = ٣٠١
 ١٧٦ - محمد بن يحيى (شب) = ٣٠٢
 ١٧٧ - مسعدة بن زياد (شو) = ٣٠٦
 ١٧٨ - مسعدة بن صدقة (شز) = ٣٠٧
 ١٧٩ - مسمع كردين (شح) = ٣٠٨
 ١٨٠ - مصادف (شط) = ٣٠٩
 ١٨١ - مظفر بن جعفر بن مظفر (رصز) = ٢٩٧
 ١٨٢ - مصعب بن يزيد (شىء) = ٣١٠
 ١٨٣ - معاوية بن حكيم (رسو) = ٢٦٦
 ١٨٤ - معاوية بن ميسرة (شيد) = ٣١٤
 ١٨٥ - معاوية بن وهب (شيه) = ٣١٥
 ١٨٦ - معروف بن خربوذ (شيو) = ٣١٦
 ١٨٧ - معلى بن خنيس (شينز) = ٣١٧
 ١٨٨ - معلى بن محمد البصرى (شيخ) = ٣١٨
 ١٨٩ - المفضل بن عمر (ل) = ٣٠
 ١٩٠ - منصور بن حازم (شكد) = ٣٢٤
 ١٩١ - منصور بن الوليد (شكه) = ٣٢٥
 ١٩٢ - منصور بن يونس (شكو) = ٣٢٦
 ١٩٣ - منهال القصاب (شكنز) = ٣٢٧
 ١٩٤ - موسى بن سعدان (فد) = ٨٤
 ١٩٥ - موسى بن عمر الصيقل (قند) = ١٥٤

حرف النون والهاء والياء

- ١٩٦ - نضر بن شعيب (قد) = ١٠٤
١٩٧ - نعمان الرازي (شلب) = ٣٣٢
١٩٨ - وهب بن وهب (شله) = ٣٣٥
١٩٩ - هارون بن خارجة (شله) = ٣٣٨
٢٠٠ - هارون بن مسلم (رس) = ٢٦٠
٢٠١ - هشام بن إبراهيم العباسي (شم) = ٣٤٠
٢٠٢ - هيثم بن أبي مسروق (ند) = ٥٤
٢٠٣ - ياسر الخادم (شمج) = ٣٤٣
٢٠٤ - ياسين الضرير (شمذ) = ٣٤٤
٢٠٥ - يحيى بن أبي عمران (شمو) = ٣٤٦
٢٠٦ - يحيى بن حسان الأزرق (شمز) = ٣٤٧
٢٠٧ - يحيى بن عبد الله العمري (شمط) = ٣٤٩
٢٠٨ - يزيد بن إسحاق شعر (شلز) = ٣٣٧
٢٠٩ - يعقوب بن شعيب (شن) = ٣٥٠
٢١٠ - يعقوب بن عيثم (١) (شنا) = ٣٥١
٢١١ - يوسف بن إبراهيم (شنج) = ٣٥٣
٢١٢ - يونس بن عمار (شنو) = ٣٥٦
٢١٣ - يونس بن يعقوب (شنز) = ٣٥٧

(١) تقدم ذكره في هذه الفائدة، بعنوان: يعقوب بن ميثم، انظر تعليقتنا عليه في الهامش.

باب الكنى

٢١٤ - أبو بكر بن أبي سماك (١) (شس) = ٣٦٠

٢١٥ - أبو الجارود زياد بن المنذر (شسج) = ٣٦٣

٢١٦ - أبو جرير زكريا بن إدريس القمي (شسب) = ٣٦٢

٢١٧ - أبو جميلة المفضل بن صالح (قكز) = ١٢٧

٢١٨ - أبو حبيب ناجية (شسه) = ٣٦٥

٢١٩ - أبو كهمس (قصد) = ١٩٤

وقد تركنا أسامي جماعة ذكرناهم في خلال الشرح مختصرا ولم نستطرف في ترجمتهم بشئ.

الثاني: في ذكر مشايخ الصدوق الذين روى عنهم في المشيخة، وفي ما بأيدينا من كتبه، وصرح ببعضهم المترجمون.

١ - أ - إبراهيم بن هارون الهيصتي (٢).

٢ - ب - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي (٣) حمزة بن عمارة الحافظ.

٣ - ج - أبو الحسن أحمد بن ثابت الدواليبي (٤).

٤ - د - أحمد بن الحسن بن عبد ربه القطان، في كمال الدين: حدثنا

(١) نسخة بدل: سمال " منه قدس سره "، وقد تقدم ذكره في هذه الفائدة، انظر تعليقتنا هناك في الهامش.

(٢) كذا في الأصل، وفي توحيد الصدوق: ١٥٧ / ٣ و ١٥٨ / ٤ ورد بعنوان الهيتي، وفي معاني الأخبار ١٥ / ٧: الهيسي، وفي معجم رجال الحديث ١: ٣١٥ (الهيتي، أو الهيثمي). ولعل ما في التوحيد هو الصحيح نسبة إلى هيت مدينة من مدن العراق.

(٣) ورد في الخصال ٢: ٤١٠ / ١١، ٢: ٤١٦ / ١٠ من غير (أبي).

(٤) كذا في الأصل، وفي معجم رجال الحديث ٢: ٥٩ الدواليبي بالباء الموحدة بعد الياء المشناة، ويؤيده ما في كمال الدين: ١٥٦.

أحمد بن الحسن القطان المعروف بابي علي بن عبد ربه الرازي وهو شيخ كبير من أصحاب (١) الحديث (٢)، وفي موضع آخر: أحمد بن محمد بن الحسين القطان وكان شيخاً لأصحاب الحديث ببلد الري يعرف بابي علي بن عبد ربه (٣).
٥ - ٥ - أبو منصور أحمد بن إبراهيم بن بكير الخوزي (٤)، روى عنه بنيسابور.

٦ - و - أحمد بن إبراهيم بن الوليد السلمي.

٧ - ز - أحمد بن أبي جعفر البيهقي.

٨ - ح - أبو علي أحمد بن الحسن بن علي بن عبد ربه.

٩ - ط - أبو العباس أحمد بن الحسين بن عبيد الله (٥) بن محمد بن مهران الآبي العروضي، قال ابن شهر آشوب في المعالم: له كتاب ترتيب الأدلة فيما يلزم خصوص (٦) الامامية دفعه عن الغيبة والغائب، المفاداة (٧) في

(١) في المصدر: لأصحاب مكان (من أصحاب).

(٢) كمال الدين: ٦٧.

(٣) لم نجد هذا في موضع من (كمال الدين) بل وجدناه في أمالي الصدوق: ٤٥٤ / ٥، الباب الثالث والثمانين.

(٤) كذا في الأصل، وفي التوحيد: ٢٢ / ١٧ و ٣٧٦ / ٢٢ والعيون ٢: ٢٥ جاء بعنوان: بكر الخوري، وفي الخصال: ٣٢٤ / ١١ و ٣٤٣ / ٩ ورد بعنوان: بكر الخوزي، والظاهر صحة ما احتمله الشيخ الغفاري في مقدمة معاني الأخبار من كون اللقب مصحف عن (الجوري) نسبة إلى محلة بنيسابور. انظر: مقدمة معاني الأخبار للشيخ علي أكبر غفاري: ٣٨.

(٥) في معالم العلماء ٢٤ / ١١٣: أحمد بن الحسين بن عبد الله، وفي تعليقه الوحيد: ٣٥، أحمد ابن الحسين بن عبيد الله هو أبو العباس أحمد بن الحسين بن عبيد الله، وقد استنكر التستري ذلك منه في القاموس ١: ٤٤٧، وفي كمال الدين: ٢٤٢ و ٢٥٣ ورد مكان الحسين: الحسن، ومكان عبيد الله: عبد الله.

(٦) في المصدر: خصوم.

(٧) في المصدر: المكافأة.

المذهب، كتاب (١) في النقض على أبي خلف (٢).
١٠ - ي - أحمد بن جعفر الهمداني وهو بعينه أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني.

١١ - يا - أبو نصر أحمد بن الحسين بن أحمد بن عبيد (٣) الضبي المرواني النيسابوري، والظاهر أنه بعينه أحمد بن الحسين المرواني، وفي بعض الأسانيد أبو نصير وفي بعضها بصير.

١٢ - يب - أبو حامد أحمد بن الحسين بن الحسن بن علي الحاكم.

١٣ - يج - أحمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي.

١٤ - يد - أبو حامد أحمد بن علي بن الحسين الثعالبي.

١٥ - يه - أحمد بن قارون القائيني.

١٦ - يو - أبو علي أحمد بن محمد بن يحيى العطار الأشعري القمي.

١٧ - يز - أحمد بن محمد الأسدي.

١٨ - يح - أحمد بن محمد إبراهيم العجلي.

١٩ - يط - أبو الحسن أحمد بن محمد بن الصقر الصائغ.

٢٠ - ك - أحمد بن محمد بن الهيثم العجلي وغير بعيد أن يكون هو

العجلي المتقدم.

٢١ - كا - أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري القاضي.

٢٢ - كب - أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المنقري.

٢٣ - كج - أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المروزي المقرئ الحاكم ولعله

(١) ظاهر عبارة الأصل والمصدر ان كتاب المفاداة (المكافأة) هو في النقض على أبي خلف، وفي معجم رجال الحديث: ٢ / ٩٦، ما يشعر بكونهما كتابين، فلاحظ.

(٢) معالم العلماء: ٢٤ / ١١٣، وفيه بدل ابن مهران: المهراني.

(٣) في عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢٧٥ و ٢٨٦ و ٣٨١ عبد مكان عبيد.

المنقري المتقدم.

- ٢٤ - كد - أبو الحسين أحمد بن محمد بن الحسين البزاز.
٢٥ - كه - أحمد بن محمد بن عيسى بن أحمد بن علي بن أبي طالب (١) وفي بعض أسانيده أحمد بن عيسى بن علي بن أبي طالب والظاهر اتحادهما.
٢٦ - كو - أحمد بن محمد الشيباني المكتب.
٢٧ - كز - أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسن بن الحكم (٢).
٢٨ - كح - أحمد بن محمد بن زمرة، وفي بعض النسخ: رزقة القزويني (٣).
٢٩ - كط - أحمد بن محمد بن إسحاق المغازي (٤).
٣٠ - ل - أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الأنماطي.
٣١ - لا - أحمد بن هارون القاضي، وفي بعض أسانيده: أحمد بن

- (١) في معاني الأخبار: ١٠ / ١: أبو الحسن أحمد بن محمد بن عيسى بن أحمد بن عيسى بن علي ابن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام. وفي موضع آخر منه: ٦٤ / ١٧: أحمد بن محمد بن يحيى بن أحمد بن عيسى ابن علي بن الحسين... إلى آخر النسب، وروايته في كلا الموضوعين عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن أسباط، والظاهر صحة (عيسى) كما في معجم رجال الحديث ٢: ٣٢٦، ولعل سقطت بعض الأسماء من النسب في الأصل من سهو الناسخ.
(٢) ورد في عيون الأخبار: ٩٦ / ١٣ بعنوان: أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين الحسن أبو العباس الحاكم.
والظاهر صحة (الحسن) لوروده في كتب الرجال.
(٣) ورد في الأمالي: ١٩٩ و ٢٠١ و عيون الأخبار: ١٣٨، وكمال الدين: ١١٢ بعنوان رزمة، واختلف ضبطه في كتب الرجال المتيسرة لدينا بين (زمرة، ورزقة، ورزمة).
(٤) كذا في الأصل: وفي كمال الدين: ١٨٣ ومعجم رجال الحديث: ٢: ٢٤٩: المعاذي بالذال المعجمة.

- هارون الطائي (١)، والظاهر الاتحاد.
- ٣٢ - لب - أحمد بن يحيى المكتب.
- ٣٣ - لج - إسحاق بن عيسى.
- ٣٤ - لد - إسماعيل بن حكيم العسكري.
- ٣٥ - له - إسماعيل بن علي بن رزين.
- ٣٦ - لو - إسماعيل بن منصور بن أحمد القصار.
- ٣٧ - لز - أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم بن معمر.
- ٣٨ - لح - أبو الفضل تميم بن عبد الله بن تميم القرشي الحيري.
- ٣٩ - لط - جعفر بن محمد بن مسرور، في التعليقة: ويحتمل كونه ابن قولويه لان اسم قولويه مسرور، وهو في طبقة الكشي إلى زمان الصدوق، انتهى (٢)، وفيه من البعد ما لا يخفى.
- ٤٠ - م - أبو القاسم جعفر بن محمد بن موسى بن قولويه القمي.
- ٤١ - ما - جعفر بن علي بن الحسن.
- ٤٢ - مب - جعفر بن علي بن الحسين بن علي بن عبيد الله بن المغيرة الكوفي (٣).
- ٤٣ - مج - جعفر بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

(١) وورد في بعض الأسانيد: الفامي بالفاء ثم الميم كما في العيون: ٨١ و ١٣٨، وانظر الخصال باب الاثنين (معرفة التوحيد بخصلتين) ح / ١، والعيون ب ١١ ح ٤٥، والأمالى: ١٢٠ و ١٢٣ و ١٧٣.

(٢) تعليقة الوحيد: ٨٧.

(٣) ورد في أسانيد الصدوق "قدس سره" مكان "الحسين": الحسن، ومكان "عبيد الله": عبد الله، انظر: الأمالى: ١٢ و ٢٢ و ٣٧، وكمال الدين: ٢٠٠، والعيون: ٣٦٤. ومشيخة الفقيه ٤: ٢٠، في طريقه إلى عبد الرحيم القصير، و ٤: ١٠٣، في طريقه إلى روح بن عبد الرحيم.

- عليهم السلام كذا في الأسانيد، وقد سقط بعض الأسامي بين جعفر وزيد فإنه لم يكن لزيد ابن اسمه جعفر ولو كان لاستحال روايته عنه.
- ٤٤ - مد - أبو محمد جعفر بن نعيم بن شاذان الحاكم.
- ٤٥ - مه - أبو محمد جعفر بن أحمد بن علي الفقيه الايلاقي الرازي صاحب كتاب المسلسلات وغيره.
- ٤٦ - مو - الحسن بن إبراهيم بن هاشم.
- ٤٧ - مز - الحسن بن أبي علي أحمد بن إدريس الأشعري القمي وهو أخو الحسين الآتي.
- ٤٨ - مح - الحسن بن أحمد بن الخليل بن أحمد.
- ٤٩ - مط - أبو محمد الحسن بن حمزة بن علي بن الحسن بن عبد الله ابن أبي طالب (١).
- ٥٠ - ن - الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، وفي بعض الأسانيد أبو أحمد بن الحسن.. إلى آخره، والظاهر زيادة لفظ الابن.
- ٥١ - نا - أبو طالب الحسن بن عبد الله بن سنان الطائي.
- ٥٢ - نب - الحسن بن علي بن أحمد الصانع (٢).
- ٥٣ - نج - الحسن بن علي السكوني.
- ٥٤ - ند - أبو القاسم الحسن بن محمد السكوني المذكور.
- ٥٥ - نه - الحسن بن علي بن شعيب الجوهري.

(١) كذا في الأصل، والصحيح هو: أبو محمد الحسن بن حمزة بن علي بن عبد الله بن محمد بن الحسن ابن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) توفي سنة ٣٥٨ كما في رجال النجاشي: ٦٥ / ١٥٠، والعلامة: ٣٩ / ٨، وفي رجال الشيخ: ٤٦٥ / ٢٤ وابن داود: ٧٧ / ٤٥٧ زيادة (محمد) في أول النسب بين الحسن وبين حمزة.

(٢) كذا في الأصل، والصحيح هو الصانع كما في رجال الشيخ: ٤٦٩ / ٤٦، ويؤيده ما في علل الشرايع: ٥٢ غير أنه ورد في الأمالي: ٣٣٨ بعنوان: الحسين مصغرا.

- ٥٦ - نو - أبو علي الحسن بن علي بن محمد العطار.
- ٥٧ - نز - الحسن بن محمد بن سعيد الهاشمي الكوفي.
- ٥٨ - نح - أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى العلوي الحابي (١).
- ٥٩ - نط - الحسن بن يحيى بن ضريس، في الرياض: هو من أجل مشايخ شيخنا الصدوق، يروي عن أبيه.
- ٦٠ - س - الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب (٢).
- ٦١ - سا - الحسين بن إبراهيم بن ناتان، مر عن المجلسي أنه معرب ناتوان (٣).
- ٦٢ - سب - الحسين بن إبراهيم بن بابويه.
- ٦٣ - سج - أبو الطيب الحسين بن أحمد بن قحط الرازي (٤).
- ٦٤ - سد - الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري.
- ٦٥ - سه - الحسين بن أحمد البيهقي الحاكم.
- ٦٦ - سو - أبو عبد الله الحسين بن أحمد العلوي.
- ٦٧ - سز - أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الكندي.
- ٦٨ - سح - أبو أحمد الحسين بن عبد الله بن سعيد بن الحسن بن إسماعيل بن حكيم العسكري.
- ٦٩ - سط - أبو محمد الحسين بن عبد الله بن سعيد العسكري، ولعله السابق وان بعد تعدد الكنية.

(١) كتب فوق هذا اللقب - في الأصل - لفظ: كذا، والصحيح هو الدندان كما في المجدي: ٢٠٢ وعمدة الطالب: ٣٣١، ترجم له النجاشي: ٦٤ / ١٤٩ وذكر ان وفاته سنة: ٣٥٨ هـ.

(٢) وفي لسان الميزان: ٢ / ٢٧١ لقبه: المؤدب مكان المكتب.

(٣) تقدم في هذه الفائدة في الرقم: ٢٦٥.

(٤) كذا في الأصل: وفي سند العيون: ٣٥٠: محمد مكان قحط.

- ٧٠ - ع - الحسين بن علي بن محمد القمي المعروف بابي علي
البيгдаدي.
- ٧١ - عا - الحسين بن علي الصوفي.
- ٧٢ - عب - أبو عبد الله الحسين بن يحيى البجلي.
- ٧٣ - عج - الحسين (١) بن محمد بن سعيد الهاشمي، والظاهر أنه بعينه
الحسين بن محمد الهاشمي.
- ٧٤ - عد - حمزة (٢) بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد المحروق بن
محمد (٣) بن زيد بن علي بن الحسين (عليهما السلام).
- ٧٥ - عه - الخليل بن أحمد.
- ٧٦ - عو - خضر بن محمد بن مسروق (٤).
- ٧٧ - عز - رافع بن عبد الله بن عبد الملك.
- ٧٨ - عح - سليمان بن أحمد اللخمي.

(١) الحسين: ورد في أمالي الصدوق مجلس / ٦٣ ح ١١ ص ٢٤٤ وفي عيون أخبار الرضا (عليه
السلام) ب ٢٦ ح ٢٢، ح ٧ ب ٢٩ بعنوان: الحسن.

(٢) "مر في شرح حال فقه الرضا (عليه السلام) هذا النسب وفيه بعض الفوائد فراجع " منه قدس
سره".

أقول: تجد ذلك في الجزء الأول صحيفة: ٢٤٤.

(٣) في كتاب المجدي: ١٨٤ ما يخالف عمدة الطالب: ٣٠٠ حيث ورد في الأول ان جعفر هو
أخو محمد بن محمد بن زيد الشهيد لا ابنه، والعقب من جعفر لا منه لان محمدا مات ولم
يعقب، ويقويه ما في مشيخة الفقيه ٤: ٣٣، وعيون الأخبار: ج ١ ب ٢٢ ح ٥، ومعاني الأخبار:
٣٠١، والأمالي: مجلس ٤٤ ح ٦.

اما ما في عمدة الطالب فهو موافق لما في الأصل، فلاحظ.

(٤) لم نظفر برواية للصدوق عنه، بل لم نجد في أغلب كتب الرجال. قال فقيدهنا الراحل الخوئي
رضوان الله عليه - بعد أن أشار لما في هذه الخاتمة -: ولعله تصحيف جعفر بن محمد بن
مسرور. معجم رجال الحديث ٧: ٥٣.

- ٧٩ - عط - سعد بن عبد الله وهو غير الجليل المعروف.
- ٨٠ - ف - صالح بن عيسى العجلي.
- ٨١ - فا - عبد الحميد بن عبد الرحمن بن الحسن (١) النيسابوري
الحاكم.
- ٨٢ - فب - عبد الرحمن بن محمد بن خالد البرقي.
- ٨٣ - فج - أبو أسد عبد الصمد بن شهيد الأنصاري.
- ٨٤ - فد - أبو القاسم عبد الله بن أحمد.
- ٨٥ - فه - أبو محمد عبد الله (٢) بن حامد.
- ٨٦ - فو - عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب الأصبهاني.
- ٨٧ - فز - أبو القاسم عبد الله بن محمد الصانع (٣).
- ٨٨ - فح - أبو سعيد عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن نصر
الشجري ولا يبعد اتحاده مع السابق.
- ٨٩ - فط - عبد الله بن نضر بن سمعان التميمي.
- ٩٠ - ص - عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار النيسابوري
والظاهر أنه المراد بعبد الواحد بن محمد في بعض الأسانيد واحتمال التعدد غير
بعيد.

(١) الحسن: ورد في معاني الأخبار: ٤٦، وفي موضع منه: ٣١٩ كما في التوحيد: ٢٩ / ٣٠ جاء بعنوان:
الحسين.

(٢) لم نقف عليه في كتب الرجال، وورد في الخصال: ٢٨٢ و ٤٥٤ والعلل: ٤٣ / ٣ موافقا لما في
الأصل.

(٣) كذا في الأصل، والصحيح هو الصائغ - بالغين المعجمة - كما في تعليقة الوحيد: ٢١١،
وتنقيح المقال ٢: ٢١٣، ومعجم رجال الحديث ١٠ / ٣١٧، وورد كذلك في أسانيد الصدوق
" قدس سره " انظر الأمالي: مجلس / ٥٠ ح ٩ وعيون اخبار الرضا (عليه السلام): ج ١ ب ٦
ح ١٥ - ١٦، والخصال أبواب الاثني عشر باب الخلفاء والأئمة وكمال الدين: ٥٩، وغيرها.

- ٩١ - صا - أبو محمد عبدوس بن علي بن العباس الجرجاني.
- ٩٢ - صب - أبو القاسم عتاب بن محمد الوراميني الحافظ.
- ٩٣ - صج - علي بن إبراهيم بن إسحاق، وقد يعبر عنه بعلي بن إبراهيم ويحتمل التعدد.
- ٩٤ - صد - أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الله الأصفهاني الأسواري.
- ٩٥ - صه - علي بن أحمد بن محمد بن إسماعيل البرمكي الرازي.
- ٩٦ - صو - علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي.
- ٩٧ - صز - علي بن أحمد بن محمد.
- ٩٨ - صح - علي بن أحمد بن متيل.
- ٩٩ - صط - علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ولعله المذكور سابقا.
- ١٠٠ - ق - علي بن أحمد بن مهزيار.
- ١٠١ - قا - علي بن أحمد بن محمد بن عمران التيباق (١)، كذا في نسخ صحيحة ولعله مصحف إلى الوراق.
- ١٠٢ - قب - علي بن أحمد بن موسى بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن جعفر الصادق عليه السلام.
- ١٠٣ - قج - علي بن حاتم القزويني.
- ١٠٤ - قد - علي بن الحسن القزويني.

(١) لم نقف على مورد واحد له في كتب الصدوق وغيره بهذا العنوان، وفي معجم رجال الحديث ١١ / ٢٥٥: "ولا يبعد اتحاده مع علي بن أحمد بن محمد بن عمران" المذكور في تعليقة الوحيد: ٢٢٦ بعنوان: الدقاق والذي أشار إليه المامقاني في التنقيح ٢: ٢٦٧ في ترجمة علي بن أحمد بن موسى الدقاق، فراجع.

- ١٠٥ - قه - علي بن الحسين بن الفرخ (١) المؤذن.
- ١٠٦ - قو - علي بن الحسين البرقي.
- ١٠٧ - قز - علي بن الحسين بن سفيان بن يعقوب بن الحارث (٢) بن إبراهيم الهمداني.
- ١٠٨ - قح - علي بن الحسين بن شاذويه المكتب.
- ١٠٩ - قط - علي بن الحسين بن الصلت.
- ١١٠ - قي - أبو الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي والده المعظم.
- ١١١ - قيا - علي بن سهل.
- ١١٢ - قيب - علي بن عبد الرزاق الدرزاق (٣).
- ١١٣ - قيج - علي بن عبد الله الوراق.
- ١١٤ - قيد - علي بن محمد (٤) بن خراحت (٥) الجزقني النسابة.

(١) الفرخ: بالحاء المهملة، كذا ورد في الأصل، والصحيح هو: الفرخ، بالجيم كما في كمال الدين: ٢٤١ و ٢٤٢ والخصال ٢ / ٥٨ مؤيدا بما في تعليقه الوحيد: ٢٣٨، وتنقيح المقال ٢: ٢٨٣، ومعجم رجال الحديث ١١: ٣٣٨.

(٢) في الأصل الحجري: نسخة بدل: الحارث.

(٣) الدرزاق: كذا في الأصل: ومثله في معجم رجال الحديث: ١٢ / ٧١ (نقلا عنه)، ولم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال، نعم وردت في الخصال ١ / أنظر ١٧٤ / ٢٣٠ و ٣١٤ / ٩٤، رواية الصدوق عن علي بن عبد الوراق، وفي مقدمة معاني الأخبار: ٥٦ / ١٣٦ الرزاق ظاهرا. وفيه الوراق ولم نجد فيه ل (الدرزاق) ذكرا.

(٤) جاء في الحجرية فوق كلمة محمد: (نسخة بدل: أحمد).

(٥) كذا في الأصل، وفي معجم رجال الحديث ١١: ٢٥٠ علي بن أحمد بن حرايخت الجيرفتي النسابة أبو الحسين. وقيل إن حرايخت معرب (خوش بخت) كما في مقدمة معاني الأخبار: ٥٣ ولقبه الجيرفتي نسبة إلى جيرفت بكسر الجيم وسكون الياء وفتح الراء وسكون الفاء بعدها تاء بنقطتين، مدينة بكرمان منها محمد بن هارون الشيعي النسابة المشهور. معجم البلدان ٢: ١٩٨ - جيرفت.

- ١١٥ - قيه - أبو الحسن علي بن محمد بن عمرو العطار.
 ١١٦ - قيو - علي بن محمد بن موسى الدقاق.
 ١١٧ - قيز - علي بن محمد بن عصام.
 ١١٨ - قيح - علي بن مهرويه القزويني (١).
 ١١٩ - قيط - علي بن هبة الله الوراق.
 ١٢٠ - فك - علي بن عيسى المجاور.
 ١٢١ - قكا - أبو الحسن علي بن المفضل (٢) بن العباس البغدادي.
 ١٢٢ - قكب - عمار بن الحسين الاشروسي (٣).
 ١٢٣ - قكج - عمار بن إسحاق الأشتر واتحادهما غير بعيد (٤).
 ١٢٤ - قكد - أبو القاسم غياث (٥) بن محمد الحافظ.
 ١٢٥ - قكه - أبو العباس الفضل بن الفضل بن العباس الكندي (٦).

- (١) ورد في الأسانيد بعنوان: علي بن محمد بن مهرويه كما في عيون الأخبار ج ١ ب ٢٨ ح ٦٤، اما علي بن مهرويه القزويني المذكور في فهرست الشيخ: ٩٨ / ٤٢٩، ومنهج المقال: ٢٣٩، ونقد الرجال: ٢٤٤، ومجمع الرجال ٤: ٢٦٦، وتنقيح المقال ٢: ٢١٠ فهو غيره، ولا يمكن أن يكون شيخا للصدوق لرواية أبي نعيم كتابه كما في فهرست الشيخ: ٩٨ / ٤٩٨، ورواية صفوان عن أبي نعيم في جامع الرواة ٢: ٤٢٠، فلاحظ.
 (٢) كذا في الأصل: والظاهر هو الفضل كما في معاني الأخبار ب ٦٣ ح ٢ باب معنى عصمة الأنبياء، ومعجم رجال الحديث ١٢: ١١٣، ولم نقف عليه في كتب الرجال.
 (٣) قال في تنقيح المقال: في ترجمة عمار بن إسحاق الاسروشي ٢ / ٣١٧ ولا استبعد أن يكون الصحيح: الاستوريشي نسبة إلى استوريش حصن من اعمال الحجارة بالأندلس، وفي معجم رجال الحديث ١٢: ٢٥٠ كما في الأصل.
 (٤) ظاهر ما في تنقيح المقال: ٢ / ٣١٧، انهما واحدا لما فيه من ترجمة عمار بن إسحاق الاسروشي - بتقديم السين عل الشين - ولم يذكر الاخر.
 (٥) ورد في عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ج ١ ب ٦ ح ١١ بعنوان عتاب ومثله في معجم رجال الحديث ١١: ٩٩ ولم نقف عليه في غيرهما.
 (٦) في الأصل الحجري: نسخة بدل: الكوفي.

الهمداني، أجاز له بهمدان سنة ٣٥٤.
١٢٦ - قكو - أبو أحمد القاسم بن محمد السراج الهمداني.
١٢٧ - قكز - محمد بن إبراهيم بن أحمد الليثي.
١٢٨ - قكح - محمد بن إبراهيم بن أحمد المعاذي (١).
١٢٩ - قكط - محمد بن إبراهيم بن إسحاق المكتب الطالقاني.
١٣٠ - قل - محمد بن إبراهيم بن إسحاق الفارسي، ولا يبعد اتحاده مع سابقه.

١٣١ - قلا - أبو نصر (٢) محمد بن أحمد بن تميم السرخسي، وفي نسخة صحيحة: محمد بن أكمل.
١٣٢ - قلب - محمد بن أحمد بن محمد بن زياد (٣) بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين عليه السلام.

(١) في الأصل الحجري: نسخة بدل: المغازي.
أقول: لعل ما في هذه النسخة مصحفا عن المعافي حيث لقب به غير محمد بن إبراهيم أيضا وهو محمد بن أحمد بن يحيى بن العطار أبو علي المعاذي كما في عيون الأخبار ج ٢ ب ٦٩ ح ٨.
(٢) أبو نصر: بالنون والضاد المعجمة، كذا في الأصل. ولعل الصحيح: أبو نصر بالنون والصاد المهملة، كما ورد في الخصال: أبواب الأربعة ح ٦، والظاهر اتحاده مع محمد بن أحمد بن إبراهيم بن تميم السرخسي أبو نصر الوارد في التوحيد: باب القضاء والعذر ٦٠ ح ٢٧. أما قول الصدوق في التوحيد ب ٦٠ ح ٢٤: وحدثنا أبو نصر محمد بن أكمل بن تميم السرخسي فلا يبعد اتحاده مع من سبق، وفي معجم رجال الحديث ١٤: ٣١١: والظاهر اتحاد الجميع فأن المروي عنه في جميع ذلك هو أبو ليبيد محمد بن إدريس الشامي. أقول: ولا يبعد أيضا تصحيف أحد الاسمين (أحمد أو أكمل) إلى الآخر لقربهما لفظا وتشابههما حرفا، ولم نقف على قرينة تفيد التعيين، فلاحظ.
(٣) ظاهرا: (زئارة)، قال الصدوق "قدس سره": حدثنا شريف الدين الصدوق أبو علي محمد ابن أحمد بن محمد بن زئارة بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم. كمال الدين ١: ٢٣٩ / ٦٠.

- ١٣٣ - قلع - محمد بن أحمد بن الحسين بن يوسف البغدادي.
 ١٣٤ - قلد - محمد بن أحمد بن سنان المعروف بمحمد السناني.
 ١٣٥ - قله - محمد بن أحمد الشيباني.
 ١٣٦ - قلو - محمد بن أحمد بن يونس المعاني (١).
 ١٣٧ - قلز - محمد بن أحمد بن إبراهيم.
 ١٣٨ - قلع - محمد بن أحمد البغدادي الوراق.
 ١٣٩ - قلط - محمد بن أحمد القضاعي.
 ١٤٠ - قم - محمد بن أحمد العثاني (٢).
 ١٤١ - قما - محمد بن أحمد بن يحيى العطار كذا في بعض الأسانيد
 ويحتمل كونه مقلوبا (٣).
 ١٤٢ - قنب - محمد بن إسحاق بن أحمد المثنى (٤).

(١) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ١٥: ٥١ باعتباره أحد مشايخ الصدوق " قدس سره ".
 (٢) لم تذكره كتب الرجال المتيسرة، ولم نقف على رواية للصدوق عنه في كتبه، ولعل (العثاني) محرف عن (الشيباني) المتقدم الذي روى عنه ابن بابويه في التوحيد باب معنى التوحيد والعدل ح ٢، وفي معاني الأخبار باب معنى الكلمة الباقية ٦٢ ح ١.
 (٣) احتمال المصنف " قدس سره " في محله، لان محمد هذا هو من مشايخ أحمد بن إدريس، وسعد ابن عبد الله، ومحمد بن يحيى العطار واضرابهم، وهؤلاء كلهم من مشايخ ثقة الاسلام الكليني، اما أحمد بن محمد بن يحيى العطار فهو من مشايخ الصدوق " قدس سره " وروى عنه كثيرا في سائر كتبه، ولعل ما ورد في الخصال باب رفع هذه الأمة تسعة أشياء ح / ٩ كان مدعاة لما في هذه الفائدة، وهو من غلط نسخة الخصال، والصحيح: أحمد بن محمد لا محمد بن أحمد، وقد نبه عليه في معجم رجال الحديث ١٥: ٤٩، فراجع.
 (٤) لم نظفر برواية واحدة للصدوق " قدس سره " عنه في سائر كتبه، وما وقفنا عليه روايته عن محمد ابن أحمد بن إسحاق وهو أبو واسع النيسابوري كما في عيون الأخبار ج ٢ ب ٣٦ ح ١ وروايته أيضا عن محمد بن أبي إسحاق بن أحمد الليثي كما في الأمالي مجلس ٨٠ ح / ١ والظاهر زيادة لفظ (أبي) في الاسم كما في معجم رجال الحديث ١٤: مما يحتمل معه إرادة الأخير فصحف اللقب سهوا، واحتمال إرادة الأول فيه من البعد ما لا يخفى.

- ١٤٣ - قمج - محمد بن بكران النقاش.
 ١٤٤ - قمد - محمد بن بكر بن علي بن محمد بن المفضل الحنفي (١).
 ١٤٥ - قمه - محمد بن جعفر البندار.
 ١٤٦ - قمو - محمد بن جعفر بن الحسن البغدادي.
 ١٤٧ - قمز - محمد بن جعفر بن محمد الخزاعي (٢).
 ١٤٨ - قمح - محمد بن حسان (٣).
 ١٤٩ - قمط - محمد بن الحسين (٤) بن أحمد بن الوليد القمي.
 ١٥٠ - قن - محمد بن الحسن بن علي بن فضال (٥).

(١) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ١٥: ١٣٧ باعتباره أحد مشايخ الصدوق " قدس سره ".
 (٢) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ٥: ١٦٩ باعتباره أحد مشايخ الصدوق " قدس سره ".
 (٣) محمد بن حسان مشترك بين جماعة، وليس فيهم من هو من طبقة مشايخ الصدوق، منهم الرازي كما في النجاشي: ٣٣٨ / ٩٠٣، والبكري الكوفي، والنهدي، وابن عرزم كما في رجال الشيخ: ٢٨٦ / ٨٩ و ٩٠، ٤٩٩ / ٥٥، اما ما ذكره المصنف من كونه أحد مشايخ الصدوق فهذا مما لم نجده في سائر كتبه، ولم نظفر بمن يحمل هذا الاسم وهو من طبقة مشايخه، فلاحظ.
 (٤) كذا في النسخة الحجرية، والصحيح هو الحسن، وهو من اجلاء مشايخ الصدوق، وقد أكثر من الرواية عنه في سائر كتبه.
 (٥) كذا في النسخة الحجرية، وهو غريب، إذ للحسن بن علي بن فضال ثلاثة أولاد: محمد، وأحمد، وعلي، اما احمد فقد مات سنة / ٢٦٠ هـ كما في النجاشي: ٨٠ / ١٩٤، واما علي فقد روى عنه الصدوق بواسطتين كما في النجاشي أيضا: ٢٥٨ / ٦٧٦، واما محمد هذا فقد ذكر الكشي ١: ٣٤٥ / ٢٠٨ انه روى عن أبيه، وفي النجاشي: ٣٦ / ٧٢ ان أباه مات سنة / ٢٢٤ هـ، وهذا مما يمتنع معه أن يكون من مشايخ الصدوق " قدس سره ".
 ولا يمكن تفسيره الا أن تكون النسخة المعتمدة من كتب الصدوق لدى المصنف قد سقطت منها - في موضع ما - واسطة الصدوق إلى محمد بن الحسن بن علي بن فضال، أو كان الاسناد في ذلك الموضع تعليقا على سابقه، فأدرجه المصنف ضمن مشايخه ولم يلتفت إليه، أو كان هذا من خطأ الناسخ، والله العالم.

- ١٥١ - قنا - محمد بن الحسن بن متيل.
- ١٥٢ - قنب - محمد بن الحسن بن أبان (١).
- ١٥٣ - قنج - محمد بن الحسن بن إسحاق بن الحسن بن إسحاق بن أبي طالب (٢).
- ١٥٤ - قند - محمد بن الحسن بن سعيد الهاشمي الكوفي.
- ١٥٥ - قنه - محمد بن الحسن بن عمر (٣).
- ١٥٦ - قنو - محمد بن الحسين بن الحسن الديلمي الجوهري.
- ١٥٧ - قنز - محمد بن الحسين، ولعله البزاز كما في بعض الأسانيد.
- ١٥٨ - قنح - محمد بن خالد السناني (٤).

- (١) لم نقف عليه في سائر كتب الصدوق، وما ظفرنا به روايته عن محمد بن الحسن مطلقا كما في مشيخة التهذيب ١٠: ٨٢ في طريق الشيخ إلى يونس بن عبد الرحمن، ولعله هو، وإن كان الاطلاق ينصرف إلى ابن الوليد ظاهرا.
- (٢) ذكره الصدوق "قدس سره" في مقدمة كتاب الفقيه ١: ٢ وروى عنه في كمال الدين ٢: ٥٤٣ ذيل الحديث: ٩ مبينا نسبه في الموضوعين كالاتي: الشريف أبو عبد الله المعروف بنعمة، وهو: محمد بن الحسن بن إسحاق بن الحسين بن الحسن بن إسحاق بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) - الذي لأجله الف كتاب الفقيه - وقد ورد الاختلاف في اسم الحسين والد إسحاق، ففي المجدي في أنساب الطالبين: ١١٩ أسماء: الحسين، وفي عمدة الطالب: ٢٣١ أسماء: الحسن، قائلا: واما الحسين بن إسحاق بن الكاظم (عليه السلام) فعقبه بن الحسن بن الحسين.
- وفي نسخة كمال الدين سقط الاسم أصلا، ولعله من سهو الناسخ، والغريب ان ما في حاوي الأقوال: ورقة ١٧٢ / ب رقم ٧١٣ - مخطوط -، وما في تنقيح المقال ٣: ١٠٠ موافق لما في نسخة كمال الدين، واختار امامنا الراحل الخوئي قدس سره الشريف في معجمه ١٥: ٢٠٨ اسم: الحسن، فلاحظ.
- (٣) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ١٥: ٢٤٨ باعتباره أحد مشايخ الصدوق "قدس سره".
- (٤) قال الوحيد في التعليقة: ٢٩٥: يروي عنه الصدوق مترضيا، والظاهر كونه من مشايخه، وقريب منه ما في تنقيح المقال ٣: ١١٤، ومعجم رجال الحديث ١٦: ٧١، ولم نقف على رواية للصدوق عنه! فلاحظ.

- ١٥٩ - قنط - محمد بن سعيد بن عزيز السمرقندي الفقيه رواه (١) عنه بأرض بلخ.
- ١٦٠ - قس - محمد بن علي بن أسد الأسدي (٢).
- ١٦١ - قسا - محمد بن علي بن بشار القزويني.
- ١٦٢ - قسب - محمد بن علي بن أحمد بن محمد (٣).
- ١٦٣ - قسج - محمد بن علي بن شيبان القزويني (٤).
- ١٦٤ - قسد - أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن حاتم النوفلي الكرماني.
- ١٦٥ - قسه - محمد بن علي بن هشام (٥).
- ١٦٦ - قسو - محمد بن علي بن مهرويه.
- ١٦٧ - قسز - محمد بن علي ماجيلويه، ولعله المراد من محمد بن علي حيث يطلق.

- (١) كذا في الأصل، والصحيح: حدث، أو روى لأنه في مقام بيان مكان التحمل عنه عموماً وليس حصراً بحديث معين لروايته عنه في التوحيد ب ٥ ح ١ ومعاني الأخبار ب ٩ ح ٢، فلاحظ.
- (٢) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ١٦: ٣٠٨ باعتباره أحد مشايخ الصدوق " قدس سره " مع استظهار اتحاده مع محمد ابن أحمد الأسدي البردعي.
- (٣) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ١٦: ٣٠٤ باعتباره أحد مشايخ الصدوق " قدس سره ".
- (٤) لعله متحد مع ابن بشار المتقدم إذ لم نقف عليه في سائر مصادرنا الرجالية والحديثية معاً.
- (٥) في عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ١: ٢٧٥ / ١٠: هاشم وفي هامشه: وفي نسخة: هشام، وقد أكد هذا الاختلاف في تنقيح المقال ٣: ١٦٣، ومعجم رجال الحديث ١٧: ٤١، فراجع.

- ١٦٨ - قسح - محمد بن علي القزويني ولعله ابن مهرويه المتقدم.
 ١٦٩ - قسط - محمد بن علي بن الشاه.
 ١٧٠ - قع - محمد بن علي المشاط (١).
 ١٧١ - قعا - محمد بن علي بن إسماعيل.
 ١٧٢ - قعب - محمد بن علي بن الأسود.
 ١٧٣ - قعج - محمد بن علي بن نصر البخاري.
 ١٧٤ - قعد - محمد بن عمر بن سلام بن البراء بن سبرة بن سيار التميمي أبو بكر الجعابي (٢).

(١) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال الا ما في معجم رجال الحديث ١٧ : ٢٩ إذ ذكره بعنوان محمد بن علي بن مشاط مشيرا إلى هذه الفائدة من خاتمة المستدرک، والظاهر اختلاف نسختنا الحجرية من المستدرک مع النسخة المشار إليها آنفا، أو زيادة (ابن) في معجم رجال الحديث سهوا.

(٢) اختلف العلماء في ضبطه كثيرا، ففي النجاشي: ٣٩٤ / ١٠٥٥: محمد بن عمر بن محمد بن سالم بن البراء بن سيرة بن سيار التميمي المعروف، بالجعابي الحافظ القاضي. وفي موضع من رجال الشيخ: ٥٠٥ / ٧٩ أثبت فيه (سلم) مكان (سالم)، و (يسار) مكان (سيار)، و (ابن الجعابي) مكان (الجعابي). وفي موضع آخر منه: ٥١٣ / ١١٨ اسقط فيه (محمد) أبا عمر، ٥١ ووافق الأول في (سلم) وخالفه بحذف (ابن) من (ابن الجعابي). والذي في فهرست الشيخ - طبع جامعة مشهد - ٣٠٩ / ٦٦٩ موافق لقوله الأخير في الرجال الا انه أثبت فيه (سالما) مكان (سلم)، ومثله في طبعة النجف الأشرف: ١٥١ / ٦٥١ الا انه أثبت فيه (مسلم)، والظاهر أنه اشتباه في الطبع. اما العلامة في رجاله: ١٤٦ / ٤١ فقد وافق ما في النجاشي، واختلف معه في (سلم) مكان (سالم)، الا انه وافقه في ايضاح الاشتباه: ٢٦٧ / ٥٧٣ من غير اختلاف. اما ابن داود: ١٨١ / ١٤٧٣ فقد وافق النجاشي في (سالم)، ورجال الشيخ في (يسار)، و (ابن الجعابي).

اما الصدوق "قدس سره" فقد روى عنه تارة بعنوان: محمد بن عمر بن محمد بن سالم البراء الجعابي الحافظ البغدادي، وأخرى بعنوان، محمد بن عمر الحافظ البغدادي، وثالثة بعنوان: محمد بن عمر الجعابي الحافظ البغدادي، وأخيرا بعنوان: محمد بن عمر بن محمد بن سلم البراء الجعابي.

انظر: عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ب ٣١ ح / ٢١٤ و ٢٤٥ و ٣١٥ و ٣١٦.

- ١٧٥ - قعه - محمد بن عمر الحافظ ولعله الجعابي.
 ١٧٦ - قعو - محمد بن عمرو البصري (١).
 ١٧٧ - قعز - محمد بن عمرو (٢) بن عثمان بن الفضل العقبلي الفقيه.
 ١٧٨ - قعج - محمد بن عمرو بن علي البصري (٣).
 ١٧٩ - قعط - محمد بن عمير البغدادي الحافظ (٤).
 ١٨٠ - قف - محمد بن الفضيل (٥) بن زيدويه الجلاب الهمداني.
 ١٨١ - قفا - محمد بن القاسم الاسترآبادي، ويعبر عنه أيضا
 بالجرجاني، وفي بعض الأسانيد أبو القاسم (٦).
 ١٨٢ - قفب - محمد بن محمد الخزاعي.
 ١٨٣ - قفج - محمد بن محمد بن عصام الكليني.
 ١٨٤ - قفد - محمد بن محمد بن غالب الشافعي.
 ١٨٥ - قفه - محمد بن موسى بن المتوكل ولعله المراد من محمد بن

- (١) الظاهر اتحاده مع محمد بن عمرو بن علي البصري الآتي.
 (٢) ورد في كمال الدين ٢: ٥٢٨ ذيل الحديث / ١، ٢: ٥٢٨ / ٢ بعنوان: عمر، والظاهر وجوده
 في نسخة أخرى بعنوان: عمرو، كما يبدو من الإشارة إليه في كتب الرجال، فلاحظ.
 (٣) الظاهر اتحاده مع محمد بن عمرو البصري المتقدم.
 (٤) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال ولعل (عمير) مصحف (عمر) فيكون المراد منه
 هو الجعابي المتقدم.
 (٥) كذا في الأصل، وفي الخصال ٢: ٥١٥ / ١ (الفضل)، ومثله في تنقيح المقال ٣: ١٧١،
 ومعجم رجال الحديث ١٧: ١٣٧.
 (٦) وفي اسناد آخر عبر عنه بالمفسر، قال في عيون الأخبار ١: ٢٨٢ / ٣٠: حدثنا محمد بن القاسم
 الاسترآبادي المفسر رضي الله عنه.

- موسى حيث يطلق.
- ١٨٦ - قفو - محمد بن المظفر بن نفيس المصري الفقيه.
- ١٨٧ - قفز - محمد بن يحيى بن عمران الأشعري (١).
- ١٨٨ - قفح - أبو طالب مظفر بن جعفر بن مظفر العلوي السمرقندي البصري.
- ١٨٩ - قفط - محمد بن علي بن أحمد برزج (٢) بن عبد الله بن منصور ابن يونس.
- ١٩٠ - قص - يحيى بن زيد بن العباس بن الوليد البزاز.
- ١٩١ - قصا - يحيى بن أحمد بن إدريس (٣).
- ١٩٢ - قصب - أبو علي شريف الدين الصدوق (٤).
- ١٩٣ - قصبج - أبو الحسن بن يونس (٥).

- (١) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال، ولعل المراد منه عند بن يحيى الأشعري فزيد (عمران) سهواً، وهو محمد بن يحيى العطار أبو جعفر، روى عنه الصدوق في ثواب الأعمال، ثواب من صلى بين الجمعيتين خمسمائة ركعة: ٦٨ / ١ بقوله: حدثني محمد بن يحيى العطار، وهذا لا يتم لان العطار هذا هو من مشايخ ابن الوليد، وثقة الاسلام الكليبي، فلا بد وأن تكون الوساطة إليه قد سقطت في هذا الموضوع. كما نبه عليه في معجم رجال الحديث ١٨: ٤٠، فراجع.
- (٢) برزج صاحب الصادق (عليه السلام): كذا في أسفل السطر من النسخة الحجرية. والظاهر: بن برزج - بتقديم الزاي على الراء - قال الصدوق " قدس سره ": حدثنا أبو جعفر محمد بن علي بن أحمد بن برزج بن عبد الله بن منصور بن يونس بن برزج صاحب الصادق (عليه السلام). كمال الدين ٢: ٥١٦ / ٤٥، وقد تقدم معنى (برزج) في هذه الفائدة، في الرقم: ٢٩٩. فراجع.
- (٣) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ٢٠: ٣٠ باعتباره أحد مشايخ الصدوق " قدس سره ".
- (٤) تقدم في ١٣٢ - برمز (قلب).
- (٥) لم نقف على من اسم أبيه يونس وتكنى بهذه الكنية وهو من طبقة مشايخ الصدوق، نعم وجدنا ذلك لكنه بعيد عن طبقة مشايخه. انظر: حاوي الأقوال: ورقة ١٦٨ / ب - مخطوط، تلخيص المقال: (الوسيط) ورقة ٢٧٧ / أ - مخطوط، نقد الرجال: ٣٨٦، منهج المقال: ٣٨٥، جامع الرواة ٢: ٢٧٧ وفيه مائة وخمسة من الرواة ممن تكنوا بهذه الكنية وليس فيهم من اسم أبيه يونس وتنقيح المقال ٣ / ١٠.
- وقد اعتبر في معجم رجال الحديث ٢١: ١١٤ من مشايخ الصدوق اعتماداً على ما ذكره المصنف في هذا الجدول المعد لذكر مشايخه، فلاحظ.

- ١٩٤ - قصد - أبو محمد بن العباس الجرجاني (١).
١٩٥ - قصه - أبو القاسم بن محمد بن أحمد بن عبدويه السراج الزاهد (٢).
١٩٦ - قصو - أبو الحسن (٣) طاهر بن محمد بن يونس خيو الفقيه.
١٩٧ - قصز - أبو أحمد بن هاني بن محمد بن محمود العبدي، وفي بعض المواضع: هاني بن محمود بن هاني، وفي بعض المواضع: أبو أحمد هاني.
١٩٨ - قصح - أبو أحمد بن الحسين بن أحمد بن حمويه بن عبد النيسابوري الوراق (٤).
١٩٩ - قصط - أبو محمد الوجبائي (٥).
٢٠٠ - ر - أبو جعفر المروزي (٦).

- (١) لم نقف عليه في سائر المصادر الرجالية والحديثية معا.
(٢) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال.
(٣) في علل الشرايع ١٢ / ٧، والتوحيد ١: ٣٩٨ / ١: حياة، وكناه في الأخير: بابي الحسين.
(٤) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ٢١ / ٩ باعتباره أحد مشايخ الصدوق " قدس سره ".
(٥) لم نقف عليه في سائر كتب الحديث والرجال، ولعله يريد (الوجبائي) - بالهمزة بدل الباء - وهو الحسن بن محمد بن الوجناء أبو محمد النصيبي، ذكره النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد ابن عبد الله بن مهران: ٣٤٦ / ٩٣٥، لكنه ليس من مشايخ الصدوق، لأنه (قدس سره " روى عنه بثلاث وسائط في التوحيد ٢: ٤٤٣ / ١٧ بعنوان: (أبو محمد الحسن بن وجناء النصيبي).
(٦) لم نجد في مصدر ما الا ما نقل عن هذه الفائدة في معجم رجال الحديث ٢١ / ٩٥ باعتباره أحد مشايخ الصدوق " قدس سره ".

- ٢٠١ - ١ - أبو الحسن بن يونس (١).
٢٠٢ - رب - أبو عبد الله بن حامد (٢) كذا في بعض الأسانيد ولا يبعد
زيادة كلمة أبو فيكون هو الذي تقدم.
٢٠٣ - رج - أبو محمد بن أبي عبد الله الشافعي الفرغاني.
٢٠٤ - رد - أبو سعيد محمد بن الفضل بن إسحاق الذكر
النيسابوري (٣).

هذه جماعة وجدنا الشيخ الصدوق يروي عنهم في كتبه التي بأيدينا ولعل
الناظر في أسانيد غيره ممن يروي عنه بلا واسطة أو معها يجد أزيد من ذلك.
وفي روضات الفاضل المعاصر في ترجمته: واما رواية صاحب الترجمة
قراءة وإجازة فهي كما يستفاد من تتبع مؤلفاته الموجودة بين ظهرانينا مضافا إلى
مشيخة كتاب الفقيه عن جماعة كثيرة جدا تزيد على سبعين رجلا من أفاضل
رجال الفريقين، انتهى (٤).

الثالث: قال العالم النحرير المولى مراد التفريشي في أول شرحه على
الفقيه المسمى بالتعليقة السجادية: قال شيخنا رحمه الله تعالى: إن أحاديث
هذا الكتاب خمسة آلاف وتسعمائة وثلاثة وستون حديثا منها الفان وخمسون
حديثا مرسلا، انتهى (٥).

- (١) تقدم في ١٩٣ - برمز (قصج).
(٢) روى عنه الصدوق في الخصال ١: ١٣٥، وروى في العلل عن أبي محمد عبد الله بن حامد،
وقد تقدم في ٨٥ - برمز (فه).
(٣) كذا في الأصل، وفي عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ٢: ١٣٤ / ١: حدثنا أبو سعيد
محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق المذكر النيسابوري.
(٤) روضات الجنات ٦: ١٣٩.
(٥) التعليقة السجادية: غير موجود لدينا.

وبذلك صرح شيخنا البهائي في شرحه على الفقيه في ذيل كلامه (١) الآتي:

وقال شيخنا المحدث البحراني في اللؤلؤة: قال بعض مشايخنا: اما الفقيه فيشتمل مجموعه على أربع مجلدات يشتمل على ستمائة وستة وستين بابا (٢)، الأول منها يشتمل على سبعة وثمانين بابا، والثاني على مائتين وثمانية وعشرين بابا، والثالث على ثمانية وسبعين بابا، والرابع على مائة وثلاثة وسبعين بابا. وجميع ما في المجلد الأول حصر بألف وستمائة وثمانية عشر حديثا، وجميع ما في الثاني حصر بألف وستمائة وسبعة وثلاثين حديثا، وجميع ما في الثالث حصر بألف وثلاثمائة (٣) وخمسة أحاديث، وجميع ما في الرابع حصرت بتسعمائة وثلاثة أحاديث.

وجميع مسانيد الأول سبعمائة وسبعة وسبعون حديثا، ومراسيله واحد وأربعون وثمانمائة حديث، ومسانيد الثاني الف وأربعة وستون حديثا، ومراسيله ثلاث وسبعون وخمسمائة حديث، ومسانيد الثالث الف ومائتان وخمسة وتسعون حديثا، ومراسيله خمسمائة وعشرة أحاديث، ومسانيد الرابع سبعة وسبعون وسبعمائة حديثا، ومراسيله مائة وستة وعشرون حديثا. فجميع الأحاديث المسندة ثلاثة آلاف وتسعمائة وثلاثة عشر حديثا. والمراسيل الفان وخمسون حديثا، انتهى (٤).

(١) شرح الفقيه للبهائي؟ غير موجود لدينا.

(٢) كذا ورد في الأصل والمصدر، والظاهر وقوع الاشتباه إذ لا يتفق هذا العدد وحاصل جمع أبواب كل جزء - فيما سيأتي على بيانه المصنف - والذي يساوي (٥٦٦) خمسمائة وستة وستون بابا. (٣) في المصدر: ثمانمائة، وهو الصحيح المطابق لحاصل جمع الأحاديث المسندة مع المرسلات التي سيذكرها المصنف بعد قليل.

(٤) لؤلؤة البحرين: ٣٩٥، انظر الجدول المعد لبيان عدد أبواب كتاب من لا يحضره الفقيه، وعدد أحاديثه على ضوء ما ورد في الأصل مقارنة بالنسخة المطبوعة من الفقيه.

جدولي مفصل بعدد اجزاء الفقيه وأبوابه وأحاديثه ومسانيده ومراسيله
المصدر الجزء عدد أبوابها مجموعها عدد الأحاديث مجموعها الأحاديث المسندة
مجموعها الأحاديث المرسله مجموعها مجموع الأحاديث المسندة والمرسله
الملاحظات

التعليقة السحاوية ٥٩٦٣ ٥٩٦٣ ٣٩١٣ ٣٩١٣ ٢٠٥٠ ٢٠٥٠ ٥٩٦٣

للمولى مراد التفريشي

لؤلؤة البحرين ١ ٨٧ ١٦١٨ ٧٧٧ ٨٤١ حاصل مجموع الأبواب

٢ ٢٢٨ ١٦٣٧ ١٠٦٤ ٥٧٣ يختلف عما مذكور في

المصدر بفارق (٩٤)

٥٦٦ ٥٩٦٣ ٥٩٦٣ ٣٩١٣ ٢٠٥٠ ٥٩٦٣ أربعة وتسعون بابا.

٣ ٧٨ ١٨٠٥ ١٢٩٥ ٥١٠

٤ ١٧٣ ٩٠٣ ٧٧٧ ١٢٦

النسخة المطبوعة من ١ ٨٨ ١٥٧٧ اعتمدنا الترقيم المذكور

الفقيه لأحاديث وأبواب كل جزء

٢ ٢٢٧ ١٦٢٧ من اجزاء الفقيه المطبوع،

٦٧٠ ٥٩٠١ والظاهر أن اختلاف عدد

٣ ١٧٩ ١٧٨١ الأحاديث مع ما مذكور

في المصدرين أعلاه يرجع

إلى عدم ترقيم الشواهد

٤ ١٧٦ ٩١٦ والمتابعات في الفقيه.

ومرادهم من المرسل أعم مما لم يذكر فيه اسم الراوي بان قال: روي، أو قال: قال (عليه السلام) أو ذكر الراوي وصاحب الكتاب ونسي ان يذكر طريقه إليه في المشيخة، وهم على ما صرح به الثقي المجلسي في شرحه الفارسي المسمى باللوامع أزيد من مائة وعشرين رجلا.

قال: واخبارهم تزيد على ثلاثمائة والكل محسوب من المراسيل عند الأصحاب لكننا بينا أسانيدها، اما من الكافي، أو من كتبه، أو من كتب الحسين بن سعيد بل ذكرنا أكثر أسانيد مراسيله وهي تقرب من خمسمائة بل ذكرنا لكل خبر مرسل اخبارا مسانيد تقويه، انتهى (١). قلت: وهذه فهرست أسامي الجماعة المذكورين على ما في الشرح: ابن أبي سعيد المكارى (٢)، ابن أبي ليلى (٣)، أبو إسحاق السبيعي (٤)، أبو سعيد المكارى (٥)،

(١) اللوامع في شرح الفقيه للثقي المجلسي: غير موجود لدينا.

وكلام الثقي ابتداء من (واخبارهم... إلى قول المصنف: انتهى) موجود برمته في روضة المتقين ١٤: ٣٥٠، فراجع.

(٢) اسمه: الحسين بن أبي سعيد هاشم بن حيان المكارى أبو عبد الله. رجال النجاشي: ٣٨ / ٧٨.

(٣) يعرف به اثنان من الرواة، أحدهما: محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، والاخر: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري القاضي الكوفي، وظاهر المراد هو الثاني. انظر معجم رجال الحديث ١٦: ٢١٦.

(٤) روى الصدوق " قدس سره " في الفقيه ٣: ١٧ / ٧٥٤ عن أبي إسحاق مطلقا عن الحرث عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، واسمه في جامع الرواة ٢: ٣٦٥، وتنقيح المقال ٣: ٢ فصل الكنى: عمرو بن عبد الله بن علي: وفي معجم رجال الحديث ٢١: ١٧ أنه مشترك بين عمرو المتقدم وبين أبي إسحاق السبيعي بن كليب،

وظاهر ما في النسخة المطبوعة من رجال الشيخ ان أبا كليب يختلف عن السبيعي المذكور إذ عد شخصا اخرًا. رجال الشيخ: ٦٤ / ٣٤، ٢ / ٧١ و ٣، ٢٤٦ / ٣٧٥.

(٥) اسمه: هاشم بن حيان أبو سعيد المكارى الكوفي مولى بني عقيل. رجال النجاشي: ٤٣٦ / ١١٦٩، وفي رجال الشيخ: ٣٣٠ / ٢١: هشام مكان هاشم، وهما واحد كما في جامع الرواة ٢: ٣١٠ و ٣١٤.

أبو الصباح الكناني (١)، أبو الصلت الهروي (٢)، أبو عبيدة
الحذاء (٣)، أبو العلاء (٤)، أبو مالك المغربي (٥)، أبو هاشم البصري (٦)، أحمد
ابن النضر، الأرقط (٧)، إسحاق بن جرير، إسماعيل بن سعد، الأعمش
سليمان بن مهران، أيوب بن نوح (٨)، بريد بن معاوية العجلي، جعفر بن
رزق الله، جميل بن صالح، الحجال (٩)، حديد بن حكيم، حسان

(١) اسمه: إبراهيم بن نعيم العبدي، كان أبو عبد الله عليه السلام يسميه الميزان، لثقتة، انظر.
رجال النجاشي: ١٩ / ٢٤، فهرست الشيخ: ١٨٥ / ٨٣٦.

(٢) اسمه: عبد السلام بن صالح ثقة عامي. رجال النجاشي: ٢٤٥ / ٦٤٣، ورجال الشيخ:
١٤ / ٣٨٠.

(٣) أسمه: زياد بن عيسى، كوفي ثقة، رجال النجاشي: ١٧٠ / ٤٤٩.

(٤) لم نقف على اسمه في سائر كتب الرجال، وفي معجم رجال الحديث ٢١: ٢٤٢: لا يبعد كونه
هو أبو العلاء الخفاف.

واسمه. زياد بن عيسى، كوفي ثقة، رجال النجاشي ١٧٠ / ٤٤٩.

(٥) في المصدر: الحضرمي مكان (المغربي) وهو الصحيح، قال النجاشي في: ٢٠٥ / ٥٤٦: الضحاك
أبو مالك الحضرمي، كوفي عربي... ثقة ثقة في الحديث. وعده الشيخ في رجاله ٢٢١ / ٤
من أصحاب الصادق عليه السلام.

(٦) لم نقف على اسمه في سائر كتب الرجال، روى عنه الصدوق " قدس سره " بهذا العنوان في
الفقيه ٣: ١٠٢ / ٤١٢ ولم يذكر طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل.

(٧) لم نقف على اسمه في سائر كتب الرجال، روى عنه الصدوق " قدس سره " بهذا العنوان في
الفقيه: ٣: ١٠٤ / ٤٢٦ ولم يذكر طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل.

والظاهر: انه أبو إسماعيل وزوج أم سلمة أخت أبي عبد الله عليه السلام انظر الكافي ٣:
٤٨٧ / ٦.

(٨) في المصدر: أيوب بن راشد، وهو الصحيح، إذ روى عنه في الفقيه ٢: ٦ / ١٢ ولم يبين
طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل، اما أيوب بن نوح فقد ذكر طريقه إليه في

مشيخة الفقيه ٤: ٦٠ والطريق صحيح وقد تقدم في هذه الفائدة برقم: ٤٤ ورمز: مد فراجع.

(٩) اسمه: عبد الله بن محمد الأسدي، ذكره النجاشي: ٢٢٦ / ٥٩٥ بهذا العنوان، ثم قال:

مولاهم، كوفي، الحجال، المزخرف، أبو محمد... ثقة ثقة، ثبت. وانظر رجال الشيخ:

٣٨١ / ١٨، وفهرست الشيخ: ١٠٢ / ٤٣٨.

الجمال (١)، الحسن التفليسي (٢)، الحسن بن عطية، الحسن بن موسى الخشاب، الحسين بن عثمان الأحمسي، الحسن بن بشار، الحسين بن عبد الله الأرجاني، الحسين بن زيد، الحسين بن كثير (٣)، حفص بن عمرو (٤)، الحكم ابن سليمان (٥)، حماد اللحام (٦)، حمران بن أعين، حمزة بن محمد (٧)، خالد

(١) هو: حسان بن مهران الجمال مولى بي كاهل، من أسد، وقيل مولى لغني، أخو صفوان النجاشي: ١٤٧ / ٣٨١، والظاهر أنه يختلف عن حسان بن مهران الغنوي الكوفي المذكور في رجال الشيخ: ١٨١ / ٢٧٠ من أصحاب الصادق عليه السلام، حيث ذكر البرقي كلا الرجلين معا وعدهما من أصحاب الصادق ولم يفصل بينهما سوى حسان المعلم، رجال البرقي: ٢٧ ولمزيد الفائدة انظر معجم رجال الحديث ٤: ٢٦٧.

(٢) لم نعرف عن اسمه أكثر مما في الأصل، وكناه الشيخ في رجاله: ٣٧١ / ٦ بابي محمد من أصحاب الرضا عليه السلام.

(٣) الحسين بن كثير، اسم لثلاثة من الرواة، أحدهم: الخزاز، والثاني: الكلابي الجعفري الخزاز الكوفي، والثالث: القلانسي الكوفي، وكلهم من أصحاب الصادق عليه السلام. رجال الشيخ: ١٧٠ / ٩١ و ٩٢ و ٩٣.

أقول: لم نظفر برواية واحدة في الفقيه عن الحسين بن كثير حتى يمكن عدّها من الروايات المرسلة حيث لم يذكر له طريقا في مشيخة الفقيه، فلاحظ.

(٤) لم نقف عليه في أسانيد الفقيه، ولعله حفص ابن عمر، لا (عمرو) الذي ورد في الفقيه ٢: ٢٣٧ / ١١٢٤ ولم يذكر له طريقا في المشيخة مما عد ذلك من المرسل.

(٥) كذا في الأصل، وفي المصدر: الحكم بن مسكين، وهو الصحيح لوروده في الفقيه ١: ٢٨٤ / ١٢٩٠، ٣: ١١٠ / ٤٦٢ ولم يذكر له طريقا في المشيخة مما عد ذلك من المرسل، ولم نقف على رواية واحدة للحكم بن سليمان لا في الفقيه ولا في غيره الا ما ذكره الشيخ " قدس سره " في رجاله: ٣٠٥ / ٤٠١ من روايته عن محمد بن الحداد الكوفي.

(٦) اللحام: لقب لراويين اسم كل منهما حماد، أحدهم: حماد بن بشر اللحام، والثاني: ابن واقد اللحام، والأول من أصحاب الباقر عليه للسلام، والثاني من أصحاب الصادق عليه السلام. رجال الشيخ: ١١٨ / ٤٩، ١٧٣ / ١٤١ واحتمل في معجم رجال الحديث ٦: ٢٤٤ الاتحاد بينهما، فراجع.

(٧) الظاهر كونه من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام، روى عنه في الفقيه ولم يذكر طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل، وليس المراد منه حمزة بن محمد العلوي، فهذا من أشياخه وقد روى عنه في غير الفقيه، وقد تقدم في القوائم المعدة لبيان مشايخه في هذه الفائدة، تسلسل ٧٤ برمز (عد).

ابن الحجاج، زكريا بن عبد الله المؤمن (١)، زياد بن المنذر، سدير الصيرفي،
السري (٢)، سعد بن إسماعيل، سعد بن الحسن، سعد بن سعد، سعيد بن
المسيب، سلمة بن تمام، سليم الفراء، سليم بن قيس، سهل
ابن زياد، شريف بن سابق التفليسي، شعيب بن يعقوب، صالح
ابن ميثم، صباح المزني (٣)، ضريح الكناسي (٤)، الطالقاني شيخ

(١) كذا في الأصل والمصدر، والصحيح هو: زكريا بن محمد أبو عبد الله المؤمن كما في النجاشي:
١٧٢ / ٤٥٣، ورجال الشيخ في ترجمة أحمد بن الحسين بن مقلس: ٤٤١ / ٢٦، ورجال
العلامة: ٢٢٤ / ١، وابن داود: ٢٤٦ / ١٨٩، روى عنه الصدوق " قدس سره " في الفقيه
٤: ١٣٣ / ٤٦١ ولم يبين طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل.
(٢) روى الصدوق " قدس سره " في الفقيه ١: ٢٧٣ / ١٢٥١ جواب السري عن الإمام الهادي
عليه السلام، ولم يذكر طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل.
والظاهر أن المراد منه هو الري بن سلامة المذكور في رجال الشيخ: ٤١٦ / ٥ من
أصحاب الهادي عليه السلام.

(٣) هو صباح بن يحيى أبو محمد المزني، كوفي، ثقة كما في رجال النجاشي: ٢٠١ / ٥٣٧، روى
مرسلا في الفقيه لرفعه الحديث إلى أمير المؤمنين عليه السلام ٣: ٢٣ / ٦٤ ولم يذكر الطريق
إليه في مشيخة الفقيه.

أقول: الرواية هي بشأن قضاء أمير المؤمنين عليه السلام في مسألة الأربعة المشهورة جدا
على الرغم من إرسالها، وفي الكافي ٧: ٤٢٧ / ١٠: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد
وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن ابن محبوب، عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال:
سمعت ابن أبي ليلى يحدث أصحابه، فقال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجلين
اصطحبا في سفر... إلى آخره، وروى ذلك الشيخ المفيد في الإرشاد: ١١٧، كما وردت في
التهديب ٦: ٢٩٠ / ٨٠٥، والوسائل ١٨: ٢٠٩ / ٥.

(٤) كذا في الأصل، وفي المصدر: ضريس مكان (ضريح) وهو الصحيح الموافق لما في الفقيه ٤:
٥٢ / ١٨٥ وسائر كتب الرجال، ولم يذكر طريق إليه في مشيخة الفقيه مما عد ذلك من
المرسل.

أقول: من لقب بالكناسي واسمه ضريس اثنان من الرواة، أحدهما: ضريس بن
عبد الملك بن أعين الشيباني الكوفي أبو عمارة، من أصحاب الصادق عليه السلام في رجال
الشيخ: ٦٢١ / ٢، وسمي بالكناسي لان تجارته بالكناسة. رجال الكشي ٢: ٦٠١ / ٥٦٦،
والآخر: ضريس بن عبد الواحد بن المختار الكناسي الكوفي. رجال الشيخ: ٢٢١ / ٨، ولعل
المراد منهما هو الأول لخيرته وفضله وثقته التي نص عليها الكشي في ترجمته.

الصدوق (١)، طريف بن سنان، طريف بن ناصح (٢)، عباد بن كثير البصري، عباس بن بكار، عبد الرحمن بن أبي هاشم، عبد الرحمن ابن أعين وعبد الرحمن (٣) بن سيابة، عبد السلام بن صالح الهروي أو عبد الصمد (على احتمال تقدم) (٤)، عبد الله بن العباس (٥)، عبد الله بن عجلان السكوني، عبد الواحد بن المختار الأنصاري، عثمان بن عيسى، عقبة بن خالد، العلاء بن الفضل (٥)، علي بن

- (١) اسمه: محمد بن إبراهيم بن إسحاق المكتب، أبو العباس الطالقاني، وقد تقدم ذكره في القوائم المعدة لبيان مشايخ الصدوق " قدس سره " في هذه الفائدة تسلسل ١٢٩ برمز (قلط)، (٢) طريف، بالطاء المهملة: كذا ورد في الأصل، والصحيح هو: طريف، بالضاد المعجمة الموافق لما في المصدر وسائر كتب الرجال، روى عنه الصدوق " قدس سره " في الفقيه ٤: ١٢٤ / ١ ولم يبين طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل.
- (٣) ما أثبتناه بين معقوفتين من المصدر، وهو الصحيح الموافق لسائر كتب الرجال والأسانيد، ولعله سقط سهوا من الناسخ إذ لا يخفى الفرق بينه وبين ابن أعين على المتضلع بهذا الفن كالمصنف " قدس سره ". وقد روى في الفقيه عن الأول ٢: ٣٠٤ / ١٥١٠، وعن الثاني ٣: ٢٠٦ / ٩٤٥، ٤: ١١٢ / ٣٨٢، ولم يذكر طريقا لأي منهما مما عد ذلك من المرسل.
- (٤) ما أثبتناه بين معقوفتين من المصدر، والمراد منه هو عبد الصمد بن محمد الذي روى عنه في الفقيه ٤: ١٤٦ / ١ ولم يبين طريقه إليه مما عد ذلك من المرسل، وليس ابن بشير لذكر طريقه إليه في المشيخة ٤: ١٣١، فلاحظ.
- (٥) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي المتوفى سنة / ٦٨ هـ كما في سائر كتب الرجال، روى عنه في الفقيه ٤: ٢٨٤ / ٨٥١ ولم يذكر طريقه إليه في المشيخة من ما عد ذلك من المرسل.
- (٦) في المصدر: الفضيل مكان (الفضل) وهو الصحيح الموافق لما في رجال النجاشي: ٢٧٨ / ٨١٠، والشيخ: ٢٤٥ / ٣٥٤ والبرقي: ٢٥، وهو العلاء بن الفضيل بن يسار أبو القاسم النهدي من أصحاب الصادق عليه السلام، روى عنه في الفقيه ٢: ٢٩٢ / ١٤٤٦، ٣: ٧٣ / ٢٥٦، ٤: ٣٨ / ١٢٢، ٤: ١٩٨ / ٦٧٤ ولم يبين طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل.

أحمد الدقاق، علي بن الحسن بن فضال (١)، علي بن راشد، علي بن سعيد (٢)، علي بن عبد الله الوراق، علي بن ميمون الصانع (٣)، عمرو بن إبراهيم، عمرو بن عثمان (٤)، عمر بن يزيد صاحب السابري (٥)، عنبسة بن

- (١) تقدم في القوائم المعدة لبيان مشايخ الصدوق " قدس سره " في هذه الفائدة، في تسلسل ١٥٠ برمز (قن) وذكرنا هناك انه ليس من أشياخه وقد روى عنه الصدوق في الفقيه ٤: ٣٠٠ / ٩١٠ ولم يذكر طريقه إليه مما عد ذلك من المرسل.
- (٢) علي بن سعيد، مشترك بين اثنين أحدهما البصري والآخر ابن امرأة ناجية ذكرهما الشيخ في رجاله: ٢٤٣ / ٣٢١، ٢٦٨ / ٧٢٩ من أصحاب الصادق عليه السلام، وروى الصدوق " قدس سره " في الفقيه ١: ٢٨٩ / ١٣١٦ عن علي بن سعيد (مطلقاً) عن أبي عبد الله عليه السلام، ولم يذكر طريقاً لأي منهما مما عد ذلك من المرسل.
- (٣) كذا في الأصل، وفي المصدر: الصائغ - بالغين المعجمة - وهو الصحيح الموافق لرجال النجاشي: ٢٧٢ / ٧١٢ ورجال الشيخ: ١٢٩ / ٤٩، ٢٤٣ / ٣٢٧ والعلامة: ٩٦ / ٢٧ وابن داود: ١٤٢ / ١٠٩٤، والظاهر أنه في بعض نسخ النجاشي كما في الأصل بالعين المهملة كما يظهر في النقل عنه في الكتب الرجالية المتأخرة.
- (٤) في المصدر: وصفه بالهمداني ١: ١٦٢ / ٧٦٤، ولم يذكر الصدوق طريقاً إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل.
- (٥) في المصدر: أو عمر صاحب السابري (وكانه ابن يزيد) (و كذا عمر صاحب الكرابيس). أقول: المراد من السابري هو عمر بن محمد بن يزيد أبو الأسود بياع السابري، مولى ثقيف، الكوفي الثقة الجليل كما في النجاشي: ٢٨٣ / ٧٥١، لكنه ذكر في رجال الشيخ: ٢٥١ / ٤٥٠، ٣٥٣ / ٧ والكشي ٢: ٦٢٣ / ٦٠٥، بعنوان: عمر بن يزيد بياع السابري وهو نفسه عمر بن محمد لما قاله البرقي في رجاله: ٣٦ عمر بن يزيد بياع السابري، وكنيته أبو الأسود، مولى ثقيف.
- وقد روى عنه الصدوق " قدس سره " في موضع واحد من الفقيه ٣: ١٧٦ / ٧٩٣ بعنوان: عمر بن يزيد بياع السابري وفي مواضع كثيرة أخرى بعنوان: عمر بن يزيد. والظاهر أنه السابري في الجميع، لأنه من البعيد ان يدع الصدوق " قدس سره " الرواية عن الثقة المشهور ويروي عن غيره ممن لم ينص أحد على توثيقه، ومما يؤكد ذلك أن الصدوق قد ذكر في مشيخة الفقيه ثلاثة طرق إلى بياع السابري وكلها صحيحة كما نص عليها في معجم رجال الحديث ١٣: ٥٣، ولو كان المراد منه غيره لما احتاج إلى هذه الطرق الثلاثة، مع أنه لم يذكر طريقاً واحداً إلى عمر بن يزيد آخر غيره.
- أقول:
- لم أقف على علة اعتبار مرويات الصدوق عنه من المرسل في روضة المتقين، الا إذا جعل مكانه عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل، كما هو الحال في جامع الرواة ١: ٦٣٩ حيث أدرج في ذيل ترجمة الصيقل المذكور جملة من الموارد مع أن الاطلاق ينصرف في (عمر بن يزيد) إلى بياع السابري الثقة المعروف لا إلى الصيقل الذي لم تثبت وثاقته ولم ينص أحد عليها، بل لم يذكر الصدوق طريقاً إليه في المشيخة، فلاحظ.

مصعب، القاسم بن محمد الجوهرى، كامل (١)، ليث المرادي (٢)، مثنى بن الوليد الحنات، محمد بن أبي حمزة، محمد بن أحمد السناني، محمد بن يحيى بن عمار (٣)، محمد بن بحر الشيباني، محمد بن الحكم (٤)،

(١) روى الصدوق " قدس سره " في الفقيه ١: ٣٤٤ / ١٥٢١ عن كامل مطلقا، عن أبي جعفر عليه السلام، ولم يبين طريقه إليه في المشيخة مما عد ذلك من المرسل؟ ولعل المراد منه هو كامل بن العلاء التمار الكوفي المذكور في رجال الشيخ من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام: ١٣٤ / ٧، ٢٧٧ / ١ الني روى عنه ثقة الاسلام في الكافي ١: ك ٤ ب ٩٥ / ٥، ٢: ك ١ ب ١٠٠ / ٢، إذ لم ننف على رواية واحدة في الكتب الأربعة لأي ممن اسمه كامل وهو في عداد أصحاب الباقر أو الصادق عليهما السلام في رجال الشيخ، فلاحظ.

(٢) في المصدر: وان تقدم انه كثيرا ما يروي عن أبي بصير، ومراده ليث بن البخترى وذكرنا ذلك في مواضعها.

(٣) لا وجود لهذا الاسم في كتب الرجال والأسانيد، والصحيح: محمد بن إسحاق بن عمار الموافق لما في المصدر وسائر كتب الرجال، وقد روى عنه الصدوق " قدس سره " في الفقيه ١: ٢٨٧ / ١٣٠٦ و ١٣٠٧، ٣: ١٨٣ / ٨٢٣، ٣: ٣٠٠ / ١٤٣٤ ولم يذكر طريقه إليه مما عد ذلك من المرسل.

(٤) كذا في الأصل والمصدر والفقيه ٣: ٥٢ / ١٧٤ أيضا، الا ان روايته في الفقيه وردت بعينها في التهذيب ٦: ٢٤ / ٥٩٣، والوافي ٢: ١٤٠، والوسائل ٢٧: ٢٥٩ / ٣٣٢٧، وفيها: محمد بن حكيم.

والظاهر هو الصحيح الموافق لما تقدم وهو الخثعمي المذكور في رجال النجاشي: ٣٥٧ / ٩٥٧، ورجال الشيخ: ٣٥٨ / ٢، ومشيخة الفقيه أيضا ٤: ٨٨، ولعل علة الارسال تصدر رواية الفقيه بعبارة: (وروي عن محمد بن الحكم...) الا انها مسندة في التهذيب، وهذا ما يقضي - بعد الحكم على أنه ابن حكيم - بعدها من المسند.

محمد (١) بن زياد (٢)، محمد الطيار محمد بن سليمان الديلمي،
محمد بن عبد الله بن هلال، محمد بن عطية، محمد بن علي الكوفي،
محمد بن عمرو بن سعيد، محمد بن الفضل الهاشمي، محمد بن
الفضيل (٣)، محمد بن مارد، محمد بن مرازم، محمد بن مروان (٤)،

(١) ما أثبتناه بين معقوفتين من المصدر.

(٢) قال في الفقيه: روي عن محمد بن زياد، عن الحسن بن زيد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام... إلى آخره.

والرواية بعينها في الكافي ٥: ٣٦٤ / ٢، وفيها: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن موسى، عن محمد بن زياد، عن الحسين بن زيد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام... إلى آخره.

أقول:

لعل المراد من ابن زياد، هو ابن أبي عمير، بقرينة رواية العباس عن ابن أبي عمير في التهذيب ١: ٥٨ / ١٦١، ٢: ٢٨٩ / ١١٥٧، والاستبصار ١: ٥٧ / ١٦٩، ورواية ابن أبي عمير - واسمه محمد ابن زياد كما في سائر كتب الرجال - عن الحسين بن زيد في الفقيه بطريق الصدوق إلى الحسين بن زيد ٤: ١٢٣، من المشيخة.

نعم، يمكن أن تكون الرواية مرسله فيما لو قصد غيره ممن تسموا بهذا الاسم من أصحاب الصادق عليه السلام في رجال الشيخ، ولكن يبقى في النفس شيء من هذا الارسال لعدم ذكر الصدوق طريقا لأي منهم ما خلا ابن أبي عمير، ولورود الرواية بعينها مسندة في الكافي كما تقدم، ولم ينص على إرسالها في المرأة ٢٠: ٨٢ / ٢ بل عدها كل من الحسن، فلاحظ. (٣) قال في نقد الرجال: ١٢٧ باتحاده مع محمد بن القاسم بن فضيل الثقة الذي بين الصدوق طريقه إليه في المشيخة ٤: ٩١، وظاهره اتحادهما من جهة الراوي عنهما في موارد قليلة، إذ روى علي بن مهزيار عنهما في الفقيه ٢: ٢٦٦ / ١٢٩٧، ٢: ٣٣٦ / ١٥٦٠، وروايتهما عن الإمام الرضا عليه السلام في الفقيه أيضا ٤: ١٢٢ / ٤٢٣، ٢: ١١٧ / ٥٠٣، وهذا لا يكفي للقول باتحادهما، إذ اختلفا في موارد كثيرة في الفقيه وغيره من جهة الراوي والمروي عنه، فلاحظ.

(٤) روى في الفقيه عن محمد بن مروان (مطلقا)، عن الإمام الصادق عليه السلام ٢: ٤٨ / ٢٠٩ و ٦٠ / ٢٦١، ٣: ٧٠ / ٢٤١ و ٤: ١٥٩ / ٥٥٥، وهو مشترك بين جماعة بهذا الاسم من أصحاب الصادق عليه السلام في رجال الشيخ: ٣٠١ / ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣، ولم نقف على تمييزه لعدم وجود مرويات لهم في الكتب الأربعة تساعد على التمييز من جهة الراوي والمروي عنه، ولم يذكر الصدوق طريقه إليه مما عد ذلك من المرسل.

محمد بن ميسرة (١)، محمد بن الوليد الخزاز، محمد بن يحيى الخزاز، موسى ابن بكر الواسطي، نشيط بن صالح، نصر الخادم، النضر بن شعيب، وهب بن عبد ربه، هارون بن مسلم، هشام بن المثنى (٢)، هلقام بن أبي (٣) هلقام، اليسع بن عبد الله القمي، يونس الكناسي (٤)، يوسف ابن محمد بن إبراهيم، يونس بن ظبيان، يونس بن عبد الرحمن (٥)،

- (١) كذا في الأصل والمصدر، وفي الفقيه ٣: ١٣٩ / ٦١١: محمد بن ميسر - من غير تاء في آخره - والظاهر هو: محمد بن ميسر بن عبد العزيز النخعي، يباع الزطي، الكوفي، الثقة، لمعروفيته، ولم يذكر الصدوق " قدس سره " طريقا إليه في المشيخة، الا انه صرح في مقدمة الفقيه بان جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول واليه المرجع، ولعله اخذ هذا المورد من كتابه الذي رواه جماعة كما في النجاشي: ٣٦٨ / ٩٩٧، وفهرست الشيخ: ١٥٥ / ٧٠٠، والرواية من الكتب جائزة بالاتفاق على ما لا يخفى.
- (٢) ورد بهذا العنوان في الفقيه ٢: ٣٣٤ / ١٥٥٢، والمراد منه هو هشام بن المثنى الحنات الكوفي، من أصحاب الصادق عليه السلام كما في رجال البرقي: ٣٥، والنجاشي في نسخة، والشيخ الطوسي ٣٣١ / ٣٢، وقد بين الصدوق طريقه إلى هشام بن المثنى الحنات، الا انه لم نقف على رواية له عنه بهذا العنوان الا ما تقدم، ومن البعيد جدا أن لا يروي - ولو مرة واحدة - عن بين طريقه إليه في المشيخة، وعليه فلا إرسال أصلا والرواية مسندة بالطريق، فلاحظ.
- (٣) ما أثبتناه بين معقوفتين من أصول الكافي ٢: ٥٥١ / ١٢ والفقيه ١: ٢١٦ / ٩٦١، وهو الصحيح الموافق لسائر كتب الرجال.
- (٤) كذا في الأصل، ومثله في الكافي ٤: ٥٧٢ / ١، الا انه ورد في المصدر، والفقيه ٢: ٣٦٠ / ١٦١٥، وكامل الزيارات: ١٨٦ / ٨ الباب / ٧٥، ومرآة العقول: ١٨: ٢٩١ / ١، والوافي ٢ / ٢٢٥، والوسائل ١٤: ٤٨٣ / ١٩٦٥٣، بعنوان يوسف الكناسي، وهو ما استظهر صحته في معجم رجال الحديث ٢٠: ١٨٧.
- والظاهر أن سبب عدها من المرسل هو لعدم ذكر الصدوق طريقا إليه في المشيخة، ولكن بلحاظ اسنادها في الكافي، وكامل الزيارات مع اختلاف في أول الطريق ينتف الإرسال أصلا.
- (٥) أكثر الصدوق " قدس سره " من الرواية عنه، ولم يذكر طريقه إليه في المشيخة، مما عد ذلك من المرسل
- والظاهر أن موارده في الفقيه مأخوذة من كتبه الأكثر من ثلاثين كتابا كما في فهرست الشيخ: ١٨١ / ٨٠٩، ولا غبار على الرواية المأخوذة من كتاب معروف النسبة إلى صاحبه إذا كان ثقة بين المحدثين.

انتهى (١).
ومعرفة طرقه إليهم في غاية السهولة للممارس بما أشار إليه الشارح وغيره،
إنما الكلام في سائر مراسيله فان ظاهر المشهور اجراء حكم غيرها عليها، ولكن
نص جماعة بامتيازها عن غيرها.

قال الفاضل التفريشي في شرحه - بعد الكلام المتقدم - والاعتماد على
مراسيله ينبغي أن لا يقصر عن الاعتماد على مسانيدته حيث حكم بصحة
الكل، وقد قيل في ترجيح المرسل: ان قول العدل: قال رسول الله (صلى الله
عليه وآله)، يشعر باذعانه بمضمون الخبر، بخلاف ما لو قال: حدثني فلان.
وأولوية مرسل العدل - العارف عما في مسنده ضعف - ظاهرة دون ما سنده
ضعيف، إذ لا حجية في اذعان العدل ولا ايراث ظن بصدور الخبر عن المعصوم
بخلاف ما لو روى (٢).

وقال: السيد الاجل بحر العلوم - بعد نقل بعض الامارات الدالة على
تقدم ما في الفقيه على ما في الكافي، كما مر في أول الفائدة بهذا الاعتبار -:
وقيل إن مراسيل الصدوق في الفقيه كمراسيل ابن أبي عمير في الحجية
والاعتبار، وان هذه المزية من خواص هذا الكتاب لا توجد في غيره من كتب

(١) روضة المتقين ١٤: ٣٥٠.

(٢) شرح الفقيه للسيد التفريشي: غير موجود لدينا.

هذا وقد اختلف علماء الإمامية بشأن حجية الحديث المرسل على قولين: أحدهما الحجية
والقبول مطلقا إذا كان المرسل ثقة، ومثلوا له بمراسيل ابن أبي عمير.
والثاني عدم الحجية مطلقا. انظر أدلة كلا القولين ومناقشاتهما في مقباس الهداية ١: ٣٣٨.

الأصحاب (١).

وقال الشيخ بهاء الملة والدين في شرح الفقيه - عند قول المصنف:
وقال الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام): كل ماء طاهر حتى
تعلم أنه قدر (٢) - ما لفظه: هذا الحديث كتاليه من مراسيل المؤلف رحمه الله،
وهي كثيرة في هذا الكتاب تزيد على ثلث الأحاديث الموردة فيه، وينبغي أن لا
يقصر الاعتماد عليها من الاعتماد على مسانيد من حيث تشريكه بين النوعين
في كونه مما يفتى به ويحكم بصحته ويعتقد انه حجة بينه وبين ربه سبحانه.
بل ذهب جماعة من الأصوليين إلى ترجيح مرسل العدل على مسانيد،
محتجين بان قول العدل: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): كذا، يشعر
بإدعائه بمضمون الخبر، بخلاف ما لو قال: حدثني فلان، عن فلان، أنه قال
(صلى الله عليه وآله): كذا، وقد جعل أصحابنا قدس الله أرواحهم مراسيل
ابن أبي عمير كمسانيد في الاعتماد عليها، لما علموا من عادته انه لا يرسل إلا عن
ثقة فجعل مراسيل المؤلف طاب ثراه كمراسيل ابن أبي عمير ظاهراً (٣).
ثم ذكر عدد الأحاديث مطابقاً لما في شرح التفريشي، وربما يؤيد ما في
الشرحين ما ذكره الشهيد في شرح الدراية، فإنه قال في فروع الوجدادة: وإذا نقل
من نسخة موثوق بها في الصحة بان قابلها هو (٤) أو ثقة على وجه وثق بها
المصنف من العلماء، قال في نقله من تلك النسخة: قال فلان، يعني ذلك
المصنف، والا يثق بالنسخة، قال: بلغني عن فلان انه ذكر كذا وكذا،
ووجدت في نسخة من الكتاب الفلاني، وما أشبه ذلك.

(١) رجال السيد بحر العلوم ٣: ٣٠٠.

(٢) الفقيه ١: ٦ / ١.

(٣) شرح الفقيه للبهائي: غير موجود لدينا.

(٤) ما أثبتناه بين معقوفين من المصدر.

وقد تسامح أكثر الناس في هذا الزمان باطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرز وتثبت (١)... إلى آخر ما قال.
ويدخل المقام في عموم ما أسسه بطريق أولى من جهات عديدة لا تخفى، فيكون قوله: قال (عليه السلام)، اخبارا جزميا بصدور هذا الكلام منه، وسبب الجزم لا بد وأن يكون وثيقة الوسائط وتثبتهم وضبطهم، أو هي مع تكرر الحديث في الأصول، وغير ذلك من القرائن الحسية التي عليها المدار، مثل موافقة الكتاب والعقل والسنة القطعية، فإنها تورث الظن بالصدور فضلا عن القطع به، وإنما يجبر بها المضمون فقوله (رحمه الله): قال (عليه السلام): كما هو اخبار جزمي عن صدور هذا الكلام عنه (عليه السلام)، اخبار عن وجود هذه القرائن المعتمدة، كما أشار إليه في أول كتابه المقنع بقوله: وحذفت الأسانيد منه لئلا يثقل حمله ولا يصعب حفظه، ولا يمله قارئه إذا كان ما أبينه فيه في الكتب الأصولية موجودا مبينا عن المشايخ العلماء الفقهاء الثقة رحمهم الله (٢)، انتهى.

وقال المحقق الداماد في الرواشح في رد من استدل على حجية المرسل مطلقا: بأنه لو لم يكن الوسط الساقط عدلا عند المرسل لما ساغ له اسناد الحديث إلى المعصوم.. إلى آخره.
قال: وإنما يتم ذلك إذا كان الارسال بالاسقاط رأسا والاسناد جزما، كما لو قال المرسل: قال النبي (صلى الله عليه وآله)، أو قال الإمام (عليه السلام) ذلك، وذلك مثل قول الصدوق عروة الاسلام رضي الله عنه في الفقيه: قال (عليه السلام) الماء يطهر ولا يطهر (٣)، إذ مفاده الجزم أو الظن بصدور الحديث

(١) الدراية للشهيد الثاني: ١٠٨ - ١٠٩.

(٢) المقنع ١: ٢.

(٣) الفقيه ١: ٦ / ٢.

عن المعصوم، فيجب أن تكون الوسائط عدولا في ظنه، والا كان الحكم الجازم بالاسناد هادما لجلالته وعدالته... إلى آخره (١).

وقال المحقق الشيخ سليمان البحراني: في البلغة في جملة كلام له في اعتبار روايات الفقيه: بل رأيت جمعا من الأصحاب يصفون مراسيله بالصحة، ويقولون انها لا تقصر عن مراسيل ابن أبي عمير، منهم: العلامة في المختلف (٢)، والشهيد في شرح الارشاد (٣)، والسيد المحقق الداماد (٤)، قدس الله أرواحهم (٥)، انتهى.

وبما ذكرنا ظهر ضعف كلام الشارح التفريشي من أنه لا حجية في اذعان العدل.. إلى آخره، وظهر أيضا ان هذا القسم من مراسيل الفقيه يشارك مسانيدته فيما ذكره من الحكم بالصحة وكونه حجة بينه وبين ربه تعالى، ويختص بالحكم باحتفائه بالقرائن الدالة على صحته بالمعنى الذي لا بد من العمل بالخبر بعد وجودها فيه بما أوضحناه للمنصف البصير، ولا ينبئك مثل خبير.

صورة خط المؤلف نور الله مضجعه وقد آن لنا ان نختم هذه الفائدة الشريفة بحمد من علم الانسان ما لم يعلم وبالصلاة على رسوله الأكرم وعلى آله حجج الله على طوائف الأمم، وقع الفراغ بيد مؤلفه العبد المذنب المسئئ حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي في ربيع الاخر من سنة ١٣١٨ ثمان عشرة بعد الألف وثلاثمائة في المشهد الشريف الغروي على مشرفه آلاف السلام والتحية.

-
- (١) الرواشح السماوية: ١٧٤.
 - (٢) مختلف الشيعة: ٩ لم نعثر عليه فيه.
 - (٣) شرح الارشاد: غير متوفر لدينا.
 - (٤) الرواشح السماوية: ١٧٤.
 - (٥) بلغة الرجال: غير متوفرة لدينا.